

موقف علماء الحنفية من عقائد الرافضة

التمهيد:

التعريف بمفردات العنوان

وفيه خمسة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالموقف.

المبحث الثاني: المراد بعلماء الحنفية.

المبحث الثالث: التعريف بالعقائد.

المبحث الرابع: التعريف بالرافضة.

المبحث الخامس: التعريف بالمسائل المراد دراستها في الرسالة.

إنَّ معرفة الشيء قبل الكلام عليه معين على فهمه وتصوره، ولهذا فإني أعرف بمفردات عنوان الرسالة، وهي: الموقف، علماء الحنفية، العقائد، الرافضة، الإمامة، الصحابة، القرآن، الرجعة، البداء، التقية، في المباحث التالية:

المبحث الأول: التعريف بالموقف:

كلمة (الموقف) مشتقة من الفعل الثلاثي، وقف يقف وقوفاً. قال في معجم مقاييس اللغة: ((الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه))⁽¹⁾. وهذا الفعل يأتي منه اللازم والمتعدي، فإن كان بمعنى الحبس والمنع والإمساك فهو متعدٍّ ومصدره الوقف، كأن تقول: وقفتُ هذا البيت، أي حبسته، وأوقفتُ عن فلان أي أمسكتُ وأقلعتُ عنه. وإن كان بمعنى التمسك في شيء، وخلاف الجلوس فهو لازم ومصدره الوقوف، ومنه الموقف وهو محل الوقوف، أو حيث يقف الإنسان⁽²⁾، وهذا المعنى اللازم هو المقصود من كلمة (الموقف) في البحث كما سيأتي إيضاحه.

وقد شاع استعمال كلمة (الموقف) بين الباحثين المعاصرين⁽³⁾، ويقصد بها غالباً: بيان المفهوم والتصور الكامل لدى طائفة معينة أو شخص معين تجاه قضية معينة أو طائفة معينة أو شخص معين.

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص 1062 (مادة: وقف).

(2) انظر القاموس المحيط ص 774 (مادة: وقف) ومعجم مقاييس اللغة بنفس الصفحة السابقة والمادة.

(3) ذكر الشيخ الدكتور شمس الدين الأفغاني أن هذا للمصطلح من مصطلحات أهل العصر. للناظرية 10/1.

والعلاقة بين المعنى اللغوي للكلمة والمعنى الاصطلاحي المتعارف عليه واضحة؛ فالتصور الكامل والتقارير النهائي لطائفة مخصوصة أو فئة معينة أو شخص معين في مسألة ما أو تجاه فئة معينة أو شخص معين إنما هو محلّ وقوفها منه.

والمقصود من هذا المصطلح في البحث هو بيان المقدار الذي وقفت عنده علماء الحنفية من عقائد الرافضة، وبيان المسلك الذي سلكوه تجاه عقائدهم وأباطيلهم. والله أعلم.

المبحث الثاني: المراد بعلماء الحنفية.

أقصد بعلماء الحنفية في بحثي هذا: من انتسب إلى الإمام أبي حنيفة / ووافقه في الفروع، وصنفه علماء الحنفية في طبقاتهم وكتب تراجمهم المختصة بهم، أو وجدت قرائن تدل على أنه منهم، سواء وافق الإمام في أصول الدين أم خالفه في شيء منها، وليس كلّها أو معظمها.

ويخرج بذلك من انتسب إليه وخالفه في الفروع والأصول كبعض الشيعة، وهؤلاء وإن صنفهم بعض علماء الحنفية المتأخرين في عداد الحنفية لكنهم في نظري لا يطلق عليهم وصف الحنفية؛ لأن هؤلاء لهم فقه غير فقه الإمام أبي حنيفة / كما أنّ لهم أصولاً تخالف أصوله، فهم أبعد الطوائف من المذاهب السنية والتي منها المذهب الحنفي.

وبهذا فإن نسبة هؤلاء إلى مذهب الإمام أبي حنيفة في نظري القاصر ليس عليه دليل صحيح.

كما يخرج بهذا الضابط: كل من انتسب من المعتزلة إلى الحنفية أو صنفه بعض علماء الحنفية في عدادهم؛⁽¹⁾ وذلك لأن المعتزلة يخالفون الإمام أبا حنيفة / وأتباعه في أغلب الأصول إن لم تكن كلّها، فانتسابهم إلى الإمام أو نسبتهم إليه من الأضداد.

(1) كما فعل ذلك عبد الحي اللكنوي حيث قال: ((إنّ الحنفية عبارة عن فرقة تقلّد الإمام أبا حنيفة في المسائل الفرعية وتسلك مسلكه في الأعمال الشرعية سواء وافقته في أصول العقائد أم خالفته، فإن وافقته يقال لها الحنفية الكاملة وإن لم توافقه يقال لها الحنفية مع قيد يوضح مسلكها في العقائد الكلامية، فكم من حنفي حنفي في الفروع معتزلي عقيدة كالزحشري جار الله مؤلف الكشف... وكعبد الجبار وأبي هاشم الجبائي وغيرهم، وكم من حنفي حنفي فرعا مرجئي أو زيدي أصلاً، وبالجملة: فالحنفية لها فروع باعتبار اختلاف العقيدة فمنهم الشيعة، ومنهم للمعتزلة..)).
الرفع والتكميل في الجرح والتعديل ص 385-386.

كما يخرج بذلك أيضا غلاة الصوفية القائلين بالحلول والاتحاد ووحدة الوجود، فهؤلاء وإن قلّدوا الإمام في الفروع لكن لا يجوز تصنيفهم في عداد الحنفية.

ولا يخفى أن في نسبة هؤلاء - الشيعة والمعتزلة والصوفية المغالية - إلى الحنفية ترويجا لأفكارهم ونشرا لعقائدهم، ولا يبعد أن يكون انتسابهم إلى الإمام أو إلى مذهبه أمرا مقصودا متعمدا، لأن من سمات أهل البدع أنهم يتسترون على باطلهم بحيل ومكائد شيطانية، ومنها انتسابهم إلى أئمة الدين⁽¹⁾ وقد قال الشيخ ولي الله الدهلوي⁽²⁾ عن هؤلاء وأضرابهم - ما ترجمته -: وكانوا ينسبون عقائدهم الباطلة إلى أبي حنيفة / ترويجا لمذهبهم، ويتعلقون ببعض أقواله في ذلك، فانتفض لذلك أهل الحق من الحنفية كالطحاوي⁽³⁾ / وغيره، فبينوا مذهب أبي حنيفة وذبّوا عنه ما نُسب إليه من الباطل، كما تشهد بذلك نقول كثيرة لا تخفى على من نظر في كتب العقائد وغيرها...⁽⁴⁾.

(1) انظر في هذا المعنى ما ذكره الإمام أبو المعالي الألويسي في مختصر التحفة ص 33.

(2) هو الشيخ الإمام الشاه أحمد ولي الله بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي،

وله العديد من المؤلفات ومنها: الفوز الكبير في أصول التفسير، وحجة الله البالغة،

والتفهيمات الإلهية، وردّ على الرافضة، توفي سنة (1179هـ). انظر نيل السائرين

ص 320، والأعلام 8/119.

(3) هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن سليم بن سليمان الأزدي المصري الطحاوي،

الإمام الفقيه الحافظ المحدث، صاحب التصانيف الفائقة والعلوم الغزيرة، ومن تصانيفه: بيان

مشكل الآثار، ومعاني الآثار، والعقيدة الطحاوية وغيرها، توفي سنة (321هـ). انظر الطبقات

السنيّة 2/49-52، والجواهر المضية 1/271، والفوائد البهية ص 31، ونيل السائرين ص 70.

(4) التفهيمات الإلهية 1/28 (بالفارسية).

وقال ابن أبي العز الحنفي في مثل هذا الصدد: "ولا يلتفت إلى من أنكر علو الله على خلقه ممن ينتسب إلى مذهب أبي حنيفة، فقد انتسب إليه طوائف من المعتزلة وغيرهم مخالفون له في كثير من اعتقاداته، وقد ينتسب إلى مالك والشافعي وأحمد من يخالفهم في بعض اعتقاداتهم"⁽¹⁾.

وقد أشار إلى هذا الأمر قبل ابن أبي العز والشاه ولي الله الدهلوي غير واحد من الأئمة، قال أبو المظفر الإسفراييني: "وقد نبغ من أحداث أهل الرأي من تلبس بشيء من مقالات القدرية والروافض مقلداً فيها، وإذا خاف سيوف أهل السنة نسب ما هو فيه من عقائده الخبيثة إلى أبي حنيفة تستراً به، فلا يغرنك ما ادّعوه من نسبتها إليه"⁽²⁾.

وقرر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: "فما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوام وهو منهم بريء، فقد انتسب إلى مالك أناس وهو منهم بريء... وانتسب إلى أبي حنيفة أناس هو بريء منهم"⁽³⁾.

وبهذا يتلخص أن المقصود بعلماء الحنفية في بحثي هذا هم المنتسبون إلى الإمام أبي حنيفة / من أهل السنة والجماعة بالإطلاق العام⁽⁴⁾.

(1) شرح الطحاوية 381/2.

(2) التبصير في الدين ص 114.

(3) مجموع الفتاوى

(4) أهل السنة بالإطلاق العام يقصد بهم: من أثبت خلافة الخلفاء الثلاثة - رضي الله عنهم - فدخل في ذلك جميع الطوائف إلا الرافضة ومن كان على شاكلتهم كغلاة الصوفية والمعتزلة. انظر منهاج السنة 221/2 (ط: جامعة الإمام محمد بن سعود).

(6) المعجم الوسيط ص 614.

وعرّفها الشيخ ابن عثيمين⁽¹⁾ بقوله: ((هي حكم الذهن الجازم))، يعني أن تحكم على الشيء حكماً جازماً... يعني تعتقد في قلبك بأن هذا كذا نفيّاً أو إثباتاً، جازماً به؛ فلا عقيدة مع الشك، لأنه لا بدّ من أن يكون هناك جزم، ولا عقيدة باعتبار نطق اللسان؛ لأن نطق اللسان يقع حتى من المنافق، فالمنافق يقول لا إله إلا الله ولكن ليست عنده عقيدة⁽²⁾.

فهذا هو معنى العقيدة في الاصطلاح العام بصرف النظر عن نوع الاعتقاد صحيحاً كان أو خطأً.

والمطابقة بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي العام واضحة، لأن العقيدة - كما تقدم - مأخوذة من العقد وهو الشدّ والربط والإحكام وشدة الوثوق، وسميت العقيدة عقيدة؛ لأن الإنسان يعقد ويربط عليها قلبه عقداً وثيقاً محكماً مبرماً.

ويقصد بمصطلح العقيدة أو الاعتقاد في دراسات علماء المسلمين⁽³⁾ هو الإيمان الجازم بالله تعالى وبألوهيته وربوبيته وأسمائه وصفاته، والإيمان

(1) هو الشيخ العلامة الفقيه أبو عبد الله محمد بن صالح بن سليمان العثيمين الوهيبي التميمي، أخذ عن الشيخ عبد الرحمن السعدي والشيخ عبد العزيز بن باز رحمهما الله وغيرهما، برع في فنون عدة، وجلس للتدريس بعد وفاة الشيخ السعدي في مسجد عنيزة فنفذ الله بعلمه خلقاً كثيراً، وله مؤلفات عظيمة معروفة، توفي سنة (1421هـ). انظر ترجمته في أطروحة الماجستير للشيخ محمد تيقموني بعنوان: جهود الشيخ العلامة ابن عثيمين في تقرير التوحيد 1-28-70.

(2) شرح السفارينية ص 74-75.

(3) كالعقيدة الطحاوية للطحاوي، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، والاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي، والعقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيمية، وغيرها من المؤلفات في هذا الباب.

بملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره وشره، وما يتفرع عن هذه الأصول مما هو من أصول الدين ومسائل العقيدة.

المبحث الرابع: التعريف بالرافضة.

أولاً: تعريف الرافضة لغة:

الرافضة في اللغة مشتقة من الرفض، وهو الترك، يقال: رفض، يرفض رفضاً ورفضاً، إذا ترك، قال في معجم مقاييس اللغة: ((الراء والفاء والضاد أصل واحد، وهو الترك، ثم يشتق منه: يقال رفضت الشيء، تركته...))⁽¹⁾.

يقال رفضت الإبل أرفضها رفضاً ورفضاً، إذا تركتها تتبدد في مرعاها حيث أحببت، لا أثنيها عما تريد، وقد رفضت هي ترفض رُفوضاً، أي ترعى وحدها...⁽²⁾.

والروافض كما عرّفهم أهل اللغة العربية هم: جند تركوا قائدهم وانصرفوا⁽³⁾. والنسبة إليهم رافضي، والجمع رافضة وروافض، والرفض معتقد الروافض⁽⁴⁾.

ثانياً: تعريف الرافضة اصطلاحاً:

الرافضة فرقة ذات آراء اعتقادية، أبرزها: تكفير الصحابة ش ما عدا اليسير منهم، والطعن في خلافة الشيخين أبي بكر وعمر ب والقول بأن الخلافة محصورة في علي بن أبي طالب وذريته من بعده، وما رتبوا على هذا الزعم من عقائد شركية وكفرية، كقولهم بتحريف القرآن، ونسبتهم البداء إلى الله، وقولهم بالرجعة، وغلوهم في الأئمة...⁽⁵⁾.

(1) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ص 395 (مادة: رفض).

(2) الصحاح للجوهري 906/3 (مادة: رفض) وتاج العروس للزبيدي 4628/1.

(3) المرجعان السابقان، وانظر معجم مقاييس اللغة ص 395.

(4) تاج العروس 4628/1، ومعجم مقاييس اللغة ص 395.

(5) انظر مقالات الإسلاميين ص 19، ومقدمة كتاب الإمامة والرد على الرافضة للأصبهاني للدكتور ناصر علي

ويدلّ لهذا التعريف ما ورد عن الإمام أحمد بن حنبل / حيث عرّفهم بقوله: ((هم الذين يتبرءون من أصحاب محمد > ويسبّونهم وينتقصونهم ويكفّرون الأئمة إلا أربعة: عليّ وعمار⁽¹⁾ والمقداد⁽²⁾ وسلمان⁽³⁾، وليست الرافضة من الإسلام في شيء))⁽⁴⁾.

وفي رواية عن ابنه عبد الله⁽⁵⁾ قال: ((سألت أبي من الرافضة؟ فقال: الذين يسبّون أو يشتمون أبا بكر وعمر ب))⁽⁶⁾. وقال أبو الحسن الأشعري⁽⁷⁾: ((وإنما سموا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر،

فقيهي ص 22، ودراسة منهجية لبعض فرق الرافضة والباطنية للدكتور عبد القادر محمد عطا ص 12.

- (1) هو عمار بن ياسر بن كنانة بن قيس بن حصين العنسي، يكنى أبا اليقظان، صحابي جليل هاجر المهجرتين، وشهد بدرًا والمشاهد بعدها، وأبلى ببدرٍ بلاءً حسنًا، ثم شهد اليمامة، فأبلى فيها أيضًا، ويومئذٍ قطعت أذنه، وقتل يوم صفين في صف عليّ عليه السلام. انظر الإصابة 575/4.
- (2) هو المقداد بن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن لؤي بن قضاة، يكنى أبا معبد، شهد بدرًا وأحدًا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبلى فيها بلاءً حسنًا، ومات بالمدينة سنة (33هـ) ودفن بالبقيع. انظر الإصابة 202/6، ومعجم الصحابة للبغوي 292/5.
- (3) هو أبو عبد الله سلمان الفارسي ويقال له سلمان بن الإسلام وسلمان الخير، أول مشاهده الخندق، وقيل شهد بدرًا، وشهد بقية المشاهد وفتوح العراق وولي المدائن، وكان علما زاهدا، توفي سنة (36هـ، وقيل 37هـ). انظر الإصابة 141/3.
- (4) السنة للإمام أحمد ص 82.
- (5) هو عبد الله بن الإمام أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الدّهلي الشيباني، الإمام، الحافظ، الناقد، محدث بغداد، روى عن أبيه شيئا كثيرا، وروى عنه كثيرون، وتوفي سنة (290هـ).
- انظر سير أعلام النبلاء 516/13، وشذرات الذهب 203/2.
- (6) السنة لعبد الله بن الإمام أحمد 548/2.
- (7) هو أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي بردة بن عبد الله

ابن قيس الأشعري، عاش مرحلة الاعتزال أولاً، ثم بدأ يردّ على المعتزلة وأصبح على مذهب ابن كلاب، ثم رجع إلى مذهب السلف كما يبيّن ذلك في كتابه "الإبانة عن أصول الديانة" ولكن بقيت عليه بقايا مذهب من ابن كلاب، وتوفي سنة (324هـ). انظر سير أعلام النبلاء 85/15، ووفيات الأعيان 87/15.

وهم مجمعون على أن النبي < نصّ على استخلاف عليّ ط باسمه... > (1).

ثالثاً: سبب تسمية الرافضة بهذا الاسم:

ذكر العلماء في تسمية الرافضة بهذا الاسم عدة أقوال، ومنها:

- 1/ قيل سموا رافضة لتركهم زيد بن علي بن الحسين (2) / وذلك حينما خرج علي الخليفة الأموي هشام بن عبد الملك بن مروان (ت125هـ) في سنة 121، أو 122هـ) فقد كانوا بايعوه أولاً، ثم أرادوا أن يعرفوا قوله في أبي بكر وعمر ب ، فقالوا له تبرأ منهما نقاتل معك، فقال هما وزيراً جدي، فانفضوا عنه ورفضوه فسموا رافضة؛ لأنهم رفضوا إمامهم (3).
- 2/ وقيل سموا بذلك لرفضهم إمامة ومحنة أبي بكر وعمر ب، وطعنهم فيهما وفي خلافتهم (4).
- 3/ وقيل سموا رافضة لرفضهم الدين (5).

(1) مقالات الإسلاميين 19.

- (2) هو زيد بن عليّ بن الحسين بن عليّ بن أبي طالب الهاشمي المدني روى عن أبيه وأخيه محمد بن عليّ وروى عنه جعفر الصادق والزهري وغيرهم، وفد على هشام بن عبد الملك فرأى منه جفوةً فكان ذلك سبب خروجه عليه، ولما التقى بجيشه قال له أغلب أتباعه: تبرأ من أبي بكر وعمر حتى نكون معك، فقال بل أتولاهما وأبرأ ممن يبرأ منهما، فقالوا إذاً نرفضك، قال فأنتم الرافضة، وقتل مع من بقي معه من أتباعه، وذلك سنة (120هـ). انظر طبقات ابن سعد/325.
- (3) انظر الصحاح للجوهري 906/3، ومقالات الإسلاميين ص 48، واعتقادات فرق المسلمين والمشرّكين للرازي ص 53، ومجموع الفتاوى 36/13، ومنهاج السنة 35/1، والبداية والنهاية 342/9، والرد على الرافضة للمقدسي ص 374، وانظر من كتب الرافضة: مروج الذهب للمسعودي 220/3.
- (4) انظر مقالات الإسلاميين ص 19.
- (5) فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وموقف الإسلام منها 253/1.

قال الإمام أحمد بن حنبل / ((وليست الرافضة من الإسلام في شيء))⁽¹⁾.

ويدلّ لهذا القول ما اعترف به نعمة الله الجزائري⁽²⁾ الذي يلقب بالجلوسي الثاني عند الرافضة؛ نظرا لمكانته المرموقة عندهم، حيث قال: ((إنهم-أي أهل السنة- يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه، وخليفته أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفة نبيه أبو بكر ليس ربّنا، ولا ذلك النبي نبينا))⁽³⁾.

فهو صريح في أن الرافضة رفضوا الدين الذي أنزله الله على رسوله، والذي انتشر في ربوع الأرض على أيدي صحابته وفي مقدمتهم الصديق والفاروق.

وبعد ذكر هذه الأقوال الثلاثة فإنه يظهر لي -والله أعلم- أنه لا منافاة بين الأقوال الثلاثة؛ إذ إن القول الأول دلّ على إطلاق هذا الوصف (الرافضة) كعلم⁽⁴⁾ على أولئك الذين رفضوا زيد بن علي بن الحسين / بسبب ترصّيه عن الشيخين وثنائه عليهما، وعليه ؛ فكل من حمل فكرة

(1) السنة للإمام أحمد ص 82.

(2) هو الزنديق نعمة الله بن عبد الله الجزائري للموسوي للتوفى سنة (1112هـ) قال عنه الحرّ العاملي الرافضي: "فاضل عالم محقق علامة جليل القدر" وقال عنه يوسف البحراني: "كان هذا السيد فاضلا محدثا ملحقا واسع الدائرة في الاطلاع على أخبار الإمامية وتبع الآثار للعصومية". انظر ترجمته في أمل الآمل 336/2، ولؤلؤة البحرين ليوسف البحراني ص 111، والزريعة لأغا برك 446/2.

(3) الأنوار النعمانية لنعمة الله الجزائري 278/2.

(4) وذلك أن الرفض بمفهومه الاصطلاحي كان موجودا قبل رفضهم لزيد بن عليّ بما يزيد على ثمانين سنة.

بغض الصحابة أو سبهم، وفي مقدمتهم الشيخين ش فهو رافضي في أي زمان ومكان كان.

ومما لا شك فيه أن هذا المعتقد الخطير أدى بالرافضة إلى رفض الدين برمته؛ لأن من رفض نقلة الدين وطعن فيهم فكأنما رفض الدين وطعن فيه، فالطعن في الناقل طعن في المنقول، كما قال الإمام الحافظ أبو زرعة الرازي⁽¹⁾ / :

((إذا رأيتَ الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدّى إلينا ذلك كلّ الصحابة ﷺ والمنتقصون لهم يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة))⁽²⁾.

(1) هو عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، وهو إمام حافظ ثقة مشهور، جالس الإمام أحمد وغيره من المحدثين، وروي عنه أنه قال: أحفظ مائتي ألف حديث عن ظهر قلب، توفي سنة 264هـ، انظر سير أعلام النبلاء 65/13، وتقريب التهذيب ص 497.

(2) الكفاية في علم الرواية ص 49، وانظر في هذا المعنى كلام الإمام الشوكاني في رسالته "ذب الإمام الشوكاني عن أصحاب النبي العدناني" ص 51.

رابعاً: أصول الرافضة ونشأتها:

لما فتح الله بلاد الكفار من اليهود والنصارى والمجوس وعباد الوثن والنار، على أيدي أصحاب رسول الله < وأيدي من اتبعهم بإحسان ش وقضوا على أعداء هذا الدين، تستر من تستر منهم بإظهار الإسلام وجعله جنة لرمي مصيب السهام، فأظهروا الانقياد والإيمان، وأبطنوا الضلال والكفران، ومع ذلك فهم لم يألوا جهداً في إعداد ما يطفئ نور الله الذي أراد ظهوره واستظهاره، ولكن لم يحصل مراد المنافقين من تشتيت شملهم والقضاء على دينهم، حتى خرج الغوغائيون من أوباش الناس وسفلتهم بتقدير العزيز العليم على ثالث الخلفاء ذي النورين عثمان بن عفان المبشر على بلوى تصيبه بجنات النعيم، فانتهاز المنافقون إذ ذاك فرصة الظفر بمقاصدهم ومرادهم فاتبعوا أولئك المارقين، واتفقوا مع الخارجين وحملوا حينئذ على قتل عثمان ط، فحلّ بالمسلمين من البلاء ما حلّ والأمر كله لله لأ، وبعده ببيع لعلي ط بالخلافة، وكان أهلاً لذلك فقد اختاره للإمامة من اختار أسلافه، وقد خرج عليه من خرج وبغى عليه من بغى ممن أخطأ في ذلك.

وقد دخل بعض أعداء الإسلام والمنافقين في صفوفه بنية الإفساد في الدين والقضاء عليه، وكان على رأسهم عبد الله بن سبأ⁽¹⁾، وكان أول أمره يهودياً

(1) هو عبد الله بن سبأ اليهودي اختلف أصحاب كتب المقالات والتاريخ في بلد ابن سبأ وقبيلته، وذلك لأنه قد أحاط نفسه بإطار من الغموض والسرية التامة حتى على معاصريه، لأنه لم يدخل في الإسلام إلا لهدمه وإضلال أهله، وبث الفتنة وإثارة الشحنة بينهم، ولذلك فمنهم من نسبته إلى حمير، ومنهم من نسبته إلى قبيلة همدان وكلتاها من قبائل اليمن، ومنهم من نسبته إلى الحيرة، ومنهم من نسبته إلى أنه من الروم، ومنهم من نسبته إلى صنعاء، والذي يظهر من كلام أغلب المؤرخين وأصحاب كتب المقالات أنه من اليمن.

خبيث النفس، فتظاهر بنصرة علي ط ومحبته ومحبة أهل بيته، وحثّ المسلمين على ذلك ورغبهم فيما هنالك وهو يستبطن إضلالهم وتفريق شملهم حتى تأكد لدى بعض الجهالة بأنه من المخلصين.

ولما تيقّن أنه وجد القبول في قلوب بعض الناس من أولئك الجهالة ذكر لهم بعض فضائل علي ط وقرابته من رسول الله < وصهريته له، وزاد في ذلك ما زاد، فلما صدقوه بذلك ألقى عليهم دسائس شيطانية، فقال لهم إن عليا ط هو وصي رسول الله < وخليفته من بعده، وقد نص على خلافته، وأمر أصحابه باتباعه والاعتراف بخلافته ولكنهم أضاعوا وصيته في وصّيه، ولم يطيعوا الله ورسوله فيما أمروا به، ونبدوا أمر الرسول وراء ظهورهم وارتدوا على أعقابهم ما عدا اليسير منهم - والعياذ بالله -.

ولكن أولئك الجهالة والغفلة صدقوه فصدق إبليس عليهم ظنه فاتبعوه من دون الله، وقد وعظهم علي بن أبي طالب ط، ولكن الذكرى لا تنفع إلا المؤمنين⁽¹⁾.

ثم ألقى إلى أتباعه أن عليا ط عنده من الخوارق والمعجزات ما لا يمكن صدورها إلا من الله، فصدقوه أتباعه، فأمر علي ط بإحراقهم بعد أن وعظهم ونصحهم ولم يقبلوا منه، وقد هرب عبد الله بن سبأ إلى المدائن⁽²⁾ وبدأ ينشر مقالاته ويبث سمومه مرة بعد مرة⁽¹⁾.

انظر في معرفة ذلك تاريخ الطبري 639/2، وبذل المجهود في إثبات مشابحة الرافضة باليهود 102-98/1.

(1) انظر الفرق بين الفرق ص 214، والسيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة لأبي المعالي الألوسي ص 41-43.

(2) المدائن: بينها وبين العراق فراسخ، والنسبة إليها مدائني، وكان فتحها على يد سعد بن أبي

وزعم الزنديق أن القرآن الكريم جزء من تسعة أجزاء كتمها النبي > عنده، وعلمها عند علي ط (2).
ونسب البداء إلى الله تعالى حيث عُرف في أشهر مقالات أتباعه مقالة البداء (3).

وهكذا أنكر موت علي ط وزعم بأنه سيرجع وسينتقم ممن غصبه حقه ونصيبه من أعدائه، وهو ما سمي بعقيدة الرجعة (4).
وسُميت هذه الفرقة التي أخذت بمقالات ابن سبأ في التاريخ بالسبئية (5)، وهي النواة الأولى والأصل الأصيل لجميع فرق الشيعة.
وقد انشعبت وتفرعت من هذه الفرقة فرق كثيرة أوصلها بعض العلماء إلى أكثر من سبعين فرقة، مع اختلاف فيما بينها في مسألة الإمامة وعدد

وقاص مؤلف سنة (16هـ) في أيام عمر بن الخطاب. انظر معجم البلدان 75/5 (ط: دار الفكر).

- (1) انظر الفرق بين الفرق ص 213، والتنبيه والرد للملطي ص 18.
- (2) أحوال الرجال للجوزجاني ص 38، وكتاب الإيمان للعديني ص 148 باب اتباع السنة.
- (3) انظر التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للملطي ص 19.
- (4) انظر مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص 18، والملل والنحل ص 49، والفرق بين الفرق ص 213.

- (5) السبئية هي إحدى فرق الشيعة، وهم أتباع عبد الله بن سبأ اليهودي، وكانوا يقولون بألوهية علي عليه السلام، وزعموا أنه حي لم يموت، وهو الذي يجيء في السحاب، والرعد صوته والبرق تبسمه، وأنه سينزل إلى الأرض فيملؤها عدلاً كما ملئت جوراً، فهم أول من قال بالتوقف والغيبة والرجعة، كما كانوا أول من أظهر القول بالنص على إمامة علي عليه السلام، والطعن في الصحابة رضي الله عنهم. انظر الملل والنحل ص 74، والفرق بين الفرق ص 213، ومقالات الإسلاميين ص 13.

(3) انظر في ذلك: الفرق بين الفرق ص 215، والملل والنحل ص 74.

الحسن النوبختي⁽¹⁾ وغيره أن عبد الله بن سبأ ((هو أول من شهر القول بفرض إمامة عليّ، وأظهر البراءة من أعدائه، وكاشف مخالفه وكفرهم - يقصد الصحابة- فمن هنا قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض مأخوذ من اليهودية))⁽²⁾.

ولذلك أكد علماء أهل السنة أن ابن سبأ كان على هوى دين اليهود، وأراد أن يفسد على المسلمين دينهم، بتأويلات في علي وأولاده، فادعى أنه هو الوصي وأن الصحابة ش ظلموه بحيث غضبوا منه حقه، وأمر بلعنهم والبراءة منهم وغير ذلك من العقائد التي تبنتها الرافضة⁽³⁾.

فتبين بهذا أن أصل الرفض مأخوذ من ابن سبأ اليهودي، وأن أصول الرافضة ترجع إلى أصول فرقة السبئية التي كانت منبع الشرور والكفر والضلال.

(1) هو الحسن بن موسى النوبختي المتوفى سنة (310هـ)، قال عنه الطوسي: "وكان إماميا حسن الاعتقاد" وقال عنه النجاشي - كما نقله عنه المامقاني -: بأنه شيخنا المتكلم المبرز على نظرائه في زمانه قبل الثلاثمائة وبعدها، وعن كتابه "فرق الشيعة" قال آغا بزرك: هو كتاب لطيف جامع مهذب معتمد إليه معول عليه. انظر ترجمته في الفهرست للطوسي ص 75، وتنقيح المقال 32/1، والذريعة 179/16، وأمل الآمل 87/2.

(2) فرق الشيعة للنوبختي ص 40، والمقالات والفرق للقمي 20.

(3) انظر الفرق بين الفرق ص 215، والملل والنحل ص 74، وانظر مجموع الفتاوى 435/4، و161/27.

المبحث الخامس: التعريف بالمسائل المراد دراستها في الرسالة.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالإمامة:

أولاً: تعريف الإمامة لغةً:

الإمامة في اللغة مصدر من الفعل "أَمَّ" تقول: ((أَمَّهُمْ، وَأَمَّ بِهِمْ: تقدمهم،

وهي

الإمامة، والإمام: ما ائتم به من رئيس أو غيره)) (1).

قال ابن منظور (2): ((الإمام كل من ائتم به قوم كانوا على الصراط

المستقيم أو

كانوا ضالّين... واجمع: أئمة، وإمام كل شيء قيمه والمصلح له، والقرآن إمام

المسلمين، وسيدنا محمد رسول الله إمام الأئمة..)) (3).

وقال الجوهري (4) في الصحاح: ((الأم بالفتح: القصد، يقال: أمّه وأمّه

وتأمّه

إذا قصده)) (5).

(1) القاموس المحيط للفيروز أبادي ص 972 (مادة: أم).

(2) هو الإمام، المحدث، المتقن، أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن عيسى بن محمد بن منظور بن

عبد الله بن منظور القيسي الأشبيلي، وكان فاضلاً، قدوة ثقة، توفي في شوال،

سنة (469هـ). انظر سير أعلام النبلاء 983/18، والأعلام 260/6.

(3) لسان العرب لابن منظور 22/12، (مادة أم).

(4) هو إسماعيل بن حماد الجوهري، أبو نصر اللغوي الإمام، من تصانيفه: تاج اللغة، وصحاح

العربية، وكتاب المقدمة في النحو، وكتاب في العروض، توفي في نيسابور سنة (393هـ).

انظر سير أعلام النبلاء 480/16، والأعلام 313/1.

(5) الصحاح للجوهري 23/1 (مادة: أم).

وهذه التعريفات تدور حول معاني التقدم والافتداء والقصد.

ثانياً: تعريف الإمامة اصطلاحاً:

تنوعت عبارات العلماء في توضيح معنى الإمامة، وهي وإن اختلفت ألفاظها

إلا أن مدلولها متقارب، ومن تلك التعريفات ما يلي:

((الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا)) (1).

وقيل: ((هي نيابة عن الرسول بحيث يجب على كافة الأمم (الاتباع)) (2).

وقيل: ((هي استحقاق تصرف عام على المسلمين)) (3).

وقيل: ((هي خلافة الرسول في إقامة الدين وحفظ حوزة الملة بحيث يجب اتباعه

على كافة الأمة)) (4).

وقيل: ((هي عبارة عن خلافة شخص من الأشخاص للرسول عليه السلام في

إقامة قوانين الشرع، وحفظ حوزة الملة على وجه يجب اتباعه على كافة الأمة)) (5).

فاتضح من التعريفات السابقة أن الإمامة هي نيابة عن الرسول × في

(1) الأحكام السلطانية للماوردي ص 5.

(2) شرح المقاصد للتفتازاني 232/5، وانظر بمعناه في نهج السلامة إلى مباحث الإمامة لأبي الشاء الألويسي ص 103.

(3) المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة للكمال ابن الهمام 141/2.

(4) المواقف للإيجي 579/3.

(5) الإمامة من أبعاد الأفكار للآمدي ص 69.

إقامة

شرع الله وتطبيقه في الأرض، وحفظ حوزة ملة الإسلام، وسياسة أحوال المسلمين،

وأن الأمة يجب عليها الانقياد لمن كان هذا شأنه.

أما مفهوم الإمامة عند الرافضة فهو مغاير تماما لهذا المفهوم، وسيأتي

ذكره

مفصلا في المبحث الأول من الباب الأول.

المطلب الثاني: التعريف بالصحابة ش .

أولاً: تعريف الصحابة لغة:

الصحابي لغة: اسم فاعل من صَحَبَ يَصْحَبُ، فهو صاحب.
ويُجمع الصاحب على: أصحاب، وأصاحيب، وصَحْب، وصحاب، وصُحبة،
وصُحبان، وصَحابة، وصَحابة⁽¹⁾ .

((والصَّحابة بالفتح: الأصحاب، وهي في الأصل مصدر، وجمع الأصحاب
أصاحيب))⁽²⁾ .

((والصاحبة: تأنيث الصاحب، وجمعها: صواحِب، وربما أنث الجمع فقيل:
صواحبات))⁽³⁾

والصاحب والصحابي مشتق من الصحبة، والصحبة تطلق على عدة
معانٍ كلها تدور حول الملازمة والمقارنة والانقياد⁽⁴⁾ .

تقول: استصحبتُ الكتاب وغيره: إذا جعلته لك غير مفارق، وتقول:
استصحبت فلانا: إذا دعوته إلى الصحبة والملازمة، ويقال: أصحبَ البعير والدابة، إذ
انقاد بعد صعوبة⁽⁵⁾ .

ثانياً: تعريف الصحابة اصطلاحاً:

(1) انظر الصحاح للجوهري 145/1 (مادة صحب)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس.

ص 563 (مادة صحب)، والقاموس المحيط ص 97 (مادة صحب).

(2) الصحاح 145/1 (صحب).

(3) المصباح المنير ص 273 (صحب).

(4) انظر لسان العرب 519/1 (مادة صحب)، ومعجم مقاييس اللغة ص 563، والمصباح

المنير ص 273، وانظر موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله ﷺ للدكتور عبد

القادر صوفي 122/1.

(5) انظر الصحاح 145/1، والمصباح المنير ص 273.

الصحابي هو من لقي النبي ﷺ يقظة، مؤمناً به، بعد بعثته، حال حياته، ومات على الإيمان⁽¹⁾.

وهذا أصح ما قيل في تعريف الصحابي⁽²⁾.

وقد نصّ جمهور أهل العلم على أن تخلّل الردّة لا يضرّ في إطلاق وصف الصحبة، سواء كان الرجوع إلى الإسلام في حياته > أم بعد وفاته؛ لأنّ الأشعث بن قيس⁽³⁾ ارتدّ بعد وفاة النبي > ثم رجع إلى الإسلام بين يدي الصديق الأكبر ط وزوجه أخته، ولم يختلف أحد من المحدثين في عدّه من الصحابة ش⁽⁴⁾.

أما تعريف الرافضة للصحابي فإنه مغاير تماماً للتعريف الذي نصّ عليه أهل العلم، وذلك بناء على قولهم بارتداد صحابة النبي > -والعياذ بالله- بحيث إن هذا التعريف لا ينطبق في عقيدتهم إلا على أشخاص لا يتجاوزون عدد الأصابع، وستأتي تعريفاتهم بألفاظها في المبحث الأول من الباب الثاني.

(1) انظر الإصابة 353/1، وفتح المغيث للسخاوي 93/3، وقفوا الأثر في صفوة علوم الأثر لرضي الدين الحنفي 89/1، وروضة الناظر 301/1، وتدريب الراوي ص 288، والأجوبة العراقية على اللاهورية ص 58.

(2) الإصابة 10/1.

(3) هو الأشعث بن قيس بن معد يكرب بن معاوية الكندي، وفد على النبي ﷺ سنة عشر، وكان قد ارتدّ فيمن ارتدّ من الكنديين، ثم أسر فأحضر إلى أبي بكر رضي الله عنه فأسلم فأطلقه، توفي بعد علي رضي الله عنه بأربعين ليلة وقيل سنة اثنتين وأربعين. الإصابة 87/1.

(4) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهورية ص 65، وانظر فتح المغيث للسخاوي 99/3.

المطلب الثالث: التعريف بالقرآن.

أولاً: تعريف القرآن لغة:

القرآن لغة: مصدر⁽¹⁾ واختلف في اشتقاقه فقليل:

1/ هو مشتق من القراءة أي مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآن⁽²⁾ وهو بمعنى التلاوة والبيان⁽³⁾ ويدل له قول حبر الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس⁽⁴⁾ ط في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحْيِي بَحْ بِحْ بَحْ﴾ [القيامة: ١٨]: ((فإذا بيناه لك بالقراءة فاعمل بما بيناه لك))⁽⁵⁾.

ولذلك قال الطبري⁽⁶⁾ / في تفسيره: ((والواجب أن يكون تأويله على قول ابن عباس ط من التلاوة والقراءة، وأن يكون مصدرا من قول

(1) انظر المفردات للراغب 238/2، وهذا هو القول الراجح، وقيل إنه اسم جامد علم على كتاب الله تعالى، وهو غير صحيح لأن الأسماء الجامدة لا معنى لها وهو نقص في حق كتاب الله تعالى. انظر لسان العرب 201/13، والجامع لأحكام القرآن 294/2.

(2) انظر الصحاح للجوهري 50/1 (مادة: قرأ) 125، والنهاية لابن الأثير ص 725 (مادة: قرأ)، والإرشاد للجويني ص 125، ومجموع الفتاوى 562/12، والقاموس المحيط ص 47، والمعجم الوسيط ص 722 (مادة: قرأ).

(3) انظر لسان العرب 201/13، والمعجم الوسيط ص 722.

(4) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي، ابن عم النبي ﷺ حبر الأمة وترجمان القرآن، وأحد المكثرين السبعة للحديث، وأحد العبادلة الأربعة من الصحابة، توفي بالطائف سنة (68هـ). انظر الإصابة 141/4، ومعجم الصحابة للبغوي 482/3.

(5) انظر قول ابن عباس في صحيح البخاري، كتاب التفسير، باب إن علينا جمعه وقرآنه 1876/4 برقم (4644)، وانظر جامع البيان في تفسير القرآن 94/1.

(6) هو محمد بن جرير بن يزيد بن كثير، أبو جعفر الطبري، كان ثقة، صادقا، حافظا، رأسا في التفسير، إماما في الفقه والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة، قل أن ترى العيون مثله، صاحب التصانيف البديعة التي منها: التفسير، وتاريخ الأمم

(4) تفسير القرطبي (الموضع السابق نفسه).

2/ وقيل إن "القرآن" مصدر من القراءة، أو القرء بالهمز ودون الهمز (القرى)، بمعنى الجمع⁽¹⁾، يقال: ((قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضمته بعضه إلى بعض...))⁽²⁾.

ويدلّ لهذا المعنى قول قتادة⁽³⁾ في تفسير قوله تعالى: ﴿يُجِئُ نُجُحٌ ثُمَّ جِئُ [القيامة: ١٧] حيث قال: أي حفظه وتأليفه⁽⁴⁾.

قال الطبري: /- بعد أن ذكر قول قتادة السابق-: ((وعلى قول قتادة: فإن الواجب أن يكون مصدراً من قول القائل: قرأت الشيء إذا جمعته وضمته بعضه إلى بعضه...))⁽⁵⁾.

وسمي القرآن "قرآناً"؛ لأنه يجمع السور والآيات فيضم بعضها إلى بعضها⁽⁶⁾، وقيل: لأنه جمع العلوم كلها من الأمر والنهي والوعد والوعيد، والقصص...⁽⁷⁾، وقيل لأنه جمع ثمره الكتب المنزلة كلها⁽⁸⁾.

(1) انظر معجم مقاييس اللغة ص 85 (مادة: قري)، والصحاح للجوهري 50/1 (مادة: قرأ)، والنهية في غريب الحديث ص 725 (مادة: قرأ).

(2) الصحاح للجوهري 50/1.

(3) هو قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السدوسي البصري، الحافظ المفسر، من أجلة التابعين وفقهائهم، مات سنة (117هـ، وقيل 118هـ) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر

315/8، والكاشف للذهبي 134/2.

(4) جامع البيان عن تأويل آي القرآن 96/1.

(5) المرجع السابق 95/1-96.

(6) انظر الصحاح 50/1، والنهية في غريب الحديث ص 725، وغريب الحديث لابن قتيبة 248/1، والمعجم الوسيط ص 722 (مادة: قرأ).

(7) انظر النهاية في غريب الحديث ص 725، ومعجم مقاييس اللغة ص 853، ولسان العرب 128/1 (مادة: قرأ).

(8) انظر المفردات للراغب 239/2.

وهذه المعاني كلها صحيحة ومقصودة ولا منافاة بينها؛ فإن القرآن مضمومة آياته وسوره بعضها إلى بعض، وهو يحوي ثمرات الكتب السماوية المنزلة، كما أنه جامع للعلوم المتنوعة المختلفة، وهو متلو ومقروء بالألسنة⁽¹⁾.
ثانياً: معنى القرآن اصطلاحاً:

اختلفت عبارات أهل العلم في التعريف بالقرآن بسبب التنوع في العبارات والتفنن في الدلالات، وهو اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وقد عرفه كل واحد منهم بحسب ما يرى أنه يؤدي المقصود الشرعي، وأذكر بعض هذه التعاريف:

قال الإمام أبو حنيفة /: ((القرآن كلام الله -تعالى-، في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسن مقروء، وعلى النبي < منزل))⁽²⁾.

وقال الطحاوي /: ((إن القرآن كلام الله، منه بدا⁽³⁾ بلا كيفية قولاً، وأنزله على رسوله وحياً، وصدقه المؤمنون على ذلك حقاً))⁽⁴⁾.

وقال ابن قدامة⁽⁵⁾ /: ((هو كلام الله وكتابه الذي نزل به جبريل × على النبي < المنقول إلينا بين دفتي المصحف نقلاً متواتراً))⁽⁶⁾.

(1) انظر النهاية لابن الأثير ص 725، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم 29/1.

(2) الفقه الأكبر مع شرح للملا القاري ص 70، والوصية للنسوبة إلى أبي حنيفة مع شرح الباري ص 53.

(3) أي هو المتكلم به سبحانه، لا كما زعمت الجهمية والمعتزلة بأنه خلقه في غيره فبدا من ذلك المخلوق. انظر مجموع الفتاوى 40/12، وشرح الأصفهانية ص 9.

(4) المرجع السابق 205/1.

(5) هو الشيخ الإمام الفقيه للمفسر موفق الدين أبو محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي ثم الدمشقي الصالحي الحنبلي، توفي سنة (620هـ). انظر سير أعلام النبلاء 165/22.

(6) روضة الناظر 179/1-180 بتصرف يسير في العبارة.

وقال القرطبي⁽¹⁾ /: ((القرآن اسم لكلام الله تعالى الذي جاء به محمد < معجزة له... محفوظ في الصدور، مقروء بالألسنة، مكتوب في المصاحف، معلومة على الاضطرار سوره وآياته))⁽²⁾.

وقيل: ((هو كلام الله المنزل على نبيه < المكتوب بين دفتي المصحف، وهو متواتر بين الأمة))⁽³⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ((القرآن كلام الله -تعالى- منزل غير مخلوق، منه بدأ وإليه يعود⁽⁴⁾))⁽⁵⁾.

وقال الشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين: ((القرآن كلام الله لأ تكلم به نفسه بحروفه وألفاظه، وسمعه جبريل فنزل به كما كان على محمد < من غير زيادة ونقص...))⁽⁶⁾.

فتلخص من هذه التعريفات أن القرآن هو كتاب الله لأ وكلامه سبحانه بألفاظه وحروفه ومعانيه، أنزله على رسوله محمد < بواسطة جبريل ×، الموجود بين دفتي المصحف والمنقول إلينا نقلاً متواتراً من غير زيادة ولا نقصان.

-
- (1) هو الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي الأندلسي القرطبي، من كبار المفسرين، صالح متعبد، من أهل قرطبة، وله مصنفات نافعة ومنها: الجامع لأحكام القرآن، توفي سنة (671هـ). انظر الأعلام 322/5.
- (2) الجامع لأحكام القرآن 116/1.
- (3) مقدمة ابن خلدون ص 782، وانظر المعجم الوسيط ص 722 (مادة: قرأ).
- (4) انظر في شرح جملة: (منه بدأ وإليه يعود) مجموع الفتاوى 40/12، و 76/5، وشرح الأصفهانية ص 9، وشرح الواسطية للشيخ ابن عثيمين 430/1.
- (5) مجموع الفتاوى 37/12.
- (6) شرح العقيدة السفارينية ص 210.

إلا أن الرافضة خرقوا هذا الإجماع فقالوا بزيادته ونقصانه وتغييره
وتبديله - بناء على قولهم بارتداد الصحابة - ومن ثم فالقرآن الموجود بين دفتي
المصحف ليس هو القرآن الذي أنزله الله لهداية البشرية، والذي تكفل
بحفظه ورعايته، وإنما هو عند إمامهم الموهوم الذي لا وجود له إلا في
متخيلاتهم وزبالات عقولهم، وسيأتي بيان ذلك والرد عليهم في باب
مستقل بإذنه تعالى.

المطلب الرابع: التعريف بالرجعة.

أولاً: تعريف الرجعة لغةً:

الرجعة مصدر من قولك: رَجَعَ يرجع، والمصدر: الرجعة، والمرجع -

وهو

شاذ-، والرجوع، والرجعى⁽¹⁾.

قال في معجم مقاييس اللغة: ((الراء والجيم والعين أصل كبير مطرد

مُنْقَاس

يدل على ردّ وتكرار، تقول: رَجَعَ يرجع رجوعاً، إذا عاد، وراجع الرجلُ امرأته، وهي الرجعة، والرجعى: الرجوع، والراجعة: الناقة تباع ويُشترى بثمنها مثلها))⁽²⁾.

((والرجوع: العود إلى ما كان منه البدء أو تقدير البدء مكاناً كان أو فعلاً أو قولاً

وبذاته

كان رجوعه أو يجزء من أجزائه أو بفعل من أفعاله . فالرجوع: العود والرجع...))⁽³⁾.

ويقال: فلانٌ يؤمنُ بالرجعة بالفتح : أي بالرجوع إلى الدنيا بعد

الموت،

وهو مذهب طائفة من المسلمين من أولي البدع والأهواء يقولون : إنَّ الميّتَ

يرجعُ إلى الدنيا ويكونُ حياً كما كان ومن جملتهم طائفةٌ من الرافضة⁽⁴⁾.

فتلخص مما تقدم أن الرجعة في اللغة هي العودة والردة والرجوع إلى ما

كان

(1) تاج العروس 5216/1 (مادة: رجع) وانظر الصحاح 1012/3.

(2) معجم مقاييس اللغة ص 422 (مادة: رجع).

(3) المفردات في غريب القرآن ص 534 (مادة: رجع)، وتاج العروس 5216/1.

(4) تاج العروس 2516 /1 بتصرف يسير، وانظر الصحاح 1012/3.

ومنه قول الرافضة بالرجوع إلى الدنيا بعد الموت.

ثانياً: تعريف الرجعة اصطلاحاً:

المقصود بالرجعة: هو العود إلى الدنيا بعد فراقها، وهي في الأصل عقيدة يهودية⁽¹⁾ سبئية تلقفها عنهم الرافضة فجعلوها أصلاً من أصول مذهبهم⁽²⁾.

قال شيخ الرافضة ومحدثهم الحرّ العاملي⁽³⁾: ((اعلم أن الرجعة هي الحياة بعد الموت قبل يوم القيامة، وهو الذي يتبادر من معناها...))⁽⁴⁾.
وقال شيخهم الأحسائي⁽⁵⁾ في كتابه الرجعة: ((اعلم أن الرجعة سرٌّ من سرّ الله، والقول بها ثمرة الإيمان بالغيب، والمراد بها رجوع الأئمة -عليهم السلام- وشيعتهم وأعدائهم ممن محض من الفريقين الإيمان أو الكفر محضاً،

-
- (1) تعتقد اليهود رجعة الأموات حين خروج المسيح المنتظر، انظر في معرفتهم عقيدتهم: العهد القديم والعهد الجديد ص 1021 (الإصحاح السادس والعشرون، فقرة 19) وانظر: الإصحاح السادس والستين ص 1072 (فقرات: 14/12)، وانظر للاستزادة: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة باليهود 276/1.
- (2) كما سيأتي بيانها في الفصل الأول من الباب الرابع.
- (3) هو محمد بن الحسن الحر العاملي، المتوفى سنة (1104هـ) قال عنه عباس القمي الرافضي: "شيخ المحدثين، وأفضل المتبحرين، العالم الفقيه النبيه، المحدث المتبحر الورع الجليل، صاحب المصنفات المفيدة"، ويعدّ كتابه "وسائل الشيعة أحد الأصول الثمانية عند الرافضة، انظر ترجمته في الكنى والألقاب لعباس القمي 158/2، وأعيان الشيعة لمحسن الأمين 168/9، وروضات الجنات للخوانساري 96/7.
- (4) الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة ص 29.
- (5) هو أحمد بن زين الدين بن إبراهيم بن صقر بن إبراهيم المطيري الأحسائي البحراني، مؤسس (الشيخية) قال عنه محمد حسين آل كاشف الغطاء: "والحق أنه رجل من أكابر علماء الإمامية وعرفائهم، وكان على غاية الورع والزهد والاجتهاد في العبادة...". انظر ترجمته في أعيان الشيعة 589/2، والذريعة 187/5.

ولم يكن ممن أهلكه الله في الدنيا بالعذاب، فإن من أهلكه الله في الدنيا بالعذاب لا يرجع إلى الدنيا⁽¹⁾.

ويقصد الرافضة بالرجعة هو عود كثير من أموات المسلمين بهدف تعذيبهم والانتقام منهم على أيدي أئمتهم وشيعتهم، وفي مقدمة هؤلاء الراجعين بزعمهم: أبو بكر وعمر وعثمان وعائشة أم المؤمنين ش فينتقم منهم ويعذبون أشد أنواع العذاب ويقتلون أشد أنواع القتل في اليوم أكثر من ألف مرة... وذلك بسبب أنهم غضبوا آل محمد حقهم في الإمامة والخلافة - على حد زعمهم-، وهي عقيدة خرافية تأبها العقول وتجبها الفطر، وقد ردها القرآن الكريم في آيات كثيرة في مواضع متعددة⁽²⁾.

ولكن يزول العجب من هذه الفكرة ومن أصحابها الروافض، إذا علمنا أن الذي أدخل فيهم هذه الفكرة وزرعها في عقولهم مقتداهم عبد الله بن سبأ اليهودي الحاقد على الإسلام وأهله⁽³⁾.

(1) الرجعة ص 11.

(2) سيأتي ذكر ذلك في الباب الرابع.

(3) سيأتي إثبات ذلك من كتب أهل السنة والرافضة في الباب الرابع.

المطلب الخامس: التعريف بالبداء.

أولاً: تعريف البداء لغةً:

البداء في اللغة يطلق على معنيين:

المعنى الأول: الظهور بعد الخفاء، يقال بدأ: بدأً وبدواً وبدواً وبداءً وبداءةً وبدواً: ظهر، وبداءة الشيء: أول ما يبدو منه، وبإدائي الرأي: ظاهره⁽¹⁾، وسُمي خلاف الحضر بدواً من هذا، لأنهم في براز من الأرض، وليسوا في قرى تسترهم أبنيتهم...⁽²⁾.

ويدل على هذا المعنى قول الله لأبي بكر: لا: ياء فتح ثم حاء [الزمر: ٤٧] قال ابن كثير⁽³⁾ / في تفسيره لهذه الآية: ((أي وظهر لهم من الله، من العذاب والنكال بهم ما لم يكن في بالهم ولا في حسابهم))⁽⁴⁾. وإلى هذا المعنى أشار شيخ الرافضة ابن بابويه المعروف بالصدوق⁽⁵⁾ بحيث استدل به على الآية المذكورة⁽⁶⁾.

(1) القاموس المحيط ص 1136، (فصل الباء، مادة: بدو).

(2) معجم مقاييس اللغة ص 102 (مادة: بدو).

(3) هو عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير بن ضوء بن كثير البصري ثم الدمشقي المعروف بابن كثير، محدث مؤرخ فقيه، وله مؤلفات نافعة قيمة ومنها: تفسير القرآن العظيم، والبداء والنهاية، توفي سنة (774هـ). انظر الأعلام 1/320، ومعجم المؤلفين 2/283.

(4) تفسير ابن كثير 4/73، وانظر روح المعاني 11/24.

(5) هو محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه، أبو جعفر القمي، المعروف بالصدوق وهو الكنوب، للتوفي سنة (381هـ)، قال عنه النجاشي: "شيخنا وفقهنا، ووجه الطائفة بخراسان.."، وقال عنه الطوسي: "كان حافظاً للأحاديث، بصيراً بالرجال ناقداً للأخبار.. له نحو من ثلاثمائة مصنف.. ومن مؤلفاته: الاعتقادات، ومن لا يحضره الفقيه وغيرها. انظر ترجمته في: الفهرست للنجاشي ص 188-189، والفهرست للطوسي ص 175-176، وروضات الجنات للخوانساري 2/132.

(6) التوحيد للصدوق ص 336.

(6) تأتي ذكر الأمثلة على ذلك من كتب الرافضة في الفصل الثاني من الباب الرابع، كما ستأتي ذكر بعض تأويلاتهم لروايات البداء عندهم تحريماً من النتائج الخطيرة المترتبة على هذه العقيدة.

ولا شك أن هذا الادعاء يستلزم حدوث العلم وسبق الجهل في حق الله سبحانه، - تعالى الله عما يقول الظالمون علوا كبيرا - .
وقد وضع أسس هذه العقيدة عبد الله بن سبأ اليهودي حيث كان من أشهر مقالات أتباعه القول بنسبة البداء إلى الله تبارك وتعالى⁽¹⁾.
وتلقفها شيوخ الرافضة لأجل التستر على أكاذيبهم وتناقضاتهم الكثيرة، كما اعترف بذلك شيخهم محمد بن الحسن النوبختي وشيخهم القمي الأشعري⁽²⁾ حيث نقلًا عن سليمان بن جرير⁽³⁾: ((إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقالاتين لا يظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدا وهما القول بالبداء وإجازة التقية، فأما البداء فإن أئمتهم لما أحلوا أنفسهم من شيعتهم محل الأنبياء من رعيتهما في العلم فيما كان ويكون، والأخبار بما يكون في غد، وقالوا لشيعتهم: إنه سيكون في غد وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه قالوا لهم: ألم نعلمكم أن هذا يكون، فنحن نعلم من قبل الله لأ ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله - عز وجل - مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم: بدا الله في ذلك فلم يكن⁽⁴⁾)).

(1) التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع للمطلي ص 19.

(2) هو سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي المتوفى سنة (301هـ) قال عنه النجاشي: "شيخ الطائفة وفقهها"، وقال الطوسي: "جليل القدر واسع الاطلاع"، انظر ترجمته في الفهرست للنجاشي ص 126، ورجال الحلبي ص 39، والذريعة 394/21.

(3) هو سليمان بن جرير الزيدي، تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية، انظر مقالات الإسلاميين ص 49، والملل والنحل ص 68.

(4) فرق الشيعة للنوبختي ص 74-75، والمقالات والفرق للقمي ص 78، وانظر من مصادر أهل السنة: الملل والنحل ص 64.

وقد حلت هذه العقيدة مكانة عظيمة في دين الرافضة بحيث عدوها
من أجلّ القربات وأفضل العبادات، وجعلوها أصلاً من أصول
مذهبهم⁽¹⁾.

(1) انظر الفصل الثاني من الباب الرابع.

المطلب السادس: التعريف بالتقية:

أولاً: تعريف التقية لغة:

التقية مصدر، تقول: وقاه، يقيه، وَقِيًا، ووقايةً، وواقيةً، واتقاءً: أي صانه، وستره عن الأذى وحماه وحفظه⁽¹⁾.

قال في معجم مقاييس اللغة: الواو والقاف والياء: كلمة واحدة تدل على دفع شيء عن شيء بغيره... ومنه التقوى، وهو أن تجعل بينك وبين عذاب الله وقاية⁽²⁾.

والتقية تأتي بمعنى الحذر والخوف يقال: فرس واقٍ إذا كان يهاب المشي من وجع يجده في حافره، وفلان يتقي ربه: أي يخاف من عقوبته⁽³⁾.

إذاً: كلمة التقية في اللغة تدور حول معاني الستر والحفظ والحماية والدفع والخوف والحذر، وهي كلها مقصودة في المعنى الاصطلاحي. ثانياً: تعريف التقية اصطلاحاً:

التقية هي الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للعدو، أو إظهار خلاف ما في النفس عند الضرورة مع اطمئنان القلب بالحق والإيمان.

وهذا التعريف يوضح لنا حالتين للتقية، وقد دلت عليهما النصوص وأقوال أهل العلم، وهما:

(1) تاج العروس 8652/1 (مادة: وقى)، وانظر الصحاح 2003/5.

(2) معجم مقاييس اللغة ص 1016 (وقى).

(3) الصحاح 2004/5، وانظر القاموس المحيط ص 1209 (و ق ي).

الحالة الأولى: وهي الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للمخالف، وهذا هو الأصل في إعطاء التقية، وفي ذلك قال الحافظ ابن حجر⁽¹⁾:

(1) هو الإمام الحافظ المحدث المؤرخ شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد الكناني العسقلاني، أبو الفضل، أصله من عسقلان (بفلسطين) ولد بالقاهرة وتوفي بها سنة (852هـ) انظر شذرات الذهب 270/7، والأعلام للزركلي 178/1.

"وحقيقة التقية هو الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير" (1).

الحالة الثانية: وهي إظهار خلاف ما يعتقد الإنسان بلسانه عند الاضطرار، كما قال ابن عباس ط: ((التقاة: التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان)) (2)، ولذلك ذكر ابن الأثير (3) في معناها: بأنها إظهار خلاف ما في الباطن (4).

وقد أشار شيخ الإسلام ابن تيمية / إلى هاتين الحالتين في قوله: ((والتقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي؛ فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه... فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجار ولم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه فبلسانه وإلا فقبله مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه وإما أن يكتمه وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وامرأة فرعون، وهو لم يكن موافقا لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتم إيمانه،

(1) قاله ابن حجر في الفتح 392/12.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرك 319/2 برقم (3149) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي في التلخيص، وقد أورده الطبري في تفسيره 227/3، وابن حجر في الفتح 392/12.

(3) هو القاضي البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصل، المعروف بابن الأثير صاحب: جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث والأثر، توفي بالموصل سنة (606هـ). انظر سير أعلام النبلاء

488/21، ووفيات الأعيان 141/4.

(4) انظر النهاية في غريب الحديث ص 111 (مادة: تقا).

وكتمان الدين شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يجه الله قط إلا لمن أكره، بحيث أبيح له النطق بكلمة الكفر، والله قد فرق بين المنافق والمكره...⁽¹⁾.

أما التقية التي تمثل تسع أعشار دين الرافضة فليست هي إلا نفاقاً محضاً وكذباً خالصاً، كما سيأتي بيانه⁽²⁾.

وقد تقدم في قول سليمان بن جرير أنهم نسبوا إلى أئمتهم التقية لأجل دفع التناقض الموجود في الروايات المنسوبة إلى الأئمة، إضافة إلى أسباب سيأتي ذكرها في الفصل الأخير من الرسالة.

(1) منهاج السنة 425/6.

(2) سيأتي في الفصل الثالث من الباب الرابع.

أ

أحمد بن علي بن محمد الكثاني العسقلاني المعروف بالحافظ ابن حجر.....60
أحمد بن محمد بن سلامة بن سليم بن سليمان الأزدي المصري الطحاوي..31
أولاً: تعريف القرآن لغة:.....49

ث

ث- هما وزيري جدي 37

ض

ض- التمهيد:.....27
ض- المبحث الأول: التعريف بالموقف:.....28
ض- المبحث الثالث: التعريف بالعقائد. 33
ض- المبحث الثاني: المراد بعلماء الحنفية. 30

- ض- المبحث الخامس: التعريف بالمسائل المراد دراستها في الرسالة.....45
- ض- المبحث الرابع: التعريف بالرافضة.....35
- ض- المطلب الأول: التعريف بالإمامة.....45
- ض- المطلب الثالث: التعريف بالقرآن.....49
- ض- المطلب الثاني: التعريف بالصحابة ش.....47
- ض- المطلب الخامس: التعريف بالبداء.....57
- ض- المطلب الرابع: التعريف بالرجعة.....54
- ض- المطلب السادس: التعريف بالتقية.....60
- ض- المعنى الثاني: نشأة رأي جديد.....58
- ض- أولاً: تعريف الإمامة لغةً.....45
- ض- أولاً: تعريف البداء لغةً.....57
- ض- أولاً: تعريف التقية لغةً.....60
- ض- أولاً: تعريف الرافضة لغةً.....35
- ض- أولاً: تعريف الرجعة لغةً.....54
- ض- أولاً: تعريف الصحابة لغةً.....47
- ض- أولاً: تعريف العقائد لغةً.....33
- ض- أولاً: تعريف القرآن لغةً.....49
- ض- ثالثاً: سبب تسمية الرافضة بهذا الاسم.....37
- ض- ثانياً: تعريف الإمامة اصطلاحاً.....45
- ض- ثانياً: تعريف البداء اصطلاحاً.....58
- ض- ثانياً: تعريف التقية اصطلاحاً.....60
- ض- ثانياً: تعريف الرافضة اصطلاحاً.....35
- ض- ثانياً: تعريف الرجعة اصطلاحاً.....55

- ض- ثانياً: تعريف الصحابة اصطلاحاً: 47
- ض- ثانياً: تعريف العقائد اصطلاحاً: 33
- ض- ثانياً: معنى القرآن اصطلاحاً: 52
- ض- رابعاً: أصول الرافضة ونشأتها: 40
- ض- نخر الدين الطريحي النجفي 58

ع

- ع- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر إسحاق بن عبد الله بن موسى بن بلال بن أبي
بردة بن عبد الله بن قيس الأشعري 36
- ع- أحمد بن زين الدين الأحسائي 55
- ع- أحمد بن علي بن محمد ابن حجر الكاظمي العسقلاني 60
- ع- أحمد ولي الله بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي 31
- ع- إسماعيل بن حماد الجوهري 45
- ع- إسماعيل بن عمر بن كتي أبو الفداء المعروف بابن كثير 57
- ع- الأشعث بن قيس 48
- ع- الحسن بن موسى النوبختي 43
- ع- المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري المعروف
بابن الأثير 61
- ع- المقداد بن عمرو 36
- ع- زيد بن علي بن الحسين 37
- ع- سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي 59
- ع- سلمان الفارسي 36
- ع- سليمان بن جرير الزيدي 59

- ع- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة..... 52
- ع- عبد الله بن الإمام أحمد..... 36
- ع- عبد الله بن سبأ..... 40
- ع- عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي..... 38
- ع- عمار بن ياسر..... 36
- ع- قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السدوسي..... 51
- ع- محمد بن أحمد ابن منظور..... 45
- ع- محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المفسر..... 53
- ع- محمد بن الحسن الحر العاملي..... 55
- ع- محمد بن جرير الطبري الإمام..... 49
- ع- محمد بن صالح بن سليمان العثيمين..... 33
- ع- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه المعروف بالصدوق..... 57
- ع- نعمة الله الجزائري..... 38
- ع- هشام بن عب الملك بن مروان..... 37

ف

- ف- السبئية..... 42
- ف- الشيعة الاثني عشرية..... 43

الباب الأول:

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الإمامة.
وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في الإمامة.

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مفهوم الإمامة
وشروطها ودعوى انحصارها.

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في إثباتهم الإمامة
لأئمتهم.

الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في أئمتهم.

تمهيد

مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة

في الإمامة.

الإمامة في الإسلام لها أهمية عظيمة، وكيف لا؟ وهي نيابة عن الرسول < في إقامة شرع الله في الأرض وسياسة أمور العباد، فهي وسيلة عظمى لتحقيق هذا المقصود الأعظم، قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ((يجب أن يُعرف أنّ ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض... لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه الله من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصرة المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة))⁽¹⁾.

وأهل السنة في هذا الباب وسط بين طائفة الرافضة ومن تبعهم، وبين طائفة الخوارج⁽²⁾ ومن قلدهم، إذ الطائفة الأولى أفرطت وغلت وتجاوزت الحد، والطائفة الثانية فرطت وقصرت، فتنكبنا عن الصراط المستقيم والنهج القويم.

وفيما يلي تعريج موجز على أهم مسائل الإمامة على ضوء منهج أهل السنة والجماعة في النقاط التالية:

(1) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص 129.

(2) الخوارج هي إحدى الفرق الضالة المنتسبة إلى الإسلام، وقد أشار إليها النبي ﷺ في بعض الأحاديث، وكان بداية ظهورهم في عهد عثمان حيث خرجوا عليه وقتلوه، ثم خرجوا على علي عليه السلام بعد أن كونوا لهم حزبا وذلك بعد قضية التحكيم، وكفروا عثمان وعلياً ومعاً وجميعهم بالكفر، وكل من رضي بالتحكيم، وهم فرق كثيرة، يجمعهم التكفير بالمعاصي، ومفارقة الجماعة. انظر في تعريفهم: الفرق بين الفرق ص 78، والملل والنحل ص 50، ومقالات الإسلاميين ص 59، والتبصير في الدين ص 38، ودراسات في الفرق والأهواء للدكتور ناصر العقل 26/2.

أولاً: مفهوم الإمامة.

ثانياً: منزلة الإمامة في الدين.

ثالثاً: مقاصد الإمامة.

رابعاً: طرق انعقاد الإمامة.

خامساً: شروط الإمامة.

وإلى بيان هذه المسائل بإيجاز في الصفحات القادمة:

أولاً: مفهوم الإمامة:

تقدم بيان معنى الإمامة في اللغة والاصطلاح⁽¹⁾، وذكرنا أن الإمامة هي خلافة عن الرسول × في إقامة شرع الله وسياسة أحوال العباد وإصلاح شؤونهم ومعيشتهم، وأن الأمة تجب عليها الطاعة والانقياد لمن كان هذا أمره وشأنه، فهذا هو مفهوم الإمامة عند أهل السنة والجماعة.

ثانياً: منزلة الإمامة في الدين:

يعتقد أهل السنة والجماعة أن الإمامة من أعظم واجبات الدين، ولا بدّ للمسلمين من إمام يقيم شعائر الدين ويقيم العدل ويسوس أحوال الناس، وينتصف للمظلومين، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((يجب أن يعرف أن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا قيام للدين إلا بها، فإن بني آدم لا تتم مصلحتهم إلا بالاجتماع لحاجة بعضهم إلى بعض)).

وقال / معللاً ذلك: ((لأن الله أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه الله من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة))⁽²⁾.

وقد دلّ على تقرير هذا الأمر نصوص كثيرة من الشرع، ومنها: قول الله

لأ:

چئؤ ئيئي ئئ ئ ئ ئ ئ يچ [النساء: 59] .

والمراد بأولي الأمر على القول الراجح هم الولاة والأمراء

(1) انظر ص 43-44 من البحث.

(2) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية ص 129.

والعلماء⁽¹⁾.

ووجه الاستدلال من الآية ظاهر جدا حيث إن الله تعالى أوجب على المسلمين طاعة أولي الأمر منهم، والأمر بالطاعة دليل على وجوب نصبهم؛ لأن الله تعالى لا يأمر بطاعة من لا وجود له، فالأمر بطاعته يقتضي الأمر بإيجاده، فدل على أن إيجاد إمام للمسلمين واجب عليهم⁽²⁾.
ومما دلّ أيضاً على وجوب الإمامة قول النبي > : ((إذا خرج ثلاثة

في

سفرٍ فليؤمروا أحدهم))⁽³⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ((فإذا كان قد أوجب في أقل الجماعات وأقصر

الاجتماعات أن يؤلى أحدهم، كان هذا تنبيهاً على وجوب ذلك فيما هو أكثر من ذلك))⁽⁴⁾.

وقد أجمعت الأمة على أهمية الإمامة ووجوبها، وفي مقدمتهم الصحابة ش فقد أجمعوا على تعيين خليفة للنبي > بعد وفاته قبل دفنه

(1) انظر: تفسير الجصاص 298/2، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 250/5، وتفسير ابن كثير 677/1، وفتح الباري لابن حجر 139/13، والمنهاج شرح صحيح مسلم ابن الحجاج للنووي 426/12.

(2) انظر تفسير الجصاص 298/2-299، والإمامة العظمى للدكتور عبد الله الدميحي ص47.

(3) أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد، باب في القوم يسافرون يؤمرون أحدهم برقم (2609) وصححه الشيخ الألباني بنفس الرقم (كما في الطبعة التي اعتنى بها الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان).

(4) مجموع الفتاوى 65/28.

وتجهيزه، إلى أن وقع اختيارهم على الصديق ش أجمعين⁽¹⁾.

ثالثاً: مقاصد الإمامة:

للإمامة في الإسلام أهداف نبيلة ومقاصد عظيمة دلت عليها النصوص الشرعية وبينها أهل العلم المحققون، ومن أحسن ما وقفت عليه في ذلك ما ذكره الإمام الماوردي⁽²⁾ / حيث قال: ((والذي يلزمه -الإمام- من الأمور العامة عشرة أشياء:

أحدها: حفظ الدين على أصوله المستقرة، وما أجمع عليه سلف الأمة.

الثاني: تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين، وقطع الخصام بين المتنازعين.

الثالث: حماية البيضة والذبّ عن الحريم، ليتصرف الناس في

المعاش،

وينتشروا في الأسفار آمنين.

الرابع: إقامة الحدود لتصان محارم الله عن الانتهاك، وتحفظ حقوق

العباد

من إتلاف واستهلاك.

الخامس: تحصين الثغور بالعدة المانعة، والقوة الدافعة، حتى لا تظفر

الأعداء

ليسفكوا دماً، أو ينتهكوا عرضاً.

السادس: جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة إليه.

(1) انظر فتح الباري 39 / 7، والجامع لأحكام القرآن 1 / 305.

(2) هو الإمام القاضي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي الشافعي،

صاحب التصانيف، ولي القضاء ببلدان عدة، ثم سكن بغداد ومات في ربيع الأول سنة (450هـ)، وقد

بلغ ستاً وثمانين سنة. انظر سير أعلام النبلاء 64/18، ووفيات الأعيان 282/3.

السابع: جباية الفيء والصدقات على ما أوجبه الشارع.

الثامن: تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال، من غير سرف ولا تقتير.

التاسع: استكفاء الأمناء، وتقليد النصحاء فيما يفوض إليهم من الأعمال والأموال.

العاشر: أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور، وتصقح الأحوال؛ لينهض بسياسة الأمة، وحراسة الملة) (1).

ومن المقاصد الأساسية أيضاً: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وجميع الولايات الإسلامية إنما مقصودها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)) (2).

وقال: ((المقصود والواجب بالولايات إصلاح دين الخلق، الذي متى فاتهم خسروا خسروا مينا، ولم ينفعهم ما نَعَمُوا به في الدنيا، وإصلاح ما لا يقوم الدين إلا به من أمر دنياه)) (3).

رابعاً: طرق انعقاد الإمامة:

يعتقد أهل السنة والجماعة أن هناك طريقتان شرعيتان ثبتت بهما الإمامة،

ومن ثبتت إمامته بإحدى هاتين الطريقتين، فلا يجوز لأحد مخالفته، بل تجب عليه مبايعته كما تجب عليه طاعته في طاعة الله ورسوله، وهاتان الطريقتان هما:

(1) الأحكام السلطانية ص 18 بتصرف، وانظر: تبصرة الأدلة 823/2، وشرح المقاصد للتفتازاني 237/5، وحجة الله البالغة 148/2-149.

(2) مجموع الفتاوى 66/28 .

(3) المرجع السابق 262/28.

1/ طريق الاختيار، أي: اختيار أهل الحل والعقد.

2/ وطريق العهد والاستخلاف.

وهناك طريق ثالث، وهو طريق القهر والغلبة، ولكنه لا يعتبر طريقاً شرعياً

في الوصول إلى الإمامة من حيث الأصل، ولكن تجب الطاعة بموجبه، ويحرم الخروج عليه بسببه، من أجل مصلحة المسلمين، وحقن دمائهم⁽¹⁾.

خامساً: شروط الإمامة:

لما كانت الإمامة من أعظم واجبات الدين ووسيلة مهمة إلى تحقيقه

وتنفيذه، فلا بد أن تكون هنالك شروطاً لمن يتولى هذا المنصب العظيم، ويتحمل هذه المسؤولية الكبرى؛ ليكون أهلاً لأداء هذه الأمانة.

وهذه الشروط بينها العلماء ووضحوها، وقسموها إلى شروط صحة

وشروط كمال، وهي باختصار:

الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والعدالة، والكفاءة، والعلم،

والقرشية وغير ذلك من الشروط، مع اختلافهم في بعض هذه الشروط⁽²⁾.

(1) انظر في تحريم الخروج على الحاكم المسلم براكان أو فاجرا: السنة للخلال ص 73 وما

بعدها، وشرح السنة للمزني ص 86 وما بعدها، وشرح السنة للبرهاري ص 71 وما بعدها.

وانظر طرق انعقاد الإمامة في: تفسير القرطبي 310/1، ومنهاج السنة النبوية 499/1،

والأحكام السلطانية ص 7، والمسيرة في العقائد المنجية في الآخرة لابن الهمام 143/2،

وشرح المقاصد للتفتازاني 233/5، وحجة الله البالغة 149/2-150.

(2) انظر هذه الشروط في الأحكام السلطانية ص 6، وتفسير القرطبي 312/1، والمسيرة مع

شرحه المسامرة وحاشية قطلوبغا الحنفي ص 162، وحجة الله البالغة 149/2.

فهذا هو مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة في الإمامة، ومصدرهم في

ذلك

كتاب الله تعالى وسنة رسوله > ومنهج السلف الصالح.

وبعد هذه اللوحة الموجزة لعقيدة أهل السنة والجماعة في أهم مسائل

الإمامة،

أشرع في ذكر عقيدة الرافضة في هذه المسألة في باب مستقل مع بيان موقف

علماء الحنفية منهم في ذلك، وقد قسمت الحديث فيه إلى ثلاثة فصول بحيث

يحتوي كل فصل منه مباحث عديدة.

الفصل الأول:

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة
في مفهوم الإمامة، وشروطها،
ودعوى انحصارها.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: شروط الإمامة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الثالث: انحصار الإمامة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الرابع: مسألة ولاية الفقيه عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الأول

مفهوم الإمامة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم الإمامة عند الرافضة.

المطلب الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة:

بالنظر إلى كتب القوم وأقوال علماءهم يتبين أنّ الإمامة عندهم: منصب إلهي وعهد رباني كالنبوة، بل شأنها أعظم من النبوة، لأنها الركن الأعظم عندهم- كالشهادتين عند المسلمين-.

وقالوا إن جميع الأنبياء أرسلوا لأجلها، والكتب السماوية أمرت بها، ولا تقوم لله حجة على خلقه إلا بها، كما أنّ نصب إمام متصف بصفات الألوهية والربوبية واجب على الله تعالى، ومن أنكر هذه العقيدة ولم يؤمن بها فهو كافر مشرك مخلّد في النار، ومن أقرّ بها دخل الجنة ولو لم يعمل خيراً قط.

وفيما يلي ذكر شيء من نصوصهم وأقوالهم التي توضح هذا الأمر وتقرّره:

فأما كون الإمامة منصباً إلهياً وعهداً من الله تعالى كالنبوة، ففي ذلك يقول شيخهم محمد حسين آل كاشف الغطاء⁽¹⁾: ((و مراد الإمامية بالإمامة: كونها منصباً إلهياً يختاره الله بسابق علمه بعباده كما يختار النبي، ويأمر النبي بأن يدلّ الأمة عليه...))⁽²⁾، وقد نصّ على ذلك أكبر علماء الرافضة⁽³⁾.

(1) هو محمد حسين بن علي بن محمد رضا آل كاشف الغطاء المتوفى سنة (1373هـ) قال عنه آغا بزرك: "من كبار رجال الإسلام المعاصرين، ومن أشهر مشاهير علماء الشيعة.. وقد سمّت مداركه.. ولا أغالي إذا قلت إنه أخطب خطباء الشيعة" انظر نقباء البشر في القرن الرابع عشر لأغا بزرك 612/2-616، والزريعة إلى تصانيف الشيعة 169/2.

(2) أصل الشيعة وأصولها ص 221، وانظر كمال الدين وتمام النعمة للصدوق ص 9.

(3) انظر على سبيل المثال: الأصول من الكافي 277/1، والإمامة والتبصرة من الحيرة لعلي ابن الحسين بن بابويه القمي ص 37، وكمال الدين للصدوق ص 9.

كما عقد شيخهم الكليني⁽¹⁾ باباً بعنوان: ((إن الإمامة عهدٌ من الله)) وأورد تحته أربع روايات نسبها إلى أئمة أهل البيت، ومنها ما رواه بسنده الموضوع عن أبي عبد الله⁽²⁾ عليه السلام يقول: ((أترؤن الموصي منا يوصي إلى من يريد؟ لا والله، ولكن عهدٌ من الله ورسوله لرجل فرجل حتى ينتهي الأمر إلى صاحبه))⁽³⁾.

بل هي عندهم أعلى منزلة وأجل مكانة من النبوة⁽⁴⁾، ففي أصول الكافي ما ملخصه: إن إبراهيم^(عليه السلام) كان عبداً ثم نبياً ثم رسولاً ثم خليلاً ثم إماماً))، فجعل الإمامة أعلى مرتبة وصل إليها إبراهيم^(عليه السلام)، ثم قال: ((ومن

(1) هو محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الأعور، المعروف بالكليني، وهو عند الرافضة، ثقة الإسلام، وأعلم الأعلام، توفي سنة (328 أو 329 هـ)، وقالوا عن كتابه الكافي: "هو أجل الكتب الإسلامية، وأعظم للمصنفات الإمامية، والذي لم يعمل للإمامية مثله، ويذكرون أن مهديهم-قال عن هذا الكتاب: "كافٍ لشيعتنا"، وأقوالهم في الشاء عليه وعلى كتابه كثيرة، انظر ترجمته في: روضات الجنات للخوانساري 111/6-116، والفهرست للطوسي ص 135-136، ورجال ابن داود الحلبي ص 145، والدرية لأغا بزرك 245/17.

(2) هو جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي، المعروف بالصادق، يكنى أبا عبد الله، أحد الأئمة الأعلام، ولد سنة ثمانين، وتشرف برؤية بعض الصحابة، وكان يغضب من الرافضة ويمقتهم إذا علم أنهم يتعرضون لجلده أبي بكر^(عليه السلام)، وله أقوال كالصواعق المحرقة عليهم، توفي سنة (148 هـ) في المدينة. انظر سير أعلام النبلاء 255/6، ووفيات الأعيان 327/2.

(3) الأصول من الكافي 277/1، وانظر بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد ص 470 للصفار، وذكر مؤلفه فيه أربع عشرة رواية في المسألة، والإمامة والتبصرة ص 165 وأورد فيه أربع روايات، وبحار الأنوار 66/23، وأورد فيه خمساً وعشرين رواية، والغية للنعمان ص 59.

(4) انظر: الأصول من الكافي 175/1، وكمال الدين ص 227، وبصائر الدرجات ص 227، والألفين في ولاية أمير المؤمنين لابن مطهر الحلبي ص 13، والحكومة الإسلامية للخميني ص 47.

عظمها في عين إبراهيم قال يا رب ومن ذريتي قال لا ينال عهدي
الظالمين))⁽¹⁾.

وأما زعمهم أنّ نصب الإمام واجب على الله: ففي ذلك قال شيخهم ابن
مطهر الحلي⁽²⁾ وهو الأخرى بأن يسمى بابن المنتجب: ((ونصب الإمام واجب
عليه تعالى ما دام التكليف واجبا))⁽³⁾.

وسبب وجوبه على الله تعالى عندهم: زعمهم أنّ وجود الإمام
لطف⁽⁴⁾، واللطف واجب عليه تعالى بزعمهم⁽⁵⁾.

وأما زعمهم بأنها ركن من أركان الدين بل أعظمها على الإطلاق،
فقد روى ثقة دينهم محمد بن يعقوب الكليني بسنده ((عن أبي جعفر⁽⁶⁾ عليه السلام

(1) الأصول من الكافي 1/175.

(2) هو جمال الدين الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي، المتوفى سنة (726هـ)، وقد أجمع الرافضة على توثيقه، وكتبه
عندهم من أجود المصنفات وأحسنها، قال عنه ابن داود الحلي وهو معاصر له: "شيخ الطائفة وعالمة وقته،
وصاحب التحقيق والتلقيق، انتهت إليه رئاسة الإمامية في المنقول والمعقول". انظر ترجمته في: رجال ابن داود
الحلي ص 119، وأمل الآمل للحر العاملي 2/81-82، والذريعة 2/298، 10/111.

(3) الألفين في ولاية أمير المؤمنين ص 35، وانظر النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة لابن
ميثم البحرائي ص 43، 45، وعقائد الإمامية للمظفر ص 66.

(4) يفسرون اللطف بما يقرب العبد إلى الطاعة ويبعده عن المعصية بحيث لا يؤدي إلى الإلجاء
انظر تلخيص الشافي للطوسي 1/190، والألفين ص 13، والشهب الثواقب في رجم
شياطين النواصب لمحمد آل عبد الجبار ص 135.

(5) انظر: تلخيص الشافي للشریف المرتضى 1/190، والألفين ص 13، والكافي في الفقه
لأبي الصلاح الحلي ص 87.

(6) هو الإمام أبو جعفر محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ولد سنة ست وخمسين،
وروى عن جمع من الصحابة عليهم السلام، وحدث عنه ابنه الصادق، وعطاء بن أبي رباح، وآخرون، وهو أحد الأئمة
الذين تعتقد الرافضة عصمتهم وتعالى فيهم وهو منهم بريء، وقد كان كثير الشاء على الشيخين، توفي

قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم ينادَ بشيءٍ كما نُودي بالولاية) ⁽¹⁾.
وفي روايةٍ أخرى قال زرارة ⁽²⁾: فقلت: وأي شيء من ذلك أفضل؟

فقال: ((الولاية أفضل، لأنها مفتاحهن، والوالي هو الدليل عليهن)) ⁽³⁾.
وأما زعمهم بأنّ جميع الأنبياء أوصوا بالإمامة، والكتب السماوية أمرت بها: ففي ذلك روى الكليني أيضاً بسنده ((عن أبي الحسن عليّ عليه السلام) قال: ولا يتنا ولاية الله التي لم يُبعث نبي قطّ إلا بها)) ⁽⁴⁾.
وأما زعمهم بأنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام، فقد عقد الكليني باباً بعنوان: (باب أن الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام) وأورد تحته عدة روايات منها:

ما رواه بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ((إنّ الحجة لا تقوم لله على خلقه إلا بإمام حتى يعرف)) ⁽⁵⁾.

==

سنة (114هـ) على الصحيح، ودفن في البقيع. انظر السير 401/4، وطبقات ابن سعد 320/5.

- (1) الأصول من الكافي 18/2، فقد ذكر في ذلك ما يقارب أربعين رواية.
- (2) زرارة بن أعين الشيباني مولاهم، أبو الحسن، قال عنه النجاشي: "شيخ أصحابنا في زمانه ومقتلهم.. صادقاً فيما يرويه"، وذكر ابن داود الحلبي أنّ جعفر الصادق قال عنه: "لولا زرارة لقلت: إن أحاديث أبي عليه السلام ستنهب"، انظر ترجمته في: رجال النجاشي ص 166، ورجال ابن داود الحلبي ص 43.
- قلت: ومع هذا الثناء العطر عليه فقد ذكر الكشي أنه شرط في حية جعفر الصادق وقال عنه إنه لا يفلح أبداً، انظر اختيار معرفة الرجال للطوسي 380/1.
- (3) الأصول من الكافي 18/2.
- (4) المرجع السابق 437/1، فقد أورد في ذلك عدة روايات، وانظر كتاب سليم بن قيس الهلالي ص 281.
- (5) الأصول من الكافي 177/1، وانظر الإمامة والتبصرة ص 24-26، وبحار الأنوار للمجلسي 19/23.

وأما ادعاؤهم بأن منكر الإمامة كافر، والمعترف بها مؤمن داخل الجنة لا محالة، وإن لم يعمل خيراً قط: ففي ذلك روى الكليني أيضاً بسنده ((عن أبي جعفر عليه السلام) أنه قال: لا يكون العبد مؤمناً حتى يعرف الله ورسوله والأئمة كلهم وإمام زمانه...))⁽¹⁾.

وقال ابن مطهر الحلي في مقدمة كتابه منهاج الكرامة⁽²⁾: ((فهذه رسالة لطيفة اشتملت على أهم المطالب في أحكام الدين... وهي مسألة الإمامة، التي يحصل بسبب إدراكها نيل درجة الكرامة، وهي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن))⁽³⁾.

فهذا عرض موجز للنصوص والأقوال التي توضح مفهوم الإمامة عند القوم، وهي غيظ من فيض، وقطرة من بحر⁽⁴⁾ وما أردت إلا إعطاء القارئ فكرة عن مفهومهم للإمامة.

وقد نتج عن غلوهم في مسألة الإمامة الغلو في أئمة أهل البيت، فأثبتوا لهم صفات الألوهية والربوبية، وصفات الأنبياء، كادعائهم أنهم يتصرفون في الكون، وأنهم أركان الأرض، وأنهم خزان علم الله، وأنهم يعلمون الغيب المطلق، وأنهم لا يموتون إلا باختيارهم، وأنهم أسماء الله وصفاته، ويتوسل بهم إلى الله، وتُشدُّ الرِّحال إلى قبورهم، ويطاف بها - والعياذ بالله - وأنهم معصومون من الكبائر والصغائر والخطأ والسهو والنسيان، وأن الملائكة تطأ فرشهم وتخدمهم، وأن أعمال العباد تعرض عليهم، وأن

(1) الأصول من الكافي /413، وانظر الاحتجاج للطبرسي 69/1.

(2) هذا الكتاب ردّ عليه شيخ الإسلام ابن تيمية، وكشف زيف صاحبه، ورد عليه ردّاً

لا مثيل له، وهو منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية.

(3) منهاج الكرامة ص 37.

(4) وانظر للمزيد: كتاب سليم بن قيس الهلالي ص 384، والاحتجاج للطبرسي 69/1.

الجنة والنار بأيديهم... إلى غير ذلك من صور الغلو التي لا تقبلها العقول القويمة والفطر السليمة⁽¹⁾.

ولذلك فقد أنكر خرافات مسألة الإمامة بعض من كان على مذهب الرفض ثم رجع عنه وصار يردّ على تلك الخرافات من باب العدل والإنصاف، كأبي الفضل ابن الحسن البرقي⁽²⁾ الذي كسر أصنامهم بكتابات الشهيرة المعروفة، والكسروي⁽³⁾، والياسري⁽⁴⁾، وموسى

(1) انظر مزيد بيان في: كتاب سليم بن قيس ص 383، وبصائر الدرجات الكبرى للصفار ص 14 - 537، والأصول من الكافي 1/ 185، والتوحيد للصلوق ص 164، والاعتقادات في دين الإمامية له أيضا ص 67-70، 260، والاختصاص للمفيد ص 267-315، والنجوم الأربعة عشر لنجم الحسن ص 2.

(2) هو أبو الفضل بن الحسن بن أحمد رضي الدين، المعروف بالبرقي، وقد بلغ منزلة كبيرة في العلم عند الرافضة حتى بلغ درجة المجتهد المطلق، ولكن الله هداه إلى الحق فترك الرفض وذمه وردّ عليه بكتابات الشهيرة، وقد تعرض لأنواع من الأذى والتعذيب بعد أن تاب الله عليه، وتعرض لاغتيال عام 1992م مات على إثره. انظر ترجمته في "أعلام التصحيح والاعتدال لخالد البديوي 64-81، وكسر الصنم ص 23، 376 حيث ذكر فيه البرقي نبذة عن نفسه.

(3) هو أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي، تلقى تعليمه في إيران، وقد عمل أستاذا في جامعة طهران، كما تولى عدة مناصب قضائية وحكومية، وبعد أن انتهى من تأليف كتابه "الشيع والشيعة" أخذ خصومه يكيلون له، فوموه بمخالفة الإسلام، ورفعوا ضده شكاوى إلى جهات حكومية، وفي آخر جلسة من جلسات التحقيق ضرب بالرصاص، وطعن بخنجر، فمات على إثر ذلك عام (1946م). انظر ترجمته في جريدة (الزمان) العدد 1381 التاريخ 2002-11-4، وأعلام التصحيح والاعتدال ص 156-157.

(4) هو محمد بن إسكندر الياسري، تعلّم في إحدى الحوزات العلمية الشيعية، وبعد أن بحث وتحقق تراجع عن معظم آرائه، وكتب كتابا "مذهبنا الإمامي الاثني عشري بين منهج الأئمة والغلو" وقد قتل أثناء رجوعه من صلاة الفجر بعد أن أطلق عليه النار، فمات منها مباشرة، انظر ترجمته في أعلام التصحيح والاعتدال ص 186-187.

الموسوي⁽¹⁾، وأحمد الكاتب⁽²⁾ وغيرهم، وهؤلاء كانوا يعتبرون قبل إنكارهم لهذه الخرافات مرجعيات القوم، ولما أظهروا إنكار هذه الخرافات، تعرضوا لأصناف من الأذى والمضايقات إلى أن انتهى مصير بعضهم إلى القتل⁽³⁾.

قال البرقي: ((وفي تلك الأعوام كنت أجد فراغاً في الوقت ساعدني على المطالعة والبحث والتأليف والتدبر في كتاب الله، فتبين لي أنني وجميع علماء مذهبنا غارقون في الخرافات، وغافلون عن كتاب الله، وتخالف آراءنا صريح القرآن وتعارضه))⁽⁴⁾.

وكما قال أحمد الكاتب: ((وقد آن للإمامية أن يتخلصوا من هذه النظريات الكلامية الواهية، ويعودوا إلى فكر أهل البيت الذين كانوا يدعون إلى الشورى، ويلتزمون بها ويتعاملون مع الخلفاء الراشدين كأفضل ما يكون، ويترحمون عليهم ويأمرون شيعتهم بموالاتهم))⁽⁵⁾.

(1) هو موسى بن الحسن بن السيد أبي الحسن بن محمد بن عبد الحميد الأصفهاني للموسوي، طلب العلم من صغره في النجف حتى أخذ إجازة علمية من بعض الآيات، وقد تولى منصب التدريس في جامعات إيران والعراق وغيرها، وقد تراجع عن المذهب الرافضي ولكنه بقيت عليه بعض بقايا للمذهب، ومن أشهر كتاباته: "الشيعية والتصحيح" و "ياشيعه العالم استيقظوا" توفي عام (1417هـ) انظر ترجمته في أعلام التصحيح والاعتدال ص 339.

(2) هو أحمد الكاتب وهذا اسمه الجديد، وأما قبل ذلك فكان اسمه عبد الرسول بن عبد الزهراء بن عبد الأمير لاري، نشأ في عائلة متديّنة، وتعلم منذ صباه حتى تخرج من إحدى الحوزات العلمية الرافضية، ولكنه تراجع عن معظم آرائه، بل صار يرد على الرافضة في مسائل جوهرية، كما في كتابه "تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه" وهو من أجود مؤلفاته. انظر أعلام التصحيح والاعتدال ص 243.

(3) انظر المرجع السابق ص 101، 162، 193، 351.

(4) نقلاً عن المرجع السابق ص 63.

(5) تطوّر الفكر السياسي الشيعي من الشورى إلى ولاية الفقيه ص 447.

وبعد هذا العرض لأقوال الرافضة ورواياتهم في مفهوم الإمامة أنتقل
إلى بيان موقف علماء الحنفية من هذا المفهوم في المطلب القادم بحول الله
وعونه.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم الإمامة عند الرافضة:

تصدى علماء الحنفية لنقض مفهوم الإمامة عند الرافضة وقبل أن أشرع في بيانه ألمح بإيجاز إلى مفهومهم للإمامة، ليقارن القارئ بينه وبين المفهوم الذي اخترعه الرافضة من هوى نفوسهم وزبالة عقولهم.

فمن أقوالهم في توضيح معنى الإمامة:

- 1/ ما قاله سعد الدين التفتازاني⁽¹⁾ /: ((هي رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا خلافة عن النبي <))⁽²⁾.
- 2/ وقال الكمال ابن الهمام⁽³⁾ /: ((الإمامة استحقاق تصرف عام على المسلمين))⁽⁴⁾.
- 3/ وقال أبو الثناء الألويسي⁽⁵⁾ /: ((هي رئاسة عامة في أمر الدين والدنيا، نيابة عنه عليه الصلاة والسلام))⁽¹⁾.

(1) هو سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني الحنفي الماتريدي، وقد انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه حتى ولي قضاء الحنفية، وله مؤلفات عديدة ومنها: شرح المقاصد، وشرح العقائد النسفية وغيرها، توفي سنة (792هـ) وقيل غير ذلك. انظر الفوائد البهية ص 134-135، وشذرات الذهب 319/6، والأعلام 219/7.

(2) شرح المقاصد للتفتازاني 232/5، وانظر بمعناه في حجة الله البالغة 150/2.

(3) هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، كان إماماً في الفقه وانتهت إليه رئاسة الحنفية في زمنه، وله العديد من المؤلفات ومنها: المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة، وشرح الهداية المسمى بفتح القدير توفي سنة (861هـ).

انظر شذرات الذهب 298/7، والفوائد البهية في تراجم الحنفية ص 180، والأعلام 233/5.

(4) المسيرة في العقائد المنجية في الآخرة ص 141، وانظر حاشية ابن عابدين 276/2.

(5) هو أبو الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله أفندي البغدادي، مفتي الحنفية ببغداد، المعروف بالألويسي الجدّ

وقد نصّ علماء الحنفية أيضاً في تقريرهم لمسألة الإمامة على أن نصب الإمام واجبٌ على العباد وليس على الله تعالى كما تزعمه الرافضة (2). وبهذا يتبين أن مفهوم الرافضة للإمامة مفهوم مبتدع لا أساس له من الصحة ولم ينزل الله به من سلطان.

قال الشيخ محمد عبد الستار التونسي (3) : ((إن الشيعة اخترعوا مفهوم الإمامة من عند أنفسهم حيث جعلوا الإمامة منصبا إلهيا وركنا من أركان الدين، وجعلوا الإمام معصوماً مثل أنبياء الله، وعالماً للغيب، وأوردوا لتأييد أهدافهم هذه رواياتٍ موضوعة افتراء وكذبا، والحق أن الإمام يكون بمعنى القدوة مطلقاً (4)... فهذه الكلمة لا تقتضي العصمة ولا علم الغيب، ولا التصرف في الأمور، وليست عندهم حجة شرعية ثبت لهم هذه الصفات التي أثبتوها للإمام)) (5).

والمفسر، كان إماماً مفسراً أدبياً فقيهاً أصولياً، وله جهود عظيمة في الرد على الرافضة، ومن مؤلفاته: روح المعاني، والأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية، وغيرهما، توفي سنة (1270هـ). انظر الأعلام للزركلي 7/176، ونيل السائر في طبقات المفسرين ص 347.

- (1) نهج السلامة إلى مباحث الإمامة ص 103.
- (2) انظر على سبيل المثال: أصول الدين للبزدوي ص 191، وحجة الله البالغة 2/149، والتحفة الاثني عشرية 233/1-236 (تحقيق: أحمد المدخلي)، ومختصر التحفة ص 116.
- (3) هو الشيخ محمد عبد الستار التونسي، نسبة إلى تونس إحدى مدن إقليم سرحد باكستان، تصدى للرد على الرافضة وسافر إلى العديد من البلدان لأجل جمع كتب الرافضة كإيران والعراق والإمارات والهند وغيرها، ومن مؤلفاته في ذلك: "بطلان عقائد الشيعة". انظر أكابر علماء ديوبند ص 533-534.
- (4) انظر في تأييد كلام الشيخ ما تقدم من ذكر المعاني اللغوية للإمامة في ص 43 .
- (5) بطلان عقائد الشيعة ص 29.

(3) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص 182-183، وانظر تاريخ التشيع وأفكاره لمحمد طاهر الهاشمي ص 702 (باللغة الأردية)، والوثيقة التاريخية لضياء الرحمن الفاروقي ص 103 (باللغة الأردية)، واختلاف الأمة ليوסף اللدهيانوي ص 16 (بالأردية).

أسمعكم وأطوعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزير خير لكم مني أمير))⁽¹⁾...
 فلو كانت إمامته من عند الله تعالى لما اعتذر بهذا الاعتذار؛ لأن الإمامة المنصوصة من الله واجبة الطاعة للإمام ولرعيتته، وهكذا فوض الحسن⁽²⁾ الإمامة لمعاوية⁽³⁾ وبايع على يده⁽⁴⁾، كما بايعه الحسين⁽⁵⁾ أيضاً⁽⁶⁾.

- (1) نهج البلاغة 1/181، وبحار الأنوار 8/32، وانظر تاريخ الطبري 200/7.
- (2) هو الحسن بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف الهاشمي سبط رسول الله وريحانته، أبو محمد، لم يكن أشبه برسول الله ﷺ منه، وقد قال فيه: "إن ابني هذا سيد ولعل الله أن يصلح به بين فئتين من المسلمين" (وقد تقدم تحريجه) فتحقق ذلك بمبايعته لمعاوية رضي الله عنه وسمي ذلك العام بعام الجماعة، وتوفي سنة (49هـ، وقيل (50هـ)، وقيل (51هـ). انظر الإصابة 2/68، ومعجم الصحابة للبغوي 8/2.
- (3) هو معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي، ويكنى أبا عبد الرحمن، أسلم عام الفتح وقيل إنه أسلم بعد الحديبية ولكنه كتم إسلامه، وشهد حنيناً والطائف، وكان أحد كتاب الوحي، وكانت ولايته على الشام عشرين سنة أميراً ثم بويع له بالخلافة واجتمع عليه بعد علي رضي الله عنه فلم يزل خليفة عشرين سنة حتى مات سنة (60هـ). انظر طبقات ابن سعد 406/7، ومعجم الصحابة للبغوي 5/363.
- (4) انظر اختيار معرفة الرجال للطوسي 1/253، وانظر من كتب أهل السنة: صحيح البخاري مع الفتح 5/377.
- (5) هو الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي أبو عبد الله سبط رسول الله ﷺ وريحانته، شهد مع والده الجمل ثم صفين ثم قتال الخوارج وبقي معه إلى أن استشهد، ثم رجع مع أخيه الحسن إلى المدينة واستمر بها إلى أن مات معاوية رضي الله عنه فخرج إلى مكة رافضاً مبايعاً يزيد، ثم أتته كتب أهل العراق بأنهم بايعوه بعد موت معاوية رضي الله عنه فأرسل إليهم ابن عمه مسلم بن عقيل ليأخذ بيعتهم، ولما سار إليهم بنفسه تخلّوا عنه وخذلوه فقتل مظلوماً شهيداً سنة (61هـ). الإصابة 2/76، ومعجم الصحابة 2/14.
- (6) انظر في ثبوت مبايعة الحسين لمعاوية رضي الله عنه من كتب الرافضة: اختيار معرفة الرجال 1/29، 253.

فلو كان الحسن والحسين إمامين منصوبين من الله تعالى لما بايعا معاوية

عليه السلام

ولما فوّضا الأمر إليه، فدلّ ذلك على أن الإمامة ليست من الأمور المنصوصة التي كفر الروافض أصحاب رسول الله ﷺ بسببها) (1).

وهكذا أشار أبو الثناء الألويسي / إلى أن هذه العقيدة لا أساس لها

من الصحة فقال:

((وأنت تعلم أن الشيعة بنوا القول بالكفر -أي كفر الصحابة - على أن الخلافة أخت النبوة، فالإخلال بأمرها كالإخلال بأمر النبوة، فحيث كان الإخلال بأمر النبوة كفرا كان الإخلال بأمرها كذلك، وذلك غير مسلم، ودون إثباتها خرط القتاد)) (2) (3).

وأما زعمهم (أن الإمامة ركن من أركان الدين أو أجل أركانه): ففي إبطال هذا الزعم قال محمد سر فراز خان (4) -ما ترجمته -: وهذه العقيدة مخالفة للنصوص الصريحة المستفيضة التي ذكرت فيها أركان الإسلام، وليس في شيء منها ذكر للإمامة

(1) بطلان عقائد الشيعة ص 29-30.

(2) قال الميداني: "الخرط قشرك الورق عن الشجرة اجتذابا بكفك، والقتاد: شجر له شوك أمثال الإبر، والمثل يضرب لأمر دونه مانع". مجمع الأمثال 1/ 476.

(3) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية ص 84.

(4) هو محمد سر فراز خان صفدر بن نور أحمد خان بن جُل أحمد خان الهزاروي البشتوني، تلقى تعليمه الأول في بيته وبلدته، ثم سافر إلى الهند فدرس على علمائها، ثم رجع منها، وبدأ بالتدريس والتأليف، ومن مؤلفاته: علم الغيب، وإرشاد الشيعة وغيرها. انظر ترجمته في أكابر علماء ديوبند ص 510-511.

أبدأ، بل هو من كذب الرافضة وتقوّلهم على أئمة أهل البيت
 الأطهار، وهي مخالفة لإجماع المسلمين، بل إجماع أهل الملل
 الأخرى، فلم يرد في أيّ كتاب سماوي ذكر هذا الأمر ولا
 الإشارة إليه، وأنت تعلم أن الشيعة ركن الكذب.
 ويلزم من هذه العقيدة تضليل وتكفير كافة المسلمين لأنهم
 يدينون الله بخلاف ذلك⁽¹⁾.

(1) إرشاد الشيعة ص 183-184، وانظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 690، والمرتضى في
 سيرة علي بن أبي طالب ص 242.

وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد طاهر الهاشمي⁽¹⁾
(2)، وأبو الحسن الندوي⁽³⁾ (4).

وأما قولهم: (إنه يجب على الله تعالى نصب الإمام؛ لأنه لطف⁽⁵⁾ واللفظ واجب عليه).

فقد نقضه الشيخ عبد العزيز الدهلوي⁽¹⁾ / بأدلة إلزامية متنوعة أحم بها الخصم ونسف قاعدته من بنيانه، وإليك ملخص لكلامه حيث قال: اعلم

(1) هو القاضي محمد طاهر علي بن القاضي جن بير الهاشمي، خطيب (جامع سيدنا معاوية) بمنطقة حويلياه في إقليم سرحد باكستان، وكان عضواً في منظمة سباه صحابة (الدفاع عن الصحابة) وكانت له جهود مشكورة في مقاومة الروافض، توفي في منتصف القرن الخامس عشر الهجري. انظر ترجمته في مقدمة كتابه "تاريخ التشيع وأفكاره" ص 15-19 بقلم أبي الريحان السيالكوتي.

(2) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 690.

(3) هو أبو الحسن علي الندوي ابن عبد الحي الحسني، ولد سنة (1332هـ) وتلقى العلم على أيدي العلماء الكبار كأمثال الشيخ تقي الدين الهلالي وعبد الرحمن المباركفوري وغيرهم، وله مؤلفات كثيرة ومنها: المرتضى، والقاديانية، وغيرها. انظر ترجمته في كتاب: "علماء ومفكرون عرفتهم" لمحمد المجذوب 135/1-147.

(4) انظر المرتضى في سيرة علي بن أبي طالب ص 242.

(5) تقدم المقصود باللفظ عند الرافضة قريباً، وهي فكرة معتزلية مبنية على أحد أصولهم الخمسة وهو ما سموه بالعدل، وتلقفها الرافضة عنهم. انظر فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام 1186/3.

ولاشك أن اللطف بالمعنى الذي ذكره ثابتٌ لله تعالى كما تقتضيه حكمته سبحانه، ولكن ليس على سبيل الإيجاب كما يدّعون، فلا أحد يوجب شيئاً على خالق المخلوقات، بل اللطف منه بمحض تفضله وكرمه ومنّه على العبد بالتوفيق إلى فعل الخيرات وترك المحذورات.

انظر في نقض هذه الفكرة المحدثّة: السيوف المشرقة لأبي المعالي الألوسي ص 382.

أن أول ما اختلف فيه من مسائل هذا الباب كون نصب الإمام واجبا على العباد، أو على الله تعالى؟ فأهل السنة على الأول⁽²⁾، والشيعة على الثاني⁽³⁾ والفطرة شاهدة للأول؛ إذ كل فريقٍ تقرّر لأنفسهم رئيسا من بينهم، وكذا الشرع أيضا؛ إذ الشارع قد أوضح شرائط الإمام وأوصافه ولوازمه بوجه كلي كما هو شأنه في الأمور الجبلية كالنكاح ولوازمه مثلا.

وأیضا: لا معنى للوجوب عليه تعالى، بل هو منافٍ للألوهية والربوبية.

وأیضا: كل ما يتعلق بوجود الرئيس العام من أمور المكلفين .. واجب عليهم، فلا بدّ وأن يكون نصب الرئيس واجبا عليهم؛ لأن مقدمة ما يجب على أحد واجبة عليه...

وأیضا: إن تأملنا علمنا أن نصب الإمام من قبل الباري يتضمن مفسد كثيرة؛ لأن آراء العالم مختلفة وأهواء نفوسهم متفاوتة، ففي تعيين رجل لتمام العالم في جميع الأزمنة إلى منتهى بقاء الدنيا إيجاب لتسيج الفتن، وجرّ لأمر الإمامة على التعطيل، ودوام الخوف والتزام الاختفاء، كما وقع للجماعة الذين يعتقد الشيعة إمامتهم.

(1) هو الإمام الشاه عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي للملقب بسراج الهند وحجة الهند، وله جهود جبارة في الرد على الرافضة كما يشهد بذلك كتابه القيم "التحفة الاثني عشرية" (وهو بالفارسية) وقد عرّبه الشيخ غلام حليم، ومن مؤلفاته أيضا: فتح العزيز (تفسير القرآن) وغيرها، توفي سنة (1239هـ). انظر نزهة الخواطر 7/295-306، ونيل السائرین ص 338.

(2) انظر في تقرير ذلك على سبيل المثال: حاشية ابن عابدين 2/278، والمسايرة مع حاشية قطوبغا الحنفي 2/141-142، وتبصرة الأدلة في أصول الدين للنسفي 2/823، ومختصر التحفة ص 116، 122.

(3) انظر على سبيل المثال: تلخيص الشافي 1/190، والألفين ص 35.

فعَ هذا قولهم: (نصب الإمامة لطف) في غاية السفاهة يُضحك عليه؛ إذ لو كان لطفاً لكان بالتأييد والإظهار، لا بغلبة المخالفين والانتصار، فإذا لم يكن التأييد في البين، لم يكن النصب لطفاً كما يظهر لذي عينين⁽¹⁾.

وبعد أن ذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي قول الرافضة بوجوب اللطف، عَقَّب عليه بقوله: ((وهذا أيضاً باطل؛ لأن اللطف لو كان واجبا لم يكن لعاصٍ أن تيسر له أسباب عصيانه، ولا اجتمع له موجبات طاعته، وشاهده محسوس في العالم أن أكثر الأغنياء والموسرين يظلمون ويعصون ويبغون في الأرض بكثرة أموالهم وقوة عساكرهم، وأكثر الفقراء يبغون بسبب إفلاسهم ويحرمون من العبادات، وكثير من طلبة العلم لا يحصل لهم معلَّم يعلمهم، ولا ثنأتى لهم الفراغة ولا تيسر لهم القوة، وكثير من أصحاب الشهوات والمفسدين يصل إليهم من كل جانب أسباب فسقهم بلا كلفة وقصور، فلو كان اللطف واجبا لكان الأمر منعكسا، ومخالفة هذه العقيدة للكتاب والعترة والعقل السليم أجلى من النهار...))⁽²⁾.

وذكر الشيخ أبو المعالي الألوسي⁽³⁾ / شبهة من شبه الرافضة في ذلك، ثم عَقَّبها بالتفنيد فقال: ((وما أجاب عنه بعض الإمامية بأن (وجود الإمام لطف، ونصرته وتمكينه لطف آخر، وعدم تصرف الأئمة إنما هو من جهة

(1) التحفة الاثني عشرية 1/233-236 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وانظر مختصر التحفة ص 116.

(2) مختصر التحفة الاثني عشرية ص 87، وانظر الرسالة التسعينية لصفي الدين الهندي ص 123.

(3) هو الإمام العلامة أبو المعالي جمال الدين محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين الألوسي الحسيني، كان من العلماء الذين نفع الله بهم، وكان معروفا بمجادلة المبتدعة من الرافضة والصوفية بحيث شدد عليهم الخناق بعبارات بليغة، وألف مؤلفات كثيرة قيمة، منها: صب العذاب على من سبّ الأصحاب، ومختصر التحفة الاثني عشرية وغيرها، توفي سنة (1342هـ). انظر الأعلام للزركلي 7/172، ومعجم المؤلفين 12/169، ومقدمة كتابه صبّ العذاب.

فساد العباد، فإنهم هددوهم وخوفوهم بحيث تركوا من خوفهم على أنفسهم إظهار الإمامة... وإذا ترك الناس نصرتهم لسوء اختيارهم فلا يلزم قباحة في كونه واجبا عليه تعالى، والاستتار والخوف من سنن الأنبياء، فقد اختفى > في الغار خوفا من الكفار⁽¹⁾.

ففي هذا الجواب غفلة محضة، وإغماض صرف عن المقدمات المأخوذة في الاعتراض؛ لأنّ المعارض عليهم يقول: إنّ وجود الإمام بشرط التصرف والنصرة لطف، وبدونه متضمن لمفاسد، فالواجب في الجواب التعرض لدفع لزوم المفاسد، ولم يتعرض له كما لا يخفى. ومع هذا يرد على القائل بكونه لطفاً آخر أنه تعالى ترك ما وجب عليه بناء على وجوب اللطف عليه تعالى عندهم، وترك هذا اللطف أقبح من ترك النصب.

وأيضاً يقال: هذا اللطف الآخر إما من لوازم النصب أولاً، فعلى الأول لزم من تركه ترك النصب؛ لأن ترك اللازم يستلزم ترك الملزوم... وعلى الثاني لم يبق النصب لطفاً للزوم المفاسد الكثيرة، بل يكون سفهاً وعبثاً...

وأيضاً: ما يذكرونه من تخويف الناس للأئمة غير مسلم، وهذه كتب التواريخ المعتبرة في البين.

(1) انظر هذا الاعتراض على سبيل المثال: في الألفين في ولاية أمير المؤمنين ص 35، وأصل الشيعة وأصولها ص 288.

وأيضاً: التخويف الموجب للاستتار إنما هو إذا كان بالقتل، وهذا لا يتصور في حق الأئمة؛ لأنهم يموتون باختيارهم⁽¹⁾ كما أثبت ذلك الكليني في الكافي وبوّب له⁽²⁾.

وأيضاً: لا يفعل الأئمة أمراً إلا بإذنه تعالى⁽³⁾، فلو كان الاختفاء بأمره تعالى وقد مضت مدة، والخفاء هو الخفاء، فلا لطف بلا امتراء.

وأيضاً: إن كان الاستتار واجبا للتخويف لزم ترك الواجب في حق الذين لم يكونوا كذلك كزكريا ويحيى والحسين، وإن لم يكن واجبا بأن كان مندوباً، لزم على من اختفى ترك الواجب الذي هو التبليغ لأجل مندوب، وهو فحش...

وأيضاً نقول: الاختفاء من القتل نفسه محال؛ لأن موتهم باختيارهم -أي بزعمهم- وإن كان من خوف إيذاء البدن، يلزم أن الأئمة فروا من عبادة المجاهدة، والأجر الجزيل المترتب على الصبر والتحمل في القربات، لأنّ تحمل الإيذاء والمشاق في سبيل الله يوجب أجراً عظيماً، وهذا بعيد عنهم... وبه يفسد كلام الشيعة كله⁽⁴⁾.

(1) هذا من باب إلزامهم بمذهبهم، وهو من أبلغ الأساليب لإفحام الخصم.

(2) وهو (باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم)،

وأورد تحته (ثماني روايات) 258/1، وانظر بصائر الدرجات الكبرى ص 480.

(3) الأصول من الكافي (باب أن الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً إلا بعهد من الله) 279/1.

(4) السيوف المشرقة ص 440، وانظر التحفة الاثني عشرية 236/1-241 (تحقيق: أحمد المدخلي) والنفحات القدسية في الرد على الإمامية ص 674 (تحقيق: د/ عبد الله بوشعيب البخاري ضمن جهود أبي الثناء الألوسي في الرد على الرافضة)، ومختصر التحفة الاثني عشرية ص 117-120.

وأما قولهم (إنّ من آمن بالإمامة فهو آمن من عذاب الله)، ففي ذلك قال أبو المعالي الألويسي أيضاً: ((ومن مكايدهم أنهم يقولون: إنّ الشيعة آمنون من عذاب يوم القيامة ودخول النار، وكل ما في القرآن من الوعيد فهو لغيرهم، ولا يخفى أن عقيدتهم هذه تشبه عقيدة اليهود حيث قالوا كما حكى الله تعالى عنهم: يَدِ دَت دُثْج [البقرة: 80]، وچ د پ پ چ [المائدة: 18]، ويردهم قوله تعالى: چ ق م ج ج چ [النساء: 123] وغير ذلك من الآيات والأحاديث))⁽¹⁾.

قلت: ومما يُردّ به عليهم أيضاً: أن الإيمان بالإمامة ليس من أصول الإسلام ولا من أركانه؛ بدليل أن الشارع لم يتحدّث عنها، فكيف يترتب على الإيمان بها هذا الأجر الجزيل، ويترتب على عدم الإيمان بها الوعيد الشديد؟!

وأيضاً: يلزم من عدم الإيمان بالإمامة تعرّض جميع المسلمين لعذاب الله؛ لأنهم لم يؤمنوا بها، وهذا يلزم منه اتهام الله بالظلم وعدم العدل؛ لأنه لم يقم الحجة على عباده بذلك!

ويقال لهم أيضاً: من ثبت عنده أن محمداً رسول الله، وأن طاعته واجبة عليه واجتهد في طاعته بحسب الإمكان، فهل هو يدخل الجنة أم لا، فإن قالوا نعم فقد استغنى عن مسألة الإمامة، وإن قالوا لا، قلنا هذا خلاف نصوص القرآن فإنه سبحانه أوجب الجنة لمن أطاع الله ورسوله في غير موضع من كتابه.

(1) مختصر التحفة ص 37، وانظر ص: 205-207، 296، وصب العذاب ص 210.

وأخيراً: إن المنجي من عذاب الله هو توحيد الله والعمل الصالح،
والرافضة من أبعد الناس عن ذلك، فبأي حجة يدعون الأمان من عذاب
الله وسخطه!!؟

وبهذا يتضح بطلان مفهوم الإمامة عند الرافضة، ويتبين أنه مفهوم
محدث مبتدع تكذبه نصوص الشرع وأفعال الأئمة، كما تردّد دلالة اللغة
والعرف.

هذا وقد اخترعت الرافضة للإمامة شروطاً من عقولهم لتتوافق مع
أهوائهم وشهواتهم، وقد نقضها علماء الحنفية وبينوا فسادها، وهذا ما سيأتي
ذكره في المبحث القادم بإذن الله تعالى.

المبحث الثاني

شروط الإمامة عند الرافضة،

وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: شروط الإمامة عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من شروط الإمامة عند الرافضة.

المطلب الأول: شروط الإمامة عند الرافضة:

زعمت الرافضة أن هناك شروطاً لا بد من توفرها في الإمام؛ ليكون أهلاً للإمامة، ومن توفرت فيه هذه الشروط فهو إمام للمسلمين وإن لم يمتن، ومن لم تكن فيه هذه الشروط فليس إماماً للمسلمين وإن تولى وحكم، وكان له الأمر والنهي، وكان أمر الأمة أحسن ما يكون في عهده، كما في عهد الخلفاء الثلاثة ومن بعدهم كعواوية، وعمر بن عبد العزيز⁽¹⁾ ش ...

ومن ثمّ زعموا أن هذه الشروط توفرت في اثني عشر شخصاً فقط دون غيرهم، فقالوا هذا المنصب وحظوا به.

وهذه الشروط هي كما يلي:

- 1/ أن يكون الإمام معصوماً.
- 2/ أن يكون منصوباً عليه من الشارع.
- 3/ أن يكون أفضل أهل عصره.
- 4/ أن يكون أعلم الناس.
- 5/ أن يكون هاشمياً⁽²⁾.

والى بيان هذه الشروط بشيء من التفصيل:

(1) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف بن قصي بن كلاب، الإمام الحافظ الزاهد العابد الراشد أمير المؤمنين حقاً، أبو حفص القرشي، أشج بني أمية، توفي سنة (101هـ). سير أعلام النبلاء 5/114، وفوات الوفيات 3/133.

(2) وقد جاء النص على اشتراط هذه الشروط في: الكافي في الفقه للحلي ص 88، والنجاة في القيامة في تحقيق الإمامة ص 55-77، ومنهاج الكرامة ص 113-118، وروضة الواعظين للنيسابوري ص 88-89، وشرح أصول الكافي للمازندراني 1/12، والبحار 25/140، والشهب الثواقب ص 57، والشيعية في الميزان لمحمد جواد مغنية ص 37.

الشرط الأول: أن يكون الإمام معصوما:

قال شيخهم الصدوق في مقدمة كتابه (كمال الدين وتمام النعمة) بعد أن ذكر أنّ الإمامة منصب إلهي، وأن الأئمة هم خلفاء الرسول: ((وفي المتعارف متى استخلف ملك ظالماً أُستدلّ بظلم خليفته على ظلم مستخلفه، وإذا كان عادلاً أُستدلّ بعده على عدل مستخلفه، فثبت أن خلافة الله توجب العصمة، ولا يكون الخليفة إلا معصوما))⁽¹⁾.

وقال شيخهم المفيد: ((فإن قيل هل يشترط في الإمام أن يكون معصوماً أم لا؟

قلنا: تشترط العصمة في الإمام كما تشترط في النبي عليه السلام))⁽²⁾.

وقال ابن المطهر الحلي: ((إن الإمام يجب أن يكون معصوماً، ومتى كان كذلك كان الإمام هو علي...))⁽³⁾.

وقال المجلسي⁽⁴⁾: ((اعلم أن الإمامية ش اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا لخطأ في التأويل، ولا للإسهاء⁽¹⁾ من الله سبحانه...))⁽²⁾.

(1) كمال الدين ص 5.

(2) النكت الاعتقادية ص 40.

(3) منهاج الكرامة ص 113.

(4) هو محمد باقر بن محمد تقي بن عبد المقصود علي، الملقب بالمجلسي، وللتوفى (1111هـ) وهو من أكابر الزنادقة، لكن الحر العاملي الرافضي قال عنه بأنه: "عالم فاضل ماهر محقق مدقق علامة فهامة، فقيه متكلم، محدث ثقة. له مؤلفات كثيرة مفيدة منها: كتاب بحار الأنوار في أخبار الأئمة الأطهار يجمع أحاديث كتب الحديث كلها إلا الكتب الأربعة ونهج البلاغة فلا ينقل منها إلا القليل..". انظر ترجمته في أمل الآمل 248/2-249، والكنى والألقاب لعبس القمي 121/3، وروضات الجنات 78/2.

قالوا: المراد بأولي الأمر عليٌّ ط والأئمة من نسله، والأمر بطاعتهم يقتضي عصمتهم⁽¹⁾.

2/ وزعموا أنه لو لم يكن الإمام معصوما يلزم منه التسلسل⁽²⁾، لأن العلة المحوجة إلى نصب الإمام هو جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج إلى إمام، وهكذا إلى إمام فيتسلسل⁽³⁾.

3/ وقالوا: إن الإمام حافظ للشريعة فلا يجوز الخطأ عليه؛ لأنه لو جاز عليه الخطأ تعرضت الشريعة للضياع.

فهذه هي أقوى وأشهر شبه الرافضة في تقرير وجوب شرط العصمة للإمامة، وسيأتي تفنيدها في المطلب الثاني إن شاء الله تعالى.

(1) انظر تفسير العياشي 249/1، وتفسير فرات الكوفي ص 109.

(2) هو ترتيب أمور غير متناهية. انظر التعريفات للجرجاني ص 80.

(3) انظر التكت الاعتقادية للمفيد ص 40، ومنهاج الكرامة ص 113، والنجاة في القيامة ص 55.

الشرط الثاني: أن يكون منصوباً عليه من الشارع:

زعمت الرافضة أنه لا بدّ من التنصيب على الإمام من قبل الشارع، كما أن نصبه واجب عليه⁽¹⁾، وأن الشارع نصّ على عليّ والحسن والحسين ش وتسعة من أولاده⁽²⁾.

وفي تقرير ذلك قال الكليني: ((باب ما نصّ الله ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً)) وأورد تحته روايات كثيرة مضمونها أن الله ورسوله نصّا على عليّ والحسن والحسين ش وتسعة من أولاده⁽³⁾.

وقال ابن المنجس الحلّي: ((يجب أن يكون الإمام منصوباً عليه لما بينا من بطلان الاختيار، وأنه ليس بعض المختارين لبعض الأئمة أولى من البعض المختار للآخر، ولأدائه إلى التنازع والتناحر، فيؤدي نصب الإمام إلى أعظم الفساد التي لأجل إعدام الأقل منها أوجبنا نصبه، وغير علي ط من الأئمة لم يكن منصوباً عليه بالإجماع، فتعين أن يكون هو الإمام))⁽⁴⁾.
وبوّب المجلسي في بحاره فقال: (نصوص الرسول على الأئمة) وأورد تحته مائتين وأربعاً وثلاثين رواية مكذوبة⁽⁵⁾.

(1) انظر تلخيص الشافعي للطوسي 3/2، ومنهاج الكرامة ص 114، والنجاة في القيامة ص 66-72، وشرح أصول الكافي 12/1.

(2) انظر كتاب سليم بن قيس ص 428، والأصول من الكافي 1/286-328، وخصائص الأئمة للرضي ص 41، وبحار الأنوار 226/36، وروضة الواعظين للنيسابوري ص 88-89.

(3) الأصول من الكافي 1/285-328.

(4) منهاج الكرامة ص 114.

(5) بحار الأنوار 226/36-270.

وقد استدل الرافضة لإثبات هذا الشرط بأدلة وشبه، منها:

2/ وقالوا: إِنَّ نَصَبَ الإمام باختيار الناس مشار الفتن مع أَنَّ الغرض منه دفعها⁽⁴⁾.

3/ وقالوا: إنّ الشارع ما ترك البيان في المصالح والمفاسد حتى في الشين والمكاره، وما أهمل الاستخلاف في البلاد ولو مدة قليلة، فكيف يترك البيان في مثل هذا الأمر المهم الذي تنوط به إقامة أركان الدين، وانتظام سائر أحوال المسلمين، أم كيف يهمل الاستخلاف في غيبة أبدية مع أنه لأئمة كالأب الشفيق لأولاده، فترك نصبه لمن اعتمد عليه ينافي طريقته وسيرته وشفقته⁽⁵⁾.

(1) النجاة في القيامة ص 66.

(2) المصدر نفسه ص 69.

(3) انظر تفسير العياشي 249/1، وتفسير فرات الكوفي ص 109، والأصول من الكافي

286/1، وكمال الدين ص 241، وتفسير نور الثقلين للحميزي 499/1، وبحار الأنوار

.250/36, .289/23

(4) انظر منهاج الكرامة ص 113-114.

(5) انظر النجاة في القيامة ص 72-73.

الشرط الثالث: أن يكون الإمام أفضل أهل عصره.

من شروط الإمامة عند الرافضة أن يكون الإمام أفضل الموجودين من أهل عصره⁽¹⁾، وليس ذلك فحسب، بل الإمام عندهم أعلى منزلة وأجل مكانة وأكثر ثواباً من الأنبياء والمرسلين⁽²⁾.

وفي تقرير ذلك قال ابن جبر⁽³⁾ في صدد حديثه عن صفات الإمامة وشروطها: ((ويجب أن يكون الإمام أفضل من رعيته...))⁽⁴⁾.
وقال ابن ميثم البحراني: ((والإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته فيما هو إمام فيه))⁽⁵⁾.

وقال ابن مطهر الحلي في ثنایا كلامه عن الإمامة وشروطها: ((إنَّ الإمام يجب أن يكون أفضل من رعيته...لقبح تقديم المفضول على الفاضل عقلاً ونقلًا...))⁽⁶⁾.

-
- (1) انظر مثلاً: نهج الإيمان لابن جبر ص 51، والكافي في الفقه ص 88، والمسلك في أصول الدين للمحقق الحلي ص 205، ومنهاج الكرامة لابن مطهر الحلي ص 197/1، والنجاة في القيامة ص 65، ومقدمة شرح أصول الكافي للمازندراني 12/1.
- (2) انظر الأصول من الكافي 1/175، وكمال الدين ص 227، والألفين في ولاية أمير المؤمنين لابن مطهر الحلي ص 13، والحكومة الإسلامية للخميني ص 52.
- (3) هو زين الدين علي بن يوسف بن جبر من أعيان الرافضة في القرن السابع الهجري، وصفه ميرزا عبد الله أفندي الرافضي بالفضل والعلم والكمال والجلالة، وقال عنه هاشم البحراني: "الشيخ الجليل والعالم النبيل، شيخ الطائفة ورئيسها"، وله مصنفات عديدة منها: نهج الإيمان. انظر ترجمته في مقدمة كتابه نهج الإيمان بقلم المحقق ص 9-10.

(4) نهج الإيمان ص 51.

(5) النجاة في القيامة ص 65.

(6) منهاج الكرامة ص 115.

ونصّوا على أن المقصود بالأفضلية: أنه أكثر ثوابا في الآخرة، وأنه أرحم وأفضل في الأمور التي هو مقدم فيها كالعلم والشجاعة وتدبير الرأي...⁽¹⁾.

(1) انظر المسلك في أصول الدين ص 205.

- واستدل الرافضة على إثبات دعواهم في المسألة بشبهه⁽¹⁾، منها:
- 1/ زعموا أنّ الإمام معصوم فيجب أن يكون أفضل من غير المعصوم، ولأنّ الأفضلية أقرب إلى انقياد الناس واجتماع الآراء على طاعة الإمام وامتنال أمره⁽²⁾.
- 2/ وزعموا أنّ الإمام منصوب عليه، فيلزم من ذلك أن يكون أفضل من غيره⁽³⁾.
- 3/ وقالوا: إنّ تقديم المفضول على الفاضل قبيح، والقبيح لا يجوز⁽⁴⁾.

(1) انظر هذه الشبهه وغيرها مثلاً: في نهج الإيمان ص 51، والمسلك في أصول الدين ص 205، ومنهاج الكرامة ص 115، والنجاة في القيامة ص 65.

(2) انظر هذه الشبهه في نهج الإيمان ص 62، والمسلك في أصول الدين ص 205، والنجاة في القيامة ص 65.

(3) النجاة في القيامة ص 66.

(4) انظر هذه الشبهه في: نهج الإيمان ص 61، والمسلك في أصول الدين ص 205، والنجاة في القيامة ص 65، ومقدمة شرح أصول الكافي للمازندراني 12/1.

الشرط الرابع: أن يكون الإمام أعلم الناس.

من شروط الإمامة عند الرافضة: أن يكون الإمام أعلم الناس وأفقههم بجميع أمور الدين والدنيا⁽¹⁾.

فقالوا في أئمتهم إنهم يعلمون كل صغيرة وكبيرة، ولا تخفى عليهم خافية، وأنهم يعلمون علم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون إلى غير ذلك من صور الغلو⁽²⁾ التي لا يمكن أن يتصورها المسلم فضلاً عن القول بها.

وفي تقرير هذا الشرط قال شيخهم ابن جبر: ((ومن شروط الإمام أن يكون أعلم من الأمة بجميع الأحكام جليلها وحقيرها...))⁽³⁾. وقال ابن ميثم البحراني إثر ذكره لشرط الأفضلية: ((ويجب أن يكون الإمام عالماً بكل الدين...))⁽⁴⁾.

وقال الراوندي⁽⁵⁾: ((ويجب أن يكون -أي الإمام- أعلم أهل زمانه، فيما يتعلق بالمصالح الدينية والدينية...))⁽⁶⁾.

(1) انظر النجاة في القيامة ص 67، ونهج الإيمان ص 66، وعجالة المعرفة للراوندي ص 38، 39.

(2) انظر بصائر الدرجات ص 147، والأصول من الكافي 1/261، وبحار الأنوار 26/28.

(3) نهج الإيمان ص 66.

(4) النجاة في القيامة ص 67.

(5) هو سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، قال عنه عباس القمي الرافضي: "العالم المتبحر، الفقيه، المحدث، المفسر، المحقق، الثقة، الجليل.. كان من أعظم محدثي الشيعة"، توفي سنة

(573هـ) انظر ترجمته في الكنى والألقاب لعباس القمي 3/58، وأمل الآمل 2/125-127.

(6) عجالة المعرفة في أصول الدين ص 38.

الشرط الخامس: أن يكون الإمام هاشمياً، ومن نسل الحسين ط.
 من الشروط اللازمة للإمامة عند الرافضة أن يكون الإمام هاشمياً،
 ومن نسل الحسين ط دون غيره.
 ولا تصح عندهم إمامة غير الهاشمي سواء كان من قريش أو
 غيرهم، وبذلك أنكروا خلافة الخلفاء الثلاثة ش وخلافة من جاء بعدهم.
 وحكى شيخهم المفيد⁽¹⁾ الإجماع على هذا في معرض حديثه عن
 إمامة علي ط بلا فصل حيث قال: ((وأما الإجماع فإنّ إمامته ثبتت من
 وجوه)) وذكر الوجه الأول ثم قال: ((ومن تلك الوجوه أنهم أجمعوا جميعاً على أن
 علياً × كان يصلح للإمامة، وأن الإمامة لا تصلح إلا لبني هاشم، والإجماع حجة لا شبهة
 فيه))⁽²⁾.

وهكذا نصّ غير واحد من علماء الرافضة على وجوب هذا الشرط للإمامة
⁽³⁾.

والمقصود ببني هاشم عند الرافضة في تولية الإمامة هم عليّ والحسن والحسين ش،
 وتسعة من أولاد الحسين؛ وذلك لأن الإمامة عندهم بعد الحسن محصورة في أعقاب
 الحسين⁽⁴⁾.

(1) هو محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد، قال عنه النجاشي الرافضي: "شيخنا وأستاذنا، فضله أشهر من
 أن يوصف في الفقه والكلام والرواية والثقة والعلم، له كتب منها: الأمالي، وأوئل المقالات، والاختصاص،..."
 وقال عنه الطوسي: "انتهت إليه رئاسة الإمامية في وقته، وله قريب من مائتي مصنف كبار وصغار..." توفي سنة
 413هـ، انظر ترجمته في الفهرست للنجاشي ص 283-287، والفهرست للطوسي ص 157-

158، ورجال ابن داود الحلي ص 145.

(2) الفصول المختارة ص 119 باختصار.

(3) انظر الروضة من الكافي 270/8-271، و202/1، ونهج الإيمان ص 51، وبحار الأنوار 122/25.

(4) انظر الأصول الكافي 288/1، وعلل الشرائع 205/1 للصدوق، وبحار الأنوار 256/25.

فهذه هي الشروط التي اخترعتها الرافضة للإمامة ونصوا على وجوبها في الإمام؛
ليتوصلوا بها إلى إنكار خلافة الخلفاء الثلاثة ش وكل من جاء بعدهم من خلفاء المسلمين
وملوكلهم حقداً من عند أنفسهم.
ويأتي الآن بيان فساد وبطلان هذه الشروط من خلال كلام علماء الحنفية
رحمهم الله.

المطلب الثاني: موقف العلماء الحنفية من شروط الإمامة عند الرافضة:
 قبل أن أذكر موقف علماء الحنفية من الرافضة في المسألة، أشير بإيجاز إلى الشروط المعتمدة عند أهل السنة والجماعة والتي نصّ عليها علماء الحنفية، وهذه الشروط هي: الإسلام، والبلوغ، والعقل، والحرية، والذكورة، والقرشية، والعدالة، والعلم، والكفاءة، والشجاعة...
 وهذه الشروط منها ما هي شروط صحة لا بدّ منها، ومنها ما هي شروط كمال يحسن وجودها في الإمام، مع وجود تفصيل في بعض هذه الشروط ⁽¹⁾.
 ومن الملاحظ أن الشروط التي اخترعتها الرافضة للإمامة تخالف هذه الشروط، كما أن بعض هذه الشروط فيها ردّ عليهم، كالبلوغ، والعقل، والكفاءة وغيرها، وذلك باعتقادهم إمامة ثلاثة من الأئمة وهم في سنّ دون البلوغ، بحيث لم يكتمل عقلهم ولم يصبحوا أكفاء للإمامة لصغرهم وقصر عقولهم ⁽²⁾، وهذا أوضح دليل على خرافة مسألة الإمامة التي تمثل أعظم أركان الدين عندهم.
 وأذكر الآن نقض هذه الشروط من خلال كلام علماء الحنفية في المطلب القادم بإذنه تعالى.

(1) انظر تفصيل هذه الشروط في: المسامرة مع حاشية قطلوبغا الحنفي 162/2، وحاشية ابن عابدين 280/2-282، وحجة الله البالغة 149/2، ونهج السلامة ص 111-114.

(2) انظر تاريخي دستاويز (الوثيقة التاريخية) ص 458، والمهدي بين أهل السنة والشيعة (كلاهما) للشيخ ضياء الرحمن الفاروقي ص 98-99.
 وانظر هذه الحقيقة في ص 146 من البحث.

أولاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط العصمة للإمامة عند الرافضة.

أجمع أهل السنة والجماعة على أن العصمة خاصة بأنبياء الله ورسوله بحيث لا يشاركهم في ذلك أحد من البشر، والله تعالى قد عصمهم تأييداً لنبوتهم وإظهاراً لصدقهم وحفاظاً لدينه ورسالاته⁽¹⁾.

وقد اختلف أهل العلم في تحديد عصمتهم إلى عدة أقوال⁽²⁾ - بعد اتفاقهم على عصمتهم من الكفر والشرك، وعصمتهم فيما يبلغونه عن الله-، والقول الذي عليه الجمهور أنهم معصومون عن الكبائر والإقرار على الصغائر من غير تعمدٍ لها، إلا أنهم سرعان ما يتوبون عنها، وقد نقل هذا القول شيخ الإسلام ابن تيمية فقال: "والجمهور الذين يقولون بجواز الصغائر عليهم يقولون: إنهم معصومون من الإقرار عليها، وحينئذ فما وصفوهم إلا بما فيه كمالهم؛ فإن الأعمال بالخواتيم، مع أن القرآن والحديث وإجماع السلف معهم"⁽³⁾.

وقال: "والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف

إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً والرد على من يقول أنه يجوز إقرارهم عليها"⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: "والقول بأن الأنبياء معصومون عن الكبائر دون الصغائر هو قول

(1) انظر شرح الطحاوية 23/2-24، وسيف الله على من كذب على أولياء الله ص 107.

(2) انظر أقوالهم مبسوبة في أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة للدكتور الخميس ص 408.

(3) منهاج السنة 1/227.

(4) مجموع الفتاوى 10/292-293.

أكثر أهل علماء الإسلام، وجميع الطوائف حتى إنه قول أكثر أهل الكلام...بل

هو لم ينقل عن السلف والأئمة والصحابة والتابعين إلا ما يوافق هذا القول⁽¹⁾.

فهذه هي العصمة التي أثبتها الله لأتبيائه ورسله دون غيرهم من الإنس والجن

بحيث لا يشاركهم فيها أحد من البشر كائنا من كان، ولكن الرافضة خرقوا هذا

الإجماع، وزعموا عصمة من اعتقدوا إمامتهم، وجعلوها شرطا أساسيا في انعقاد

الإمامة، ليتوصلوا من خلال ذلك إلى دعواهم بانحصار الإمامة في هؤلاء دون

غيرهم، وهذا الذي نقضه علماء الحنفية وبينوا بطلانه، وأوضحوا ما وراء هذا

الزعم من غرض سيء وهدف خبيث، وإليك ذكر نماذج من أقوالهم:
قال أبو المعين النسفي⁽¹⁾: ((ولا يشترط أن يكون الإمام معصوما؛ لأنها من شروط النبوة، ولا تثبت العصمة لمخلوق إلا بدليل، ولم يثبت لغير

(1) المرجع السابق 319/4.

قلت: ومن الحكم الموجودة في وقوع الصغائر عن الأنبياء، هو أن ينالوا فضيلة عبادة التوبة، وذلك لأن التوبة من أحب العبادات إلى الله سبحانه وهو يفرح بها، ولأن الأنبياء أسوة لأقوامهم، فيقتدون بهم أقوامهم بالمسارعة إلى التوبة إذا أذنبوا، كما أن في وقوع الصغائر منهم تأكيد لبشريتهم وعبوديتهم وأنهم مهما كانوا في الفضل والمنزلة فإنهم مع ذلك بشر لا يشركون مع الله في شيء، والله أعلم.

الأنبياء، بل العصمة من شرط النبوة؛ إذ هي مقترنة بأعلام ومعجزات خارجات عن العادات والطبائع، يعرف بذلك صدقهم وتظهر بذلك عصمتهم، وليس مع الإمام شيء من ذلك، فلو وجب القول بعصمته لوجب من غير دليل؛ إذ لا عصمة بدون صحة السريرة وسلامة الباطن، ولا وقوف على ذلك إلا بالوحي، ولا وحي مع من يختار الإمام لعقد الإمامة، وهم مأمورون بنصب الإمام، فلو لزم نصب الإمام المعصوم وليس معهم دليل عصمته لكان فيه تكليف ما ليس في الوسع، والله لا يكلف نفسا فوق وسعها.

والنبي يأتي بما هو غائب عن أهل الأرض، وهو الشريعة التي أرسل بها وعليه إبلاغها، فلو لم يكن معصوما لكذب في تبليغه، ولو قبل الناس ذلك لعظمت المصيبة، فلا بدّ إذاً من ثبوت العصمة للرسول، وأما الأئمة فما جاءوا بأمر غائب عن أهل الأرض، بل هم أمروا بالعمل بما جاء به الرسول من القرآن وغيره، وذلك ظاهر فيما بين الناس، وقد قام بمعرفة ذلك كله علماء الأمة، وإنما الإمام للعمل بذلك، والحكم فيما بين الخلق، وهو كسائر الأمة في العمل بذلك، يظهر صوابه وخطؤه بما به يظهر صواب وخطأ غيره، فلا معنى لاشتراط عصمته⁽²⁾.

(1) هو أبو المعين ميمون بن محمد للكحولي النسفي، من أبرز الشخصيات في الأسرة النسفية، وله

مؤلفات عديدة، منها: تبصرة الأدلة في أصول الدين، وبحر الكلام، والتمهيد في قواعد التوحيد وغيرها، توفي

سنة (508هـ). انظر الجواهر للضية 3/527، وتاج التراجم ص 308، والفوائد البهية ص 216.

(2) تبصرة الأدلة في أصول الدين 2/836-837 بتصرف.

وقال أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي⁽¹⁾ - في معرض حديثه عن شروط الإمامة -: ((ثم كون الإمام معصوماً ليس بشرط لصحة الإمامة عندنا، خلافاً للرافضة؛ لما روي عن النبي > أنه قال: ((صلّوا خلف كل برّ وفاجر))⁽²⁾.

ولما روي عن علي ط أنه قال: ((لا يصلح الناس إلا بالإمارة، براً كان الأمير أو فاجراً))⁽³⁾، بخلاف الرسالة حيث تشترط العصمة لصحتها؛ لأن الرسول من بلغ دين الله، فإن لم يكن معصوماً فلربما يخبر بإباحة شيء وهو محظور عند الله تعالى، أو ربما يخبر بحظر شيء وهو مباح عند الله تعالى، والناس يعتقدون ذلك بناء على اعتقادهم أن قبول قوله -أي قول الرسول- واجب، فيقعون في الضلالة، فتصير الرسالة التي هي سبب الرشد والهداية سبباً للضلالة والغواية، وهذا مما لا وجه إليه، بخلاف الإمامة بعد الرسل؛ لأن

(1) هو أبو الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي، من بلاد ما وراء النهر، ومن مؤلفاته:

التمهيد لقواعد التوحيد، ومقدمة في أصول الفقه، توفي في القرن السادس الهجري.

انظر الجواهر للمضية 437/3، والطبقات السنية في تراجم الحنفية برقم (2430)، وتاج التراجم ص 290.

(2) انظر بمعناه في سنن أبي داود، كتاب الصلاة، باب إمامة البر والفاجر ص 99 برقم (594)

وحكم عليه الشيخ الألباني بالضعف (طبعة مشهور)، وهذا الحديث وإن كان ضعيفاً من

حيث السند ولكن جاء عند البخاري في صحيحه (كتاب الصلاة، باب إذا لم يتم الإمام

وأتى من خلفه 246/1 برقم (662) عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال عن الحكام:

"يصلّون لكم فإن أصابوا فلكم وإن أخطأوا فلكم وعليهم".

وهو من أصول عقيدة أهل السنة والجماعة كما قال الطحاوي: "ونرى الصلاة خلف كل

برّ وفاجر من أهل القبلة". انظر العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز 104/2.

(3) انظر نهج البلاغة 91/1.

(6) حاشية ابن عابدين 282/2.

وأما أقوال أهل البيت فمن ذلك: قول علي ط : ((لا بد للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ يعمل في إمرته المؤمن، ويستمتع فيها الكافر...)) (2).

وقوله ﷺ أيضًا: ((لا تكفّوا عني مقالة بحقٍّ، أو مشورةً بعدلٍ، فإنني لست آمن أن أخطئ)) (3).

(3) الروضة من الكافي 356/8، ونهج البلاغة 201/2 مع تغيير يسير في بعض ألفاظه.

وكان الحسين ط يُبدي الكراهة لما كان من أخيه الحسن ط من
 صلح لمعاوية ط ويقول: ((لو جُزَّ (1) أنفي كان أحبَّ إليَّ مما فعله
 أخي)) (2).

وإذا خطأ أحد المعصومين الآخر ثبت خطأ أحدهما بالضرورة
 لاستحالة اجتماع النقيضين.

ومن ذلك أيضاً: قول عليّ بن الحسين زين العابدين (3) : ((قد ملّك
 الشيطان عناني في سوء الظن وضعف اليقين، وإني أشكو سوء محاربتة لي
 وطاعة نفسي له)) (4)، فظاهر أنه على الصدق، والكذب منافٍ
 للعصمة (5).

فهذه النصوص الواضحة البينة، الصريحة الدلالة، المنقولة من أئمة آل
 البيت الكرام، لدليل واضح وبرهان ساطع على نقض خرافة القول بعصمة
 الإمام.

(1) أي قُطع. انظر النهاية في غريب الحديث ص 149 (مادة: جزز).

(2) الفصول المهمة لابن الصباغ ص 181 نقلاً عن التحفة الاثني عشرية 1/263 (تحقيق: أحمد المدخلي).

(3) هو زين العابدين الإمام العالم العابد علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد
 مناف، يكنى أبا محمد -على الأشهر-، ولد سنة ثمان وثلاثين، وحَدَّث عن أبيه الحسين، وكان معه يوم
 كربلاء وله ثلاث وعشرون سنة، وكان شديد النكير على من يتعرض للطعن في الشيخين وله في ذلك مواقف
 ذهبية، وكان رحمه الله يَحْتَر من الغلو في حب آل البيت، ومن ذلك قوله: "يا أيها الناس أحبونا حب الإسلام
 ولا تحبونا حب الأصنام، فما زال بنا جكم حتى صار علينا شيناً" توفي بالمدينة سنة (94هـ) على خلاف فيه،
 ودفن بالقيع. انظر السير 4/386، وطبقات ابن سعد 5/211.

(4) الصحيفة السجادية الكاملة ص 172.

(5) التحفة الاثني عشرية 1/262-264 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وانظر نهج السلامة إلى

مباحث الإمامة ص 134، ومختصر التحفة ص 120-121.

(1) التفهيمات الإلهية 250/2 (بالفارسية)، وانظر إرشاد الشيعة ص 88.

فقد أجاب علماء الحنفية عن هذا الاستدلال من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: إنّ هذه الآية تدل على بطلان مذهب الرافضة في الإمامة، فليس يخلو (أولو الأمر) من أن يكونوا الفقهاء أو الأمراء أو الإمام الذي يدّعون، فإن كان المراد الفقهاء والأمراء، فقد بطل أن يكون الإمام، والفقهاء والأمراء يجوز عليهم الغلط والسهو والتبديل والتغيير.

الوجه الثاني: ولا يجوز أن يكون المراد بأولي الأمر الإمام الذي يدّعون؛ لأنه قال في نسق الخطاب: $\text{يُحْجِجُ تَحْجِجُ تَحْجِجُ تَحْجِجُ تَحْجِجُ}$ [النساء: 59]، فلو كان هناك إمام معصوم لكان الرد إليه واجبا، وكان هو يقطع الخلاف والتنازع، فلما أمر بردّ المتنازع فيه من الحوادث إلى الكتاب والسنة دون الإمام دلّ ذلك على بطلان قولهم في الإمامة.

الوجه الثالث: ولو كان هناك إمام تجب طاعته على الإطلاق - كما يزعمون - لقال: فردّوه إلى الإمام؛ لأن الإمام عندهم هو الذي يقضي قوله على تأويل الكتاب والسنة، فلما أمر بطاعة أمراء السرايا والفقهاء، وأمر بردّ المتنازع فيه من الحوادث إلى الكتاب والسنة دون الإمام، ثبت أن الإمام غير مفروض الطاعة في أحكام الحوادث المتنازع فيها، وأن لكل واحد من الفقهاء أن يردّها إلى نظائرها من الكتاب والسنة⁽¹⁾.

2/ وأما قولهم: لو لم يكن الإمام معصوما لزم التسلسل، لأن العلة الحرجة إلى نصبه هو جواز الخطأ على الأمة، فلو جاز الخطأ عليه لاحتاج إلى إمام، وهكذا إلى إمام فيتسلسل.

فقد أجاب على هذه الشبهة الشيخ عبد العزيز الدهلوي / فقال:

(1) انظر هذا الجواب في: تأويلات أهل السنة للماتريدي 1/442-443، وتفسير أحكام القرآن للجصاص

299/2، وروح المعاني 5/65، وحاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البضاوي 2/347-348.

لا نسلم أن المحجج إلى نصب الإمام هو جواز الخطأ، بل المحجج بتنفيذ الأحكام، ودرء المفسد، وحفظ بيضة الإسلام مثلاً، ولا حاجة في ذلك إلى العصمة، بل الاجتهاد والعدالة كافيان، ولما لم يكن على الإمام وعلى مقلده في صورة الخطأ في الاجتهاد مؤاخذه، بل للمجتهد أجر اجتهاده⁽¹⁾، استوى جواز الخطأ وعدمه.

ولو سلّمنا لكم قولكم: ((إن العلة المحججة إلى نصب الإمام المعصوم هو جواز الخطأ على غيره، ولا يتصور جواز الخطأ على الإمام المعصوم، لأنه يحتاج حينئذ إلى معصوم آخر ولاحتجاج الآخر إلى معصوم آخر وهكذا... فيتسلسل))، قلنا: لا وجود للتسلسل أبداً، بل ينتهي الأمر إلى النبي المعصوم > بالاتفاق سلسلة أخذه واقتدائه.

ولو سلّمنا لكم وجود التسلسل: قلنا إنّ ذلك منقوض بالمجتهد الجامع للشروط، النائب عن الإمام في الغيبة، -كالنواب الأربعة وكالوالي الفقيه-؛ لأنه ليس بمعصوم إجماعاً، فيكون الخطأ لهم جائزاً، ولزم ههنا ما لزم في الإمام، فما هو جوابهم فيه فهو جوابنا في الإمام))⁽²⁾.

3/ وأما زعمهم أنّ الإمام حافظ للشريعة فكيف يجوز الخطأ عليه؟.

فأجابوا عنه من خمسة وجوه:

(1) قلت: لا شك في أن المجتهد إذا اجتهد وأخطأ فله أجر اجتهاده، أما مقلده في ذلك الخطأ فإن كان

جاهلاً فهو معذور بجهله، وإن كان من أهل التمييز والعلم فهو مؤاخذ على اتباعه الخطأ. والله أعلم.

(2) التحفة الاثني عشرية 264/1-265 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وانظر نهج السلامة ص

135، ومختصر التحفة ص 121، والسيوف المشرقة ص 508.

الوجه الأول: لا نسلّم أنّ الإمام حافظ للشرعية، بل هو مروج لأحكامها، ومنفّذ للأوامر والنواهي، وحفظ الشريعة مرتبط بوجود العلماء⁽¹⁾ لقوله تعالى: **يُحْكَمْ كَمَا تَكُنْ كَمَا تَكُنْ** [المائدة: 144]،

وقوله: **أُحْكَمْ كَمَا تَكُنْ كَمَا تَكُنْ** [ال عمران: 79].

الوجه الثاني: إذا كان الحفظ بالعلماء زمن فترة الإمام⁽²⁾ - كما تقوله الرافضة - فكذلك يكون في غيبته، بل في حضوره أيضاً.

الوجه الثالث: إنّ للحفظ مراتب كثيرة ومتفاوتة، وتحقق بعض مراتبه يكفي وإن فات البعض، ولو كان تحقق جميع المراتب لازماً، لما تحقق الفرق بين النبي والإمام.

الوجه الرابع: لو سلّمنا بأنّ الإمام حافظ للشرعية بنفسه، فإن هذه الدعوى تنتقض بالجهود النائب عن الإمام عند الرافضة؛ فإنه أيضاً حافظ لها في زمن الغيبة، فلا بدّ أن يكون معصوماً، وهو باطل بالإجماع.

الوجه الخامس: ولو كان وجود الإمام المعصوم ضرورياً لأمن الشريعة من الخطأ، لوجب أن يكون في كل قطر من أقطار الأرض، بل في كل بلدة من البلدان؛ لأن وجود شخص واحد معصوم لا يكفي لجميع الأمة في جميع الأقطار والبلدان، بل هو مستحيلٌ بداهة؛ لانتشار المكلفين في مشارق الأرض ومغاربها، بحيث يستحيل حضورهم عند الإمام عادة.

(1) قلت: تكفل الله تعالى بحفظ شريعة الإسلام من الضياع، ولكن جعل لذلك أسباباً، ومن أهم تلك الأسباب هو دفاع العلماء الربانيين عنها وحمايتهم لها من تأويل الجاهلين وانتحال المبطلين، وهذا الذي قصده الشيخ هنا.

(2) لعلّ المقصود بزمن فترة الإمام هو زمن الغيبة الصغرى للمهدي الموهوم.

ولو نَصَبَ الإمامُ نائباً في كل بلدة لكان الخطأ عليه جائزاً لعدم عصمته بالاتفاق، ولا يكون للإمام حينئذ الاطلاع على ذلك الخطأ بعد المسافة لا سيما في الحوادث اليومية...

ولو سلمنا اطلاع الإمام على ذلك الخطأ، فحينئذ لا يمكن تنبيهه عليه إلا بواسطة رسول، ولا تلزم العصمة لرسول الإمام فيجوز عليه الخطأ، أو يكون التنبيه بواسطة كُتَّابٍ والتليس فيه ممكن، فلا يحصل المقصود إلا بنصب معصوم في كل قطر وهو محال⁽¹⁾.

وبهذه الوجوه يتبين بطلان قول الرافضة باشتراط العصمة للإمامة.

(1) السيوف المشرقة ص 508، ومختصر التحفة ص 121-122، وصب العذاب على من سب الأصحاب ص 348 كلها لأبي المعالي الألويسي، وانظر: التحفة الاثني عشرية 1/265-267 (تحقيق: أحمد المدخلي) ونهج السلامة إلى مباحث الإمامة لأبي الشاء الألويسي ص 135-136، وشرح الفقه الأكبر (القول الفصل) لمحمد محي الدين الرحماوي ص 294.

ثانياً: موقف علماء الحنفية من اشتراط التنصيب على الإمام عند الرافضة:
تضافرت أقوال علماء الحنفية في الرد على الرافضة في هذه المسألة، ومن تلك الأقوال:

ما قاله الكمال ابن الهمام : وقالت الشيعة نصّ رسول الله > على إمامة علي ط بعده، وجمهور الأمة على أنه > لم ينصّ على إمامة أحد بعده، ولكنه أرشد الناس إلى استخلاف أبي بكر ط في عدة مواطن⁽¹⁾، ولو كان هناك نصّ على عليّ ط لبلغه النبي > لتوفر الدواعي على نقله، ولما لم يُنقل إلينا دلّ ذلك على أنه لا نصّ.

وما قيل: أنه ترك الإخبار بذلك لعلمه أن الصحابة لا يأتمرون بأمره فيه، فلم تكن في تبليغه إياهم فائدة.

فالجواب: أن ذلك غير مسقطٍ لوجوب التبليغ عنه >، فكما بلغ سائر التكليف للأحاديث الذين علم منهم أنهم لا يأتمرون، ولم يكن علمه بعدم أتمارهم مسقطاً عنه التبليغ. فإن قيل: قد بلغه سرّاً بواحد واثنين، ونُقل سرّاً كذلك.

قلنا: تبليغ مثله سبيله الإعلان والتشهير، دون اختصاص الواحد به والاثنين؛ لأن الإمامة من الأمور العالية الشأن؛ لما يتعلق بها من المصالح الدينية والدنيوية مع ما فيها من دفع ما قد يتوهم من إثارة فتنة.

وإن قيل: يحتمل أنه > بلغه على وجه الإعلان والتشهير، ولكن لم يُنقل، أو نُقل ولم يُشتهر فيما بعد عصره.

قلنا: لو وقع كذلك لاشتهر، وكان سبيله أن يُنقل نقل الفرائض لتوفر الدواعي على مثله في استمرار العادة، وإذا لم يكن كذلك فلا نصّ لانتفاء لازمه من الظهور، فلا

(1) انظر في تقرير هذا الأمر كلام ابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية 227/2.

وجوب علي ط عقب وفاته > على التعيين، ولزم من ذلك بطلان ما نقلته الشيعة من الأكاذيب والتأويلات الفاسدة التي سودوا بها أوراقهم⁽¹⁾.
وقال أيضاً: وما زعمته الشيعة أنّ علياً ط ترك إظهار النصّ عليه تقيةً، فهو باطل من وجهين، مع ما فيه من نسبته إلى الجبن وهو أشجع الناس.

أمّا أولاً: فجرد ذكر علي ط النصّ عليه ومنازعته في الإمامة ليس ظاهراً في قتلهم إياه، وقد نازع غيره فلم يُقتل، كما قال بعض الأنصار: ((منا أمير ومنكم))⁽²⁾ إلى أن ذكر الصديق قول النبي ﷺ: ((الناس تبع لقريش))⁽³⁾، فرجعوا عن محاجتهم.

بل غاية ما كان يُتوهم لو ذُكر النصّ عليه: عدم الرجوع إليه، ومعاذ الله أن يكون ذلك، وليس هذا القدر كافياً في إسقاط الفرض عنه.
وأمّا ثانياً: فلأن الصحابة ش كانوا أطوعَ لله، وأعملَ بحدوده، وأبعدَ عن اتباع الهوى، وحفظ النفس، وأسرع الناس إلى الحق، كما تشهد بذلك النصوص الصريحة الواضحة، فكيف يخفى عليهم النصّ على أحدٍ مع هذه الخصال؟!

فلو جازت عليهم الخيانة في حق علي ط لجازت عليهم الخيانة في إبلاغ الدين كلّه ومعاذ الله من ذلك⁽⁴⁾.

(1) المسامرة مع شرحها المسامرة 2/144-50 بتصرف، وانظر الرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص 125.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب قول النبي ﷺ: لو كنت متخذاً خليلاً 3/1341 برقم (3467).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمامة، باب الناس تبع لقريش، 3/1451 برقم (1818).

(4) المسامرة مع حاشية قطلوبغا الخنفي 2/150-152 بتصرف، وانظر بحر الكلام للنسفي ص 169.

وقال الشيخ محمد عبد الستار التونسي / - ما ملخصه -: ورد في نهج البلاغة أنّ علياً ط اعتذر إلى الناس لما أرادوا أن يولّوه الخلافة بعد استشهاد عثمان ط (1)، فلو كانت إمامته بنصّ من الشارع لما اعتذر، لأنه لا يجوز التخلّي عن أمر الشارع سبحانه.

وتنازل الحسن ومبايعته ومبايعه أخيه الحسين لمعاوية ش (2) نقض صريح لشرط التنصيب على الإمام؛ لأنه لو نصّ الشارع على إمامتهم لكان من المستحيل أن يهملوا النص ويبيعوا رجلاً غير منصوص عليه (3). فتبين بهذه الأقوال فساد قول الرافضة بوجوب النصّ على الإمام.

(1) انظر قول علي عليه السلام في نهج البلاغة 1 / 181.

(2) انظر اختيار معرفة الرجال للطوسي 29/1، 253.

(3) بطلان عقائد الشيعة ص 29-30 بتصرف.

أما ما استدل به الرافضة لإثبات هذا الشرط، فقد أجاب عنه علماء الحنفية بما يلي:

1/ أما استدلالهم بقول الله تعالى: **يُؤْتِي بِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا** [النساء: 59] حيث قالوا إن المراد بأولي الأمر في الآية علي بن أبي طالب فدل ذلك على التنصيب عليه.

فقد نص أبو بكر الجصاص⁽¹⁾ على فساد بقوله: ((وهذا تأويل فاسد؛ لأن أولي الأمر جماعة، وعلي ط رجل واحد.

وأيضاً: فقد كان الناس مأمورين بطاعة أولي الأمر في زمان رسول الله > ومعلوم أن علي بن أبي طالب ط لم يكن إماماً في أيام النبي >، فثبت أن أولي الأمر في زمان النبي > كانوا أمراء، وقد كان على المولى عليهم طاعتهم ما لم يأمرهم بمعصية، وكذلك حكمهم بعد النبي > في لزوم اتباعهم وطاعتهم ما لم تكن معصية))⁽²⁾.

2/ وأما زعمهم أن نصب الإمام باختيار الناس مثار الفتن مع أن الغرض منه دفع الفتن.

فقد أجاب على هذا الاعتراض الشيخ محمد محي الدين الرحاوي⁽³⁾ حيث قال: ((المعتبر اختيار أهل الحل والعقد والدين والإنصاف، وهو

(1) هو أبو بكر أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالجصاص، الإمام الفقيه المفسر، انتهت إليه رئاسة الحنفية في زمانه، وله العديد من المؤلفات منها: أحكام القرآن، وشرح الأسماء الحسنى توفي سنة (370هـ). انظر الطبقات السنية 1/412-415، والجواهر للضية 1/220.

(2) أحكام القرآن 2/299، ويؤيد كلام الإمام الجصاص ما جاء في سبب نزول هذه الآية كما في معالم التنزيل للبعوي 1/652، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير 1/675.

(3) هو محمد بن بهاء الدين بن لطف الله الحنفي، محي الدين الرحاوي، ويقال له بهاء الدين زاده، وله العديد من المؤلفات ومنها: القول الفصل شرح الفقه الأكبر، وتوفي سنة (952هـ).

ليس بمثار للفتنة غالباً، واتفاق الفتنة على الندرة بسبب خروج بعض الناس عن الحق والإنصاف لا ينفي ولا ينافي ذلك بالكلية، مع أن المحذور باقٍ في النصّ أيضاً؛ فإنّ كثيراً من الفتن وقعت مع زعمهم النصّ في إمامة علي وأولاده ش ((⁽¹⁾).

3/ وأما قولهم: إن الشارع ما ترك البيان في المصالح والمفاسد حتى في الشين والمكاره، وما أهمل الاستخلاف في البلاد ولو مدة قليلة، فكيف يترك البيان في مثل هذا الأمر المهم الذي تتوط به إقامة أركان الدين، وانتظام سائر أحوال المسلمين...

فقال عنه الشيخ محمد محي الدين الرحماوي: ((لو كان عليه الصلاة والسلام نصّ على أحد نصّاً جليّاً لما خفي على الأصحاب، ولما تركوا جميعاً سبيل الصواب، ولاحتج بالنصّ من نصّ عليه بلا ارتياب، ولكنه عليه الصلاة والسلام تركه اعتماداً على أصحابه على أنهم سيختارون من هو أقتاهم وأفضلهم، ومن هو الأصلح لديهم ودينهم، كما أخبر عنه بقوله: ((الخلافة بعدي ثلاثون سنة))⁽²⁾ ⁽³⁾.

وقال العلامة ابن أبي العزّ الحنفي⁽⁴⁾ / - بعد أن ذكر خلاف بعض أهل

انظر شذرات الذهب 8/293، والأعلام للزركلي 6/60، ونيل السائر ص 264.

(1) شرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 295.

(2) أخرجه أبو داود في سننه بلفظ: "خلافة النبوة ثلاثون سنة..." كتاب السنة، باب في الخلفاء، برقم (4646) وصححه الألباني (طبعة مشهور).

(3) شرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 295-296.

(4) هو الإمام الحافظ العلامة علاء الدين علي بن علي بن محمد بن أبي العزّ الدمشقي الحنفي، فقيه ولي القضاء بمكة ودمشق ومصر، ومن آثاره: التبيين على مشكلات الهداية، وشرح العقيدة الطحاوية

السنة في ثبوت الخلافة لأبي بكر ط هل ثبت بالنص أم بالاختيار، وإذا كانت

ثابتة بالنص، فهل هو جليُّ أو خفيُّ؟- فقال:

((والظاهر -والله أعلم- أنه > لم يستخلف بعهد مكتوب، ولو كتب عهدا لكتبه لأبي بكر، بل قد أراد كتابته ثم تركه، وقال: "يا أبا الله والمسلمون إلا أبا بكر"⁽¹⁾، فكان هذا أبلغ من مجرد العهد، فإن النبي > دلّ المسلمين على استخلاف أبي بكر، وأرشدتهم إليه بأمر متعدد من أقواله وأفعاله، وأخبر بخلافته إخبار راضٍ بذلك، حامدٍ له، وعزم على أن يكتب بذلك عهدا، ثم علم أن المسلمين يجتمعون عليه، فترك الكتاب اكتفاء بذلك ...))⁽²⁾.

وقد عدّ محمد يوسف اللدهيانوي⁽³⁾ بعض اللوازم الفاسدة المترتبة على عقيدة اشتراط التنصيب على الإمام:

وأولها: إنكار عقيدة ختم النبوة؛ إذ لا نصّ إلا على الأنبياء والرسل، فالحاق الإمامة بها في هذا الأمر مفاده: أن الإمامة امتداد للنبوة، وعليه؛ فإن النبوة لم تختتم ببعثة محمد عليه الصلاة والسلام.

وغيرها، توفي سنة (792هـ). انظر شذرات الذهب 6/326، والأعلام 4/313.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر 4/1857 برقم (2387).

(2) شرح العقيدة الطحاوية 2/227.

(3) هو محمد يوسف بن الله بنخش اللدهيانوي، تعلم العلوم الأولية في المدرسة المحمودية، ثم

أخذ من الشيخ عبد اللطيف، والشيخ عبد الله الرائبوري وغيرهما، وبعد أن تخرج كان يدرّس في فيصل آباد ثم ذهب إلى كراتشي للتدريس والإفتاء والتأليف، ألف كتباً منها: اختلاف الأمة

والصراط للمستقيم، وسيرة عمر بن عبد العزيز وغيرهما. انظر أكابر علماء ديوبند ص 556.

الثاني: فتح الباب على مصراعيه لمدعي النبوة، وأكثر من ادعى النبوة استفاد من مذهب الرافضة في هذا الباب.

وأصل هذه الفكرة من اليهود⁽¹⁾؛ لأنهم أرادوا بها أن نبوة محمد > ليست أبدية وليست عامة⁽²⁾، ولذلك أرسل الله الأئمة.

الثالث: إن عقيدة النصّ على علي ط جعلت الرافضة يزيدون في كلمة الشهادة زيادة ليست في كتاب الله تعالى ولا سنة رسوله >، وهي قولهم: (أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله، وأن عليا ولي الله وصي رسول الله وخليفته بلا فصل)⁽³⁾.

-
- (1) اليهود هم الذين يزعمون أنهم أتباع موسى عليه السلام، وكتابهم التوراة، وهم المفسدون المجرمون الخونة الكذابون، المحرفون لكتابهم وشرع نبيهم، والطاعنون في الله ورسوله، وهم فرق كثيرة تجمعها هذه الصفات وغيرها من الصفات القبيحة. انظر في تعريفهم: الملل والنحل للشهرستاني ص 95، والتبصير في الدين للإسفرائيني ص 127، ودراسات في الأديان: اليهودية والنصرانية للشيخ الدكتور سعود الخلف ص 45.
- (2) ذكر الشهرستاني في الملل والنحل ص 98: أن هذا رأي طائفة من اليهود وهم الموشكانية، حيث أثبتوا نبوة محمد -عليه الصلاة والسلام- إلى العرب، وليست إلى جميع الناس.
- (3) انظر هذه الكلمة عندهم في رياض المصائب للسيد رضا الحسن ص 78 (بالأردية)، وأصول الشريعة في عقائد الشيعة لمحمد حسين ص 422 (بالأردية)، و"مذهب الشيعة حق" لمظهر حسين ص 311، 422 (بالأردية)، ووسيلة الأنبياء لطالب حسين 179/2 (بالأردية)، ورسالة (عليّ ولي الله في كلمة الشهادة والأذان) لغلام حسين النجفي ص 79.
- وانظر في بدعيّتها رسالة (الشهادة الثالثة في الأذان حقيقة أم افتراء؟) للشيخ علاء الدين البصير.

وهي شهادة منهم على أنهم لا يرضون بالكلمة التي ارتضاها
الشارع للعباد، وكفى بذلك جرماً وضلالاً⁽¹⁾.

(1) انظر اختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 14-17.

ثالثاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط الأفضلية للإمامة عند الرافضة.

تصدى علماء الحنفية لنقض شرط الأفضلية للإمامة كما زعمته الرافضة، ومن أقوالهم في ذلك:

قال أبو المعين النسفي: ((فأما كون الإمام أفضل أهل زمانه ليس بشرط عندنا... بل إذا كان فاضلاً صالحاً للإمامة وعقدت له الإمامة انعقدت، وإن كان الأفضل منه موجوداً))⁽¹⁾.

واستشهد / على ذلك بفعل عمر ط لما حضرته الوفاة حيث جعل الأمر شورى بين ستة من الصحابة ش⁽²⁾ -علماً بأنهم كانوا متفاوتين في الفضل والرتبة- وفي ذلك قال: ((واحتج أصحابنا -أي الحنفية- أن عمر ط لما طعن جعل الخلافة شورى بين ستة نفر مع ظهور فضيلة بعضهم على بعض، ولم يعين الأفضل منهم، بل فوض إليهم ليختاروا من كانت المصلحة بإمامته أعم للخلق، ومن كان أقدر على القيام بما فوض القيام به إلى الإمام، وإن كان غيره أفضل منه في نفسه، مع أن أفضلية عثمان وعليّ ب على من دخل معهما في الشورى كان ظاهراً، وإنما الالتباس كان في قيام أيهم بأمور الإمامة ومصالح المسلمين أنفع لهم وأعود، وأعم فائدة وأتم عائدة، ففوض إليهم ذلك لينظروا فيه، فيقلّدوا الإمامة أصلحهم لذلك.

وكذا بعد الخلفاء الراشدين إلى يومنا هذا عقدت الخلافة لإنسان وفي قریش من هو أفضل منه وأورع وأتقى وأعلم، ورأى الناس إمامتهم.

(1) تبصرة الأدلة 834/2، وانظر كلاماً مقارباً له في المسامرة مع حاشية قطوبغا الحنفي 168/2.

(2) وهم: عثمان وعلي وعبد الرحمن بن عوف وطلحة والزبير وسعد بن أبي وقاص رضي الله عنهم. انظر البداية والنهاية

140/1، وتاريخ الخلفاء للسيوطي ص 108، والمسامرة مع حاشية قطوبغا الحنفي 168/2.

على أن لا وجه لمعرفة فضيلة أحد على طريقة الحقيقة عند الله تعالى، بل هو أمر يثبت بالاجتهاد وغالب الظن، فتعليق الحكم به بما لا يمكن القيام به... بخلاف النبوة؛ فإن الله هو الذي يختار من يشاء من عباده لرسالته ونبوته وهو العالم بحقيقة كل شيء، فكان من اختاره من أهل زمانه لرسالته وتحميل أمانته أفضل خليقته وأكمل بريته في وقته، وفيما نحن فيه الأمر بخلافه، والله الموفق))⁽¹⁾.

وإذا وجد من تُظنّ فيه الأفضلية فهو أولى من غيره، بشرط أن يكون مستوفيا لشروط الإمامة، وإلاّ يؤلّى من كان محققا لشروط الإمامة الواجبة؛ إذ الأفضلية شرط كمال لا شرط صحة⁽²⁾،

وقال أبو الثناء الألويسي /: ((لا يلزم أن يكون الإمام أفضل أهل العصر عنده تعالى؛ إذ قد خلف طالوت، وداود وشمويل-عليهما السلام- موجودان، وهما أفضل منه⁽³⁾)).

نعم، لا بد لأهل الحل والعقد من نصب الأفضل رياسة وسياسة لا عبادة ودراسة، والشيعية على خلاف هذا))⁽⁴⁾.

ثم بين الألويسي / أن الرافضة لم يشترطوا هذه الشروط إلا ليتوصلوا بذلك إلى نفي خلافة الخلفاء الثلاثة ش⁽⁵⁾.

أما ما استدل به الرافضة لتقرير دعواهم في المسألة فهو باطل كما يلي:

(1) تبصرة الأدلة 834/2-835، وانظر المسامرة مع شرحها المسامرة 168/2.

(2) انظر المسامرة مع شرحها المسامرة وحاشية قطلوبغا الحنفي 170 /2.

(3) انظر تفسير معالم التنزيل للبغوي 247/1، وتفسير القرطبي 234/2، وتفسير ابن كثير 392/1.

(4) نهج السلامة ص 137، وانظر مختصر التحفة ص 122.

(5) نهج السلامة ص 137، وانظر التحفة الاثني عشرية 269-270 (تحقيق: أحمد المدخلي).

1/ فأما ادعائهم أنّ الإمام معصوم فيجب أن يكون أفضل من غير المعصوم، ولأنّ الأفضلية أقرب إلى انقياد الناس، واجتماع الآراء على الطاعة.

فقد أجاب عنه علماء الحنفية بما يلي:

أما زعمهم: (أنّ الإمام معصوم فيجب أن يكون أفضل من غير المعصوم)، فهو مكوّن من مقدمة ونتيجة، وقد تقدم إبطال قولهم بعصمة الإمام من خلال كلام علماء الحنفية فلا حاجة لتكراره هنا، وبإبطال المقدمة تبطل النتيجة بداهة⁽¹⁾.

وأما زعمهم: (أنّ الأفضلية أقرب إلى انقياد الناس، واجتماع الآراء على طاعته) فهو باطل؛ وذلك لأنّ المفضول قد يكون أقرب إلى القبول بقدرة ومنعة له، أو لكونه ذا رأي وبصيرة في أمر النظام وضبط الأنام وأمثال ذلك... وبمثل هذا السبب قد يكون المفضول أحقّ بمنصب الخلافة.

ويجاب أيضاً على نقض شرط الأفضلية بفعل عمر ط حيث جعل الأمر شورى بين ستة من الصحابة ش مع تقرر فضل عثمان وعلي ب على من عداهما، وقد وافقه الصحابة ش على ذلك فكان إجماعاً.
كما يجاب أيضاً بإجماع العلماء على خلافة بعض الخلفاء الأمويين مع وجود من هو أفضل منهم.

(1) ذكر هذا الجواب الرحماوي في شرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 233.

ويجاب أيضاً: إن الفضل أمر خفي يتعسر الاطلاع عليه، فيفضي اشتراطه إلى تكلفٍ وتشويشٍ أمر النظام⁽¹⁾.

2/ وما استدلووا به أيضاً زعمهم: أن الإمام منصوص عليه، فيلزم منه أن يكون أفضل من غيره.

وهذا الاعتراض كسابقه مكوّن من مقدمة ونتيجة، وقد تقدم إبطال مقدمته⁽²⁾، وبطلان المقدمة متضمن لبطلان النتيجة⁽³⁾.

3/ وما استدلووا به أيضاً زعمهم: أن تقديم المفضل على الفاضل قبيح، والقبيح لا يجوز.

وقد ردّ عليهم الشيخ محمد محي الدين الرحماوي فقال: "أولاً: لا نسلم أن تقديم المفضل على الفاضل قبيح في مثل هذه الأمور التي تنوط به أمر الأمة، بل تقديم المفضل على الفاضل قد يكون واجبا إذا كان المفضل أقرب إلى القبول والانقياد، وكان ذا رأي وبصيرة في أمر النظام، وضبط الأنام، كتولي أمر الأمة معاوية ط مع وجود من هو أفضل منه، وهكذا بعض خلفاء بني أمية وبني العباس ومن بعدهم إلى يومنا هذا.

ثانياً: ولو سلّم أن ذلك قبح، قلنا: إن القبح العقلي لا يستلزم عدم الجواز الشرعي، بدليل أن فاعل القبح العقلي لا يستحق العقوبة عند الله ما لم يرد النهي عنه في الشرع⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق ص 294-295، وانظر تبصرة الأدلة 2/834-835، والرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص 128-129.

(2) وقد سبق إبطالها عند الحديث عند شرط التنصيص على الإمام عند الرافضة ص 114.

(3) انظر شرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 295.

(4) المرجع السابق ص 294-295، وانظر في مسألة التحسين والتقبيح شرح الوصية للبابري ص 63، والمسامرة شرح للمسايرة مع حاشية الشيخ قطلوبغا ص 176 وما بعدها.

وبهذه الوجوه وغيرها يتبين تهافت شبهاتهم التي استندوا إليها وعولوا عليها في المسألة.

قلت: مذهب أهل السنة في مسألة التحسين والتقبيح العقليين وسط بين المعتزلة والأشاعرة، حيث إن المعتزلة ووافقهم بعض الحنفية قالوا إن العقل يستقلّ بالتحسين والتقبيح، وعليه يكون الثواب والعقاب في الآخرة، بينما الأشاعرة قالوا إن العقل ليس له أيّ دور في التحسين والتقبيح، وهؤلاء جوّزوا على الرب كل شيء ممكن، وزعموا أن القبيح في أفعال الله ما كان ممتنعاً كالجمع بين النقيضين ونحوه، وأن ترتب الثواب والعقاب على الشرح وحده، أما أهل السنة فإنهم قالوا إن العقل يدرك في بعض الأحيان حسن الأشياء وقبحها، وقد يستقلّ بذلك كقبح الكفر والظلم، وحسن الإيمان بالله والعدل، ولكن لا يترتب على تحسين العقل وتقبيحه ثواب أو عقاب، وإنما يرجع ذلك إلى تحسين الشرع وتقبيحه، وهذا الذي أشار إليه الشيخ محمد محي الدين الرحماوي. انظر معتقد أهل السنة في مجموع الفتاوى 435/8، والرد على المنطقيين ص 421، وإيثار الحق على الخلق ص 343، والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين لخالد عبد اللطيف ص 75. وانظر مذهب المعتزلة في مفتاح دار السعادة 43/2، وإرشاد الفحول ص 64. وانظر مذهب الأشاعرة في المتستصفي 177/1، والإحكام للأمدى 119/1.

رابعاً: موقف علماء الحنفية من شرط الأعلية للإمامة عند الرافضة.

من الشروط اللازمة للإمامة عند الرافضة هو أن يكون الإمام أعلم أهل زمانه على الإطلاق، والمقصود بالأعلية عندهم: أن يكون الإمام عالماً بجميع أمور الدين والدنيا، وأن يكون عالماً بالغيب⁽¹⁾ -والعياذ بالله-. وقد نقض علماء الحنفية هذا الشرط وبينوا بطلانه، ومن أقوالهم في ذلك:

ما قاله الإمام أبو المعين النسفي: ((وينبغي أن يكون عند الإمام من العلم ما يستطيع أن ينفذ به شرع الله، ويسوس به أحوال الرعية؛ إذ لو لم يكن ذلك لم يحصل مقصود الإمامة))⁽²⁾. وقال: ((ثم علم الإمام يُحتاج إليه لتنفيذ أمور الرعية، فما وراء ذلك من العلوم لا معنى لاشتراطه؛ يحققه أن الإمامة خلافة النبوة، والنبى > قال: "أنا أعلم بأمور دينكم، وأنتم أعلم بأمور دنياكم"⁽³⁾، فمن شرط أن يكون الإمام عالماً بأمور الدنيا، أو بعلم الغيب، فقد جعل درجة الخلافة أعلى من درجة النبوة، وهذا كفر محض))⁽⁴⁾.

ثم قال: ((ولا معنى لحماقة الروافض أن الإمام ينبغي أن يكون عالماً بكل الأمور، حتى ألزم بعضهم أنه ينبغي أن يكون عالماً بضرب العود فالتزم

(1) انظر مثلاً: بصائر الدرجات الكبرى ص 127، والأصول من الكافي 260/2.

(2) تبصرة الأدلة في أصول الدين 833/2.

(3) انظر بمعناه عند مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب وجوب امتثال ما قاله شرعاً

دون ما ذكره صلوات الله عليه من معاش الدنيا 1836/4 برقم (2363).

(4) تبصرة الأدلة 833/2.

ذلك، وحكي عنهم أن الإمام ينبغي أن يعلم الغيب... ومن بلغ في الغي هذه الغاية يُعرض عن مناظرته)) (1).

فهذا النص يبين بوضوح مقدار العلم الذي يكفي لإمامة المسلمين، ويبطل ما ذهب إليه الرافضة من أن الإمام لا بدّ أن يكون أعلم زمانه، وأن يكون عالماً بكل صغيرة وكبيرة.

واستدلّ الإمام أبو البركات النسفي (2) بقصة الهدهد مع سليمان × على إبطال مقالة الرافضة فقال: ((وفيه دليل بطلان قول الرافضة أن الإمام لا يخفى عليه شيء، ولا يكون في زمانه أحد أعلم منه)) (3).

قلت: لأن سليمان × خفي عليه غياب الهدهد عن جنوده، ولم يعرف ذلك إلا بعد تفقده عن الهدهد ثم إخبار الهدهد إياه بذلك، فإذا كان هذا شأن النبي، فالإمام بقياس الأولى -والله أعلم-.

وقال أبو الثناء الألويسي: وفي قصة الهدهد إشارة إلى بطلان قول الرافضة: إن الإمام ينبغي أن لا يخفى عليه شيء من الجزئيات، ولا يخفى أنهم إن عنوا بذلك -أي اشتراط العلم- أنه يجب أن يكون الإمام عالماً على التفصيل بأحكام جميع الحوادث الجزئية التي يمكن وقوعها، وأن يكون مستحضراً الجواب الصحيح عن كلّ ما يسأل عنه، فبطلان كلامهم في غاية الظهور.

(1) المرجع السابق 833/2.

(2) هو حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، كان إماماً فقيهاً ومفسراً، وله العديد من المؤلفات فمنها: تفسير مدارك التنزيل، والعمدة في أصول الدين، وغيرها، توفي سنة (710هـ). انظر الجواهر المضئية 294/2، وتاج التراجم ص 174.

(3) تفسير مدرك التنزيل وحقائق التأويل 207/3.

وقد سئل عليٌّ كرم الله تعالى وجهه⁽¹⁾ وهو على منبر الكوفة عن مسألة فقال لا أدري، فقال السائل : ليس مكانك هذا مكان من يقول : لا أدري، فقال الإمام علي ط: بلى، والله هذا مكان من يقول لا أدري، وأما من لا يقول ذلك فهو رب العالمين.

وأما إن عنوا باشتراط العلم أن يكون عالماً بجميع القواعد الشرعية وبكثير من الفروع الجزئية لتلك القواعد بحيث لو حدثت حادثة ولا يُعلم حكمها، يكون متمكناً من استنباط الحكم فيها على الوجه الصحيح، فذاك حقٌّ، وهو في معنى قول الجماعة⁽²⁾ يجب أن يكون الإمام مجتهداً...⁽³⁾.

(1) قلت: الصحابة رضي الله عنهم، ولا أرى وجها لاختصاص علي رضي الله عنه بهذا الدعاء؛ قال ابن كثير في تفسيره(677/3): «وهذا اللفظ وإن كان معناه صحيحاً لكن ينبغي أن يسوّى بين الصحابة في ذلك؛ فإن هذا من باب التعظيم والتكريم، فالشيخان وأمير المؤمنين عثمان أولى بذلك منه رضي الله عنهم أجمعين».

والسبب الذي ذكره الروافض في اختصاص علي رضي الله عنه - بهذا الدعاء دون غيره: زعمهم أنه لم يسجد لصنم قط، ولا شك أن الصديق وكثير من الصحابة لم يسجدوا للأصنام، ولا سيما الصحابة الذين وُلِدوا في الإسلام، فبأي دليل تُثبت لعلي رضي الله عنه - هذه الخصوصية وتنفي عن غيره؟!.

(2) أي هو مثل قول جماعة من أهل السنة.

(3) روح المعاني 188/19 بتصرف يسير.

خامساً: موقف علماء الحنفية من شرط الهاشمية للإمامة عند الرافضة.

من الشروط المهمة للإمامة عند الرافضة هو شرط الهاشمية، ومقصودهم بذلك أن يكون الإمام هاشمياً ومن نسل الحسين⁽¹⁾ ط، وبذلك حصروا الإمامة فيهم⁽²⁾ وأنكروا خلافة من عداهم كالخلفاء الثلاثة ش، وكل من ولي أمر المسلمين من بعدهم إلى يومنا هذا.

وقد ردّ علماء الحنفية على الرافضة في اشتراطهم هذا الشرط للإمامة، وأبانوا للناس ما وراء هذا الشرط من المقاصد السيئة الدالة على حقد الرافضة الدفين على صحابة رسول الله < وخاصة الخلفاء الثلاثة الذين أعز الله بهم هذا الدين، وانتشر بسبب جهودهم المباركة في ربوع الأرض وأقطارها، فرضي الله عنهم أجمعين رغم أنوف الزنادقة الحاقدين.

وفي ذلك قال أبو المعين النسفي - موضحاً أن لا وجه لاختصاص بني هاشم من قریش بهذا الشأن بدليل خلافة الخلفاء الثلاثة ش- : ((وأهل السنة قالوا: إن الإمامة مقتصرة على قریش، وهم أولاد النضر بن كنانة، لا يختص منهم بطن ولا نخذ، واعتمدوا في ذلك على المروي عن النبي < أنه قال: ((الأمّة

(1) انظر على سبيل المثال: الأصول من الكافي 201/1، والفصول المختارة للمفيد ص

119، ونهج الإيمان لابن جبر ص 51.

(2) انظر مثلاً: الأصول الكافي 201/1، وعيون أخبار الرضا للصدوق 88/1، والمقنعة

للمفيد 32، وبحار الأنوار 252/36، 234.

من قریش))⁽¹⁾، ولهذا الحديث سلّمت الأنصار الخلافة لقریش يوم السقيفة⁽²⁾...

ثم بطلان الاقتصار على بني هاشم يُعرف بثبوت صحة خلافة أبي بكر الصديق وعمر وعثمان ش، وبه يبطل قول الروافض ومن قال بقولهم.
كما يُعرف بطلانه بقول النبي >: ((الأئمة من قریش)) ، واحتجاج بعض الصحابة به وانقياد البعض الآخر له وتسليمهم الأمر إلى أبي بكر ط وإجماعهم على ذلك))⁽³⁾.

وقد نصّ على ذلك أبو اليسر البزدوي⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾، وأبو الثناء اللامثي⁽⁶⁾، وشاه ولي الله الدهلوي⁽⁷⁾.

وقال ابن عابدين -حاكياً قول الرافضة وموضحاً مرامهم من هذا الشرط- قالت الرافضة: لا بد أن يكون الإمام هاشمياً، ويريدون به إنكار

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 4/421، برقم (19792) وقال محققه شعيب الأرناؤوط: صحيح لغيره وإسناده قوي، وأخرجه مسلم في صحيحه بمعناه في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقریش 3/1452 برقم (1820).

(2) انظر سيرة ابن هشام 4/317.

(3) تبصرة الأدلة 2/229 بتصرف يسير، وانظر التمهيد في أصول الدين للمؤلف ص 156، والمسائرة مع شرحها المسامرة 2/165.

(4) هو القاضي أبو اليسر محمد بن محمد البزدوي، شقيق فخر الإسلام البزدوي، انتهت إليه رئاسة الحنفية بما وراء النهر، له العديد من المؤلفات، منها: أصول الدين، توفي سنة (493هـ). انظر الجواهر المضية 3/322، والفوائد البهية ص 188، وتاج التراجم ص 275.

(5) أصول الدين ص 192.

(6) انظر التمهيد لقواعد التوحيد ص 150.

(7) انظر حجة الله البالغة 2/149.

خلافة الخلفاء الثلاثة، فلا يشترط كونه هاشمياً، وإنما يشترط أن يكون قرشياً⁽¹⁾.

وقد بين عبد العزيز الدهلوي وأبو الثناء الألوسي أيضاً أن مقصود الرافضة من هذا الشرط وغيره هو إنكار خلافة الخلفاء الثلاثة ش؛ لأنهم اخترعوا هذه الشروط من عقولهم الساذجة، وقلوبهم الحاقدة، ثم قالوا إنها لا توجد إلا في اثني عشر شخصاً، فلذلك حصروا الإمامة فيهم، ونفوها عن غيرهم⁽²⁾.

وبعد هذه المناقشة لشروط الإمامة عند الرافضة على ضوء كلام علماء الحنفية أنتقل إلى مبحث مهم وهو: حصر الرافضة الإمامة في اثني عشر شخصاً دون غيرهم، وهو بمثابة النتيجة والهدف للشروط التي اخترعتها الرافضة للإمامة.

(1) حاشية ابن عابدين 282/2.

(2) راجع التحفة الاثني عشرية 270/1 (تحقيق: أحمد المدخلي) ونهج السلامة ص 137.

المبحث الثالث:

انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم،

وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: انحصار الإمامة عند الرافضة
في أئمتهم.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من انحصار الإمامة عند الرافضة
في أئمتهم.

المطلب الأول: انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم.

من الأصول الاعتقادية عند الرافضة أن النبي < أوصى بالإمامة من بعده لعل بن أبي طالب ط ثم انتقلت من بعده إلى ابنه الحسن، ثم من بعده إلى الحسين ب، ثم تناقلها أولاد الحسين ش حتى انتهت إلى إمامهم الثاني عشر المهدي المزعوم⁽¹⁾، فهي محصورة فيهم إلى يوم القيامة⁽²⁾.

ولهم في تقرير هذا الزعم الفاسد روايات لا حصر لها، وسأكتفي بذكر نماذج منها:
فنها: ما رواه الكليني بسنده عن جابر بن يزيد الجعفي⁽³⁾ قال:
(سمعت جابر بن عبد الله الأنصاري يقول: لما أنزل الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وآله: **يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ** [النساء: 59]، قلت: يا رسول الله عرفنا الله ورسوله، فمن أولوا الأمر الذين قرن الله طاعتهم بطاعتك؟ فقال عليه وآله السلام: هم خلفائي من بعدي يا جابر

(1) انظر كتاب سليم بن قيس ص 428، والأصول من الكافي 1/532، وكمال الدين ص 263.

(2) انظر: الأصول من الكافي 1/200، 288، وعلل الشرائع 1/205، والخصال ص 478.

(3) جابر بن يزيد الجعفي الكوفي، من أكابر الوضاعين على الإمامين الباقر والصادق، من المكثرين في الرواية عنهما عند الرافضة، إلا أنهم ذكروا أن الإمام الصادق نفى دخوله عليه وعلى أبيه إلا مرة واحدة، ولذلك تناقض كلامهم في تجريجه وتوثيقه، توفي سنة (128هـ)، انظر: اختيار معرفة الرجال 2/436.

وقد قال أبو حنيفة -رحمه الله- عن هذا الكذاب: "ما رأيت أكذب من جابر الجعفي". انظر شرح مسند

الإمام أبي حنيفة للقاري 1/25.

وأئمة الهدى بعدي، أولهم علي بن أبي طالب، ثم الحسن، ثم الحسين، ثم علي بن الحسين، ثم محمد بن علي المعروف في التوراة⁽¹⁾ بالباقر، وستدركه يا جابر، فإذا لقيته فأقرئه مني السلام، ثم الصادق جعفر بن محمد، ثم موسى بن جعفر، ثم علي بن موسى، ثم محمد بن علي، ثم علي بن محمد، ثم الحسن بن علي، ثم سميّ حجة الله في أرضه وبقيته في عبادته محمد بن الحسن بن علي، ذلك الذي يفتح الله لأعلى يديه مشارق الأرض ومغاربها⁽²⁾.

وقد ذكر الكليني هذه الرواية تحت باب بعنوان: (باب ما جاء في النصّ على الأئمة واحدا فواحدا) وأورد تحته سبع روايات في المسألة بما فيها هذه الرواية، ثم ذكر بعد ذلك أبوابا أخرى ونصّ فيها على أسماء الأئمة، وأفرد في كل إمام باباً مستقلاً وسرد تحته عدة روايات في المسألة⁽³⁾.

وروى الإربلي⁽⁴⁾ بسنده عن علي بن أبي طالب قال: قال رسول الله ﷺ: ((الأئمة من بعدي اثنا عشر، أولهم أنت يا علي وآخرهم القائم⁽⁵⁾) الذي يفتح الله على يديه مشارق الأرض ومغاربها⁽⁶⁾).

كذا عقد المجلسي عدة أبواب في المسألة، ومن أبوابه: (باب: نصوص الله على الأئمة من خبر اللوح والخواتيم، وما نصّ به عليهم) وذكر تحته اثنتين

(1) يقصد التوراة كما قال محقق الكتاب علي أكبر غفاري.

(2) الأصول من الكافي 1/286، وانظر كشف الغمة في معرفة الأئمة 2/509.

(3) انظر الأصول من الكافي 1/286-328.

(4) هو أبو الحسن علي بن عيسى الإربلي، لمتوفى سنة (692هـ)، قال عنه الحر العاملي الرافضي: "كان علما فاضلا

محدثا ثقة، شاعرا أدبيا منشئا جامعا للفضائل والمحسن، له كتب منها: كشف الغمة في معرفة الأئمة، جامع

حسن..". انظر ترجمته في أمل الآمل 2/195، وروضات الجنات 4/341-342.

(5) من ألقاب المهدي المزعوم عندهم.

(6) كشف الغمة 2/507، ونقلها عنه المجلسي في بحار الأنوار 36/26.

وعشرين رواية، ثم عقد عقبه باباً آخر بعنوان: (نصوص الرسول صلى الله عليه وآله على الأئمة عليهم السلام) وأورد تحته مائتين وأربعاً وثلاثين رواية⁽¹⁾.

وهكذا سار على منوالهم كل من جاء بعدهم من علمائهم، كما قال محمد رضا المظفر⁽²⁾ أحد علمائهم المعاصرين: ((نعتقد أنّ الأئمة الذين لهم صفة الإمامة الحقّة، هم مرجعنا في الأحكام الشرعية، المنصوص عليهم بالإمامة اثنا عشر، نصّ عليهم النبي صلى الله عليه وآله جميعاً بأسمائهم، ثم نصّ المتقدم منهم على من بعده على النحو الآتي))⁽³⁾ ثم سرد أسمائهم على الترتيب السابق.

وقد علّل الرافضة انحصار الأئمة في هذا العدد بموافقته لعدد أسباط بني إسرائيل، وذلك مما يدل على شغف الرافضة الكبير في التشبه باليهود⁽⁴⁾.

(1) بحار الأنوار 192/36 وما بعدها.

(2) هو محمد رضا المظفر بن محمد بن عبد الله، نشأ وترعرع في النجف وتعلم فيه على أيدي بعض علماء الشيعة إلى أن صار عندهم من المجتهدين، وعُيّن عميداً لكلية الفقه في النجف، وله مؤلفات منها: عقائد الإمامية، والسقيفة، انظر ترجمته في مقدمة كتابه "عقائد الإمامية".

(3) عقائد الإمامية ص 76، وانظر المراجعات لعبد الحسين الموسوي ص 185، وكشف الأسرار للخميني ص 173، والحكومة الإسلامية له أيضاً ص 98، ورهنماي حقيقت للسبحاني ص 314 (بالفارسية).

(4) انظر الروايات في إثبات مشابھتهم لليهود في هذه المسألة في: كشف الغمة 54/1-55، والخصال للصدوق ص 465-466، والاختصاص للمفيد ص 546، وانظر للمزيد: بذل الجهود في إثبات مشابھة الرافضة باليهود 209/1، فقد نقل مؤلفه نقولاً كثيرة عن علماء الرافضة في ذلك.

(3) أي جعفر الصادق رضي الله عنه.

(5) هو جابر بن سمرة بن جندب بن رثاب بن حبيب بن سواء بن عامر بن

الله > يقول: ((لا يزال أمر الناس ماضيا ما وليهم اثنا عشر رجلا... كلهم من قريش))⁽¹⁾.

ومن أورد الحديث من علماء الرافضة للاحتجاج به على دعواهم: شيخهم الأقدم الملقب بالصدوق⁽²⁾، وأبو جعفر الطوسي الملقب بشيخ الطائفة⁽³⁾ ⁽⁴⁾، ومحدثهم الإربلي⁽⁵⁾،

==

صعصة العامري السوائي، يكنى أبا عبد الله، له ولأبيه صحبة أخرج له أصحاب الصحيح، نزل الكوفة، وتوفي سنة (74هـ). انظر الإصابة 431/1، ومعجم الصحابة للبغوي 464/1.

(1) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمارة، باب الناس تبع لقريش، 3/1452 برقم (1821).

(2) انظر الخصال ص 470.

(3) هو أبو جعفر محمد بن الحسن الطوسي المتوفى سنة (460هـ)، قال فيه ابن داود الحلبي: "شيخ الإمامية، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه"، وقال عنه الخوانساري: "هو من مصنفي الكتابين من الصحاح الأربعة (التهذيب، والاستبصار).." انظر رجال الحلبي ص 248، وروضات الجنات 6/216.

(4) انظر الغيبة ص 128.

(5) انظر كشف الغمة 1/56-57.

وعبد الله شبر⁽¹⁾ (2) وغيرهم.

وسياتي الردّ عليهم مع بيان المفهوم الصحيح للحديث في محله.
وقبل أن أشرع في إيراد موقف علماء الحنفية من الرافضة في المسألة،
أشير إلى أمرين مهمين؛ إذ لهما صلة وطيدة بالموضوع:
أولهما: القول بحصر الإمامة في عدد معين تأريخياً وزمنياً، من خلال
كتب الرافضة المعتبرة لديهم.

فقد كان عبد الله بن سبأ اليهودي ينتهي بأمر الوصية عند علي رضي الله عنه،
كما صرح بذلك شيخهم النوبختي والكشي حيث قالوا: ((وحكى جماعة من
أهل العلم من أصحاب علي رضي الله عنه أن عبد الله بن سبأ كان يهودياً فأسلم
ووالى علياً رضي الله عنه، وكان يقول -وهو على يهوديته- في يوشع بن نون بعد موسى
عليه السلام بهذه المقالة، فقال في إسلامه بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله في علي رضي الله عنه بمثل ذلك، وهو أول
من شهر القول بفرض إمامة علي رضي الله عنه، وأظهر البراءة من أعدائه، وكشف مخالفته
وكفرهم -يقصد الصحابة رضي الله عنهم-، فمن هناك قال من خالف الشيعة: إن أصل الرفض
مأخوذ من اليهودية))⁽³⁾.

ولكن جاء فيما بعد من عمّم هذه الوصية في مجموعة من أولاد علي رضي الله عنه، وكانت
بعض هذه الدعاوى تصل إلى بعض علماء أهل البيت فكانوا ينفونها نفياً قاطعاً، كما فعل

(1) هو الزنديق عبد الله شبر بن محمد رضا الحسيني الكاظمي النجفي، المتوفى سنة (1242هـ)
قال عنه محسن الأمين العاملي الرافضي: "هو المحدث المؤلف الكثير.. العالم المؤيد، والسيد
السند، والركن المعتمد، كان يعرف في عصره بالجلوسي الثاني لكثرة تصانيفه.. " انظر ترجمته في
أعيان الشيعة لمحسن العاملي 8/82، والزريعة 7/41.

(2) انظر حق اليقين ص 338.

(3) فرق الشيعة ص 40، واختيار معرفة الرجال للطوسي 1/324.

جدهم علي بن أبي طالب وغيره⁽¹⁾، ولذلك اخترع أولئك الكذابون على أهل البيت عقيدة التقية حتى يتيسر لهم نشر أفكارهم وترويح خرافاتهم.

وقد جاءت رواية في أهم كتاب عندهم في الجرح والتعديل (اختيار معرفة الرجال) كشفت بأن الذي أشاع القول بحصر الإمامة في أناس مخصوصين من آل البيت هو شيطان الطاق⁽²⁾، وأنه حينما علم بذلك زيد بن علي بن الحسين، استدعاه ليوقف على حقيقة الإشاعة، فقال له: ((بلغني أنك تزعم أن في آل محمد إماما مفترض الطاعة؟ قال شيطان الطاق: نعم، وكان أبوك علي بن الحسين أحدهم، فقال: وكيف وقد كان يؤتى بلقمة وهي حارة فيُبردها بيده ثم يلقمونها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة، ولا يشفق عليّ من حرّ النار؟ فقال شيطان الطاق: كره أن يخبرك فتكفر فلا يكون له فيك الشفاعة، لا والله فيك المشية))⁽³⁾.

إذاً هكذا اخترع شيطان الطاق أكذوبة الإمامة، التي صارت من أصول الديانة عند الشيعة، واتهم الإمام علياً زين العابدين بأنه كتم أساس الدين حتى عن ابنه الذي هو من صفوة آل محمد، كما اتهم الإمام زيدا بأنه لم يبلغ درجة أخس الروافض في قابليته للإيمان بإمامة أبيه...والشيعة هم الذين يروون هذا الخبر في أوثق المصادر عندهم، ويعلنون فيه أن شيطان الطاق يزعم بوقاحة أنه يعرف عن والد الإمام زيد ما لا يعرفه الإمام زيد.

(1) انظر مختصر التحفة ص 159، 310.

(2) هو محمد بن علي النعمان بن أبي طريفة البجلي الكوفي، قال عنه الحلبي: "يلقب مؤمن الطاق، وكان دكانه في طاق المحامل بالكوفة يرجع إليه في النقد فيردّ رداً يخرج كما يقول، فيقال شيطان الطاق، وله في العلم وحسن المخاطر والفضل والدين منزلة عالية". انظر رجال الحلبي ص 180، وتقد الرجال 381/1.

(3) اختيار معرفة الرجال للطوسي 425/2 وانظر الرواية بمضمونها في الأصول من الكافي 174/1.

عن والده مما يتعلق بأصل من أصول الدين عندهم، وليس هذا بكثير على
 شيطان الطاق الذي زعم أن الله تعالى لم يقل:
 چے ے ئے ئے كُ كُ چ [التوبة: ٤٠] ^(١).

وذكر الكشي أن مقولة شيطان الطاق بلغت أيضاً جعفر الصادق
 فأنكرها وقال: كذب واقتري علينا ^(٢).

ولقد شارك شيطان الطاق رجلاً آخر هو هشام بن الحكم الرافضي ^(٣)،
 ولما وصلت مؤامراته إلى الخليفة هارون الرشيد ^(٤)، حيث قال له يحيى بن
 خالد البرمكي ^(٥): ((يا أمير المؤمنين، إني قد استنبطت أمر هشام فإذا هو

(1) انظر قول شيطان الطاق في الفصل في الملل والأهواء والنحل 4/139، وانظر تعليق الشيخ
 محب الدين الخطيب على مختصر التحفة ص 195-195 (في الهامش).

(2) انظر اختيار معرفة الرجال 2/435.

(3) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، كوفي تحوّل إلى بغداد، قال عنه ابن شهر آشوب:
 "لقي الصادق والكاظم عليهما السلام، وقال فيه الصادق عليه السلام: هشام بن الحكم رائد
 حقنا وسائق قولنا، المؤيد لصدقنا والدماغ لباطل أعدائنا، من تبعه وتبع أثره تبعنا، ومن خالفه فقد
 عادانا". انظر ترجمته في رجال الطوسي ص 318، ومعالم العلماء ص 163.

(4) هو الخليفة هارون بن محمد بن عبد الله بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن
 عبد المطلب، خامس خلفاء الدولة العباسية بالعراق، وكان شجاعاً كثير الحج والغزو،
 وتوفي سنة (193هـ)، انظر فوات الوفيات 4/225، والأعلام 8/62.

(5) هو يحيى بن خالد بن برمك، أبو الفضل الوزير الجواد، سيد بني برمك وأفضلهم، مؤدّب
 هارون الرشيد العباسي ومعلمه ومربيّه، ولما ولي هارون الخلافة دفع خاتمه إلى يحيى،
 وقّله أمره، فبدأ يعلو شأنه، واشتهر بجوده وحسن سياسته، واستمر إلى أن نكّب الرشيد البرامكة فقبض
 عليه وسجنه إلى أن مات. انظر سير أعلام النبلاء 9/59، والأعلام 8/144.

يزعم أن الله في أرضه إماما غيرك مفروض الطاعة، قال: سبحان الله! قال: نعم، ويزعم أن لو أمره بالخروج لخرج..⁽¹⁾

فيظهر من هذا النص أن هارون الرشيد فوجئ بهذه المقالة مما يدل على حداثةها، وقد كان هشاما هذا يشيع بأن ما يقوله في مسألة الإمامة إنما هو عن أمر موسى الكاظم⁽²⁾ / فأساء إليه أبلغ الإساءة مما أدت إلى سجنه وحبسه، وكان / يقول: ((والله ما هذا من شأني ولا حدث فيه نفسي)) كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية⁽³⁾ والحافظ ابن كثير⁽⁴⁾.

ولذا ذكر بعض علمائهم بأن هشاما هذا هو ضالُّ مضلُّ شارك في قتل موسى الكاظم⁽⁵⁾.

إذاً: ففكرة حصر الأئمة بعدد معين قد وضع جذورها في القرن الثاني زمرة ممن يدعون الصلة بأهل البيت ويتظاهرون بحبهم أمثال شيطان الطاق وهشام بن الحكم⁽⁶⁾.

(1) انظر اختيار معرفة الرجال 534/2.

(2) هو أبو الحسن موسى الكاظم بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي المدني نزيل بغداد، حدث بأحاديث عن أبيه، وعن جمع من التابعين، وحدث عنه أولاده، وآخرون، وروايته يسيرة، وهو ثقة صلوق، معروف بالجد والسخاء، ولد سنة (128هـ) بالمدينة، وأقلمه المهدي ببغداد ثم رده منها، ثم قدمها ثانياً وأقام بها في أيام الرشيد، وحبسه بها إلى أن توفي في محبسه سنة (183هـ)، ودفن في بغداد. انظر السير 270/6، والكاشف 303/2، ووفيات الأعيان 308/5.

(3) انظر منهاج السنة النبوية 155/2.

(4) انظر البداية والنهاية 192/10.

(5) انظر اختيار معرفة الرجال 545/2، ورجال الطوسي 516/2.

(6) انظر أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثنا عشرية للدكتور ناصر القفاري 806/2.

ولقد كانت اتجاهات الشيعة مختلفة في عدد الأئمة بعد اتفاقهم على انحصار الإمامة في أهل البيت، ولكن استقرّ قول الروافض منهم على اثني عشر إماماً بعد وفاة الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عندهم⁽¹⁾.
وبهذا يتبين أن عقيدة انحصار الإمامة في أهل البيت لا أساس لها من الصحة، بل هي من محدثات ابن سبأ وأتباعه الخلفين كشيطان الطاق وهشام بن الحكم وغيرهما من شيوخ الرافضة، ولذلك ردها علماء أهل البيت كما تقدم النقل عن بعضهم آنفاً.

الثاني: شغف الرافضة الكبير في التشبه باليهود، ومن ذلك ما علّوا به حصر الأئمة في العدد المذكور بالتشبه بأسباط بني إسرائيل الاثني عشر، حتى إنّ شيخهم الصدوق وضع في كتابه (الحصال) عنواناً مستقلاً لإظهار موافقتهم لبني إسرائيل في عدد الأئمة فقال: ((أخرج الله لأئمة بني إسرائيل اثني عشر سبطاً، ونشر من الحسن والحسين عليهما السلام اثني عشر سبطاً)) (2).

وهكذا علّل شيخهم الإريلي بنفس التعليل بعد ذكره لقول الله تعالى
في بني إسرائيل: ﴿ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج﴾
﴿[المائدة: 12]، حيث قال: ((جعل عدة القامين بذلك الأمر اثني عشر
فتكون عدة القامين بهذا كذلك))﴾⁽³⁾.

(1) انظر مختصر التحفة الاثني عشرية ص 198.

(2) الخصال ص 465-466.

قلت: وهذه الرواية تخدم قولهم باثني عشر إماماً؛ فإذا كان أسباط الحسن والحسين اثني عشر فيإضافة علي عليه السلام يصل عددهم إلى خمسة عشر، وهنا يؤكد لنا سناجدة عقول هؤلاء القوم بحيث إنهم لم يتفطنوا إلى مثل هذه الأمور التي تسف قواعدهم وتحرّ عليهم السقف من فوقهم!!

كشف الغمة 54/1-55.

فانظر أيها القارئ الكريم إلى حرصهم الشديد على موافقة بني إسرائيل ومخالفتهم لكتاب الله وسنة نبيه < (1).

ومن جملة شغفهم بمشابهتهم اليهود ما علّلوا به اعتقادهم حصر الإمامة في ولد الحسين بالقياس على إجراء الكهانة عند بني إسرائيل في ولد هارون دون ولد موسى عليهما السلام، فقد روى شيخهم الصدوق عن هشام بن سالم (2) قال: ((قلت للصادق جعفر بن محمد عليهما السلام: الحسن أفضل أم الحسين؟ فقال: الحسن أفضل من الحسين، قال: قلت فكيف صارت الإمامة من بعد الحسين في عقبه دون ولد الحسن؟ فقال: إن الله تبارك وتعالى أحب أن يجعل سنة موسى وهارون جارية في الحسن والحسين عليهما السلام، ألا ترى أنهما كانا شريكين في النبوة، كما كان الحسن والحسين شريكين في الإمامة، وأن الله لأ جعل النبوة في ولد هارون ولم يجعلها في ولد موسى، وإن كان موسى أفضل من هارون عليهما السلام)) (3).

ولكنّ المجلسي أورد رواية عن أبي الحسن الرضا (4) (الإمام الثامن عند الرافضة)، مضمونها: أنه سأل عن علة صيرورة الإمامة في ولد الحسين دون الحسن، فأجاب بأن الله لا يسأل عما يفعل وهم يسألون (1).

(1) ولقد أفاد وأجاد في إثبات مشابحتهم لليهود في هذه المسألة وغيرها مؤلف كتاب بذل المجهود في إثبات مشابحة الرافضة لليهود 209/1.

(2) هو أبو الحكم هشام بن سالم الجواليقي الجعفي مولا هم الكوفي، قال عنه التفرشي: "روى عن أبي عبد الله وأبي الحسن عليهما السلام، ثقة، ثقة"، انظر ترجمته في رجال الطوسي ص 318، ورجال الحلّي ص 200، ونقد الرجال للتفرشي 49/5-50.

(3) كمال الدين وتمام النعمة ص 316، وانظر بحار الأنوار 249/25.

(4) هو أبو الحسن علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن

ولعلّه تنبّه إلى فضيحة قول من قال من علمائهم إن علة ذلك موافقتهم لبني إسرائيل في إجراء الكهانة في ولد هارون دون ولد موسى، فوضّع رواية ونسبها إلى إمام من أئمة آل البيت- كعاداته في التزوير-، وذلك لا يغيّر من الحقيقة شيئاً، مع أنه وثّق الرواية التي ذكر فيها التعليل الذي تهرّب منه⁽²⁾.

ومن العجب أنهم استدلوا هنا لتبرير قولهم بحصر الإمامة في ولد الحسين بالقياس على شريعة منسوخة، ومحرّفة، إذ ((لا يصح التمسك بالقياس عندهم؛ لأنهم منكرون أصل القياس ولا يقولون بحجّيته))⁽³⁾ فتأمل أيها القارئ الكريم هذا التناقض، وصدق الله إذ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ وَالْعَدَلَ وَارْزُقُوا الصَّالَةَ﴾ [النساء: 82].

أبي طالب الهاشمي، حدث عن أبيه وعنه أبو عثمان المازني وعبد السلام بن صالح وآخرون، كبير الشأن، له علم وبيان، ووقع في النفوس، صيّره المأمون ولي عهده لجلالته، وتوفي بطوس سنة (203هـ) بعد أن عاش خمسين عاماً. انظر سير أعلام النبلاء 121/13، والكاشف 48/2.

(1) بحار الأنوار 210/25.

(2) انظر الرواية في المرجع السابق 249/25.

(3) اقتباس من كلام الألوسي الحفيد من مختصر التحفة الاثني عشرية ص 51.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من انحصار الإمامة عند الرافضة في

أئمتهم.

جاءت ردود علماء الحنفية على عقيدة انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ردود متنوعة تبين استحالة انحصار الإمامة في العدد المذكور.

الوجه الثاني: أقوال تبين الترتيب الصحيح للإمامة بعد رسول الله < ، مما يدل على نقض عقيدة انحصار الإمامة في العدد المعني عند الرافضة.

الوجه الثالث: أقوال مروية عن تزعيم الرافضة إمامتهم في إنكار هذه العقيدة.

بيان الوجه الأول:

رد علماء الحنفية قول الرافضة بحصر الإمامة في أئمتهم من وجوه عديدة، ومنها:

أ/ ورد عن الرسول < في أحاديث كثيرة أن الخلافة تكون في قريش كقوله <: ((الأئمة من قريش))⁽¹⁾، وقريش يشمل جميع بطونها، فأبي دليل على حصر الخلافة في أفراد من قريش؟!.

ب/ إن قول الرافضة بحصر الخلافة في هذا العدد خلاف الواقع؛ لأنه لم يتولّ الخلافة من المذكورين إلا عليّ والحسن ب لمدة يسيرة، ثم تنازل عنها لمعاوية ط لمصلحة المسلمين، وأما من بعدهم من بقية أئمة آل البيت فلم يثبت لا في كتب أهل السنة ولا في كتب الرافضة أنهم تولّوا منصب الخلافة، فمن أين لهم القول بحصر الإمامة فيهم، وإذا قلنا بانحصارها

(1) تقدم تحريجه ص 128.

فيهم فلماذا تقاعدوا عن طلب حقهم وتقاعسوا عنه، وهل يليق ذلك بمن يصفونهم بالعصمة؟!.

ج/ لو سلّمنا بانحصار الإمامة في هؤلاء، فبعد انتهاء هذا العدد من سيتولى أمر الخلافة؟ علماً بأن هؤلاء انقروا في منتصف القرن الثالث، والثاني عشر منهم موهوم لا وجود له.

د/ وكيف يمكن أن يتولّى الإمامة من هو ليس أهلاً لها؛ فإنّ ثلاثة من أئمتهم فوّض إليهم أمر الإمامة -بزعمهم- وهم في سنّ دون التكليف، أولهم: محمد الجواد (الإمام التاسع) ⁽¹⁾ وكان عمره سبع سنين، وثانيهم: علي الهادي (الإمام العاشر) ⁽²⁾ ولي الإمامة وعمره لا يتجاوز ستّ سنوات،

(1) هو أبو جعفر محمد بن علي بن موسى الكاظم بن جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالجواد، ولد سنة (195هـ) كان من سادة قومه، ولم يبلغ رتبة آبائه في العلم والفقه، قدم إلى بغداد وافداً على المعتصم وتوفي بها سنة (220هـ) وقيل قبلها بسنة. انظر سير أعلام النبلاء 121/13، ووفيات الأعيان 175/4.

(2) هو أبو الحسن العسكري علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي ابن الحسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، المعروف بالهادي، ولد سنة (213هـ) وقيل بعدها بسنة، كان رجلاً شريفاً جليلاً، وتوفي سنة (254هـ). انظر وفيات الأعيان 272/3.

وثالثهم: محمد ابن الحسن العسكري⁽¹⁾ ولي الإمامة وعمره أربع أو خمس سنوات⁽²⁾.

ومن المعلوم بداهة أن الصبي إذا لم يبلغ الحلم فهو غير مكلف، بل مرفوع عنه القلم، فلم تعتبر شهادته في أية محكمة من المحاكم نظراً لصغره وعدم بلوغه، فكيف يمكن أن يكلفه الله بأمر هو ليس أهله ولا يمكن له أن يطيقه، فالإمامة مسئوليتها كبيرة وهي عبء ثقيل، فكيف يؤمر بتوليها في هذا السن، أفليس هذا تكليفاً بما لا يطاق؟!

ثم أليس هذا طعناً في عدله سبحانه وحكمته؟!

و/ وإذا كانت الإمامة عندهم منصبة إلهياً ولطفاً ربانياً، فلماذا لم يؤجل الله وفاة كل إمام حتى يتأهل من بعده لهذا المنصب الإلهي؛ إذ اللطف يقتضي ذلك، وهو واجب على الله تعالى في زعمهم!

(1) قال الإمام الذهبي في كتابه السير (119/13): "المنتظر الشريف... خاتمة الاثني عشر الذين تدعي الإمامية عصمتهم - ولا عصمة إلا لنبي- ومحمد هذا هو الذي يزعمون أنه الخلف الحجة، وأنه صاحب الزمان، وأنه صاحب السرداب بسامراء، وأنه حي لا يموت، حتى يخرج فيملاً الأرض عدلاً وقسطاً، كما ملئت ظلماً وجوراً. فوددنا ذلك -والله- وهم في انتظاره من أربع مئة وسبعين سنة، ومن أحالك على غائب لم ينصفك، فكيف بمن أحال على مستحيل؟! والإنصاف عزيز، فنعوذ بالله من الجهل والهوى.

(2) قلت: يتضح كلام الشيخ من خلال النظر في مواليد ووفيات هؤلاء الأئمة -وقد تقدمت خلال تراجمهم- وذلك أن إمامهم الثامن علي الرضا توفي سنة (203هـ) وكان قد أوصى بالإمامة -حسب زعمهم- لابنه محمد الجواد (الإمام التاسع) وهو ولد سنة (195هـ) فيكون عمره حين توليه الإمامة سبع أو ثماني سنوات، وتوفي الجواد سنة (220هـ) بعد أن أوصى لابنه علي الهادي المولود سنة (213هـ)، فيكون قد تولى الإمامة وعمره سبع سنين، فأَيُّ منطق يقبل هذا؟! أما الثاني عشر منهم وهو الولد الموهوم المنسوب إلى الحسن العسكري فسيأتي الحديث عن عمره بالتفصيل في مبحث "عقيدة الرافضة في المهدي".

-من التناقض في عدد الأئمة عند الرفضية- ما يلي:

ما ورد في كتاب سليم بن قيس⁽³⁾ -وهو أقدم كتاب يمثل أغلب أصول

(1) انظر هذه الأوجه في كتاب (المهدي بين أهل السنة والشيعة) ص 54، 222.

(2) التحفة الاثني عشرية 560/2 (تحقيق: أحمد المدخلي) وانظر مختصر التحفة ص 200.

(3) هو سليم بن قيس الهلالي العامري الكوفي، للزعم وفاته سنة (90هـ) قال عنه الأردبيلي: "صاحب أمير المؤمنين عليه السلام روى الكشي أحاديث تشهد بشكره وصحة كتابه"، وقال المجلسي: إن كتابه أصل من أصول الشيعة وأقدم كتاب صنف في الإسلام، وأنه في جميع الأعصار ترجع الشيعة إليه وتعول عليه، حتى رُوي في حقه عن الصادق أنه قال: من لم يكن عنده من شيعتنا ومحبينا كتاب سليم بن قيس الهلالي فليس عنده من أمرنا شيء.. وهو سُر من أسرار آل محمد صلى الله عليه وآله. انظر جامع الرواة 347/1، والغنية للنعماني ص 61، ومقدمة بحار الأنوار ص 189-191.

المذهب الرافضي - من حوار طويل جرى بين أحد الرهبان وعلي ط حين
قدومه

من صفين، بحيث ذكر الراهب في هذا الحوار أنه جاء في أحد كتب عيسى
×

نعت محمد بن عبد الله خاتم النبيين ومبعثه وهجرته إلى وفاته، وثلاثة عشر
إماماً

هم من ولد إسماعيل وهم خيرة خلق الله إلى الله، ومدة ملك كل واحد
منهم

وما سيجري في عهودهم... إلى آخر الرواية (1).

وما ورد أيضاً في بعض روايات أصول الكافي وهو أصح الكتب
عندهم عن أبي جعفر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: ((إني واثني
عشر إماماً من ولدي وأنت يا عليّ زرّ الأرض، بنا أوتد الله الأرض أن
تسيخ بأهلها، فإذا ذهب الاثنا عشر من ولدي ساخت الأرض بأهلها ولم
يُنظروا)) (2).

قلت: إن هذا الرجل المسمى بسليم بن قيس لا وجود له في كتب التراجم والتاريخ المعتبرة، فهي شخصية
منحولة مزورة، والكتاب المنسوب إليه هو من صنع الرافضة في زمن متأخر، بلليل أن استقرار الرافضة على اثني
عشر إماماً لم يكن إلا في زمن متأخر وذلك بعد وفاة الحسن العسكري، فكيف يمكن أن يذكر سليم ابن قيس
هذا الأمر في هذا الوقت المبكر!! وقس على هذا عقائد أخرى في هذا الكتاب...
ولكن الرافضة أرادوا أن يوجعوا لخرافاتهم وحماتهم سبقاً زمنياً من خلال هذا الكتاب، ولكنه يرجع عليهم
بالخزي والعار والفضيحة.

(1) انظر كتاب سليم بن قيس ص 253.

(2) الأصول من الكافي 1/534.

فهذا النص أفاد أن أئمتهم بدون علي اثنا عشر، ومعه ثلاثة عشر، وهذا ينسف بنیان قولهم باثني عشر إماماً.

وقد تنفطن شيخهم الطوسي إلى ما تحويه هذه الرواية من نسف لبنیانهم، وهدم لقاعدتهم، فخرّف الرواية، وأوردها بلفظ ((إني وأحد عشر من ولدي))⁽¹⁾.

كذلك روت كتب الرافضة عن أبي جعفر عن جابر ط قال: دخلتُ على فاطمة وبين يديها لوحٌ فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعددت اثني عشر آخرهم القائم، ثلاثة منهم محمدٌ وثلاثة منهم عليٌّ⁽²⁾.

وهذا الحديث يسمّى عند الرافضة بحديث اللّوح وهو حديث طويل، وهو العمدة عندهم في إثبات التنصيب على الإمام، ومع ذلك لم يتفطن واضعه إلى أنه يهدم بنیان قولهم باثني عشر إماماً؛ لأنه صريح في أن الأوصياء من أولاد فاطمة كهم اثنا عشر وبانضمام علي ط إليهم يكون عددهم ثلاثة عشر⁽³⁾.

وبوّب شيخهم الصدوق في كتابه (الخصال) فقال: ((أخرج الله من بني إسرائيل اثني عشر سبطاً ونشر من الحسن والحسين اثني عشر سبطاً))⁽⁴⁾.

فإذا كان أسباط الحسن والحسين اثنا عشر سبطاً فبإضافة علي - رضي الله عنه - إليهم يصل عددهم إلى خمسة عشر، وذلك يبطل قولهم باثني عشر إماماً.

(1) الغيبة ص 139.

(2) الأصول من الكافي 532/1، وكمال الدين ص 269.

(3) انظر مختصر التحفة ص 193، وراجع للاستزادة: أصول مذهب الشيعة الاثني عشرية 800/2.

(4) الخصال ص 465.

بيان الوجه الثاني:

وردت عن علماء الحنفية أقوال تبين الترتيب الصحيح للإمامة بعد وفاة رسول الله > وتبطل قول الرافضة بحصر الإمامة في أئمتهم؛ لأن سلسلة الأئمة تبدأ عند الرافضة بعلي ط وتنتهي بشخصية خيالية موهومة، والترتيب الذي أجمع عليه أهل الإسلام مغايرٌ لذلك تماماً.

وفيما يلي نماذج من أقوالهم في تقرير هذا الأمر:

قال الإمام أبو حنيفة /: ((أفضل الناس بعد رسول الله > الخلفاء الأربعة على ترتيب خلافتهم))⁽¹⁾، فيكون علي ط رابعهم بعد الخلفاء الثلاثة ش أجمعين.

وقال الإمام الطحاوي / مبيناً عقيدة أهل الحق في ترتيب الخلافة - : ((وثبت الخلافة بعد رسول الله > أولاً لأبي بكر الصديق ط، ثم لعمر بن الخطاب ط، ثم لعثمان ط، ثم لعلي بن أبي طالب ط، وهم الخلفاء الراشدون والأئمة المهديون))⁽²⁾.

وقال ابن الهمام /: والإمام الحق بعد رسول الله > أبو بكر ط بإجماع الصحابة على مبايعته، ثم عمر ط باستخلاف أبي بكر ط له، ثم عثمان ط بالبيعة له بعد اتفاق أصحاب الشورى، ثم علي ط بمبايعة أهل الحل والعقد⁽³⁾.

وقال أبو الثناء الألويسي /: ((اعلم أنّ الإمام بعد رسول الله > بلا فصل أبو بكر الصديق بإجماع أهل الإسلام، وقد تفرّدت الشيعة بإنكار ذلك، وقالوا الإمامة ملك لعلي ط، وأما عند أهل السنة فله بعد الثلاثة، ثم لابنه الحسن ط (...))⁽⁴⁾.

(1) الفقه الأكبر مع شرح الملا القاري ص 135.

(2) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز الحنفي 223/2-239.

(3) المسامرة مع حاشية قطلوبغا الحنفي 142/2-143 بتصرف في النص.

(4) نهج السلامة ص 137، وانظر مختصر التحفة ص 123.

ثم ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج ج [النور: 55] صحة خلافة الخلفاء الثلاثة على ترتيب أهل السنة، وردّوا على الرافضة في إنكارهم لخلافتهم وحصرهم بالإمامة في أئمتهم؛ لأنَّ ما ذكره الله لأ في الآية من الوعد بالنصر والتمكين والأمن لم يقع بمجموعه إلا زمن الخلفاء الثلاثة ش، وعلي ط وإن صار خليفة بعدهم لكن لم يحصل له رواج الدين كما حصل لمن قبله، بل صار عهده أسوأ وأقبح مما يكون، بل إنه وأتباعه كانوا يكتمون دينهم خائفين هائبين من أفواج مخالفين دائماً - حسب زعمهم -⁽³⁾.

(3) هكذا قالت الرافضة كما في كتاب تنزيه الأنبياء والأئمة للشريف الرضي ص 184-185.

(1) التحفة الاثني عشرية 1/292-294 (تحقيق: أحمد) بتصرف، وانظر نَحج السلامة ص 41-47، والسيوف لمشرفة ص 449، والرسالة التسعينية في الأصول الدينية ص 126-127.

(2) هم الذين تبعوا مسيلمه الكتاب الذي ادعى النبوة في آخر حياة الرسول ﷺ، انظر البداية والنهاية 6/319.

(3) قال الحموي في معجم البلدان (4/226 ط: دار صادر، بيروت): فارس: ولاية واسعة وإقليم فسيح، أول حدودها من جهة العراق: أَرْجان، ومن جهة كرمان: السَّيْرَجَان، ومن جهة ساحل بحر الهند: سِيرَاف، ومن جهة السِّند: مُكْرَان، وكان بداية فتحه في عهد الفاروق رضي الله عنه.

ثبت خلافة من استخلفه، فكان في الآية دلالة على خلافة الشيخين بمن هذه الجهة⁽¹⁾.

وغير ذلك من الآيات التي استنبط منها علماء الحنفية صحة خلافة الخلفاء الثلاثة ش⁽²⁾.

أما استدلال الرافضة لإثبات حصر الإمامة في أئمتهم بما جاء في كتب السنة عن جابر بن سمرة ط قال سمعت رسول الله > يقول: ((يكون اثنا عشر أميراً - فقال كلمة لم أسمعها، فقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش))⁽³⁾، وفي رواية مسلم عن جابر قال سمعت رسول الله > يقول: ((لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة)) ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلت لأبي: ما قال؟ فقال: ((كلهم من قريش))⁽⁴⁾، وفي لفظ آخر عند مسلم: ((لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً))⁽⁵⁾، وعند أبي داود: ((لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليهم الأمة))⁽⁶⁾.

(1) التحفة الاثني عشرية 2/302-306 (تحقيق: أحمد)، وقد استدلل بها أيضاً على صحة خلافة الصديق والفاروق: أبو المعين النسفي في التمهيد في أصول الدين ص 158-159، وأبو اليسر البزدوي في أصول الدين ص 183، والجصاص في أحكام القرآن 2/624-625، وأبو الشاء اللامشي في التمهيد لقواعد التوحيد ص 154، ومحمد محي الدين في القول الفصل ص 244، والمظهر في تفسيره 6/134، وأبو الشاء الألويسي في السيوف المشرقة ص 453، وصفي الدين الهندي في الرسالة التسعينية ص 126.

(2) انظر: أصول الدين للبزدوي ص 155، والتمهيد لقواعد التوحيد ص 185، والتحفة الاثني عشرية 2/307، والسيوف المشرقة 454.

(3) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأحكام، باب الاستخلاف 6/2640 برقم (6796).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمامة، باب الناس تبع لقريش، 3/1452 برقم (1821).

(5) المرجع نفسه بنفس الجزء والصفحة والرقم.

(6) أخرجه أبو داود في السنن، في أول كتاب المهدي، (باب) ص 637

فقد أجاب عن استدلالهم بالحديث الإمام ابن أبي العز الحنفي -في معرض بيانه لعقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة ش- حيث قال: ((والرافضة توالي بدل العشرة المبشرين بالجنة، اثني عشر إماماً، أولهم علي بن أبي طالب ط... وآخرهم محمد بن الحسن، ويغالون في محبتهم، ويتجاوزون الحد، ولم يأت ذكر الأئمة الاثني عشر إلا على صفة تردّ قولهم وتبطله)). ثم ذكر الحديث بمختلف ألفاظه، وقال: ((وكان الأمر كما قال)). ثم قال: ((والاثنا عشر: الخلفاء الراشدون الأربعة، ومعاوية، وابنه يزيد⁽¹⁾ وعبد الملك بن مروان⁽²⁾ وأولاده الأربعة⁽³⁾، وبينهم عمر بن عبد العزيز ثم أخذ الأمر في الانحلال⁽⁴⁾، وعند الرافضة أنّ أمر الأمة لم يزل في

برقم: (4279) وصححه الألباني (طبعة مشهور).

- (1) هو يزيد بن معاوية بن أبي سفيان بن حرب بن أمية، أبو خالد، القرشي الأموي الدمشقي، كان أميراً لجيش غزو القسطنطينية في ولاية معاوية رضي الله عنه، وقد عقد له بولاية العهد من بعده، وقد حدثت في عهده أحداث مؤلمة كقتل الحسين رضي الله عنه، ووقعة الحرة، وتوفي سنة (64هـ). انظر سير أعلام النبلاء 35/4، وفوات الوفيات 327/4.
 - (2) هو الخليفة عبد الملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف الأموي، بويع بعهد من أبيه في خلافة عبد الله بن الزبير، وبقي على مصر والشام، ثم غلب على العراق وبقية البلاد، وتوفي سنة (86هـ). انظر فوات الوفيات 403/2، والأعلام 165/4.
 - (3) أولاد عبد الملك الأربعة هم: الوليد، وسليمان، ويزيد، وهشام، على هذا الترتيب. البداية والنهاية 250/6.
 - (4) وهذا اختيار شيخ الإسلام كما في منهاج السنة 241/8، وقد وافقه أبو المعالي الألوسي إلا أنه جعل مكان يزيد بن معاوية رضي الله عنه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه كما جعل آخر الخلفاء هو المهدي الذي سيخرج في آخر الزمان. انظر السيوف المشرقة ص 511.
- ولاشك أن هنالك اختلاف بين العلماء في تحديد هؤلاء الاثني عشر-بعد اتفاقهم على فساد استدلال الرافضة به- فمنهم من قال بأن المراد بهم هم المتتابعون إلى زمن الوليد ابن يزيد بن عبد الملك، وهو لا يخلو عن نظر؛ لأنه من تولى إلى زمن الوليد عددهم ستة عشر،

أيام هؤلاء فاسدا منغصاً، يتولى عليهم الظالمون المعتدون، بل المنافقون الكافرون، وأهل الحق أذلّ من اليهود، وقولهم ظاهر البطلان، بل لم يزل الإسلام عزيزاً في ازدياد في أيام هؤلاء الاثني عشر - أي الخلفاء الراشدين والثمانية بعدهم - ((⁽¹⁾).

وقال أبو المعالي الألوسي /: ((وهذا الحديث لا يفيد الرافضة شيئاً؛ إذ لا يصح حمل الخلفاء على أهل البيت الاثني عشر لتصريح النبي > فيه بأن أمر الإسلام يكون عزيزاً في أيامهم، ومعلوم أن أمر الأمة في عهد هؤلاء كان على أسوأ حال - كما أطبق على ذلك الرافضة - فأين عزة الإسلام التي كانت في وقتهم حتى يكونوا هم الخلفاء؟! نعم، عزة الإسلام كانت في أيام من ذكره أهل السنة من الخلفاء؛ إذ من المعلوم لكل أحد أنهم كانوا يقيمون الحدود ويصلّون الجمع والجماعات، ويجاهدون الكفار لتكون كلمة الله هي العليا ويكون الدين كله لله، ولا يخافون في ذلك لومة لائم ولا قتال مقاتل!.

والأحاديث المذكورة لا تدل عند أهل السنة على انحصار الأئمة في عدد معين، بل قالوا إنها دلت على أن قوة الدين وعزة الإسلام والنصرة على الأعداء واستقامة أمور الأئمة يكون في زمان اثني عشر خليفة موصوفين

==

كما يخرج بهذا العد أيضاً عمر بن عبد العزيز وقد أجمعت الأمة على إمامته وعدالته ورشده! ومن أهل العلم من عدّهم من غير تتابع، واختلفوا حينئذ في عدّهم - مع اتفاقهم على الخلفاء الثلاثة ومعوية وعمر بن عبد العزيز - إلى أقوال.. انظر في ذلك: البداية والنهاية 6/249-250. (1) شرح العقيدة الطحاوية 2/245-246، وقد نقل هذا الجواب الملا علي القاري في شرحه على الفقه الأكبر ص 152.

بوصفين أحدهما كونهم من قريش، وثانيهما كونهم تجتمع عليهم الأمة كلهم⁽¹⁾.

قلت: وبالنظر إلى الحديث بمختلف ألفاظه، واستدلال الإمامين -ابن أبي العزّ وأبي المعالي الألويسي- به نستخلص أموراً عدة تبطل تعلق الرافضة بالحديث، وهي:

أولاً: الحديث ينصّ على أن أصحاب العدد المذكور كلهم يتولون الخلافة، ومن المعلوم أن الأئمة الاثني عشر عند الرافضة لم يتولّ منهم إلا علي والحسن مدة قليلة، فدلّ ذلك على فساد استدلالهم بالحديث، وعليه؛ فيكون المقصود به من تولى الخلافة وهم الخلفاء الراشدون وثمانية بعدهم.

ثانياً: الحديث ينصّ على أن الإسلام سيكون عزيزاً في عهد هؤلاء، -وقد كان- وعند الرافضة أن الإسلام لم يكن كذلك، بل كان أسوأ حالاً، وكان عهد الأمة عهداً فاسداً⁽²⁾.

ثالثاً: الحديث ينصّ على اجتماع الأمة على هؤلاء الخلفاء، ولم تجتمع الأمة على من تدعي الرافضة إمامتهم؛ لأنهم لم يتولوا الخلافة فضلاً عن اجتماع الأمة عليهم -ما عدا علي ط، والحسن لمدة يسيرة-، فلم تجتمع الأمة إلا على من عناهم أهل السنة بالحديث، فدلّ ذلك على بطلان دعوى الرافضة.

رابعاً: الحديث ينصّ على أن هؤلاء الأئمة يكونون من قريش، وهذا يعني أنهم لا يختصون بعلي وأولاده؛ لأن قريش تشملهم وتشمل غيرهم، فلا دليل على اختصاصهم بالحديث.

(1) السيوف المشرقة ص 509-510 بتصرف يسير.

(2) انظر مثلاً: تنزيه الأنبياء والأئمة للشريف الرضي ص 184.

خامساً: ليس في الحديث حصر للأئمة بهذا العدد، بل إخبار منه < بأن الإسلام سيظلّ عزيزاً في عصر هؤلاء. وأخيراً: لم يبق من الأوصاف التي تنطبق على ما يريدون إلا مجرد العدد، والعدد لا يدل على شيء، وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية / أن تقديس هذا العدد يعود إلى أصل يهودي⁽¹⁾، وقد تقدّم أن الرافضة استدلوا لتقديس هذا العدد بمشابهة أسباط بني إسرائيل⁽²⁾.

(1) انظر منهاج السنة 210/4.

(2) انظر مزيداً من الرد على بطلان استدلال الرافضة بالحديث في منهاج السنة 206/4.

بيان الوجه الثالث:

أكد علماء الحنفية فساد دعوى الرافضة بانحصار الإمامة في أئمتهم بإيراد شيء من أقوال أولئك الأئمة بحيث إنها تبرئ ساحتهم مما نسبته إليهم هؤلاء الكذابون الوضاعون⁽¹⁾، ومن تلك الأقوال:

ما روي عن علي بن أبي طالب ط أنه قال: ((إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإن اجتمعوا على رجل وسموه إماما كان لله رضى، فإن خرج من أمرهم خارج بطعن أو بدعة ردّوه إلى ما خرج منه، فإن أبى قاتلوه على اتباعه غير سبيل المؤمنين وولاه الله ما تولى وأصلاه جهنم وساءت مصيرا))⁽²⁾.

فهذا النص فيه إقرار علي ط لخلافة الخلفاء الثلاثة ش بكل جلاء ووضوح، فلو كانت الخلافة محصورة فيه وفي أولاده - كما زعمت الرافضة-، لما صدر عنه مثل هذا الإقرار! وهل كان يداهن الناس في دين الله!.

ولما قيل لزيد بن علي بن الحسين ط أن شيطان الطاق يقول بحصر الإمامة فيهم، أنكر ذلك بشدة وقال: ((وكيف وقد كان -أي والده علي بن الحسين- يؤتى بلقمة وهي حارة فيبردها بيده ثم يلقيها، أفترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة ولا يشفق علي من حرّ النار؟))⁽³⁾.

(1) انظر هذه النصوص في التحفة الاثني عشرية 345/2، ومختصر التحفة ص 134،

137،

161، 310، والسيوف المشرقة ص 458.

(2) انظر نهج البلاغة 7/2.

(3) اختيار معرفة الرجال للطوسي 425/2 وانظر الرواية بمضمونها في الأصول من الكافي 174/1،

وبحار الأنوار 405/47.

ولما بلغت مقولة شيطان الطاق إلى جعفر الصادق / بأنه إمام مفترض الطاعة، أنكرها وقال: ((كذب واقترى علينا)) (1).

ولما بلغ موسى الكاظم / ما نسب إليه بأنه يرى حصر الإمامة في أهل البيت، فسرعان ما أنكر ذلك وتبرأ عما نسب إليه، وقال: ((والله ما هذا من شأني ولا حدث فيه نفسي)) (2).

فهذه النصوص أوضح من الشمس في رابعة النهار في بطلان دعوى الرافضة وفسادها، وكفى بها حجة وبرهانا عليهم.

هذا وإن للرافضة المتأخرين بدعة خرقوا بها إجماع علماءهم على انحصار الإمامة في الأئمة الاثني عشر، ألا وهي القول بنبابة الفقيه الشيعي عن الإمام في إقامة الدين والدنيا وجميع صلاحياته، مع أن أقوال الأئمة في كتبهم تؤكد أن كل راية ترفع قبل قيام المهدي فصاحبها طاغوت!، وهذا ما سيكون الحديث عنه في المبحث القادم.

(1) انظر اختيار معرفة الرجال 435/2.

(2) انظر منهاج السنة 155/2، والبداية والنهاية لابن كثير 192/10.

المبحث الرابع
ولاية الفقيه عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ولاية الفقيه عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من فكرة
ولاية الفقيه عند الرافضة.

المقصود بولاية الفقيه - كما استقرّ عليه أمر الرافضة- هو أن الفقيه الشيعي ينوب عن الإمام وقت غيبته في أمور الدين والدنيا وإقامة الدولة وسياسة الأمة، وأنه يملك منهما ما كان يملكه الإمام، وأنه تجب طاعته على الأمة بأسرها، والراد عليه كالراد على الله ورسوله > ، وهذا ما سيكون الحديث حوله في المطلب القادم.

المطلب الأول: ولاية الفقيه عند الرافضة.

الإمامة عند الرافضة بمعناها الدخيل الغريب قد وضع جذورها اليهودي الماكر عبد الله بن سبأ، والذي كان يقول بوصية النبي > إلى علي بن أبي طالب ط بإمامة المسلمين بعد وفاته (1).

وقد طور علماء الرافضة بعد برهة من الزمن نظرية عبد الله بن سبأ اليهودي فادعوا الإمامة في عدد من أولاد الحسين بعد الحسن إلى أن وصلت إلى الحسن العسكري إمامهم الحادي عشر وتوفي من غير عقب (2) والإمامة عندهم لا تكون إلا في الأعقاب (3) فتحيروا حينئذ، لأن سلسلة الإمامة قد انقطعت، فلم يجدوا مخرجاً من هذه المعضلة إلا بادعاء ولد للحسن العسكري، زاعمين أنه اختفى من أنظار الناس خوفاً على نفسه من القتل، ثم زعموا أن هناك من كان على اتصال مع هذا الإمام المختفي قرابة سبعين سنة (4)، وعن طريقهم كانت تصل رسائل وخطابات وطلبات الشيعة إلى الإمام، وردود الإمام إلى الشيعة، وسموا هذه الفترة بالغيبة الصغرى، ثم زعموا انقطاع الاتصال بالإمام والوفود عليه، وقالوا بغيوبته غيوبة كبرى، ثم قالوا بوجوب الانتظار إلى حين خروجه (5) وبناء على عقيدة الانتظار قالوا: إنه لا يجوز لأحد أن يقوم بأي نشاط أو حركة قبل

(1) انظر فرق الشيعة ص 40، وتنقيح المقال للمامقاني 184/2.

(2) انظر في وفاة الحسن العسكري من غير عقب: الأصول من الكافي 134/1.

(3) انظر الأصول من الكافي 285/1، والإمامة والتبصرة ص 59.

(4) ويسمى هؤلاء عند الرافضة بالسفراء والنواب والأبواب، وأولهم: عثمان بن سعيد العمري، والثاني: ابنه محمد، والثالث: الحسين بن روح النوبختي، والأخير: هو علي السمری، انظر الفصول المختارة للمفيد ص

318، والغيبة الصغرى والسفراء الأربعة لفاضل المالكي ص 39-40.

(5) انظر الأصول من الكافي 1/332-335، والإمامة والتبصرة ص 119، والغيبة للنعماني ص 194.

خروج الإمام، ويتأكد هذا النهي في قيام أحد بإقامة دولة أو حكومة، وفي ذلك رواوا عن أبي جعفر/ أنه قال: ((كلُّ راية تُرفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوتٌ وإن كان يدعو إلى الحق))⁽¹⁾.

إلا أن عقيدة الانتظار الطويلة حالت دون العمل بهذه الرواية وأخواتها من الروايات في هذا الصدد بعد قرن واحد من الزمن، وبدأت محاولات الخروج من هذه الأزمة من قبل بعض علماء الرافضة، علماً بأن تلك المحاولات كانت متفرقة ومتدرجة شيئاً فشيئاً.

ولما كانت تلك المحاولات لأجل التحرر من عقيدة الانتظار السلبية كان من المناسب أن تُصبغ تلك المحاولات بصبغة شرعية لتبريرها، فقالوا بجواز النيابة الخاصة عن الإمام في بعض الأمور الدينية استناداً إلى بعض الروايات المكذوبة على الأئمة، ومنها ما افتروه على مهديهم الموهوم أنه قال: ((وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله))⁽²⁾.

غير أن هؤلاء حصروا تلك النيابة في بعض القضايا الدينية، ولم يفكر أحد منهم بجواز النيابة العامة التي تشمل الملك والسياسة. وكان أول من عُرف في تاريخ الرافضة باستخدام مصطلح النيابة عن الإمام هو أبو الصلاح الحلبي صاحب كتاب (الكافي في الفقه) وأحد رموز الشيعة في القرن الخامس الهجري، فكان يقول بجواز النيابة عن الإمام في مجال القضاء وتنفيذ الحدود، ومثله قال شيخ الرافضة المفيد⁽³⁾.

(1) انظر الروضة من الكافي 8/، والغيبة للنعماني ص 111، ووسائل الشيعة 140/27، والفصول المهمة في أصول الأئمة 451/1 (كلاهما للحر العاملي).

(2) الاحتجاج 469/2، والغيبة للنعماني ص 111، ووسائل الشيعة 140/27.

(3) انظر تطور الفكر السياسي من الشورى إلى ولاية الفقيه لأحمد الكاتب ص 367 وما بعدها.

ثم جاء القاضي الرافضي ابن براج⁽¹⁾ وقال بجواز النيابة عن الإمام في أخذ الخمس من الناس بحجة الحفاظ به للإمام⁽²⁾، إلى أن جاء شمس الدين محمد مكي الجزيني⁽³⁾ - وكان من رموز الرافضة البارزين في جبل عامل بلبنان - فطور نظرية النيابة المحدودة إلى عدة مجالات في القضايا الدينية⁽⁴⁾، وبسبب تطويره لهذه النظرية عدّه بعض علماء الرافضة مؤسس فكرة النيابة عن الإمام والموسومة بعد ذلك بفكرة ولاية الفقيه الشيعي⁽⁵⁾.

وكل من قال بنظرية النيابة ممن تقدم ذكرهم و من قال بقولهم، كان رأيهم في النيابة مقصوراً على الأمور الدينية كالقضاء والحدود وأداء صلاة الجمعة والتصدير للإفتاء...، ولم يقل أحد منهم بالنيابة عن الإمام في إقامة دولة أو تشكيل حكومة؛ لأنهم كانوا يرون ذلك من خصوصيات الإمام، ومن قام بذلك فهو متعدٍّ على صلاحياته وخارج عليه كائناً من كان.

(1) هو عبد العزيز بن نحير بن عبد العزيز بن البراج القاضي سعد الدين أبو القاسم، من أعيان الرافضة في القرن الخامس الهجري، قال عنه الأردبيلي: "عز المؤمنين، وجه الأصحاب، وكان قاضياً بطرابلس، وله مصنفات منها: المهذب، والمعتمد..." انظر ترجمته في جامع الرواة 460/1.

(2) انظر المهذب في الفقه ص 181.

(3) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني، المعروف بالشهيد الأول عند الرافضة، ولما قتل سنة (789 هـ)، قال عنه التفرشي: "كان علماً ماهراً فقيهاً محدثاً مدققاً ثقة متبحراً جامعاً لفنون العقليات والنقلات..." انظر ترجمته في نقد الرجال للتفرشي ص 335، وأمل الأمل للحر العاملي 369/2.

(4) انظر "اللمعة الدمشقية في الفقه" ص 79 وما بعدها.

(5) انظر تطور الفكر السياسي الشيعي ص 368.

يُبد أن الفكرة إلى هذه الفترة كانت نظرية غير عملية، إلى أن جاء الشاه إسماعيل الصفوي الراضي⁽¹⁾ وأقام دولة صفوية رافضية، مخالفاً في ذلك للنصوص الشيعية التي تعدُّ من قام بذلك طاغوتا ومارقا من الدين. وأعلن الشاه إسماعيل الراضي رسمياً أن المذهب الذي لا يسمح إلا به هو المذهب الاثنا عشري الراضي، ولذلك أباد كل من لم يدعن رأيه ومن لم ينضم تحت لوائه⁽²⁾.

وفي القرن الثالث عشر الهجري ألف أحد علماء الرافضة المشهورين وهو أحمد النراقي⁽³⁾ كتاباً سماه (عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام) وذكر فيه صراحة مصطلح ((ولاية الفقيه)) لأول مرة في التاريخ الشيعي، ودعا إلى تولي الفقهاء زمام أمور الشيعة بصورة تامة بما فيها الحكم والإدارة، بل إنه قال صراحة ((كل ما كان للرسول والإمام يؤول إلى الفقيه أيضاً))⁽⁴⁾.

وهكذا تطوّرت نظرية النيابة (ولاية الفقيه الشيعي) تدريجياً على مرور الزمن من مرحلة إلى أخرى: فبعد أن كانت معدومة جاءت إلى

(1) هو الشاه إسماعيل بن حيدر بن جنيد بن إبراهيم بن خواجه علي بن صفى الدين الأردبيلي، المتوفى سنة (930هـ)، مؤسس الدولة الصفوية الراضية، وكان رجلاً ظالماً سفاكاً متعصباً للرفض، حيث قتل الآلاف للمؤلفة من أهل السنة، وأذاقهم أصنافاً من الأذى والعذاب، وكان من أبرز أعماله: أمره بسب الصحابة عليهم السلام على المنابر والطرق والشوارع، كما أنه نظم الاحتفالات بذكرى مقتل الحسين عليه السلام سنوياً وأمر بضرب الرؤوس والصدور والظهور بالسلاسل والسكاكين، وأمر بالزيادة في الأذان، وغير ذلك من البدع. انظر ترجمته في عودة الصفويين لعبد العزيز صالح المحمود ص 7-31، والذريعة 359/2.

(2) انظر تطور الفكر السياسي الشيعي ص 375.

(3) هو أحمد بن محمد النراقي الكاشاني، المتوفى سنة (1245هـ)، صاحب كتاب "عوائد الأيام". انظر ترجمته في الفوائد الرجالية للبهباني 67/1، 325/3.

(4) عوائد الأيام ص 186.

الوجود، وبعد وجودها كانت في قضايا محددة بعيدة عن القول بجواز إقامة دولة أو تشكيل حكومة، إلى أن استقر أمرها على إقامة دولة وتشكيل حكومة، كما تمثل ذلك في الحكومة الصفوية الرافضية.

ولم يكن ذلك فحسب: بل جاء مؤسس الثورة الإيرانية الخميني⁽¹⁾ وصنع النظرية بصبغة القداسة والعصمة التي هي من خصوصيات الإمام عند جميع الرافضة، وفرض على الناس الطاعة المطلقة لمن ولي هذا المنصب، وزعم بأن من ردّ عليه فكأنما ردّ على الله ورسوله، ومنح الولي الفقيه جميع الصلاحيات التي تكون للرسول والإمام في زعمهم.

ومما قاله في ذلك: ((وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي > وأمير المؤمنين، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا، ويملك هذا الحاكم من أمر الإدارة والرعاية للناس ما كان يملكه الرسول > وأمير المؤمنين ×))⁽²⁾.

وقال أيضا: ((إن الفقهاء هم أوصياء الرسول > من بعد الأئمة وفي حال غيابهم، وقد كلفوا بالقيام بجميع ما كلف الأئمة عليهم السلام بالقيام به))⁽³⁾.

(1) هو روح الله بن مصطفى الخميني، المتوفى سنة (1410هـ) رئيس الثورة الإيرانية،

وإمام الرافضة في هذا العصر، قال عنه آغا بزرك بأنه عالم فاضل، وقال عنه أحمد الفهري: "المرجع الخامس للمدرسة الشيعية الحديثة.. وبطل مسائل الغيب والملكوت..". وعن كتابه (كشف الأسرار) قال: "...تعرض فيه لهؤلاء المستترين بالدين (يقصد الصحابة رضي الله عنهم) والمتلاعبين به بشكل مفحم ومباحق". انظر ترجمته في نقيب البشر في القرن الرابع عشر لآغا بزرك 789/3، والزريعة 13/18، ومقدمة الفهري على شرح دعاء السحر ص 6-7، 9.

(2) الحكومة الإسلامية ص 49.

(3) المرجع السابق ص 75.

وقال أيضا: ((وعدّ المجتهد حاكما، وعدّ الرد عليه ردّاً على الإمام، والرد على الإمام رد على الله، والرد على الله يقع في حد الشرك بالله⁽¹⁾)). فكان عمله هذا خروجاً على قول المعصوم عندهم: ((كل راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعوا إلى الحق))⁽²⁾.

وقد علّل الخميني نظرية (ولاية الفقيه) بعقيدة الانتظار السلبية، فقال: ((لقد مرّ على الغيبة الكبرى لإمامنا المهدي أكثر من ألف عام، وقد تمرّ ألوف السنين قبل أن تقتضي المصلحة قدوم الإمام المنتظر، في هذه المدة المديدة هل تبقى أحكام الإسلام معطلة؟.. هل ينبغي أن يخسر الإسلام بعد الغيبة الصغرى كل شيء؟ الذهاب إلى هذا الرأي عندي أسوأ من الاعتماد بأن الإسلام منسوخ))⁽³⁾.

ثم جعل الخميني هذه النظرية مادة من مواد الدستور الإيراني⁽⁴⁾، وجعل لها شروطاً: وهي أن يكون الرجل المختار لهذا المنصب إمامياً، فقيهاً، عادلاً، فقال في كتابه (الحكومة الإسلامية): ((وإذا نهض بأمر تشكيل الحكومة فقيه عادل، فإنه يلي من أمور المجتمع ما كان يليه النبي >، ووجب على الناس أن يسمعوا له ويطيعوا...))⁽⁵⁾.

(1) كشف الأسرار ص 207، وكلام الخميني هذا اقتباس من رواية أحد الأئمة، وانظر تلك

الرواية في عوائد الأيام للنراقي ص 188.

(2) الروضة من الكافي 295/8، والغيبة للنعماني ص 111، ووسائل الشيعة 140/27،

والفصول المهمة في أصول الأئمة 451/1 (كلاهما للحر العاملي) وبحار الأنوار

143/52.

(3) الحكومة الإسلامية ص 26.

(4) انظر المادة الخامسة من الدستور الإيراني.

(5) الحكومة الإسلامية ص 49.

وسمي من قال بهذه الفكرة أو قبلها بالأصوليين، وهم خارجون على المذهب الرافضي؛ لقولهم بجواز الاجتهاد ولاسيما في مسألة قام عليها كيانهم وأساس مذهبهم⁽¹⁾.

وأطلق على من لم يقل بهذه الفكرة أو عارضها الأخباريون، لاقتصارهم على أخبار الأئمة في التلقي، وعدم جوازهم الاجتهاد في الأمور الدينية والدينية، لأن كل ما تحتاج إليه الأمة من أمور الدين والدنيا فهو مخزون عند الأئمة ومروي عنهم في أخبارهم⁽²⁾، مع أن هذه النظرية في زعمهم مناقضة لقول أبي جعفر الباقر: ((كلّ راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى الحق))⁽³⁾.

و استند المجوزن لهذه الفكرة إلى روايات نسبوها إلى المنتظر الموهوم، ومن أشهر تلك الروايات:

1/ ((وأما الحوادث الواقعة فارجعوا فيها إلى رواة حديثنا فإنهم حجتي عليكم وأنا حجة الله))⁽⁴⁾.

2/ ((من كان منكم قد روى حديثنا، ونظر في حلالنا وحرامنا، فليرضوا به حكماً، فإنني قد جعلته عليكم حاكماً، فإذا حكم بحكمنا فلم يقبل منه فإنما استخف بحكم الله وعلينا ردّ، والراد علينا رادٌ على الله، وعلى حد الشرك بالله))⁽⁵⁾.

(1) انظر المرجع السابق ص 385.

(2) انظر تطور الفكر السياسي الشيعي ص 390.

(3) تقدم تخريج الرواية ص 163.

(4) تقدم تخريج هذه الرواية ص 160.

(5) عوائد الأيام ص 188.

وممن نصّ على هاتين الروايتين إمامهم الحميني في كتابه (كشف الأسرار)⁽¹⁾.

و ذكر النراقي في رسالته (عوائد الأيام) تسعا وعشرين رواية منسوبة إلى الأئمة على شرعية نظرية هذه النظرية، بما فيها هذه الروايات الثلاث. فهذه هي فكرة ولاية الفقيه عند الرافضة وهي تعد امتدادا لمسألة الإمامة التي قام عليها كيانهم، ويأتي الآن موقف علماء الحنفية تجاهها.

(1) كشف الأسرار ص 206-207.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من فكرة ولاية الفقيه.

لا شك أن فكرة ولاية الفقيه ناتجة عن عقيدة انتظار الإمام الطويلة أثناء

غيوبته الكبرى التي هي جزء من أسطورة الإمامة التي قام عليها المذهب الرافضي، وقد أشار إلى ذلك الشيخ محمد منظور نعماني بقوله: ((إن عقيدة المهدي والغيبة وطول انتظار الإمام أدّى إلى نظرية ولاية الفقيه))⁽¹⁾.

وبقوله: ((نظرية ولاية الفقيه قامت على أساس عقيدة الإمامة والغيبة الكبرى

للمهدي المزعوم، وهي لم تُختَرع على أساس اختلاف في النظريات السياسية أو الأمور الدنيوية، بل هي قامت على أساس المذهب الشيعي))⁽²⁾. ثم زاد الشيخ هذا الأمر وضوحاً فقال: ((وقد أعلن الخميني فيما كتبه عن

نظرية ولاية الفقيه أساس ثورته بوضوح تام أن الفقيه الشيعي -طبقاً لهذه النظرية- هو الذي يمكنه إمامة الأمة وحكمها دون غيره؛ لأن فقهاء الشيعة هم وحدهم الذين يؤمنون بعقيدة الإمامة وولاية الفقيه في زمان الغيبة الكبرى لإمام آخر الزمان، ووجوده في هذه الدنيا منذ أكثر من ألف سنة⁽³⁾...

(1) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص 30.

(2) المرجع السابق ص 27-28 باختصار.

(3) انظر الحكومة الإسلامية للخميني ص 49.

وبعد هذا: فهل هناك مجال للشك أو الظن في أن رفع شعار الثورة الإسلامية ما هو إلا خداع يمكن أن يصاب به فقط من لم يحاولوا التعرف على هوية هذه الثورة؟! (1).

ومن الأهداف الرئيسية لهذه النظرية إسقاط كل الحكومات الإسلامية،

واعتبارها حكومات غير شرعية، وإحلال الحكومة الرافضية مكانها، كما صرح بذلك بعض الرافضة (2).

وقد فصل في إثبات هذه الحقيقة الشيخ محمد طاهر الهاشمي حيث قال:- ما ترجمته:- ومقصود هذه الفكرة هو الطعن في شرعية الخلافات الإسلامية على مرّ التاريخ كاخلافة الراشدة والخلافة الأموية والعباسية وغيرها من

الخلافات الإسلامية التي نشرت الدين في بقاع الأرض المعمورة والتي قدمت

تضحيات جبارة لإعلاء كلمة الله العليا وإسقاط كلمة الكفر السفلى. كما أن هذه الفكرة هي محاولة قوية لإسقاط الحكومات الإسلامية الحالية وفي مقدمتها حكومة الحرمين الشريفين، والتاريخ يشهد على أعمالهم الإفسادية وجرائمهم التخريبية في تلك الأراضي المقدسة (3).

(1) الثورة الإيرانية ص 31.

(2) انظر مثلاً: كشف الأسرار للخميني ص 238.

(3) وقد ذكر الشيخ نماذج من محاولات الرافضة الإجرامية لإسقاط حكومة الحرمين، انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 412 (باللغة الأردنية)، وللمزيد ينظر بروتوكولات آيات قم حول الحرمين للدكتور عبد الله القفاري.

ثم ذكر الشيخ إثر ذلك أن الرافضة هم الذين أسقطوا الخلافة العباسية، وهم الذين

مكّنوا الصليبيين والمستعمرين من بعض البلدان الإسلامية، وأن ذلك مسجلٌ في

التاريخ وإن تظاهرت الرافضة الآن بخلافه⁽¹⁾.

وقد ذكر أبو الحسن الندوي بعض النتائج السيئة لهذه النظرية فقال: ومن نتائج هذه الحكومة المطلقة -أي ولاية الفقيه- التي انبثقت من الإمامة، والتي توازي النبوة في تشريع الأحكام، ونسخ الثابت المنصوص من الشريعة، ونتائج الخضوع لها خضوعاً مطلقاً، وطاعتها طاعة عمياء: أن تلغي هذه الحكومة ما تشاء من أركان الدين وفرائض الإسلام وأحكام الشريعة، إذا اقتضى ذلك مصلحة جماعية أو سياسية، وأدى ذلك إلى اجتهاد الإمام المطلق المأمور من الله.

(1) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 413، وانظر مصداق ما أشار إليه في: منهاج السنة 155/5،

374/6، 414/7، وخيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة للدكتور محمود محمد عبد الرحمن.

وقد وقع ذلك فعلاً، فقد نشرت صحيفة (كيهان) الإيرانية الرسمية في عددها (182) الصادرة في 23 من جمادى الأولى سنة 1408 هـ رسالة للخميني جاء فيها: (إن الحكومة تستطيع أن تعطل المساجد أو تهدمها...أو تعطل الحج الذي هو من فرائض الإسلام المهمة إذا اقتضت ذلك مصلحة المملكة الإسلامية، لأن هذه الحكومة هي ولاية إلهية مطلقة).

ومعلوم أن عملية التصرف في الأحكام الشرعية، والنسخ والتعطيل فيها باجتهاد فردي، أو مصلحة سياسية، خطر دائم على الدين والشرعية الدائمة العالمية، وقد يؤدي هذا التحكم في الشرعية، أو في مصير شعب بأسره، أو بلاد بأسرها، والطاعة العمياء له قد تؤدي إلى تعطيل الدين، أو إبادة أمة بأسرها، أو توريطها في كارثة لا خلاص منها، كما شهدت بذلك الأحداث التي مرت.

وقد تمثلت هذه الفكرة دور الأمر المطلق المستبد (ديكتاتور) الذي يعيش في الأرض فساداً، ويهلك الحرث والنسل، كما جربه العالم في أدوار مختلفة من الحكم المطلق، فكيف إذا اقترنت به الصبغة الدينية والقداسة واعتقاد العصمة وكونه مأموراً من الله مقام النبي في أمته وعهده؟⁽¹⁾.

وقد ذكر الشيخ محمد طاهر الهاشمي بعض الأجوبة الإلزامية للقائلين بولاية الفقيه الشيعي، وكل واحد من تلك الأجوبة قاصمة لظهور الروافض، وهدم لقولهم بولاية الفقيه، فقال:

(1) المرتضى في سيرة علي بن أبي طالب ص 248-250.

فأما قولهم: ((إنّ صلاحيات الوالي الفقيه مثل
صلاحيات

الإمام وأنه يملك كل ما يملكه الإمام من صفات))⁽¹⁾.
فإذا كان الوالي الفقيه يحمل أوصاف وصلاحيات الإمام فيلزمهم
أن يقولوا بعصمته وأفضليته على سائر البشر وأنه يعلم الغيب
ويتصرف في الكون وأنه لا يموت إلا باختياره.. فإن التزموا بذلك
كذبته سائر الأمم بل وحتى الكفار، لأن الواقع يشهد على خلافه.
كما أنّ التزام هذه الأمور فيها انتقاص كبير لمنزلة الأئمة
عندهم، وذلك يجعلهم الوالي الفقيه شريكاً لهم في الصلاحية
والمنزلة، وإن لم يلتزموا بذلك بطل قولهم بولاية الفقيه، وكلا
الأمرين يفضحهم ويهتهم.

كما أن هذه النظرية نقض لقولهم بعصمة الإمام؛ لأنه ورد
في

أوثق كتبهم عن أبي جعفر / وهو أحد المعصومين عندهم أنّ
((كلّ

راية ترفع قبل قيام القائم فصاحبها طاغوت وإن كان يدعو إلى
الحق))⁽²⁾،

فإن قالوا بصحة فكرة ولاية الفقيه فقد صادمهم هذا النص،
ويلزمهم

(1) كما في الحكومة الإسلامية ص 49.

(2) انظر الروضة من الكافي 295/8.

حينئذٍ أحد أمرين لا ثالث لهما: إما أن يخطئوا المعصوم، وبذلك يبطل

اعتقادهم في الإمامة، وببطلانه تبطل فكرة ولاية الفقيه تبعاً. وإما أن يأخذوا بقول المعصوم فتبطل فكرة ولاية الفقيه التي هي

عبارة عن راية مرفوعة قبل قيام المهدي المزعوم، ويكون صاحبها طاغوتا

حسب قول المعصوم عندهم.

وبناءً عليه فإنه يجب على الرافضة أن يبحثوا ويتحققوا في نظرية الإمامة من أساسها حتى يسلموا من هذه الخرافات، لأنه ما من خرافة من خرافاتهم إلا وهي مبنية على مسألة الإمامة بما فيها فكرة ولاية الفقيه⁽¹⁾.

وعوداً على بدء: فإن نظرية ولاية الفقيه هي مخالفة عقلاً ونقلاً

لعقيدة الرافضة في الإمامة التي قام عليها مذهبهم. فأما مخالفتها عقلاً: فإنها تستلزم عدم وجود حاجة إلى ظهور إمامهم الغائب؛ لأن الوالي الفقيه يؤدي عنه كل ما وُكِّل إليه من أمور الدين والدنيا.

وأما مخالفتها نقلاً: فإنها مناقضة للروايات التي اعتقدوا عصمة

(1) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 410-415.

أصحابها، وهي تُحرّم القيام بأي حركة أو نشاط يؤدي إلى إقامة دولة أو تشكيل حكومة.

١

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في ض- موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مفهوم الإمامة وشروطها ودعوى انحصارها
72.....
المطلب الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة: 74.....

ب

ب- فارس 150

ث

- ث- أقترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة ولا يشفق عليّ من حرّ النار 155
- ث- إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه 155
- ث- بلى، والله هذا مكان من يقول لا أدري 127
- ث- دعوني والتمسوا غيري 83
- ث- قد ملّك الشيطان عناني في سوء الظن وضعف اليقين 109
- ث- كذب وافترى علينا 156
- ث- لا تكفّوا عني مقالة بحقّ، أو مشورةً بعدلٍ، فإني لست آمن أن أخطئ 108
- ث- لا يصلح الناس إلا بالإمارة، برّاً كان الأمير أو فاجراً 106
- ث- لا بد للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ 108
- ث- لو جرّ () أنفي كان أحبّ إليّ مما فعله أخي 109
- ث- منّا أميرٌ ومنكم 115
- ث- يا أيها الناس أحبونا حبّ الإسلام ولا تحبونا حبّ الأصنام 109

ح

- ح- إذا خرج ثلاثةٌ في 68
- ح- الأئمة من قریش 143 , 129 , 128
- ح- الخلافة بعدي ثلاثون سنة 118
- ح- الناس تبعٌ لقریش 115
- ح- أنا أعلم بأمور دينكم، وأنتم أعلم بأمور دنياكم 125

- ح- صلّوا خلف كل برّ وفاجر 106
- ح- لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة 151
- ح- لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً 151, 136
- ح- لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة 151
- ح- يأبى الله والمسلمون إلا أبا بكر 118
- ح- يكون اثنا عشر أميراً 151

ص

- ص- اللطف 76

ض

- ض- الباب الأول: 63
- ض- الشرط الأول: أن يكون الإمام معصوماً: 94
- ض- الشرط الثالث: أن يكون الإمام أفضل أهل عصره. 99
- ض- الشرط الثاني: أن يكون منصوباً عليه من الشارع: 97
- ض- الشرط الخامس: أن يكون الإمام هاشمياً، ومن نسل الحسين ط. 102
- ض- الشرط الرابع: أن يكون الإمام أعلم الناس. 101
- ض- الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مفهوم الإمامة وشروطها ودعوى انحصارها. 63
- ض- الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة 63
- ض- الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في إثباتهم الإمامة لأئمتهم. 63
- ض- المبحث الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة، 73

- ض- المبحث الثالث: انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم، 131
- ض- المبحث الثاني: شروط الإمامة عند الرافضة، 92
- ض- المبحث الرابع: ولاية الفقيه عند الرافضة، 157
- ض- المطلب الأول: انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم، 132
- ض- المطلب الأول: شروط الإمامة عند الرافضة: 93
- ض- المطلب الأول: ولاية الفقيه عند الرافضة، 159
- ض- المطلب الثاني: موقف العلماء الحنفية من شروط الإمامة عند الرافضة: 103
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم، 143
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من فكرة ولاية الفقيه، 166
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم الإمامة عند الرافضة: 81
- ض- أولاً: مفهوم الإمامة: 67
- ض- تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في الإمامة، 63
- ض- تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة والجماعة، 64
- ض- ثالثاً: مقاصد الإمامة: 68
- ض- ثالثاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط الأفضلية للإمامة عند الرافضة، 121
- ض- ثانياً: منزلة الإمامة في الدين: 67
- ض- ثانياً: موقف علماء الحنفية من اشتراط التنصيب على الإمام عند الرافضة: 114
- ض- خامساً: شروط الإمامة: 70

ض- خامساً: موقف علماء الحنفية من شرط الهاشمية للإمامة عند الرافضة.

128

ض- رابعاً: طرق انعقاد الإمامة: 70

ض- رابعاً: موقف علماء الحنفية من شرط الأعلوية للإمامة عند الرافضة.

125

ع

ع- الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي 76

ع- ميمون بن محمد المكحولي النسفي 105

ع- أبو الحسن الندوي 86

ع- أبو الصلاح الحلبي 160

ع- أبو الفضل بن الحسن بن أحمد رضي الدين، المعروف بالبرقي 79

ع- أحمد الكاتب 79

ع- أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالخصاص 117

ع- أحمد بن محمد النراقي الكاشاني 162

ع- أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي 79

ع- الحسن بن علي بن أبي طالب 83

ع- الحسين بن علي بن أبي طالب 84

ع- الشاه إسماعيل الصفوي 161

ع- أولاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط العصمة للإمامة عند الرافضة.

104

ع- جابر بن سمرة 136

ع- جابر بن سمرة 151

- ع- جابر بن يزيد الجعفي 132
- ع- جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو عبد الله الصادق 75
- ع- روح الله بن مصطفى الخميني 162
- ع- زرارة بن أعين 77
- ع- سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي 101
- ع- سليم بن قيس الهلالي 146
- ع- صفى الدين الهندي محمد بن عبد الرحمن بن محمد الأرموي 107
- ع- عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي الملقب بسراج الهند 87
- ع- عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج 160
- ع- عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين 126
- ع- عبد الله شبر بن محمد رضا الحسيني 137
- ع- عبد الملك بن مروان 152
- ع- علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين 142
- ع- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين 109
- ع- علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي 118
- ع- علي بن عيسى الإريلي، أبو الحسن 133
- ع- علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي 68
- ع- علي بن محمد بن علي بن القاسم العلوي الشعрани 95
- ع- علي بن محمد بن علي من موسى الكاظم 144
- ع- علي بن يوسف بن جبر 99
- ع- عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد 93
- ع- كمال الدين ابن ميثم بن علي بن ميثم البحراني 95
- ع- محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين 107

- ع- محمد باقر المجلسي 94
- ع- محمد بن إسكندر الياصري 79
- ع- محمد بن الحسن الطوسي 136
- ع- محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام 81
- ع- محمد بن علي النعمان بن أبي طريفة البجلي، الملقب بشيطان الطاق 138
- ع- محمد بن علي بن موسى الكاظم 144
- ع- محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر 76
- ع- محمد بن محمد البزدوي، أبو اليسر 129
- ع- محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمقيد 102
- ع- محمد بن يعقوب الكليني 74
- ع- محمد حسين بن علي بن محمد رضا آل كاشف الغطاء 74
- ع- محمد رضا المظفر 134
- ع- محمد سرفراز خان 85
- ع- محمد طاهر الهاشمي 86
- ع- محمد عبد الستار التونسي 82
- ع- محمد محي الدين الرحاوي 117
- ع- محمد مكي الجزيني، الملقب بالشهيد الأول عند الرافضة 161
- ع- محمد منظور نعماني 83
- ع- محمد يوسف اللدهيانوي 119
- ع- محمود بن زيد اللامشي 106
- ع- محمود بن عبد الله أفندي البغدادي، المعروف بأبي الثناء شهاب الدين الأوسي 81
- ع- محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين المعروف بالأوسي الحفيد 88
- ع- مسعود بن عمر التفتازاني 81

- ع- معاوية بن أبي سفيان 84
- ع- موسى الكاظم 139
- ع- موسى بن الحسن الموسوي 79
- ع- هارون الرشيد، الخليفة العباسي 139
- ع- هشام بن الحكم 139
- ع- هشام بن سالم الجواليقي 141
- ع- يحيى بن خالد البرمكي 139
- ع- يزيد بن معاوية 152

ف

- ف- الخوارج 65
- ف- اليهود 119
- ف- بنو حنيفة 150

الفصل الثاني

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة
في إثباتهم الإمامة لأئمتهم.
وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية لإثبات إمامة
أئمتهم،
وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث النبوية لإثبات إمامة
أئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثالث: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لأئمتهم، وموقف علماء
الحنفية منها.

المبحث الرابع: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى أئمتهم،
وموقف علماء الحنفية منه.

استدلّ الرافضة لتأييد عقيدتهم وترويج أكاذيبهم في إثباتهم الإمامة - على وفق هواهم- بأدلة من كتاب الله وأحاديث رسول الله > وآثار اقتروها على أئمة أهل البيت، وهذه الأدلة التي تعلّقوا بها يمكن تقسيمها إلى أربعة أقسام من حيث الإجمال:

القسم الأول: آيات من القرآن الكريم زعموا أنها تقرر دعواهم.

القسم الثاني: أحاديث من السنة وهي إما صحيحة لا تدل على مرامهم، أو ضعيفة لا يصلح الاستدلال بها، أو موضوعة ساقطة من أساسها.

القسم الثالث: وصية مزعومة مكذوبة على الله ورسوله، على يد ابن سبأ اليهودي الذي أراد بذلك تفريق الأمة وتمزيق صفها وزعزعة ثوابتها.

القسم الرابع: آثار مكذوبة على أئمة آل بيت رسول الله > وهم منها براء كبراءة الذئب من دم يوسف ×.

وهذه الأدلة ناقشها علماء الحنفية، وبينوا أنها بعيدة كل البعد عن مقصود الرافضة، بل إن أغلبها ردّ عليهم.

وأبدأ أولاً بذكر النوع الأول من أدلتهم لإثبات الإمامة مع رد علماء الحنفية عليهم في ذلك:

المبحث الأول

استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطбан:

المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية على إثبات الإمامة لأئمتهم.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية لإثبات الإمامة.

لا تهم.

الدليل الأول: قول الله: أَجِبْ ربه نأما لله نعمو نعمو

مؤ ۛ [المائدة: ۵۵].

الدليل الثاني: قول الله لأ:

ت ذ ث ط ز ر ژ ر ط ک ک ک گ گ گ چ [المائدة: ٦٧] .

فقد رووا بأسانيدهم عن أبي جعفر الباقر وأبي عبد الله الصادق أن الله لأوحى لنبيه > أن يولي علياً ط على المسلمين بعده، ويخبر الناس بذلك، فتردد النبي > في تبليغ هذا الأمر الإلهي خوفاً من أصحابه، فأُنزل الله تعالى

(1) انظر تفسير القمي 170/1 ، وتفسير فرات الكوفي ص 123 ، ونهج الإيمان ص 135 ، والنجاة في القيامة في إثبات الإمامة ص 94 ، ومنهاج الكرامة ص 147-149 ، والصرط المستقيم ص 259 ، والشهب الثواقب ص 125 ، وآية الولاية للسيد على الميلاني.

وَبَلَّغَهُمُ أَمْرَ اللَّهِ فِي عَلِيٍّ ط، وَأَخَذَ لَهُ الْبَيْعَةَ مِنْهُمْ (2).

استدل الرافضة بهذه الآية زاعمين أنها نزلت بعد أن بلغ النبي > أمره في ولاية علي ط يوم غدیر خم، وعندما نزلت هذه الآية قال عليه الصلاة والسلام: الله أكبر على إكمال الدين وإتمام النعمة، ورضاء الرب برسالي، وولاية عليّ بعدي⁽³⁾.

(1) غدير حُم: اسم موضع على ثلاثة أميال بالجحفة بين مكة والمدينة، وقد نزل فيه النبي ﷺ عند عودته من مكة في حجة الوداع. انظر معجم البلدان 2/389، (دار صادر، بيروت) والبداية والنهاية 5/228.

(2) انظر الأصول من الكافي 1/295، ونهج الإيمان ص 112، ومنهاج الكرامة ص 149، والصراط المستقيم 1/259، وكتاب الغدير لعبد الحسين 1/10 وقد بناه على هذه الخرافة، وهو يقع في أحد عشر مجلدا.

(3) انظر منهاج الكرامة ص 150، وبحار الأنوار 256/36، والغدير 66/1، وقد صنف شيخهم الصدوق كتاباً أسماه "كمال الدين وتمام النعمة" وهو يقع في مجلد ضخيم.

بالضرورة من غيره؛ لأن المساوي للأفضل والأولى بالتصرف يكون مثله فيكون إماماً، إذ لا معنى للإمام إلا الأفضل والأولى بالتصرف⁽¹⁾.

والحسين)، ومن كان واجب المحبة فهو واجب الإطاعة، ولا يكون واجب الإطاعة بعد الرسول إلا الإمام، وغيرهم ليس واجب المحبة فلا يكون واجب الإطاعة، وبالتلي لا يكون إماماً⁽¹⁾.

الدليل التاسع: قول الله أ: $\text{يُحِثُّ دُّ ث ر ث ر ر ك ك}$
ك [الأحزاب: ٣٣].

ووجه استدلالهم بالآية هو ادعائهم أن المفسرين أجمعوا على نزول هذه الآية في علي وفاطمة والحسن والحسين ش وهي تدل على عصمتهم دلالة مؤكدة، وغير المعصوم لا يكون إماماً، فدل على إمامتهم دون غيرهم⁽²⁾.

فهذه هي أقوى الأدلة في زعم الرافضة على إثبات مسألة الإمامة، وأذكر بعدها موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بتلك الأدلة مع مناقشتهم فيها.

(1) انظر نهج الإيمان ص 77، ومنهاج الكرامة ص 152، وبحار الأنوار 225/25، وعقائد الإمامية للزنجاني 11/3.

(2) انظر منهاج الكرامة ص 151، والاحتجاج 119/1، وعقائد الإمامية للزنجاني 10/3، ومختصر التحفة ص 149.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض

الآيات القرآنية على إثبات الإمامة لأئمتهم.

قبل الشروع في رد علماء الحنفية على الرافضة أشير إلى أن كل ما استدل به الرافضة من الآيات في المسألة ليس له أي صلة بموضوع الإمامة التي زعمها الرافضة⁽¹⁾ ولإبانة هذه الحقيقة، وإزالة تلبيس الرافضة، فإن علماء الحنفية قاموا بذكر المعنى الصحيح للآية مع ردهم على تأويل الرافضة السخيف لها، وإلزامهم بأجوبة إلزامية مفحمة، وإليك البيان:

فأما الدليل الأول الذي استدل به الرافضة، وهو قول الله لأبي جبريل: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ جَاهِدِ الْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفْرَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ﴾ فقد رد علماء الحنفية استدلالهم بالآية من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: ادعاء الإجماع على نزولها في علي ط غير مسلم:

فقد اختلف علماء التفسير في ذلك إلى أقوال:

فمنهم من قال إنها نزلت في المهاجرين والأنصار، وقد قيل للإمام أبي جعفر الباقر / أن قوماً يزعمون أنها نزلت في علي ط فقال: نزلت في المهاجرين والأنصار، وعلي منهم. وهذه الرواية أوفق بلفظ ((الذين)) وبصيغ الجمع في صلوات الموصول، وهي: ((يقيمون)) الصلاة، و ((يؤتون)) الزكاة، وهم ((راكون))⁽²⁾.

ومن المفسرين من قال بأنها نزلت في أبي بكر ط، ويروى هذا⁽³⁾ عن عكرمة⁽¹⁾.

(1) انظر كلام الألويسي الحفيد في مختصر التحفة ص 138، وأبي المعين في تبصرة الأدلة 385/2.

(2) انظر تفسير ابن جرير الطبري 424/10، وزاد المسير 383/2.

(3) انظر زاد المسير 383/2، وروح المعاني 168/6.

ويؤيد هذا القول الآية السابقة الواردة في قتال المرتدين: **كَلَّا**
لَئِنْ لَّمْ يَنفِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُلَاقِهِمْ أَهْلُ دِينِهِ آلُ اللَّهِ يَتْلُوا صُورَهُمْ
وَيُحْمَلُونَ فِي سُنَابِحٍ وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُؤْتِي (2) [المائدة: ٥٧].

ومن المفسرين من قال إنها نزلت في عبادة بن الصامت (3) ط؛ إذ
تبرأ من حلفائه اليهود على رغم عبد الله بن أبي المنافق وخلافه؛ فإنه لم يتبرأ
منهم ولم يترك حمايتهم، وهذا القول أيضاً أنسب بسياق الآية؛ فإن سياقها: **يَا**
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ **الَّتِي يَتَّبِعُونَ** **وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُؤْتِي**
فَإِنْ لَّمْ يَنفِرْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُلَاقِهِمْ أَهْلُ دِينِهِ آلُ اللَّهِ يَتْلُوا صُورَهُمْ
وَيُحْمَلُونَ فِي سُنَابِحٍ وَاللَّهُ يَفْعَلُ مَا يُؤْتِي (4).

ومنهم من قال إنها نزلت في عبد الله بن سلام (5) لما هجرته قبيلته (6).

(1) هو الحافظ، المفسر، أبو عبد الله القرشي، مولاهم، المدني، البربري الأصل، عكرمة بن عمار
اليمامي، روى عن طاووس وجماعة، وروى عنه شعبة والقطان وعبد الرزاق، وكان مجاب
الدعوة، ومات (159هـ). انظر طبقات ابن سعد 287/5، والكاشف 33/2، وسير
أعلام النبلاء 12/5.

(2) انظر هذا القول والقول الأول في: تبصرة الأدلة 854/2، وشرح الفقه الأكبر (القول
الفصل) ص 315، وروح المعاني 166/6، ومختصر التحفة ص 141.

(3) هو أبو الوليد عبادة بن الصامت بن قيس بن أصرم الأنصاري الخزرجي، كان أحد
النقباء بالعقبة شهد المشاهد كلها، آخى رسول الله ﷺ بينه وبين أبي مرثد الغنوي رضي الله عنه،
توفي سنة (34هـ). انظر الإصابة 624/3، وطبقات ابن سعد 546/3.

(4) انظر روح المعاني 168/6، ومختصر التحفة ص 141، وانظر للمزيد: تفسير ابن كثير
100/2 وأسباب النزول للواحدي ص 161.

(5) هو الإمام الحبر عبد الله بن سلام ابن الحارث، أبو الحارث الإسرائيلي، حليف الأنصار، من
خواص أصحاب النبي ﷺ، حدث عنه أبو هريرة، وأنس بن مالك، وعبد الله بن معقل
وآخرون، توفي سنة (43هـ). انظر الإصابة 118/4، وطبقات ابن سعد 353/2.

(6) مختصر التحفة ص 141، وانظر: أسباب النزول للواحدي ص 162.

وأما القول بنزولها في حق علي بن أبي طالب ط ، ورواية قصة السائل وتصدقّه بالخاتم عليه في حالة الركوع فإنما هو للثعلبي فقط، وهو متفرد به، ولا يعتبر المحدثون روايات الثعلبي، ولقبوه بحاطب ليل؛ لأنه لا يميز بين الرطب واليابس في الرواية⁽¹⁾.

وعلى فرض التسليم أنها نزلت فيه⁽²⁾، فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب كما هو عند الجميع، واللفظ عام ولا ضرورة للتخصيص. وكون التصديق في حالة الركوع لم يقع لغيره⁽³⁾ غير دافع؛ إذ القصة غير مذكورة في الآية، بحيث يكون مانعا من حمل الموصول وصلاته على العموم، بل جملة (وهم راكعون) عطف على السابق وصلة للموصول، أو حال من ضمير (يقيمون)، والركوع يأتي بمعنى التخشع والتذلل، كما في قول الشاعر:

لا تُهِنِ الْفَقِيرَ عَسَى أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ⁽⁴⁾.

وقد استعمل في القرآن بهذا المعنى في مواضع عديدة، ومنها قوله تعالى في حق مريم: **يَا مَرْيَمُ اقْنُصِي صُفْرَكَ وَاتَّقِي اللَّهَ** [آل عمران: ٤٣] .

(1) انظر في هذا المعنى قول شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى 354/13.

(2) وجه أبو الثناء الألويسي قول القائلين من أهل السنة بأن هذه الآية نزلت في شأن علي عليه السلام يوم غدير خم، فقال: ((إن الأخبار الواردة من طريق أهل السنة الدالة على أن هذه الآية نزلت في علي عليه السلام —على تقدير صحتها وكونها بمرتبة يُستدل بها— ليس فيها أكثر من الدلالة على فضل علي عليه السلام وأنه ولي المؤمنين بالمعنى الذي قررناه، ونحن لا ننكر ذلك، وملعون من ينكره...)).

(3) هذا على فرض تسليمه وإلا فالقصة مكنوبة كما ذكر شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى 359/13.

(4) انظر هذا البيت في: الشعر والشعراء لابن قتيبة الدينوري 78/1، وشرح ديوان الحماسة

للمرزوقي 354/1.

ولو فرضنا أنّ الركوع محمول على معناه الشرعي لكان مع ذلك حالاً من ضمير (يقيمون)، وأيضاً عاماً لجميع المؤمنين؛ لأنه احتراز عن صلاة اليهود الخالية عن الركوع، وفي هذا التوجيه غاية اللصوق بالنهي عن موالاة اليهود الواردة بعد هذه الآية.

وأيضاً: لو كانت الجملة حالاً من ضمير (يؤتون)⁽¹⁾ لم يكن فيه كثير مدح؛ إذ الصلاة إنما تمدح إذا خلت عن الحركات المتعلقة بالغير، وقطع صاحبها العلائق عما سوى الخالق المتوجه إليه الواقف بين يديه⁽²⁾.

الوجه الثاني: إبطال استدلالهم بالحصر المستفاد من كلمة (إنّما):

تصدّى علماء الحنفية لهذا الاستدلال فقلّبوه على الرافضة، فجعلوهم كالباحث عن حتفه بنفسه، فقالوا تنزلاً معهم:

إن هذا الدليل كما يدل بزعمكم على نفي إمامة الخلفاء الثلاثة، يدل كذلك على سلب الإمامة عن الأئمة المتأخرين بعد علي-رضي الله عنه- بذلك التقرير بعينه، فلزم أن الحسن والحسين ب ومن بعدهما لم يكونوا أئمة. فلو كان استدلال الرافضة هذا يصحّ لفسد تمسكهم بهذا الدليل؛ إذ لا يخفى أنّ حاصل هذا الاستدلال بما يفيد في مقابلة أهل السنة مبني على كلمة الحصر، والحصر كما يضرّ أهل السنة⁽³⁾ يكون مضراً للرافضة أيضاً؛ لأنّ إمامة الأئمة المتقدمين والمتأخرين كلهم تبطل به البتة، ومذهب أهل السنة وإن بطل بذلك، لكن مذهب الرافضة يكون أكثر بطلاناً، فإن لأهل السنة نقصان الأئمة الثلاثة، وللرافضة نقصان أحد عشر إماماً سوى علي ط، ولا

(1) ذكر ابن كثير في تفسيره: (99/2) "أن هذه الجملة ليست حالية كما نعلمه من أهل الفتوى".

(2) انظر هذا الرد في روح المعاني 168/6، ومختصر التحفة ص 141-144، وشرح الفقه

الأكبر (القول الفصل) ص 303-304.

(3) من باب التسليم لهم.

يمكن أن يقال الحصر إضافي بالنسبة إلى من تقدمه من الخلفاء؛ لأننا نقول: إنَّ حصر ولاية من استجمع هذه الصفات لا يفيد إلا إذا كان حقيقياً، بل لا يصلح لعدم استجماعها فيمن تأخر عنه كما لا يخفى.

وإن أجابوا عن هذا النقص بأن المراد حصر الولاية في علي ط في وقت إمامته لا وقت إمامة السبطين ومن بعدهما.

قلنا: فذهبنا أيضاً أن الولاية العامة كانت محصورة فيه وقت إمامته لا قبله، وهو زمن الخلفاء الثلاثة ش.

فإن قالوا: إن علياً ط لو لم يكن في عهد الخلفاء الثلاثة صاحب ولاية عامة يلزمه نقص، بخلاف وقت إمامة السبطين؛ فإنه لم يكن حياً، فلم تصر إمامة غيره موجبةً للنقص في حقه، لأن الموت دافع لجميع الأحكام الدنيوية.

قلنا: هذا استدلال آخر غير ما هو بالآية، لأن مبناه على مقدمتين:

الأولى: أن كون صاحب الولاية العامة في ولاية الآخر ولو في وقت من الأوقات نقص له.

الثانية: أن صاحب الولاية العامة لا يلحقه نقص بأي وجه وأي وقت كان، وهاتان المقدمتان أنى تفهمان من الآية؟، وتسمى هذه الصنعة في عرف المناظرة فراراً، بأن ينتقل من دليل إلى دليل آخر من غير انفصال المناقشة في مقدمات الدليل الأول نفيّاً أو إثباتاً.

سلمنا وأغمضنا عن هذا الفرار أيضاً، لكننا نقول: إن هذا الاستدلال أيضاً منقوض بالسبطين؛ فإنهما في زمن علي ط لم يكونا مستقلين بالولاية، بل كانا في ولاية الآخر.

وأيضاً: فإنه منقوض بعلي ط؛ فإنه في عهد النبي < كان كذلك، فلا نقص لصاحب الولاية العامة بكونه في بعض الأوقات في ولاية

الآخر، ولو كان نقصاً بالغرض للحق صاحب الولاية العامة أيضاً، فبطل الاستدلال الذي فروا إليه بجميع المقدمات.

وأيضاً: فإنّ الإمامة في الآية غير مرادة في زمان الخطاب البتة بالإجماع؛ لأن زمن الخطاب عهد النبي <، والإمامة نيابة عن النبوة بعد موت النبي <، فلها لم يكن زمن الخطاب مراداً، لا بدّ أن يكون ما أريد به زماناً متأخراً عن موت النبي < ولا حدّاً للتأخير، فليكن ذلك بالنسبة إلى علي ط بعد مضيّ زمان الأئمة الثلاثة، فقام هذا الدليل في غير محلّ النزاع أيضاً، ولم يحصل منه مدعى الرافضة (1).

الوجه الثالث: ردّ تفسيرهم (الولي) بمعنى المتصرف في الأمور، والذي يساوي عندهم معنى الإمام أو الخليفة في الآية المذكورة:

لا نسلم أن المراد بلفظ (الولي) هو المتولي للأموال والمتصرف فيها في الآية؛ لأن لفظ الولي تشترك فيه المعاني الكثيرة، ومنها: المحب، والناصر، والصديق، والمتصرف في الأمور...، ولا يمكن أن يراد من اللفظ المشترك معنى معيناً إلا بقرينة، والقرينة ههنا من السباق مؤيدة لمعنى (الناصر)؛ لأن الكلام في تقوية قلوب المؤمنين وتسليتها وإزالة الخوف عنها من المرتدين، والقرينة من السياق معينة لمعنى المحب والصديق، وهو قول الله تعالى: **يٰٓأَيُّهَا آلُ أَبِي طَالِبٍ أَجِيبُوا نِدَاءَ رَبِّكُمَا هَٰذَا فَكُلَّمَا نَدَاكَ مِن وَجَدِكَ مُخَافَتُكَ أَن يَقُولَ لَكَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ فَرَأَيْتَ إِذَا مَا نَدَىٰ آلُ أَبِي طَالِبٍ أَن سَمِعُوهُ قَالُوا وَهَلْ يَدْعُواكَ إِنَّمَا أَوَّلَادُ عَلِيٍّ بَنُو زَيْنَبٍ** [المائدة: ٥٧]؛ لأن أحداً لم يتخذ اليهود والنصارى والكفار أئمة لنفسه، وهم ما اتخذ بعضهم بعضاً إماماً (2)، وكلمة

(1) روح المعاني 6/167-168، والتحفة الاثني عشرية 2/355-356 (تحقيق: أحمد) ومختصر التحفة ص 140-141، والقول الفصل شرح الفقه الأكبر ص 303-304.

(2) إشارة إلى قوله تعالى في حق اليهود والنصارى: **يٰٓأَيُّهَا آلُ أَبِي طَالِبٍ أَجِيبُوا نِدَاءَ رَبِّكُمَا هَٰذَا فَكُلَّمَا نَدَاكَ مِن وَجَدِكَ مُخَافَتُكَ أَن يَقُولَ لَكَ إِنِّي أَنَا اللَّهُ فَرَأَيْتَ إِذَا مَا نَدَىٰ آلُ أَبِي طَالِبٍ أَن سَمِعُوهُ قَالُوا وَهَلْ يَدْعُواكَ إِنَّمَا أَوَّلَادُ عَلِيٍّ بَنُو زَيْنَبٍ** [المائدة: ٥١].

(1) روح المعاني 168/6، وانظر مختصر التحفة ص 142-143، وشرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 303، وتفسير المظهرى 163/3.

وفيه الدلالة على بطلان قول الرافضة في دعواهم أن النبي < كتم بعض المبعوثين إليهم على سبيل الخوف والتقية؛ لأنه تعالى قد أمره بالتبليغ، وأخبر أنه ليس عليه تقية بقوله: **چ ژ ژ ژ ر ژك چ**.
وفيه دلالة على أن كل ما كان من الأحكام بالناس إليه حاجة عامة أن النبي < قد بلغه الكافة...))⁽¹⁾.

* وقال الشيخ ميرزا مخدوم الحنفي⁽²⁾ / بعد أن ذكر استدلال الرافضة بالآية: ((فتأمل أيها المؤمن في تلك الأكاذيب التي يستحي منها كل غبي وشقي، فضلاً عن وقوعها من النبي < الذي فاق كل نبي وولي، ثم كيف يقال بأنه امتنع في البداية عن تنفيذ أمر ربه مع أنهم يقولون بوجوب عصمة كل نبي؟!)).

ثم إنهم يثبتون للنبي < غاية الخوف والجبن مع أنهم قائلون بأنه < لم يخف في الله أوائل البعثة مع قلة الأعوان والأنصار، وكثرة المشركين والكفار، وعبداء الأصنام والأوثان!
فمن أين طرأ له ذلك الخوف العظيم الذي حثه على مخالفة ذلك الوحي بعد المشيب المشرق عن الحياة، واستقرار النبوة والرسالة، وغلبة الإسلام والمسلمين، وقلة الأعداء والمنافقين؟!

(1) أحكام القرآن 630/2، وانظر تفسير بحر العلوم 449/1، و تفسير المدارك 293/1.

(2) هو الشيخ معين الدين أشرف، الشهير بميرزا مخلوم بن ميرزا عبد الباقي التبريزي الشيرازي ثم الرومي، ينتهي نسبه إلى الحسن بن علي رضي الله عنه، درس على والده وعلى الشيخ ابن حجر الهيتمي وآخرين، وألف العديد من المؤلفات ومنها: النواقض لظهور الروافض، ورسالة في تحريم للتعنة، توفي بمكة سنة (995هـ). انظر ترجمته في معجم المؤلفين 312/12، ومقدمة كتابه "النواقض لظهور الروافض" بقلم محققه: د/ أنس بن سعيد بن مسفر القحطاني.

والخبير يعرف أن قولهم هذا أحسن وأردى من أن يطيل في رده
الفضلاء))⁽¹⁾ .

وقال الإمام أبو الثناء الألويسي /: ((ومما يُبعد دعوى الشيعة من أن الآية نزلت في خصوص خلافة علي ط وأن الموصول فيها خاصُّ قوله تعالى: **چ ژ ژ ژ ژ ٹ ٹک چ**؛ فإنَّ (الناس) وإن كان فيها عامًّا إلا أنَّ المراد بهم الكفار، ويهديك إليه: **چک ک ک گ گ گ چ** فإنه في موضع التعليل لعصمته عليه الصلاة والسلام، وفيه إقامة الظاهر مقام المضمر، أي: لأن الله تعالى لا يهديهم إلى أمنيتهم فيك.

ومتى كان المراد بهم الكفار بعد إرادة الخلافة؟!⁽²⁾.

بل لو قيل لم تصح، لم يُبعد⁽³⁾؛ لأنَّ التخوف الذي تزعمه الشيعة منه < -وحاشاه- في تبليغ أمر الخلافة، إنما هو من الصحابة ش، حيث أن فيهم -بزعمهم- من يطمع فيها لنفسه، ومتى رأى حرمانه منها لم يبعد منه قصد الإضرار برسول الله >.

والتزام القول -والعياذ بالله تعالى- بكفر من عرّضوا بنسبة الطمع في الخلافة إليه، مما يلزمه محاذير كلية أهونها: تفسيق علي ط...، أو نسبته إلى الجبن وهو أسد الله الغالب، أو الحكم عليه بالتقية وهو الذي لا تأخذه في الله

(1) النواقض لظهور الروافض ص 141-142 (تحقيق: د/أنس القحطاني).

(2) أي إذا قلنا: إن الآية واردة في استخلاف علي بن أبي طالب فلا يكون المراد بالناس حينئذ **چ ٹک چ** الكفار، مع أن الآية صريحة في أن المقصود بالناس هم الكفار، بدليل قوله تعالى: **چک ک ک گ گ گ چ**.

(3) أي بل لو قيل: ليس المقصود بـ **چ ٹک چ** في الآية هم الكفار بعد حملها على معنى الخلافة لم يكن ذلك بعيداً، لأنَّ التخوف الذي تزعمه الرافضة في أمر الخلافة لم يكن إلا من الصحابة. والله أعلم.

فقد نصّوا على أنها نزلت يوم عرفة عام حجة النبي > في يوم الجمعة، وفي ذلك قال الإمام أبو البركات النسفي ⁽²⁾ : ((وقد نزلت هذه الآية يوم الجمعة، وكان يوم عرفة بعد العصر في حجة الوداع)) ⁽³⁾.

وقد نقل أبو الليث السمرقندي ⁽⁴⁾ عن السلف القول بنزولها يوم عرفة عام حجة الوداع، ثم ساق بسنده إلى طارق بن شهاب ⁽⁵⁾ أن اليهود

رَأَى النَّبِيَّ ﷺ وَغَزَا فِي خِلَافَةِ أَبِي بَكْرٍ، وَتَوَفَّى سَنَةَ (83هـ) عَلَى خِلَافٍ فِيهِ. انْظُرِ الْإِصَابَةَ 510/3.

قالوا لعمر بن الخطاب ط إنكم لتقرأون آيةً لو نزلت فينا لاتخذنا ذلك اليوم عيداً، فقال عمر ط: ((إني لأعلم حيث نزلت، وفي أي يوم نزلت، أنزلت يوم عرفة، ورسول الله < واقف بعرفة))⁽¹⁾ ⁽²⁾.

وممن نصّ على نزولها يوم عرفة عام حجة الوداع: أبو السعود⁽³⁾ ⁽⁴⁾ والمظهري⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾ ومحي الدين شيخ زاده⁽⁷⁾ ⁽⁸⁾، وأبو الشاء الألوسي⁽⁹⁾ رحمهم الله.

الوجه الثاني: بيان المعنى الصحيح للآية، مع الردّ على تحريف الرافضة فيها:

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب حجة الوداع 1600/4 برقم (4145)، ومسلم في صحيحه في مقدمة كتاب التفسير 2312/4 برقم (3017).

(2) انظر تفسير بحر العلوم 415/1-416.

(3) هو القاضي المفسر أحمد بن أبي السعود بن محمد بن مصلح الدين الرومي العمادي، مفتي الديار الرومية، له عديد من المؤلفات منها: إرشاد العقل السليم في مزايا القرآن الكريم، توفي سنة (970هـ). انظر الطبقات السنّة 312/2-313، ونيل السائر ص 266.

(4) إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم 7/3.

(5) هو الشيخ ثناء الله العثماني الباني بتي، حفظ القرآن منذ صغره ودرس على الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي، ولقبه الشيخ عبد العزيز الدهلوي بيهقي الوقت نظراً إلى تبخّره في الفقه والحديث، وله العديد من المؤلفات، ومنها: التفسير للمظهري، والسيف للسلول في الرد على الشيعة وغيرها، توفي سنة (1225هـ). انظر نزهة الخواطر 128/7، ونيل السائر ص 333.

(6) تفسير المظهري 256/2.

(7) هو محي الدين شيخ زاده محمد بن محمد بن محمد البردعي، اشتغل على والده ثم ارتحل إلى شيراز وهراة وقرأ العلوم ثم ارتحل إلى بلاد الروم وصار مدرّساً، وكان عالماً فاضلاً له معرفة كبيرة بالحديث والتفسير والعربية، مات سنة (828هـ). انظر طرب الأمثال

بتراجم الأفاضل ص 294-295، ونيل السائر ص 264.

(8) حاشية محي الدين شيخ زاده على تفسير البيضاوي 132/4.

(9) روح المعاني 60/6.

(1) انظر تفسير بحر العلوم 416/1، وتفسير أبي السعود 7/3، وروح المعاني 61/6.

(2) النصارى هم الذين يزعمون أنهم يتبعون المسيح عليه السلام، وكتابهم الإنجيل، وقد ضيعوا كتابهم الذي أنزله الله على نبيهم عيسى عليه السلام، وتبعوا تعاليم بولس شاعول اليهودي، من عقيدة التثليث والصلب والفداء ومحاسبة المسيح للناس، وغيرها. انظر دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية ص 163، وانظر في نقد عقائدهم: الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام ابن تيمية، وهداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى للعلامة ابن

الحق، فدعاهم النبي < للمباهلة⁽²⁾، فقال العاقب - وكان ذا رأيهم - والله لقد عرفتم يا معشر النصارى أن محمداً نبي مرسل، وما باهل قوم نبياً قطّ فعاش كبيرهم ولا نبت صغيرهم، ولئن فعلتم لتهلكنّ، فإن أبيتم إلا إلف دينكم فودّعوا الرجل وانصرفوا إلى بلادكم، فأتوا رسول الله < وقد غدا محتضناً للحسين آخذاً بيد الحسن وفاطمة⁽³⁾ تمشي خلفه وعليّ خلفها وهو يقول: إذا أنا دعوتُ فأمنوا، فقال كبيرهم: يا معشر النصارى إني لأرى وجوهاً لو سألوها الله أن يزيل جبلا من مكانه لأزاله بها، فلا تباهلوا فتهلكوا، ولا يبقى على وجه الأرض نصرائي، فقالوا يا أبا القاسم رأينا أن لا نباهلك، فصالحهم النبي < على ألف حلة كل سنة⁽⁴⁾.

فهذا هو سبب نزول الآية؛ إذ ليس فيها ما يدل على دعوى الرافضة لا من قريب ولا من بعيد.

قيم الجزية، وإظهار الحق لرحمة الله الهندي.

(1) نجران بالفتح ثم السكون، مدينة في الجزيرة العربية من ناحية اليمن، وسميت بنجران بن زيدان بن سبأ بن يشجب بن يعرب بن قحطان؛ لأنه كان أول من عمرها ونزلها، وتقع الآن جنوبي المملكة العربية السعودية. انظر معجم البلدان 270/5 (دار الفكر - بيروت) ومعجم ما استعجم للبكري 1298/4.

(2) قال ابن الأثير: للمباهلة: الملاعنة، وهو أن يجتمع القوم إذا اختلفوا في شيء فيقولوا لعنة الله على الظالم منا، وأصله التضرع والمبالغة في السؤال. النهاية ص 99، وانظر المصباح المنير ص 63 (مادة: بجل).

(3) هي فاطمة بنت إمام المتقين رسول الله محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمية أصغر بنات النبي ﷺ وأحبهن إليه، تزوجها علي عليه السلام في أوائل السنة الثانية من الهجرة، سيدة نساء العالمين وسيدة نساء أهل الجنة، وكانت مشيتها مشية رسول الله ﷺ عاشت بعد النبي ﷺ ستة أشهر وقيل غير ذلك، وماتت ودفنت بالقيع. انظر الإصابة 53/8.

(4) انظر تفسير المدارك 161/1، وتفسير بحر العلوم 274/1، وتفسير أحكام القرآن للجصاص 22/1-23، والسيوف المشرقة ص 476.

ولا شك أن الآية تدل على فضل المذكورين وقرب مكانهم ومنزلتهم من رسول الله >، كما قال الإمام أبو البركات النسفي /: ((وإنما ضم النبي > هؤلاء، وإن كانت المباهلة مختصة به وبمن يكاذبه؛ لأن ذلك أكد في الدلالة على ثقته بحاله، واستيقانه بصدقه، حيث استجراً على تعريض أعزته وأفلاذ كبده لذلك، ولم يقتصر على تعريض نفسه له وعلى ثقته بكذب خصمه، حتى يهلك خصمه مع أحبته وأعزته إن تمت المباهلة. وخصّ الأبناء والنساء لأنهم أعزّ الأهل وألصقهم بالقلوب، وقدّمهم في الذكر على الأنفس لينبّه على قرب مكانهم ومنزلتهم...))⁽¹⁾. وقد ردّ عليهم الشيخ ميرزا مخدوم الحسني قائلاً ((بأنه لو كان علي مساوياً للنبي > لكان مساوياً له في الأمور الآتية:

أولاً: في النبوة، وإذا انتفت مساواته في النبوة بطل قولكم بالأفضلية؛ إذ الأفضلية كما صرحتم بها هي أعظمية المنزلة عند الله يوم القيامة، ولا شك أن النبوة أعظم منزلة يوم القيامة...، كما لا يخفى أن أفضلية محمد > خاتم الأنبياء من علي ط في أكثر صفات الكمال بل في كلها إجماعي، بل من ضروريات الدين.

ثانياً: في العلم، فإننا نجزم بأنه لو كان أحد يقول في صدر الإسلام ليس محمد > أعلم من علي ط لحرص الصحابة ش على قتله، وكان أحرصهم عليه علي ط .

ثالثاً: في الشجاعة، وأنت خير بأن أظهر صفات علي ط الشجاعة، وقد روي عند الرافضة عن علي ط أنه قال: لما كنت أتوحش⁽²⁾ أيام

(1) تفسير المدارك 1/161-162.

(2) الوحشة: الخلوة والهّم. انظر النهاية في غريب الحديث ص 950 (مادة: وحش).

الحروب حين تشتد الحرب - كما هو من لوازم البشرية- واحمرت الحلق، لم تكن تسكن وحشتي إلا بعد أن آتي فأرى النبي > متبسماً منبسطاً على بغلة في غاية التمكن والثبات، والناس كلهم مع الحركات والوثبات فتزداد شجاعتي وقوة قلبي (1).

فظهر بهذا بطلان دعواهم بالمساواة، وببطلانها بطل استدلالهم بالآية (2).

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: ((لا نسلم أن المراد بأنفسنا علي ط، بل المراد نفسه > .

وما قاله علماءهم: (إن الشخص لا يدعو نفسه) (3) فكلام مستهجن؛ إذ قد شاع وذاع في العرف القديم والجديد أن يقال: دعت نفسه إلى كذا، ودعوت نفسي إلى كذا، كما في التنزيل: *وَوَيْيْهِ يِ چ [المائدة: ٣٠]*، ويقال: أمرت نفسي، وشاورت نفسي، إلى غير ذلك من الاستعمالات الصحيحة الواقعة في كلام البلغاء، فكان معنى (ندع أنفسنا) أي نحضر أنفسنا.

ولو قررنا علياً ط من قبل النبي > لمصداق (أنفسنا) فمن نقرر من قبل الكفار لمصداق (أنفسكم) في أنفس الكفار، مع أنهم مشتركون في صيغة (ندع)؟

ولا معنى لدعوة النبي > إليهم وأبناءهم بعد قوله (تعالوا)، فعلم أن علياً ط داخل في الأبناء حكماً، كما أن الحسن والحسين ب داخلان في الأبناء

(1) انظر عقائد الإمامية للزنجاني 1، 116.

(2) النواقض لظهور الروافض ص 134-136 بتصريف يسير (تحقيق: د/أنس القحطاني).

(3) قاله الطبرسي وغيره كما في تفسيره مجمع البيان 311/2.

الألوسي في السيوف المشرقة ص 476، ومختصر التحفة ص 156.

وأما الدليل الخامس: وهو قول الله لأ: **يُحِبُّ بَيْتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ** [الصفات: ٢٤]، حيث قالوا في تفسيره عن أبي سعيد الخدري ط مرفوعاً: وقفوهم إنهم مسئولون عن ولاية علي بن أبي طالب.

فقد رد العلامة أبو المعالي الألويسي / استدلالهم بهذه الآية من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: لا يخفى أن هذا التمسك في الحقيقة بالروايات لا بالآيات، وهذه الرواية قد وقع في سندها الضعفاء والمجاهيل^(١) بحيث سقطت عن قابلية الاحتجاج بها لاسيما في هذه المطالب الأصولية^(٢).

الوجه الثاني: إنَّ نظم القرآن الكريم مكذَّب لها؛ لأن هذا الحكم في حق المشركين بقريظة السَّابِق، وهو قوله تعالى: **يُحِبُّ بَيْتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ** [الصفات: 22-23] ، والكفار والمشركون يكون السؤال لهم أولاً عن الشرك وعبادة غير الله تعالى، لا عن ولاية علي!

وأيضاً: فإن نظم الكتاب يدل على أن السؤال يكون لهم بمضمون هذه الجملة الاستفهامية: **يُحِبُّ بَيْتَ بَنِي إِسْرَءِيلَ** [الصفات: ٢٥] ، توخيّاً وزجراً لا عن شيء آخر.

الوجه الثالث: ولئن سلّمنا صحة الرواية وفكّ النظم القرآني، يكون المراد بالولاية المحبة، وهي لا تدل على الزعامة الكبرى التي هي محل النزاع.

(١) المجاهيل جمع مجهول، والمجهول عند المحدثين هو من لم يعرفه العلماء، أو من لا يعرف حديثه إلا من جهة واحدة، وهو نوعان: مجهول الحال، ومجهول العين. انظر تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي ص 162، وفتح المغيث للسخاوي 318/1، والرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي ص 249.

(٢) انظر هذه الرواية في تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة (256/1)، وذكر ابن عراق الكناني أن أبا معاوية علي بن حاتم تفرد بها، وهو منكر من القول. وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أن الرواية كذب باتفاق أهل العلم. كما في منهاج السنة 143/7.

ولو كانت الزعامة الكبرى مرادة أيضاً، لم تكن هذه الرواية مفيدة للمدعى؛ لأن مفاد الآية وجوب اعتقاد إمامة علي ط في وقت من الأوقات، وهو عين مذهب أهل السنة...

وبالجملة إن السؤال عن محبة علي ط وإمامته قائل به أهل السنة، ولا نزاع فيه بين الفريقين، وإنما النزاع في أن علياً ط كان إماماً بلا فصل، ولم يكن أحد من الصحابة مستحقاً للإمامة، ولا مساس لهذه الآية بهذا المطلب، فالتقريب غير تام⁽¹⁾.

وأما الدليل السادس: وهو قول الله أ: يٰٓكُؤُ وُ وُ وُ [الواقعة: 11-10] حيث قالوا: رُوي عن ابن عباس ط مرفوعاً أنه قال: السابقون ثلاثة: فالسابق إلى موسى يوشع بن نون، والسابق إلى عيسى صاحب ياسين، والسابق إلى محمد > علي بن أبي طالب ط ، فدل على أحقيته للإمامة. فقد أبطل الشيخ عبد العزيز الدهلوي استدلالهم بالآية من أربعة وجوه:

الوجه الأول: إن استدلالهم هنا بالحديث وليس بالآية، والحديث غير قابل للاحتجاج لأنه منكر⁽²⁾ ⁽³⁾ بل موضوع⁽¹⁾،

(1) انظر هذا الرد في: مختصر التحفة ص 157-158، وانظر للاستزادة: التحفة الاثني عشرية 406/2-408 (تحقيق: أحمد)، والسيوف المشرقة ص 478، وروح المعاني 80/23، وتفسير بحر العلوم 113/3، وتفسير المدايك 19/4.

(2) المنكر ضد المعروف: واختلف المحدثون في ضابط المنكر فمنهم من قال: هو الفرد الذي لا يعرف منته عن غير روايه، وقيل: هو ما انفرد به من لم يبلغ في الثقة والإتيان ما يحتمل معه تفرد، وقيل هو ما رواه الضعيف مخالفا لما رواه الثقة، وقيل غير ذلك. انظر هذه الأقوال: في فتح المغيث 201/1، وتدريب الراوي ص 121، والرفع والتكميل ص 201، وشرح الغرامية للدكتور مرزوق بن هيلس الزهراني ص 53.

(3) ذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي أن مدار إسناد هذه الرواية على حسين الأشقر، ثم نقل

وأمارات الوضع عليه لائحة؛ لأن صاحب يس لم يكن أول من آمن بعيسى، بل آمن برسله كما دل عليه النص⁽²⁾، وكل حديث يناقض مدلول الكتاب فهو موضوع.

عن العقيلي(كما في الضعفاء الكبير 1/249) أنه ضعيف بالإجماع بل متروك الحديث وفيه تشييع. انظر التحفة الاثني عشرية 2 / 409-410(تحقيق: أحمد المدخلي).

قلت: بل صرح العقيلي في الموضع نفسه بأن هذا الحديث لا أصل له.

وانظر جرح المحدّثين في الحسين الأشقر في: الضعفاء والمتروكين للنسائي ص 33، وميزان الاعتدال 1/531.

(1) الحديث الموضوع هو المختلق المصنوع على رسول الله ﷺ وهو شر أنواع الضعيف، وتحرم الرواية به. انظر تدريب الراوي ص 139، وفتح المغيث 1/243.

(2) وهو: چ گ ن ن ث ث ڈ ڈ ه ه چ[يس:٢٠] ، وقد ذكر المفسرون أن الرسل الثلاثة الذين أرسلهم الله إلى أصحاب القرية أنطاكية يدعوهم إلى عبادة الله وحده لا شريك له، ولما أراد أهل القرية بهم سوءاً نهاهم الرجل المؤمن(صاحب يس) عن ذلك وأمرهم باتباعهم. انظر تفسير الطبري، وتفسير ابن كثير، وروح المعاني عند تفسير هذه الآية والآيات التي قبلها.

الوجه الثالث: إن هذه الرواية لو صحت لناقضت قوله تعالى في حق السابقين: **يَجُودُ وَوُيُّ يَ بِ** **چ** [الواقعة: 13- 14]، والثالثة: الجمع الكثير، ولا يمكن إطلاق الجمع الكثير على اثنين، ولا القليل على الواحد أيضاً.

الوجه الرابع: إن علياً ط لم يكن أول من آمن بالنبى > حتى يكون هو السابق، بل الصحيح أن أول من آمن به خديجة⁽²⁾ ك⁽³⁾، فلو كان مجرد السبق كافٍ لصحة الإمامة لزم إمامتها وهو باطل.

فإن قلت: تحقق المانع فيها وهو الأنوثة.

قلنا: المانع متحقق، وهو وجود الثلاثة الذين كانوا أصلح للرياسة من جنبه عندنا⁽¹⁾.

(1) قلت: هذا التعميم يخالف حديث (عرضت عليّ الأمم) وقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الطب، باب من اكتوى أو كوى غيره 2157/5 برقم (5378) وفيه: "ورأيت النبيّ وليس معه أحد". فليس كل نبي سبق إليه أحد كما ذكر المؤلف، ولعله أراد الحكم على الغالب، والله أعلم.

(2) هي خليجة بنت خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي القرشية الأسدية تزوجها النبي ﷺ قبل البعثة بخمس عشرة سنة، وكانت ذات شرف وجاه ومال، وهي أول من آمنت به على الإطلاق، ومؤازرتها للنبي ﷺ في دعوته معروفة، وتوفيت قبل الهجرة بثلاث سنين على الصحيح. انظر الإصابة 600/7.

(3) انظر سيرة ابن هشام 277/1، ولكن الصحيح -والله أعلم- أن أبا بكر هو أول من آمن بالنبي -صلى الله عليه وسلم-، قال ابن حجر الهيتمي: "وذهب خلائق من الصحابة والتابعين وغيرهم إلى أن أبا بكر أول الناس إسلاماً، بل ادعى بعضهم عليه الإجماع" الصواعق المحرقة ص 94.

ومن أهل العلم من جمع فقال: أول الرجال إسلاماً أبو بكر، وأول النساء إسلاماً خديجة، وعلى كلتا الحالتين فعليّ رضي الله عنه - لم يكن أول من آمن، إلا إذا قُصد به أنه أول الصبيان إسلاماً. انظر المرجع السابق.

وأما الدليل الثامن: وهو قول الله لأبي جحيفة ث م ن
ث م ن [الشورى: ٢٣] حيث قالوا إنّ هذه الآية توجب محبة عليّ
وفاطمة والحسن والحسين، ومن كان واجب المحبة فهو واجب الإطاعة،
ولا يكون واجب الإطاعة بعد الرسول إلا الإمام، وغيرهم ليس واجب
المحبة فلا يكون واجب الإطاعة، وبالتالي لا يكون إماماً.

(1) التحفة الاثني عشرية 2/ 409-412 (تحقيق: أحمد) بتصرف، وقد نقل عنه هذا الرد أبو المعالي الألوسي في مختصر التحفة ص 158-159، والسيوف المشرقة ص 479.

(2) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص 125-126 بتصرف يسير، وانظر لتقرير المعنى الذي ذكره الشيخ منظور نعماني: بحر العلوم 1/ 448، وتفسير المدارك 1/ 292، وروح المعاني 6/ 184.

وقد ردّ عليهم الشيخ عبد العزيز الدهلوي فذكر أن للرافضة في الاستدلال بهذه الآية مقدمات فاسدة مؤيدة لمطلبهم وهي: أهل البيت واجبو المحبة، وكل من كان كذلك فهو واجب الإطاعة، وعليّ وأولاده واجبو الإطاعة، ومن كان كذلك فهو المستحق للإمامة دون غيره.

ثم بين الرد التفصيلي عليهم من خمسة وجوه:

الوجه الأول: وفيه بين المعنى الصحيح للآية فقال: والذي رواه البخاري عن ابن عباس ط أنه قال: "القربى من بينه وبين النبي < قرابة، وهو أن قریشا لم يكن بطن من بطونهم إلا وقد كان للنبي < قرابة بهم، فيذكّرهم بتلك القرابة وأداء حقوقها، بطلبه منهم لا أقل من ترك إيذائه، وهو أدنى مراتب صلة الرحم"⁽¹⁾ وأن هذا التفسير هو الذي يطابق الآية⁽²⁾.

الوجه الثاني: وفيه بين ضعف الرواية التي استدلت بها الرافضة ووجه ضعفها فقال: ((وقد ردّ المحدثون هذه الرواية بأن سورة الشورى بتمامها مكية، ولم يكن هنالك الحسن والحسين، وما كانت فاطمة ك متزوجة بعلي ط.

وقد وقع في سند هذه الرواية بعض الغلاة من الشيعة⁽³⁾ ولعلّهم حرفوا الرواية)).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب التفسير، باب قوله: إلا المودة في القربى 1819/4 برقم (4541).

(2) انظر لتقرير هذا المعنى: تفسير المدارك 4/ 105، وبحر العلوم 3/ 194، وروح المعاني 25/ 31.

(3) مثل حسين بن الحسن الأشقر الكوفي، قال عنه البخاري: "فيه نظر"، وقال عنه أبو زرعة: "منكر الحديث"، وقال عنه الجوزجاني: "غالٍ شتام للخيرة" انظر ميزان الاعتدال 1/ 531.

وأيضاً: يلزم أن تكون فاطمة ك إمامة بهذا الدليل، وهو خلاف الإجماع.

وأيضاً: يلزم كون كلٍّ من هؤلاء الأربعة إماماً في عهد النبي >، كما يلزم أن يكون الحسن والحسين إمامين في زمن خلافة أبيهما، وذلك باطل بالاتفاق.

وأما الثاني: فلأن كل واجب الإطاعة لو كان صاحب الخلافة الكبرى يلزم أن يكون كل نبي في زمنه صاحب الخلافة الكبرى، وهذا أيضاً باطل؛ لأن شموئيل × كان نبياً واجب الإطاعة، وكان طالوت صاحب الزعامة الكبرى بنص الكتاب⁽²⁾.

وأما الثالث: لا نسلم انحصار وجوب المحبة في الأشخاص الأربعة المذكورين، بل تجب في غيرهم أيضاً كالخلفاء الثلاثة ش لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ فإنه نزل في حق المقاتلين لأهل الردة بالإجماع⁽³⁾، والخلفاء الثلاثة كانوا سادة أولئك المجاهدين وقادتهم، ومن كان الله يحبه فهو واجب المحبة).

الوجه الخامس: ((إن قياسهم بعد تسليم صحة مقدماته لا يستلزم النتيجة المذكورة جزمًا، لأن صغراه (أهل البيت واجبوا المحبة) وكبراه (وكل واجب المحبة واجب الإطاعة) وبعد ترتيبها على الشكل الأول حصلت النتيجة هذه: (أهل البيت واجبوا الإطاعة) لا تلك النتيجة، وهذه النتيجة عامة، وثبوت العام لا يستلزم ثبوت الخاص بخصوصه، والنتيجة العامة

(1) انظر تصحيح اعتقادات الإمامية للمفيد ص 111.

(2) وهو قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ [البقرة: ٢٤٧].

(3) انظر تفسير الجصاص 624/2، وتفسير المدارك 228/1، وبحر العلوم 444/1.

المذكورة ليست مطلوبة للمستدل ولا مدّعاء، بل محتملة له، والمطلوبة غير
حاصلة من الدليل، فالتقريب غير تام.

ولو فرضنا الاستلزام لا يحصل مدّعاء أيضاً؛ لأن كون علي ط
إماماً بلا فصل غير حاصل من الدليل، والحاصل كونه إماماً مطلقاً وهو
غير مدّعاء، فلا يتم تقريبه أيضاً⁽¹⁾.

وأما الدليل التاسع: وهو قول الله لا: **يُحَدِّثُ** **ثُرْثُورًا**
كُكَّ **كُكَّ** [الأحزاب: ٣٣] حيث قالوا إن المفسرين أجمعوا على نزول
الآية في حق علي وفاطمة والحسن والحسين ش، وهي تدل على عصمتهم
دلالة مؤكدة، وغير المعصوم لا يكون إماماً.

فقد أبطل علماء الحنفية استدلالهم هذا من ثلاثة وجوه:
الوجه الأول: ردّ دعواهم أن المفسرين أجمعوا على نزول الآية في علي
وفاطمة والحسن والحسين ش.

الوجه الثاني: نقض قولهم إن الآية تدل على عصمتهم.
الوجه الثالث: تفنيد زعمهم إن غير المعصوم لا يكون إماماً.
ولا يخفى أن المقدمات المذكورة كلها مخدوشة، وإليك بيان ذلك:
بيان الوجه الأول:

لا يخفى أن دعواهم إجماع المفسرين على نزول الآية في الأربعة
المذكورين باطل، فقد روي عن ابن عباس ط بسند صحيح أنه قال: ((نزلت في نساء
النبي <)) كما نصّ على ذلك الإمام الجصاص⁽²⁾، والقاضي أبو السعود⁽³⁾

(1) التحفة الاثني عشرية 387/2-395 باختصار (تحقيق: أحمد)، وانظر مختصر التحفة ص
153-155، والسيوف المشرقة ص 474.

(2) انظر أحكام القرآن 3/529.

(3) انظر إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم 7/103.

والشيخ عبد العزيز الدهلوي⁽¹⁾ والمفسر أبو الثناء الألويسي⁽²⁾ والعلامة أبو المعالي الألويسي⁽³⁾ والبروسوي⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾ وغيرهم⁽⁶⁾.

وروى ابن جرير الطبري بسنده عن عكرمة أنه كان ينادي في السوق: ((إن قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ نزلت في نساء النبي >))⁽⁷⁾، كما نقل ذلك الشيخ عبد العزيز الدهلوي⁽⁸⁾ والإمام أبو الثناء الألويسي⁽⁹⁾ وحفيده أبو المعالي⁽¹⁰⁾ رحمهم الله.

وهذا القول هو الذي يدل عليه سياق الآية وسباقها؛ لأن أولها: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٢] إلى قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ﴾ خطاب

(1) راجع التحفة الاثني عشرية 375/2 (تحقيق: أحمد).

(2) انظر روح المعاني 13/22.

(3) انظر مختصر التحفة ص 149، والسيوف المشرقة ص 471.

(4) هو إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي البروسوي أبو الفداء، له العديد من المؤلفات

منها: روح البيان في تفسير القرآن، وكتاب التوحيد، وشرح الأربعين في الحديث، توفي

سنة (1137هـ). انظر الأعلام 313/1، ومعجم المؤلفين 266/2.

(5) انظر تفسير حقي 171/7.

(6) انظر مثلاً: تفسير بحر العلوم 50/3، وتفسير المدارك 302/3، وانظر للمزيد: تفسير ابن

أبي حاتم 3132/9، وتفسير الطبري 7/21، وأسباب النزول للواحدي ص 296،

وتفسير ابن كثير 383/3.

(7) تفسير ابن جرير 7/21، وأسباب النزول للواحدي ص 296، وقد ذكر ابن أبي حاتم في

تفسيره (3132/9) بأن عكرمة قال بنزولها في حق أزواج النبي ﷺ، وكان يقول: من

شاء باهلهته على ذلك.

(8) التحفة الاثني عشرية 375/2 (تحقيق: أحمد).

(9) انظر روح المعاني 13/22.

(10) انظر السيوف المشرقة ص 471، ومختصر التحفة ص 149.

الإناث في الخطاب إليهم، وهو أيضا أسلوب قرآني كما دل على ذلك قوله تعالى: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ** ... **وَلَوْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الْوَٰحِدَةَ وَحِيلَ الْكَوْكَبِ** [الأحزاب: ٣٥] فقال: (و) ولم يقل: لمن؛ لأنه إذا اجتمع الذكور والإناث في الخطاب غلب جانب الذكور.

وحديث الكساء^(١) إنما يدل على كون هؤلاء الأربعة من جملة أهل البيت، لا أنهم أهل البيت فقط دون غيرهم.

ثم إن هذا الحديث يردّ قول الرافضة بأن المراد بأهل البيت في الآية هم الأربعة المذكورون؛ وذلك لأن هؤلاء الأربعة دخلوا في جملة أهل البيت بدعاء النبي < لهم، ولو كان نزولها في حقهم لما كانت الحاجة إلى الدعاء، ولم كان رسول الله < يفعل تحصيل الحاصل؟^(٢).

((وذهب المحققون من أهل السنة إلى أن هذه الآية وإن كانت واقعة في حق الأزواج المطهرات، فإنها بحكم (العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب)^(٣) داخل في بشارتها هذه جميع أهل البيت، وكان دعاؤه < في حق هؤلاء الأربعة نظرا إلى خصوص السبب))^(٤).

فتلخص من هذا البيان أن الآية نزلت في نساء النبي < أمهات المؤمنين بدلالة السباق والسياق، وشملت عليا وفاطمة والحسن والحسين ش بدعاء النبي <، وبه يبطل ادعاء الرافضة الإجماع على نزولها في حق هؤلاء الأربعة.

(١) تقدم تحريجه في الصفحة السابقة.

(٢) التحفة الاثني عشرية 379/2 (تحقيق: أحمد) والسيوف المشرقة ص 472، ومختصر التحفة ص 151، وانظر تفسير المدارك 302/3، وإرشاد العقل السليم 103/7.

(٣) انظر هذه القاعدة في روضة الناظر وجنة المناظر 144/2.

(٤) التحفة الاثني عشرية 380/2 (تحقيق: أحمد)، والسيوف المشرقة ص 473.

الوجه الثاني: عدم دلالة هذه الآية على عصمة أحد، وبيان ذلك من

وجه:

أولاً: لو قلنا بدلالة الآية على عصمة عليّ، وفاطمة، والحسن والحسين
ش لما كان لدعاء النبي > لهم أي حاجة لأن ذلك من باب تحصيل
الحاصل.

وتوضيح ذلك أن الإرادة في كلام الله نوعان: إرادة كونية قدرية
تستلزم وقوع المراد لا محالة، وإرادة شرعية دينية لا تستلزم وقوع المراد بل
تستلزم محبته، ولا تتحقق إلا بعد إتيان المأمور به⁽¹⁾، فلو قلنا بأن الإرادة
كونية لكان هؤلاء معصومين لا محالة، فلم يكن حينئذ لدعاء النبي > لهم أي
حاجة.

وأيضاً لا يقال في حق من هو طاهر إنني أريد أن أطهر، ضرورة
امتناع تحصيل الحاصل.

ولو قلنا بأنها إرادة شرعية فلا يلزم من ذلك وقوع المراد⁽²⁾.
ثانياً: ((ولو سلمنا بأن هذه الكلمة مفيدة للعصمة فينبغي أن يكون
الصحابة ش ولا سيما الحاضرون في غزوة بدر قاطبة معصومين، لأن الله
تعالى قال في حقهم في مواضع من التنزيل: چ د ژ ژ ژ ر ژ ك ك
كچ[المائدة: 6]، وقال: چ چ چ چ چ چ چ چ چ چ [الأنفال: 11]، وظاهر أن إتمام النعمة في الصحابة ش كرامة زائدة بالنسبة إلى

(1) انظر في تفصيل أنواع الإرادة: مجموع الفتاوى 131/8، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي
العز 191/2، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 119، وفتاوى اللجنة الدائمة
20/1 (المجموعة الثانية).

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 385/2-386 (تحقيق: أحمد) ومختصر التحفة ص 152-153.

زينك اللفظين⁽¹⁾، ووقوع هذا الإتمام أدلّ على عصمتهم؛ لأن إتمام النعمة لا يتصور بدون الحفظ عن المعاصي وشر الشيطان، فليتأمل فيه تأملاً صادقاً تظهر فيه حقيقة الملازمة وبيان وجهها وبطلان اللازم مع فرض صدق المقدم، فالتخصيصات المحتملة في لفظ التطهير وإذهاب الرجس صارت هباء منثوراً⁽²⁾.

ثالثاً: لقد ثبت عن هؤلاء الذين تدعي الرافضة عصمتهم أقوال وأفعال تناقض القول بعصمتهم، في أهم مصادر الرافضة ومراجعهم، ومن ذلك: ما روي عن علي ط: ((لا تكفّوا عني مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإنني لست آمن أن أخطئ))⁽³⁾. وروى عن الحسين ط أنه قال: ((لو جزّ أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي))⁽⁴⁾.

وغير ذلك من النصوص التي هي صريحة في نقض قولهم بعصمة أمّتهم⁽⁵⁾.

الوجه الثالث: بطلان قولهم: ((إن غير المعصوم لا يكون إماماً))، وفي ذلك قال أبو المعالي الألويسي: ((وأما قولهم إن غير المعصوم لا يكون إماماً، مقدمة باطلة ممنوعة يكذبها الكتاب⁽¹⁾ وأقوال العترة⁽²⁾).

(1) يقصد باللفظين: التطهير وإذهاب الرجس.

(2) التحفة الاثني عشرية 386/2-387 (تحقيق: أحمد)، ومختصر التحفة ص 153، والسيوف المشرقة ص 473.

(3) الروضة من الكافي 356/8.

(4) الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة ص 181.

(5) انظر هذه النصوص وغيرها في النفحات القدسية في الرد على الإمامية ص 683 (ضمن جهود أبي التواء الألويسي في الرد على الرافضة)، وروح المعاني 18/22، والسيوف المشرقة ص 447.

سَلَّمْنَا جَدَلًا، ولكن ثبت من هذا الدليل صحة إمامة الأمير، أما كونه إماماً بلا فصل فمن أين؟

إذ يجوز أن أحداً من السبطين يكون إماماً قبله ولا محذور فيه، والتمسك بالقاعدة التي لم يقل بها أحد دليل العجز؛ إذ المعارض لا مذهب له) (3).

فتبين بهذه الوجوه وغيرها فساد استدلال الرافضة بهذه الآية الكريمة.
و عوداً على بدءٍ: فإن كل ما استدل به الرافضة في هذا الباب من
الآيات القرآنية أكبر دليل على تأويلهم السخيف وتحريفهم الظاهر لكتاب
الله تعالى.

فَالْآيَاتُ الَّتِي اسْتَدَلُّوا بِهَا لَيْسَ لَهَا أَى تَعْلُقَ بِمَدْعَاهُمْ وَمِرَامِهِمْ، بَلْ هِيَ فِي وَادٍ وَهُمْ فِي وَادٍ آخَرَ، وَإِنْ دَلَّ شَيْءٌ مِنْهَا عَلَى فَضْلِ مَنْ زَعَمُوا إِمَامَتَهُمْ، فَنَحْنُ لَا نَنْكَرُ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا لَا تَدُلُّ عَلَى إِمَامَتِهِمْ وَخِلَافَتِهِمْ، مَعَ أَنْ مِثْلَ ذَلِكَ الْفَضْلُ وَأَكْثَرُ مِنْهُ حَاصِلٌ لِغَيْرِهِمْ بِنصوص واضحة صريحة، فَلِهَذَا يَعْمَلُ بَعْضُ الْكُتَّابِ وَيَكْفُرُ بَعْضُهُ، وَهَذَا الْأَمْرُ يُؤَكِّدُ لَنَا مُشَابَهَةَ الرَّافِضَةِ لِلْيَهُودِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ فِي حَقِّهِمْ: ﴿يَجْعَلُ يَوْمَئِذٍ جِجًا لِّلَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ ؤَلَّمُوا بِآيَاتِنَا أَمْ لَمْ يَلَّمُوا بِآيَاتِنَا إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [البقرة: ١٨٥].

(1) فمن الكتاب قوله تعالى: : چک ک د گ گ گ گچ[البقرة: 247] فكان طالوت إماماً مفترض الطاعة بالوحي، ولم يكن معصوما بالإجماع. انظر نهج السلامة إلى مباحث الإمامة ص 134.

(2) وقد تقدم شيء من أقوال العترة في مطلب نقض شروط الإمامة عند نقض شرط العصمة.

(3) مختصر التحفة ص 153.

المبحث الثاني

استدلال الرافضة ببعض الأحاديث النبوية،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة،
وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة،
وموقف علماء الحنفية منها.

مدخل:

تنقسم الأدلة التي استدلت بها الرافضة من السنة لتقرير مسألة الإمامة إلى

قسمين:

قسم صحيح لا يدل على مقصودهم، ولذا شوّهوه بتأويلاتهم الساقطة
تارةً، وزيادات منكرة تارة أخرى.

والقسم الآخر إما ضعيف جداً لا يصلح الاستدلال به، أو مكذوب
موضوع ساقط من أساسه.

المطلب الأول
استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: استدلال الرافضة
ببعض الأحاديث الصحيحة.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث
الصحيحة.

المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة:

مما استدل به الرافضة من الأحاديث الصحيحة لإثبات الإمامة ما

يلي:

الحديث الأول: (حديث الغدير)⁽¹⁾ وهو: أن النبي > خطب الناس في مكان بين مكة والمدينة يدعى ((غدير خم)) بعد رجوعه من حجة الوداع، وكان مما قاله في ذلك المكان: ((أأستأوى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى، قال: ((من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه))⁽²⁾.

(1) هكذا يسميه الرافضة في كتبهم، وقد ألف شيخهم الأميني عبد الحسين كتاباً بناه على هذا الحديث وسماه الغدير، ومأله كذبا وزورا.

(2) أخرجه أحمد في المسند 118/1 برقم (950) مع تغيير يسير في بعض ألفاظه، وقال محققه شعيب الأرناؤوط صحيح لغيره، ورواه ابن أبي شيبة أيضاً في المصنف 372/6-368 برقم (32118)، ورواه ابن ماجه في سننه بمعناه، باب: فضائل أصحاب النبي ﷺ برقم (116) وصححه الشيخ الألباني (طبعة مشهور)، وانظر للتوسع في تحريجه: حديث الثقلين لمحمد نافع ص 70 (بالأردية)، والفريفة الكبرى للدكتور علي أحمد السالوس ص 514-472.

وقد ورد هذا الحديث في كتب الحديث بألفاظ متعددة بعضها متواتر، وبعضها صحيح غير متواتر، وبعضها ضعيف، وبعضها منكر موضوع.

فالمتواتر منه جملة (من كنت مولاه فعلي مولاه) قال ابن كثير في البداية والنهاية (234/5): وقال شيخنا الحافظ أبو عبد الله الذهبي: "صدر الحديث متواتر، أتيقن أن رسول الله ﷺ قاله".

=

وهو أقوى الأدلة عندهم في المسألة بل هو العمدة في زعمهم^(١)، ولكنهم شوهوه بزيادات منكرة، وتأويلات سخيفة، وكلمات مزورة، لإثبات مدّعاهم، وتحقيق مبتغاهم، كما يتجلى ذلك في رواياتهم التالية:

فقد روى سليم بن قيس الهلالي بسنده إلى علي ط تحت عنوان: (إعلان الولاية في غدير خم) ((أنَّ النبي صلى الله عليه وآله قال: .. أنشدكم الله في قول الله: ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا سَمِعْتُمُوهُ﴾ ۝ ٥٩)، وقوله: ﴿يٰۤاَيُّهَا الَّذِيْنَ اٰمَنُوْا سَمِعْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٥٩]،

وذكره الزبيدي في لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة عن واحد وعشرين صحابيا (ص 205-206)، وأورده السيوطي في قطف الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة عن ثمانية وعشرين صحابيا (ص 277) والكتاني في نظم المتناثر من الحديث المتواتر عن خمسة وعشرين صحابيا (ص 124)، وأورده كذلك الشيخ الألباني في الصحيحة برقم (1750).

والصحيح غير المتواتر قوله: (اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه) صححه الذهبي كما قاله ابن كثير في البداية 234/5، وصححه أيضا الهيتمي في مجمع الزوائد 128/9 برقم (14610) وأورده الشيخ الألباني في الصحيحة برقم (1750).

والضعيف منه: (وانصر من نصره، واخذل من خذله)، كما ذكر الشيخ الألباني في الضعيفة برقم(4961)، وباقي ألفاظ الحديث - كما ترويهما الرافضة- زيادات منكورة، كما ذكر الشيخ الألباني في الصحيحة برقم(1750).

(1) قلت: ما من كتاب لهم فيه ذكر لمسألة الإمامة إلا وقد ذكر فيه هذا الحديث، انظر على سبيل المثال: كتاب سليم بن قيس ص 167، 195، والأصول من الكافي 295/1، والاحتجاج 75/1، ومنهاج الكرامة ص 18، 88، وبحار الأنوار 108/37، والصورم المهرقة للتستري ص 79، والشهب الثواقب لآل عبد الجبار ص 72-126، وعقائد الإمامية للمظفر ص 75، والغدير 75/1، والمراجعات ص 66، وحديث الغدير للميلاني ص 14.

[illegible]

(2) کتاب سلیم بن قیس ص 296-297.

فقالوا: الله ورسوله، فقال: من كنت مولاه فعليّ مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه -ثلاث مرات- ف وقعت حسكة⁽¹⁾ النفاق في قلوب القوم، وقالوا: ما أنزل الله جلّ ذكره هذا على محمدٍ قط، وما يريد إلا أن يرفع ضعة ابن عمه، فلما قدم المدينة أثنته الأنصار فقالوا: يا رسول الله إن الله جلّ ذكره قد أحسن إلينا وشرفنا بك وبنزولك بين ظهرائنا، فقد فرّح الله صديقنا، وكبت عدونا، وقد يأتيك وفودٌ فلا تجد ما تُعطيهم، فيشمت بك العدو، فنحب أن تأخذ ثلث أموالنا، حتى إذا قدم عليك وفد مكة وجدت ما تعطيهم، فلم يردّ رسول الله صلى الله عليه وآله عليهم شيئاً، وكان ينتظر ما يأتيه من ربه فنزل جبرئيل × وقال: ولم يقبل أموالهم، فقال المنافقون: ما أنزل الله هذا على محمد، وما يريد إلا أن يرفع ضعة ابن عمه، ويحمل علينا أهل بيته، يقول أمس: من كنت مولاه فعليّ مولاه، واليوم نـجـيـi

وعلى غرارهم أورد المجلسي هذا الحديث تحت عنوان: (باب أخبار الغدير وما صدر في ذلك اليوم من النص الجلي على إمامته ×) مع زيادات منكّرة، وألفاظ مزورة، ومما ذكر فيه: أن النبي صلى الله عليه وآله أخذ العهد والميثاق من الصحابة بولاية علي ×، وأمر الشيخين بأن يقوموا ويسلما عليه بالإمامة، ولما قام الرسول وأخذ بيد علي × قال أبو بكر وعمر وأبو عبيدة

(1) يقال: حسك فلان فلانا أي حقه وعاداه، انظر معجم مقاييس اللغة ص 243(مادة:

حسك) والمعجم الوسيط ص 173 المادة نفسها.

(2) الأصول من الكافي 295/1.

أما وجه استدلالهم بالحديث: فهو قولهم إن المولى في الحديث بمعنى الأولى بالتصرف، وأولوية التصرف لا تعني إلا الإمامة، فيكون علي ط هو الخليفة لا غيره، ويدل عليه أخذ النبي < البيعة له من الناس كلهم أجمعين⁽²⁾.

(2) انظر (رسالة في معنى المولى) للمفيد ص 20-22، ومنهاج الكرامة ص 88، 149.

الحديث الثاني: (حديث الثقلين)⁽¹⁾ وهو كما رواه زيد بن أرقم⁽²⁾ ط أن النبي > قال يوم الغدير: ((ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكرهم الله في أهل بيتي -ثلاثا-...))⁽³⁾.

والرافضة زادوا في هذا الحديث -كعاداتهم - زيادات منكرة، وألفاظا مكذوبة، فقد ذكر سليم بن قيس الهلالي بسنده تحت عنوان: (أمير المؤمنين × يقيم الحجة على الناس في عصر عثمان)، ثم ساق بسنده أن ((عليا × كان في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله في خلافة عثمان، وجماعة يتحدثون ويتذاكرون الفقه والعلم... فقال ×: أنشدكم الله، أتعلمون أن رسول الله صلى الله عليه وآله قام خطيباً، ثم لم يخطب بعد ذلك فقال: يا أيها الناس، إني تارك فيكم الثقلين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فتمسكوا بهما لن تضلوا، فإن اللطيف الخبير أخبرني وعهد إليّ أنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فقام عمر ابن الخطاب -وهو شبه المغضب- فقال يا رسول الله، أكل أهل بيتك؟ قال لا، ولكن أوصيائي منهم، أولهم أخي عليٌّ ووزيري ووارثي وخلفتي في أمي وولي كل مؤمنٍ بعدي هو أولهم، ثم ابني

(1) سماه الرافضة بهذا الاسم، انظر منهاج الكرامة ص 155، (حاشية: رقم 2).

(2) هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس بن النعمان بن مالك بن الأغر بن ثعلبة بن كعب بن الخزرج، مختلف في كنيته ف قيل أبو عمر وقيل أبو عامر، أول مشاهده الخندق، وغزا مع

النبي ﷺ سبع عشرة غزوة، وشهد صفين مع علي عليه السلام ومات بالكوفة أيام المختار

سنة (66هـ) وقيل (68هـ). انظر الإصابة 589/2، ومعجم الصحابة للبغوي 476/2.

(3) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي عليه السلام

1873/4 برقم (2408).

الحسن، ثم ابني الحسين، ثم تسعة من ولد الحسين واحدا بعد واحد حتى يردوا على الحوض... فقالوا كلهم: نشهد أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال ذلك))⁽¹⁾.

وهذه الرواية أوردها علماء الرافضة وتناقلوها فيما بينهم بحيث لا يكاد يخلو منه أي مؤلف لهم أو كتاب⁽²⁾.

أما وجه استدلالهم بالحديث فهو كما قال أبو الصلاح الحلبي الرافضي: ((ووجه الحديث: أنه صلى الله عليه وآله أمر على جهة الإخبار بالتمسك بكتاب الله وعترته، وخص المرادين من العترة بصفة يقتضي عصمتهم هي أمان التمسك بهم من الضلال؛ إذ لو كان الخطأ جائزا على التمسك، لم يكن التمسك آمنا من الضلال، ولأنه صلى الله عليه وآله جمع بينهم وبين الكتاب الذي يجب التمسك بجميعه، وذلك مقتض للاقتداء بأقوالهم وأفعالهم المتعلقة بالتكليف، وهذا معنى فرض الطاعة الذي لا يستحقه إلا الإمام، وهو دال أيضا: على عصمتهم لما بيناه من أن عموم الاقتداء يقتضي عصمة المقتدى به))⁽³⁾.

(1) كتاب سليم بن قيس ص 193-202.

(2) انظر على سبيل المثال: الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي 12/2، والغيبة للنعماني ص 63، والاحتجاج 147/2، وكشف اليقين للحلي ص 188، وشرح الزيارة الجامعة لعبد الله شبر 64، 111، والمراجعيات ص 66، وعقائد الإمامية للمظفر ص 71، والغدير 176/1.

(3) الكافي في الفقه ص 96.

وقال ابن مطهر الحلي: ((وهذا يدل على وجوب التمسك بقول أهل بيته، وسيدهم علي ×، فيكون واجب الطاعة على الكل، فيكون هو الإمام دون غيره من الصحابة))⁽¹⁾.

الحديث الثالث: (حديث المنزلة)⁽²⁾، فقد ذكر الطبرسي في كتابه الاحتجاج تحت عنوان (ذكر ما جرى لرسول الله صلى الله عليه وآله من الاحتجاج على المنافقين في طريق تبوك) ((أن أبا محمد الحسن العسكري × قال: لقد رامت⁽³⁾ الفجرة ليلة العقبة قتل رسول الله صلى الله عليه وآله على العقبة، ورام من بقي من مردة المنافقين بالمدينة قتل علي بن أبي طالب ×، فما قدروا على مغالبة ربهم، حملهم على ذلك حسدهم لرسول الله صلى الله عليه وآله في علي × لما نخم من أمره وعظم من شأنه: من ذلك أنه لما خرج النبي صلى الله عليه وآله من المدينة وقد كان خلفه عليها، وقال له: إن جبرئيل أتاني وقال لي: يا محمد إن العلي الأعلى يقرأ عليك السلام، ويقول لك: يا محمد إما أن تخرج أنت وقيم علي، أو تقيم أنت ويخرج علي لا بد من ذلك، فإن عليا قد ندبته لإحدى اثنتين لا يعلم أحد كنه جلال من أطاعني فيهما وعظيم ثوابه غيري، فلما خلفه، أكثر المنافقون الطعن فيه فقالوا: ملّ ه وسمّه وكره صحبته، فتبعه علي × حتى لحقه، وقد وجد غمّاً شديداً عما قالوا فيه، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله ما أشخصك يا علي عن مركزك؟ فقال: بلغني عن الناس كذا وكذا، فقال له: أما ترضى أن تكون مني

(1) منهاج الكرامة ص 156.

(2) كذا وصفه الرافضة بهذا الوصف، انظر المراجعات ص 197.

(3) أي قصدت. المعجم الوسيط ص 383 (رامته).

بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي، فانصرف علي × إلى موضعه...))⁽¹⁾.

ووجه استدلالهم بالحديث كما قال ابن مطهر الحلي: ((أثبت الرسول صلى الله عليه وآله لعلي × جميع منازل هارون من موسى للاستثناء، ومن جملة منازل هارون أنه كان خليفة لموسى، ولو عاش بعده لكان خليفة أيضاً، وإلا لزم تطرق النقص إليه، ولأنه خليفة مع وجوده، وغيبته مدة يسيرة، وبعد موته وطول الغيبة أولى بأن يكون خليفة. وأنه صلى الله عليه وآله استخلفه على المدينة مع قصر مدة الغيبة، فيجب أن يكون خليفته بعد موته... وإذا كان خليفته في المدينة كان خليفته في غيرها إجماعاً))⁽²⁾.

وقال عبد الحسين الموسوي⁽³⁾ في مراجعته الساقطة: ((ولا يخفى ما في الحديث من الأدلة القاطعة، والبراهين الساطعة، على أن عليا × وليّ عهده، وخليفته من بعده، ألا ترى كيف أنزله منه منزلة هارون من موسى، ولم يستثن من جميع المنازل إلا النبوة، واستثنائها دليل على العموم.

(1) الاحتجاج 59/1، وانظر: كتاب سليم بن قيس ص 137-167-195، والغيبة للنعماني ص 145، والنكت الاعتقادية للمفيد ص 42، والشافي في الإمامة للمرتضى 2/203، والتعجب من أغلاط العامة للكراچكي ص 100، والمسلك في أصول الدين ص 309، وأصل الشيعة ص 40-191، والغدير 197/2، وحديث المنزلة للميلاني، وهو مروي في كتب أهل السنة ولكن بدون الزيادات التي ترونها كتب الرافضة- كما سيأتي بيان ذلك أثناء المناقشة-، وقد أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب علي بن أبي طالب 3/1359 (3503).

(2) منهاج الكرامة ص 149-150.

(3) هو عبد الحسين شرف الدين بن يوسف بن جواد الموسوي العاملي، المتوفى سنة (1377)، له مؤلفات، منها المراجعات وغيرها، انظر ترجمته في الذريعة 7/106-107، ومقدمة المراجعات بقلم مرتضى آل ياسين.

وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ أَظْهَرَ الْمَنَازِلِ الَّتِي كَانَتْ لَهَارُونَ مِنْ مُوسَى وَزَارَتَهُ لَهُ، وَشَدَّ أَرْزَهُ بِهِ، وَاشْتَرَاكَ مَعَهُ فِي أَمْرِهِ، وَخِلَافَتِهِ عَنْهُ، وَفَرَضَ طَاعَتَهُ عَلَى جَمِيعِ أُمَّتِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: **يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَاكُمْ مَسِيحُ اللَّهِ** [طه: 29-32] **فَاعْبُدُوهُ** بِحُكْمِ هَذَا النَّصِّ خَلِيفَةَ رَسُولِ اللَّهِ فِي قَوْمِهِ، وَوَزِيرَهُ فِي أَهْلِهِ، وَشَرِيكَهُ فِي أَمْرِهِ -عَلَى سَبِيلِ الْخِلَافَةِ عَنْهُ لَا عَلَى سَبِيلِ النُّبُوَّةِ- وَأَفْضَلَ أُمَّتِهِ، وَأَوَّلَاهُمْ بِهِ حَيَا وَمِيتًا، وَلَهُ عَلَيْهِمْ مِنْ فَرَضِ الطَّاعَةِ زَمَنَ النَّبِيِّ -بِوَزَارَتِهِ لَهُ- مِثْلَ الَّذِي كَانَ لَهَارُونَ عَلَى أُمَّةِ مُوسَى زَمَنَ مُوسَى، وَمَنْ سَمِعَ حَدِيثَ الْمَنَازِلَةِ، فَإِنَّمَا يَتَبَادَرُ مِنْهُ إِلَى ذَهْنِهِ هَذِهِ الْمَنَازِلُ كُلُّهَا، وَلَا يَرْتَابُ فِي إِرَادَتِهَا مِنْهُ... وَذَلِكَ نَصٌّ صَرِيحٌ فِي كَوْنِهِ خَلِيفَتَهُ...)) (1).

الحديث الرابع: (حديث الراية)⁽²⁾، وهو قول النبي > في حق علي ط
يوم خيبر⁽³⁾: ((لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله ويحبه الله
ورسوله، يفتح الله على يديه...))⁽⁴⁾.

- (1) المراجعات ص 196-197.
- (2) هكذا وصفه الرافضة بهذا الوصف، كما في نهج الإيمان لابن جبر ص 317.
- (3) خير: هو الموضع المذكور في غزاة النبي ﷺ وهي ناحية على ثمانية أبرد من المدينة لمن يريد الشام، وقد كانت تشتمل على سبعة حصون ومزارع ونخل كثير، وقد فتحها النبي ﷺ كلها في سنة سبع للهجرة. انظر معجم البلدان 4/2 (ط: دار الفكر - بيروت)، ومعجم ما استعجم 2/521، والبداية والنهاية 4/198، وهي الآن إحدى مدن للمملكة العربية السعودية.
- انظر معجم ما استعجم للبكري 2/521.
- (4) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة خير 4/1542 برقم (3972) ومسلم في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل علي بن أبي طالب 4/1872 برقم (2407).
- وانظر من كتب الرافضة: الاستغاثة لأبي القاسم الكوفي 2/28، والإفصاح للمفيد ص 68، 132، والشافي في الإمامة 2/245، وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص

ووجه استدلالهم بالحديث هو قولهم إن وصفه × بأنه يحب الله ورسوله ويحبه الله ورسوله يدل على اختصاصه بهذا الوصف وانتفائه عن غيره، وإلا لكان الكلام لغوا فيلحق بالعبث -وهو محال-، فدل ذلك على أفضليته، فيكون هو الإمام لا غيره⁽¹⁾.

فهذه هي بعض الأحاديث التي استدل بها الرافضة لتقرير عقيدتهم في الإمامة، وهي أقواها وأشهرها في نظرهم، وهي لا تدل إلا على محبة أهل البيت وعظيم مكانتهم مما لا خلاف فيه، ولكن الرافضة صرفوا تلك الأحاديث إلى تأويلات بعيدة للوصول إلى مقصودهم ومبتغاهم في الإمامة، وستأتي مناقشتهم والرد عليهم في الصفحات القادمة.

380، والاحتجاج 1/190، 2/64، ونهج الإيمان لابن جبر ص 322، 316، ومنهاج الكرامة ص 187، وأصل الشيعة وأصولها ص 192.

(1) انظر الإفصاح للمفيد ص 68، 132، ونهج الإيمان لابن جبر ص 316-317، وتقريب المعارف للحلي ص 380، ومنهاج الكرامة ص 187.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة.

أما الحديث الأول الذي استدل به الرافضة وهو قوله < (من كنت مولاه فعليّ مولاه...)> على أن المقصود بالمولى هو الأولى بالتصرف وهو لا يعني ذلك إلا كونه إماماً بعد النبي >، فقد ردّ علماء الحنفية استدلالهم هذا من ستة أوجه:

الوجه الأول: إن لفظ (المولى) استعمل في اللغة والشرع لمعانٍ كثيرة: كالصديق والناصر والتابع والمعتق والمعتق والمحجوب والمتصرف، والحليف وغيرها⁽¹⁾، وليس في تلك المعاني معنى الإمام أو الخليفة⁽¹⁾.

(1) ذكر ابن الأثير أن هذا اللفظ له (ستة عشر معنى)، انظر النهاية في غريب الحديث، (مادة: ول ي) ص 979.

الوجه الثاني: لا يصح حمل لفظ (المولى) على معنى الأولى لغة، فلا يصح أن يقال: ((فلان مولى من فلان)) ويقصد به أنه أولى منه، وأنكر ذلك أهل العربية قاطبة، بل قالوا: لم يجر قط (المفعّل) بمعنى: أفعل في موضع ومادة أصلاً، فضلاً عن هذه المادة بالخصوص⁽²⁾، ومن قال بخلاف ذلك فقله لا عبرة به⁽³⁾.

الوجه الثالث: ولو سلّمنا مجيء لفظ (المولى) بمعنى الأولى فلا يلزم أن تكون صلته بالتصرف، وكيف تقرر هذه الصلة، ومن أية لغة؟ إذ يحتمل أن يكون المراد: أولى بالمحبة، وأولى بالتعظيم، وأية ضرورة في كل ما نسمع لفظ (الأولى) أن نحمّله على أولوية التصرف، كما في قوله تعالى: *يُؤْتِيهِمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ* [آل عمران: ٦٨]، وظاهر أن أتباع إبراهيم لم يكونوا أولى بالتصرف في جنبه المعظم⁽⁴⁾.

الوجه الرابع: دلّت القرينة الداخلية والخارجية على أن معنى (المولى) في الحديث هو المحبوب، فأما القرينة الداخلية فهي الجملة الدعائية في نهاية الحديث ((اللهم وال من والاه وعاد من عاداه))؛ إذ هي تأكيد لما قرره النبي > من وجوب محبة علي ط، ولو كان المراد به أولويته بالتصرف، لقال:

(2) انظر المسامرة مع شرحها المسامرة 148/2، ومراقبة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح

247/11، ومختصر التحفة ص 159-160، وحديث الثقلين لمحمد نافع ص 90.

(2) انظر منهاج السنة 231/7.

(3) انظر شرح الفقه الأكبر (القول الفصل) ص 303، والتفسير المظهر 163/3، وحاشية

السندي على سنن ابن ماجه 103/1، والتحفة الاثني عشرية 418/2-

419 (تحقيق: أحمد)، والسيوف المشرقة ص 481، والثورة الإيرانية ص 147.

(4) انظر التحفة الاثني عشرية 419/2 (تحقيق: أحمد) وروح المعاني 196/6، ومختصر التحفة

ص 160، والسيوف المشرقة ص 481.

اللهم وال من كان في تصرفه، وعاد من لم يكن كذلك، فحيث ذكر المحبة والعداوة نبه على أن المقصود إيجاب محبته، والتحذير عن عداوته وبغضه، لا التصرف وعدمه.

أما قوله عليه الصلاة والسلام في صدر الحديث: ((ألست أولى بالمؤمنين من أنفسهم)) فالمقصود به: أوليته في المحبة على كل شيء، وكان قوله هذا تمهيدا لما بعده لأجل تنسيق الكلام وملائمة أجزائه⁽¹⁾.

وأما القرينة الخارجية فهي الحادثة التي قال النبي > بسببها هذا القول، وذلك أنه أرسل عليا ط إلى اليمن قبل حجة الوداع بأشهر، وحصل بينه وبين بعض أتباعه خلاف يسير، فاشتكوا من تعامل علي ط معهم، مما جعل بعض الناس ينفرون منه، فلما وصل الخبر إلى النبي > جمع الناس في غدير خم، ونبههم إلى حب علي ط وأن حبه من جملة حبه >⁽²⁾.

ويؤكد ذلك ما روي عن إمام أهل البيت في زمانه الحسن المثنى بن الحسن السبط⁽³⁾ أنه قال: ((لو كان النبي > يعني بقوله ((من كنت مولاه فعلي مولاه..)) إمامته وخلافته لأفصح لهم، ولقال: يا أيها الناس

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 419/2-420، والسيوف المشرقة ص 482، وروح المعاني

196/6، و أصول الدين للبزدوي ص 188، وتفسير المظهر 163/3، وحاشية

السندي على ابن ماجه 103/1، ومختصر التحفة ص 160، والثورة الإيرانية ص 148.

(2) انظر هذه القصة في سيرة ابن هشام 258/4، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة لاللكائي 1459/8.

(3) هو الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب الهاشمي، أبو محمد، كان إماما جليل القدر والمنزلة، وكانت إقامته ووفاته في المدينة. انظر الأعلام 187/2.

هذا ولي أمري، والقائم عليكم بعدي، كما أفصح لهم في أمور الحلال والحرام))، وأنكر / علي من قال إن النبي > أراد بذلك إمامته (1) (2).

الوجه الخامس: من المقرر عند أهل اللغة أنه إذا كان اللفظ له معانٍ متعددة، فحمله على بعضها لا بد له من قرينة، وليس في الحديث قرينة تدل على ما ذهب إليه الرافضة من أن المولى هو المتصرف في الأمور، بل إن المعنى الذي قالوا به يلزم منه: وجود المتصرفين في وقت واحد وهو ممنوع؛ إذ شركة علي ط للنبي > في عهده ممتنعة.

ولو قيد بما يدل على إمامته في المال دون الحال فرجاً بالوفاق، لأن أهل السنة أيضاً قائلون بذلك في حين إمامته، ووجه تخصيصه ط بالذكر دون غيره حينئذٍ لما عليه النبي > بالوحي من وقوع الفساد والبغي في خلافته وإنكار بعض الناس لإمامته (3).

الوجه السادس: إن هذا الحديث - كما ذكرته الرافضة في كتبهم وتناقلوه بينهم - يحتوي على ألفاظ مزورة، وزيادات منكرة، بما فيها الإساءة إلى النبي >، وأهل بيته وصحابته الكرام.

فأما إساءته للنبي > فهو ما يلزم من قولهم في الحديث أنه > لم يفصح في تبليغ الدين، لأنه لم يقل قولاً صريحاً في تنصيب علي ط إماماً بعده.

(1) ذكر هذا الأثر الإمام اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة 1542/8.

(2) انظر التفسير المظهر 163/3، والتحفة الاثني عشرية 421/2 (تحقيق: أحمد)، وروح المعاني 196/6، ومختصر التحفة ص 160-161، والسيوف المشرقة ص 383، والثورة الإيرانية ص 148.

(3) انظر تبصرة الأدلة 148/2، ومختصر التحفة ص 161.

وأما إساءته إلى الصحابة الكرام فلما يلزم منه أنهم لم يأخذوا بقول النبي > في علي ط، وحاشاهم عن مثل ذلك، كيف وقد أثنى الله عليهم ورضي عنهم، ثم رضي لنا اتباعهم!.

وأما إساءته إلى أئمة أهل البيت الأطهار فظاهراً؛ وذلك لأنهم سكتوا على حقهم فلم يطالبوا به، بل وحتى في وقت قوتهم وغلبتهم! (1).

وأما الحديث الثاني الذي استدل به الرافضة (2)، فقد أجاب علماء الحنفية عن استدلالهم به من أربعة وجوه:

الوجه الأول: إن حديث الثقلين وهو كما رواه الإمام مسلم وغيره أن يزيد بن حيان (3) قال: ((انطلقت أنا وحُصين بن سبرة وعمر بن مسلم إلى زيد بن أرقم، فلما جلسنا إليه قال له حصين: لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، رأيت رسول الله > وسمعت حديثه، وغزوت معه، وصليت خلفه، لقد لقيت يا زيد خيراً كثيراً، حدثنا يا زيد ما سمعت من رسول الله >، قال يا ابن أخي: والله لقد كبرت سني، وقدم عهدي، ونسيتُ بعض الذي كنت أعي من رسول الله >، فما حدثكم فاقبلوا، وما لا فلا تكلفوني، ثم قال: قام رسول الله > يوماً فينا خطيباً بماء يُدعى نحاً بين مكة والمدينة، فحمد الله وأثنى عليه، ووعظ وذكّر، ثم قال: أما بعد: ((ألا أيها الناس فإنما أنا بشرٌ

(1) انظر المسامرة مع المسامرة وحاشية قطلوبغا 150/2، وروح المعاني 193/6، والثورة الإيرانية ص 149، وحديث الثقلين لمحمد نافع ص 178.

(2) هذا الحديث هو الحديث الأول الذي تسميه الرافضة حديث الغدير، وإن كان في الأول بعض زيادات ليست موجودة في هذا الحديث، ولكني كررته لأجل استدلال الرافضة به كدليل مستقل، ولذا سموا الحديث الأول بحديث الغدير، وسموا هذا الحديث بحديث الثقلين.

(3) هو يزيد بن حيان التيمي سمع زيد بن أرقم، وروى عنه سعيد بن مسروق، والأعمش، والثوري الكوفي. انظر التاريخ الكبير 325/8، والكاشف 381/2.

يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب، وأنا تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، نخذوا بكتاب الله واستمسكوا به، فحث على كتاب الله ورغب فيه، ثم قال: وأهل بيتي، أذكركم الله في أهل بيتي -ثلاثاً-، فقال له حصين: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال هم آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال: نعم⁽¹⁾.

وهذا الحديث ليس فيه الأمر بالتمسك بالعترة، بل التمسك فيه جاء بكتاب الله فقط، وإنما أرشد النبي > فيه إلى رعاية حقوق أهل بيته كلهم، من غير تخصيص لبعضهم دون البعض في ذلك.

بيد أن الروايات التي تذكرها الرافضة لهذا الحديث فيها الأمر بالتمسك بالعترة كالقرآن، مع كونها مقتصرة على اثني عشر شخصاً، أولهم علي ط، وآخرهم محمد بن العسكري الموهوم، وكل ذلك غير موجود في الروايات الصحيحة لهذا الحديث، مما يبين أن رواياتهم حول الحديث لا تخلو عن وضع وضعف، نظراً لما فيها من زيادات منكرة وألفاظ مزورة⁽²⁾.

وفي ذلك قال الإمام أبو الثناء الألويسي /: ((وهذا الخبر عمدة أدلتهم على الإمامة، وقد زادوا فيه إتماماً لغرضهم زيادات منكرة، ووضعوا في خلاله كلمات مزورة... وطعنوا فيها على الصحابة ش... وأنت تعلم أن هذه

(1) تقدم تخريجه ص 215.

(2) انظر حديث الثقلين لمحمد نافع ص 215.

الأخبار التي فيها الأمر بالاستخلاف غير صحيحة عند أهل السنة، ولا مسلمة لديهم أصلاً...⁽¹⁾.

الوجه الثاني: إن هذا الحديث دل على وجوب التمسك بكتاب الله لأ، وكتاب الله دل على لزوم التمسك بسنة رسول الله > في آيات كثيرة، كقول الله لأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ [الحشر: ٧]، وغير ذلك من الآيات الواضحات، وهكذا نصت الأحاديث الصحيحة الصريحة على ذلك كقوله >: ((عليكم بسنتي...⁽²⁾ ⁽³⁾)).

وقد دل على تقرير هذا الأمر أقوال أئمة أهل البيت كما ورد في نهج البلاغة - وهو من أهم مصادر الرافضة - قول علي ط: ((...ولكم علينا العمل بكتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والقيام بحقه والنعش⁽⁴⁾ لسنته⁽⁵⁾))، وروي عن جعفر الصادق / قوله: ((كل شيء مردود إلى الكتاب والسنة))⁽⁶⁾ وغير ذلك من أقوالهم⁽⁷⁾.

(1) روح المعاني 193/6.

(2) هو شطر من حديث العرياض بن سارية، وقد أخرجه أبو داود في سننه في كتاب السنة، باب لزوم السنة ص 691 برقم (4607) وصححه الشيخ الألباني كما في تعليقه على الكتاب (طبعة مشهور) وكما في الإرواء برقم (2455).

(3) انظر حديث الثقلين لمحمد نافع ص 215-219، وقد جمع المؤلف في هذه الرسالة جملة من النصوص التي فيها الحث على وجوب الأخذ بسنة النبي ﷺ.

(4) نعش الشيء نعشاً: أي أنهضه وأقامه، والمقصود به هو اتباع السنة ونشرها. انظر المعجم الوسيط ص 934 (مادة: نعش).

(5) نهج البلاغة 317/1.

(6) الأصول من الكافي 68/1.

(7) وقد أورد محمد نافع جملة من أقوال أهل البيت في هذا الشأن في رسالته "حديث الثقلين" ص 246.

وقد دلّت السنة الصحيحة على وجوب التمسك والاقتداء بالخلفاء الثلاثة
ش، كقوله >: ((عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي،

تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ))⁽¹⁾، وكتوبه: ((اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر))⁽²⁾.

فلو سللنا أن الذي ذكروه دليلٌ على إمامة من زعموا إمامتهم، لكانت مصادمة لهذه الأحاديث الصحيحة الصريحة، وأقوال أئمة أهل البيت الواضحة المتفق عليها بين الفريقين⁽³⁾.

الوجه الثالث: ولو افترضنا أن الحديث يدل على إمامة العترة، فالعترة في اللغة الأقارب⁽⁴⁾، فلزم منه إمامة جميعهم وهو باطل، لاسيما إمامة عبد الله ابن عباس، ومحمد بن الحنفية⁽⁵⁾، وزيد بن علي وأمثالهم من آل البيت⁽⁶⁾.

الوجه الرابع: إن هذا الحديث دل على التمسك بكتاب الله، ومراعاة حقوق أهل البيت، والرافضة لم يعملوا به أصلاً: لأن كتاب الله عندهم

(1) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب العلم، باب ما جاء في الأخذ بالسنة ص 603 برقم (2676) وصححه الشيخ الألباني (طبعة مشهور).

(2) أخرجه ابن ماجه في سننه باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ص 32 برقم (97) وصححه الألباني (كما في طبعة مشهور) وكما في الصحيحة برقم (1233).

(3) انظر مختصر التحفة ص 174، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 2/239، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 146، وحديث الثقلين ص 215.

(4) النهاية في غريب الحديث ص 576 (مادة "عتر").

(5) هو أبو القاسم محمد بن علي بن أبي طالب القرشي الهاشمي المدني، وأمه هي خولة بنت

جعفر الحنفية، روى عن جمع من الصحابة بما فيهم عمر وعثمان وعلي ومعاوية،

وحدث عنه جمع من أهل البيت وغيرهم، وتوفي سنة (80هـ). انظر السير 4/110، ووفيات الأعيان

169/4.

(6) النفحات القدسية ص 29 (تحقيق: د/ عبد الله البخاري).

محرف، وكيف تصح منهم دعوى التمسك به وهو عند إمامهم المزعوم في السرداب؟!

وأين هم من أتباع العترة!؛ إذ ليس أحد من العترة على شيء من خصائص مذهبهم، بل هم المبرءون المنزهون عن التدنس بشيء منه، بل أئمة العترة كعلي وابن عباس والحسن ش يقدمون أبا بكر وعمر وعثمان ش في الإمامة والأفضلية⁽¹⁾.

وأما الحديث الثالث الذي استدلوا به لإثبات الإمامة، وهو قول النبي < لعل ط: ((أنت مني بمنزلة هارون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي)) > . فقد ردّ علماء الحنفية استدلالهم به من ثمانية أوجه:

الوجه الأول: قولهم: إنّ الحديث أثبت لعل ط جميع منازل هارون × ما عدا منزلة النبوة فغير صواب؛ لأن اسم الجنس المضاف إلى العلم ليس من ألفاظ العموم عند جميع الأصوليين، بل هم صرحوا بأنه للعهد في مثل: ((غلام زيد)) ونظائره⁽²⁾، إلا إذا وجدت في الكلام قرينة تفيد العموم، وههنا الأمر بخلاف ذلك؛ لأن المقصود هو العهد بالقرينة في الكلام وهي قوله: ((أتخلفني على النساء والصبيان؟)) يعني أن هارون كما كان خليفة لموسى حين توجه إلى الطور⁽³⁾، كذلك صار علي ط خليفة للنبي < لما توجه إلى

(1) انظر حديث الثقلين لمحمد نافع ص 212.

(2) انظر المنتور في القواعد للزركشي 387/2، ونزهة الخاطر العاطر المطبوعة بذيّل روضة الناظر لعبد القادر القرشي 124-123/2، وهذه القاعدة معروفة عند الرافضة كما قررها الطوسي في كتابه عدة الأصول ص 115/2.

(3) الطور جبل ببيت المقدس ممتد ما بين مصر وأيلة، وهو الذي تُودي منه موسى عليه السلام. انظر معجم البلدان 47/4 (ط: دار الفكر، بيروت)، ومعجم ما استعجم للبكري 897/3.

غزوة تبوك⁽¹⁾، والاستخلاف المقيد بمدة الغيبة لا يكون باقياً بعد انقضائها، كما لم يبق في هارون × أيضاً⁽²⁾.

الوجه الثاني: القول بإفادة العموم يعود عليهم بالوبال، لأن لازمه كذب المعصوم >، إذ من المنازل ما لا شك في انتفائه عنه: كالأخوة النسبية فإنها منتفية عنه، وكالأسنّة فإن علياً ط لم يكن أسنّ من رسول الله >، بينما هارون كان أسنّ من موسى عليهما السلام، وكالافصحية، فلم يكن علي ط بأفصح من رسول الله > ولا عشر معشاره، بينما هارون كان أفصح من موسى عليهما السلام، كما حكى الله عن موسى: *وَوُيْ يَ چ [القصص: 34]*، ولأن هارون كان شريكاً لموسى عليهما السلام في النبوة، وعلي ط ليس كذلك، ولأن هارون توفي قبل موسى عليهما السلام، وعلي ط توفي بعد رسول الله >، فدلّت انتفاء هذه الأمور على انتفاء إفادة العموم.

وإنما أفاد الحديث مشاركته ط للنبي > في بعض المنازل بدلالة سياق الحديث، وهو أنه ط استنقص استخلافه على النساء والصبيان، كما جاء في صدر الحديث ((أتخلفني على النساء والصبيان؟))، وكان سبب ذلك ما أشاعه المنافقون بأن النبي > كره صحبته وغير ذلك مما قالوا فيه، فقال النبي > له: ((ألا ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى..)) تسليّة له، وتطبيياً لحاطره.

(1) كانت غزوة تبوك في رجب سنة تسع من الهجرة. (البداية والنهاية 3/5، وسيرة ابن هشام 169/4)، وتبوك:

موضع بين وادي القرى والشام على أربع مراحل من الحجر نحو نصف طريق الشام (معجم البلدان 14/2 ط: دار الفكر، بيروت) وهو اليوم: إحدى مناطق المملكة العربية السعودية، (الموسوعة العلمية 83/6).

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 431/2-432 (تحقيق: أحمد)، والسيوف المشرقة ص 485، وانظر للمزيد منهاج السنة 341/7-353.

فكما أن موسى استخلف هارون عليهما السلام لمدة يسيرة محدودة حينما أراد أن يذهب لميقات ربه، فهكذا استخلف رسول الله > علياً ط لمدة محدودة حينما أراد أن يذهب لقتال عدوه، فكلا الاستخلافين محدود ومقيد بزمن يسير، فلا يدل على مقصود الرافضة⁽¹⁾.

الوجه الثالث: لو كان استخلاف النبي > إياه دليلاً على إمامته بعده، للزم من ذلك إثبات الإمامة لكل من استخلفه رسول الله > علي المدينة كعبد الله ابن أم مكتوم⁽²⁾ ط وغيره⁽³⁾.

الوجه الرابع: ثبت أن النبي > بعث أبا بكر ط سنة تسع من الهجرة أميراً على الناس في الحج وأردفه بعلي ط، فقال أبو بكر ط لعلي ط: أمير أم مأمور؟ فقال علي ط بل مأمور، فكان يصلي خلفه ويطيع أمره، وينادي خلفه مع الناس بالموسم: ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان⁽⁴⁾، فلو كان هو الخليفة بعد رسول الله لما كان تحت إمرة غيره، مع العلم بأن أبا بكر كان أميراً على الحج بعد غزوة تبوك⁽⁵⁾.

(1) انظر تبصرة الأدلة 857/2، والمسايرة مع شرحها المسامرة وحاشية قطلوبغا 147/2، وأصول الدين للبزدوي ص 187-188، ومختصر التحفة ص 163، والمرتضى في سيرة علي ص 51.

(2) هو عمرو بن أم مكتوم القرشي ويقال اسمه عبد الله، وهو ابن قيس بن زائلة بن الأصم، ومنهم من قال عمرو بن زائلة، ويقال: كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبد الله، من السابقين الأولين، وكان النبي ﷺ يستخلفه على المدينة في عامة غزواته ليصلي بالناس، خرج إلى القادسية فشهد القتال واستشهد هناك. انظر الإصابة 600/4، وطبقات ابن سعد 135/2.

(3) انظر المسايرة مع شرحها المسامرة 148/2، وأصول الدين للبزدوي ص 187-188، والتحفة الاثني عشرية 430/2 (تحقيق: أحمد)، والسيوف المشرقة ص 485.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصلاة، باب ما يستر العورة 144/1 (362).

(5) انظر المرتضى في سيرة علي عليه السلام ص 52، وإرشاد الشيعة ص 63 (بالأردية).

الوجه الخامس: لا نسلّم أن الخلافة بعد موت موسى × كانت من جملة منازل هارون ×، لأن هارون × كان نبيا مستقلا في التبليغ، ولو عاش بعد موسى × أيضاً لكان كذلك، ولما زالت عنه هذه المرتبة قط.

بخلاف مرتبة الخلافة؛ فإنها نيابة عن النبي، ولا مناسبة بين الأصالة والنيابة في القدر والشرف، فعلم أن الاستدلال على خلافة علي ط من هذا الطريق لا يصح أبداً⁽¹⁾.

الوجه السادس: ((لما شبه النبي < علياً بهارون، ومعلوم أن هارون كان خليفة في حياة موسى، وصار يوشع بن نون وكالب بن يوفنا خليفة له بعد موت موسى⁽²⁾، لزم منه أن يكون علي ط أيضاً خليفة في حياة النبي < لا بعد وفاته، بل يصير غيره خليفة بعد وفاته حتى يكون التشبيه على وجه الكمال؛ إذ حمل التشبيه في كلام الرسول على النقصان غاية عدم الديانة، والعياذ بالله))⁽³⁾.

الوجه السابع: ((أما زعمهم: أن عزله ط يفيد إهانتة وتنقيصه، فليس بمسلّم من وجهين: الأول: أنه < استخلف غيره في غيابه ثم عزله ولم يُفد ذلك إهانتة ولا تنقيصه⁽⁴⁾).

والثاني: لأن استخلافه < إياه كان مقيدا، والاستخلاف المقيد إذا انتهت مدته لا تترتب عليه الإهانة ولا التنقيص، فكما أن هارون × انقطع

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 433/2 (تحقيق: أحمد)، والنفحات القدسية ص 24 (تحقيق: د/عبد الله البخاري).

(2) انظر تفسير المدارك 278/1، وتفسير بحر العلوم 427/1، ومرواة المفاتيح 240/11.

(3) مختصر التحفة ص 164، وانظر مرواة المفاتيح 240/11.

(4) انظر المسامرة مع شرحها المسامرة والحاشية 148/2.

(4) هم الذين شاركوا في غزوة بدر وهي أول غزوة غزاها النبي ﷺ في السنة

تے ئے ک ٹ کھ و
وقال في شأن أهل مسجد قباء: چ چ چ چ چ چ ی د
تد چ [التوبة: ١٠٨]، ولا شك أن من يحبه الله يحبه رسوله،
ومن يحب الله من المؤمنين يحب رسوله.

الثانية من الهجرة (سيرة ابن هشام 2/218، والبداية والنهاية 3/268)،
وبدر: ماء على ثمانية وعشرين فرسخا من المدينة في طريق مكة، وبه كانت
الغزوة المعروفة التي انتصر فيها المسلمون على المشركين.
انظر معجم البلدان 1/357 (ط: دار الفكر، بيروت) ومعجم ما استعجم 1/231.

وقال لمعاذ⁽¹⁾ ط: ((إني أحبك فقل...))⁽²⁾، ولما سُئل من أحب الناس إليك؟ قال: عائشة⁽³⁾، قيل: ومن الرجال؟ قال: أبوها⁽⁴⁾.

الوجه الثالث: ((وإنما نصّ على المحبة والمحبة في حق علي ط مع وجودهما في غيره، لنكتة دقيقة تحصل من ضمن قوله: (يفتح الله على يديه) وهي أنه لو ذكر مجرد الفتح، لربما توهم أن ذلك غير موجب لفضيلته، لما ورد ((إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر))⁽⁵⁾، فأزال ذلك التوهم بإثبات هاتين الصفتين له، فصار المقصود منه تخصيص مضمون (يفتح الله على يديه) وما ذكر من الصفات لإزالة ذلك التوهم⁽⁶⁾.

-
- (1) هو معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس، أبو عبد الرحمن الأنصاري الخزرجي، الإمام في الحلال والحرام، بعثه النبي ﷺ إلى اليمن وكتب إلى أهله: "إني بعثت لكم خير أهلي" وقدم من اليمن في خلافة الصديق، وكان وفاته بالطاعون في الشام سنة (17هـ) أو التي بعدها. انظر الإصابة 136/6، وطبقات ابن سعد 387/7، ومعجم الصحابة للبغوي 265/5.
- (2) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، باب دعوات النبي ﷺ ص 247 برقم (690)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة، باب في الاستغفار ص 234 برقم (1522) وصححه الألباني كما بنفس الرقم (طبعة مشهور).
- (3) هي الصديقة بنت الصديق أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق، ولدت بعد المبعث بأربع سنين أو خمس، وتزوجها رسول الله ﷺ وهي بنت ست ودخل بها وهي بنت تسع، ولم يتزوج عليها بكراً غيرها، وقد أنزل الله في براءتها وعفوها آيات تتلى، وكانت كثيرة الرواية عن النبي ﷺ كما كانت أفقه نساء الصحابة إطلاقاً، توفيت سنة (57هـ) وقيل (58هـ) ودفنت في البقيع. انظر الإصابة 16/8، وطبقات ابن سعد 58/8.
- (4) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المغازي، باب غزوة ذات السلاسل 1584/4 برقم (4100).
- (5) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الجهاد، باب إن الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر 1114/3 برقم (2897).
- (6) انظر هذا الرد في: السيوف المشرقة ص 494-497، ومختصر التحفة ص 170.

وبعد هذه المناقشة التي توصلنا فيها إلى إبطال مزاعم الرافضة حول هذه الأحاديث التي تعد من أقوى أدلتهم، نعقب ذلك باستدلالهم بالأحاديث الضعيفة والموضوعة في المسألة، مع الرد عليها من خلال أقوال علماء الحنفية.

المطلب الثاني

استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة.

من الأدلة التي استدل بها الرافضة لإثبات الإمامة أحاديث مكذوبة موضوعة على رسول الله > أو أحاديث ضعيفة جداً لا يصلح الاحتجاج بها، وعلى التسليم بهما جدلاً فهي لا تدل على مرادهم، بل قد تكون ردّاً على دعواهم.

وقد سار علماء الحنفية تجاه هذه الأحاديث بالحكم عليها -ضعفاً أو وضعاً- ثم اقترضوا صحتها ولكن كروا عليها بالإبطال، وذلك من باب استئصال الباطل من أساسه واقتلاعه من جذوره وأساسه (1) كما سيأتي بيان ذلك في الصفحات القادمة بإذن الله.

(1) وهو منهج متبع في كتابات بعض العلماء كالأصبهاني في كتابه الإمامة والرد على الرافضة، وشيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة، والمقدسي وغيرهم في ردودهم على الرافضة.

المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة

لإثبات الإمامة.

إن من نظر في كتب الرافضة في هذا الباب وجدها مشحونة بالأحاديث الموضوعة المكذوبة، والضعيفة الواهية، وذلك لأن الكذب دينهم وديدنهم، ولكنني سأكتفي بإيراد أشهر ما تعلقوا به لإثبات دعواهم، فمنها: الحديث الأول: قول النبيّ > ((رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار))⁽¹⁾.

قالوا: وهذا يدل على عصمة علي ط، ويدل على وجوب طاعته دون غيره، ومن كان معصوماً وواجب الاتباع فإنه إمام⁽²⁾.
الحديث الثاني: قوله > : ((أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد العلم فليأت الباب))⁽³⁾.

قالوا: ((وهذا الحديث يقتضي وجوب الرجوع إلى أمير المؤمنين عليّ >؛ لأن النبي صلى الله عليه وآله كنى عن نفسه الشريفة بمدينة العلم، ثم أخبر أن الوصول إلى علمه وجنة الله سبحانه وتعالى من جهة عليّ خاصة، لأنه جعله

(1) انظر بحار الأنوار 35/38، وكشف الغمة 145/1، 294، والتعجب من أغلاط العامة ص 52، ومواقف الشيعة للميانجي 473/3.

(2) انظر استدلالهم في شرح أصول الكافي للمازندراني 138/6، وبحار الأنوار 38/35.

(3) انظر التوحيد للصدوق ص 307، والنكت الاعتقادية للمفيد ص 42، والشافي في الإمامة 201/1، والاحتجاج 102/1، ونهج الإيمان لابن جبر ص 342، والنجاة في القيامة ص 161، والتعجب من أغلاط العامة ص 134، والشهب الثواقب ص 63، 191، والغدير 61/6.

كباب مدينة العلم والجنة التي لا يدخل إليها إلا منه، ويدل أيضاً على أنه إمام الأئمة)) (1).

الحديث الثالث: قوله < ((اللهم ائني بأحب الخلق إليك يأكل معي هذا الطائر، فجاء علي وأكل معه)) (2).

قالوا: من كان أحب الخلق إلى الله فهو أعظمهم ثواباً عنده، وأكثرهم قرباً إليه، وأفضلهم عملاً له، ومن كان كذلك وجب أن يكون هو الإمام (3).

الحديث الرابع: عن عبد الله بن عباس قال كنا جلوساً عند رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: ((من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في بطشه، وإلى عيسى في عبادته، فلينظر إلى علي بن أبي طالب (4))).

قالوا: إن مساواة علي ط للأنبيا الكبار في صفاتهم الجليلة، وهم أفضل من غيرهم، والمساوي للأفضل أفضل، فيكون علي ط أفضل من غيره، فتعين إمامته (5).

الحديث الخامس: ((من ناصب علياً في الخلافة فهو كافر)) (1).

-
- (1) نهج الإيمان لابن جبر ص 343، وانظر منهاج الكرامة ص 50-51.
 - (2) نهج الإيمان ص 336، وبحار الأنوار 355/38، ونبائع اللودة لنوي القزويني 176/1.
 - (3) انظر نهج الإيمان ص 331، ومنهاج الكرامة ص 171، وكشف الغطاء 11/1.
 - (4) الشهب الثواقب ص 117، والنجاة في القيامة ص 161، ومنهاج الكرامة ص 101، ونهج الحق وكشف الصدق ص 236-237.
 - (5) انظر قول الرافضة في كشف المراد ص 418، والنجاة في القيامة ص 161، ونهج الإيمان ص 664، ومشارك أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين لرجب البرسي ص 169.

وأكتفي بذكر هذه الأحاديث الخمسة؛ لأنها من أشهر ما استدل به
الرافضة لتقرير الإمامة على وفق هواهم، وقد ناقشها علماء الحنفية وبينوا
ضعفها ووضعها والرد عليها، وإليك بيان ذلك في الصفحات القادمة.

(1) الأمالي للصدوق ص 771، ونهج الإيمان ص 262، وكشف اليقين ص 293، وبحار
الأنوار 150/38، 155، والذريعة ص 15.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض

الأحاديث الضعيفة والموضوعة لإثبات الإمامة.

بالنظر إلى الأحاديث التي استدلت بها الرافضة في المسألة يتبين أنها غير صالحة للاستدلال والاحتجاج، فهي إما ضعيفة جداً، أو موضوعة مكذوبة، وكلا النوعين لا يثبت أيّ دعوى، ولا يُحقق أيّ مطلوب، بل لا يزيده إلاّ وهناً وضعفاً.

ولا داعي للردّ عليها في الحقيقة، لأنها مردودة من أصلها، وساقطة من أساسها، ولكن من باب استئصال الباطل من أساسه واجتثاثه من جذوره؛ فإن علماء الحنفية افترضوا صحتها أولاً ثم كروا عليها بالإبطال ثانياً، وإليك بيان ذلك:

فأما الحديث الأول الذي استدلت به الرافضة، وهو: (رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار)⁽¹⁾، وقولهم: إنّ الحديث يدل على أن علياً ط واجب الإتيان دون غيره وأنه معصوم، وذلك دليل على إمامته.

فقد أجاب عنه علماء الحنفية بما يلي:

أولاً: إنّ هذا الحديث غير قابل للاحتجاج به، وقد حكم الملا علي القاري⁽²⁾

بغرابته

(1) أخرجه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب عليّ ص 842 برقم (3715) وحكم عليه بالغرابة؛ لأن فيه المختار بن نافع وهو كثير الغرائب، ورواه الحاكم في المستدرک، باب ذكر إسلام أمير المؤمنين 134/3 برقم (4629) وذكر الذهبي في التلخيص بأن فيه مختار بن نافع وهو ساقط، وقال الشيخ الألباني بأنه ضعيف جداً كما في تعليقه على سنن الترمذي (طبعة مشهور).

(2) هو الإمام المحدث الفقيه علي بن سلطان محمد الهروي المكي، المعروف بالملا علي القاري وله مؤلفات قيمة نافعة ومنها: شرح الفقه الأكبر، وشم العوارض في ذم الروافض،

مستندا في ذلك على حكم الترمذي⁽¹⁾ على الحديث⁽²⁾، حيث قال: ((إن الترمذي قال عنه بأنه حديث غريب))⁽³⁾.
 ثانياً: على تقدير قبوله فإن الحديث لا مساس له بمدعى الرافضة، لأنه قد ورد مثله صحيحاً في غير علي ط، فقد قال النبي < في حق عمر ط: ((الحق بعدي مع عمر حيث كان))⁽⁴⁾، وهذا الحديث فيه إخبار بملازمة الحق لعمر ط بخلاف الحديث عن علي ط فإنه دعاء في حقه، والفرق بين الإخبار والدعاء غير خافٍ.

==

وشرح الشفا للقاضي عياض، وغيرها، توفي سنة (1014هـ). انظر التعليقات السننية على الفوائد البهية ص 7، وطرب الأمائل بتراجم الأفاضل له أيضاً ص 286.

(1) هو محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، الحافظ، العلم، الإمام، البارع، مصنف "الجامع"، وكتاب "العلل"، وغير ذلك، لم يخلف بخراسان بعد وفاة البخاري أحفظ وأورع وأتقن من الترمذي، توفي سنة (279هـ). انظر سير أعلام النبلاء 207/13، وتهذيب التهذيب 344/9.

(2) تقدم حكم الترمذي على الحديث في الصفحة السابقة.

(3) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 233/11.

قلت: قال المناوي في شرحه على الجامع الصغير: "وليس الحديث صحيحاً... وقد أورده

ابن الجوزي في الواهيات... وفي الميزان بأن فيه مختار بن نافع وهو منكر الحديث جداً، ثم أورد من مناكيره هذا الخبر". فيض القدير 18/4.

(4) رواه أبو داود في سننه في كتاب الخراج والفيء، باب في تدوين العطاء ص 50 برقم (2962) بلفظ: "إن الله وضع الحق على لسان عمر وقلبه"، والترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب في مناقب أبي حفص عمر بن الخطاب ص 836 برقم (3682) وصححه الألباني كما في تعليقه على الكتابين (طبعة مشهور).

ثم إنه زاد النبي > في حق عمر ط لفظ ((بعدي)) ليكون دليلاً على صحة إمامته، وإمامة من رآه عمر ط إماماً، وعلى مذاق الرافضة يكون هذا الحديث دليلاً على عصمة عمر ط، لكن أهل السنة لا يقولون بعصمة أحد بعد رسول الله > (1).

ثالثاً: إن هذا الحديث الذي استدلوا به حجة عليهم لا لهم؛ إذ هو دليل على خلافة الخلفاء الثلاثة ش، وذلك بقياس المساواة وهو: الحق مع علي، وعلي مع الثلاثة فالحق معهم، وذلك لأن علياً ش بايعهم وتابعهم وكان يصلي معهم في الجمع والجماعات، وكان ينصحهم في أمور تتعلق برياستهم، كما ثبت في نهج البلاغة أن عمر ط لما أراد أن يخرج إلى دفع فتنة نهاوند (2) استشار علياً فقال له ط: ((إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة، وهو دين الله الذي أظهره... ومكان القيم من الإسلام مكان النظام من الخرز يجمعه ويضمه، فإن انقطع النظام تفرق الخرز وذهب، ثم لم يجتمع أبداً...)) (3).

والعجب من الرافضة كيف يتركون مثل هذه الروايات الثابتة في أصح الكتب عندهم كأنهم لم يروها ولم يسمعوها، ويدعون بالمخالفة فيما بينهم بما شاع عندهم من الروايات الموضوعة والمفتريات!!

ثم يتخبطن، إذ يروون هذه الروايات الصحيحة، فقد يقولون إن هذه كلها كانت لحض قلة الأعوان والأنصار، ثم يفحمون فيما قالوا بروايات

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 467/2 (تحقيق: أحمد) ومختصر التحفة ص 170.

(2) نهاوند: هي مدينة عظيمة في قبلة همدان، بينهما ثلاثة أيام، وقد كانت بها الواقعة المشهورة في خلافة عمر بن الخطاب ؓ مع الفرس، وذلك في السنة التاسعة عشرة من الهجرة.

انظر معجم البلدان 313/5 (ط: دار الفكر، بيروت).

(3) نهج البلاغة 29/2.

ثقاتهم الدالة صراحةً على قوة علي ط وغلبة أعوانه وكثرة أنصاره، كما روى سليم بن قيس الهلالي ((أن عمر قال لعلي ×: والله لئن لم يتابع أبا بكر لنقتلنك، قال له علي ×: لو لا عهدٌ عهدهُ إليّ خليلي لست أخونه، لعلمت أننا أضعف ناصراً وأقل عدداً))⁽¹⁾.

فهذه الرواية وغيرها تدل صراحة على أن سكوت علي ط كان بسبب أمرٍ سمعه من النبي < وهو أن الخلافة حق أبي بكر بلا فصل ثم حق عمر، وههنا البرهان العقلي الموافق لأصول الرافضة قائم على أن العهد المذكور كان هذا، لأن الإمامة لو كانت حق علي ط وكان النبي أوصاه بترك المنازعة للشيخين مع كثرة الأعوان والأنصار-المستفادة من هذه الرواية صراحة- للزم أن النبي < أوصاه بتعطيل أمر الله، وحرَم الأمة من لطفه، ووصى علياً ط باتباع الباطل، حاشاه ثم حاشاه⁽²⁾.

وأما الحديث الثاني الذي استدلوا به، وهو ما روي عن النبي < أنه قال: ((أنا مدينة العلم وعليٌّ بابها، فمن أراد العلم فليأتِ الباب))⁽³⁾. فقد أجاب عنه علماء الحنفية بما يلي:

(1) كتاب سليم بن قيس ص 251.

(2) مختصر التحفة ص 171-172 بتصرف يسير.

(3) رواه الترمذي في سننه في كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب ص 844 برقم (3723) بلفظ "أنا دار الحكمة وعليٌّ بابها" وقال عقبه: هذا حديث غريب منكر، وأخرجه الحاكم في المستدرک، باب ذكر إسلام أمير المؤمنين 137/3 برقم (4637) (باللفظ الأول) وحكم عليه النهي في التلخيص بالوضع، وقال الألباني بأنه "موضوع لأن في إسناده عبد السلام بن صالح أبو الصلت الهروي، وقد رُمي بالرفض والكذب"، ثم نقل أقوال المحدثين في إثبات كون الحديث موضوعاً. انظر السلسلة الضعيفة (2955).

أولاً: إن هذا الحديث مطعون فيه، فقد قيل لا أصل له ⁽¹⁾، وأنه موضوع ⁽²⁾، ومنكر ⁽³⁾، وليس له وجه صحيح ⁽⁴⁾، وذكره ابن الجوزي في الموضوعات ⁽⁵⁾،

-
- (1) قاله ابن معين كما في تاريخ بغداد 203/11-204، والفتني كما في تذكرة الموضوعات ص 96.
- (2) قاله الذهبي في تلخيص المستدرک 137/3، وانظر العُمّاز على اللُّمّاز في الموضوعات المشهورات للسهمودي ص 61، وتذكرة الموضوعات للفتني ص 96، ومروقة المفاتيح 253/11.
- (3) قاله الترمذي كما في حاشية رقم (2).
- (4) قاله البخاري كما في علل الترمذي 942/2، ومروقة المفاتيح 253/11.
- (5) انظر الموضوعات 118/2، وتذكرة الموضوعات ص 95، والرد على الرافضة للمقدسي ص 230، ومروقة المفاتيح 253/11.

فالتمسك بالأحاديث الموضوعة مما لا وجه له؛ إذ شرط الدليل اتفاق الخصمين عليه⁽¹⁾.

ثانياً: ((وعلى تقدير ثبوته فإنه ليس مفيداً لمدّعاهم، إذ لا يلزم أن من كان باب مدينة العلم فهو صاحب رياسة عامة بلا فصلٍ بعد النبي >، غايته أن شرطاً من شروط الإمامة قد تحقق فيه بوجه أتم، ولا يلزم من تحقيق شرط واحد وجود المشروط بالشروط الكثيرة، مع أن ذلك الشرط كان ثابتاً في غيره أيضاً أزيد منه كأبي بكر وعمر ب ((⁽²⁾.

وقال الملاّ علي القاري: ((ووصف علي ط بذلك لا يفيد الحصر؛ إذ الصحابة كلهم بمنزلة الأبواب، ومما يحقق ذلك أن التابعين أخذوا أنواع العلوم الشرعية من القراءة والتفسير والحديث والفقه وغيرها من العلوم من سائر الصحابة غير علي ط ، فعلم عدم انحصار البابية في حقه، اللهم إلا أن يختص بباب القضاء، فإنه ورد في شأنه إنه أقضاكم، كما ورد في حق أبي بن كعب⁽³⁾ ط أنه أقرأكم، وفي حق زيد بن ثابت⁽⁴⁾ ط أنه أفرضكم، وفي حق معاذ بن جبل ط

(1) انظر صبّ العذاب على من سب الأصحاب ص 91، ومختصر التحفة ص 165، والسيوف المشرقة ص 488.

(2) مختصر التحفة ص 165، والسيوف المشرقة ص 489.

(3) هو أبيّ بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار

الأنصاري، أبو المنذر وأبو الطفيل، سيّد القراء، وأحد كتاب النبي ﷺ، شهد بدر

والمشاهد كلها، واختلف في سنة وفاته، فقليل توفي سنة (22هـ) وقيل (30هـ).

انظر الإصابة 27/1، ومعجم الصحابة للبغوي 3/1.

(4) هو زيد بن ثابت بن الضحاك بن عمرو بن عوف بن مالك بن النجار الأنصاري

الخرزجي أبو سعيد وقيل أبو ثابت، أعطاه النبي ﷺ راية بني النجار يوم تبوك، أحد

كتاب الوحي، وهو الذي تولى جمع القرآن الكريم في عهد الصديق وذي النورين، ومات سنة (54هـ) على الصحيح. انظر الإصابة 2/592، وطبقات ابن سعد 8/359، ومعجم الصحابة للبغوي 2/416.

أنه أعلمكم بالحلل والحرام...⁽¹⁾))⁽²⁾.

وأما الحديث الثالث الذي استدلوا به، وهو ما روي عن النبي > أنه قال: ((اللهم ائتني بأحب الخلق إليك يأكل معي هذا الطائر، فجاءه علي، وأكل معه))⁽³⁾.

فقد أجاب عنه علماء الحنفية بما يلي:

أولاً: إن هذا الحديث غير قابل للاحتجاج، وفي ذلك قال الإمام الزيلعي⁽⁴⁾: هو ضعيف جداً⁽⁵⁾.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: ((وهذا الحديث قد حكم أكثر المحدثين بأنه موضوع))⁽⁶⁾ ⁽¹⁾.

(1) رواه ابن ماجه في سننه، باب فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ص 43 برقم (154)، وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم (1224).

(2) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 238/11.

(3) رواه الترمذي في سننه، كتاب المناقب، باب مناقب عليّ ص 844 برقم (3721) وقال عقبه: "هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه"، وقد ضعفه الشيخ الألباني (طبعة مشهور)، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة 371/7 "إن حديث الطائر من المكذوبات الموضوعات"، وقال ابن القيم في رسالته (الرد على الرافضة) هو موضوع كما نقل عنه المقدسي ذلك في رسالته: الرد على الرافضة ص 238.

(4) هو أبو محمد عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي، كان مشهوراً بمعرفة الفقه والحديث والنحو والفرائض، وله عديد من المؤلفات منها: تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، ونصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، وغيرها، توفي سنة (743هـ). انظر الجواهر للمضية 519/2-520.

(5) نصب الراية لأحاديث الهداية 265/1.

(6) تقدم قول شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم في الحكم على الحديث بأنه موضوع، وقد ذكره ابن الجوزي من ستة عشر طريقاً ويّين أن جميع طرقه مظلمة بحيث لا يخلو منها طريق عن مطعن ووهن شديد، كما نقل حكم

ومن حكم بوضعه أيضاً: الملا علي القاري⁽²⁾ والكشميري⁽³⁾ (4) وغيرهم من علماء الحنفية⁽⁵⁾.

ثانياً: وعلى تقدير تسليمه: فقد قال فيه الإمام التوربشتي الحنفي⁽⁶⁾:
هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر وعمر ب، ولا يقاوم القول بخيريهما من الأخبار الصحاح منضماً إليها إجماع الصحابة، لمكانة سنده، فإن فيه لأهل النقل مقالاً، ولا يجوز حمل أمثاله على ما يخالف الإجماع، لا سيما والصحابي الذي يرويه ممن دخل في هذا الإجماع، واستقام عليه مدة عمره، ولم ينقل عنه خلافه.

ولو ثبت عنه هذا الحديث فإنه يحمل قوله ((بأحب خلقك)) على أن المراد منه: اتني بمن هو من أحب خلقك إليك، فيشاركه فيه غيره، وهم

بعض المحدثين على أنه موضوع. انظر العلل المتأهية في الأحاديث الواهية 229/1-237، وانظر الفوائد المجموعة في الأحاديث للوضوعة للشوكاني 382.

(1) التحفة الاثني عشرية 435/2-437 (تحقيق: أحمد) وانظر مختصر التحفة ص 164.

(2) مرقاة المفاتيح 249/11.

(3) هو محمد أنورشاه بن محمد معظم شاه الكشميري، وموطنه الأصلي هو العراق حيث كان رحل منه إلى لاهور ومن ثم إلى كشمير بحيث استوطن به، حفظ القرآن في صغره، ثم رحل إلى ديوبند فدرس فيه، وله العديد من المؤلفات منها: خاتم النبیین، وفيض الباري وغيرها، توفي سنة (1352هـ). انظر نزهة الخواطر 90/8، وأكابر علماء ديوبند ص 95.

(4) انظر العرف الشذي شرح جامع الترمذي 462/3.

(5) انظر تذكرة الموضوعات للفتي الهندي ص 95.

(6) هو الإمام شهاب الدين أبو عبد الله الفضل بن الحسين التوربشتي الحنفي، مؤلف "الميسر

شرح المصابيح للبعوي" فقيه متكلم، توفي بعد سنة (666هـ). انظر هدية العارفين

821/5، والأعلام 152/5.

المفضلون بإجماع الأمة، وهذا مثل قولهم: فلان أعقل الناس وأفضلهم، أي من أعقلهم وأفضلهم.

ومما يبين لك أن حمله على العموم غير جائز: هو أن النبي > من جملة خلق الله، ولا يجوز أن يكون عليُّ أحب إلى الله منه.

فإن قيل: ذلك شيء عُرِف بأصل الشرع.

قلنا: والذي نحن فيه عُرِف أيضا بالنصوص الصحيحة وإجماع الأمة، فيؤول هذا الحديث على الوجه الذي ذكرناه.

أو على أنه أراد به أحب خلقه إليه من بني عمه وذويه، وقد كان النبي > يطلق القول وهو يريد تقييده، ويعم به ويريد تخصيصه، فيعرفه ذوو الفهم بالنظر إلى الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه) ⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: ((وإن سلمنا أنه هو المراد بأحب الناس مطلقاً، فإنه لا يفيد المدعى؛ إذ لا يلزم أن يكون أحب الخلق إلى الله صاحب الرياسة العامة، فكأن من أولياء وأنبياء كانوا أحب الخلق إلى الله ولم يكونوا ذوي رياسة عامة، كزكريا ويحيى وشموئيل الذي كان طالوت في زمنه صاحب رياسة عامة بنص إلهي)) ⁽²⁾ ⁽³⁾.

وأما الحديث الرابع الذي استدلوا به وهو ما روي عن النبي > أنه قال: ((من أراد أن ينظر إلى آدم في علمه، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في بطشه، وإلى عيسى في عبادته، فليُنظر إلى علي بن

(1) نقلاً عن: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح 249/11-250.

(2) وهو قول الله تعالى: چڑ ژ ک ک د گ گ گ گچ [البقرة: ٢٤٧].

(3) التحفة الاثني عشرية 437/2 (تحقيق: أحمد).

أبي طالب))⁽¹⁾. وقولهم: إن مساواة علي ط لبعض الأنبياء في صفاتهم الجلية يقتضي أن يكون أفضل من غير الأنبياء، فتتعين إمامته؛ لأنه هو الأفضل على غيره.

فقد ذكر علماء الحنفية فساد هذه المقدمات والمبادئ الواقعة في الاستدلال من أربعة وجوه:

الأول: إن هذا الحديث ليس من أحاديث أهل السنة، فلا يمكن إلزامهم بشيء لا يعترفون به، مع أن من قواعدهم أنه إذا ذكر حديث في كتبهم ولم يصرح بصحته، فإنه لا يحتج به.

الثاني: إن ما ذكر في الحديث فهو محض تشبيه لبعض صفات علي ط ببعض صفات أولئك الأنبياء، وقد روي في الأحاديث الصحيحة تشبيه أبي بكر وعمر وغيرهم من الصحابة ش ببعض الأنبياء⁽²⁾، ولكن لما كان لأهل السنة حظٌ عظيم من العقل لم يحملوا ذلك التشبيه على المساواة أصلاً، بل أعطوا كلاً مرتبته.

الثالث: إن المساواة بالأفضل في صفة لا تكون موجبة لأفضلية المساوي، لأن ذلك الأفضل له صفاتٌ آخر قد صار بسببها أفضل.

(1) رواه ابن شاهين في الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن ص 106، وابن عساكر في تاريخه 313/42، وهو حديث موضوع كما ذكره ابن الجوزي في الموضوعات 142/2، وشيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة 510/5.

(2) كما في حديث ابن مسعود رضي الله عنه في قصة مشاورة النبي صلى الله عليه وآله لأبي بكر وعمر رضي الله عنهما في أسارى بدر، وفيه تشبيه أبي بكر رضي الله عنه بإبراهيم وعيسى عليهما السلام، وتشبيه عمر رضي الله عنه بنوح وموسى عليهما السلام. وقد أخرجه الحاكم في المستدرک وصححه 24/3 برقم (4303) ووافقه الذهبي.

وأيضاً: فإن سلّمنا بأفضليته فإنها ليست موجبة للزعامة الكبرى.
 الرابع: إن تفضيل عليّ على الخلفاء الثلاثة ش يثبت من هذا الحديث
 إذا لم يكن أولئك الخلفاء مساوين للأنبياء المذكورين في الصفات المذكورة
 أو في مثلها، ودون هذا خرط القتاد⁽¹⁾.

(1) مختصر التحفة بتصرف ص 166، وانظر النفحات القدسية ص 25 (تحقيق: د/ عبد الله

البخاري).

وأما الحديث الخامس الذي استدلووا به وهو: ((من ناصب علياً في الخلافة فهو كافر)).

فقد قال عنه أبو المعالي الألويسي: ((لا أثر لهذا الحديث في كتب أهل السنة⁽¹⁾...))

وعلى فرض صحته: فهو يخالف الأحاديث الصحيحة الموجودة في كتب القوم، منها قول علي ط: ((أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيف والاعوجاج والشبهة))⁽²⁾.

ولئن اعتُبر فُضمونه لا يتحقق إلا إذا طلب الأمير الخلافة وانتزعت عن يده، وهو لم يطلبها في زمن الخلفاء الثلاثة؛ لأنه كان مأموراً بالسكوت والتقية كما هو محرر في كتب الإمامية⁽³⁾.

وبعد: فهذه هي أشهر الأدلة من السنة عند الرافضة على إثبات الإمامة، وأكتفي بها دون غيرها روماً للاختصار، وهي كما رأيت إما صحيحة ولكن لا تدل على مقصودهم، أو ضعيفة أو موضوعة لا تقوم بأمثالها حجة. وهناك أدلة أخرى لهم سموها بالأدلة العقلية، وهي لا تخرج في مضمونها عما سبق من أدلتهم، وهي ساقطة من أساسها؛ لأنها مبنية على مقدمات فاسدة ومبادئ مخدوشة، وهي أولى بأن توصف بجبال خيالية ووساوس شيطانية، ولذلك فإني أضرب عنها صفحا، اكتفاء بما تقدّم⁽⁴⁾.

(1) وقد ذكر شيخ الإسلام بأنه كذب كما في منهاج السنة 403/7.

(2) انظر نهج البلاغة 1/236، وانظر: تهذيب الأوائل للباقلاني ص 558.

(3) السيوف المشرقة ص 491، وانظر التحفة الاثني عشرية 454/2-455 (تحقيق: أحمد).

(4) انظر تلك الأدلة والرد عليها في السيوف المشرقة ص 498، ومختصر التحفة ص 176.

المبحث الثالث

استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة، وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية

من استدلال الرافضة

بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة.

لقد وُضعت النواة الأولى لمذهب الرافضة بادّعاء وصية النبي > لـعلي بن أبي طالب ط بالإمامة بعده، وذلك على لسان عبد الله بن سبأ اليهودي، باعتراف علماء الرافضة.

وقد لعبت هذه الوصية المزورة دورا كبيرا في تأسيس مذهب الرافضة، بل هي اللبنة الأولى للمذهب، وعليها قام كيانهم، وبها أسس بنيانهم، ولذلك جاء فيما بعد من عَمَّمها من أعيان الرافضة في اثني عشر شخصا، بعد أن كانت موقوفة على شخص واحد.

ومن مفترياتهم التي تنصّ على وجود الوصية بإمامة الأئمة الاثني

عشر:

1/ فِرْيَةُ الْكَتَابِ السَّمَاءِيِّ الْمُخْتَوِي: فَقَدْ رَوَى الْكَلْبِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: ((إِنَّ الْوَصِيَّةَ نَزَلَتْ مِنَ السَّمَاءِ عَلَى مُحَمَّدٍ كَتَابًا، لَمْ يَنْزَلْ عَلَى مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ

(1) انظر فرق الشيعة للنوختي ص 40، وتنقيح المقال في أحوال الرجال للمامقاني 184/2.

كُتبا مختوماً إلا الوصية، فقال جبرئيل × يا محمد هذه وصيتك في أمتك عند أهل بيتك، فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: أي أهل بيتي يا جبرئيل؟ قال نجيب الله⁽¹⁾ منهم وذريته، وكان عليهما خواتيم، قال ففتح علي × الخاتم الأول ومضى لما فيها، ثم فتح الحسن × الخاتم الثاني ومضى لما أمر به فيها، فلما توفي الحسن ومضى، فتح الحسين × الخاتم الثالث، فوجد فيها أن قاتل فاقتل وتُقتل، وخرج بأقوام للشهادة، لا شهادة لهم إلا معك، قال ففعل × فلما مضى دفعها إلى علي بن الحسين عليهما السلام قبل ذلك، ففتح الخاتم الرابع فوجد فيها أن اصمت وأطرق لما حجب العلم، فلما توفي ومضى دفعها إلى محمد بن علي عليهما السلام ففتح الخاتم الخامس فوجد فيها أن فسر كتاب الله... وطمح بحق الله، وقل الحق في الخوف والأمن ولا تخش إلا الله ففعل، ثم دفعها إلى الذي يليه... إلى المهدي صلى الله عليه ((⁽²⁾).

2/ تزوير حديث الحصاة المختومة: فقد أورد الكليني بسنده أيضاً قال: ((جاءت أم أسلم⁽³⁾ يوماً إلى النبي صلى الله عليه وآله وهو في منزل أم سلمة⁽⁴⁾... فقالت: بأبي أنت وأمي يا رسول الله: إني قد قرأت الكتب وعلمت كل نبي ووصي، فموسى كان له وصي في حياته ووصي بعد موته، وكذلك عيسى، فمن وصيك يا رسول الله؟ فقال لها: يا أم أسلم من فعل فعلي

(1) قال محقق الكافي علي أكبر غفاري: "هذا اللفظ كني به عن أمير المؤمنين عليه السلام".

ولم يثبت هذا اللفظ عند أهل السنة في حق علي - رضي الله عنه - بتاتاً.

(2) الأصول من الكافي 293/1.

(3) لم يتبين لي من هي أم أسلم.

(4) هي أم المؤمنين أم سلمة بنت أمية بن المغيرة القرشية المخزومية، اسمها: هند، وقيل رملة،

وكانت زوج ابن عمها أبي سلمة بن عبد الأسد فمات عنها، فتزوجها النبي ﷺ

وكانت ممن أسلمت قديماً هي وزوجها، توفيت سنة (62هـ) على خلاف فيه. انظر الإصابة 221/8.

هذا فهو وصيي، ثم ضرب يده إلى حصاة من الأرض ففركها بإصبعه فجعلها شبه الدقيق، ثم عجّنها، ثم طبعها بخاتمه ثم قال: من فعل فعلي هذا فهو وصيي في حياتي وبعد مماتي، نفرجتُ من عنده فأُتيتُ أمير المؤمنين × فقلت: بأبي أنت وأمي أنت وصي رسول الله صلى الله عليه وآله؟ قال: نعم يا أمّ أسلم، ثم ضرب يده إلى حصاة ففركها، فجعلها كهيئة الدقيق، ثم عجّنها وختمها بخاتمه، ثم قال: يا أمّ أسلم مَنْ فعل فعلي هذا فهو وصيي، فأُتيتُ الحسن × ففعل مثله، ثم أُتيتُ الحسين × وإني لمستصغرة سنّه ففعل مثل ذلك، فعمّرتُ أمّ أسلم حتى لحقت بعلي ابن الحسين بعد قتل الحسين في منصرفه فسألته: أنت وصي أبيك؟ فقال نعم، ثم فعل كفعلهم...⁽¹⁾.

3/ أكذوبة اللوح الأخضر: ذكرت كتب الرافضة عن جعفر الصادق / أنه قال: إنّ الله لأأهدى إلى فاطمة ك لوحاً أخضر من زمردٍ محتويًا على كتاب أبيض، فيه الوصية بإمامة الأئمة، وفيه ذكر لأسمائهم وبعض أوصافهم، وأن جابر بن عبد الله ط رأى ذلك اللوح عند فاطمة ك، ثم حدّث الناس بذلك⁽²⁾.

4/ ما أورده ابن بابويه القمي⁽³⁾ بسنده ((عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: إنّ آدم سأل الله أن يجعل له وصيا صالحا، فأوحى الله إليه:

(1) الأصول من الكافي 1/355-356.

(2) انظر الأصول من الكافي 1/532، وكمال الدين ص 309، والإرشاد 2/346، والغيبة للطوسي ص 139.

(3) هو أبو الحسن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي، والد الصدوق، المتوفى (329هـ) صاحب كتاب "الإمامة والتبصرة من الحيرة"، قال عنه ابن مطهر الحلي: "شيخ القميين في عصره وفقههم وثقتهم" انظر ترجمته في الذريعة 2/341، وخلاصة الأقوال لابن مطهر الحلي ص 178، ومعجم رجال الحديث للخوئي 12/304.

إني أكرمت الأنبياء بالنبوة، ثم اخترت خلقي وجعلت خيارهم الأوصياء، فقال آدم ×: يا رب اجعل وصيي خير الأوصياء، فأوحى الله إليه: يا آدم أوص إلى شيث فأوصى آدم إلى شيث، وهو هبة الله ابن آدم، وتناقلها الأنبياء بعد شيث، وكان كل نبي يوصي بها إلى وصيه، إلى أن وصلت إلى النبي صلى الله عليه وآله فقال: وأنا أدفعها إليك يا علي، وأنت تدفعها إلى وصيك، ويدفعها وصيك إلى أوصيائك من ولدك واحدا بعد واحد، حتى تدفع إلى خير أهل الأرض بعدك، ولتكفرن بك الأمة، ولتختلفن عليك اختلافا كثيرا شديدا، الثابت عليك كالمقيم معي، والشاذ عنك في النار، والنار مثوى الكافرين))⁽¹⁾.

5/ وأورد الصفار⁽²⁾ بسنده: ((عن أبي عبد الله × قال: عرج بالنبي صلى الله عليه وآله إلى السماء مائة وعشرين مرة، ما من مرة إلا وقد أوصى الله النبي صلى الله عليه وآله بولاية عليٍّ والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض))⁽³⁾.

(1) الإمامة والتبصرة ص 21، وانظر من لا يحضره الفقيه 4/174، والأصول من الكافي 1/294.

(2) هو أبو جعفر محمد بن الحسن بن فروخ الصفار، المتوفى سنة (290هـ) قال عنه النجاشي: "كان وجهها في أصحابنا القميين، ثقة عظيم القدر راجح، قليل السقط في الرواية" وقد عدّ المجلسي كتابه "بصائر الدرجات الكبرى" من الأصول المعتبرة عند الشيعة، وهو من كبار المحدثين عند القوم. انظر ترجمته في رجال الطوسي 436، والفهرست للنجاشي ص 251، والكنى والألقاب لعباس القمي 2/379، والذريعة 3/124-125.

(3) بصائر الدرجات الكبرى ص 99.

6/ ما ادّعوه أنّ النبي > أعلن هذه الوصية يوم غدیر خم، وأشهد الناس على ذلك، وأخذ البيعة والعهد لهم، وأمرهم بأن يبلغ شاهدتهم الغائب بذلك⁽¹⁾.

أما أقوال علمائهم فقد جاءت على وفق ما دلت عليه رواياتهم، ومنها: ما قاله الكليني بعد ذكره لروايات الوصية: ((فوقعت الحجة بقول النبي صلى الله عليه وآله، وكان حق علي × الوصية التي جعلت له))⁽²⁾. وقال ابن جبر -وهو من علمائهم في القرن السابع-: ((ولا يجوز أن يمضي رسول الله صلى الله عليه وآله بغير وصيٍّ، وقد أوصى إلى علي × ابتداءً وانتهاءً، وفيما بين ذلك))⁽³⁾.

وبوّب محدثهم المجلسي بعنوان: (باب أن علياً صلوات الله عليه هو الوصي وسيد الأوصياء، وخير خلق الله بعد النبي، وأن من أبى ذلك، أوشك فيه فهو كافر) وأورد تحته ستاً وثلاثين رواية في ذلك⁽⁴⁾. وقال شيخهم محمد آل عبد الجبار القطيفي⁽⁵⁾ بعد أن ذكر الروايات المتقدمة وغيرها: ((وهذه الروايات تبطل قول المخالفين أن النبي صلى الله

(1) كتاب سليم بن قيس ص 296-297 والأصول من الكافي 295/1. و الاحتجاج ص 75، وبحار الأنوار 108/37.

(2) الأصول من الكافي 294/1.

(3) نهج الإيمان ص 195.

(4) بحار الأنوار 1/38، وانظر خصائص الأئمة للشيخ الرضي ص 72.

(5) هو محمد بن عبد علي بن محمد آل عبد الجبار القطيفي، المتوفى سنة (1240هـ)، مؤلف

كتاب "الشهب الثواقب"، انظر ترجمته في الذريعة 192/2، 251/14-252.

عليه وآله لم يوص ولم يعين خليفة، لأنها تصرّح على أنه صلى الله عليه وآله أوصى إلى وصيه × وبنيه في عدة مواضع⁽¹⁾.

فهذه هي بعض روايات الرافضة وأقوالهم في تقرير الوصية التي أحدثها ابن سبأ، والتي رتب عليها أتباعه الروافض سائر عقائدهم الباطلة.

وأنقل الآن إلى بيان موقف علماء الحنفية تجاه هذه الوصية المزورة ومناقشة الرافضة فيها.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة.

تصدى علماء الحنفية لإبطال الوصية التي أحدثها ابن سبأ والتي تبنتها الرافضة ورتبوا عليها سائر عقائدهم من تكفير الصحابة وتحريف القرآن وغيرها من العقائد التي سيأتي ذكرها في هذه الرسالة، وألخص موقفهم في أربعة وجوه رئيسية:

أولها: بيان منشأ القول بالوصية المزعومة، وإثبات أن ذلك دخيل على المسلمين من اليهود.

(1) الشهب الثواقب في رجم شياطين النواصب ص 60.

الثاني: استحالة وجود هذه الوصية لأمر عدة.

الثالث: واقع أئمة أهل البيت يناقض القول بوجود هذه الوصية.

الرابع: أقوال وأعمال صدرت عن أئمة أهل البيت - في أهم مصادر الرافضة - تنفي القول بالوصية المزعومة.

والى بيان هذه الوجوه بشيء من التوضيح:

بيان الوجه الأول:

لقد بين علماء الحنفية أن الذي ابتدع القول بالوصية هو رجل يهودي أراد الكيد بالإسلام وأهله متلبساً بلباس الإسلام، ألا وهو عبد الله بن سبأ الحاقد الماكر.

وذكروا أن قوله هذا كان من أكبر المصائب على الإسلام، حيث استجاب له بعض البلهاء والغفلة من الناس، وحصل بسببه ما حصل.

وفي ذلك قال الإمام ابن أبي العز الحنفي: ((فإن عبد الله بن سبأ لما أظهر الإسلام، أراد أن يفسد دين الإسلام بمكره وخبثه كما فعل بولس⁽¹⁾ بدين النصرانية، فأظهر التنسك، ثم أظهر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، حتى سعى في فتنة عثمان ط وقتله، ثم لما قدم على الكوفة⁽²⁾ أظهر الغلو في

(1) هو شاول اليهودي أحد أعداء المسيح عليه السلام، وأحد اليهود المتعصبين لليهودية، ولد وترى في طرسوس التي كانت مركزاً من مراكز الفلسفة الوثنية في ذلك الوقت، وانتقل إلى أورشليم وتعلم الشريعة اليهودية، وكان عاملاً رئيسياً في تحريف ديانة المسيح عليه السلام. انظر دراسات في اليهودية والنصرانية ص 325، والأديان والفرق والمذاهب لشية الحمد ص 38.

(2) هي مدينة مشهورة بأرض بابل من سواد العراق، وقيل في تسميتها بهذا الاسم أقوال، وكان تمصيرها في أيام عمر الفاروق سنة (17هـ، أو 18هـ، 19هـ) بعد ما فتح المسلمون أرض فارس، وقد خرج منها علماء أجلاء وأئمة معروفون. معجم البلدان 4/490 (ط: دار

عليّ ط والنصر له، ليتمكن بذلك من أغراضه، وبلغ ذلك علياً ط، فطلب قتله فهرب منه، وبقيت في نفوس المبطلين نحائر بدعته وضلاله، ولهذا كان الرفض باب الزندقة))⁽¹⁾.

وقال أبو المعالي الألويسي /: ((ومن أكبر المصائب في الإسلام تسلّط إبليس من أبالسة اليهود على بعض البلهاء والغفلة من المسلمين، فتظاهر لهم بالإسلام وادّعى الغيرة على الدين، والمحبة لأهله، وبدأ يرمي شبكته في الحجاز⁽²⁾ والشام⁽³⁾، فلم تعلق بشيء بسبب تشبّعهم بفطرة الإسلام في اعتداله ورفقه، وحذرهم من طرفي الإفراط والتفريط، فذهب الملعون يتنقل بين الكوفة والبصرة⁽⁴⁾ والفسطاط⁽⁵⁾، ويقول لحديثي السنّ

صادر بيروت).

(1) شرح العقيدة الطحاوية 247/2 بتصرف يسير، وانظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص 152، واختلاف الأمة والصراط المستقيم للدهيانوي ص 15 (بالأردية)، وعقائد الإسلام للكاندهلوي ص 169 (بالأردية).

(2) الحجاز: جبل ممتدّ حال بين الغور - غور تامة - ونجد، فكأنه منع كل واحد منهما أن يختلط بالآخر فهو حاجز بينهما، وقيل سمي حجازاً لأنه حجز بين تامة ونجد، والحجاز له مدن كثيرة منها: مكة، والمدينة، والطائف، وخيبر، وغيرها. انظر معجم البلدان 218/2 (ط: دار صادر، بيروت).

(3) الشام: هي أرض مباركة ورد ذكرها في النصوص، وهي أرض واسعة حدّها من الفرات إلى العريش المتاخم للديار المصرية، وأما عرضها فمن جبل طيء من نحو القبلة إلى بحر الروم، ومن أشهر مدنها: حلب، حماة، حمص، دمشق، بيت المقدس، وغيرها. انظر معجم البلدان 312/3 (ط: دار صادر، بيروت).

(4) هي مدينة من مدن العراق، وتسمى البصرة العظمى بالنسبة لبصرة المغرب، وطولها أربع وستون درجة، وعرضها إحدى وثلاثون درجة، والبصرة في كلام العرب: هي الأرض الغليظة. انظر معجم البلدان 430/1 (ط: دار صادر، بيروت).

(5) الفسطاط: هي المدينة التي يجتمع فيها الناس، وكل مدينة فسطاط، ومنه قيل لمدينة مصر

وقليلي التجربة من شبابها: ((كان فيما مضى ألف نبي، ولكل نبي وصي، وإن علياً وصي محمد)) ويقول لهم: ((محمدٌ خاتم الأنبياء، وعليٌ خاتم الأوصياء)) ثم يقول لهم محرّضاً على عثمان، وكان ذلك في أواخر خلافته سنة ثلاثين من الهجرة: ((ومن أظلم ممن لم يجز وصية رسول الله، وممن يثبُّ على عليٍّ وصي رسول الله، وينتزع منه أمر الأمة)) ويقول لهم: ((إنَّ عثمان أخذ الخِلافة بغير حق، وهنالك عليٌّ وصي رسول الله، فانهضوا فحرِّكوه، وأظهروا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تستميلوا الناس)).

إن هذا الشيطان هو عبد الله بن سبأ من يهود صنعاء⁽¹⁾، وكان يسمى ابن السوداء، وكان يبثُّ دعوته بخبث وتدرج ودهاء، واستجاب له أهل الغلو، وبعض الجهلة من الناس، وجعل من بعضهم دعاة له لترويج أفكاره، وبثَّ سمومه، فحصل ما حصل..

ثم جاء فيما بعد أبناء هذا اليهودي الماكر، وزوروا على السنة علي ط، وأولاده من الكذب والزور في تصديق أفكاره، -من القول بالوصية وغير ذلك-، وترويجها بين الناس، فهو أبوهم في التعليم ومقتداهم في الدين، ولذلك شابهوا اليهود في أفعالهم وأقوالهم من وجوه كثيرة..⁽²⁾.

التي بناها عمرو بن العاص الفسطاط. انظر معجم البلدان 261/4 (ط: دار الفكر، بيروت).

(1) صنعاء منسوبة إلى جودة الصنعة في ذاتها، وقيل سميت بصنعاء بن أزال بن يقطن بن عابر ابن شالخ وهو الذي بناها، والنسبة إليها صنعاني، وهي قصبة اليمن وأحسن بلادها لكثرة فواكهها وتدفق مياهها. انظر معجم البلدان 425/3 (ط: دار الفكر، بيروت)، ومعجم ما استعجم للبكري 208/1.

(2) مختصر التحفة ص 54-55، 317-323، بتصرف، وانظر صب العذاب ص 185.

وهذه الحقيقة التاريخية التي بينها علماء الحنفية قد اعترف بها كبار علماء الرافضة في أوثق وأثبت مصادرهم⁽¹⁾، وكفى بها حجة وبرهانا عليهم.

بيان الوجه الثاني:

بين علماء الحنفية استحالة وجود الوصية بإمامة علي ط وأولاده للأمور التالية:
أولاً: إنّ أمر الخلافة أمر عام يقع بكل الناس إلى معرفته حاجة ماسة، ومثل هذا الأمر لا بدّ أن يكون سبيله النص الواضح، ولو كان ثابتاً فلا بدّ أن يشتهر اشتهاً لا يبقى معه على أحد من الناس خفاء، كالنص على الصلاة والزكاة والحج والصوم وغير ذلك من الأمور العامة المعلومة من الدين بالضرورة.

ولمّا لم يكن كذلك دلّ على عدم وجود الوصية على إمامة المعنيين.
ثانياً: لو كانت الوصية موجودة على إمامة علي وأولاده، لمّا أعرض الصحابة ش - مع جلاله أقدارهم في الدين، وشدة تمسكهم بالدين، وتحرزهم عن مخالفة الشرع - عن قبولها والعمل بها، ولبادروا بتفويض الأمر إلى الموصى له والمنصوص عليه، مع أن من ولاه الصحابة ش هذا الأمر لم يكن حريصاً عليه ولا طالباً له، بل إنما رأوا - بما فيهم علي ط - استحقاقه لهذا المنصب فقلّدوه إياه، فكيف يظن بواحد منهم الإعراض عن قبول النصّ والوصية عن الرسول >، والتمسك بمخالفته إن وجدت؟

ولو أخطأ منهم أحد في ذلك، فكيف ساعده على ذلك الآخرون، وقد شهد الله لهم بأنهم خير أمة، وجعلهم أمة وسطا ليكونوا شهداء على الناس؟!.

(1) انظر فرق الشيعة للنوختي ص 40، والمقالات والفرق للقمي ص 20، وتنقيح المقال في

أحوال الرجال للمامقاني 184/2.

ثم كيف امتنعوا عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو مخالفة رسول رب العزة الذي مدحهم على القيام بذلك.
أَفَتَرَى اللَّهَ لَمْ يَعْلَمْ بما يوجد منهم بعد وفاة نبيه -من تقاعدتهم عن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتسارعهم إلى إعانة المبطل وخذلان المحقّ- حتى وصفهم بذلك وأثنى عليهم؟ هذا هو والله الظن الحال والرأي الفاسد والقول الباطل⁽¹⁾.

ثالثاً: وأيّ سبب حمل المهاجرين الأولين والأنصار على ترك تنفيذ الوصية، والإعراض عنها، والإقبال على متابعة غير من نصّ عليه، مع أن من زعموا الوصية له من صميم بني هاشم، ولباب بني عبد مناف، وخالصة ولد قصي بن كلاب، وهم الأكثرون عدداً، والأوسطون نسباً، والأوفرون محامداً، والأمنعون عشيرة وجاراً، بل هم المطعمون لأهل المواسم، والساقون للحجيج، والوافدون على الملوك، والمرموقون بعين التبجيل والتعظيم، ومن قدّم عليه وفوض الأمر إليه من بني تيم بن مرّة أو عدي بن كعب لم يكن لهم من العدة والعديد، والبأس الشديد، والمال الكثير، والأتباع والحواشي، نصف ما لأولئك، لولا أنهم عرفوا أن لا نصّ على أحد، ولا وصية لمعين بالخلافة، وأن من فوض الأمر إليه هو الأحق بذلك من غيره، وهو الأصلح للقيام بهذا المهم.

(1) تبصرة الأدلة 840/2-841 بتصرف يسير، وانظر المسامرة مع شرحها المسامرة والحاشية 149/2، وأصول الدين للبزدوي ص 187، ورد الروافض لأحمد السرهندي(ق/225) وهو مخطوط باللغة الفارسية في مكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة في قسم مخطوطات المكتبة الحمودية باسم [مكتوبات السرهندي].

وهذه معانٍ لو تأمل فيها ذو البصيرة، ووقف عليها ولم يكابر عقله وأنصف من نفسه، ولم يتابع داعية هواه، لم يبقَ له ريبةٌ في بطلان دعوى الوصية على عليّ ط والنصّ عليه⁽¹⁾.

رابعاً: لو كانت الوصية موجودة، لادّعاها الموصى له لنفسه، ولاحتجّ بها على خصمه، ولخاصم من يقبل منه ذلك، وحيث لم يُرو عنه بسند صحيح لا الاحتجاج ولا المخاصمة عند تفويض الأمر إلى غيره، علّم أن لا نصّ عليه ولا وصية له، إضافة إلى أن علياً ط كان ممن لا تأخذه في الله لومة لائم، وهو الموسوم بالشجاعة والمشهود له بالبأس والبطولة في أماكن المبارزة والمقاتلة.

فلو كان يعرف النصّ عليه لما انقاد لغيره، بل اخترط سيفه، وخاض المعركة وطلب حقه، ولم يرض بالذلّ والهوان، ولم ينقد لأحد على غير الحق...

ولمّا لم يفعل ذلك دلّ على أنه لا وصية للإمامة به⁽²⁾.

خامساً: القول بالوصية على علي ط يترتب عليه الطعن في الصحابة عموماً وعلي ط خصوصاً، حيث يلزم منه وصفه بالجبن والضعف وقلة التوكل على الله في نصرته الحق وخذلان الباطل، وعدم الثقة بوعده الرسول المفوض إليه الأمر، والخنوثة حين زوج ابنته من هو غاصب حقه... وهذه درجة لا يرضى بها لنفسه من هو أخسّ خليقة الله وأرذلهم نفساً ونسباً.

(1) تبصرة الأدلة 84/2 باختصار، وانظر التمهيد في أصول الدين للمؤلف نفسه ص 159،

والنواقض لظهور الروافض ص 264 (تحقيق: أحمد القحطاني).

(2) انظر تبصرة الأدلة 84-83/2، والتمهيد في أصول الدين ص 159-160، والمسامرة

مع شرحها المسامرة والحاشية 150/2، والتمهيد لقواعد التوحيد ص 156-157،

والنواقض لظهور الروافض ص 264-265، ورد الروافض للسرهندي (ق/226).

كما يترتب على القول بالوصية لعل ط وصف الله تعالى بالكذب والخطأ في التدبير، حيث وصف هؤلاء الصحابة -مع علمه بما يصنعونه بعد رسوله- بكونهم خير أمة يأمرهم بالمعروف وينهون عن المنكر⁽¹⁾.

سادساً: يقال لهم: لو جاز الإعراض عن مثل هذه الوصية في مثل هذه الحادثة التي تعم بها البلوى، فما تتكرون على من زعم أن الله تعالى نسخ هذه الصلوات والزكاة والحج والصوم، وفرض مكانها عبادات أخرى، إلا أن الصحابة أعرضوا عن قبولها، وأجمعوا على ترك العمل بها، أفصح قول هذا الزاعم؟

فإن قالوا: لا، طُوبوا بالفرق بين هذا وبين ما يدعون.

وإن قالوا: نعم يصح هذا، فقد أبطلوا الدين ورفضوا الشرائع، وذلك أقوى طرق الإلحاد، وأوضح سبل أهل العناد، ولقد صدق من قال: ((أروني رافضياً صغيراً أر كم زنديقاً كبيراً))⁽²⁾.

وبهذه الوجوه وغيرها⁽³⁾ يعرف بطلان قول الرافضة بالوصية على علي ط وأولاده.

بيان الوجه الثالث:

لقد بين علماء الحنفية أن واقع أئمة أهل البيت يناقض القول بوجود الوصية بإمامتهم.

وذلك أن عليا ط وسائر أهل بيته كانوا مبايعين من قبلهم من الخلفاء، وكانوا يصلون خلفهم، ويجاهدون تحت رايتهم، ويتشاورون معهم،

(1) تبصرة الأدلة 844/2 بتصرف يسير، وانظر التمهيد لقواعد التوحيد ص 156.

(2) تبصرة الأدلة 844/2.

(3) انظر للاستزادة من الرد: المرجع السابق 844/2.

ويحزنون لحزنهم ويفرحون لفرحهم، ويحرصون على حمايتهم من كل ما يؤذيهم أو يؤلمهم، ويثنون عليهم بالجميل، ويتصاهرون فيما بينهم، ويسمون أبناءهم بأسمائهم...⁽¹⁾.

ومن الأمثلة على ذلك:

1/ ما ورد من إخلاص علي ط لأبي بكر ط ونصحه للإسلام والمسلمين، وحرصه على الاحتفاظ ببقاء الخلافة، واجتماع شمل المسلمين يوم أن أراد أبو بكر ط التوجه بنفسه إلى محاربة المرتدين، وقد كان في ذلك من مخاطرة وخطر على الوجود الإسلامي، فقال له: ((إلى أين يا خليفة رسول الله؟ أقول لك: لمّ سيفك ولا تُفجعنا بنفسك، وارجع إلى المدينة، فوالله لئن فُجعنا بك لا يكون للإسلام نظام أبدا)) فرجع الصديق ط⁽²⁾.

فلو كان علي ط حاقداً على أبي بكر ط وقد بايعه على رغم نفسه منه -وحاشاه- فقد كانت هذه فرصة ذهبية ينتهزها خلافه، فيتركه وشأنه، لعله يحدث به حدثٌ فيستريح منه، ويصفو الجوُّ له، وإذا كان فوق ذلك -حاشاه عنه- من كراهته له وحرصه على التخلص منه، أغرى به أحداً كي يغتاله⁽³⁾.

2/ وما ورد من إخلاصه لعمر ط وصدق نصيحته للإسلام والمسلمين لما أراد عمر ط أن يذهب بنفسه لقتال الفرس في وقعة نهاوند، واستشار الصحابة ش في ذهابه معهم، فقام إليه علي ط مخاطباً له: ((إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا

(1) انظر تبصرة الأدلة 841/2، ومختصر التحفة ص 309-312، 127، 309، والثورة

الإيرانية في منظور الإسلام ص 63، والمرضى في سيرة علي بن أبي طالب ص 88-93، 104،

114، 133، وطلان عقائد الشيعة ص 29، وإرشاد الشيعة ص 59 (بالأردية).

(2) انظر قول علي عليه السلام في تاريخ دمشق لابن عساكر 316/30، والبدية والنهاية 311/6،

وكنز العمال للهندي 658/5، وتاج العروس للزبيدي الحنفي (مادة: شيم).

(3) المرضى في سيرة علي بن أبي طالب للندوي ص 89.

بقلة، وهو دين الله الذي أظهره، وجند الله الذي أعدّه وأمدّه، حتى بلغ ما بلغ، وطلع ما طلع، ونحن على موعود من الله، والله منجز وعده، وناصر جنده، ومكان القيم بالأمر مكان النظام من الخرز، يجمعه ويضمه، فإن انتقطع النظام تفرّق الخرز وذهب، ثم لم يجتمع أبداً..))⁽¹⁾ ⁽²⁾ .

3/ موقفه المدافع عن عثمان ط يوم حصاره واستشهاده، فقد أرسل ابنه الحسن والحسين ب ليدافعا عنه، ولما اشتد الحصار عليه، - وقد أبي أن يُسال دمٌ بسببه - وكان قد نفذ الماء عنده، فركب علي ط بنفسه، وحمل معه قِرباً من الماء حتى أوصلها إليه، بعد ما ناله من كلام الثوار وأذاهم الشيء الكثير⁽³⁾ ⁽⁴⁾ .

4/ تزويجه فلذة كبده أم كلثوم عمر ط وقد ذكر ذلك علماء الرافضة واعترفوا به⁽⁵⁾، فهل يعقل أن يزوج الشجاع الحيدر فلذة كبده لغاصب حقه؟.

5/ ثبت أن علياً والحسن والحسين ش سُموا أبناءهم بأسماء الخلفاء الثلاثة ش ، فهل يُعقل أن يسمي الإنسان أبناءه بأسماء غاصبي حقه وأعدائه؟⁽¹⁾ ⁽²⁾ .

(1) انظر هذا الأثر في: نهج البلاغة 29/2، وشرحه لابن أبي الحديد 100/9، وبحار الأنوار 193/40، ومستدرك سفينة البحار للنمازي 181/1.

وانظر من كتب أهل السنة: تاريخ الطبري 523/2.

(2) انظر مختصر التحفة ص 127، والمرتضى في سيرة علي بن أبي طالب ص 104.

(3) انظر القصة في البداية والنهاية 104/7.

(4) انظر المرتضى في سيرة علي بن أبي طالب ص 134، و"الفاروق" لشبلي نعماني ص 151.

(5) ممن أثبتته من علماء الرافضة الكليني في الفروع من الكافي 115/6، والطوسي في الاستبصار 352/3، وتهذيب الأحكام 148/8، وأبو القاسم الكوفي في كتابه الإستغاثة ص 78، والتستري في الصوراء المهركة ص 191، 197، وانظر للمزيد: رسالة: (زواج عمر بن الخطاب من أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب حقيقة لا افتراء) للشيخ أبي معاذ الإسماعيلي.

فدلّت هذه الأمور وغيرها على عدم وجود الوصية بالإمامة.

بيان الوجه الرابع:

أكد علماء الحنفية إبطال القول بالوصية بأقوال صادرة عن أئمة أهل البيت الذين زعمت الرافضة وجود الوصية فيهم، ومن تلك الأقوال:

1/ ما روي عن علي ط أنه قيل له: ألا توصي؟ - وذلك حينما طعن - فقال: ((ما أوصى رسول الله < فأوصي، ولكن إذا أراد الله لهم خيراً فسيجمعهم على خير، كما جمعهم بعد نبيهم على خيرهم))⁽³⁾.

وفي رواية: قيل له: استخلف علينا، فقال: فإننا دخلنا على رسول الله حين ثقل، فقلنا يا رسول الله استخلف علينا، فقال لا، إني أخاف أن نتفرقوا كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون، ولكن إن يعلم الله في قلوبكم خيراً اختار لكم))⁽⁴⁾.

فهذا النص في غاية الوضوح والصراحة على عدم وجود الوصية لعلي ط بالإمامة بحيث لا يحتمل أي تأويل.

(1) انظر في تقرير ذلك من كتب الرافضة: الإرشاد للمفيد 354/1، وكشف الغمة 317/2،

وتاريخ يعقوبي (مروج الذهب ومعادن الجوهر) 213/2، ومقاتل الطالبين للأصبهاني ص

56، وللاستزادة: يراجع (الأسماء والمصاهرات للشيخ أبي معاذ الإسماعيلي).

(2) انظر تبصرة الأدلة 844/2، ومختصر التحفة ص 309-310.

(3) الشافي في الإمامة 91/3، وذكر الرواية البياضي في الصراط المستقيم (40/2) ولكنه لجأ إلى تحريفها.

(4) الشافي في الإمامة 91/3، والصوارم المهرقة ص 97، وهذه الرواية والتي قبلها تتفق مع ما

جاء عن طريق أهل السنة عن علي عليه السلام - كما في مسند أحمد 130/1 (1078)

وصححه شعيب الأرناؤوط، وكما في مجمع الزوائد 30/9 وقال الهيثمي: "رجاله رجال

الصحيح" - فتأخذ صفة الإجماع عند الفريقين.

2/ ما رُوي عن العباس أنه خاطب علياً ط في مرض النبي > أن يسأل عن القائم بالأمر بعده، وأنه امتنع من ذلك خوفاً من أن يصرفه عن أهل بيته فلا يعود إليهم أبداً⁽¹⁾.
وقد كان ذلك كما جاء في بعض الروايات يوم الاثنين -يوم وفاة النبي > فتأكد بذلك أنه عليه الصلاة والسلام توفي من غير وصية في الإمامة⁽²⁾.

3/ وما رُوي أنّ علياً ط سُئل: ((هل خصّكم رسول الله بشيء؟ فقال: ما خصّنا رسول الله بشيء...))⁽³⁾.

وفي رواية عند البخاري عن أبي جحيفة⁽⁴⁾ ط قال قلت لعليّ: ((هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله، أو فهم أعطيه رجل مسلم، أو ما في

(1) انظر الشافعي في الإمامة ص 91/3، والرواية تتفق مع ما جاء عن طريق أهل السنة - كما في صحيح البخاري، كتاب الاستئذان، باب المعانقة 2311/5 برقم (5911) - فتأخذ صفة الإجماع عند أهل السنة وخصومهم الرافضة.

(2) انظر البداية والنهاية 247/5.

(3) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الأضاحي، باب: تحريم الذبح لغير الله ولعن فاعله 1567/3 برقم (1978)، وانظر من كتب الرافضة: مكاتيب الرسول لعلي بن الحسين الميانجي 155/2، 119.

(4) هو وهب بن عبد الله بن مسلم بن جنادة بن حبيب بن سُوءاة السوائي بن عامر بن صعصعة، يكنى أبا جحيفة، قدم على النبي ﷺ في أواخر عمره وحفظ عنه ثم صحب علياً بعده وولاه شرطة الكوفة لما ولي الخلافة، ومات سنة (64هـ). الإصابة 626/6.

هذه الصحيفة قال قلت: فما هذه الصحيفة؟ قال: العقل⁽¹⁾، وفكاك الأسير، ولا يُقتل مسلمٌ بكافر⁽²⁾.

فهذان النصان يكذبان دعوى الروافض بكل جلاء ووضوح.
4/ وما روي عن علي ط أنه قال في كتاب له إلى معاوية ط: ((إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان على ما بايعوهم عليه، فلم يكن للشاهد أن يختار، ولا للغائب أن يردّ، وإنما الشورى للمهاجرين والأنصار، فإذا اجتمعوا على أحدٍ وسموه إماما كان لله رضى، ومن خالفهم في ذلك بطعن أو بدعة ردّ، فإن أبي قوتل حتى يولّه الله ما تولى ويصله جهنم وساءت مصيرا))⁽³⁾.

وهذا أيضاً نصٌّ صريح في عدم وجود نصٍّ عليه ووصية له، فالشورى في أمر الإمامة هي للمهاجرين والأنصار، ومن أجمعوا عليه هو الإمام، ومن خرج عن ذلك وجب قتاله لاتباعه غير سبيل المؤمنين - بموجب هذا النص - ، ولو كان هناك نصٌّ في الإمام، لم يقل علي ط هذا الكلام.

5/ لما أراد الناس بيعة علي ط بعد استشهاد عثمان ط وقالوا مدّ يدك نبايعك على خلافتك، فقال ط: ((دعوني واتمسوا غيري، وإن تركتموني فأنا كأحدكم، ولعلي أسمعكم وأطيعكم لمن وليتموه أمركم، وأنا لكم وزيرا خير لكم مني أميرا))⁽⁴⁾.

(1) العقل هو الدية، وأصله: أن القاتل كان إذا قتل قتيلا جمع الدية من الإبل فعَقَ لها بفناء أولياء المقتول: أي شدّها في عُقْلِها ليسلمها إليهم ويقبضوها منه، فسُمّيت الدية عقلاً.

النهاية في غريب الحديث ص 621، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير ص 234 (مادة: عقل).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب العلم، باب كتابة العلم 53/1 برقم (111).

(3) انظر بحار الأنوار 76/33، والغدير 316/10.

(4) انظر نهج البلاغة 1/ 181، وبحار الأنوار 8/32، وانظر تاريخ الطبري 200/7.

فلو كان علي ط إماماً منصوباً بوصية له لم يعتذر بهذا الكلام.
 وأيضاً: لو كانت الخلافة بوصية أو نص، لما فوّض أمرها إلى
 الصحابة، كما يدل عليه قوله: ((لمن وليتموه)).
 ولو كانت موجودة لما أعلن سمعه وطاعته لغيره؛ لأنه حينئذ يكون مطاعاً لا
 طائعاً.

وهذه النصوص وأمثالها مروية في أهم كتبهم وأوثق مراجعهم، على
 السنة المعصومين بزعمهم - مع أنها متفقة مع ما جاء من طريق أهل السنة -،
 فلا يمكن لأي شخص منهم أن يشك فيها، بغض النظر عن إنكارها ورفضها،
 وهي أجلى من النهار وأوضح من الشمس في هدم كلّ ما بنوه من دعاوي
 وخرافات حول النص والوصية على علي ط وأولاده.
 وكّم هؤلاء الأئمة الأعلام، من مثل هذه الكلمات الحسان، التي كوّروا
 بها أجساد هؤلاء الطّغام، وفضحوهم بها أمام الأنام، لو أنّ في أجسادهم حياة
 وشعورا! (1).

وعوداً على بدء: فإن عقيدة الوصية هي بدعة من بدع عبد الله بن
 سبأ اليهودي، أراد بها الكيد للإسلام وأهله، وقد تبنتها الرافضة، وسطروا
 في كتبهم لإثباتها من الأكاذيب والخرافات - كعادتهم - ما لا يحصى إلا
 الله جلّ وعلا، بل بلغت بهم الجرأة إلى تكفير من لم يوافقهم عليها.

(1) انظر هذه النصوص وغيرها: في التحفة الاثني عشرية 322/2 (تحقيق: أحمد)، ومختصر
 التحفة ص 310، والنواقض لظهور الروافض ص 261-262 (تحقيق: أحمد
 القحطاني)، وردّ الروافض لأحمد السرهندي ق/227 (وهو مخطوط باللغة الفارسية) في
 مكتبة الملك عبد العزيز في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية باسم {مكتوبات أحمد
 السرهندي}، والمرتضى ص 244، ومذهب الشيعة ص 75 (بالأردية).

وقد تقدم أن هذه العقيدة مصادمة لواقع أئمة أهل البيت باعترافات علمائهم، وذلك من خلال النظر في سيرتهم وواقع حياتهم، كما تقدم ذكر شيء من النصوص الصريحة عن هؤلاء الأئمة في إنكار هذه العقيدة ورفضها، وكفى بذلك حجة وبرهاناً على بطلان مذهب الرافضة وسخافته في تلك الوصية المزعومة التي هي بمثابة اللب من القشر، والرأس من الجسد في مسألة الإمامة.

المبحث الرابع

استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها
إلى الأئمة لإثبات الإمامة،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استدلال الرافضة بالآثار التي
نسبوها إلى الأئمة لإثبات الإمامة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من الآثار
التي نسبها الرافضة إلى الأئمة لإثبات الإمامة.

تقدم فيما مضى أنّه ليس هناك أي دليل صحيح على إمامة علي وأولاده ش بلا فصل بعد النبي >، وكل ما استدل به الرافضة في هذا الباب من الآيات القرآنية أو الأحاديث النبوية أو غير ذلك فإنما هو استدلال فاسد ليس له أي وجه من الصحة، بل إنها باءت عليهم بالخزي والعار.

وقد أوردنا جملة من نصوص أئمة أهل البيت في إبطال مزاعم هؤلاء الأفاكين، وذكرنا أن أئمة أهل البيت -وفي مقدمتهم علي بن أبي طالب- كانوا وزراء صدقٍ وخيرٍ للخلفاء الثلاثة ش، فكانوا مباعين لهم عن صدق وإخلاص، وكانوا يصلّون خلفهم ويجاهدون تحت رايتهم ويحزنون لحزنهم ويفرحون لفرحهم؛ إلا أنّ الرافضة رسموا لهم صورة مضادة ومعاكسة شوّوها بها سيرتهم، وأساءوا بها إلى مكانتهم العلمية والدينية، فاقتروا عليهم آلاف الروايات، فكانوا بصنيعهم هذا من أظلم الظالمين وأجرم المجرمين.

وسأشير في هذا المطلب إلى نماذج من سلاسل أكاذيبهم على أولئك الأئمة في إثبات أمر الإمامة، وبالله أستعين.

المطلب الأول: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى الأئمة لإثبات الإمامة.

لقد زور علماء الرافضة على أئمة أهل البيت في إثبات الإمامة آلاف الروايات، وسأكتفي بذكر نماذج منها.
فن الروايات التي زوروها على عليٍّ ط في ذلك:

* ما رواه سليم بن قيس الأهلاقي قال: ((قلت لعلي بن أبي طالب ×: يا أمير المؤمنين، ما الأمر اللازم الذي لا بدّ منه، والأمر الذي إذا أخذت به وسعني الشك فيما سواه؟ فقال: من شهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله، وأقرّ بما أنزل الله... والولاية لنا أهل البيت، والبراءة من عدونا..

قلت: جعلت فداك، الإقرار بما جاء من عندهم جملةً أو مفسراً؟ قال: لا، بل جملةً، قلت: جعلت فداك، هل الولاية عامة لجميع بني هاشم أو خاصة لفقهاءكم وعلماؤكم؟ فقال ×: لقد سألت يا أخا بني هلال فافهم: إذا أتيت بولايتنا أهل البيت في الجملة، وتبرأت من أعدائنا في الجملة فقد أجزأك، فإن عرّفك الله الأئمة من الأوصياء العلماء الفقهاء فعرفتهم وأقررت لهم بالطاعة وأطعتهم، فأنت مؤمن بالله، وأنت من أهل الجنة... وأما الناصب لنا والمعادي لنا فمشرّك كافر عدو لله، والعارفون بحقنا والمؤمنون بنا، مؤمنون مسلمون أولياء الله)) (1).

* وروى الكليني بسنده ((عن أبي الحسن عليٍّ × قال: ولايتنا ولاية الله التي لم يبعث نبي قطّ إلا بها)) (2).

(1) كتاب سليم بن قيس ص 448.

(2) الأصول من الكافي 437/1.

* وذكر المجلسي بسنده تحت باب (نص أمير المؤمنين عليه السلام): ((أن يهودياً سأل أمير المؤمنين × عن بعض الأمور... فقال كم يعيش وصي محمد بعده؟ فقال × له: ويحك يا يهودي، أنا وصي محمد، أعيش بعده ثلاثين سنة لا أزيد يوماً ولا أنقص يوماً...))⁽¹⁾.

ومن الروايات التي زوروا على الحسن والحسين ب:
ما أورده المجلسي بسنده تحت باب (نصوص الحسنين عليهما السلام):

* ((عن الحسن × يقول: ((الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثنا عشر، من صلب أخي الحسين، ومنهم مهدي هذه الأمة))⁽²⁾.

* ((وعن الحسين × قال: ((منّا اثنا عشر إماماً، أولهم أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب، وآخرهم التاسع من ولدي، وهو القائم بالحق))⁽³⁾.

ومن الروايات التي زوروا على علي بن الحسين زين العابدين /:
ما ذكره المجلسي بسنده تحت باب (نص علي بن الحسين صلوات الله عليهما):

* ((أنّ علي بن الحسين × سئل -وهو جالس في محرابه- كم يكون الأئمة بعدك؟ قال ثمانية، ف قيل له: وكيف ذلك؟ فقال ×: لأنّ الأئمة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله اثنا عشر عدد الأسباط، ثلاثة من الماضين وأنا الرابع، وثمانية من ولدي، من أحبنا وعمل بأمرنا كان معنا في السّنام الأعلى، ومن أبغضنا وردنا أو ردّ واحداً منّا فهو كافر بالله وآياته))⁽⁴⁾.

ومن الروايات التي زوروا على أبي جعفر محمد الباقر /:

(1) بحار الأنوار 374/36-383، وأورد فيه عن علي عليه السلام تسع روايات.

(2) بحار الأنوار 83/36 وذكر في ذلك عنهما ست روايات.

(3) المرجع السابق 385/36.

(4) المرجع السابق 388/36، وأورد فيه عن الإمام زين العابدين خمس روايات.

* ما رواه الصفار بسنده تحت باب (ما خص الله به الأئمة من آل محمد عليهم السلام من ولاية أولي العزم لهم في الميثاق وغيره): ((عن أبي جعفر × في قول الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْفَقِيرَ ثَقُلًا وَالْغَنِيَّ يُقْصِرُ﴾ [طه: ١١٥] قال عهد إليه في محمد والأئمة من بعده، فترك ولم يكن له عزم فيهم، وإنما سموا أولو العزم لأنه عهد إليهم في محمد والأوصياء من بعده، فأجمع عزمهم على الإقرار بذلك))^(١).

* وروى علي بن بابويه القمي بسنده تحت باب: (أن الله لأخص آل محمد عليهم السلام دون غيرهم) ((عن أبي جعفر × في قول الله تعالى: ﴿يُؤْتِي الْفَقِيرَ ثَقُلًا وَالْغَنِيَّ يُقْصِرُ﴾ [النساء: ٥٤]، قال: فنحن المحسودون على ما أتانا الله من الإمامة دون خلقه جميعاً))^(٢).

* وروى الصدوق بسنده عن زرارة قال: ((سمعت أبا جعفر × يقول: نحن اثنا عشر إماماً، منهم حسن وحسين ثم الأئمة من ولد الحسين))^(٣).

* وقد اقترى المجلسي إحدى عشرة رواية على أبي جعفر / في ذلك، بما فيها الرواية السابقة، وذلك تحت باب (نصوص الباقر عليه السلام)^(٤). ومن الروايات المزورة على أبي عبد الله جعفر الصادق /:

* ما رواه الصفار بسنده ((عن أبي عبد الله × قال: إن أمركم هذا عُرض على الملائكة فلم يُقرّ به إلا المقربون، وعُرض على الأنبياء فلم يُقرّ به إلا المرسلون، وعُرض على المؤمنين فلم يُقرّ به إلا الممتحنون))^(١).

(١) بصائر الدرجات ص 90.

(٢) الإمامة والتبصرة ص 40، وانظر الأصول من الكافي 205/1.

(٣) الخصال للصدوق ص 478.

(٤) بحار الأنوار 390/36.

* وروى الكليني بسنده تحت باب (ما نصّ الله عز وجل ورسوله على الأئمة عليهم السلام واحداً فواحداً): ((أنّ أبا عبد الله × سئل عن قول الله تعالى: **يُؤْتِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ** فقال: نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليهم السلام، ثم جرت من بعد الحسن في ولد الحسين ⁽²⁾).

* وروى الصدوق بسنده عن أبي عبد الله × أنه قال: ((إن الله خصّ علياً بوصية رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وما يصيبه له، فأقر الحسن والحسين له بذلك، ثم وصيته للحسن وتسليم الحسين ذلك، حتى أفضى الأمر إلى الحسين لا ينازعه فيه أحد من السابقة مثل ماله، واستحقها علي بن الحسين لقول الله **لَأُعْطِيَنَّكَ** ⁽³⁾)).

* وذكر المجلسي بسنده تحت باب (ما ورد من النصوص عن الصادق ×) ((عن الصادق × قال: الأئمة اثنا عشر، فقليل له يا ابن رسول الله فسمهم، فقال ×: من الماضين علي بن أبي طالب × والحسن والحسين وعلي بن الحسين ومحمد بن علي ثم أنا، فقليل له: فمن بعدك يا ابن رسول الله؟ فقال: إني أوصيت إلى ولدي موسى وهو الإمام بعدي، فقليل له: فمن بعد موسى؟

(1) بصائر الدرجات ص 87.

(2) الأصول من الكافي 286/1.

(3) علل الشرائع ص 207.

قال: عليُّ ابنُه يدعى الرضا... ثم بعده ابنُه محمدٌ، وبعد محمدٍ عليُّ ابنُه، وبعد عليٍّ الحسنُ ابنُه، والمهديُّ من ولد الحسن (×) (1).

وهكذا اقترأهم على باقي الأئمة، وقد عقد المجلسي لها بابا بعنوان: (نصوص موسى بن جعفر وسائر الأئمة صلوات الله عليهم أجمعين) وذكر في ذلك مجموعة من الروايات (2).

وبعد استعراض هذه النماذج من مفترياتهم على أئمة أهل البيت أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية تجاه هذه الروايات في المطلب القادم بعون الله تعالى.

(1) بحار الأنوار 409/36، وقد ذكر المؤلف ثماني عشرة رواية عن الصادق عليه السلام في ذلك.

(2) المرجع السابق 410/36.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالآثار المنسوبة إلى الأئمة لإثبات الإمامة.

لقد وضح علماء الحنفية بطلان استدلال الرافضة بهذا النوع من الدليل، وأبانوا للناس شدة كذبهم وتزويرهم على أئمة أهل البيت الصادقين، كما بينوا أن الأئمة أعلنوا براءتهم من أولئك الرواة الذين لفقوا عليهم هذه الروايات، بل طردوا بعضهم من مجالسهم الخاصة، ودعوا على بعضهم الآخر، وذكروا أن ما نسب إلى الأئمة بعيد كل البعد عن مسار أولئك الأخيار، بل لا يجوز تصويره في حقهم فضلاً عن نسبته إليهم.

وأنلخص كلامهم في هذه المسألة في ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بيان أن رواية هذه الأكاذيب ليسوا ممن تقبل روايتهم في ميزان الجرح والتعديل باتفاق الفريقين.

الوجه الثاني: بيان أن هذه الروايات المنسوبة إلى الأئمة مخالفة لصحيح المنقول وصریح المعقول.

الوجه الثالث: ورود أقوال وأعمال صريحة عن الأئمة في أهم مصادر الرافضة تنفي ما نسب إليهم في هذه الروايات ونظائرها.

والى بيان هذه الوجوه بشيء من التوضيح:

بيان الوجه الأول:

لقد بين علماء الحنفية أن رواية هذه الأكاذيب ليسوا ممن تقبل روايتهم في ميزان الجرح والتعديل؛ لأن أولئك الأئمة أعلنوا براءتهم عما نسبوه إليهم، بل دعوا عليهم بمختلف الألفاظ، فقبول رواياتهم مجاهرة بخالفة هؤلاء الأئمة.

وفي ذلك قال الإمام أبو المعالي الألويسي / -وهو يتحدث عن أقسام أخبارهم وأحوال رجال أسانيدهم- ما نصّ كلامه: ((وهؤلاء لا يعتبرون

العدالة في صحة قبول الرواية وعدمها، مع أنهم قد نصّوا على اشتراطها في قبول الرواية⁽¹⁾، فحكموا بصحة حديث من دعا عليه المعصوم⁽²⁾ بقوله: ((أخزاه الله وقتله الله أو لعنه)) أو حكم بفساد عقيدته، أو أظهر البراءة منه، أو أنكر دخوله عليه، أو قال فيه: ((إنّ قلبه منكوس، وإيمانه مستعار، بل ليس بمسلم أصلاً، وأنه من أهل النار، وأنه شر من اليهود والنصارى)) كأمثال زرارة⁽³⁾ وجابر الجعفي⁽⁴⁾ وأبي بصير⁽⁵⁾ وغيرهم⁽⁶⁾.

(1) انظر في اشتراط العدالة في قبول الرواية: مقياس الهداية للمامقاني ص 33، ووصول الأخيار إلى أصول الأخبار لحسين بن عبد الصمد العاملي ص 187.

(2) من باب إلزامهم بمذهبهم.

(3) تقدمت ترجمته، وانظر في ترجمته بالألفاظ المذكور على لسان جعفر الصادق: اختيار معرفة الرجال للطوسي 380/1-381.

(4) سبق التعريف به.

(5) هو ليث بن البختري المرادي، أبو بصير، ويكنى أبو محمد أيضاً، قالوا عنه: إن جعفر الصادق قال عنه بأنه أحد المبشرين الأربعة بالجنة، وهم يزيد بن معاوية العجلي، وأبو بصير ليث بن البختري، ومحمد بن مسلم، وزرارة بن أعين، وهم أمناء الله على خلقه.

قلت: ومع هذا الوصف المغالي، فقد ذكر الكشي عن بعض أئمتهم المعصومين ما يوجب قدحه في دينه، إلا أنهم أولوا ذلك بأن الطعن في دينه لا يوجب الطعن في حديثه، كما نصّ على ذلك ابن مطهر الحلي حيث قال: "وعندي أن الطعن إنما وقع على دينه لا على حديثه، وهو عندي ثقة". انظر ترجمته في اختيار معرفة الرجال 405/1، وخلاصة الأقوال لابن مطهر الحلي ص 234-235، ورجال ابن داود الحلي ص 214، ورجال الطوسي 406/1-407.

(6) انظر اختيار معرفة الرجال للطوسي 380/1-381، 406-407، وتنقيح المقال 441/1.

وحكموا أيضاً: بصحة روايات المشبهة والمجسمة⁽¹⁾ كهشام ابن الحكم⁽²⁾ وهشام بن سالم⁽³⁾ وشيطان الطاق⁽⁴⁾، ومن جوز البداء على الله تعالى كزرارة وغيره⁽⁵⁾ مع أن هذه الأمور كلها مكفرة، ورواية الكافر غير مقبولة فضلاً عن صحتها⁽⁶⁾.

وقد ذكر الشيخ أبو المعالي الألوسي في مختصر التحفة قرابة أربعين شخصاً من هؤلاء الكذابين الوضاعين بأسمائهم وفصل الحديث عنهم⁽⁷⁾.

(1) المشبهة: هم الذين شبهوا الله بخلقه في ذاته أو صفاته كقولهم: سمعه كسمعنا، وبصره كبصرنا، ويده كيدنا... الخ، ويطلق المشبهة أيضاً على من شبه المخلوق بالخالق كفعل المشركين حيث سوا معبوداتهم مع الله تعالى في خصائصه. والمجسمة: هم الذين يعتقدون أن الله تعالى جسم مثل أجسام المخلوقين، وقد يطلق التجسيم ويراد به التشبيه فينبهنا عموم وخصوص. انظر فتح رب البرية بتلخيص الحموية للشيخ ابن عثيمين ص 18، والتبصير في الدين ص 100، والتعريفات الاعتقادية للشيخ سعد آل عبد اللطيف ص 122.

(2) تقدمت ترجمته، وانظر في جرحه: اختيار معرفة الرجال للطوسي 561/2.

(3) تقدمت ترجمته.

(4) انظر الأصول من الكافي 105/1، 146، 101، والملل والنحل للشهرستاني 78-79.

(5) انظر الملل والنحل ص 79.

(6) مختصر التحفة ص 47-48، وانظر أيضاً: التحفة الاثني عشرية 468/2-

474 (تحقيق: عمر العيد)، واليமானيات المسلوقة على الرافضة المخدولة لزين العابدين بن يوسف الكوراني الحنفي ص 199.

(7) مختصر التحفة ص 63-93، وانظر التحفة الاثني عشرية 468/2-469 (تحقيق: عمر

العيد) واليமானيات المسلوقة على الرافضة المخدولة ص 199، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري للعيني 17/6، وحاشية السندي على سنن ابن ماجه 39/3، وفيض الباري على صحيح البخاري 606/3، والعرف الشذي شرح جامع الترمذي 239/1، وبطلان عقائد الشيعة ص 76، وتاريخ التشيع وأفكاره 697، 721.

وذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي عن الإمام جعفر الصادق / أنه قال في حق هؤلاء الكذابين: ((يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت))⁽¹⁾.

قلت: ومما يثبت به كذبهم وافترائهم على الأئمة: ما ذكره بعض علمائهم أن جابراً الجعفي هو من المكثرين في الرواية عن الأئمة، وبلغت رواياته عنهم سبعون ألف رواية، بحيث تأخذ النصيب الأكبر في كتبهم⁽²⁾، ولكن الكشّي -مؤسس علم الجرح والتعديل عندهم- ذكر عن زرارة بن أعين قال: ((سألت أبا عبد الله × عن أحاديث جابر؟ فقال: ما رأيته عند أبي قط إلا مرة واحدة، وما دخل عليّ قط))⁽³⁾، علماً بأن معظم مروياته في كتب الرافضة عن الباقر والصادق رحمهما الله.

فالإمام الصادق / يكذب هنا رواية جابر عنه وعن أبيه، فكيف يروي هذا العدد الضخم من الأحاديث عمّن لم يلتق به، أو التقى به مرة واحدة فقط مع أنه صرح بالسماع والتحديث في رواياته؟!.

وما أروع ما قاله الإمام أبو حنيفة / في هذا الوضع: ((ما رأيتُ أكذبَ من جابر الجعفي))⁽⁴⁾.

ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الروايات قد رواها هؤلاء الوضعون عن الإمامين الجليلين أبي جعفر الباقر وابنه أبي عبد الله الصادق

(1) التحفة الاثني عشرية 469/2-470 (تحقيق: عمر العيد).

(2) انظر وسائل الشيعة 329/30، وأعيان الشيعة لمحسن الأمين 280/1

(3) اختيار معرفة الرجال 436/2.

(4) شرح مسند الإمام أبي حنيفة 25/1، وانظر العرف الشذي شرح سنن الترمذي 239/1

- كما هو مقررٌ عندهم-، ومعلوم أنهما سكنا في المدينة وأولئك الكذابون كانوا في الكوفة، فكيف رووا عنهما هذه الآلاف المؤلفة من الروايات؟!

ولكن لخبثهم ودجلهم استغلوا بعد ديار هذين الإمامين، فكان إذا أتى أحد منهم إلى المدينة ثم رجع إلى دياره نسب إليهما ما شاء من الأكاذيب، ثم أشاعها في أوساط الناس، ولذلك تبرأ منهم الأئمة وأبانوا للناس كذبهم وتلفيقهم عليهم⁽¹⁾.

وهؤلاء الذين تقدمت أسماؤهم هم المكثرون لوضع هذه الروايات على الأئمة وهم المقدمون عند الرافضة في الاحتجاج برواياتهم⁽²⁾، ولذلك اكتفيت بذكر أسماؤهم دون غيرهم.

ولعلّ القارئ الكريم يتساءل: لماذا أخذ علماء الرافضة بروايات أمثال هؤلاء مع أنهم عرفوا بقبائح السريرة عندهم؟

ويجيب بعض علماء الرافضة عن مثل هذا التساؤل بقولهم: إن ما قاله الأئمة في هؤلاء الرواة من الجرح والذم، فإنه محمول على التقية⁽³⁾، وتنتهي المشكلة بهذه السهولة.

فالواجب في دين هؤلاء قبول هذه الخرافات كما وصلت إليهم من هؤلاء الرواة، أو البحث عن دين آخر تستطيع أخباره أن تقف أمام ميزان الجرح والتعديل وقواعد التصحيح والتضعيف، كما قال شيخهم يوسف البحراني -أحد متأخريهم-: ((الواجب إما الأخذ بهذه الأخبار، كما هو

(1) انظر الثورة الإيرانية ص 118، وبطلان عقائد الشيعة ص 11-12.

(2) انظر تنقيح المقال 1/202، وأعيان الشيعة 1/280، ووسائل الشيعة 30/329، 373.

(3) انظر تنقيح المقال 1/440، 444، ووسائل الشيعة 30/373، ومعجم رجال الحديث 5/25.

بيان الوجه الثاني:

فكيف يصحّ أن يخالف هؤلاء الأئمة هذا الأمر المعهود ويقولوا بأن
الهدف من إرسال الرسل هو إثبات إمامة علي ط وأولاده!!

(2) انظر شرح العقيدة الطحاوية 92/1، 117، وتاريخ التشيع وأفكاره ص 721 (بالأردية).

اَوَلَمْ يَقُلِ اللّٰهُ اَفِي شَأْنِهِمْ جَمِيعًا: چ و و و و و و و و [الأحزاب: ۳۹] .

(3) انظر الثورة الإيرانية ص 117.

* وأخيراً: إن القول بحصر الإمامة في العدد المذكور لم يكن إلا في نهاية القرن الثالث بعد وفاة الحسن العسكري الإمام الحادي عشر عندهم، فكيف ينسب القول بذلك إلى علي ط وأولاده!⁽¹⁾.

وبذلك يتضح للقارئ كذب هؤلاء في المنقولات وجهلهم في المعقولات، وتزويرهم على خيار خلق الله، وأن أولئك الأخيار كانوا من أبعد الناس عن حماقات هؤلاء الكذابين⁽²⁾.

(1) انظر اختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 14 (بالأردية).

(2) انظر رسالة "الاتباع" لابن أبي العز ص 51.

بيان الوجه الثالث:

بين علماء الحنفية أنه صدرت عن الأئمة أقوال وأعمال صريحة في أهم مصادر الرافضة بحيث إنها تكذب ما نسبته الرافضة إليهم في أمر الإمامة، وقد تقدم طرف من تلك النصوص فيما سبق⁽¹⁾ فلا داعي لتكرارها.

فأين هؤلاء الرافضة الطغام من أولئك السادات الكرام، والأئمة العظام، يروون عنهم حكايات تقشعر منها جلود المؤمنين وتجهأ أسماع المنصفين، وتنشوه بها سيرة أولئك الصادقين!

بل الحق الحقيق بالقبول أن أهل السنة هم أتباع بيت الرسول، وهم السالكون لطريقتهم، والمجيبون دعوتهم، والأئمة الأطهار كانوا على ما عليه أهل السنة الأخيار، كيف لا، وعلماء أهل السنة كأبي حنيفة ومالك وغيرهما أخذوا العلم عن أولئك العظام، والحمد لله على ذلك الإنعام⁽²⁾.

وبهذه الوجوه يعرف بطلان استدلال الرافضة بهذا النوع من الدليل لإثبات مدعاهم وتحقيق مبتغاهم.

وبعد: فهذه هي الأدلة التي استدلت بها الرافضة لإثبات أمر الإمامة، وقد رأيت مناقشتهم فيها وفساد استدلالهم بها.

ويمكننا أن نقسم أدلتهم هذه إلى أربعة أقسام:

* أدلة عامة ليست لها أية صلة بمسألة الإمامة التي قام عليها هذا المذهب الفاسد لا عن قريب ولا عن بعيد، وقد سلك فيها هؤلاء الكذابون

(1) انظر تلك النصوص في نقض مبحث الوصية، ومبحث مفهوم الإمامة، ومبحث شروط الإمامة (شرط التنصيب).

(2) انظر مختصر التحفة ص 41-42، والثورة الإيرانية ص 125.

المحرّفون مسلك التأويل السخيف الذي يضحك الثكلى، ويفزع من سماعه الموتى .

* أدلة دالة على فضائل أهل البيت عموماً وبعضهم خصوصاً ولا تعلّق لها بالإمامة، وقد استخرجها أهل السنة في مقابلة الخوارج والنواصب⁽¹⁾ الذين تجاسروا على علي ط وذريته ونسبوا إليهم ما هم منه براء، وذكروها في معرض الردّ عليهم.

والرافضة قد حرّفوا تلك الأدلة إلى ما يوافق أهواءهم في الإمامة، وقصدوا بذلك الرد على أهل السنة، وقد تقدم الجواب التفصيلي عن ذلك.

* أدلة دالة على إمامة علي ط -بلا فصل- وذريته من بعده، مع سلب استحقاق الإمامة عن غيره من الخلفاء الراشدين ش، وهذه في الحقيقة مختصة بمذهب الرافضة، وهم متفردون باستخراجها، وهي مخدوشة

(1) هم الذين نصبوا العداء لعلي عليه السلام وأهل بيته بسبب ما جرى من القتال في الفتنة.

انظر: مجموع الفتاوى 301/25، والقاموس المحيط ص 127 (مادة نصب)، وإرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ص 92، والكلديات لأبي البقاء ص 361.

ويدخل في ذلك الخوارج وهي إحدى مسمياتهم كما أشار إلى ذلك المقرئ في الخطط 354/2، كما يدخل فيهم أيضاً الرافضة لأنهم ينتقصون أهل بيت النبوة كعائشة وحفصة والعباس وابنه وزيد بن علي بن الحسين وآخرين من أهل البيت، ويدخل فيهم أيضاً المعتزلة وبعض بني أمية.

انظر العقيدة في آل البيت بين الإفراط والتفريط لشيخ الدكتور سليمان السحيمي 633/2.

والرافضة يطلقون هذا الاسم على أهل السنة، لدعواهم أنهم يغيضون أهل البيت.

انظر إحقاق الحق للتستري ص 270.

المقدمات كلها، بحيث يكذبها كتاب الله وسنة رسوله > وإجماع هذه الأمة بما فيهم أهل البيت، والعقول السليمة والفطر المستقيمة⁽¹⁾.

(1) ذكر مثل هذا التقسيم في التحفة الاثني عشرية 350/2- (تحقيق: أحمد)، ومختصر التحفة ص

ب

- ب- البصرة 257
- ب- الحجاز 256
- ب- الشام 256
- ب- الطّور 228
- ب- الفسطاط 257
- ب- الكوفة 256
- ب- بدر 232
- ب- تبوك 228
- ب- خيبر 232, 219
- ب- صنعاء 257
- ب- غدير خم 174
- ب- نجران 189
- ب- نهاوند 241

ث

- ث- (نزلت في نساء النبي) < 201
- ث- أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام 248
- ث- ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان 230
- ث- القربى من بينه وبين النبي < قرابة 197
- ث- إلى أين يا خليفة رسول الله؟ 262
- ث- إن قوله تعالى: يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا فِي مَتَلَابِهِمُ أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ 202

- ث- إن هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة 262
- ث- إنَّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة 241
- ث- إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان 265
- ث- دعوني والتمسوا غيري 265
- ث- فإننا دخلنا على رسول الله حين ثقل 264
- ث- كلَّ شيءٍ مردود إلى الكتاب والسنة) 226
- ث- لا تكفّوا عني مقالة بحق، أو مشورة بعدل، فإني لست آمن أن أخطئ 205
- ث- لو جزّ أنفي كان أحب إليّ مما فعله أخي 205
- ث- لو كان النبي < يعني بقوله ((من كنت مولاه 223
- ث- ما أوصى رسول الله < فأوصي 263
- ث- ما خصّنا رسول الله بشيء 264
- ث- هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله 264
- ث- ولكم علينا العمل بكتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله 226
- ث- يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت 277

ح

- ح- أعلمكم بالحلال والحرام 244
- ح- اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر 227
- ح- ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب 215
- ح- ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب 225
- ح- ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان 230
- ح- الحق بعدي مع عمر حيث كان 240

- ح- السابقون ثلاثة: 194
- ح- أَلست أولى بكم من أنفسكم؟ 210
- ح- اللَّهُمَّ ائْتِنِي بِأَحَبِّ الْخَلْقِ إِلَيْكَ يَأْكُلْ مَعِيَ هَذَا الطَّائِرَ 244, 238
- ح- أَمَا تَرْضَى أَنْ تَكُونَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى 217
- ح- إِنْ اللَّهُ يُؤَيِّدُ هَذَا الدِّينَ بِالرَّجُلِ الْفَاجِرِ) 233
- ح- أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا 242
- ح- أَنَا مَدِينَةُ الْعِلْمِ وَعَلِيٌّ بَابُهَا، 237
- ح- إِنِّي أَحْبَبْتُكَ فَقُلْ 233
- ح- إِنِّي أَخَافُ أَنْ تَتَفَرَّقُوا كَمَا تَفَرَّقَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ عَنْ هَارُونَ، 264
- ح- رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ 239
- ح- رَحِمَ اللَّهُ عَلِيًّا، اللَّهُمَّ أَدْرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ) 237
- ح- عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي 226
- ح- عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ 226
- ح- لِأَعْطِيَنَّ الرَّأْيَةَ غَدًا رَجُلًا يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ 219
- ح- مَنْ أَحَبَّ النَّاسَ إِلَيْكَ؟ قَالَ: عَائِشَةُ 233
- ح- مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آدَمَ فِي عِلْمِهِ 246, 238
- ح- مَنْ نَاصَبَ عَلِيًّا فِي الْخِلَافَةِ فَهُوَ كَافِرٌ 248
- ح- مَنْ نَاصَبَ عَلِيًّا فِي الْخِلَافَةِ فَهُوَ كَافِرٌ 238
- ح- وَقَفَوْهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ عَنْ وِلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ 193

ص

- ص- أَتَوْحَّشُ 191
- ص- الْإِرَادَةُ الْكُونِيَّةُ وَالشَّرْعِيَّةُ 204

ص - الثلّة.....	196
ص - الحديث الموضوع.....	195
ص - الختن.....	192
ص - العقل.....	265
ص - المباهلة.....	189
ص - المجاهيل.....	193
ص - المنكر.....	194
ص - المولى.....	221
ص - حسكة.....	212
ص - رامث.....	217

ض

ض - المطلب الأول: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى الأئمة لإثبات الإمامة.	270
ض - الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة.....	171
ض - المبحث الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.....	173
ض - المبحث الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.....	173
ض - المبحث الثالث: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة، وموقف علماء الحنفية منها.....	249
ض - المبحث الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث النبوية،.....	207

- ض- المبحث الرابع: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى الأئمة لإثبات الإمامة، وموقف علماء الحنفية منها. 268
- ض- المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة: 210
- ض- المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة لإثبات الإمامة 237
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة 221
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة 239
- ض- المطلب الأول: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة: 250
- ض- المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة لأئمتهم 174
- ض- المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة، 209
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالآثار المنسوبة إلى الأئمة لإثبات الإمامة 274
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة 255
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض 178
- ض- المطلب الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة، وموقف علماء الحنفية منها. 235

ع

- ع- أبي بن كعب 243
- ع- أحمد بن أبي السعود بن محمد بن مصلح الدين العمادي 188
- ع- إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي البروسوي 201
- ع- الحسن المثنى بن الحسن السبط 223
- ع- الفضل بن الحسين التوربشتي 245
- ع- أم سلمة أم المؤمنين 251
- ع- بولس النصراني 255
- ع- ثناء الله العثاني الباني بتي، المعروف بالمظهري 188
- ع- حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 187
- ع- حسين بن الحسن الأشقر 198
- ع- خديجة بنت خويلد 196
- ع- زيد بن أرقم 215
- ع- زيد بن ثابت 243
- ع- سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري 176
- ع- طارق بن شهاب البجلي 187
- ع- عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين 233
- ع- عبادة بن الصامت 179
- ع- عبد الحسين الموسوي 218
- ع- عبد الله بن أم مكتوم 230
- ع- عبد الله بن سلام 179
- ع- عكرمة بن عمار اليمامي 178
- ع- علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي 252

- ع- فاطمة بنت الرسول 190
- ع- ليث بن البختري المرادي، أبو بصير 275
- ع- محمد أنور شاه بن محمد معظم شاه الكشميري 245
- ع- محمد بن الحسن بن فروخ الصفار 253
- ع- محمد بن الحنفية 227
- ع- محمد بن عبد علي بن محمد آل عبد الجبار 254
- ع- محمد بن عيسى الترمذي 240
- ع- محمد بن محمد بن محمد البردعي، المعروف بحج الدين شيخ زادة 188
- ع- معاذ بن جبل 233
- ع- معين الدين أشرف، الشهير بميرزا مخدوم 185
- ع- نصر بن محمد السمرقندي، أبو الليث المعروف بإمام الهدى 187
- ع- وهب بن عبد الله بن مسلم، أبو جحيفة 265
- ع- يزيد بن حيان 224
- عثمان بن ع- علي بن محجن بن يونس الزيلعي 244

ف

- ف- المجسمة 276
- ف- المشبهة 276
- ف- النصارى 197
- ف- النواصب 282

الفصل الثالث

موقف علماء الحنفية من
عقيدة الرافضة في أئمتهم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: غلو الرافضة في أئمتهم
- ما عدا المهدي الموهوم -،
و موقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم، وموقف
علماء الحنفية منها.

(1) انظر قصة قوم نوح عليه السلام ووقوع الشرك منهم بسبب غلوهم في الصالحين في: صحيح البخاري مع الفتح 8/851، وتفسير معالم التنزيل للبغوي 5/157، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي 18/265، وتفسير القرآن العظيم لابن كثير 4/547.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک، باب ذکر نوح عليه السلام، 2/596 برقم (4009) وقال بأنه على شرط البخاري ولم يخرججه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

< ((إياكم والغلو في الدين فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو في الدين))⁽¹⁾.

ومع هذا التأكيد الشديد والحرص العظيم من الشارع في التحذير عن الغلو، إلا أن طوائف من البشر أعرضوا عن هذه النصوص ونبذوها وراء ظهورهم، فوقعوا فيما وقعت فيه الأمم الماضية من الغلو في الأشخاص ومجاورة الحد فيهم.

وقد كان للمذهب الرافضي الذي أسس على الغلو من أول يوم، أكبر حظٍّ وأوفر نصيب منه، فغالوا غلوا فاحشا فيمن يزعمونهم أنهم أئمتهم وهم منهم براء، فاعتقدوا أنهم معصومون مثل أنبياء الله ورسله، بل إنهم أفضل منهم، وليس ذلك فحسب؛ بل صاروا يشركونهم مع الله لأ في خصائص من ربوبيته وألوهيته وأسمائه وصفاته وأفعاله سبحانه - والعياذ به تعالى -. وقد ألقوا في إثبات هذا الغلو مؤلفات مستقلة، فما من كتاب من كتبهم إلا وقد ملئ غلوا وإفراطا.

ومنها على سبيل المثال: كتاب (بصائر الدرجات في فضائل آل محمد) لمؤلفه الصفار - من أعيانهم في القرن الثالث - وقد بناه من أوله إلى آخره على الغلو في الأئمة، وهكذا كتاب (الكافي) الذي هو أصح كتاب عندهم على الإطلاق، فعقد مؤلفه أبو جعفر الكليني فيه أبوابا مستقلة في الغلو في الأئمة⁽²⁾، وحرّف العديد من الآيات القرآنية، وصرفها إلى ذلك الغلو⁽³⁾.

(1) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الحج، باب قدر رمي الحصى ص 513 برقم (3029) وصححه الشيخ الألباني كما في السلسلة الصحيحة (1283).

(2) انظر الأصول من الكافي 1/109-279، و 380-410.

(3) انظر 1/207-218.

وَأَلَّفَ الشَّارِيف الرَّضِیُّ⁽¹⁾ فِی الْقَرْنِ الْخَامِسِ كِتَابًا سَمَاهُ (خَصَائِصُ الْأُئِمَّةِ) وَمَلَأَهُ غُلُوءًا وَإِفْرَاطًا عَلَى طَرِيقَةِ أَسْلَافِهِ.
وَيَبْدَأُ الْغُلُوءَ فِی كِتَابِ الْمَجْلِسِيِّ: (بَحَارُ الْأَنْوَارِ الْجَامِعِ لِدَرَرِ أَخْبَارِ الْأُئِمَّةِ الْأَطْهَارِ) مِنْ الْمَجْلَدِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ إِلَى نِهَایَةِ الْمَجْلَدِ الْخَامِسِ وَالْخَمْسِينَ، بِحِثِّ خُصَصِ الْمَجْلَدِ الثَّالِثِ وَالْعِشْرِينَ لِتَحْرِيفِ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَصَرْفِهَا إِلَى الْغُلُوءِ فِی الْأُئِمَّةِ⁽²⁾.

وَهَذَا الْكِتَابُ هُوَ مُوسَّوعَةٌ رَافِضِيَّةٌ جَمَعَتْ غُلُوءَ السَّابِقِينَ وَاللَّاحِقِينَ، وَأَضَافَ عَلَيْهَا الْمُؤَلِّفُ زِيَادَاتٍ مِنْ هَوَى نَفْسِهِ وَزِبَالَةَ عَقْلِهِ، فَهُوَ أَكْبَرُ مُسْتَوْدَعٍ وَمَخْزَنٍ لِجَمِيعِ صُورِ الْغُلُوءِ وَأَشْكَالِهِ، وَهُوَ أُخْرَى بِأَن يَسْمَى بِبَحَارِ الظُّلُمَاتِ.

وَمَا هَذِهِ الْكُتُبُ إِلَّا نَمَازِجٌ مِنْ بَحَارِ غُلُوءِهِمْ، وَمَا أُرِدْتُ إِلَّا إِعْطَاءَ الْقَارِئِ فِكْرَةً عَنْ ذَلِكَ، وَإِلَّا فَالْغُلُوءُ شَأْنُهُمْ وَأَسَاسُ مَذْهَبِهِمْ.
وَالْحَقِيقَةُ الَّتِي لَا مَرَاءَ فِيهَا وَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا الدِّينَ هُوَ مِنْ صَنْعِ طَائِفَةٍ مِنَ الزَّانَادِقَةِ تَلْبَسُوا بِلِبَاسِ الْإِسْلَامِ وَأَرَادُوا تَشْوِيَهُ سَمْعَتَهُ وَسَمْعَةَ أَهْلِهِ، وَزَعَزَعَةَ ثَوَابِتَهُ وَمُسَلِّمَاتِهِ أَمَامَ أَهْلِ الدِّيَانَاتِ الْبَاطِلَةِ، وَتَبْعَهُمْ عَلَى ذَلِكَ الْهَدَفِ الْخَبِيثِ أَنْاسٌ غَلَبَ عَلَيْهِمُ التَّقْلِيدُ الْأَعْمَى وَالْجَهْلُ الْمُرَكَّبُ، يَبْنِوْنَ آخَرُونَ مِنْهُمْ سَارُوا عَلَى دَرَبِ أَسْلَافِهِمْ عَلَى عِلْمٍ وَبَيِّنَةٍ، فَأَضَلَّهُمُ اللَّهُ عَلَى عِلْمٍ

(1) هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ مُوسَى، الْمَعْرُوفُ بِالشَّارِيفِ الرَّضِيِّ، وَالْمُتَوَفَّى سَنَةَ (406هـ)، قَالَ فِيهِ النِّجَاشِيُّ: "نَقِيبُ الْعُلُوِّيِّينَ بِبَغْدَادٍ، وَأَخُو الْمُرْتَضَى، كَانَ شَاعِرًا مَبْرُزًا..." وَقَالَ عَنْهُ التَّفَرُّشِيُّ: "وَأَمْرُهُ فِي الثَّقَةِ وَالْجَلَالَةِ أَشْهَرُ مِنْ أَنْ يَذْكَرَ..." أَنْظِرْ تَرْجَمَتَهُ فِي الْفَهْرَسْتِ لِلنِّجَاشِيِّ ص 310 - 311، وَنَقَدَ الرِّجَالَ لِلتَّفَرُّشِيِّ ص 303، وَأَمَّلَ الْأَمَلُ لِلْعَامِلِيِّ 2/262-263.

(2) قَالَ الْمَجْلِسِيُّ: "بَابُ الْآيَاتِ النَّازِلَةِ فِي الْأُئِمَّةِ" أَنْظِرْ مِنْ: 23/ 167 إِلَى نَهَایَةِ الْمَجْلَدِ.

وختم على سمعهم وبصرهم وجعل على قلوبهم غشاوة فمن يهديهم من بعد الله؟.

ولكي نتضح هذه الصورة أكثر، أشرع الآن في ذكر بعض أنواع غلوهم في الأئمة مع بيان رد علماء الحنفية عليهم في ذلك في هذا المبحث بإذن الله تعالى.

المبحث الأول:

غلو الرافضة في أئمتهم - ما عدا المهدي المزعوم-، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: اعتقاد الرافضة أنهم يتصرفون في الكون، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الثاني: اعتقاد الرافضة أنهم يعلمون الغيب، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الثالث: إعطاء الرافضة حق التشريع لهم، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الرابع: ادعاء الرافضة عصمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الخامس: ادعاء الرافضة أفضليتهم المطلقة، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب السادس: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين، وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الأول
اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم
يتصرفون في الكون.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة بتصرف أئمتهم في
الكون.

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون.

التصرف في الكون مما اختص الله لأبه، فهو ركن من أركان ربوبيته سبحانه.

وقد تضافرت نصوص الكتاب والسنة على أن الإيمان بربوية الله سبحانه أمرٌ يعترف به جميع بني آدم باختلاف طوائفهم ونحلهم عدا بعض الملاحدة حيث جحدوا ذلك مكابرة وعنادا.

وقد بين أهل العلم أن الشرك في الربوبية باعتبار إثبات ربين متماثلين في الصفات والأفعال لم يثبت في أية ديانة على مر العصور ونتاج الدهور⁽¹⁾.

إلا أن الرافضة خرقوا هذا الإجماع الفطري، فأشركوا أئمتهم مع الله تعالى في ربوبيته؛ بحيث اعتقدوا فيهم أنهم يتصرفون في الكون، وأن الأرض بأيديهم يضعونها كيفما شاءوا، وأن جميع ذرات هذا الكون تحت قبضتهم وسيطرتهم، وأنهم يحيون ويميتون ويخلقون ويرزقون...

ونصوصهم وأقوالهم في هذا الشأن كثيرة، ولكني سأقتصر على إيراد نماذج منها في هذا المقام:

* فقد ذكر شيخهم الصفار تحت باب عقده بعنوان: (قدرة الأئمة عليهم السلام وما أعطوا من ذلك) عدة روايات ومنها: ((عن أبي عبد الله × قال: إن الدنيا تمثل للإمام في فلكة الجوز، فما تعرض لشيء منها، وإنه ليتناولها من أطرافها، كما يتناول أحدكم من فوق مائدته ما يشاء، ما يعزب عنه منها شيء))⁽²⁾.

(1) انظر مجموع الفتاوى 96/3-97، وشرح العقيدة الطحاوية 79/1.

(2) بصائر الدرجات ص 428، وقد ذكر أبوابا أخرى في هذا الشأن.

* وعقد الكليني باباً بعنوان: (إن الأرض كلها للإمام)، ومما جاء فيه ((عن أبي بصير عن أبي عبد الله × قال: أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء، ويدفعها إلى من يشاء)) وأورد تحته ثمانى روايات في ذلك⁽¹⁾.

* وقال الفيض الكاشاني⁽²⁾ في هذا الصدد عن الأئمة: ((هم الخزنة والسدنة وسادة الأولين والآخرين، فالكلّ هم ومنهم وعنهم وبهم وإليهم؛ لأن الله سبحانه خلق الدنيا والآخرة لهم بغير شك، فالداران لهم وملكهم، والناس عبيدهم، والعبد في نعمة مولاه ينقلب، فهم نعمة الله الكبرى في البلاد والعباد الظاهرة والباطنة، فمن لم يشكر هذه المملكة والنعمة، ولم يشكر لآل محمد فقد كفر... فلهذا لا يبقى يوم القيامة نبي مرسل ولا ملك مقرب إلا وهو محتاج إليهم، معول في النجاة والشفاعة عليهم))⁽³⁾.

وقال الخميني: ((وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاما محمودا ودرجة سامية وخلافة تكوينية تخضع لولايتها وسيطرتها جميع ذرات الكون))⁽⁴⁾.

فهذا هو منتهى ومصير عقيدة الرفض التي تقول بمشاركة المخلوقين مع الله في خصائصه وصفاته!.

(1) الأصول من الكافي 1/407-410.

(2) هو محمد بن المرتضى المدعو بالملّا محسن الكاشاني، والملقب بالفيض، المتوفى سنة (1019هـ) قال عنه الأردبيلي: "هو العلامة المحقق المدقق، جليل القدر عظيم الشأن، رفيع المنزلة، فاضل كامل أديب متبحر في جميع العلوم". انظر ترجمته في جامع الرواة للأردبيلي 2/42، وروضات الجنات للخوانساري 6/79، وأمل الأمل للعالمي 2/305-306.

(3) علم اليقين في معرفة أصول الدين 2/597.

(4) الحكومة الإسلامية ص 52.

ومن مظاهر الغلو عندهم في هذا الجانب:

* إسنادهم الحوادث الكونية إلى الأئمة، ولهم في ذلك روايات كثير العجب، فنسبوا إلى أبي عبد الله الصادق × أنه قال: ((أرعدت السماء وأبرقت، فقال أبو عبد الله ×: أما إنه ما كان من هذا الرعد ومن هذا البرق فإنه من أمر صاحبكم، قلت: من صاحبنا؟ قال: أمير المؤمنين ×))⁽¹⁾.
فإذا يستنبط المسلم المنصف من هذه الرواية، والله لا يقول: چ د ر ه ثا ثا ثه ثه ثو ثو ثوچ [الرعد: 12].

* ومن مظاهره أيضاً: اعتقادهم أن الأئمة يملكون إحياء الناس وإماتهم، ومما ورد في هذا الشأن ما ذكره الصفار بسنده تحت باب (أن الأئمة عليهم السلام أحيوا الموتى بإذن الله تعالى) ((عن أبي عبد الله × أنه قال: إن أمير المؤمنين علياً × كانت له خولة في بني مخزوم، وإن شاباً منهم أتاه فقال يا خالي: إن أخي وابن أبي مات وقد حزنت عليه حزناً شديداً، قال: ما تشتهي أن تراه؟ قال نعم، قال فأرني قبره، فخرج ومعه برد رسول الله صلى الله عليه وآله المستجاب، فلما انتهى إلى القبر تلمّمت شفتاه ثم ركضه برجله فخرج من قبره وهو يقول: ((رميكا)) بلسان الفرس فقال له علي ×: ألم تمت وأنت رجل من العرب؟ قال بلى، ولكنّا متنا على سنة فلان⁽²⁾ فانقلبت ألسنتنا))⁽³⁾.

(1) الاختصاص للمفيد ص 327، وانظر بحار الأنوار 33/27.

(2) يقصدون بفلان وفلان في رواياتهم وأقوالهم: الشيخين أبا بكر الصديق وعمر الفاروق رضي الله عنهما.

(3) بصائر الدرجات ص 293، وانظر الأصول من الكافي 457/1، وبحار الأنوار 29/27.

وقد عقد باباً حيث قال: "باب أنهم يقدرّون على إحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص وجميع معجزات الأنبياء".

فهذه هي عقيدة الرافضة المغالية في الأئمة والتي هي شرك صراح لا
مرية فيها ولا جدال.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون.

لقد حذر علماء الحنفية عن الغلو في الأشخاص بجميع صوره وأشكاله،
وبينوا أن ذلك من أعظم أسباب الوقوع في الكفر والشرك والضلال⁽¹⁾.
كما بينوا أن أول شرك وقع في تاريخ البشرية هو بسبب الغلو في
الصالحين في قوم نوح ×، ولذلك أرسل الله الرسل مبشرين ومنذرين حتى
تقوم حجته على خلقه⁽²⁾ كما قال الله لأ: **يٰٓحٰجِجْ يٰٓحٰجِجْ يٰٓدٰدٰ دٰدٰ**
دٰدٰ [النساء: 165].

هذا وقد ردّ علماء الحنفية على الرافضة في زعمهم أن الأئمة يتصرفون
في الكون بأدلة من كتاب الله وسنة رسوله > وصرّح المعقول، وألخص
ذلك في ثلاثة وجوه:

(1) انظر مثلاً: رسالة "الاتباع" لابن أبي العز الحنفي ص 81-82، وزيارة القبور الشرعية
والشركية للشيخ محي الدين البركوي ص 8.

(2) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 82/1، وزيارة القبور الشرعية والشركية ص 8.

الوجه الأول: استشهدهم بالآيات القرآنية التي تبطل هذه العقيدة وتنصّ على أن التصرف في الكون خاص برب العالمين.

الوجه الثاني: استدلالهم بالأحاديث النبوية الصحيحة التي تؤكد إبطال هذه العقيدة وتقرر اختصاص الله لأ بالتصرف في الكون.

الوجه الثالث: نصوصهم وأقوالهم في رد هذه العقيدة.

وإلى بيان هذه الوجوه فيما يلي:

وغير ذلك من الآيات الكريمات الواضحات في إبطال نسبة التصرف في الكون لغير الله سبحانه.

والناظر في هذه الآيات البيّنات يدرك اختصاص الله تعالى بالتصرف في هذا الكون العلوي والسفلي، وأن لا شريك معه في ذلك لا ملك مقرب ولا نبي مرسل ولا ولي صالح.

وقد تعددت أساليب الحصر والاختصاص في هذه الآيات المباركات كأسلوب (تقديم ما حقه التأخير) وأسلوب (الاستفهام التقريري والإنكاري) وأسلوب (التأكيد بحرف إنّ) وأسلوب (السؤال والجواب) وغيرها من الأساليب المعروفة في كلام العرب (1).

بيان الوجه الثاني:

أكد علماء الحنفية إبطال نسبة التصرف في الكون لغير الله تعالى بالأحاديث الصحيحة الصريحة، وأقتصر على ذكر حديثين:

الحديث الأول: عن أبي هريرة (2) ط قال: قام رسول الله > حين أنزل الله ﷻ ﷻ ﷻ [الشعراء: 214]، فقال: ((يا معشر قريش -أو كلمة نحوها- اشتروا لأنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا بني عبد مناف: لا أغني عنكم من الله شيئاً، يا عباس بن عبد المطلب: لا أغني

(1) انظر استدلالهم بهذه الآيات وغيرها في: شرح العقيدة الطحاوية 79، 82/1، وسيف الله على من كذب على أولياء الله لصنع الله الحلبي ص 37، وتقوية الإيمان للشاه إسماعيل ص 56، وإرشاد الطالبين لثناء الله باني بتي ص 53، وعقد السلاّلي والدرر في تحقيق المسائل الأربعة عشر ص 84، 85، 88، والكواكب الدرية في تحقيق المسائل الشرعية كلاهما للشيخ نقيب أحمد الرباطي ص 62-64، وبطلان عقائد الشيعة ص 15-16.

(2) هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، مشهور بكنيته أبي هريرة، صاحب رسول الله ﷺ وسمع منه الكثير، وقد أجمع المحدثون على أنه أكثر الصحابة حديثاً على الإطلاق، وهذا أصح ما قيل في اسمه واسم أبيه، توفي سنة (57هـ). انظر الإصابة 316/4.

عنك من الله شيئاً، يا صفية عمة رسول الله: لا أغني عنك من الله شيئاً،
يا فاطمة بنت محمد: سليني من مالي، لا أغني عنك من الله شيئاً⁽¹⁾.
فهذا الحديث نص صريح في أن النبي < لا يملك نفعاً ولا ضرراً
لأقاربه، بل لفائدة كبده فاطمة كـ ، وأنه لا يستطيع أن يخلصهم من بطش
الله وعذابه، فما ظنك بأهل بيته؟!

فلو كان يملك القدرة والتصرف والنفع والضرر لكان أقاربه أحق
الناس بذلك، ولما قال لهم: ((إني لا أملك لكم من الله شيئاً)) ، فانتفاء
القدرة والتصرف في الكون عن الأئمة من باب أولى⁽²⁾.

الحديث الثاني: حديث ابن عباس ب قال: كنت خلف رسول الله
< يوماً فقال: ((يا غلامُ ألا أعلمُك كلمات: احفظ الله يحفظك، احفظ الله
تجده تجاهك، إذا سألت فاسأل الله، وإذا استعنت فاستعن بالله، واعلم أن
الأمة لو اجتمعت على أن ينفعوك بشيء لم ينفعوك إلاّ بشيء قد كتبه الله
لك، ولو اجتمعوا على أن يضروك بشيء لم يضروك إلاّ بشيء قد كتبه الله
عليك...))⁽³⁾.

فهذا الحديث من أعظم الأحاديث التي ثبت التصرف في الكون
لله وحده لا شريك له، وتنفيه عن غيره تعالى.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب وأنذر عشيرتكَ الأقربين 1778/4 برقم (4493).

(2) انظر شرح العقيدة الطحاوية 320/1، وغاية الأمان 40/2، وسرور القلب للشيخ

محمد سر فراز (صفدر) ص 82، ومسألة الوسيلة للجوهر ص 47.

(3) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب صفة القيامة، باب ص 567 برقم (2516) وقال هذا

حديث حسن صحيح، وصححه الشيخ الألباني أيضاً (كما في طبعة مشهور) وكما في

تخریجه لأحاديثه المشكاة (5302).

كما يدل الحديث أيضاً على أن أحداً غير الله - كائناً من كان - لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضرراً، ولا موتاً ولا حياة ولا نشوراً، ولا يقدر على العطاء والمنع ودفع الضر وجلب النفع؛ لأن ذلك كله بأمر الله سبحانه لا شريك له في ذلك⁽¹⁾.

وبهذه الآيات القرآنية والأحاديث النبوية يتبين بطلان مذهب الرافضة وانحرافهم الواضح عن الجادة، وشركهم الصريح بالله لأ في ربوبيته سبحانه.

بيان الوجه الثالث:

تضافت أقوال علماء الحنفية في إنكار هذه العقيدة وإبطالها، ومن تلك الأقوال: ما قاله الشيخ محمد عبد الستار التونسوي / بعد أن ذكر قول الرافضة: (أن الدنيا والآخرة في يد الإمام يتصرف فيهما حيث يشاء) ما مختصره: فإذا استنبط المسلم المنصف من هذه العبارة مع أن الله تعالى يقول في محكم آياته...

وأورد جملة من الآيات التي تقدم ذكرها، ثم قال: فانظروا كيف افترضوا على الأئمة رحمهم الله مع أن هذه الآيات صريحة في تفرد الله واختصاص تصرفه في الكون⁽²⁾.

وقد شنع الشيخ أبو الحسن الندوي على الرافضة في غلوهم هذا، ثم ذكر عقبه بأن هؤلاء مقلدون للديانة الزردشتية⁽³⁾ في ذلك الغلو، وذلك أن

(1) انظر مرقاة المفاتيح ص 490/9، وسيف الله على من كذب على أولياء الله ص 48، والبلاغ المبين للشاه

ولي الله الدهلوي ص 83-84، وعزير الفتاوى لعزير الرحمن 1/65، وتقوية الإيمان ص 70.

(2) بطلان عقائد الشيعة ص 15-17.

(3) الزردشتية هي فرقة من فرق المجوس، وهم أصحاب زردشت بن يورشب الذي ادعى أنه رسول وأنه صاحب المعجزات والخواص وأن معبوده هو أور مزد، وأن لهذا الكون قوة إلهية

أتباع هذه الديانة تقدّس بعض الأسر وتعظّمها، وكانت تعتقد فيهم بأنهم ظلّ الإله على الأرض... فإن ذات الإله تتجسّم فيهم، وإن منصب الإشراف على بيت النار وتنظيمه حق يختص بهذه القبيلة وحدها) (1).

وقال الشيخ محمد سرفراز خان - ما ترجمته -: ومن القطعيات والمسلّمات عند المسلمين أن التصرف في الكون خاص برّب العالمين الذي خلقهم ورزقهم وهو يتصرف فيهم كما يشاء لا شريك له في ذلك، ولكن الرافضة صرفوا هذا الحق الواجب له إلى أئمتهم، فأبى شبهة في شركهم وكفرهم؟ (2).

وقال أيضاً بعد عرضه لبعض روايات الرافضة في المسألة - ما ترجمته - :

وتبيّن من هذه الروايات أن للأئمة في دين الرافضة تصرفاً كلياً محضاً، وذلك أنهم يتصرفون في هذه الدنيا فيعطونها من أرادوا ويحرمونها من شاءوا، وهكذا الآخرة...

فإذا كان كذلك فلماذا يتعبّدون الله تعالى بمختلف العبادات ويتعبّون أنفسهم في أدائها رغبة في دخول الجنة، ورهبة من دخول النار، لأنها في أيدي الأئمة وتحت تصرفهم!!

هي المدبرة لجميع ما في العالم، والمجوس يقدسون أسرة زرداشت ويعظمونها، وهي التي تتولى

كهانة أتباع هذه الديانة الوثنية. انظر الملل والنحل ص 110-114.

(1) المرتضى في سيرة علي بن أبي طالب عليه السلام ص 245-247 ثم ذكر الشيخ بعد ذلك بعض أخطار غلو الرافضة في الأئمة ص 248-250.

(2) إرشاد الشيعة ص 27، وانظر الوثيقة التاريخية لضياء الرحمن الفاروقي ص 69 (كلاهما بالأردية).

وكيف يصحّ ذلك وهم لم ينقذوا أنفسهم من سيوف الآخرين، فسيدهم علي ط استشهد على يد عبد الرحمن بن ملجم الخارجي⁽¹⁾، والحسين ط استشهد كذلك على يد بعض الظالمين من أهل الكوفة، وموسى الكاظم قتل مسموماً في سجن الخليفة العباسي الرشيد - كما تدّعي الرافضة ذلك-⁽²⁾ والثاني عشر الموهوم اختفى في السرداب خوفاً من أن يقتله الناس⁽³⁾...

فأئ معنيّ لتصرفهم في الكون بعد هذا، بل هم تحت تصرف رب العالمين الذي بيده ملكوت السماوات، وهم عباد الله المكرمون المبرّأون من أكاذيب هؤلاء المفترين⁽⁴⁾.

وأختم بكلام نفيس للإمام أبي المعالي الألويسي بينّ فيه استحالة ما زعمته الرافضة من التصرف في الكون لأئمّتهم وتناقضهم في تلك العقيدة، فقال: ((وأما إمامهم في كل عصر فهو رجل كثير الخوف، يخشى من صفيّر الصافر⁽⁵⁾ وأنهم كانوا أذلاء مغلوبين -باعترافهم- يفترون على الله الكذب⁽⁶⁾ ولا يمكنهم إظهار الحق، ويخشون من محبيهم الذين يصلّون عليهم

(1) هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي الحميري، أدرك الجاهلية، وهاجر في خلافة عمر رضي الله عنه، وقرأ على معاذ بن جبل فكان من القراء، ثم شهد فتح مصر وسكنها فكان فيها، وكان في جيش علي رضي الله عنه يوم صفين، ثم خرج عليه واغتاله وهو يخرج إلى صلاة الفجر من بيته، وتوفي رضي الله عنه بسبب ذلك، وقد قتله الحسن رضي الله عنه لما تولى الخلافة. انظر وفيات الأعيان 65/2، والأعلام 339/3.

(2) انظر اختيار معرفة الرجال للطوسي 561/2، فقد زعم هو وغيره أن موسى الكاظم قتل مسموماً في سجن الرشيد.

(3) انظر الغيبة للطوسي ص 90، 329.

(4) إرشاد الشيعة ص 83-84.

(5) الصافر: كل ما لا يصيد من الطير وكذلك الجبان، (لسان العرب 4/464).

(6) الذي يسمونه تقية.

في صلواتهم، وأن خاتمهم أشدهم جبناً وأكثرهم خوفاً⁽¹⁾، وقد اختفى لما
خوّفه في صباح بعض الناس، وأنه لا يظهر على أحبائه ولا على أعدائه لمزيد
خوفه⁽²⁾)).
فهل هذه صفة من يتصرف في الكون؟!.

المطلب الثاني

اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

(1) انظر الغيبة للطوسي ص 329.

(2) صب العذاب على من سب الأصحاب ص 332.

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب.

مدخل:

إن مما اختص الله لأبيه هو علم الغيب المطلق الذي هو شامل لجميع الموجودات والمعدومات في الماضي والحاضر والمستقبل، فهو سبحانه يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، فلا تخفى عليه خافية ولا يعزب عنه مثقال ذرة في السماوات ولا في الأرض ولا في الدنيا والآخرة - لا شريك له في كل ذلك-.

وقد قرر القرآن الكريم هذا الأمر في مواضع عديدة، منها قول الله
 أَنبِئْهُمْ عَنْهُ تُؤْمَوْنَ يُؤْمَوْنَ تُؤْمَوْنَ يَوْمَ يَأْتِي تَأْيِيْدُهُ يَوْمَ يَكْفُلُ الْفَاسِقِينَ
 تُجْجُحُ ثُمَّ يُنْفِخُ فِي سَافِرَتَيْهِمَا فَيَجْعَلُ لَكُم مِّنْهُنَّ أَمْثَلًا يُخَوِّفُ لِكُلِّ فِتْنَةٍ مِّنْهُمْ غَافِقًا
 [الأنعام: 59].

معنى الغيب الوارد في كتاب الله؛ لأنه غيب عمن غاب عنه من المخلوقين، وليس غيباً عمن شهدته⁽¹⁾.

والرافضة ادعوا لأئمتهم الغيب المطلق الذي هو خاص برب العالمين، كما سيأتي بيانه من خلال رواياتهم وأقوالهم في الصفحات القادمة.

(1) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام 110/16، وتفسير المنار 422/7، وروح المعاني

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب:

من أشنع صور الغلو عند الرافضة اعتقادهم أن الأئمة يعلمون الغيب، وأنه لا يخفى عليهم شيء في السموات ولا في الأرض ولا في الجنة والنار، وأنهم مطلعون على ما في الضمائر وما تكنه الصدور، وما في أصلاب الرجال وأرحام النساء، ويعلمون ما كان وما يكون إلى قيام الساعة و بعد قيامها.

* وقد أفرد الصفار في كتابه عدة أبواب في تأييد هذا الغلو، وأورد تحت كل باب عدة روايات مفتريات على أئمة آل البيت، فقال: (باب في علم الأئمة بما في السموات والأرض والجنة والنار وما كان وما هو كائن إلى يوم القيامة)، وأورد تحته ست روايات ومنها:

ما رواه بسنده عن أبي بصير عن أبي جعفر × قال: سئل علي × عن علم النبي < فقال: ((علم النبي علم جميع النبيين وعلم ما كان وعلم ما هو كائن إلى قيام الساعة، ثم قال: والذي نفسي بيده إني لأعلم علم النبي < وعلم ما كان وما هو كائن فيما بيني وبين قيام الساعة)) (1).

وروى أيضاً بسنده عن أبي عبد الله × قال: ((والله إني لأعلم ما في السموات وما في الأرض وما في الجنة وما في النار وما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة)) (2).

ومن الأبواب التي ذكرها في هذا الصدد:

(باب في الأئمة عليهم السلام أنه صارت إليهم العلوم التي خرجت إلى الملائكة والأنبياء وأمر العالمين) (1) وذكر تحته ثماني عشرة رواية.

(1) بصائر الدرجات ص 147.

(2) المرجع السابق، وانظر الأصول من الكافي 261/1، وبحار الأنوار 28/26.

ثم عقبه بباب آخر فقال: (باب في الأئمة عليهم السلام أنهم ورثوا علم آدم وجميع العلماء وأنهم أمناء الله في أرضه، وعندهم علم البلايا والمنايا وأنساب العرب)⁽²⁾ وأورد تحته أربع عشرة رواية في ذلك. وأردفه بباب آخر فقال: (باب ما لا يجب من الأئمة شيء من أمر، وإن عندهم جميع ما يحتاج إليه الأمر)⁽³⁾ وذكر تحته أربع روايات. ثم قال: (باب لا يجب عن الأئمة علم السماء وإخباره وعلم الأرض وغير ذلك)⁽⁴⁾ وأورد تحته سبع روايات. وقال أيضاً: (باب في الأئمة عليهم السلام أنهم أعطوا علم ما مضى وما بقي إلى يوم القيامة)⁽⁵⁾ وذكر تحته ثلاث روايات في ذلك، ثم ذكر أبواباً أخرى في المسألة⁽⁶⁾.

* وعلى غرارهِ أفرد الكليني في كتابه الكافي أبواباً في تأييد هذا الغلو، وأورد تحت كل باب عدة روايات، فقال: (باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء) وأورد تحته ست روايات ومنها: ما رواه بسنده عن سيف التمار قال: كنا مع أبي عبد الله × جماعة من الشيعة فقال: هل علينا عين؟⁽⁷⁾ فالتفتنا يمنة ويسرة فلم نرَ أحداً فقلنا: ليس

(1) بصائر الدرجات ص 129.

(2) بصائر الدرجات ص 138.

(3) المرجع السابق ص 142.

(4) المرجع السابق ص 144.

(5) المرجع السابق ص 149.

(6) المرجع نفسه 150 وما بعدها.

(7) يعني: هل يراقبنا أحد.

علينا عين فقال: ورب الكعبة ورب البنية⁽¹⁾ -ثلاث مرات- لو كنت بين موسى والخضر لأخبرتتهما إني لأعلم منهما، ولأنبأتتهما بما ليس في أيديهما لأن موسى والخضر أعطيا علم ما كان ولم يُعطيا علم ما يكون وما هو كائن حتى تقوم الساعة، وقد ورثناه من رسول الله صلى الله عليه وآله وراثته⁽²⁾.

كما عقد أيضاً: (إن الأئمة إذا شاءوا أن يعلوا علوا)⁽³⁾ وأورد تحته ثلاث روايات.

و(باب أن الأئمة يعلون متى يموتون وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم)⁽⁴⁾ وأورد تحته ثماني روايات.

و(باب أن الأئمة لو ستر عليهم لأخبروا كل امرئ بما له وما عليه)⁽⁵⁾ وأورد تحته روايتين.

* وروى الطبرسي في كتابه الاحتجاج بسنده إلى علي ط كذا وزورا قوله: ((إن الله عرّف الخلق اقتدار الأئمة على علم الغيب من خلق ورزق وأجل وعمر وحياة وموت وعلم غيب السماوات والأرض))⁽⁶⁾.

* وروى المجلسي في بحار الأنوار عن الصادق × أنه قال: والله لقد أعطينا علم الأولين والآخرين، فقال له رجل من أصحابه: جعلت فداك

(1) هي الكعبة، وكانت تدعى بنية إبراهيم عليه السلام، لأنه بناها. انظر النهاية ص 94 (مادة: بنا).

(2) الأصول من الكافي 1/260-261.

(3) المرجع السابق 1/258.

(4) المرجع السابق 1/258.

(5) المرجع نفسه 1/264.

(6) الاحتجاج 1/356.

أعندكم علم الغيب؟ فقال له: ويحك إني لأعلم ما في أصلاب الرجال وأرحام النساء...⁽¹⁾.

وهذه الكلمات تقبحها العقول وتجها الفطر وتملأها الأسماع، ويزداد الأمر سوءا عندما تنسب أمثال هذه الكلمات إلى خيار خلق الله. وبعد هذا العرض لعقيدة الرافضة في هذا النوع من الغلو أنتقل إلى موقف علماء الحنفية منهم في ذلك.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة

أنّ أئمتهم يعلون الغيب.

نصّ علماء الحنفية على أن من اعتقد أن أحدا دون الله يعلم ما في السماوات والأرض أو يعلم ما في الضمائر والقلوب، أو أنه يعلم علم ما كان وما يكون... فقد أشرك بالله لأ في صفة من صفاته، سواء اعتقد أنه يعلم استقلالاً، أو أن ذلك عطاء ومنحة من الله له؛ لأن ذلك تكذيب للنصوص الصريحة الواضحة التي لا تحتاج إلى تفسير وتوضيح.

ويبينوا أيضاً أنّ اطلاع بعض المخلوقين كالملائكة والأنبياء على بعض المغيبات أمرٌ حق، وكذا الاطلاع على شيء من الأمور الغائبة بواسطة الأسباب العادية التي هي تحت قدرة الإنسان، لا يدخل في باب الشرك بالله تعالى⁽¹⁾.

وقد ردّوا على الرافضة في ادعائهم علم الغيب المطلق لأئمتهم، بأدلة من كتاب الله وسنة رسوله < وأقوالهم، وأوجز موقفهم هذا في ثلاثة وجوه:
الوجه الأول: استشهادهم ببعض الآيات القرآنية على إبطال دعوى الرافضة في المسألة.

الوجه الثاني: استدلالهم ببعض الأحاديث النبوية الصحيحة على رد دعواهم.

الوجه الثالث: نصوصهم وأقوالهم في الرد على الرافضة في المسألة.
واليك بيان هذه الوجوه الثلاثة بشيء من التفصيل:

(1) انظر كلامهم في روح المعاني 11/20، وسيف الله على من كذب على أولياء الله ص 71-66، وتقوية الإيمان ص 56، 67-68، ومقدمة جواهر التوحيد لغلام الله الملقب عند الحنفية المعاصرين بـ(شيخ القرآن) ص 40.

8 / وقوله أ: چہ ئی ئی ئی ی چ [فاطر: 38] .
9 / وقوله لا: چ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ
۱۰ / ﴿البقرة: 33﴾ .

فقد دلّت هذه الآيات الواضحات على اختصاص الله لأ بعلم الغيب المطلق ونفيه عن مخلوقاته بما فيهم سيد المرسلين محمد >، وأساليب الحصر والاختصاص واضحة في هذه الآيات كأسلوب تقديم ما حقه التأخير، وأسلوب الاختصاص بحروف التأكيد، وغير ذلك من الأساليب⁽¹⁾.

فالله هو وحده عالم الغيب والشهادة، وهو وحده علام الغيوب، وعنده مفاتيح الغيب، وهو يعلم ما كان وما يكون...

وادعاء الرافضة علم الغيب لأئمتهم تكذيب صريح أجلى من النهار للآيات القرآنية الكثيرة التي تنوعت في أساليبها وخطابها، وما ذاك إلا لخطورة هذا الأمر وشناعته⁽²⁾.

بيان الوجه الثاني:

استدل علماء الحنفية ببعض الأحاديث الصحيحة في تقرير اختصاص الله لأ بعلم الغيب ونفيه عن غيره، ومن تلك الأحاديث:

1/ حديث (جبريل المشهور)، وفيه قال جبريل: ((متى الساعة؟)) فقال رسول الله >: ((ما المسئول عنها بأعلم من السائل...))⁽³⁾.

(1) انظر كلام علماء الحنفية في تفسير هذه الآيات في أحكام القرآن للجصاص، وتفسير مدارك التنزيل، وتفسير بحر العلوم، وتفسير أبي السعود، وتفسير روح المعاني عند مواضع هذه الآيات.

(2) انظر استدلال علماء الحنفية بهذه الآيات وغيرها على إبطال دعوى الرافضة في: شرح الطحاوية 351/1، وتقوية الإيمان لإسماعيل الشهيد 65-66، 68، ومقدمة جواهر القرآن لغلام الله خان ص 40، وأحسن الفتاوى للدهيانوي 202/1-203، وإرشاد الطالبين للباني بتي ص 53، وبطلان عقائد الشيعة ص 19-21، وعقد اللآلي والدرر للعلامة الرباطي ص 79-82.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإيمان، باب بيان الصلوات التي هي أحد أركان الإسلام 40/1 برقم (10).

فقالوا إن هذا الحديث دلّ على أن النبي > نفى علمه بوقت الساعة وهي من الغيب، فانتفأؤه عن غيره من باب أولى، وبناء عليه تبطل دعوى الرافضة بأن أئمتهم يعلمون الغيب⁽¹⁾.

2/ (حديث الحوض المشهور) وهو قوله > : ((إني لكم فرط على الحوض فإياي لا يأتين أحدكم فيذب عني كما يذب البعير الضال فأقول فيم هذا؟ فيقال إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك، فأقول سحقاً))⁽²⁾.

قالوا إن هذا الحديث صريح في أن النبي > لا يعلم الغيب، بدليل أنه لا يعلم أحوال هذا الكون عامة وأحوال أمته خاصة، فغيره من باب أولى⁽³⁾.

وما تقدم ذكره من الحديثين كان من باب إعطاء القارئ فكرة عن موقف علماء الحنفية تجاه هذا النوع من الغلو، وإلا فالأحاديث التي استدلوا بها في الموضوع كثيرة⁽⁴⁾.

(1) انظر تاريخ التشيع وأفكاره لمحمد طاهر الهاشمي ص 378-380 (بالأردية)، و إزالة الريب ص 72، 327، وإرشاد الشيعة كلاهما لمحمد سرفراز ص 23 (بالأردية).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الفضائل، باب إثبات حوض نبينا ﷺ وصفاته 1795/4 برقم (2295).

(3) انظر إزالة الريب ص 395-398، وبوارق الغيب على من يدعي لغير الله علم الغيب للشيخ محمد منظور نعماني 37، 46/2، وجواهر التوحيد لغلام الله خان ص 200-207.

(4) انظر للمزيد جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبرورية لشيخ الدكتور شمس الدين الأفغاني 917/2-923.

(3) شرح معاني الآثار 406/1.

(4) بطلان عقائد الشيعة ص 19، وانظر إرشاد الشيعة ص 23.

قلت: ومما يبطل دعواهم - في نسبتهم علم الغيب إلى الأئمة - ورود نصوص صريحة عن الأئمة في كتب الرافضة بحيث ترد على هذه العقيدة الكفرية، ومن تلك النصوص:

ما رواه الكليني بسنده عن سديد قال: كنت أنا وأبو بصير ويحيى البزار في مجلس أبي عبد الله الصادق إذ خرج إلينا وهو مغضب، فلما أخذ في مجلسه قال: يا عجباً لأقوام يزعمون أننا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله لأ ، لقد هممت بضرب جاريتي فلأنه فهربت مني فما علمت في أي بيوت الدار هي))⁽¹⁾.

وروى الكشي عن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله ×إنهم يقولون، قال وما يقولون؟ قلت: يقولون تعلم قطر المطر وعدد النجوم وورق الشجر ووزن ما في البحر وعدد التراب، فرفع يده إلى السماء وقال: سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله))⁽²⁾.

فهذه أقوال أئمة أهل البيت الطيبين الطاهرين كما اعترفت بذلك كتب الرافضة، فهم براء مما رماهم به هؤلاء الكذابون الوضاعون. وما أروع ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية / عنهم: ((إنهم أكذب الناس في النقليات، ومن أجهل الناس في العقليات))⁽³⁾.

(1) الأصول من الكافي 1/257.

(2) اختيار معرفة الرجال 2/588.

(3) منهاج السنة النبوية 1/3، 8.

المطلب الثالث

إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من إعطاء الرافضة حق التشريع
لأئمتهم.

مدخل:

إن من أصول التوحيد الإيمان الجازم بأن الله لا هو المشرع وحده سبحانه، يحلّ ما يشاء ويحرّم ما يشاء، لا شريك له في ذلك، ورسّل الله وأنبياءه هم المبلغون شرعه إلى عباده بأمره، ومن ادعى أن أحدا له حق في التحليل والتحریم فقد أشرك مع الله غيره في شيء من خصائصه سبحانه، كما قال الله أ: چھ ے ے ئے ئے ك ك ك و و و وچ [الشوری: 21].

والرافضة زعموا في كتبهم أن الأئمة هم المشرعون من دون الله، يحلّون ما يشاءون ويحرّمون ما يشاءون، ونسبوا في إثبات هذه الخرافة أقوالاً أملتها عليهم عقولهم الفاسدة إلى أئمة آل البيت رحمهم الله، وهكذا تدوم مسيرة الافتراء بأيدي هؤلاء الزنادقة على الأئمة بدعوى التشيع لآل البيت، فكيف يكونون شيعة وهم ينسبون إليهم هذه الشريكات والكفريات! وقد قام علماء الحنفية بالرد عليهم وبيان انحرافهم وزيفهم عن سواء السبيل.

وأشرع أولاً في استعراض عقيدة الرافضة في المسألة في السطور الآتية:

المسألة الأولى: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم:

تعتقد الرافضة أن أئمتهم يملكون حق التحليل والتحریم، يحلّون ما يشاءون ويحرّمون ما يشاءون، ورواياتهم وأقوالهم في ذلك كثيرة إلا أننا نكتفي بذكر شيء منها لإعطاء القارئ تصوراً من هذه العقيدة الفاسدة، فمن رواياتهم وأقوالهم في ذلك:

* ما رواه الكليني بسنده ((عن محمد بن سنان قال كنت عند أبي جعفر الثاني × فأجريتُ اختلاف الشيعة، فقال يا محمد: إن الله تبارك وتعالى لم يزل متفرّداً بوحدايته، ثم خلق محمداً وعلياً وفاطمة فكنثوا ألف دهر، ثم خلق جميع الأشياء، فأشهدهم خلقها وأجرى طاعتهم عليها وفوض أمورهم إليها، فهم يحلّون ما يشاءون ويحرّمون ما يشاءون...))⁽¹⁾.

* قال الكاشاني في شرح هذه الرواية: ((هم الثلاثة وجميع الذين يولدون من نسلهم...))⁽²⁾.

* وقد شرح شيخهم المجلسي بعض فقرات الرواية السابقة فقال: ((وأجرى طاعتهم عليها: أي أوجب وألزم على جميع الأشياء طاعتهم حتى الجمادات من السماويات والأرضيات كشق القمر وإقبال الشجر وتسبيح الحصى وأمثالها مما لا يحصى، وفوض أمورها إليهم من التحليل والتحریم والعطاء والمنع...))⁽³⁾.

(1) الأصول من الكافي 1/441، وانظر بحار الأنوار 25/340.

(2) الصافي شرح أصول الكافي 3/149.

(3) بحار الأنوار 25/341-342.

* وجاءت الرواية عندهم صريحة بهذا فيما ذكره المفيد في الاختصاص والجلسي في البحار عن أبي جعفر قال: ((من أحلنا له شيئاً أصابه من أعمال الظالمين⁽¹⁾) فهو حلال؛ لأن الأئمة منا مفوض إليهم، فما أحلوا فهو حلال، وما حرّموا فهو حرام))⁽²⁾.

* وقال محمد رضا المظفر -وهو من العلماء المعاصرين عندهم- مقررًا لما جاء في هذه الروايات السابقة: ((عقيدتنا في الأئمة أنهم عباد مكرمون اختصهم الله بكرامة وحباهم بولايتهم؛ إذ كانوا في أعلى درجات الكمال والعفة وجميع الأخلاق الفاضلة والصفات الحميدة، لا يداينهم أحد من البشر فيما اختصوا به، وبهذا استحقوا أن يكونوا أئمة وهداة ومرجعاً بعد النبي صلى الله عليه وآله في كلّ ما يعود للناس من أحكام وحكم، وما يرجع للدين من بيان وتشريع...))⁽³⁾.

والرافضة لمّا منحوا أئمتهم هذا الحق لم يكتفوا بهذا الضلال فحسب؛ بل أكملوا ذلك بدعواهم الخطيرة، ألا وهو كون الناس عبيدا لهؤلاء الأئمة في الطاعة؛ كما رووا عن الإمام علي بن موسى الرضا (إمامهم الثامن) في ذلك كذبا واقتراء قوله: ((الناس عبيدٌ لنا في الطاعة، موالٍ لنا في الدين، فليبلغ الشاهد الغائب))⁽⁴⁾.

(1) الظالمون في معتقدهم هم الخلفاء الثلاثة عليه السلام ومن تبعهم ووالاهم ورضي بإمامتهم؛ لأنهم في زعمهم غصبوا الخلافة من عليٍّ وظلموا آل البيت، ولأجل ذلك حكموا بإباحة كل ما غُصِبَ من أهل السنة ما لا كان أو دماً أو عرضاً.

(2) الاختصاص ص 330، وبحار الأنوار 334/25.

(3) عقائد الإمامية للمظفر ص 74.

(4) الأمالي للمفيد ص 253، وبحار الأنوار 279/25.

فهذه هي عقيدة الرافضة في التشريع، وهي من أشنع صور الغلو وأفظعها، لأن ذلك شرك بالله تعالى في ألوهيته وربوبيته، وهذا الذي أشار إلى بطلانه علماء الحنفية وردّوه كما سيأتي ذكره في الصفحات القادمة.

- (3) انظر سنن الترمذي كتاب تفسير القرآن عن رسول الله، باب ومن سورة التوبة ص 694 برقم (3095) وحسنه الشيخ الألباني (طبعة مشهور)، والطبراني في المعجم الكبير 92/17 برقم (218)، وابن أبي شيبة في المصنف 156/7 برقم (34936)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب آداب القاضي، باب ما يقضي به القاضي ويفتي به المفتي... 116/1 برقم (20138).

ونهبهم عنه وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا، وكذلك الغلاة في بعض الصحابة أو الأئمة أو المشايخ يقصدون تعظيمهم لكن بجهل⁽¹⁾ فإنهم ينزلونهم منزلة الرسول وإن لم يسموهم رسلاً، ولكنهم يعاملونهم معاملة الرسول، بل قد أفضى بهم الغلو إلى إنزالهم منزلة الربوبية...⁽²⁾.

* وقال أبو المعالي الألويسي /: ولو فوّض الله تعالى أمر التحليل والتحريم إلى الأئمة لجاز العمل بكل ما روي عنهم؛ لأن كل واحد من هؤلاء الأئمة صاحب شرع -أي حسب زعم الرافضة- فلا حاجة إلى التوفيق بين الروايات المتعارضة⁽³⁾ وارتكاب التكاليف في ذلك، أو لم يجز العمل بشيء منها، لأن كلاً منهم راعى مصلحة في الأمر والنهي وهي مستورة فيلزم التعطيل.

ولأن الأئمة يروون الحلال والحرام عن آبائهم عن النبي > ولم يرو أحد من الرافضة إنهم حلّوا شيئاً حرّمه رسول الله > أو حرّموا شيئاً حلّله، فنسبة التحليل والتحريم إليهم لا معنى له، بل هو كذب واقتراء⁽⁴⁾.

* وقد عدّ الشيخ محمد سرفراز صفدر عقيدة الرافضة في هذا الباب عقيدة شركية بلا شك ولا امتراء؛ لأن التشريع من خصائص الله لا شريك له في

(1) قلت: أما الرافضة فإن غلوهم عن علم وعناد، ولا يمكن لأمثالهم أن يجهلوا ضلال ما هم عليه، اللهم إلا أن يقصد بذلك بعض عوامهم الذين يجهلون حقيقة دينهم نظراً إلى تقليدهم الأعمى لعلمائهم.

(2) الاتباع ص 81-82.

(3) يقصد الشيخ بذلك التعارض الموجود في روايات الرافضة، بحيث لا يوجد في كتب أي ملة أو طائفة مثل التعارض الموجود عند الرافضة.

(4) السيوف المشرقة ص 428 باختصار.

ذلك لقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ** [الشورى: 21].

وإذا كان رسول الله > لا يملك هذا الحق كما في قصة تحريمه العسل على نفسه بسبب صنيع بعض أزواجه، فخاطبه الله سبحانه وتعالى بقوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ** [التحريم: 1] ، فكيف بغيره! (1).

* وعدّ الشيخ محمد منظور نعماني غلو الرافضة في هذا الباب من أكبر أسباب تناقضهم في رواياتهم عن الأئمة؛ لأن أحدهم ينسب إلى الإمام تحريم شيء والآخر ينسب إليه تحليله بدعوى أن كلاً منهم مشرّع (2).
* وذكر أبو الحسن الندوي أن إعطاء الرافضة حق التشريع للأئمة خطر دائم على الدين الخالد والشرعية الدائمة، وقد يؤدي ذلك إلى تعطيل الدين كله كما أدى إلى تعطيل كثير من أحكامه عندهم مثل الجمعة والجماعة والجهاد وغير ذلك من أحكام الدين (3).

أقول: بل أدى بهم هذا الغلو إلى الشرك الصريح بالله لأ والكفر والزندقة وهو أخطر من كل شيء.
ولا شك أن الأئمة برآء من هذا الزعم الذي نسبته إليهم هؤلاء المجرمون، ولكنهم أرادوا أن يتوصلوا من خلال هذه الدعوى إلى التصرف في الأحكام الشرعية كما تمليه عليهم عقولهم، ثم يبرروا ذلك بنسبته إلى الأئمة، وهي حيلة شيطانية ومكيدة سبئية.

(1) إرشاد الشيعة ص 25، 83 (بالأردية)، وانظر بطلان عقائد الشيعة ص 21.

(2) انظر الثورة الإيرانية ص 110، وانظر الأمثلة على تناقض الرافضة في رواياتهم عن الأئمة في تحليل الشيء الواحد وتحريمه في آن واحد في مختصر التحفة ص 218 وما بعدها.

(3) انظر المرتضى ص 249.

وأنتقل بعد هذا إلى حلقة أخرى من سلاسل غلوهم في الأئمة، وهي قولهم بعصمة الأئمة المطلقة.

المطلب الرابع
ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من
ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم.

مدخل:

مسألة العصمة لها أهمية كبرى عند الرافضة، وهي من المبادئ الأولية في كيانهم العقدي⁽¹⁾؛ لأن ادعائها للأئمة أقوى وسيلة وأيسر طريق لترويح أفكارهم ونشر خرافاتهم في أوساط الغفلة والبلهاء من الناس. والرافضة لم يمنحوا عصمة الأنبياء والمرسلين لأئمتهم فحسب، بل أضافوا إضافات وأوصافاً إلى عصمة الأئمة فوق أوصاف ومقاييس عصمة الأنبياء والمرسلين، ولذلك كانت منزلة الأئمة عندهم فوق مرتبة الأنبياء والرسل⁽²⁾.

ولما كان أهل السنة قائلين بعصمة الأنبياء والرسل دون غيرهم من البشر، كانت هذه العصمة منضبطة لديهم بحدود وضوابط مستقاة من نصوص الشرع، بحيث لا تنافي بشريتهم وعبوديتهم لله رب العالمين⁽³⁾. ويرى بعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية / أن أول من ابتدع القول بعصمة الأئمة هو عبد الله بن سبأ⁽⁴⁾، ومن خلال تتبعي لمقالات ابن سبأ حسب ما روته كتب الرافضة وذكرته كتب أهل السنة لم أجد له تصريحاً بالعصمة، مع أنه نُقل عنه ما يؤدي إلى القول بأعظم من العصمة كالقول بالوهية علي ط، ولعل هذا ما قصده شيخ الإسلام /.

(1) انظر الاعتقادات للمفيد ص 96، والصراط المستقيم 112/1، وحياة الإمام موسى بن جعفر لباقر شريف القرشي 289/1.

(2) كما سيأتي في المطلب القادم.

(3) انظر: رسالة "عصمة الإمام" للدكتور حافظ موسى عامر 34/1-87، فقد استوفى هذه المسألة حقها من خلال نصوص الشرع وأقوال العلماء.

(4) انظر مجموع الفتاوى 518/4.

والذي يظهر - والله أعلم - أن القول بعصمة الأئمة كان في القرن الثاني على لسان هشام بن الحكم الرافضي أو معاصره شيطان الطاق نظراً إلى جهدهما الجهيد في تطوير مقالات ابن سبأ والزيادة عليها.

وفيما يلي عرض موجز لروايات الرافضة وأقوال علمائهم في تقرير هذا النوع من الغلو:

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم:

من أبشع صور الغلو عند الرافضة اعتقادهم أن أئمتهم معصومون من جميع الذنوب والعيوب والسهو والغفلة والخطأ والنسيان.. من سن طفولتهم وحتى مماتهم...

ومن رواياتهم وأقوالهم في تقرير هذا الغلو ما يلي:

* ما رواه الكليني بسنده عن علي بن موسى الرضا أنه قال⁽¹⁾: ((...الإمام مطهر من الذنوب، والمبرأ من العيوب...فهو معصوم مؤيد، موفق مسدد، قد أمن من الخطأ والزلل والعتار، يخصه الله بذلك ليكون حجة على عباده وشاهده على خلقه...))⁽²⁾.

* وروى الصدوق بسنده إلى ابن عباس ط - كذبا وزورا- أنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وآله يقول: ((أنا وعلي والحسن والحسين وتسعة من ولد الحسين معصومون))⁽³⁾.

* وقال شيخهم المفيد في تقرير هذه العقيدة: ((اعتقادنا في الأنبياء والرسول والأئمة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس لا صغيرا ولا كبيرا ولا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ومن نفى عنهم العصمة في شيء من أحوالهم فقد جهلهم، ومن جهلهم فهو كافر))⁽⁴⁾.

ولم يكتف شيخهم المفيد بتقرير هذا الغلو الفاحش وافترائه على رسول الله > في ذلك، بل كفر المسلمين لأنهم لم يوافقوهم على هذا الغلو.

(1) من رواية طويلة حوالي خمس صفحات في فضل الإمام وصفاته.

(2) الأصول من الكافي 1/199-203.

(3) كمال الدين وتمام النعمة ص 474، ورواها المجلسي في بحار الأنوار 102/25 وساق في

الموضوع ثلاثا وعشرين رواية.

(4) الاعتقادات للمفيد ص 96، وانظر أوائل المقالات له أيضا ص 61.

وعلى منوال أسلافهم سار خلفهم في تقرير هذا الغلو الفظيع ومنهم المجلسي الذي أشار إلى ذلك بقوله: ((اعلم أنّ الإمامية.. اتفقوا على عصمة الأئمة عليهم السلام من الذنوب صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلاً لا عمداً ولا نسياناً ولا خطأ في التأويل، ولا للإسهاء من الله سبحانه..))⁽¹⁾.

وقال إمامهم الخميني: ((نحن نعتقد أن المنصب الذي منحه الأئمة للفقهاء لا يزال محفوظاً لهم؛ لأن الأئمة الذين لا نتصور فيهم السهو أو الغفلة ونعتقد فيهم الإحاطة بكل ما فيه مصلحة للمسلمين، كانوا على علم بأن هذا المنصب لا يزول عن الفقهاء من بعدهم بمجرد وفاتهم))⁽²⁾.
وبهذه النقول يتبين للقارئ إجماع علماء الرافضة قديماً وحديثاً على القول بعصمة الأئمة المطلقة التي لم ينلها أنبياء الله ورسله، ولذلك أدى بهم غلوهم هذا إلى تفضيل الأئمة على الأنبياء والمرسلين، كما سيتضح ذلك في المطلب القادم.

(1) بحار الأنوار 205/9، وانظر عقائد الإمامية الاثني عشرية 179 / 1، وعقائد الإمامية

لمحمد رضا المظفر ص 73.

(2) الحكومة الإسلامية ص 19.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة العصمة⁽¹⁾ لأئمتهم:
 ردّ علماء الحنفية على الرافضة في هذا النوع من الغلو من وجوه عديدة أوجزها في ثلاثة وجوه رئيسية:
الوجه الأول: بيان اختصاص العصمة بأنبياء الله ورسله من البشر.
الوجه الثاني: استحالة ثبوت عصمة الأئمة من وجوه عديدة.
الوجه الثالث: أقوال مروية عن الأئمة في أهم مصادر الرافضة تنفي القول بعصمتهم.

وإلى بيان هذه الوجوه بشيء من التفصيل:

بيان الوجه الأول:

بين علماء الحنفية أن العصمة خاصة بأنبياء الله ورسله من البشر، بحيث لا يشاركهم فيها أحد كائناً من كان، وفي ذلك قال أبو المعين النّسفي: ((ولا يشترط أن يكون الإمام معصوماً؛ لأنها من شروط النبوة، ولا تثبت العصمة لمخلوق إلا بدليل، ولم يثبت لغير الأنبياء، بل العصمة من شرط النبوة؛ إذ هي مقترنة بأعلام ومعجزات خارجات عن العادات والطبائع، يُعرف بذلك صدقهم وتظهر بذلك عصمتهم، وليس مع الإمام شيء من ذلك، فلو وجب القول بعصمته لوجب من غير دليل؛ إذ لا عصمة بدون صحة السريرة وسلامة الباطن، ولا وقوف على ذلك إلا بالوحي، ولا وحي لإثبات عصمة الإمام.

(1) انظر في مفهوم العصمة عند الحنفية: الفقه الأكبر المنسوب إلى الإمام أبي حنيفة مع شرح القاري ص 126، وشرح القاري على الشفا للقاضي عياض 175/2، وضوء المعالي لبرء الأمالي للقاري أيضاً ص 89، والمسامرة مع شرحها المسامرة 80/2، وسيف الله على من كذب على أولياء الله ص 108.

والنبي يأتي بما هو غائب عن أهل الأرض، وهو الشريعة التي أرسل بها، وعليه إبلاغها، فلو لم يكن معصوما لكذب في تبليغه، ولو قبل الناس ذلك لعظمت المصيبة، فلا بدّ إذاً من ثبوت العصمة للرسول.

وأما الأئمة فما جاءوا بأمر غائب عن أهل الأرض، بل هم أمروا بالعمل بما جاء به الرسول من القرآن وغيره، وذلك ظاهر فيما بين الناس، وقد قام بمعرفة ذلك كله علماء الأئمة، وإنما الإمام للعمل بذلك والحكم فيما بين الخلق، وهو كسائر الأئمة في العمل بذلك، يظهر صوابه وخطؤه بما به يظهر صواب وخطأ غيره، فلا معنى لاشتراط عصمته⁽¹⁾.

وقال ابن الهمام: ((ولا تشتط العصمة في إمامة المسلمين كما تعتقده الرافضة، بل لا يوجد أحد معصوما بعد الأنبياء والرسول))⁽²⁾.

وقد نصّ غير واحد من الحنفية على تقرير هذا الأمر كأبي اليسر البزدوي⁽³⁾ والملا علي القاري⁽⁴⁾ والتونسوي⁽⁵⁾ وغيرهم⁽⁶⁾.

بيان الوجه الثاني:

لقد بين علماء الحنفية استحالة ثبوت عصمة الأئمة حيث ذكر أبو المعالي الألويسي في معرض رده على الرافضة أن أسباب العلم ثلاثة، وكلها مسدودة في وجه الروافض فكيف يدعون عصمة الإمام؟

(1) تبصرة الأدلة 836/2-837 بتصرف.

(2) المسامرة مع شرحها المسامرة والحاشية 166/2-167، وانظر شرح الفقه الأكبر لملا القاري ص 126، وضوء المعالي لبرء الأمالي له أيضا ص 89.

(3) انظر أصول الدين للبزدوي ص 172.

(4) كما في شرح الفقه الأكبر ص 126، وضوء المعالي لبرء الأمالي ص 89، وشرحه على الشفا 541/2.

(5) كما في بطلان عقائد الشيعة ص 29.

(6) انظر ما ذكره الملا القاري عن المتقدمين من الحنفية في شرح الفقه الأكبر ص 127.

فقال: ((وطريق العلم بالعصمة لغير النبي < مسدود⁽¹⁾؛ إذ أسباب العلم ثلاثة: الحواس السليمة، والعقل، والخبر الصادق، ولا سبيل لأحد منها إلى تحصيله.

أما الأول فظاهر؛ لأن العصمة ملكة نفسانية تمتنع من صدور القبائح، وهي غير محسوسة.

وأما الثاني: فلأن العقل لا يدرك الملكة إلا بطريق الاستدلال بالآثار والأفعال، وأين الاستقراء التام في هذا المقام، سيما مكونات الضمائر من العقائد الفاسدة، والحسد والبغض والعجب والرياء ونحوها.

ولو فرضنا الاطلاع على عدم الصدور، فأين الاطلاع على عدم إمكانه؟⁽²⁾ وهو المقصود.

وأما الثالث: فلأن الخبر الصادق إما المتواتر، أو خبر الله ورسوله، وظاهر أن المتواتر لا دخل له ها هنا؛ إذ يشترط انتهاءه إلى المحسوس في إفادة العلم ولا انتهاء إذ لا محسوس، وخبر الله والرسول لا يكون موجبا للعلم هنا على أصول الشيعة؛ لإمكان البداء عندهم .

وأيضاً: وصول الخبر إلى المكلفين إما بواسطة معصوم، أو بواسطة تواتر.

ففي الأول يلزم الدور⁽³⁾، وفي الثاني يلزم خلاف الواقع؛ لأن كل متواتر ليس مفيداً للعلم القطعي عند الشيعة، كتواتر المسح على الخف⁽¹⁾،

(1) وبين ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في منهاج السنة 463/6.

(2) أي لو فرضنا الاطلاع على أنه لم يصدر منهم ما ينافي عصمتهم في الماضي والحال، فمن أين لنا الاطلاع على عدم صدور شيء منهم في المستقبل، وهو المقصود إثباته.

(3) الدور: هو توقف الشيء على ما يتوقف عليه. انظر التعريفات للجرجاني ص 140، والتوقيف على مهمات التعاريف للمناوي ص 343.

وغسل الرجلين في الوضوء⁽²⁾، فلا بدّ من التعيين -أي تعيين تواتر خاص-، وذلك غير مفيد؛ إذ حصول العلم القطعي من المتواتر يكون بناءً على كثرة الناقلين وبلوغهم إلى ذلك المبلغ، ولما كذب الناقلون في مادة أو مادتين ارتفع الاعتماد عن أقسامه، ولا يرد هذا في الأنبياء لوجود المعجزة وتمييزهم على غيرهم، وفرق بين التابع والمتبوع فافهم⁽³⁾

* وذكر الشيخ شاه ولي الله الدهلوي وجهاً آخر من وجوه استحالة ثبوت العصمة للأئمة وهو أن ثبوتها يستلزم إنكار عقيدة ختم النبوة؛ وذلك لأن العصمة إكرام من الله للنبي لتأييده في تبليغ رسالته، ومعلوم أن الرسالات مختومة بخاتم النبيين كما قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ خُذْ مَا أُتِيَكَ مِنَ الْكِتَابِ حَقّاً وَلَا تَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأحزاب: 40]، فلا حاجة بعد ذلك إلى عصمة أحد⁽⁴⁾.

* وبين الشيخ ميرزا مخدوم الحسني، أن العصمة التي أثبتتها الرافضة لأئمتهم لم تثبت لأنبياء الله ورسله؛ لأنهم قالوا بعصمتهم من جميع الذنوب، بل وحتى السهو والنسيان، وهذا غير صحيح بل هو زيغ عن سواء السبيل،

وقوله "ففي الأول يلزم الدور" يقصد بذلك أنّ عصمة الإمام قد أثبتناها بهذا الخبر، فلو أثبتنا هذا الخبر بعصمته لزم توقف الشيء على نفسه.

- (1) ذكره الزبيدي في الأحاديث المتواترة ص 236، وابن حجر في الفتح 348/1، أما عند الرافضة فلمسح على الخفين لا يجوز أبداً حتى تقية، انظر مثلاً من لا يحضره الفقيه لابن بابويه 40/1.
- (2) لأن الرافضة لا يرون غسل الرجلين في الوضوء، وإنما يقولون بمسحهما. انظر مثلاً: الفروع من الكافي 30-29/3.

- (3) صب العذاب ص 348-351، ومختصر التحفة الاثني عشرية ص 187.

- (4) انظر التفهيمات الإلهية ص 250/2-251.

فإن أنبياء الله ورسله حصلت منهم بعض صغائر الذنوب، ووقعوا في السهو والنسيان، وذلك لتأكيد بشريتهم وعبوديتهم لله رب العالمين، فكيف بغيرهم؟!⁽¹⁾.

* وأخيراً: فقد ذكر الشيخ التونسي أن الروايات التي تروىها الرافضة في هذا الباب، كلها مكذوبة على الرسول > وأهل بيته الصادقين، وليست لهم في إثبات شيء منها آية حجة أو دليل صحيح⁽²⁾.

بيان الوجه الثالث:

استشهد علماء الحنفية بأقوال الأئمة على إبطال القول بعصمتهم، وذلك من باب إلزام الرافضة بمذهبهم، وقد ذكرت طرفاً من تلك الأقوال في مبحث شروط الإمامة، فلا داعي لتكرارها⁽³⁾.

وأنتقل بعد هذا إلى ذكر صورة أخرى من صور الغلو عند الرافضة، وهو ادعائهم الأفضلية المطلقة لأئمتهم، مع مناقشتهم على ضوء أقوال علماء الحنفية في المطلب القادم.

(1) انظر النواقض لظهور الروافض ص 136-138 (تحقيق: د/ أنس القحطاني)، والثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص 37.

(2) انظر بطلان عقائد الشيعة ص 29-31، وانظر مزيداً من الرد في إرشاد الشيعة ص 85-88.

(3) انظر تلك الأقوال في مبحث شروط الإمامة ص ؟؟؟؟.

المطلب الخامس
ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة الأفضلية المطلقة
لأئمتهم.

مدخل:

من مظاهر الغلوّ وصوره عند الرافضة اعتقادهم أن أئمتهم أفضل البشر، بل هم أفضل من أنبياء الله ورسله -والعياذ بالله-.

ولا شك أن الفضل عند الله بالتقوى كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ [الحجرات: 13]، وفي مقدمة المتقين أنبياء الله ورسله، ولذلك اختارهم الله لتبليغ رسالته وإبلاغ دينه، كما قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ [الأنعام: 124]، فهم امتازوا برتبة الرسالة عن سائر الناس⁽¹⁾، وقد قال الله تعالى بعد أن ذكر جملة منهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقْوَاهُ﴾ [الأنعام: 86]، وقد نقل الإجماع على كفر من قال بتفضيل أحد من البشر على الأنبياء، غير واحد من العلماء⁽²⁾.

ويلى الأنبياء والرسل في المرتبة والفضل صحابة رسول الله >، وفي مقدمتهم الخلفاء الأربعة على ترتيب خلافتهم، ثم باقي العشرة المبشرين بالجنة⁽³⁾ ثم بقية الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على الترتيب الذي ذكره علماء أهل السنة ثم بعدهم أقرب الناس إلى الله في قوة الإيمان ورسوخه⁽⁴⁾.

(1) انظر المنهاج في شعب الإيمان للحليمي 238/1.

(2) انظر رسالة في الرد على الرافضة للمقدسي ص 29.

(3) وهم: الخلفاء الأربعة، وطلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والزبير بن العوام، وسعد بن أبي وقاص، وأبو عبيدة عامر بن الجراح، وسعيد بن زيد. انظر توضيح الأفكار للصنعاني 410/2.

(4) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 243/2، وشرح الوصية المنسوبة إلى أبي حنيفة للبائري ص 108-114، وأصول الدين للبزدوي ص 199، وينظر للاستزادة: المحلى

إلا أن الرافضة فضلوا أئمتهم على جميع البشر ظلماً وعدواناً، وما ذاك
إلا لأن الغلو دينهم وأساس مذهبهم.
وفيما يلي عرض موجز لعقيدة الرافضة في المسألة من خلال رواياتهم
وأقوال علمائهم:

لابن حزم 28/1، ومباحث المفاضلة في العقيدة لفضيلة الشيخ الدكتور محمد بن عبد
الرحمن الشظيفي ص 99 وما بعدها.

المسألة الأولى: ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم.

وردت في كتب الرافضة روايات تصرّح بكل وقاحة بأفضلية أئمتهم على سائر البشر بما فيهم أنبياء الله ورسله، وعلى رأسهم سيد الأولين والآخرين محمد >، ولم يكتفوا بهذا الادعاء الكاذب، بل راحوا يبحثون عن حجج تافهة وأقوال سخيفة لتقرير هذه العقيدة (1).

ومن رواياتهم وأقوال علمائهم في تقرير هذا النوع من الغلو:

* ما أورده الكليني بسنده تحت (باب فيه تنف وجوامع من الرواية في الولاية) عن عبد الأعلى قال سمعت أبا عبد الله × يقول: ((ما من نبي جاء قط إلّا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا)) (2).

* وقرّر شيخهم المفيد هذا المبدأ عندهم فقال: ((يجب أن يُعتقد أن الله لأ

لم يخلق خلقاً أفضل من محمد > والأئمة، وأنهم أحب الخلق إلى الله لأ وأكرمهم وأولهم إقراراً به لما أخذ الله ميثاق النبيين في الذرّ... ويُعتقد أن الله تعالى خلق جميع ما خلق له ولأهل بيته عليهم السلام، وأنه لولاهم ما خلق السماء ولا الأرض ولا الجنة ولا النار...)) (3).

* وقال أيضاً: في صدد حديثه عن حديث الطير (4): ((وإذا ثبت أن أمير المؤمنين (ع) أحب الخلق إلى الله فقد وضح أنه أعظم ثواباً عند الله وأكرمهم عليه، وذلك لا يكون إلّا بكونه أفضلهم عملاً وأرضاهم فعلاً، وأجلهم في مراتب العابدين، وعموم اللفظ بأنه أحب خلق الله إليه تعالى

(1) انظر بحار الأنوار 267/25-319، ومقدمة تفسير أنوار النجف لحسين بخش ص 19.

(2) الأصول من الكافي 437/1.

(3) تصحيح اعتقادات الإمامية 93.

(4) وقد تقدم تحريجه.

على الوجه الذي فسرناه وقضينا بأنه أفضل من جميع البشر، الأنبياء والملائكة ومن دونهم))⁽¹⁾.

* وعقد المجلسي باباً بعنوان: (باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق وأخذ ميثاقهم عنهم وعن الملائكة وعن سائر الخلق، وأن أولي العزم إنما صاروا أولي العزم بحبهم صلوات الله عليهم) واستدل له على ثمان وثمانين رواية مزخرفة⁽²⁾، وقال: ((والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وإنما أوردنا في هذا الباب قليلاً منها وهي متفرقة في الأبواب))⁽³⁾.
* وقال أيضاً: ((وأما الفضل على الأنبياء فهو ثابت بأخبارنا المستفيضة))⁽⁴⁾.

* وقال إمامهم الحميني بكل جرأة: ((وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل))⁽⁵⁾.
وليس أنهم أفضل على الأنبياء فحسب، بل ما استحق الأنبياء ما هم فيه من فضل إلا بسبب ولاية هؤلاء الأئمة -والعياذ بالله- كما قال شيخهم المفيد: ((ما استوجب آدم أن يخلقه الله بيده وينفخ فيه من روحه إلا بولاية علي×، وما كلم الله موسى تكليماً إلا بولاية علي×، ولا أقام الله عيسى بن مريم آية للعالمين إلا بالخضوع لعلي×))⁽⁶⁾.

(1) تفضيل أمير المؤمنين ص 28.

(2) بحار الأنوار 267/26-319.

(3) المرجع السابق 297/26-298، وانظر المجالس الفاخرة في أذكار العترة الطاهرة لحسين بنخش ص 12.

(4) المرجع السابق 271/35. وانظر للمزيد: الأصول من الكافي 1/175، وكمال الدين ص

227، والألفين في ولاية أمير المؤمنين لابن مطهر الحلي ص 13.

(5) الحكومة الإسلامية ص 51، وانظر وسيلة الأنبياء لطالب حسين 2/90، والمسائل الأربعة عشر ص 173.

(6) الاختصاص ص 250، وانظر بصائر الدرجات ص 90، وبحار الأنوار 26/294.

(2) انظر الشيعة والسنة للشيخ إحسان إلهي ظهير ص 72.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة

الأفضلية المطلقة لأئمتهم.

ردّ علماء الحنفية على الرافضة في هذا النوع من الغلو، وهو يتلخص في ثلاثة أوجه، وهي:

الوجه الأول: بيان الترتيب الصحيح للمفاضلة بين بني آدم، وبه يعرف بطلان دعوى الرافضة.

الوجه الثاني: بطلان دعوى الأفضلية المطلقة للأئمة من عدة وجوه.
الوجه الثالث: أقوال مروية عن أئمة أهل البيت ترفض القول بأفضليتهم المطلقة.
 وإلى بيان هذه الوجوه بشيء من التوضيح:
بيان الوجه الأول:

لقد بين علماء الحنفية المفاضلة الصحيحة بين بني آدم من خلال استقراءهم لنصوص الكتاب والسنة فقالوا: بتفضيل أنبياء الله ورسله على سائر بني آدم كما قال الطحاوي / في عقيدته: ((ولا نفضل أحدا من الأولياء على أحد من الأنبياء عليهم السلام، ونقول: نبي واحد أفضل من جميع الأولياء))⁽¹⁾.

وكتاب الله لا دلّ على اصطفاء الأنبياء وخيريتهم على جميع العالم كقول الله تعالى عنهم: **چ گ گ گ گ چ [الأنعام: 86]**، وقوله عنهم: **چ چ چ چ چ [ص: 47]** ، وغير ذلك من الآيات الواضحات⁽²⁾.

(1) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز 249/2، وانظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص 135، وعقائد الإسلام للدهيانوي ص 118 (بالأردية).

(2) انظر مختصر التحفة ص 101.

ويليهم في الفضل والقرب إلى الله تعالى صحابة رسول الله > وفي مقدمتهم الخلفاء الأربعة على ترتيب خلافتهم، كما قال الإمام أبو حنيفة / : ((وأفضل الناس بعد النبيين عليهم الصلاة والسلام أبو بكر الصديق، ثم عمر بن الخطاب، ثم عثمان بن عفان ذو النورين، ثم علي بن أبي طالب رضوان الله عليهم أجمعين))⁽¹⁾.

وقد دلّ لهذا الترتيب ما روي عن ابن عمر ب قال كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبا بكر ثم عمر ثم عثمان ثم نسكت))⁽²⁾.

ثم يأتي بعدهم في الفضل بقية العشرة المبشرون بالجنة وفي ذلك قال الإمام ابن أبي العز الحنفي / : ((وقد اتفق أهل السنة على تعظيم هؤلاء العشرة وتقديمهم على غيرهم لما اشتهر من فضائلهم ومناقبهم))⁽³⁾.
ثم يليهم في الفضل بقية الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين على تفاوتهم في الفضل والمنزلة على الضوابط التي ذكرها علماء أهل السنة رحمهم الله تعالى، ثم يليهم في الفضل والشرف والمنزلة من جاء بعدهم على قوة إيمانهم وتقواهم لقوله تعالى: $\text{يُجِزُّ دَرَجَاتِهِمْ}$ ⁽⁴⁾ [الحجرات: 13].

(1) الفقه الأكبر مع شرح الملا القاري ص 135.

(2) أخرجه ابن حبان في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب ذكر وصف قوم كانوا يفضلون على عهد رسول الله 237/16 برقم (7251)، وصححه محققه الشيخ شعيب الأرناؤوط.

(3) شرح العقيدة الطحاوية 243/2، وقد ذكر جملة من فضائلهم الدالة على فضلهم على غيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

(4) انظر في بيان المفاضلة: أصول الدين للبزدوي ص 209، والتمهيد لقواعد التوحيد لأبي الثناء اللامشي 158-160، وشرح الوصية المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة للبابرتي ص

وهذه المفاضلة تبين لنا بطلان دعوى الرافضة لمخالفتها للنصوص الشرعية وأقوال أهل العلم المعبرين لدى الأمة.

بيان الوجه الثاني:

لا شك أن دعوى أفضلية الأئمة هي خلاف ما عليه نصوص الكتاب والسنة - كما تقدم شيء منها-، وإضافة إلى ذلك فإن بطلانها تظهر في الوجوه التالية:

أولاً: إن تفضيل الأئمة على الأنبياء والرسول خلاف جميع الشرائع السابقة، فلم يرد في أي شرع سماوي تفضيل أحد على الأنبياء والمرسلين.

ثانياً: إن هذه العقيدة مخالفة للعقل؛ ((لأن العقل يدل صريحاً على أن جعل النبي واجب الإطاعة، وجعله أمراً وناهياً وحاكماً على الإطلاق، والإمام نائباً وتابعاً له، لا يُعقل بدون فضيلة النبي عليه، ولمّا كان هذا المعنى موجوداً في حق كل نبيٍّ، ومفقوداً في حق كل إمامٍ، لم يكن إمام أفضل من نبيٍّ أصلاً بل يستحيل؛ لأن النبيّ متوسط بين العبد والرب في إيصال الرسالة إليهم، فالذي يستفيض منه هذه الرسالة لو كان أفضل منه أو مساوياً له لزم أن يكون أرفع منه في إيصال الرسالة، ومُفَضِّلاً له أو مشتركاً معه في الإيصال، وهذا خلف))⁽¹⁾.

108-114، والأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 173، وحاشية الشيخ محمد باقر

المطيعي الحنفي على خريدة التوحيد ص 85، وإرشاد الشيعة ص 109-1110.

(1) مختصر التحفة ص 101، والسيوف المشرقة ص 411، وانظر التحفة الاثني عشرية

360/2 (تحقيق: عمر العيد).

ثالثاً: إن رواية هذه الروايات عن الأئمة لا تقبل رواياتهم في أصول الجرح والتعديل؛ لأنهم مجروحون على السنة أولئك الأئمة في كتبهم⁽¹⁾ ⁽²⁾.
بيان الوجه الثالث:

إن هذه الروايات القائلة بأفضلية الأئمة هي معارضة بروايات مثلها عن الأئمة، وهي تحمل تشنيعاً شديداً على من قال بخلافها، ومن تلك الروايات:

(1) انظر مطلب (استدلال الرافضة بالآثار المنسوبة إلى الأئمة لإثبات الإمامة) ص 267-271.

(2) انظر مختصر التحفة ص 48، 101، 104، والسيوف المشرقة ص 412.

أ/ ما تواتر عن عليّ ط على منبر الكوفة قوله: ((خير هذه الأمة بعد نبيا أبو بكر ثم عمر...))⁽¹⁾.

وهذا نص صريح في أفضلية أبي بكر وعمر ب عليّ ط وأولاده؛ لأنه لا معنى للخيرية إلا ذلك.

ب/ وقوله ط لماً أخبر بأن بعض الناس تفضّله على الصديق ط ، فقال محذراً من ذلك قائلاً: ((لا أوتين رجلٍ يُفضّلني على أبي بكرٍ إلا جلّده حدّ المفتري))⁽²⁾.

ج/ ما رواه الصدوق عن جعفر الصادق عن آبائه: ((أن الله تعالى قال لسكان الجنة من الملائكة وأرواح الرسل ومن فيها: ألا إني زوجت أحب النساء إليّ من أحب الرجال إليّ بعد النبيين))⁽³⁾.

فهذه الرواية صريحة في أن هناك من هو أحب إلى الله تعالى من عليّ ط وأولاده، ومن كان أحب إلى الله فهو الأفضل والأقرب إليه، فبطل زعم الرافضة بحمد الله⁽¹⁾.

(1) انظر هذه الرواية من كتب الرافضة في الصراط المستقيم لعلي بن يونس العاملي 150/3 وقد زعم هذا الضال أن صدر الحديث محذوف وهو: "ما هذا الكذب الذي تقولون إن خير هذه الأمة...؟". ويشهد ركافة هذا اللفظ على كذب دعواه.

وممن أورد هذا الأثر من السلف ابن أبي عاصم في كتابه "السنة" ص 466 وحسنه الألباني في ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة، والبيهقي في الاعتقاد ص 445، والمقدسي في الرد على الرافضة ص 298.

وذكر شيخ الإسلام (مجموع الفتاوى 4/422) بأنه زُوي عن علي بن أبي طالب من نحو ثمانين وجهاً.

(2) أوردته المجلسي في بحار الأنوار 10/377، وزعم أن في سنده راو كثير الغلط، وهو كذب محض؛ لأن الأثر متواتر كما ذكره الكتاني في نظم المتناثر ص 190، وممن أوردته من علماء الرافضة آغا بزرك في الذريعة (13/67) ومال إلى قبوله.

(3) الأمالي ص 456.

فهذه هي أقوال المعصومين - في زعمهم - تكذب ما حفلت به كتب
الرافضة من القول بأفضليتهم المطلقة، وكفى بها حجة عليهم.
وأنقل بعد إبطال هذا الغلو إلى ذكر صورة أخرى من صور الغلو
عندهم في الأئمة، مع بيان موقف علماء الحنفية منها.

(1) ذكر هذه النصوص الألوسي الحفيد في مختصر التحفة ص 105.

المطلب السادس

ادّعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين.

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين.

من أقبح صور الغلو الدالة على حقد الرافضة وتعصبهم قولهم: إن من أنكر إمامة واحد من الأئمة فهو كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين؛ وذلك لأن الأنبياء والرسل -في زعمهم- ما أرسلوا إلا للإقرار بإمامة هؤلاء الأئمة⁽¹⁾، وأنهم ما نالوا درجة النبوة والرسالة إلا بسبب قبولهم لإمامتهم⁽²⁾، وأن أولي العزم منهم ما فضلوا على غيرهم من الأنبياء والمرسلين إلا بسبب إجماع عزهم على إمامتهم⁽³⁾، وأنهم توسلوا بهم عند الشدائد والمصائب⁽⁴⁾ فأنقذهم الله بسبب توسلهم بالأئمة، وأنهم أفضل منهم علما ومنزلة عند الله⁽⁵⁾ وأنهم حجة الله على عباده⁽⁶⁾ وغير ذلك من الأمور التي ذكروها لتفضيل الأئمة على الأنبياء .

فقولهم بأن منكر إمامة واحد من الأئمة كمنكر النبوة والرسالة نتيجة حتمية لصور الغلو المذكورة.

و من رواياتهم وأقوالهم في تقرير هذا النوع من الغلو:

-
- (1) انظر بصائر الدرجات ص 72، والأصول من الكافي 437/1.
 - (2) انظر بصائر الدرجات ص 90، والاختصاص ص 250، ، وبحار الأنوار 294/26.
 - (3) انظر بصائر الدرجات ص 90، وبحار الأنوار 267/26-319.
 - (4) انظر تفسير فرات الكوفي ص 13، ووسائل الشيعة 1143/4، وبحار الأنوار 334-325/26.
 - (5) انظر بصائر الدرجات ص 227، 229، والحكومة الإسلامية ص 51.
 - (6) انظر بصائر الدرجات ص 61، وقرب الإسناد للحميري ص 61، والإمامة والتبصرة ص 29، والأصول من الكافي 488/2.

* ما رواه الصدوق بسنده في رواية مطولة نسبها إلى النبي > جاء فيها: من أنكر واحدا من الأئمة فقد أنكرني، ومن أنكرني فقد أنكر الله، ومن جحد واحدا منهم فقد جحدني ومن جحدني فقد جحد الله...⁽¹⁾ .

* ورواه المجلسي بإسناده تحت باب (من أنكر واحدا من الأئمة فقد أنكر الجميع) عن الرضا عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يا علي أنت والأئمة من ولدك بعدي حجج الله على خلقه، وأعلامه في بريته، فمن أنكر واحدا منهم فقد أنكرني، ومن جفا واحدا منهم فقد جفاني، ومن وصلكم فقد وصلني، ومن أطاعكم فقد أطاعني، ومن والاكم فقد والاني، ومن عاداكم فقد عاداني، خلقت من طينتي وأنا منكم⁽²⁾ .

* وقد أورد النعماني قريبا من هذه الرواية في كتابه الغيبة ثم علق عليها بقوله: ((فليحذر من قرأ هذا الحديث وبلغه هذا الكتاب أن يجحد أحدا من الأئمة، أو يهلك نفسه بالدخول في حال يكون منزلته فيها منزلة من جحد محمداً أو عيسى -صلى الله عليهما- نبوتهما))⁽³⁾ .

ولم يكتفوا بهذا الغلو فحسب؛ بل قالوا من أنكر واحد من الأئمة فقد أنكر الأموات جميعا⁽⁴⁾ .

فهذه هي بعض رواياتهم وأقوالهم في تقرير هذا النوع من الغلو، وهي غيظ من فيض وما أردت إلا إعطاء القارئ لمحة من ذلك.

(1) كمال الدين وتمام النعمة ص 262، وانظر الصراط المستقيم 127/2 وبحار الأنوار 246/36.

(2) بحار الأنوار 96/23، وأورد في ذلك ست روايات مفتريات.

(3) الغيبة ص 112.

(4) انظر الإمامة والتبصرة 90، والأصول من الكافي 372/1، والغيبة للنعماني ص 129.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين.

لا شك أن غلو الرافضة هذا إنما هو مبني على وهم وخيال، وعليهم أولاً أن يثبتوا إمامة من يزعمون إمامتهم ثم يدعوا ما شاءوا من أمثال هذه الدعاوي، وهذا إن دلّ على شيء فإنما يدل على سخافة عقولهم وسذاجة أذهانهم، ولذلك فإن علماء الحنفية لم يضيعوا وقتهم في إبطال هذه الدعوى؛ لأنها أقلّ من أن يرد عليها، ويكفي في بطلانها ما قاله أبو المعالي الألويسي: ((وأنت تعلم أن هذا مخالف لجميع الشرائع، وبداهة العقل، وآيات الكتاب، نسأل الله السلامة من مثل هذه العقائد الباطلة لدى أولى الألباب))⁽¹⁾.

وعوداً على بدءٍ: فإن هذه الصور التي تقدم ذكرها من الغلو عند الرافضة ما هي إلا قطرة من بحار الغلو عندهم في أئمتهم، وما ذاك إلا لأن الغلو هو دينهم وأساس مذهبهم.

وقد تواترت النقول عن أولئك الأئمة الأجلاء في التحذير من الغلو فيهم أو في غيرهم، فكانوا يقولون لأمثال هؤلاء: ((أيها الناس أحبونا حبّ الإسلام فما يرح بنا حبكم حتى صار علينا عاراً))⁽²⁾.

وروى الكليني بسنده أن أبا عبد الله × قال: ((يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب، ما يعلم الغيب إلا الله...))⁽³⁾.

(1) مختصر التحفة ص 296.

(2) والقول مروى عن زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه وقد كان في زمانه أفضل هاشمي، كما في الذرية الطاهرة النبوية للدولابي ص 89، وتاريخ دمشق لابن عساكر 374/41 ط: دار الفكر، بيروت) وسير أعلام النبلاء 349/4 ، والبداية والنهاية 114/9.

(3) الأصول من الكافي 257/1.

وروى المجلسي بسنده عن علي ط أنه قال: ((إياكم والغلو فينا قولوا
إنا عبيدٌ مربوبون))⁽¹⁾.

وروى كذلك بسنده عن علي ط أنه قال: ((اللهم إني بريءٌ من
الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى، اللهم اخذهم أبدا ولا تنصر
منهم أحدا))⁽²⁾.

فهذه أقوال علماء أهل البيت وأئمتهم الطاهرين كما تناقلتها الرافضة في
كتبهم⁽³⁾، وهم يعلنون براءتهم مما رماهم به هؤلاء المغالون المفرطون، فهل
من متعظ ومعتبر بعد هذه النصوص والأقوال؟

ولكن الرافضة نبذوا تلك الأقوال وراء ظهورهم كأنها لم تكن
موجودة، وما ذاك إلا لأنها تقصم ظهورهم وتقضي على حماقتهم في الإمامة.
ولقد صدق الشعبي⁽⁴⁾ / إذ قال: ((إني درست الأهواء كلها فلم أر
قوما أحق من الخشبية⁽⁵⁾ فلو كانوا من الدواب لكانوا حمرا أو كانوا من الطير لكانوا
رَحَمًا⁽⁶⁾)).

(1) بحار الأنوار 270/25.

(2) المرجع السابق 284/25.

(3) ذكر الشيخ أبو الحسن الندوي جملة من هذه الأقوال في معرض رده على الرافضة في غلوهم
في أئمة أهل البيت، انظر المرتضى ص 228-229.

(4) هو أبو عمر عامر بن شراحيل بن عبد بن ذي كبار الشعبي، الإمام الفقيه الحافظ، أدرك خمسمائة من

الصحابة وأخذ عنهم، وحدث عنه جم غفير من التابعين، توفي سنة (103هـ) على خلاف فيه.

انظر السير 294/4، والكاشف 522/1، وتعجيل المنفعة 565/1، ووفيات الأعيان 12/3.

(5) يقصد الرافضة؛ وذلك لأنهم كانوا لا يرون الجهاد بالسيف وقت غيبة الإمام الموهوم، وإنما
يرون الخروج عليهم بالخشب.

(6) قال ابن الأثير: الرَّحْمُ بفتح الراء والخاء وضم الميم: نوع من الطير واحدته رَحْمَةٌ، وهو موصوف بالغدر والموق،
وقيل بالقنر، ومنه قولهم: رَحِمَ السَّقاء: إذا نتن. النهاية ص 350 .

ثم قال: أحذرك الأهواء المضلة وشرها الرافضة فإنها يهود هذه الأمة، يبغضون الإسلام كما يبغض اليهود النصرانية، ولم يدخلوا في الإسلام رغبة ولا رهبة من الله، ولكن مقتلاً لأهل الإسلام وبغياً عليهم⁽¹⁾. وما أروع ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية / عنهم ((وقد اتفق أهل العلم بالنقل والرواية والإسناد على أن الرافضة أكذب الطوائف، والكذب فيهم قديم، ولهذا كان أئمة الإسلام يعلمون امتيازهم بالكذب))⁽²⁾.

ولقد صدق عليهم ما رواه شيخهم الكشي عن جعفر الصادق / أنه قال: ((ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع))⁽³⁾. وروى أيضاً عن الصادق / أنه قال: ((إن من ينتحل هذا الأمر لمن هو شرُّ من اليهود والنصارى والمجوس والذين أشركوا))⁽⁴⁾.

وأختم هذا المبحث بكلام قيم للإمام أبي المعالي الألويسي بين فيه مصير الرافضة وحقيقتهم، وذلك بعد أن استعرض صوراً كثيرة لمشاياتهم لليهود والنصارى وغيرهم من أصحاب الديانات الباطلة، فقال عقب ذلك: ((ومن استكشف عن عقائدهم الخبيثة وما انطوا عليه، علم أن ليس لهم في الإسلام نصيب، وتحقق كفرهم لديه، ورأى منهم كل أمر عجيب، واطلع على كل أمر غريب، ويتقن أنهم قد أنكروا الحسي وخالفوا البديهي الأولي، ولا يخطر ببالهم عتاب ولا يمرُّ على أذهانهم عذاب أو عقاب، فإن جاءهم الباطل

وقال الفيومي: هو طائر يأكل العذرة، وهو من الخبائث. للمصباح للنير ص 187 (مادة: رخم).

(1) انظر السنة للخلال 497/3.

(2) منهاج السنة 59/1.

(3) اختيار معرفة الرجال 589 /2.

(4) المرجع السابق 587 /2.

المبحث الثاني

عقيدة الرفض في المهدي المنتظر الموهوم،
وموقف علماء الخفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم.

المطلب الثاني: موقف علماء الخنفية من عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم.

(1) مختصر التحفة ص 300.

من أبرز عقائد الرافضة وأشهرها التي امتلأت بها كتبهم: عقيدتهم في مهديهم الذي لا وجود له، وقد صاحبت عقيدتهم في المهدي الموهوم خرافات وأكاذيب كثيرة لا يصدقها أي عقل ودين، وقام علماء الحنفية بإبطال هذه العقيدة من وجوه كثيرة سيأتي بيانها لاحقاً، فأبدأ أولاً بذكر عقيدة الرافضة في المسألة في المطلب القادم:

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم:

إن عقيدة الإيمان بالإمام الغائب أو الخفي توجد عند أغلب فرق الشيعة -رغم اختلافها في تحديد شخصيته- حيث تعتقد كل منها في إمامها بعد موته أنه لم يميت، وتقول بخفائه وغيابه عن أنظار الناس وعودته في المستقبل مهدياً.

وتعتبر السبئية أول فرقة قالت بهذه الفكرة، وذلك في حق علي ط، فزعموا أنه لم يميت وأنه غاب وسيرجع، وسيملاً الأرض عدلاً وقسطاً بعد أن ملئت ظلماً وجوراً⁽¹⁾.

وقد انتقلت هذه الفكرة منهم إلى أغلب فرق الشيعة، ومنها الرافضة الاثنا عشرية التي قالت بإمامة ومهدوية محمد بن الحسن العسكري الموهوم⁽²⁾. وكل من هذه الفرق الشيعية قالت بمهدوية شخص له وجود في الواقع، وإنما قالت فيه ذلك بعد وفاته، ما عدا الرافضة منها؛ فإنها تعلقت بشخصية خيالية لا وجود لها في الواقع، ثم رتبوا على خيالهم هذا عقائد وأفكاراً فاسدة احتلت مكانة عظيمة في دينهم ومذهبهم⁽³⁾. فهي شذت من بين فرق الشيعة الكثيرة بهذه الخرافة والأسطورة، كما سيأتي مزيد بيان لذلك في الصفحات القادمة.

(1) انظر فرق الشيعة للنوختي ص 40، والمقالات والفرق للقمي ص 19، وللمل والنحل ص 73.
 (2) انظر فرق الشيعة ص 40 وما بعدها، وص 111-112، وعقائد الإمامية للمظفر ص 77-78، وانظر الملل والنحل 72.
 (3) كعقيدة وجوب الانتظار، وعقيدة الرجعة، وما سيفعله عند الرجعة... إلى غير ذلك من العقائد الباطلة، كما سيأتي الحديث عنها لاحقاً.

وقبل أن أشرع في استعراض عقيدتهم في مهديهم، أرى من الضروري تقديم لمحة موجزة بين يدي القارئ الكريم عن أمور لها صلة مباشرة بالموضوع، من خلال كتب الرافضة المعتبرة لديهم.

فقد ذكرت بعض كتب الرافضة المعتمدة لديهم أن الحسن العسكري (إمامهم الحادي عشر) مات من غير عقب ولا خلف سنة (260هـ)، وبناء عليه اقتسم ميراثه بين أخيه جعفر، وأمه⁽¹⁾.
ولذلك تصف كتب الرافضة جعفرًا هذا بأقبح الأوصاف وأشنعها؛ لأنه قال بعدم وجود ولد للحسن العسكري، وأنه مات عقيمًا⁽²⁾.
وقد افرقت الشيعة بعد موت الحسن العسكري إلى فرق كثيرة كما ذكر النوبختي⁽³⁾ والقمي⁽⁴⁾ وغيرهم، وذهبت هذه الفرق مذاهب شتى في الإمامة، فمنهم من قال: إن الإمامة قد انقطعت⁽⁵⁾، وقال آخرون إنها قد بطلت بعد الحسن العسكري وارتفعت⁽⁶⁾، وقال بعضهم بإمامة جعفر بعد موت الحسن العسكري⁽⁷⁾، وقال بعضهم بعدم صحة إمامة الحسن العسكري لأنه لم يعقب، وجعلوها في أخيه جعفر⁽⁸⁾، والرافضة قالوا بادعاء ولد للحسن العسكري ومن ثم القول بإمامته ومهدويته⁽⁹⁾، وغير ذلك من الآراء المتباينة المتناقضة⁽¹⁰⁾.

(1) انظر فرق الشيعة ص 100، والأصول من الكافي 305/1 .

(2) المرجع السابق 504/1.

(3) انظر فرق الشيعة ص 101، فقد ذكر أنهم افرقوا إلى أربع عشرة فرقة.

(4) انظر المقالات والفرق ص 102، وذكر أنهم افرقوا إلى خمس عشرة فرقة، وذكر الشهرستاني

أنهم افرقوا إلى إحدى عشرة فرقة. الملل والنحل ص 73.

(5) المقالات والفرق ص 108، وفرق الشيعة ص 108.

(6) انظر الفصول المختارة للمفيد ص 320، وبحار الأنوار 21/37.

(7) فرق الشيعة ص 102.

(8) الفصول المختارة ص 319.

(9) فرق الشيعة ص 111، والفصول المختارة ص 318.

(10) انظر فرق الشيعة ص 100-111، والفصول المختارة ص 319 .

وقد وصف هذه الحيرة والاضطراب شيخهم المعروف بالصدوق فقال في مقدمة كتابه كمال الدين: ((وجدت أكثر المختلفين إليّ من الشيعة قد حيرتهم الغيبة، ودخلت عليهم في أمر القائم الشبهة))⁽¹⁾. ووصفها النعماني بقوله: ((وأيّ حيرة أعظم من هذه الحيرة التي أخرجت من هذا الأمر الخلق الكثير والجم الغفير، ولم يبق مما كان فيه إلا النزر اليسير -يقصد جماعته الرافضة-))⁽²⁾. ولذلك وصف علماء الرافضة ذلك العصر بعصر الحيرة والاضطراب⁽³⁾.

ولمّا كانت الرافضة تقول باستمرار الإمامة في ولد الحسين دون غيره، لم يكن أمامهم إلا واحد من ثلاثة خيارات: إما أن يتنازلوا عن هذا الشرط، فيجعلونها في جعفر أخي الحسن العسكري -والإمامة عندهم لا تكون إلا في أكبر أولاد الحسين-، وإما أن يسلموا بانقطاع الإمامة بعد الحسن العسكري لانقطاع الولد، وإما أن يحترعوا ولدا للحسن العسكري يقوم مقامه، فكانت الثالثة. فزعموا أنه كان للحسن ولد واختفى في سن طفولته عن الناس خوفاً من أن يقتلوه، ويعتبر عثمان بن سعيد العمري⁽⁴⁾ من أوائل من قال بهذه

(1) كمال الدين وتمام النعمة ص 2.

(2) الغيبة ص 186.

(3) انظر المرجع السابق ص 206.

(4) هو عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا عمرو السمان، ويقال له الزيات، قالوا عنه بأنه جليل القدر، ثقة، وأنه خدم المهدي إحدى عشرة سنة، وله إليه عهد معروف، وقد كان أول سفير للمهدي عليه السلام، انظر ترجمته في رجال الطوسي ص 391، ورجال ابن داود الحلي ص 133، ونقد الرجال للفرشي 193/3.

الخرافة حيث زعم أنه على اتصال بالإمام وأنه يلتقي به، ويوصل إليه رسائل الناس وأموالهم، ويأتي بالتواقيع منه إلى المؤمنين به، ولما توفي عثمان العمري، أوصى من بعده بهذه المهام إلى ابنه محمد⁽¹⁾، ثم أوصى هو من بعده إلى الحسين بن روح النوبختي⁽²⁾، وأوصى النوبختي بعده إلى رجل يدعى علي بن محمد السمرى⁽³⁾، وتسمى هذه الفترة عندهم بفترة الغيبة الصغرى، بحيث تبدأ من سنة (260 هـ وتنتهي بـ329 هـ)⁽⁴⁾.

وكان هدف هؤلاء السفراء هو نهب أموال الشيعة واستغلالها غنيمة باردة بدعوى أنهم يوصلونها إلى المهدي، كما اعترف بهذا محمد بن علي الشلمغاني الذي كان ويكلا عن الحسين بن روح النوبختي ثم انشق عنه وادعى النيابة لنفسه، فقال: ((ما دخلنا مع أبي القاسم الحسين بن روح

(1) هو محمد بن عثمان بن سعيد العمري، يكنى أبا جعفر، قالوا عنه بأنه خدم المهدي نحواً من خمسين سنة، وكان سفيره إلى الناس بعد وفاة أبيه، انظر ترجمته في: خلاصة الأقوال ص 250، ونقد الرجال 324/5-325، ومعجم رجال الحديث 154/7.

(2) هو أبو القاسم الحسين بن روح النوبختي، تولى السفارة بعد محمد بن عثمان العمري، فهو ثالث السفراء الأربعة، انظر ترجمته في الفوائد الرجالية 128/4، وطرائف المقال للبروجردى 324/2، والذريعة 116/17.

(3) هو أبو الحسن علي بن محمد السمرى، تولى السفارة بعد الحسين بن روح النوبختي، وختمت به السفارة في الغيبة الصغرى، توفي سنة (328 هـ، أو 329 هـ)، انظر ترجمته في الفوائد الرجالية 128/4، وخلاصة الأقوال ص 251، ومعجم رجال الحديث 182/13.

(4) انظر الفصول المختارة ص 318، والغيبة الصغرى والسفراء الأربعة لفاضل المالكي ص 39-40، وخلاصة الأقوال لابن مطهر الحلي ص 250، ونقد الرجال للتفرشي 324/5-325، والفوائد الرجالية 127/4-129.

النوبختي في هذا الأمر إلا ونحن نعلم فيما دخلنا فيه، لقد كُتِّمَ تنهارش⁽¹⁾ على هذا الأمر كما تنهارش الكلاب على الجيف⁽²⁾.

وبموت آخر السفراء أو النواب تنتهي مرحلة الغيبة الصغرى وتبدأ مرحلة جديدة، وهي مرحلة غيبة المهدي الكبرى، بحيث ينقطع الاتصال فيها بالإمام المنتظر والمهدي الموهوم، ويجب على الناس الانتظار إلى حين خروجه، وفي ذلك رووا عن أبي جعفر: ((إنَّ للغلام غيبة قبل أن يقوم وهو المنتظر، وهو الذي يُشكَّ في ولادته...وأن في غيابه امتحانٌ من الله عليهم))⁽³⁾.

وعنه أيضاً: ((والله لأعطينك من ديني ودين آبائي الذي ندين الله لأ به: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، والولاية لولينا والبراءة من عدونا، والتسليم لأمرنا، وانتظار قائمنا))⁽⁴⁾.

وبعد هذا العرض التاريخي الوجيز لفكرة المهدوية عند الرافضة أنتقل إلى عقيدتهم في المهدي الموهوم، وأنلخص حديثهم في النقاط التالية:

(1) جاء في المعجم الوسيط ص 981(مادة: هارش): "هارش الكلبُ الكلبُ ونحوه: قاتله.

(2) الغيبة للطوسي ص 392، وتطور الفكر السياسي الشيعي ص 226.

(3) تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 429، وإلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب لعللي الحائري ص 242.

(4) الأصول من الكافي 21/2-22.

أولاً: اسم المهدي المزعوم عند الرافضة ونسبه:

هو محمد بن الحسن العسكري الحسيني؛ لأن الإمامة عندهم لا تكون إلا في أعقاب الحسين⁽¹⁾، وفي ذلك روى النعماني وغيره ((عن أمير المؤمنين × أنه نظر إلى ابنه الحسين فقال: ((إن ابني هذا سيدٌ كما سماه الله سيِّداً، وسيخرج الله تعالى من صلبه رجلاً باسم نبيكم فيشبهه في الخلق والخلق يخرج على حين غفلة من الناس))⁽²⁾.

ومن الألقاب التي يطلقونها عليه: القائم، والحجة، وصاحب الزمان، وإمام الزمان، وصاحب الأمر، والمهدي، والمنتظر وغير ذلك. ولا يجوز عندهم أن يسميه أحد باسمه، بل قالوا لا يسميه باسمه إلا كافر وملعون؛ لأنه يُخاف أن يُذاع حديثه فيقتله الناس، مع اعتقادهم أن الأئمة لا يموتون إلا باختيارهم!!⁽³⁾.

ثانياً: أمّه:

تختلف رواياتهم في تحديد اسم أم المهدي وشخصيتها، فهناك روايات تقول بأن اسمها: مليكة بنت يشوعا بن قيصر ملك الروم في ذلك الزمان، وأنها رأت الحسن العسكري في المنام فعشقتة، وهربت من أبيها الذي كان يريد تزويجها من ابن أخيه، ف وقعت في الأسر فأرسل الحسن العسكري إليها رسالة فوافقت، فاشتراها ثم تزوجها⁽⁴⁾.

(1) انظر الإمامة والتبصرة من الحيرة ص 110، والأصول من الكافي 1/285.

(2) الغيبة ص 214، وانظر الغيبة للطوسي ص 190، والصراط المستقيم 2/242.

(3) كما في الأصول من الكافي 1/258.

(4) الأصول من الكافي 1/258، وبحار الأنوار 51/6-8.

وهذه الرواية تفيد بأن اسمها ((مليكة)) وروايات أخرى تقول بأن اسمها: ((نرجس)) أو ((سوسن)) أو ((صقيل)) أو ((ريحانه)) أو ((نحط)) أو ((مريم بنت زيد العلوية))⁽¹⁾.

كما تفيد هذه الرواية بأن الحسن العسكري اشتراها من السبي، ورواية أخرى تقول بأنها كانت جارية في بيت بعض أخوات أبي الحسن علي بن محمد (الإمام العاشر) وتربت في بيتها، فلما كبرت ورأت الحسن العسكري أعجبه، فطلب الحسن العسكري من عمته أن تستأذن أباه في دفعها إليه، ففعلت⁽²⁾.

وتفيد بعض الروايات بأنها كانت جميلة بيضاء، وأخرى تقول بأنها كانت سوداء، ورواية تقول بأنها ماتت في حياة الحسن العسكري⁽³⁾،

ثالثاً: تاريخ ولادته، وقصة الولادة:

تناقضت أقوالهم في تاريخ ولادته، فقال بعضهم بأنه ولد بعد وفاة أبيه بثمانية أشهر⁽⁴⁾ أي بعد سنة (260هـ).

وقال آخرون بأنه ولد في حياة أبيه سنة (257 أو 258هـ) وكان له عند وفاة أبيه سنتان وأشهر⁽⁵⁾.

(1) انظر كمال الدين ص 417، وبحار الأنوار 12/51-15.

(2) انظر إثبات الوصية ص 195، وبحار الأنوار 12/51.

(3) انظر انظر إثبات الوصية ص 195، وتطور الفكر السياسي الشيعي ص 354.

(4) انظر فرق الشيعة ص 106، والمقالات والفرق ص 114.

(5) انظر الفصول المختارة ص 255.

وقيل ولد سنة (255هـ)⁽¹⁾، وقيل سنة (252هـ)⁽²⁾، وقيل (256هـ)⁽³⁾.

أما قصة ولادته فأعجب وأغرب مما سبق، فأمه لا تعلم بحمله، ولا يظهر عليها أي أثر لحملها به:

فقد روى شيخهم الصدوق بسنده عن حكيمة (عمة الحسن العسكري) أنها قالت: ((بعث إليّ الحسن العسكري (إمامهم الحادي عشر) فقال: يا عمة: اجعلي إفطارك الليلة عندنا، فإنها ليلة النصف من شعبان⁽⁴⁾، وإن الله تعالى سيظهر في هذه الليلة الحجة، وهو حجة الله في أرضه، فقلت: من أمّه؟ قال: نرجس، فقلت له: جعلني الله فداك ما بها أثر، فقال: هو ما أقول لك... فقلت لنرجس: يا بنية إن الله سيهب لك في ليلتك هذه غلاماً سيداً في الدنيا والآخرة، ثم أخذت مضجعي ونمت، فانتبهت بحسّ سيدي، فكشفت الثوب عنه فإذا به ساجداً يتلقى الأرض بمساجده...))⁽⁵⁾.

وفي رواية أخرى عندهم أن حكيمة (عمة الحسن العسكري) ودّعت أبا محمد في أعقاب ولادة المهدي، ثم رجعت بعد ثلاثة أيام من بيتها فلم تره لأنه اختفى عن أنظار الناس⁽⁶⁾.

وفي رواية أخرى عندهم بأن حكيمة رأت المهدي بعد سبعة أيام، ثم غاب بعد ذلك⁽¹⁾.

(1) المرجع نفسه ص 319.

(2) الفصول المختارة ص 318.

(3) كمال الدين ص 432، وانظر الغيبة للطوسي ص 231، وعقائد الإمامية للمظفر ص 78.

(4) وذكر الكليني كما في الأصول من الكافي 1/503.

(5) كمال الدين ص 424-425.

(6) الغيبة ص 237.

وفي رواية أخرى أنها رأتَه بعد أربعين يوماً يمشي في الدار فلم ترَ وجهاً أحسن من وجهه، ولا لغة أفصح منه⁽²⁾.

فبعض هذه الروايات تنفي رؤية حكيمة (عمة الحسن العسكري) للمهدي والبعض الآخر تثبته!!!.

وتذكر بعض الروايات بأنه ولد من نخذ أمّه خلاف العادة⁽³⁾ وتفيد البعض الآخر بأنه ولد على عادة النساء⁽⁴⁾، إلى غير ذلك من الأكاذيب والأعاجيب.

رابعاً: غيبته (مكانها، مدتها، سببها):

جاءت روايات كثيرة في كتب القوم في تقرير غيبة المهدي الموهوم، وأنه يجب على الناس الانتظار إلى حين خروجه، وأن ذلك من أركان عقيدة الإيمان بالمهدوية.

فأما مكان غيبته واختفائه:

فقال بعضهم بأنه غاب واختفى في سرداب⁽⁵⁾ سامراء⁽⁶⁾، وقال بعضهم بأنه حيٌّ موجودٌ بين أظهرنا وهو يرانا ولكننا لا نراه⁽⁷⁾،

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع السابق ص 239.

(3) انظر إثبات الوصية للمسعودي ص 196.

(4) انظر تطور الفكر السياسي الشيعي ص 206.

(5) السرداب هو بناء تحت الأرض يُلجأ إليه من حرّ الصيف وغيره. المعجم الوسيط ص 426.

(6) انظر بحار الأنوار 218/99، ومستدرک سفينة البحار 12/5.

(7) انظر كمال الدين ص 352، وكشف الغمة 296/3.

وقال بعضهم بوجوده في الجزيرة الخضراء⁽¹⁾، وقال آخرون في جبل رضوى، وقال غيرهم في مكة بوادي ذي طوى، وقيل غير ذلك كما قال أحدهم:

ليت شعري استقرت بك النوى بل أي أرضٍ تُقَلِّك أو ثرى
أبرضوى أم بغيرها أم بذي طوى أم في اليمن بوادٍ شَمْرُوح أم في الجزيرة
الخضراء⁽²⁾

فكلُّ حكم بما أملاه عليه عقله؛ لأن اختفائه كان سرّاً للغاية، ولكن المشهور من هذه الآراء هو القول باختفائه في سرداب سامراء، وذلك لأن الرافضة منذ قديم الزمان وإلى يومنا هذا يزورون السرداب ويسألون فرجه بأدعية معروفة عنهم⁽³⁾.
وأما مدة غيبته:

فعندهم فيها روايات مختلفة وأقوال متضاربة: فهناك رواية تفيد بأن مدة غيبته كانت ستة أيام أو ستة أشهر أو ستة سنين، وأنه سيخرج بتمام هذه المدة⁽⁴⁾.

فصت ستة أيام وستة شهور وستة سنوات وزيادة، ولكنه لم يخرج، فغيّره إلى سبعين سنة فلم يخرج أيضاً؛ بسبب غضب الله على قاتلي الحسين - كما زعموا- فقالوا في النهاية إنه ليس لخروجه وقت معين⁽⁵⁾، ولم يكتفوا بذلك،

(1) الجزيرة الخضراء مدينة مشهورة بالأندلس. انظر معجم البلدان 136/2 .

(2) انظر بحار الأنوار 87/99، 108، ومعجم أحاديث المهدي لعلّي الكوراني العاملي 496/4.

(3) انظر تلك الأدعية في بحار الأنوار 218/99.

(4) الأصول من الكافي 338/1.

(5) الأصول من الكافي 340/1.

بل قالوا بتكذيب وخرافة الأقوال السابقة على لسان جعفر الصادق:
((كذب الوقاتون إنا أهل بيت لا نوّقت))⁽¹⁾ .

كما تفيد بعض رواياتهم أنه سيخرج إذا وجد معه ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً مخلصاً على عدد أهل بدر⁽²⁾ .

وهكذا الروايات عند شيوخهم جاهزة معلّبة ليلعبوا بها على عقول البلهاء والغفلة من أتباعهم.

وأما عن سبب غيبتها وعلتها:

فقالو علتها راجعة إلى خوفه على نفسه من أن يقتله الناس⁽³⁾، مع أنهم رووا أن أئمتهم لا يموتون إلا باختيارهم، وأنهم يعرفون متى وكيف يموتون!!!

خامساً: ماذا يفعل المهدي - حسب اعتقادهم- بعد خروجه؟
أمّا ما يفعله عند خروجه فأمر منكرة تأبأها العقول وتجهأ الأسماع،
وإليك ذكر بعض منها:

1/ يجتمع إليه الرافضة من كل مكان، وهذا الاجتماع لا يقتصر على الأحياء فقط، بل حتى الأموات يحيون ويخرجون من قبورهم ملبين نداء القائم المنتظر⁽⁴⁾ .

وليس هذا الاجتماع والإحياء لغواً عندهم، بل لإشفاء غيظهم والانتقام لهم من أعدائهم وذلك أول عمل يقوم به مهديهم بعد خروجه.

(1) المرجع السابق 368/1.

(2) انظر الغيبة للنعماني ص 196، والاحتجاج للطبرسي 250/2.

(3) انظر الأصول من الكافي 237/1-238.

(4) انظر الإيقاظ من الهجعة على الرجعة للعالملي ص 249.

2/ يعذب صحابة رسول الله - صلى الله عليه وسلم - وعلى رأسهم أبو بكر وعمر وأم المؤمنين عائشة - رضي الله عنهم -
 فقد روى المجلسي بسنده ((عن أبي عبد الله × قال: هل تدري أول ما يبدأ به القائم × قلت لا، قال: يخرج هذين⁽¹⁾ رطبين غصين فيحرقهما ويذرهما في الريح...))⁽²⁾.
 وفي رواية أخرى صرحت باسم أبي بكر وعمر ب، ومما جاء فيها:
 ((فيكشف عنهما أكفانهما، ويأمر برفعهما على دوحة يابسة نخرة فيصلبهما عليها...))⁽³⁾.

وقال نعمة الله الجزائري بعد أن ذكر روايات وجوب لعن الشيخين:
 ((وفي الأخبار ما هو أغرب من هذا، وهو أن مولانا صاحب الزمان × إذا ظهر وأتى المدينة أخرجهما من قبريهما فيعذبهما على كل ما وقع في العالم من الظلم المتقدم على زمانيهما كقتل قابيل وهابيل، وطرح إخوة يوسف له في الجب، ورمي إبراهيم في نار نمرود، وإخراج موسى خائفاً يترقب، وعقر ناقة صالح، وعبادة من عبد النيران، فيكون لهما الحظ الأوفر من أنواع ذلك العذاب))⁽⁴⁾.

وأما ما يفعله بأمر المؤمنين عائشة ك فني ذلك روى ((عن أبي جعفر ×: أما لو قد قام قائمنا لقد ردت إليه الحميراء حتى يجلدوها الحد، وحتى ينتقم لأمه فاطمة، قلت جعلت فداك، ولم يجلدوها الحد؟ قال لفريتها على أم

(1) يقصد أبا بكر وعمر عليه السلام كما دل عليه الرواية التي ذكرها المجلسي بعد هذه الرواية.

(2) بحار الأنوار 386/52.

(3) الرجعة للأحسائي ص 186-187.

(4) الأنوار النعمانية 141/1.

إبراهيم، قلت: فكيف أخر الله ذلك إلى القائم؟ قال: إن الله بعث محمدا رحمة، ويبعث القائم نقمة))⁽¹⁾.

فتأمل أيها القارئ الكريم إلى حقدهم الدفين على أصحاب رسول الله <، وأحب نسائه إليه.

3/ يهدم الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي، وكل مساجد المسلمين:

روى المجلسي بسنده ((عن أبي عبد الله × قال: القائم × يهدم المسجد الحرام حتى يردّه إلى أساسه، ومسجد الرسول < إلى أساسه..))⁽²⁾.

وفي رواية أخرى أن جعفر الصادق / سئل عدة أسئلة عن المهدي وأحواله، ومنها: يا سيدي فما يصنع بالبيت؟ قال: ينقضه فلا يدع منه إلا القواعد التي هي أول بيت وضع للناس بيكة في عهد آدم × والذي رفعه إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام منها))⁽³⁾.
وفي رواية عن أبي جعفر أنه قال: ((إذا قام القائم سار إلى الكوفة، فيهدم بها أربعة مساجد، ولم يبق مسجد على وجه الأرض له شرفٌ إلا هدمه..))⁽⁴⁾.

4/ يضع سيفه في العرب عموما وقريش خصوصا:

روى النعماني عن أبي جعفر / أنه قال: ((لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج لأحب أكثرهم ألا يروه مما يقتل من الناس، أما إنه لا يبدأ

(1) بحار الأنوار 314/52، وانظر الإيقاظ من الهجعة ص 244.

(2) بحار الأنوار 338/52.

(3) المرجع السابق 11/53، والرجعة للأحسائي ص 184.

(4) روضة الواعظين للنيسابوري ص 264، والصراط المستقيم 264/2.

إلا بقریش فلا يأخذ منها إلا السيف، ولا يعطيها إلا السيف، حتى يقول كثير من الناس: ليس هذا من آل محمد، لو كان من آل محمد لرحم))⁽¹⁾.
وروى أيضاً بسنده ((عن أبي عبد الله × أنه قال: إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب وقریش إلا السيف))⁽²⁾.

5/ يحكم بحكم آل داود:

فقد روى الصفار بسنده ((عن أبي عبد الله × أنه قال: إذا قام قائم آل محمد يحكم بحكم آل داود وسليمان لا يسأل الناس بينة))⁽³⁾.
وبوّب الكليني في الكافي فقال: (باب في الأئمة أنهم إذا ظهر أمرهم حكموا بحكم داود وآل داود، ولا يسألون البينة).
ومما رواه تحت هذا الباب ((أن أبا عبد الله × قال: لا تذهب الدنيا حتى يخرج رجل مني يحكم بحكومة آل داود، ولا يسأل بينة، يُعطي كل نفس حقها))⁽⁴⁾.

(1) الغيبة ص 233، وانظر بحار الأنوار 354/52.

(2) الغيبة ص 234، وبحار الأنوار 355/52، وعصر الظهور لعلّي الكوراني ص 90.

(3) بصائر الدرجات ص 279.

(4) الأصول من الكافي 1/ 398، وانظر بصائر الدرجات ص 279.

6/ تنبع له عينان من ماءٍ ولبنٍ في الكوفة:

روى المجلسي بسنده عن جعفر بن محمد عليهما السلام قال: ((إذا قام القائم بمكة، وأراد أن يتوجه إلى الكوفة نادى مناديه: ألا لا يحمل أحدٌ منكم طعاماً ولا شراباً، ويحمل حجر موسى الذي انبجست منه اثنتا عشرة عينا، فلا ينزل منزلاً إلا نصبه، فانبجست منه العيون، فمن كان جائعاً شبع، ومن كان ظمآن روي، فيكون زادهم حتى ينزلوا بالنجف⁽¹⁾ من ظاهر الكوفة، فإذا نزلوا ظاهرها انبعث منه الماء واللبن دائماً، فمن كان جائعاً شبع، ومن كان عطشاناً روي))⁽²⁾.

وغير ذلك من الخرافات والأساطير حول عقيدتهم في مهديهم.
وسياتي الآن دور علماء الحنفية في إبطال هذه العقيدة وتفنيدها في الصفحات التالية.

(1) هو موضع بظهر الكوفة يمنع مسيل الماء أن يعلو الكوفة، وفيه قبر علي عليه السلام.

انظر معجم البلدان 271/5.

(2) بحار الأنوار 335/52.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في المهدي الموهوم.

تصدّى علماء الحنفية لإبطال عقيدة الرافضة في مهديهم المزعوم من وجوه كثيرة أُلخصها في الوجوه التالية:

الوجه الأول: بيان عدم وجود شخصية مهديهم المزعوم، مع بيان السبب الذي أدى بهم إلى القول بوجوده ومهدويته.

الوجه الثاني: بيان أن قول الرافضة بوجود المهدي المزعوم مخالف لأصلهم في إيجابهم اللطف على الله تعالى.

الوجه الثالث: بيان أن وجود المهدي بهذه الصورة منافٍ لمقاصد الإمامة وأهدافها.

الوجه الرابع: إبطال قولهم باختفاء المهدي، واستحالته من وجوه كثيرة.

الوجه الخامس: إبطال عقيدتهم في المهدي من خلال المقارنة بين مهديهم والمهدي الذي أخبر به النبيّ >.

الوجه السادس: الرد عليهم في مسائل متفرقة حول عقيدتهم في المهدي الموهوم.

وإلى تفاصيل هذه الوجوه في الصفحات القادمة.

بيان الوجه الأول:

ذكر علماء الحنفية أنّ ادعاء الرافضة بوجود مهديهم المسمى بمحمد بن الحسن العسكري خرافة لا دليل عليها، وقد جاء في كتبهم ما يدل على ذلك، كما بينوا أن الذي أدى بهم إلى هذا القول هو انقطاع سلسلة الإمامة بموت الحسن العسكري إمامهم الحادي عشر، وفي ذلك قال الشيخ محمد منظور نعماني /: ((يعتقد الشيعة الاثنا عشرية بوجود ولد للحسن العسكري إمامهم الحادي عشر، ويقول شقيقه جعفر بن علي وبقية أهل بيته: إن الحسن العسكري توفي ولم يخلف ولدا، وقد أثبت المسؤولون في الحكم هذا الأمر بعد بحث وفحص وتحقيق، وعلى أساسه تحولت تركته وتحول ميراثه إلى أخيه طبقاً لشرع الميراث، كما هو مروي في أصول الكافي))⁽¹⁾ ⁽²⁾.

وقال أيضاً: ويعتقد الشيعة الاثنا عشرية أيضاً بالإمامة بعد الحسين في الأعقاب وأعقاب الأعقاب كما في أصول الكافي⁽³⁾، وأساس هذه العقيدة بني على تلك الروايات، ونتيجة لهذه العقيدة واجه عامة الشيعة من أصحاب المذهب الاثني عشري مشكلة انقطاع الإمامة؛ إذ كيف تمضي سلسلة الإمامة بعد الإمام الحادي عشر الحسن العسكري، وكيف يمكن الوصول إلى قرار فيما يتعلق بالإمام الثاني عشر إمام آخر الزمان؟

وحلاً لهذه المشكلة أشاعوا أنه كان للحسن العسكري ولدٌ غاب واختفى عن أنظار الناس، ولم يستطع أحد أن يراه، وسيظل غائباً ومختفياً إلى أن يحلّ الوقت المناسب لظهوره... وكل من وهبه الله ولو جزءاً من نعمة

(1) انظر الأصول من الكافي 1/134.

(2) الثورة الإيرانية ص 134-135، وانظر النحلة الاثني عشرية 2/568 (تحقيق: عمر العيد).

(3) الأصول من الكافي 1/287، وانظر دعائم الإسلام للنعمان المغربي 1/37.

البصيرة والفراسة يرى أن هذه القصة قد حُبِكت⁽¹⁾ إلا أنها لم تحبك جيداً؛ لأن البيان الذي أعلنه أخو الإمام الحسن العسكري وبقية أفراد الأسرة هو بيانٌ صحيحٌ يصدقُه العقل والواقع، وهو أن الحسن العسكري مات ولم يخلف ولداً⁽²⁾.

ومما يدل أيضاً على خرافة وجود المهدي ما جاء في بعض كتب الرافضة⁽³⁾ أن زرارة بن أعين - أوثق روايتهم ومن روى أحاديث في وجود المهدي - لما حضرته الوفاة قال لعمته: ((ناوليني المصحف، فأخذ المصحف وفتحهُ ووضعهُ على صدره، وقال: يا عمّة اشهدي أن ليس لي إمامٌ غير هذا الكتاب)) فلو كان لمهديهم وجود لما نفى زرارة إمامته عليه⁽⁴⁾.

ومن نصّ أيضاً على خرافة مهدوية الرافضة الإمام أبو المعين النسفي⁽⁵⁾ والشيخ قاسم ابن قطلوبغا الحنفي⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾، والفتازاني⁽⁸⁾، والكوراني⁽⁹⁾ ⁽¹⁾، وعبد العزيز الدهلوي⁽²⁾ وأبو الثناء الأوسي⁽³⁾ وغيرهم.

(1) حَبَكَ الشَّيْءُ حَبْكَاً: أي أحكمه. انظر المعجم الوسيط ص 153 (مادة: حبك). ولعل

الشيخ يقصد بالحبك هنا هو التزوير والتصنيع، كما يقال: حبك فلان الثوب: أي نسجه وصنعه.

(2) الثورة الإيرانية ص 135 - 136 باختصار.

(3) انظر اختيار معرفة الرجال 373/1.

(4) انظر المهدي بين أهل السنة والشيعة ص 21-22.

(5) انظر التمهيد في أصول الدين للنسفي ص 156.

(6) هو زين الدين أبو العدل قاسم بن قطلوبغا الحنفي، وله العديد من المؤلفات ومنها: شرح المسامرة لابن الهمام،

وتاج التراجم في طبقات الحنفية، توفي سنة (879هـ). انظر التعليقات السننية على الفوائد البهية ص 99، وهدية

العارفين 830/1، والأعلام 180/5، ومعجم المؤلفين 111/8.

(7) انظر حاشيته على المسامرة شرح المسامرة 168/2.

(8) انظر شرح المقاصد 242/5.

(9) هو زين العابدين بن يوسف بن محمد بن زين العابدين بن طاهر بن صدر الدين محمد بن إسماعيل الكوراني

بيان الوجه الثاني:

نبّه علماء الحنفية على أن قول الرافضة بوجود المهدي المزعوم مخالف لأصلهم في إيجاب اللطف على الله في الإمامة؛ لأن لازمه غير متحقق، ولا شك أن انتفاء اللازم دليل على انتفاء الملزوم، فيبطل بذلك قولهم بوجود المهدي.

وفي ذلك قال الإمام أبو الثناء الألويسي: ((ويا لله العجب من هؤلاء الطغام⁽⁴⁾)، وإن هم إلا كالأنعام، يعتقدون إمامته ويحققون رغبته، ويقولون إن نصب الإمام لطف واجب على الله، فأبي لطف في النصب مع الاختفاء!

وأبي نفع في الإمامة مع الخوف من الأعداء! على أنه لم ينقل أحد من المؤرخين أن ولداً للحسن العسكري ادّعى الإمامة وطلب الزعامة، وانتهى للخلافة، وأن أحداً من خلفاء وقته هدّده وأخافه... على أن الذين يخافهم إن كانوا فقد انقضوا أجمعين منذ مئات السنين، وقد شاع التشيع في كثير من البلاد، وتسلبت الجمل الغفير من شيعته على العباد... فهلاًّ حدثته نفسه بالظهور؟.. وما تراه يخطر له ببال، ولا يمرّ له بخيال، بل يزداد كل يوم تستراً واختفاءً، وهجراً لشيعته وجفاءً... فالحق

الكردي الحنفي، مفسر، لغوي، أصولي، متكلم، ومن آثاره: اليمانيات المسلولة على الرافضة المخذولة، توفي سنة (1066هـ). انظر ترجمته في مقدمة كتابه "اليمانيات المسلولة" بقلم محقق الكتاب.

- (1) انظر اليمانيات المسلولة على الرافضة المخذولة ص 203-204.
- (2) انظر التحفة الاثني عشرية 574/2 (تحقيق: عمر العيد).
- (3) انظر التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان (مخطوط) ق/48-49، وتوجد منه نسخة مصورة في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة في قسم المخطوطات، [في ثمان وعشرين ومائة لوحة].
- (4) الطغام: أرذال الناس وأوغادهم. المعجم الوسيط ص 558 (مادة: طغم).

الحقيق بالقبول، والكلام الذي يرتضيه ذوو العقول، أن المهدي ليس بغائب ولا مختف في السرداب ولا هارب... والقول بوجوده وغيبته الآن ضرب من الهذيان))⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / -بعد أن تكلم عن خرافة المهديونية عند الرافضة- : ((والاعتقاد ببقائه وحياته في هذه المدة الطويلة التي مضت من غيبته قريب ألف سنة من الحماقة جداً؛ لأن طول عمر أحد في هذه الأمة من الحالات بداهة...))⁽²⁾.

وقال التفتازاني مستهزئاً بهم: ((وينبغي أن يظهر لأوليائه الذين يبذلون الأرواح والأموال على محبته، وليس عندهم منه إلا مجرد الاسم. فإن قيل: لعله ظهر لهم وأنتم عنه غافلون.

قلنا: عدم ظهوره لهم من العاديات التي لا ارتياب فيها لعقل، كعدم بحر من المسك وجبل من الياقوت...))⁽³⁾.

بيان الوجه الثالث:

وضح علماء الحنفية أن وجود المهدي المزعوم بهذه الصورة منافٍ لمقاصد الإمامة وأهدافها ((من تطبيق الشريعة، وإقامة الحدود، وتوفير الأمن، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، وحماية بيضة المسلمين، وإقامة الجمعة والأعياد... وتحقيق هذه المقاصد يحتاج إلى إمام ظاهر يمكنه القيام بها؛⁽⁴⁾ إذ لا فائدة في نصب من لا يمكنه القيام بذلك، ولا فائدة في الإمام الغائب

(1) التبيان شرح البرهان في إطاعة السلطان (ق/48-49) وانظر شرح المقاصد 240/5-241.

(2) التحفة الاثني عشرية 574/2 (تحقيق: عمر العيد) بتصرف يسير.

(3) شرح المقاصد 240/5.

(4) تعترف الرافضة أن هذه المقاصد لا تتحقق إلا مع ظهور المهدي المنتظر، فأى فائدة في

هذا المهدي الذي يتعطل لأجله شرع الله وأحكامه؟!، انظر التحفة الاثني عشرية

770/3 (تحقيق: الفارس).

عن الخلق المحتفي عن أنظارهم، الذي لا يوقف له على دور ولا أثر؛ إذ لا يحصل ما هو المقصود من إقامة الإمام بمثل هذا، وبهذا يبطل قول الروافض بإمام غائب ينتظرون خروجه⁽¹⁾.

بيان الوجه الرابع:

لقد بين الشيخ عبد العزيز الدهلوي وأبو المعالي الألوسي -رحمهما الله- بطلان ادعائهم باختفاء المهدي، واستحالته من وجوه عديدة، وهي:
أولاً: إن ما ذكره من تخويف الناس للمهدي غير مسلم؛ لأن أحداً من المؤرخين لم يذكر أن أحداً من الملوك والولاة خوّف إمام الوقت حتى يستتر منه.

ثانياً: التخويف الموجب للاستتار إنما هو إذا كان بالقتل، وهذا لا يتصور في حق الأئمة؛ لأنهم يموتون باختيارهم، كما أثبت ذلك الكليني في الكافي وبوّب له⁽²⁾، فإذا كان كذلك فلا وجه للخوف من القتل.
ثالثاً: لا يفعل الأئمة أمراً إلا بإذنه تعالى⁽³⁾، فلو كان الاختفاء بأمره تعالى، وقد مضت مدته قدر ألف سنة⁽⁴⁾ وحصل من الشر والفساد ما لا يعلمه إلا الله، فأى لطف في نصب مثل هذا الإمام؟.

(1) تبصرة الأدلة في أصول الدين 852/2، والتمهيد في أصول الدين ص 155 كلاهما لأبي المعين النسفي، وانظر شرح المقاصد 240/5-241، وشرح العقائد النسفية ص 138-139، والتحفة الاثني عشرية (تحقيق: الفارس).

(2) الأصول من الكافي 258/1، باب أن الأئمة عليهم السلام يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم.

(3) انظر أصول الكافي، باب أن الأئمة عليهم السلام لم يفعلوا شيئاً إلا بعهد من الله 279/1.

(4) أما في زمننا فقد تجاوزت المدة ألفاً ومائة وسبعين سنة تقريباً.

رابعاً: وإن كان اختفائه واجبا بسبب التخويف لزم ترك الواجب في حق الذين لم يكونوا كذلك، كزكريا ويحيى والحسين، وإن لم يكن واجبا بأن كان مندوباً، لزم على من اختفى ترك الواجب الذي هو التبليغ لأجل مندوب، وهو فحش... وإن كان أمر الله تعالى مختلفاً بأن كان في حق التاركين بالندب مثلاً، وفي حق المستترين بالفرض، لزم ترك الأصلح الواجب بزعمهم في أحد الفريقين وهو باطل.

ولا يمكن اختلاف وصفه كالعصمة، لأن اختلاف اللوازم يستلزم اختلاف الملزومات، فيلزم أن لا يكون أحد الفريقين إماماً، فلا يكون الأصلح في حقهم إلا أحد الحالين، وإلا لزم اجتماع النقيضين.

خامساً: وأيضاً نقول: الاختفاء من القتل نفسه محال؛ لأن موتهم باختيارهم، وإن كان من خوف إيذاء البدن، يلزم أن الأئمة فروا من عبادة المجاهدة، وتحمل المشاق في سبيل الله، وهذا بعيد عنهم.

ومع هذا فلا معنى لاختفائه؛ فإنه يعلم باليقين أنه يعيش إلى نزول عيسى ×، ولا يقدر أحد على قتله، وأنه سيملك الأرض بخدايرها، فبأي شيء يتخوف ويختفي؟
سادساً: وأيضاً قد كثر محبوه وناصروه في زمن الدولة الصفوية أكثر من رمل الصحاري والحصى، فالاختفاء منافٍ لمنصب الإمامة الذي مبناه على الشجاعة والجرأة، فهلاً خرج وصبر واستقام إلى أن ظفر، وهلاً كان كالقوم الذين قال الله تعالى فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ هُمْ يَحْذَرُونَ﴾ (١) [آل عمران: 146].

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 238/2-241 (تحقيق: أحمد المدخلي) ومختصر التحفة

سابعاً: وأين هو من التصرف في الكون وادعاء علم الغيب، فهلا استطاع أن يقضي على من هم بقتله!⁽¹⁾.

بيان الوجه الخامس:

أبطل بعض علماء الحنفية عقيدة الرافضة في المهدي من خلال المقارنة بين مهديهم ومهدي أهل السنة، ومنهم الشيخ ضياء الرحمن فاروقي⁽²⁾ الذي ألّف كتاباً مستقلاً يصل عدد صفحاته إلى سبع وخمسين ومائتين، وعقد فيه فصلاً في عقيدة أهل السنة والجماعة في المهدي الذي أخبر به النبي <، وذكر فيه تسعة وعشرين حديثاً حول العلامات التي أخبر بها الرسول < عن المهدي - ما بين صحيح وحسن وضعيف منجبر - ثم قال بعد ذلك - ما ترجمته -:

قد أخبر النبي < بظهور المهدي قرب قيام الساعة، وذكر العلامات الدالة عليه في أحاديث كثيرة، ومن نظر في تلك الأحاديث تأكدت عنده خرافة مهدي الرافضة، وذلك لأنه لا توجد في تلك الأحاديث أية علامة من العلامات التي أخبر بها الرسول عن المهدي من اسمه وصفته، ومكان خروجه، ووقته، وما سيفعله بعد خروجه... فهو يختلف تماماً عن المهدي الذي تدعيه الرافضة، لأن بينهما بونا شاسعاً وفرقاً كبيراً، وأين الموجود من المعدوم، والحقيقة من الخرافة؟!⁽³⁾.

(1) انظر المهدي بين أهل السنة والشيعة ص 59.

(2) هو الشيخ المجاهد أبو ریحان ضياء الرحمن الفاروقي، كان رئيساً عاماً لمنظم سباه صحابه

(الدفاع عن الصحابة) بباكستان، ومديراً لجامعة عمر الفاروق الإسلامية بمدينة فيصل

آباد، اغتيل على أيدي بعض الروافض عام (1997م) خذلهم الله. انظر ترجمته في مقدمة

كتابه: "المهدي" ص 16 بقلم أحد أتباعه.

(3) انظر المهدي بين أهل السنة والشيعة ص 17-18، 26-52.

ومن المؤلفات التي ألفها علماء الحنفية في هذا الصدد: كتاب (البرهان في علامات المهدي آخر الزمان) وقد بين مؤلفه فيه اسم المهدي وبعض صفاته وعلاماته على ضوء النصوص الشرعية وأقوال أهل العلم، بحيث أكد بها خرافة عقيدة المهدوية عند الرافضة وأنها ضرب من الهراء والهذيان⁽¹⁾. ومنها: كتاب (تلخيص البيان في علامة المهدي آخر الزمان) فقد أشار فيه مؤلفه إلى بطلان عقيدة الرافضة، وأنها ليست إلا مكابرة عيان ومخالفة ظاهرة لدين الإسلام⁽²⁾.

-
- (1) انظر البرهان في علامات المهدي آخر الزمان للشيخ عبد الله الحنفي ق/11-16 وهو مخطوط يقع في بضع وأربعين لوحة) في مكتبة الملك عبد العزيز في قسم مخطوطات المكتبة الحمودية.
- (2) انظر تلخيص البيان في علامات المهدي آخر الزمان للشيخ أحمد بن محمد الحنفي (وهو مخطوط يقع في مكتبة الملك عبد العزيز في قسم مخطوطات المكتبة الحمودية، تحت رقم 4/2610).

وأورد هنا مقارنة بين مهدي أهل السنة ومهدي الرافضة، وقد عقدها بعض علماء الخنفية، وأنا أعرضها باختصار:

أولاً: المقارنة في الاسم:

المهديّ عند أهل السنة اسمه (محمد بن عبد الله)، فاسمه يوافق اسم النبي < واسم أبيه يوافق اسم أبيه⁽¹⁾.

بينما مهدي الرافضة اسمه محمد بن الحسن العسكري⁽²⁾.

ثانياً: المقارنة في النسب:

المهدي عند أهل السنة من ولد الحسن ط⁽³⁾، ومهدي الرافضة من ولد الحسين ط⁽⁴⁾.

ثالثاً: المقارنة في العمر:

مهدي أهل السنة سيولد في آخر الزمان، ويكون عمره عند ظهوره أربعين سنة، وسيملك بعد خروجه سبع سنين أو تسعاً⁽⁵⁾، ومهدي الرافضة وصل عمره إلى أكثر من ألف سنة، ومن المعلوم أن أعمار أمة محمد < لا تبلغ هذا القدر⁽⁶⁾.

(1) انظر سنن أبي داود كتاب المهدي ص 638 برقم (4282) وسنن الترمذي كتاب الفتن، باب ما جاء في المهدي ص 504 برقم (2230) وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ الألباني في تخريج أحاديث المشكاة: "إسناده حسن" برقم (5452).

(2) انظر الإمامة والتبصرة ص 103، 120.

(3) انظر سنن أبي داود، كتاب المهدي ص 639 برقم (4290) وقد ضعفه الألباني (طبعة مشهور) وانظر كلام الإمام ابن القيم في ذلك في المنار المنيف ص 152.

(4) انظر الإمامة والتبصرة ص 120، والأصول من الكافي 203/1.

(5) انظر سنن ابن ماجه، كتاب الفتن، باب خروج المهدي ص 679 برقم (4083) وحسنه الشيخ الألباني (طبعة مشهور).

(6) انظر ما ذكره الدهلوي في التحفة الاثني عشرية 574/2 (تحقيق: عمر العيد) في ذلك، وقد ذكر أن الرافضة

رابعاً: المقارنة في وقت الظهور:

مهدي أهل السنة سيخرج في آخر الزمان، وتحديد وقت خروجه لا يعلمه إلا الله سبحانه، بينما مهدي الرافضة سيخرج إذا وجد معه ثلاثمائة وأربعة عشر رجلاً مخلصاً على عدد أهل بدر⁽¹⁾.

وهذا من أدلة بطلان مذهب الرافضة، لأنه لم يوجد فيهم إلى هذا اليوم هذا العدد الضئيل من المخلصين.

خامساً: المقارنة فيمن سيبيع المهدي أولاً:

مهدي الرافضة أول من يبيعه رسول الله > ثم علي بن أبي طالب ط⁽²⁾، ومهدي أهل السنة أول من يبيعه علماء مكة وصالحوهم، ثم تفد عليه الوفود لمبايعته من سائر الأمصار.

ولا شك أن قول الرافضة هذا طعن صريح في جناب الرسول > ، لأن المهدي لا يحكم إلا بشريعة النبي > فكيف يبيعه النبي >!

سادساً: المقارنة في بعض ما سيفعله المهدي بعد خروجه:

أ/ مهدي أهل السنة سيرسل جيشاً لمقاتلة جيش السفلياني الذي يخرج من الشام فيهمهم⁽³⁾، بينما مهدي الرافضة يخرج ليضع سيفه في أهل السنة عموماً والعرب خصوصاً⁽⁴⁾.

استلوا بطول عمر مهديهم بالقياس على أعمار أهل الأمم الماضية، ثم فند زعمهم هذا بالتفصيل.

(1) انظر الغيبة للنعماني ص 196، والاحتجاج 2/250.

(2) انظر حق اليقين للمجلسي ص 139 (بالفارسية).

(3) انظر مستدرک الحاكم، كتاب الفتن والملاحم 4/565 برقم (8586) وقال: "هذا حديث

على شرط الشيخين ولم يخرجاه، وأقره الذهبي في التلخيص.

(4) انظر الغيبة للنعماني ص 234، وبحار الأنوار 52/354-355.

ب/ مهدي أهل السنة يحب أبا بكر وعمر ب ويقتدي بهديهما، كما يحب جميع أمهات المؤمنين، بما فيهنّ الصديقة بنت الصديق عائشة ك، بينما مهدي الرافضة حاقداً على هؤلاء، فيخرج أبا بكر وعمر ب من قبريهما ويعذبهما أمام الناس أشد العذاب، ويحمل عليهما كل جرم وذنب وقع في الأرض، ثم يكون مصيرهما عنده بعد ذلك إلى أسفل السافلين⁽¹⁾. كما يخرج عائشة أم المؤمنين، أحب نساء الرسول الكريم، التي أنزل الله في براءتها آيات تتلى، فيقيم عليها الحد⁽²⁾، فأَي طعن أعظم من هذا في جناب الرسول الكريم >، وأي إساءة أبلغ وأعظم في حقه من هذه الإساءة!.

ج/ مهدي أهل السنة سيقم مساجد الله ويعمرها، ومهدي الرافضة سيهدم الكعبة والمسجد الحرام والمسجد النبوي بل كل مساجد الأرض⁽³⁾. د/ مهدي أهل السنة سيحكم بشريعة محمد >، ولذلك يصلي عيسى × خلفه بصفة المأموم، بينما مهدي الرافضة سيحكم بحكم آل داود مضاهاة لليهود⁽⁴⁾.

سابعاً: المقارنة في بعض الخوارق:

أ/ مهدي الرافضة ستجرى له عينان من الكوفة إحداها من الماء والثانية من اللبن⁽⁵⁾، ولم يرد ذكر شيء من ذلك لمهدي أهل السنة.

(1) انظر بحار الأنوار 386/52، والأنوار النعمانية 141/1.

(2) انظر بحار الأنوار 314/52، والإيقاظ من الهجعة ص 244.

(3) انظر بحار الأنوار 338/52.

(4) انظر الأصول من الكافي 398 / 1، و بصائر الدرجات ص 279.

(5) انظر بحار الأنوار 335/52.

ب/ مهدي الرافضة يتكلم بعد ولادته بثلاثة أيام⁽¹⁾، وأهل السنة في مثل هذه الأمور يتوقفون على الدليل الصحيح، ولم يرد ذلك في حق المهدي الذي أخبر به الرسول >.

ج/ مهدي الرافضة ولد من نخذ أمه على غير عادة النساء⁽²⁾، وقد كان حمله وولادته في ليلة واحدة⁽³⁾، ومهدي أهل السنة تكون ولادته وحمله على عادة النساء؛ لأنه لم يرد شيء في حقه خلاف هذه العادة. وبعد هذه المقارنة يتبين أنه ليس هنالك أي وجه للشبه بين المهدي الذي تدعيه الرافضة وتنتظر خروجه، وبين مهدي أهل السنة الذي أخبر به الصادق المصدوق >⁽⁴⁾، وهذا كاف في بطلان هذه الفكرة لمن أراد الحق وجانب التعصب ونبد هواه.

بيان الوجه السادس:

وهو في الرد عليهم في بعض المسائل المتعلقة بعقيدتهم في المهدي الموهوم، وهي:

المسألة الأولى: تعبدهم بالرقاع الصادرة عن المهدي:

قال أبو المعالي الألويسي / في رسالته القيمة: (الرد على حصون العامل الرافضي) التي أرسل بها إلى الشيخ جمال الدين القاسمي⁽⁵⁾ والتي ردّ فيها على

(1) انظر الغيبة للطوسي ص 238.

(2) انظر إثبات الوصية للمسعودي ص 196.

(3) انظر كمال الدين ص 424-425.

(4) انظر هذه الأوجه وغيرها في "المهدي بين أهل السنة والشيعة" ص 201-258، والبرهان في علامات المهدي آخر الزمان ق/5-42، والثورة الإيرانية ص 142-143، والسيوف المشرقة ص 505.

(5) هو جمال الدين بن محمد بن محمد بن قاسم القاسمي، ولد بدمشق ونشأ وتعلم بها، وكان إمام الشام في عصره بحيث

انتفع بعلمه خلق كثير، وله العديد من المؤلفات ومنها: محاسن التأويل في تفسير القرآن العظيم، ودلائل

كتاب (الحصون المنيعه فيما أورده صاحب المنار في الشيعة) للعالمي الرافضي، ما نصّ كلامه: ((...نعم، إنهم أخذوا غالب مذهبهم - كما اعترفوا- من الرقاع المزورة التي لا يشك عاقل أنها اقترأ على الله، ولا يصدق بها إلا من أعمى الله بصره وبصيرته.

والعجب من الروافض أنهم سموا صاحب الرقاع بالصدوق وهو الكذوب، بل إنه عن الدين بمعزل، كان يزعم أنه يكتب مسألة في رقعة، فيضعها في ثقب شجرة ليلا، فيكتب الجواب عنها المهدي صاحب الزمان بزعمهم، فهذه الرقاع عند الرافضة من أقوى دلائلهم، وأوثق حججهم))⁽¹⁾.

ثم عدّ الألوسي / بعض الرقاع الصادرة عن المهدي الموهوم عند القوم مع أسماء أصحابها، وعقب عليها بقوله: ((فتباً لقوم أثبتوا أحكام دينهم بمثل هذه الترهات، واستنبطوا الحرام والحلال من نظائر هذه الخزعبلات، ومع ذلك يقولون: نحن أتباع أهل البيت، كلا، بل هم أتباع الشياطين، وأهل البيت منهم بريئون...))⁽²⁾.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / بعد أن أطال الحديث عن منزلة الرقاع في دين الرافضة: ((وبالجملة: فإثبات أحكام الدين بهذه الاحتمالات

التوحيد، وغيرها، توفي سنة 1332هـ). انظر الأعلام 2/135، ومعجم المؤلفين 3/157.

(1) انظر في أهمية هذه الرقاع في دين الرافضة، كتاب الغيبة للطوسي ص 373، 415.

(2) رد الألوسي علي حصون العالمي الرافضي ص 51-54 (ضمن رسائل "الخلافات بين

السنة والشيعة كما يراها الشيخ محمد رشيد رضا والشيخ تقي الدين الهالبي")، والسيوف

المشرقة ص 684، وصب العذاب على من سب الأصحاب ص 148-153، وانظر

التحفة الاثني عشرية 2/570-574 (تحقيق: عمر العيد)، وروح المعاني 22/41.

البعيدة الفاسدة غاية سفاهة وشدة جهالة، وليست هذه الحركة إلا من الجنون والوسواس من الخناس بلا شبهة...⁽¹⁾.

المسألة الثانية: قولهم: إن المهدي سيخرج إذا صار له من أتباعه المخلصين على عدد أهل بدر⁽²⁾:

وهذا يدل على بطلان مذهب الرافضة، لأنه لم يوجد فيهم إلى يومنا هذا العدد المذكور، وهو مطابق لما ورد في كتبهم على لسان جعفر الصادق /: ((ما أنزل الله آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع))⁽³⁾.

وعن الرضا / أنه قال: ((لو امتحنت الشيعة لما وجد في الألف واحدا، بل لكانوا كلهم مرتدين))⁽⁴⁾.

وكفى بذلك بطلان مذهب الرافضة وانهاره من أساسه وجذوره⁽⁵⁾.

وبعد: فهذه عقيدة الرافضة في مهديهم الموهوم، وهي ليست إلا خرافة من خرافاتهم الكثيرة التي لا حصر لها، ولا يشك في بطلانها من وهبه الله ولو قليلا من العقل والبصيرة.

(1) التحفة الاثني عشرية 574/2 (تحقيق: عمر العيد).

(2) انظر الغيبة للنعماني ص 196، والاحتجاج للطبرسي 250/2.

(3) رجال الكشي 589/2.

(4) انظر الروضة من الكافي 338/8.

(5) انظر "المهدي بين أهل السنة والشيعة" ص 144.

ب

- ب- الجزيرة الخضراء 358
- ب- النجف 363
- ب- جبل رضوى 358
- ب- سامراء 357
- ب- وادي ذي طوى 358

ث

- ث- أذكرك الأهواء المضلة وشرها الرافضة فإنها يهود هذه الأمة 346
- ث- اللهم إني بريء من الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى 345
- ث- إن ممن ينتحل هذا الأمر لمن هو شر من اليهود والنصارى 346
- ث- إني درست الأهواء كلها فلم أر قوما أحق من الخشبية 345
- ث- إياكم والغلو فينا قولوا إنا عبيد مربوبون 345
- ث- أيها الناس أحبونا حب الإسلام 344
- ث- خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر 339
- ث- سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله 312
- ث- لا أوتين برجل يُفضلني على أبي بكرٍ إلا جلدته حد المفتري 339
- ث- لو امتحن الشيعه لما وجد في الألف واحدا 377
- ث- ما أنزل الله آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع 376

- ث- ما أنزل الله سبحانه آية في المناقنين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع 346
- ث- من حدثكم بأنه يعلم ما في غدٍ فقد كذب 310
- ث- يا عجباً لأقوامٍ يزعمون أنا نعلم الغيب 344

ح

- ح- اشتروا لأنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً 294
- ح- إني لكم فرطٌ على الحوض 308
- ح- إياكم والغلو في الدين 285
- ح- كنا نفاضل على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم : أبا بكر ثم عمر ثم عثمان 337
- ح- ما المسئول عنها بأعلم من السائل 307
- ح- يا غلامُ ألا أعلمك كلمات: احفظ الله يحفظك 295

ص

- ص- الرَّخْم 345
- ص- البنية 303
- ص- الدور 327
- ص- السرداب 357
- ص- الصافر 298
- ص- الطغام 367
- ص- العصمة 327, 325
- ص- حُبِكت 365
- ص- نتهارش 352

ض

- ض- الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في أئمتهم 283
- ض- المبحث الأول: غلوّ الرافضة في أئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه. 287
- ض- المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم، وموقف علماء الحنفية منها 347
- ض- المسألة الأولى: ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم. 333
- ض- المسألة الأولى: ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم: 323
- ض- المسألة الأولى: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة، كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين 342
- ض- المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون. 289
- ض- المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلنون الغيب: 302
- ض- المسألة الأولى: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم: 315
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم 336
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة العصمة () لأئمتهم: 325
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين 344
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادّعاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم 317

- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون 292
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب 305
- ض- المطلب الأول
- اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون، وموقف علماء الحنفية منه 288
- ض- المطلب الأول: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم: 349
- ض- المطلب الثالث: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه 313
- ض- المطلب الثاني
- اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب، وموقف علماء الحنفية منه ... 299
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في المهدي الموهوم. 364
- ض- المطلب الخامس: ادّعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه 330
- ض- المطلب الرابع: ادّعاء الرافضة العصمة لأئمتهم، 320
- ض- المطلب السادس: ادّعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين، وموقف علماء الحنفية منه. 341
- ض- أولاً: اسم المهدي المزعوم عند الرافضة ونسبه: 354
- ض- كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلها على شريعة من الحق 284
- ض- مدخل: 331, 321, 314, 300, 284
- ض- يا عجبا لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب 312

ع

- ع- الحسين بن روح النوبختي 352
- ع- جمال الدين بن محمد بن قاسم القاسمي 375
- ع- زين العابدين بن يوسف الكوراني 366
- ع- شداد بن حكيم 310
- ع- ضياء الرحمن فاروقي 370
- ع- عامر بن شراحيل الشعبي 345
- ع- عبد الرحمن بن ملجم الخارجي 297
- ع- عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة 294
- ع- عبد الله بن محمد بن علي، أبو جعفر المنصور 309
- ع- عثمان بن سعيد العمري 351
- ع- عدي بن حاتم 317
- ع- علي بن محمد السمرى 352
- ع- قاسم بن قطلوبغا الخنفي 366
- ع- محمد بن الحسن الشيباني 310
- ع- محمد بن الحسين بن موسى، المعروف بالشريف الرضي 286
- ع- محمد بن المرتضى المدعو بالملأ محسن الكاشاني 290
- ع- محمد بن عثمان بن سعيد العمري 352

ف

- ف- الحشوية 345
- ف- الزردشتية 296

الباب الثاني:

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الصحابة وآل البيت ش

وفيه فصلان:

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الصحابة ش .

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في آل بيت النبي < .

الفصل الأول

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الصحابة ش

وفيه تمهيد وثلاثة مباحث:

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في الصحابة ش

المبحث الأول: طعن الرافضة في عدالة الصحابة ش ، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: زعم الرافضة ارتداد الصحابة ش ما عدا القليل منهم، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثالث: تدوين الرافضة بسب الصحابة ش ، وموقف علماء الحنفية منه.

تمهيد

مبطل اعتقاد أهل السنة
في الصحابة .

68، والأجوبة البندنجية على الأسئلة اللاهوتية ص 43.

لنفسه، وابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم وزراء نبيه، يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئاً⁽¹⁾.

ومن طعن فيهم فهو أولى به وأحق، بل هو زنديق، لأن الطعن فيهم طعن في المنقول، كما قال أبو زرعة الرازي: ((إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه زنديق، وذلك أن الرسول عليه الصلاة والسلام حق، والقرآن حق، وما جاء به حق، وإنما أدى إلينا ذلك كله الصحابة ﷺ والمتنصون لهم يريدون أن يجرحوا شهودنا ليطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أولى وهم زنادقة))⁽²⁾.

ولما قيل لعائشة ك إن ناساً يتناولون أصحاب رسول الله ﷺ حتى أبا بكر وعمر، فقالت: وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل، فأحب الله أن لا يقطع عنهم الأجر⁽³⁾. ومن معتقد أهل السنة والجماعة أيضاً: أن الصحابة ﷺ ليسوا معصومين؛ لأن العصمة خاصة بأنبياء الله ورسله، ومن أخطأ من الصحابة نخطؤه مغفور له، لأن الله رضي عنهم وأرضاهم ووعدهم بالجنات، فلا يمكن أن يذهب منهم أحد إلى ربه متدنساً بدنس الذنب والخطأ مع هذه البشارات⁽⁴⁾.

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 379/1 برقم (3600) وحسنه محققه شعيب الأرنؤوط.

(2) الكفاية في علم الرواية ص 49، وانظر في هذا المعنى كلام الإمام الشوكاني في رسالته "ذب الإمام الشوكاني عن أصحاب النبي العدناني ص 51.

(3) ذكر هذا الأثر ابن عساكر في تبیین كذب المفتري ص 424، وابن أبي العز في شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 220/2.

(4) انظر صبّ العذاب على من سبّ الأصحاب ص 316.

ومعتقد أهل السنة هذا تلقوه خلفا عن سلف، وكلهم أخذوه من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ (1) .

وقد خالف الرافضة في هذا المعتقد كتاب الله وسنة رسوله وإجماع المسلمين، فزعموا إنكار عدالة الصحابة رضي الله عنهم، ورموهم بأقبح أنواع الطعن وأشنع أنواع السبّ حسدا من عند أنفسهم، وهذا ما سأبينه في الباب القادم مع ذكر رد علماء الحنفية عليهم في ذلك بإذن الله تعالى.

(1) انظر معتقد أهل السنة تجاه الصحابة في: الشريعة للآجري 2485/5-2510، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصهباني 545/2-546، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي 1314/8، وفضائل الصحابة للنسائي ص 131، وفضائل الصحابة ومناقبتهم للدارقطني ص 47، وشرح السنة للبرهاري ص 103، 124، ورسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب ص 318، والإبانة في أصول الديانة (كلاهما لأبي الحسن الأشعري) ص 178، والسنة للخلال 476/2، والاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد لليهقي ص 318، والاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي ص 198.

المبحث الأول:

طعن الرافضة في عدالة الصحابة ؓ ،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: طعن الرافضة في عدالة الصحابة ؓ

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من طعن الرافضة
في عدالة الصحابة ؓ

المطلب الأول: طعن الرافضة
في عدالة الصحابة ؓ

المطلب الأول: طعن الرافضة في عدالة⁽¹⁾ الصحابة ؓ.

إن من له أدنى معرفة بمذهب الرافضة وكتبهم يعرف أن جميع الصحابة ؓ

عندهم -إلا نفرا يسيرا منهم- غير عدول، كما يلاحظ أنهم قد خصوا العدالة بمن زعموا أنه شائع علياً ووالاه، وتبرأ ممن تقدم عليه.

وهم يزعمون أن حكم الصحابة ؓ من حيث عدالتهم حكم غيرهم، ففيهم العادل -وهم على عدد الأصابع- وفيهم المنافق والفسق والضال، بل كان أكثرهم كذلك، وقد أجمعوا على هذا الأمر قديما وحديثا كما ستأتي اعترافاتهم بذلك أثناء استعراض أقوالهم .

وقبل أن أشرع في عرض أقوالهم في الطعن في عدالة الصحابة ؓ، ينبغي التنويه والإشارة إلى أمر مهم ألا وهو: تعريفهم للصحابي، وذلك لأن مفهومهم للصحابي يختلف عن مفهوم أهل السنة تماماً.

والناظر في كتبهم يجد أن لفظ الصحبة له عندهم ثلاثة إطلاقات: الإطلاق الأول: يطلق لفظ الصحبة مجازاً على من رأى رسول الله ﷺ وعاشره، ولو لم يكن مؤمناً باطناً، بل ولا مسلماً ظاهراً⁽²⁾.

ومرادهم من إيراد هذا الإطلاق: القدح والطعن في صحابة رسول الله ﷺ، لأنهم تظاهروا بالإسلام، ولم يكونوا مؤمنين في حقيقة الأمر -بزعمهم-⁽³⁾.

(1) تنوعت أقوال العلماء في تعريف العدالة، وجماعها: إنها ملكة تحمل على ملازمة التقوى والمروءة.

انظر في ضابط عدالة الصحابة: فتح المغيث للسخاوي 1/290، والكفاية في علم الرواية للخطيب ص

49، وتدريب الراوي شرح تقريب النواوي ص 291، وحاشية ابن عابدين 2/423.

(2) انظر عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني 3/86، وإحقاق الحق للتستري ص 268-270.

(3) انظر موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة لفضيلة الشيخ الدكتور عبد القادر محمد عطا 1/304.

الإطلاق الثاني: يطلق لفظ الصحابة على خلّص المؤمنين الذين أوّلهم عليّ والحسنان عليه السلام، بل وسائر الأئمة الباقون، ويدخل فيهم سلمان الفارسي وأبو ذر ⁽¹⁾ والمقداد، وأمثالهم من الذين لم يتقبلوا بعد النبي صلى الله عليه وآله في زعمهم ⁽²⁾. والمراد من الصحابة على هذا الإطلاق الحقيقي عندهم: هم الصّحاء والفضلاء والشرفاء ⁽³⁾.

الإطلاق الثالث: إن لفظ الصحابة يطلق على أهل البيت خاصة ⁽⁴⁾. وهذه الإطلاقات الثلاثة المختلفة تعبّر عن حقدّهم على أصحاب رسول الله < كما لا يخفى ذلك على المتأمل ⁽⁵⁾. وأشرع الآن في ذكر أقوالهم في الطعن في عدالة الصحابة عليهم السلام، فمنها:

* ما قاله ابن أبي الحديد ⁽⁶⁾ شارح نهج البلاغة: ((الصحابة قومٌ من الناس لهم ما للناس وعليهم ما عليهم، فمن أساء منهم ذمناه، ومن أحسن

(1) هو أبو ذرّ الغفاري جندب بن جنادة بن سكين، الزاهد المشهور، الذي قال فيه النبي صلى الله عليه وآله

: "رحم الله أبا ذرّ يعيش وحده ويموت وحده ويحشر وحده" وتوفي بالربذة

سنة (32هـ). انظر الإصابة 125/7، ومعجم الصحابة 527/1.

(2) انظر مقدمة البرهان للعالملي ص 206، وإحقاق الحق للتستري ص 270.

(3) انظر الإيضاح للفضل بن شاذان ص 513 وما بعدها، وإحقاق الحق ص 270، والصحابة للسيد علي الميلاي ص 21-23، 47.

(4) انظر مقدمة البرهان للعالملي ص 207.

(5) انظر هذه الأقوال مبسّطة في موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة 304/1-308.

(6) هو عزّ الدين أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد المعتزلي الرافضي، المتوفى سنة (655هـ) قال عنه وعن كتابه "نَهج البلاغة" الخوانساري: "هو من أكابر الفضلاء المتتبعين، وأعظم النبلاء المتبحرين، موالياً لأهل بيت العصمة والطهارة... شرحه النفيس -أي نهج البلاغة- الشريف الجامع لكل نفيسة وغريب، والحاوي لكل نافحة ذات

منهم حمدناه، وليس لهم على غيرهم من المسلمين كبير فضل إلا بمشاهدة الرسول ومعاصرته لا غير، بل ربما كانت ذنوبهم أفحش من ذنوب غيرهم؛ لأنهم شاهدوا الأعلام والمعجزات فقتربت اعتقاداتهم من الضرورة، ونحن لم نشاهد ذلك فكانت عقائدنا محض النظر والفكر، وبعرضية الشبه والشكوك، فمعاصينا أخف لأننا أعذر⁽¹⁾.

* وقال المجلسي: ((وذهبت الإمامية إلى أنهم -أي الصحابة- كسائر الناس من أن فيهم العادل وفيهم المنافق والفسق والضال، بل كان أكثرهم كذلك))⁽²⁾.

* وقال التستري⁽³⁾: ((الصحابي كغيره لا يثبت إيمانه إلا بحجة))⁽⁴⁾.

وقال أيضاً: ((ليس كل صحابي عدلاً مقبولاً))⁽⁵⁾.

طيب..."، انظر ترجمته في روضات الجنات 20/5-21، والذريعة 14/159.

(1) شرح نهج البلاغة 20/22، وانظر الإيضاح لابن شاذان ص 415،

(2) بحار الأنوار 8/8.

(3) هو نور الله بن شرف الدين التستري، المتوفى سنة (1019هـ) قال عنه الحرّ العاملي:

"فاضل عالم محقق، علامة محدث، له كتب منها: إحقاق الحق، والصورم المهرقة في نقد

الصواعق المحرقة، ومصائب النواصب... وغير ذلك"، وقال عنه الخوانساري: له كتب في

نصرة المذهب ورد المخالف، وقتل بتهمة الرفض... ويطلق عليه الشهيد الثالث"، انظر

ترجمته في أمل الأمل للحر العاملي 2/336-337، وروضات الجنات للخوانساري

160/8.

(4) الصورم المهرقة ص 6.

(5) المرجع السابق ص 9.

* وقال الشيرازي⁽¹⁾: ((حكم الصحابة عندنا في العدالة حكم غيرهم، ولا يتختم الحكم بالإيمان والعدالة بمجرد الصحبة، ولا يحصل بها النجاة من عقاب النار وغضب الجبار إلا أن يكون مع يقين الإيمان وخلوص الجنان، فمن علمنا عدالته وإيمانه وحفظه وصية رسول الله في أهل بيته، ومات على ذلك كسلمان وأبي ذرٍّ وعمار، واليناه وتقربنا إلى الله بحبه، ومن علمنا أنه انقلب على عقبه وأظهر العداوة لأهل البيت (ع) عاديناه لله تعالى وتبرأنا إلى الله منه))⁽²⁾.

* وتكلم الفيض الكاشاني في مقدمة تفسيره عن أخذ الناس من تفاسير الصحابة عليهم السلام لآيات القرآن فقال: ((ومن الآخذين عنهم -أي عن الصحابة- من لم يكن لهم معرفة بحقيقة أحوالهم، لما تقرّر عنهم أن الصحابة كلهم عدول ولم يكن لأحد منهم عن الحق عدول، ولم يعلموا أن أكثرهم كانوا يبطنون النفاق ويحترون على الله ويفترون على رسول الله في عزة وشقاق))⁽³⁾.

* ونقل المامقاني إجماع الرافضة على ذلك فقال: ((قد اتفق أصحابنا الإمامية على أن صحبة النبي بنفسها وبمجردها لا تستلزم عدالة المتصف بها ولا حسن حاله، وأن حال الصحابي حال من لم يدرك الصحبة في توقف

(1) هو صدر الدين علي بن نظام الدين، أحمد بن معصوم الحسيني، الشهير بالسيد علي خان المدني الشيرازي، المتوفى سنة (1120هـ) قال عنه الحر العاملي: "من علماء العصر، عالم فاضل ماهر أديب شاعر..."، وله مؤلفات منها: الدرجات الرفيعة في طبقات الإمامية من الشيعة"، انظر ترجمته في أمل الأمل للحر العاملي 176/2، والزريعة 60/8.

(2) الدرجات الرفيعة ص 11.

(3) تفسير الصافي 9/1.

قبول خبره على ثبوت عدالته أو وثاقته أو حسن حاله ومدحه المعتد به مع إيمانه))⁽¹⁾.

* ومن نقل إجماع الرافضة من المعاصرين محمد جواد مغنية⁽²⁾ حيث قال: ((قال الإمامية: إن الصحابة كغيرهم فيهم الطيب والخبيث والعاقل والفاقد))⁽³⁾.

وبهذه النقول يتبين للقارئ إجماع الرافضة قديماً وحديثاً على عدم عدالة الصحابة عليهم السلام وأن حالهم كحال غيرهم من أن فيهم العادل - وهم على عدد الأصابع - وفيهم الفاسق والمنافق وهم الأكثرون منهم. وقد زعم هؤلاء الكذابون أن القول بعدالة الصحابة عليهم السلام يتنافى مع واقع حياتهم مع الرسول صلى الله عليه وسلم وبعد مماته؛ لأنهم ارتكبوا أموراً منكراً وذنباً عظيماً، لا يمكن معها القول بعدالتهم.

وهذه الأمور التي طعنوا بها في عدالة الصحابة عليهم السلام لتبرير دعواهم الكاذبة في انتقاء العدالة عنهم، تنقسم إلى قسمين:

القسم الأول: مطاعن عامة في عدالة الصحابة عليهم السلام جميعهم ما عدا القليل منهم. والقسم الثاني: مطاعن خاصة في عدالة الخلفاء الثلاثة عليهم السلام.

أما المطاعن العامة التي طعنوا بها في عدالة الصحابة عليهم السلام فأذكر منها ما يلي:

(1) تنقيح المقال 213/1.

(2) هو رافضي معاصر له منزلة عند الرافضة، ومن مصنفاته: الشيعة في الميزان، والشيعة والحاكمون، ويذكر أنه مات سنة (1400هـ). انظر موسوعة مؤلفي الإمامية 28/2.

(3) الشيعة في الميزان ص 82، وانظر الغدير للأميني 261/3-261، وكشف الأسرار للخميني وقد بناه على الطعن في الصحابة عليهم السلام، والصحابة للميلاني ص 49.

1/ دعواهم أن الصحابة عليهم السلام ارتدوا بعد وفاة النبي > وأن ذلك يمنع من الحكم بعدالتهم⁽¹⁾.

قال التستري: ((وقع الارتداد من الصحابة فلا يجوز الحكم بالإيمان والعدالة لأحد منهم إلا إذا تحقق اتصافه بهما وموته عليهما، ولا يعلم ذلك إلا بتتبع الأحوال واستقراء الآثار الدالة على بقاء الإيمان والعدالة أو الزوال))⁽²⁾.

وقال الأميني⁽³⁾ منكر عدالة الصحابة عليهم السلام ومعللاً إنكاره بوقوع الارتداد من بعضهم: إن الله تعالى عرف أناساً منهم بالنفاق والانقلاب على الأعقاب، والرسول صلى الله عليه وآله ذكر أن منهم من يؤخذ بهم ذات الشمال⁽⁴⁾.

2/ دعواهم أن ارتكاب بعض الصحابة عليهم السلام للمعاصي والذنوب ينافي القول بعدالتهم جميعاً، كفرارهم من الزحف يوم أُحُد⁽⁵⁾

(1) انظر هذه الدعوى في الصوارم المهرقة ص 10، والغدير 261/3 - 262، وانظر في قولهم بردة الصحابة ما عدا اليسير منهم: الاختصاص للمفيد ص 6، وبحار الأنوار 308/108.

(2) الصوارم المهرقة ص 10.

(3) هو عبد الحسين بن أحمد الأميني التبريزي، المتوفى سنة (1371هـ)، صاحب كتاب "الغدير"، وقد عد الرافضة كتابه هذا من التصانيف المعتبرة لديهم، انظر ترجمته في الذريعة 259/14.

(4) الغدير 296/3 باختصار.

(5) يوم أُحُد هو يوم غزوته، وقد كانت هذه الغزوة في السنة الثالثة في شهر شوال، وأُحُد: جبل يقع شمال المدينة، وسمي بذلك لتوحدته من بين الجبال، وقد ورد في الصحيح بأنه جبل يحبنا ونحبه ("صحيح البخاري، كتاب المغازي، باب فضل الخدمة في الغزو، 1058/3 برقم: 2732). انظر سيرة ابن هشام 68/3، والبداية والنهاية 11/4.

وحنين⁽¹⁾، وذلك من الكجائر⁽²⁾، وكانفضاض بعضهم عن رسول الله ﷺ إلى العير التي جاءت من الشام إلى المدينة يوم الجمعة وتركهم إياه قائماً في الخطبة وحده⁽³⁾ وكشرب بعضهم الخمر⁽⁴⁾، إلى غير ذلك⁽⁵⁾.

3/ دعواهم أن اتصاف الصحابة ﷺ ببعض الأوصاف الشنيعة ينافي القول بعدالتهم، فالقرآن سمي بعضهم فاسقاً كما في آية: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ** [الحجرات: ٦]، والرسول ﷺ وصفهم بالتنافس في الدنيا والتحاسد والتدابير والتباغض كما في الحديث: ((إذا فتحت عليكم فارس والروم⁽⁶⁾ أي قوم أتم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف⁽⁷⁾: كما أمرنا الله تعالى، فقال رسول الله ﷺ: ((كلا بل تتنافسون، ثم تتحاسدون، ثم تتدابرون ثم تتباغضون))⁽¹⁾ ⁽²⁾،

(1) يوم حنين هو يوم غزوته، وقد كانت هذه الغزوة في السنة الثامنة بعد فتح مكة وانتصر فيها المسلمون بعد أن نالهم من الأذى والمشاق بسبب اغترار بعضهم بكثرةهم. انظر سيرة ابن هشام 87/4، والبداية والنهاية 405/4.

وحنين موضع قريب من مكة، وقيل هو واد قبل الطائف، وقيل واد بجنب ذي المجاز، بينه وبين مكة ثلاث ليال. انظر معجم البلدان 313/2 (ط: دار الفكر)، ومعجم ما استعجم للبكري 471/1.

(2) انظر كشف الغمة 192/1-، 221، ونهج الحق ص 317.

(3) انظر تفسير القمي 367/2، وتفسير نور الثقلين 329/5، ومجمع البيان 433/10، ونهج الحق ص 318، والصراط المستقيم 108/3.

(4) انظر تنقيح المقال 213/1-214.

(5) انظر المرجع نفسه.

(6) الروم بلاد واسعة، وأما حدودها: فمشرقها وشمالها: الترك والخزر، وجنوبها: الشام والإسكندرية، ومغربها البحر والأندلس، ومن أشهر بلادها: قونية، أنطاكية، وسواس.

انظر معجم البلدان 97/3 (طبعة: دار صادر بيروت).

(7) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة بن كلاب القرشي، أبو محمد، أحد

=

ووصفه لهم بأنهم سيقلدون الفارس والروم⁽³⁾ ⁽⁴⁾ إلى غير ذلك⁽⁵⁾ .

4/ دعواهم أن ما شجر بين الصحابة أنفسهم من الوقائع والحروب يسوّغ إنكار عدالتهم⁽⁶⁾ .

فهذه هي أبرز المطاعن العامة التي طعنوا بها في عدالة جميع الصحابة عليهم السلام ، وستأتي مناقشتهم في ذلك بإذن الله تعالى .

أما المطاعن الخاصة التي استدلوها بها على نفي عدالة الخلفاء الثلاثة عليهم السلام ، فهي كثيرة جداً⁽⁷⁾ ، وسأقتصر على ذكر نماذج منها، وهي:

أولاً: مطاعنهم في الخليفة الأول أبي بكر الصديق عليه السلام .

ثانياً: مطاعنهم في الخليفة الثاني عمر الفاروق عليه السلام .

ثالثاً: مطاعنهم في الخليفة الثالث عثمان بن عفان عليه السلام .

- العشرة للمشهود لهم بالجنة، وأحد الستة أصحاب الشورى، أسلم قليلاً قبل دخول دار الأرقم وهاجر الهجرتين وشهد بدراً وسائر المشاهد، ومات سنة (32هـ) على الأشهر . انظر الإصابة 4/346 .
- (1) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد والرقائق، باب الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر، 4/2274، برقم (2962) .
- (2) انظر نهج الحق ص 321، و"ثم اهتديت" للتيجاني الضال ص 128 .
- (3) يقصدون حديث : "لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون قبلها شبرا بشبر وذراعاً بذراع، قالوا: يا رسول الله كفارس والروم؟ قال: ومن الناس إلا أولئك" .
- وقد أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب قول النبي ﷺ لتبعن سنن من كان قبلكم 6/2669، برقم (6888) .
- (4) انظر نهج الحق ص 317، والاحتجاج 1/222، والصراط المستقيم 3/107، و"ثم اهتديت" ص 124 .
- (5) انظر نهج الحق ص 320 .
- (6) انظر مؤتمر علماء بغداد ص 148، والدرجات الرفيعة للشيرازي ص 16-17، 21-22 .
- (7) انظرها مفصلة على سبيل المثال في: الاستغاثة في بدع الثلاثة لأبي القاسم الكوفي، وكشف الأسرار للخميني، والكتابان مبنيان على الطعن في الخلفاء الثلاثة عليهم السلام .

- (1) هو أسامة بن زيد بن حارثة الكلابي، حَبَّ رسول الله ﷺ وابن حَبِّه، ولد بمكة قبل البعثة بسبع سنين، وشارك في غزوة مؤتة التي قتل فيها والده، أمَّره رسول الله ﷺ على الجيش المتجه إلى الشام، فقاتل وانتصر، ومات (سنة 54هـ) انظر الإصابة 49/1.
- (2) انظر الاستغاثة في بدع الثلاثة ص 20-21 وعقد فصلاً بعنوان: مخالفات الأول: أي أبي بكر الصديق)، ومنهاج الكرامة 133، والصرط المستقيم 296/2، والشافي في الإمامة 144/4، وبحار الأنوار 245/8، وكشف الأسرار ص 131 وقد عقد فصلاً على غرار صاحب كتاب الاستغاثة بعنوان: مخالفات أبي بكر لكتاب الله.
- (3) انظر هذا الحديث في صحيح البخاري، كتاب الفضائل، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ 1360/3، برقم (3508).
- (4) انظر الشافي في الإمامة 68/4، ونهج الحق ص 265، والاحتجاج 267/1، ومنهاج الكرامة ص 136، وكشف الغمة 106/2 والصرط للمستقيم 283/2، وكشف الأسرار ص 132.
- (5) فذك قرية بالحجاز بينها وبين المدينة يومان وقيل ثلاثة، أفاءها الله على رسوله ﷺ في سنة

لشهادة ردّ شهادتهما وقال: لا تجزئ شهادة امرأة مع رجل واحد، بل لا بد من امرأتين، فغضبت فاطمة ك عليه وهجرته، وقد قال النبي ﷺ في حقها: ((من أغضبها أغضبني))⁽²⁾، فدل على مخالفته لهدي الرسول وقوله، وذلك مناف للقول بعدالته⁽³⁾.

ومن أشهر مطاعنهم في الفاروق رضي الله عنه ما يلي:

1/ إنه عارض النبي ﷺ في مرض وفاته، وذلك أنه ﷺ قال: ائتموني بكتاب أكتب لكم كتابا لن تضلوا بعده أبدا، فقال عمر: حسبنا كتاب الله الذي عندنا، فأيد بعضهم قول عمر، وقال بعضهم: هاتوا ما طلب رسول الله

سبع صلحاً، وذلك أن النبي ﷺ لما نزل خيبر وفتحها، أرسل أهل فدك إلى رسول الله ﷺ أن يصالحهم على النصف من ثمارهم وأموالهم فأجابهم إلى ذلك، فهي مما لم يوجف عليه بخيل ولا ركاب فكانت خالصة لرسول الله ﷺ . معجم البلدان 4/238 (ط: دار الفكر، بيروت) والبداية والنهاية 4/220.

(1) هي أم أيمن بنت ثعلبة بن عمرو بن حصين بن مالك بن سلمة بن عمرو بن النعمان مولاة رسول الله ﷺ ورثها من أبيه، وقيل من أمه، وحضنته وهو صغير، وقد تزوجها زيد بن حارثة فولدت أسامة بن زيد، توفيت بعد وفاة النبي ﷺ بخمسة أو ستة أشهر. انظر البداية والنهاية 6/329.

(2) جزء من حديث رواه الإمام البخاري في صحيحه، في كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، باب ذكر أصهار النبي ﷺ 3/1364، برقم (3523).

(3) انظر كتاب سليم بن قيس ص 253، والاحتجاج 1/236، وكشف الغمة 2/107، والصراط المستقيم 2/282، ونهج الحق ص 269، وكشف الأسرار ص 133-134.

ﷺ من القرطاس والدواة، وكثر الشغب فقال ﷺ : قوموا عني هذا الآن بين يدي⁽¹⁾.

ف فعل عمر هذا مخالف للقول بعدالته؛ لأنه ردّ قول النبي ﷺ وأقواله كلها وحي، وأنه رفع صوته وتنازع في حضور النبي ﷺ وقد نهى الله عن ذلك، وأنه أتلّف حق الأمة بقوله ذلك؛ إذ الكتاب المذكور لو كتب، لحفظت الأمة من الضلالة والاختلاف، فوزر هذه الاختلافات كلها على رقبة عمر⁽²⁾.

2/ أنه أحرق بيت سيدة النساء فاطمة ك ، وضربها على جنبها المبارك بقبضة سيفه بحيث وضعت بتلك الصدمة حملها، وذلك ينفي القول بعدالته وإيمانه⁽³⁾.

ومن أشهر مطاعنهم في الخليفة الثالث ذي النورين ﷺ ما يلي:
1/ أنه ردّ الحكم ابن أبي العاص⁽⁴⁾ طريد رسول الله ﷺ من المدينة، فخالف هدي الرسول ﷺ⁽¹⁾.

(1) انظر أصل القصة في صحيح البخاري في كتاب المغازي، باب مرض النبي ﷺ ووفاته 1612/4 برقم(4169).

(2) هذه القصة تسمى في كتب الرافضة بقصة القرطاس، انظر: نهج الحق ص 273، 332، وبحار الأنوار 261/8، والصرائط المستقيم 3/3، ومنهاج الكرامة ص 137 ، وكشف الأسرار ص 137 وعقد فصلا بعنوان: مخالفات عمر لكتاب الله.

(3) انظر كتاب سليم بن قيس ص 84، 250، والاحتجاج 212/1، والأنوار النعمانية 86/2، والصرائط المستقيم 13/3، وبحار الأنوار 64، 290/8.

(4) هو الحكم بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس القرشي الأموي عم عثمان بن عفان رضي الله عنه ووالد مروان، أسلم يوم الفتح وسكن المدينة ثم نفاه النبي ﷺ إلى الطائف، ثم أعيد إلى المدينة في خلافة عثمان ومات بها. الإصابة 104/2.

2/ أنه لم يقتص من عبيد الله بن عمر⁽²⁾، وقد قتل هرمزان ملك الأهواز⁽³⁾ الذي أسلم في زمن عمر رضي الله عنه بعد ما اتهمه بمشاركته في قتله، ولم تثبت تلك التهمة.

وأيضاً: قتل بنتاً صغيرة لأبي لؤلؤة⁽⁴⁾ وقتل أيضاً جفينة النصراني بتهمة المشاركة في قتل عمر، ولكن عثمان لم يقتص منه، وإنما أدى دية المقتولين من بيت المال، فلم ينفذ حكم الله تعالى⁽⁵⁾.

فهذه هي بعض النماذج من قدحهم وطعنهم في الصحابة الكرام رضي الله عنهم؛ ليتوصلوا بها إلى قولهم بإنكار عدالتهم، وهي أوهى من بيت العنكبوت بحيث لا تصمد أمام الأدلة النقلية والبراهين العقلية، كما سيأتي بيان ذلك في المطلب القادم.

==

(1) انظر منهاج الكرامة ص 141، وبحار الأنوار 304/8، والغدير 359/9.

(2) هو عبيد الله بن عمر بن الخطاب العدوي القرشي، كان من شجعان قریش، ولما قتل والده عمد إلى قتل من شارك في القتل، فقتل الهرمزان وجفينة النصراني وابنة أبي لؤلؤة المجوسي، وكان ممن شارك في غزو إفريقية، ومات سنة (36هـ). انظر الإصابة 52/5.

(3) الأهواز جمع هوز، وأصله حوز، فلما كثر استعمال الفرس لهذه اللفظة غيّرها حتى أذهبت أصلها جملة، لأنه ليس في كلام الفرس حاء مهملة، وعلى هذا يكون الأهواز اسماً عربياً سمي به في الإسلام، وكان اسمها في أيام الفرس خوزستان، وهي اسم للكورة بأسرها. انظر معجم البلدان 285/1 (ط: دار الفكر، بيروت).

(4) هو فيروز أبو لؤلؤة المجوسي الأصل، الرومي الدار، وكان غلاماً للمغيرة بن شعبة رضي الله عنه، وكان يسكن المدينة، وهو الذي اغتال عمر الفاروق رضي الله عنه، والرافضة يجعلونه ويقدرونه، ويلقبونه بابا شجاع الدين وقد بنوا عليه ضريحاً كبيراً يزار ليلاً ونهاراً تكريماً له وتقديراً لعمله. انظر البداية والنهاية 133/7، ومقدمة مختصر التحفة (ص: د) بقلم الشيخ محب الدين الخطيب.

(5) انظر كشف المراد ص 406، ومنهاج الكرامة ص 141، وتاريخ يعقوبي 163/2، والبحار 311/8.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من طعن الرافضة في عدالة الصحابة

ﷺ:

ذكر علماء الحنفية أنّ عدالة الصحابة ش ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لهم وإخباره عن طهارتهم.

ومن سبر الآيات والأخبار والسير والآثار وجد أن الله تعالى قد عدّهم وأعدّهم من الكرامة والزلفى ما أعدّ لهم، ولا يحتاج أحد منهم مع تعديل الله تعالى لهم إلى تعديل أحد من الخلق، وإذا جاء نهر الله تعالى بطل نهر معيقل⁽¹⁾.

ولو لم يرد من الله ﷻ ورسوله ﷺ شيء من ذلك لأوجبت الحال التي كانوا عليها من الهجرة والجهاد ونصرة الإسلام وبذل الغالي والنفيس وبذل الأنفس والأموال..القطع بتعديلهم والاعتقاد بنزاهتهم، وأنهم أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين⁽²⁾.

وأخلص موقفهم هذا في الوجوه التالية:

الوجه الأول: استدلالهم على عدالة الصحابة ﷺ بالآيات القرآنية المحكمة.

الوجه الثاني: استدلالهم على عدالتهم بالأحاديث النبوية الصحيحة الصريحة.
الوجه الثالث: استدلالهم على عدالة الصحابة ﷺ والثناء عليهم وبيان فضلهم وعظيم مكانتهم عند الله تعالى بأقوال أئمة أهل البيت وعلمائهم.
الوجه الرابع: أقوالهم في تقرير وجوب عدالة الصحابة ﷺ .

(1) مثل ذكره الميداني في مجمع الأمثال(87/1) والمثل بلفظ "معقل" بدون تصغير، والمقصود منه بطلان دعوى الروافض الذين قالوا بعدم عدالة الصحابة، وذلك لأن الله عدّهم وزكاهم، ولا يُعتدّ برأي أحد إذا كان مصادماً للنص، ولا سيما النصوص في عدالة الصحابة متضافرة متواترة.

(2) انظر الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية لأبي الثناء الألوسي ص 69-70.

الوجه الخامس: ردّهم التفصيلي على مطاعن الرافضة وشبهاتهم في
عدالة الصحابة عموماً والخلفاء الثلاثة خصوصاً.
وإلى بيان هذه الوجوه في الصفحات القادمة:

بيان الوجه الأول:

استدل علماء الحنفية بكثير من الآيات القرآنية على عدالة الصحابة عليهم السلام ونزاهتهم عما نسبته إليهم الرافضة من الطعن في عدالتهم، ومن تلك الآيات:

1/ قول الله تعالى: **يُحِبُّهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ** **وَاللَّهُ يَحِبُّهُمُ** **إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ الْغُيُوبِ** [البقرة: 143].

((فإن الله تعالى أخبر بأنه تعالى جعل أمة محمد صلى الله عليه وسلم جماعة خياراً عدولاً ليشهدوا على الناس حين إنكارهم تبليغ الرسل للأحكام إليهم يوم القيامة، مزكياً لهم، ومن البين أن الصحابة عليهم السلام هم الأمة أولاً، وبالذات؛ لأنهم هم المخاطبون بهذا الخطاب، فهم خيار عدول مزكّون، ومن جعلهم الله تعالى خياراً عدولاً كيف يكفرون أو يفسقون -وحاشاهم-)! (1).

2/ قوله تعالى: **يُحِبُّهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ** **وَاللَّهُ يَحِبُّهُمُ** **إِنَّ اللَّهَ عَلِيمُ الْغُيُوبِ** [آل عمران: 110].

فقد دلت الآية الكريمة على خيرية هذه الأمة على الأمم السابقة؛ لأنها تأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، والصحابة عليهم السلام هم المخاطبون أولاً بهذه الآية، مع قوة إيمانهم بالله ورسوخه في قلوبهم وظهوره في أعمالهم، فبعد هذه المدحة العظيمة، والمنقبة الجسيمة، هل يصح لأحد أن يشك في عدالة الصحابة عليهم السلام ، وهل يصح أن يظن فيهم ما يوجب الطعن فيهم أو الاستخفاف بهم! (2).

(1) الأجوبة البندنيجية على الأسئلة اللاهوتية ص 50 وانظر شرح العقيدة الطحاوية (المسمى بيان اعتقاد أهل السنة والجماعة) للقاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني ص 87، والمسائرة مع شرحها المسامرة والحاشية 158/2.

(2) انظر المسائرة مع شرحها المسائرة والحاشية 158/2، والأجوبة البندنيجية ص 50.

3/ قول الله ﷻ: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ** (فإن هذه الآية الشريفة دالة صريحا على أن السابقين من المهاجرين والأنصار واللاحقين بهم، بل المتبعين لهم بالإيمان والطاعة إلى يوم القيامة، وقد رضي الله عنهم بقبول طاعاتهم وارتضاء أعمالهم، وأعد لهم جنات النعيم والفوز العظيم، وأنهم رضوا عنه تعالى في السراء والضراء والشدة والرخاء، فهم في علو المكانة وسمو المنزلة بحيث يراد رضاهم ويطلب ذلك في معاملاتهم مع الله ومجاهداتهم في الله؛ إذ لو لا ذلك لما قرن الله تعالى الإخبار برضائه عنهم بالإخبار برضائهم عنه تعالى، وكفى بذلك شرفا وفضلا وعدالة لهم؛ إذ لا معنى للشرف والفضل والعدالة غير هذا)⁽¹⁾.

4/ قوله ﷻ: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ** (الأنفال: 74).

((فإنه تعالى بين أن الكاملين هم الذين حققوا الإيمان بتحصيل مقتضياتهم من الهجرة والجهاد، وبذل المال ونصرة الحق، وهم المهاجرون والأنصار قطعاً، ووعد لهم الموعد الكريم ، وإذا تبين أن كمال الإيمان الحقيقي محصور فيهم، وأنهم فائزون بالمغفرة

(1) الأجوبة البندنجية ص 54-55، وانظر النواقض لظهور الروافض ص 133-137 (تحقيق: أحمد القحطاني)، وشرح العقيدة الطحاوية للبابري ص 145، وشرحها لابن أبي العز 2/218، والتحفة الاثني عشرية 2/532 (تحقيق ابراهيم الفارس) ، وصب العذاب على من سبّ الأصحاب ص 97، وإرشاد الشيعة 67-77.

(3) الأجوبة البنديجية ص 53-54، وانظر النواقض لظهور الروافض ص 139-140 (تحقيق: أحمد القحطاني)، وأحكام القرآن للجصاص 587/3، وتفسير المدارك 160/4، وشرح العقيدة الطحاوية للشيباني ص 87، وشرحها لابن أبي العز 218/2-219، والتحفة الاثني عشرية 539/2 (تحقيق الفارس)، والسيوف المشرقة ص 610، وإرشاد الشيعة ص 71.

(1) الأجوبة البنديجية ص 48-49، وانظر شرح العقيدة الطحاوية للبارقي ص 145، وشرحها لابن أبي العز 2/218، والمسامرة مع شرحها المسامرة 2/158، والتحفة الاثني عشرية 2/531-532 (تحقيق: الفارس)، وصب العذاب على من سب الأصحاب ص 97، وحية الصحابة للكاندهلوي ص 4، ومناقب الصحابة لإسماعيل المدني ص 17 (بالأردية).

(4) هو أبو الهدى صفاء الدين عيسى بن جلال الدين موسى بن جعفر البنديجي، نسبة إلى بندية بلدة والده وتسمى اليوم (منديلي) التابعة لمحافظة ديالى، ولد سنة (1230هـ) في بغداد، وتعلم فيها، وقد كانت له مكانة علمية مرموقة في العراق عامة وبغداد خاصة، وله مصنفات منها: الأجوبة البندية على الأسئلة اللاهوتية، توفي سنة (1283هـ). انظر الأعلام 110/5، ومعجم المؤلفين 34/8، ومقدمة رسالته: الأجوبة البندية بقلم المحقق.

صداقة على جميع الصحابة... ناطقة بمناقبتهم، ودالة دلالة قطعية على أنهم كلهم مؤمنون حقاً، وأنهم مجاهدون بأموالهم ومهجهم في إعلاء كلمة الله صدقاً، وأنهم موعودون بالحسن في الآخرة والأولى، وأنهم مغفورون في مساعيهم مشكورون، وبرحمة الله ورضوانه مغمورون، بالأجر الجسيم والفوز العظيم مأجورون، كيف لا، وهم المشافهون بخطاب هذه الآيات على لسان النبي ﷺ بالأصالة وهم مصداقها أولاً وبالذات، فمن اعتقد فيهم الكفر أو الارتداد بعد الإيمان أو الفسوق والعصيان فقد تجرأ على الله تعالى بتكذيب آياته أو تجهيله تعالى عما في صدورهم، وعما آلت إليه عواقب أمورهم، وما هذا إلا ضلال صريح، واعتماد فاسد فضيحه))⁽¹⁾.

(1) الأجوبة البنديجية ص 55-56، وانظر أيضاً: التحفة الاثني عشرية 534/2-540 (تحقيق الفارس)، والمسايرة مع شرحها المسامرة 158/2، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 218/2-219.

بيان الوجه الثاني:

استدل علماء الحنفية على عدالة الصحابة رضي الله عنهم والتحذير من الطعن فيها بأحاديث صريحة واضحة، وأذكر نماذج منها:

1/ حديث عمران بن حصين رضي الله عنه (1) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)) قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة (2).

فهذا الحديث فيه تزكية لجميع الصحابة رضي الله عنهم وإثبات العدالة لكل منهم والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم بالخيرية والأفضلية (3).

قال ابن أبي العز الحنفي بعد أن ذكر جملة من الآيات والأحاديث والآثار في عدالة الصحابة وعلو مكانتهم والنهي عن الطعن فيهم - بما فيها هذا الحديث: ((فمن أضلّ ممن يكون في قلبه غلٌّ على خيار المؤمنين، وسادات أولياء الله تعالى بعد النبيين؟ بل قد فضلهم اليهود والنصارى بخصلة، قيل لليهود: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل للنصارى: من أهل

(1) هو عمران بن حصين بن عبيد بن خلف بن عبد بن حذيفة بن كعب بن عمرو الخزاعي، ويكنى أبا نُجَيْد، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث، وأسلم عام خيبر، وغزا عدة غزوات، وكان من فضلاء الصحابة ووقفهائهم، مات سنة (52هـ) وقيل (53هـ). انظر الإصابة 705/4.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المناقب، باب فضائل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم 135 / 3، برقم (3450).

(3) انظر المسامرة مع شرحها المسامرة 158/2، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 154، واليمانيات المسلوقة على الرافضة المخدولة للكوراني ص 281.

ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شرّ أهل ملتكم؟ قالوا أصحاب محمد لم يستنوا منهم إلا القليل..))⁽¹⁾.

2/ قوله -عليه الصلاة والسلام-: ((النجومُ أمانةٌ للسماء فإذا ذهبت النجوم أتى السماء ما توعد، وأنا أمانةٌ لأصحابي فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون، وأصحابي أمانةٌ لأمّتي فإذا ذهب أصحابي أتى أمّتي ما يوعدون))⁽²⁾.

3/ حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه⁽³⁾ عن النبي < قال: ((يأتي زمانٌ يغزو فئام من الناس، فيقال فيكم من صحب النبي < ؟ فيقال نعم، فيفتح لهم، ثم يأتي زمان فيقال فيكم من صحب أصحاب النبي < ؟ فيقال نعم فيفتح لهم، ثم يأتي زمان فيقال فيكم من صحب صاحب أصحاب النبي < ؟ فيقال نعم فيفتح لهم))⁽⁴⁾.

وقد استدل بهذين الحديثين غير واحد من علماء الحنفية على وجوب عدالة الصحابة رضي الله عنهم والكف عن الطعن فيهم⁽⁵⁾.

(1) شرح العقيدة الطحاوية 221/2-222.

(2) تقدم تخريجه ص 382.

(3) هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة بن عوف بن الحارث بن الخزرجي

الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد الخدري مشهور بكنيته، استصغر بأحد واستشهد أبوه بما

وغزا هو ما بعدها، روى عن النبي صلّى الله عليه وآله الكثير، وكان من فقهاء الصحابة، توفي

سنة (63هـ) على خلاف فيه. انظر الإصابة 78/3، ومعجم الصحابة للبغوي 18/3.

(4) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب المناقب، باب فضائل أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله

1335/3، برقم (3449).

(5) انظر مناقب الصحابة لإسماعيل المدني ص 84، 123-124.

فهذه هي بعض الأحاديث التي استدل بها علماء الحنفية على إبطال
زعم الرافضة ودعواهم عدم عدالة الصحابة عليهم السلام ، وفيها كفاية لمن أراد الحق
ونبذ التعصب .

بيان الوجه الثالث:

استدل علماء الحنفية بأقوال أئمة أهل البيت -الواردة في مصادر الرافضة- على عدالة الصحابة عليهم السلام والرد على الرافضة فيها، وذلك من باب إلزامهم بما في كتبهم على السنة المعصومين بزعمهم، ومن تلك الأقوال:

* ما ورد في نهج البلاغة أن علياً عليه السلام كتب إلى معاوية رضي الله عنه قوله: ((ما كنتُ إلا رجلاً من المهاجرين أوردتُ كما أوردوا، وأصدرتُ كما أصدروا، وما كان الله ليجمعهم على الضلال...))⁽¹⁾.

* وقال الإمام زين العابدين علي بن الحسين في وصف الصحابة: ((كان أحب اللقاء إليهم لقاء الله، وأنهم يتقبلون على مثل الجمر من ذكر معادهم))⁽²⁾ ⁽³⁾.

* وورد في الصحيفة السجادية الكاملة المنسوبة إلى زين العابدين / دعاء طويل يمدح فيه الصحابة ويثني عليهم ويدعو لمن اقتدى بهم فيقول: ((..اللهم وأصحاب محمد صلى الله عليه وآله خاصة، الذين أحسنوا الصحبة، وأبلوا البلاء الحسن، وأسرعوا في نصره، وسابقوا إلى دعوته، واستجابوا له حيث أسمعهم حجة رسالاته، وفارقوا الأزواج والأولاد في إظهار كلمته، وقتلوا الآباء والأبناء في تثبيت نبوته، وانتصروا به، ومن كانوا منطوين على محبته، يرجون تجارة لن تبور في مودته)).

إلى أن قال: ((فلا تنسَ لهم اللهم ما تركوا لك وفيك، وأرضهم من رضوانك، فقد كانوا مع رسولك دعاة لك وفيك، واشكرهم على هجرهم

(1) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد 290/3.

(2) المرجع نفسه.

(3) أورد هذين النصين وغيرهما أبو الثناء الألوسي في الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 90-

91، وأبو المعالي الألوسي في السيوف المشرقة ص 463.

(4) انظر التحفة الاثني عشرية 330/1 (تحقيق أحمد المدخلي).

طُ بَ ثَ جَ [التوبة: ١٠٠] ، فبدأ بالمهاجرين على درجة سبقتهم، ثم ثنى
بالأنصار ثم ثلث بالتابعين لهم بإحسان، فوضع كل قوم على قدر درجاتهم
ومنازلهم عنده...^(١).

* وفي ثناء علي عليه السلام على أبي بكر وعمر ب : ((لعمري إن مكانهما
لعظيم، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد، رحمهما الله وجزاهما بأحسن ما
عملوا...))^(٢).

فدعوى الرافضة بعدم عدالة الصحابة عليه السلام تصير أمام هذه النصوص
الصريحة هباء منثورا، فإما أن يقبلوا هذه النصوص فتبطل دعواهم، وإما
أن يهملوها فتبطل عصمة أئمتهم فيزداد أمرهم سوءا^(٣).
بيان الوجه الرابع:

وردت عن علماء الحنفية نقول كثيرة في تقرير عدالة الصحابة عليه السلام
والنهي عن الطعن فيهم، ومن تلك الأقوال:
* ما قاله الإمام أبو حنيفة : ((وأفضل الناس بعد النبيين عليهم
الصلاة والسلام أبو بكر الصديق ثم عمر بن الخطاب الفاروق ثم عثمان بن

(١) الأصول من الكافي، كتاب الإيمان والكفر، باب السبق إلى الإيمان 34/2-35.

(٢) انظر شرح نهج البلاغة 3/408 .

(٣) انظر استدلال علماء الحنفية بهذه النصوص وغيرها على عدالة الصحابة والنهي عن الطعن فيهم في: التحفة
الاثنى عشرية 1/322-325، 330-346 (تحقيق أحمد المدخلي) والسيوف المشرقة ص 462-
465، 615، والسيوف للسلول على مبغضي أصحاب الرسول للشيخ ياسين البقاعي الحنفي ص 96-
179، 183-284، ومنهـب الشيعة للـيالوي ص 35-38، وإرشاد الشيعة ص 65 (كلاهما
بالأردية).

ويراجع للمزيد من كتب أهل السنة: "فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض" للدارقطني

ص 47، والـريعة للآجري 5/2311.

عفان ذو النورين ثم علي بن أبي طالب المرتضى رضوان الله عليهم أجمعين، عابدين ثابتين على الحق ومع الحق، تتولاهم جميعاً، ولا نذكر أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ إلا بخير))⁽¹⁾.

* وقال الإمام الطحاوي /: ((ونحب أصحاب رسول الله ﷺ، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان))⁽²⁾.

* وقال الشيخ جمال الدين الغزنوي⁽³⁾: ((ونحن نحب أهل بيت رسول الله ﷺ وأزواجه، وذرياته، وقرباته، والصحابة أجمعين، ونذكرهم بالخير ونثني عليهم، وندعو لهم بالخير، ونترحم عليهم، ولا نفرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونحب من يحبهم، ونبغض من يبغضهم، ومن ذكرهم بسوء فهو على غير السبيل، وحبهم دين وإيمان، وبغضهم كفر وطغيان، ونحسن القول فيهم، ونسكت عما جرى بينهم رضي الله عنهم أجمعين))⁽⁴⁾.

* وقال الكمال ابن الهمام: ((واعتماد أهل السنة والجماعة تركية جميع الصحابة رضي الله عنهم وجوباً بإثبات العدالة لكل منهم، والكف عن الطعن فيهم، والثناء عليهم كما أثنى الله ﷻ ورسوله ﷺ عليهم...)).

(1) الفقه الأكبر مع شرح الشيخ الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس ص 41-43.

(2) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز 217/2.

(3) هو أحمد بن محمد بن محمد بن سعيد الغزنوي، من كبار فقهاء الحنفية، وصنف مصنفات عديدة، ومنها: أصول الدين المسمى بروضه المتكلمين، وكتاب روضة اختلاف العلماء، وغيرها، مات بحلب بعد سنة (593هـ). انظر الطبقات السننية

89-90، والجواهر المضية 1/315، والفوائد البهية ص 40، وتاج التراجم 104.

(4) أصول الدين ص 289-292.

ثم أورد النصوص على ذلك من الكتاب والسنة⁽¹⁾.

* وقال الشيخ ميرزا مخدوم الحنفي، وهو يخاطب الرافضة: ((وما ظنك بجماعة صحبوا النبي > مدة مديدة، وزهدوا في الدنيا راغبين عنها، ولا تعادل الدنيا في عيونهم جناح بعوضة، وهم مع الحق حيث كان، وأنت أيها الرافضي خضت في الباطل، فأهلكت نفسك بالطعن فيهم، ولا يزيدهم طعنك إلا ثوابا وغفرانا، ولا يزيدك ذلك إلا كفرا وطغيانا...))⁽²⁾.

* وقال أبو الثناء الألوسي: ((اعلم أن أهل السنة أجمعوا على أن جميع الصحابة عدول يجب على الأمة تعظيمهم، فقد أخلصوا الأعمال من الرياء نفلا وفرضا، واجتهدوا في طاعة مولاهم ليرضى، وغضوا أبصارهم عن الشهوات غضا، فإذا أبصرتهم رأيت قلوبا صحيحة وأجسادا مرضى، وعيونا قد ألفت السهر فما تكاد تطعم غمضا، بادروا لعلمهم أنها ساعات تنقضي...ومن ارتكب منهم ما يخالف بعض هذه الأوصاف لم يمت إلا وهو أنقى من ليلة الصدر⁽³⁾ غير مدنس بوصمة، ولا مصرا على سيئة)).

(1) المسامرة مع شرحها المسامرة 158/2 بتصرف يسير.

(2) النواقض لظهور الروافض ص 262 (تحقيق: أحمد القحطاني).

(3) ليلة الصدر، هي الليلة التي ينفر الناس فيها من منى بحيث تبقى خالية لا أحد فيها، ويقصد بالمثل: تطهير الصحابة وتصفياتهم عن المعاصي قبل انتقاهم إلى الرفيق الأعلى تشبيهاً بليلة الصدر التي تخلو فيها منى عن الحجيج. انظر مجمع الأمثال 121/1، وجمهرة الأمثال لأبي الهلال العسكري 265/1.

ثم نقل الألويسي عن الخطيب البغدادي⁽¹⁾ أن ((عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله تعالى لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم))⁽²⁾ ⁽³⁾.
 * وقال حفيده أبو المعالي الألويسي: ويُفهم من الآيات والآثار وسائر المرويات مزيد علاهم عند مولاهم ووفور رغبتهم في تزكية سرهم وعلايتهم، لم يألوا جهداً في وصل جبل الدين، وقطع دابر المشركين، ففتحوا أكثر البلاد بالسيوف، وسقوا أهل العناد سمّ الختوف⁽⁴⁾.
 فيبعد كل البعد أن يذهب من ابتلي منهم بذنب إلى ربه قبل أن يغسل بصافي التوبة وسخ ذنبه، لاسيّما وقد فازوا ولو لحظةً بصحبة الحبيب الأكرم، وهي لعمرى الشرف الأعظم.
 بل يكاد يقطع بدخول من ابتلي منهم بشيء من ذلك -حسب قضاء الله تعالى وقدره حيث لا عصمة لهم- دخولاً أولياً في عموم قوله تعالى: يَجْزِي قُلُوبَهُمْ قُتْلُهُمْ جَزَاءً يَجْزِيهِمْ سَوَاءٌ مِمَّنْ قُتِلُوا أَمْ تِلْكَ أَلُمَّةُ أَلَمَةٍ لَّعِينَةٍ قَاتِلَةٍ وَقَدْ يُدْعَى الْقَوْمُ إِلَى اللَّهِ فَكَفَى لَهُمْ آلَ عَمْرٍاء: [آل عمران: ١٣٥].
 ونحن لا ندعي اليوم عدالة أولئك القوم إلا بمعنى أنهم لم يذهبوا إلى رب العالمين إلا وهم ببركة صحبة الحبيب الأعظم طاهرون مطهرون.

-
- (1) الإمام المفتي الحافظ الناقد، محدث وقته أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، المعروف بالخطيب، له أكثر من خمسين مصنفا منها: تاريخ بغداد، والكفاية في علم الرواية، وغيرها، توفي سنة (463هـ)، انظر سير أعلام النبلاء 270/18، ووفيات الأعيان 91/1.
 (2) الكفاية في علم الرواية ص 49.
 (3) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية ص 68.
 (4) الختوف جمع حتف وهو الموت والهلاك، معجم مقاييس اللغة ص 277 (مادة حتف).

فالله الله في انتقاص أحد منهم بنسبته إلى الفسق ونفي العدالة عنه،
فقد روى الخطيب في الكفاية⁽¹⁾ بسنده إلى أبي زرعة الرازي أنه قال:
((إذا رأيت الرجل ينتقص أحدا من أصحاب رسول الله ﷺ فاعلم أنه
زنديق))⁽²⁾ ⁽³⁾.

(1) الكفاية في علم الرواية ص 49.

(2) إلى هنا أورده أبو المعالي الألوسي، وتام النص كما في الكفاية في علم الرواية ص 49 :
"وذلك أن الرسول عندنا حق والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن أصحاب
رسول الله ﷺ، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا بذلك الكتاب والسنة، والجرح بهم
أولى وهم زنادقة".

(3) صب العذاب ص 237-240 باختصار.

بيان الوجه الخامس:

وهو في ذكر ردّ علماء الحنفية على مطاعن الرافضة وشبهاتهم حول إنكارهم عدالة الصحابة عليهم السلام عموماً والخلفاء الثلاثة خصوصاً. والرافضة جعلوا هذه المطاعن شبهاتٍ يوردونها في كتبهم ويتداولونها بينهم لنفي عدالة الصحابة عليهم السلام، ولكن علماء الحنفية ردوها عليهم وأذاقوهم ما هو أشد عليهم من وقع الأسنة. ((وليعلم أنه قد علم بالتبع والاستقراء أنه ما من أحد في العلم إلا وقد جرى في حقه لسان العذلة⁽¹⁾ والهمزة⁽²⁾ اللّزة⁽³⁾ طعناً وقدحاً، بل حتى الباري سبحانه عن كل النقائص والعيوب...وما نسبته الرافضة إلى الصحابة الكرام عليهم السلام لا يخفى على العقلاء أن هذه كلها من عواء الكلب ولُها ونهيق الحمر وأنكر صوتها بالنسبة إلى إضاءة الشمس وإنارة القمر، ألا ترى أن من تفل على الشمس لحماقته فقد يقع على وجهه الخبيث، ولا نقص أصلاً لمنزلة أولئك الكرام. وإذا أثبتك نقيصتي من ناقص فهي الشهادة لي بأني كامل⁽⁴⁾ .

-
- (1) العُدَّة جمع عاذل، والعاذل هو الذي يُكثر لوم الناس، انظر الصحاح 455/1 (مادة عدل) وتهذيب اللغة 263/1 (مادة عدل) والمعجم الوسيط ص 590 (عدله).
- (2) الهامز والهمّاز والهمزة: العيّاب، والهمّاز الذي يهمز أخاه في قفاه، أو يخلف الناس من ورائهم ويأكل لحومهم، انظر تهذيب اللغة 294/2 (مادة همز)، ومعجم مقاييس اللغة ص 1036 (مادة: همز).
- (3) اللّمز كالغمز في الوجه، واللامز هو الذي يعيبك في وجهك، وأصله الإشارة بالعين والرأس والشفة مع كلام خفي، انظر الصحاح 144/2 (مادة لمز)، وتهذيب اللغة 367/4 (مادة لمز).
- (4) التحفة الاثني عشرية 4-8 (تحقيق: إبراهيم الفارس) بتصرف يسير.
- والبيت للمتنبي كما في ديوانه مع شرحه للبرقوقي 274/3، مع ملاحظة أن كلمة (نقيصتي) وردت في الديوان (مذمتي).

ثم إنه ليس المراد بكون الصحابة عليهم السلام عدولاً أن أحداً منهم لم يرتكب شيئاً من الذنوب حتى تناقضه بعض ما وقع منهم، فإن هذا من لوازم العصمة وإن لا ندعيها لهم، بل المراد أنهم لم يموتوا على شيء من ذلك، بل ماتوا على التوبة مغفوراً لهم، وما حصل عن بعضهم من الذنوب لا يقاوم طاعاتهم الكثيرة ومجاهداتهم العظيمة، فإغماض العين عن ذلك كله، وتجسس عيوبهم النادرة المغفورة بمقتضى وعده تعالى لهم، ليس من روية أهل الإيمان، فيجب تعظيمهم وتوقيرهم والثناء عليهم ومحبتهم وموالاتهم، والكف عما شجر بينهم، ويحرم حرمة غليظة تنقيصهم والطعن فيهم، ومن فعل شيئاً من ذلك فهو ملعون متوعد بالعذاب الأليم⁽¹⁾.

والشبهات التي ذكرتها الرافضة في كتبهم تنقسم إلى قسمين: شبهات أوردوها لنفي عدالة جميع الصحابة عليهم السلام، وأخرى أوردوها لنفي عدالة الخلفاء الثلاثة عليهم السلام. فأما الشبهات التي أوردوها لنفي عدالة الصحابة جميعهم عليهم السلام، فالرد عليها بما يلي:

* أما فريتهم أن الصحابة عليهم السلام ارتدوا، وأن ارتدادهم يمنع من الحكم بعدالتهم، فسيأتي رد هذه الفرية ونسفها بأدلة من الكتاب والسنة وأقوال العترة والأدلة العقلية في المبحث القادم بإذن الله تعالى، لأنه مخصص لذلك.

* وأما دعواهم أن ارتكاب بعض الصحابة عليهم السلام للمعاصي والذنوب ينافي القول بعدالتهم، كفرارهم من الزحف يوم أحد وحنين، وكانفضاضهم عن رسول الله صلى الله عليه وآله إلى العير التي جاءت من الشام يوم الجمعة، وكشرب بعضهم الخمر، إلى غير ذلك من المطاعن.

(1) الأجوبة البنديجية على الأسئلة اللاهوتية ص 39-40، وانظر الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية ص 99، ورد الروافض لأحمد السرهندي (ق/227).

فالجواب على ذلك بما يلي:

أما قولهم بأن الصحابة عليهم السلام فروا من الزحف يوم أحد وحنين وهو مناف للعدالة، فجوابه: أن فرارهم يوم أحد معفو عنه بدليل قوله تعالى: **چ** كُذِّبُوا وَوُؤُ **و** وَوُؤُ **و** **چ** [آل عمران: ١٥٥].

وأما فرارهم يوم حنين: فبعد تسليم أنه كان فرارا في الحقيقة معاتباً عليه لم يُصر عليه المخلصون، بل انقلبوا وظفروا بدليل قوله لأ: **چ** وَوُؤُ **و** وَوُؤُ **و** **چ** [التوبة: ٢٦].

وأيضاً: ما عاتب رسول الله ﷺ على هذا الأمر لما علم، فما بقي لغيره محل للعتاب والطعن.

وأيضاً: فإن الفرار عند الرافضة من حرب الكفار جائز إذا استوقن الهلاك^(١) وقد كان الأمر كذلك يوم حنين، فلا جرم أنهم ولوا على أدبارهم منقلبين حتى يظهر الكفار في البين، أو يصول المؤمنون عليهم من طريق واسع.

والفرار لأجل الخدعة أو للالتحاق بفئة، إعانة أو استعانة جائز بدليل استثنائه تعالى: **چ** ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا ثَا **چ** [الأنفال: ١٦].
ومع هذا كله فإن كان ما وقع ذنباً أو معصية فإنه غُسل ومُحي بزالال التوبة والاستغفار وقرأت رحمة الله تعالى، كما أنه لا يقاوم هذا القدر القليل من الذنب طاعاتهم الكثيرة ومجاهداتهم العظيمة^(٢).

(١) نصّ على ذلك الحلّي الملقب بالحقّق عند الرافضة في كتابه شرائع الإسلام 1/235-236.

(٢) انظر هذا الردّ في: التحفة الاثني عشرية 521/2 (تحقيق الفارس) والأجوبة العراقية على

الأسئلة اللاهوتية ص 104، والسيوف المشرقة ص 579، وردّ الروافض للسرهندي (ق/227).

وأما انفضاضهم عن الخطبة إلى العير فكان ذلك في أول زمان الهجرة قبل التأدب بآداب الشريعة، وكان للناس مزيد رغبة في الغلة، وظنوا أن لو ذهبت الإبل يزيد الغلاء ويعم البلاء، فما وقع حينئذ كانوا معذورين فيه، ولهذا لم يتوعدوا عليه، ولم يعاتبهم رسول الله ﷺ به، والآية خارجة مخرج العتاب بطريق الوعظ والنصيحة، على أنه قد أعقب ذلك الفعل أنواع الطاعات والاستغفار والله تعالى يقول: **يٰٓأَيُّهَا كُذِّبَتْ** [هود: ١١٤]، مع أنه لم يخرج كبار الصحابة كأبي بكر وعمر رضي الله عنهما كما ثبت في الأحاديث الصحيحة^(١) فتأمل^(٢).

أما قولهم بأن بعضهم شرب الخمر ويقصدون به الوليد بن عقبة رضي الله عنه، فهو صحيح^(٣) وقد أقيم عليه الحد والحدود مكفرات.

"وليس المراد من كون الصحابة رضي الله عنهم عدولاً أنهم لم يصدر عن أحد منهم ذنب قط، فإن دون إثبات ذلك خرط القتاد^(٤)، بل المراد أنهم لم ينتقلوا من هذه الديار إلى دار القرار إلا وهم طاهرون مطهرون تائبون آيئون ببركة صحبتهم للنبي ﷺ ونصرتهم إياه، وبذلهم أنفسهم وأموالهم في صحبتهم..."^(٥).

(١) انظر في ذلك الحديث الذي أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الجمعة، باب إذا نفر

الناس عن الإمام في صلاة الجمعة فصلاة الإمام ومن بقي جائزة 316/1، برقم (894).

(٢) انظر: الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية ص 104، والتحفة الاثني عشرية ص 526-

528 (تحقيق الفارس)، والسيوف المشرقة ص 580، وردّ الروافض للسرهندي (ق/227).

(٣) انظر صحيح مسلم، كتاب الحدود، باب حد شرب الخمر 1331/3، برقم (1707).

(٤) تقدم شرح المثل ص 85.

(٥) الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية ص 98-99.

* وأما دعواهم أن اتصاف الصحابة عليهم السلام ببعض الأوصاف ينافي القول بعدالتهم، فالقرآن سمى بعضهم فاسقا كما في آية: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** [الحجرات: ٦] ، والرسول ﷺ وصفهم بالتنافس في الدنيا والتحاسد والتدابير والتباغض، ووصفه لهم بأنهم سيقلدون الفارس والروم إلى غير ذلك، فالجواب على هذه الشبهة بما يلي:

فقولهم: إن الله تعالى حكم بفسق البعض في قوله: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** [الحجرات: ٦] ، نقول: إن جمهور المفسرين^(١) على أن هذه الآية نزلت في الوليد بن عقبة^(٢) أخي عثمان بن عفان لأمه ب ، وقد كان النبي ﷺ بعثه مصدقا إلى بني المصطلق^(٣) ، وكان بينه وبينهم إحنة في الجاهلية، فلما سمعوا به استقبلوه فحسب أنهم مقاتلوه، فرجع وقال لرسول الله ﷺ: إنهم قد ارتدوا ومنعوا الزكاة، فهم عليه الصلاة والسلام

(١) ذكر ابن عبد البر (الاستيعاب 1552/4) أنه لا خلاف بين أهل العلم بتفسير القرآن فيما علمت أن هذه

الآية نزلت في الوليد بن عقبة، وانظر تفسير البغوي 257/4، وتفسير ابن كثير 264/4.

(٢) هو الوليد بن عقبة بن أبي معيط بن أبي عمرو بن أمية بن عبد شمس ويكنى أبو وهب وأمه أروى بنت كريز بن

حبيب بن عبد شمس وهو أخو عثمان بن عفان لأمه وكان عثمان بن عفان قد ولاه الكوفة ثم عزله عنها،

واعترل حروب علي ومعاوية، ومات بالرقعة. انظر الاستيعاب 1553/4، وطبقات ابن سعد 24/6.

(٣) بنو المصطلق هم قوم من قبيلة خزاعة، وقد غزاهم النبي ﷺ عام ست من الهجرة ،

وتسمى تلك الغزوة بغزوة بني المصطلق، وتسمى أيضا بالمريسيع نسبة إلى المياه الذي صار

الاعتقال عنده، من ناحية قديد إلى جهة الساحل. انظر سيرة ابن هشام 317/3،

والبداية والنهاية 197/4.

بقتالهم، فجاءوا معتذرين، ونزلت هذه الآية⁽¹⁾ فسماه الله فاسقاً، وقد غفر الله له ولجميع الصحابة ووعدهم بالحسنى فلا إشكال⁽²⁾.

مع أن عنوانه بوصف الفسق مع علمه تعالى بتوبته إنما كان لتأديبه وزجره ولإرشاد الآخرين، وليبان علة الحكم الذي سيقى له الآية من التعرف والتبيين⁽³⁾.

وقد عدّه أئمة الحديث من الصحابة عليهم السلام وجعله بعضهم في القسم الأول من الأقسام الأربعة⁽⁴⁾.

وأما قولهم: بأن الرسول ﷺ وصفهم بالتنافس في الدنيا والتحاسد والتدابير والتباغض...

جوابه: أن هؤلاء الطاعنون المطعونون اقتصروا ههنا على ما يشعر بالظن وحذفوا تمة الحديث، وابتلعوا العبارة التي تردّ عليهم طعنهم في الصحابة عليهم السلام والتي توضح بكل وضوح أن المعنيين في الحديث ليسوا هم الصحابة، وإن كان الخطاب موجهاً إليهم، لأن ذلك باعتبار وقوع المخبر به فيما بينهم.

وتمة الحديث: ((ثم تتلقون إلى مساكين المهاجرين فتحملون بعضهم على رقاب بعضهم))⁽⁵⁾، وقد علم من هذه التهمة بالصرامة أن هؤلاء الذين يتحاسدون ويتدابرون ويتباغضون: قوم آخرون غير المهاجرين، وذلك القوم

(1) انظر تفسير ابن كثير 264/4، وأسباب النزول للواحدي ص 328، ولباب المنقول في أسباب النزول للسيوطي ص 194.

(2) انظر الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 97-99، والأجوبة البندنجية ص 39-40.

(3) الأجوبة البندنجية ص 40 بتصرف يسير.

(4) انظر الإصابة، وقد جعل القسم الأول فيمن وردت صحبته بطريق الرواية عنه أو عن غيره.

(5) أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، في كتاب الزهد، باب الدنيا سجن للمؤمن، 2274/4، رقم (2962).

إما أنصاراً أو غيرهم، ولم تقع تلك الأمور من الأنصار أصلاً؛ لأنهم أنصار الرسول ﷺ والمهاجرين فكيف يقع منهم خلاف النصرة!.

وكون ذلك القوم هم المهاجرون باطلٌ بنص الحديث كما هو ظاهر، وكلامنا في الصحابة وهم المحصورون في المهاجرين والأنصار.

فلم يبق إلا الأمر الثالث: وهو أن المعنيين في الحديث هم غير الصحابة ﷺ، وقد ذكرت كتب التواريخ أن تلك الجماعة كانوا غير الصحابة كأمثال الأشتر النخعي⁽¹⁾ وأضرابه ممن كانت لهم يدٌ في القتال بين المهاجرين⁽²⁾.

وبناء عليه لا يتوجه الطعن أصلاً على الصحابة ﷺ، وإلا لزم الكذب في كلام النبي ﷺ وهو محال⁽³⁾.

وأما زعمهم بأن النبي ﷺ وصفهم بأنهم سيقلدون فارس والروم شبرا بشبر وذراعاً بذراع، فلا يخفى أن هذا الطعن من العجائب، فإن هؤلاء الطاعنون حصروا جميع الأمة في الصحابة، فأوردوا هذا الحديث عليهم؛ إذ الواقع في الحديث لفظ الأمة لا لفظ الصحابة.

وأمتهم ﷺ تشابهوا بكفار فارس والروم في العقائد والأعمال والأخلاق والأعياد والرسوم كلها، وقد كان للرافضة أكبر حظ من ذلك.

ألا ترى أن أهل الروم قائلون بتعدد الآلهة، وقالوا إن الله ثالث ثلاثة، والرافضة جعلوا الأئمة في مرتبة الألوهية فشابهوا قولهم.

(1) هو الأشتر بن مالك بن الحارث النخعي، سكن الكوفة، وكان له دور كبير في تأليب الناس على عثمان بن عفان رضي الله عنه و قد حضر حصره في المدينة، وشهد يوم الجمل وأيام صفين مع علي رضي الله عنه وولاه علي رضي الله عنه مصر فقصدها فمات في الطريق سنة 37هـ. انظر سير أعلام النبلاء 4/34.

(2) انظر البداية والنهاية 7/168.

(3) انظر التحفة الاثني عشرية 2/552-554 (تحقيق الفارس)، والأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 106.

- ولأهل فارس عيدٌ من الأعياد وهو ((النيروز)) ويعظمونه تعظيماً مفرطاً، والرافضة قلّدهم في ذلك⁽³⁾.
- وأهل فارس يقولون بتحليل الفروج والإباحية، والرافضة قلّدهم في ذلك باسم المتعة وجعلوا ذلك من أعظم القربات⁽⁴⁾.

(4) انظر من لا يحضره الفقيه 3/295، وبحار الأنوار 306/103، والسيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة ص 683 ، وكتاب الشيعة والمتعة لمحمد مال الله، وزواج المتعة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية للشيخ عثمان الخميس.

وعزاء الجاهلية والنياحة والجزع ولبس اللباس الأسود وشق الجيوب ولطم الخدود في مصيبة الكُبراء معمولٌ بها عند المجوس وهي سمةٌ لهم، والرافضة هذا شعارهم وعلامتهم اليوم... إلى غير ذلك من القبايح.

فيزان الحق يثبت مشابهة الرافضة بأسلافهم المجوس والنصارى وغيرهم⁽¹⁾، ولكن الرافضة وجهوا الطعن إلى الذين دمروا ملك المجوس والنصارى، وجعلوا راياتهم الوثنية مدفونة في التراب، ونشروا كلمة التوحيد في تلك الديار⁽²⁾.

* وأما ادعاؤهم أن ما شجر بين الصحابة ﷺ أنفسهم من الوقائع والحروب يسوّغ إنكار عدالتهم.

فالجواب عنه بما يلي:

فقد ذكر أبو الثناء الألويسي أن أعظم ما تداولته الألسن من الاختلاف الواقع بين الصحابة ﷺ ما وقع زمن خلافة علي ﷺ، فنشأ منه وقعتان عظيمتان: وقعة الجمل⁽³⁾ ووقعة صفين⁽⁴⁾.

وذكر أن الأصل الأصيل لذلك فتنة مقتل عثمان⁽¹⁾ ﷺ ثم سرد الواقعتين، وذلك لإبطال ما افترته الروافض في ذلك على صحابة رسول الله ﷺ وإليك تلخيص لكلامه:

(1) كاليهود، وانظر في ذلك كتاب: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة باليهود.

(2) انظر هذا الرد في: التحفة الاثني عشرية 575/2-580 (تحقيق الفارس)، والسيوف المشرقة ص 582، 585.

(3) كانت هذه الوقعة في السنة السادسة والثلاثين، وسميت باسم الجمل؛ لأن عائشة ؓ لها كانت على جمل في هودجها، والناس يتقاتلون عنها وحوها. انظر الواقعة في البداية والنهاية 222/7.

(4) صفين: هو موضع بقرب الرقة على شاطئ الفرات من الجانب الغربي بين الرقة وبالس. معجم البلدان 414/3 (ط: دار الفكر-بيروت)، ومعجم ما استعجم 837/3.

قال /: وتلخيص الواقعة الأولى -أي واقعة الجمل- أنه لما استشهد عثمان رضي الله عنه ظلماً تألم المسلمون، فسار طلحة⁽²⁾ والزبير⁽³⁾ وعائشة رضي الله عنها قاصدين الكوفة وطالبن الاقتصاص من قتلة عثمان رضي الله عنه، ولما قابلهم علي رضي الله عنه وجرى الكلام بينهم حول القتلة، عند ذلك أدرك قتلة عثمان رضي الله عنه الذين كانوا في جيش علي رضي الله عنه على أنهم سيتوصلون إلى اتفاق في القضية وسيقتص منهم، فثاروا بالتحريش، ورموا بنار الفتنة فحمي الوطيس، وقامت الحرب على ساق وكان ما كان.

وجاء علي رضي الله عنه بعد القتال إلى أم المؤمنين عائشة ك فقال: غفر الله لك، وقالت: ولك، ما أردت إلا الإصلاح، ولما كان اليوم الذي ارتحلت فيه جاء علي رضي الله عنه فوقف على الباب، وخرجت من الدار في الهودج⁽⁴⁾ فودعت الناس ودعت لهم، وقالت: يا بني لا يغتب بعضكم بعضاً، إنه والله ما كان بيني وبين علي في القديم إلا ما يكون بين المرأة وأحمائها، وإنه لمن الأخيار، فقال علي رضي الله عنه: صدقت، والله ما كان بيني وبينها إلا ذلك، وإنها

(1) انظر في إثبات هذه الحقيقة رسالة دكتوراة من الجامعة الإسلامية من قسم التاريخ بعنوان: فتنة مقتل عثمان للدكتور عبد الله الغبان.

(2) هو طلحة بن عبيد الله بن عثمان التميمي القرشي، أحد العشرة المبشرين بالجنة، والثمانية السابقين، والخمسة الذين أسلموا على يد أبي بكر رضي الله عنه والستة أصحاب الشورى، وأحد الذين أبلوا بلاء حسناً في أحد، مات سنة (36هـ) يوم الجمل. انظر الإصابة 220/2.

(3) هو الزبير بن العوام حواري رسول الله صلی الله علیه وسلم وأحد العشرة المبشرين بالجنة، وشارك مع النبي صلی الله علیه وسلم في الغزوات، وأبلى بلاء حسناً في أحد، قتل غدرًا بعد منصرفه من الجمل سنة (36هـ). انظر الإصابة 526/1.

(4) قال الجوهرى: الهودج: مركب من مراكب النساء، مضبب وغير مضبب. انظر الصحاح للجوهري 308/1 (مادة: هـج).

زوجة نبيكم ﷺ في الدنيا والآخرة، وسار معها مودعا أميلاً، وكانت ك إذا تذكّرت ما وقع منها تبكي حتى تبلّ خمارها⁽¹⁾.

ففي هذه المعاملة من علي ﷺ دليل على خلاف ما تزعمه الرافضة من الطعن فيها، كما أنّ في ندمها وبكائها على ما كان دليل على أنها لم تذهب إلى ربها إلا وهي نقيّة من غبار تلك المعركة، على أنها كانت ممن يحق له الاجتهاد في الأمور فلا لوم عليها، بل هي مأجورة في ذلك. وأما طلحة والزبير ب فلم يموتا إلا على بيعة علي ﷺ أجمعين، وقد أظهر علي ﷺ أشد النّدم على ما وقع، مما يدل على أن القتال لم يكن باختيارهم.

ولما جاء ولد طلحة ﷺ بعد موت أبيه قال له علي ﷺ: مرحباً يا ابن أخي إني لأرجو أن أكون أنا وطلحة والزبير من الذين قال الله فيهم: ﴿وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَتُؤْتَى الْأَمْثَالُ﴾ [الحجر: ٤٧] وهذا ونحوه يدل على أنهما بلم يذهبا إلا طاهرين مطهرين⁽²⁾.

وأما تلخيص الواقعة الثانية -أي واقعة صفين- فقد ذكر المؤرخون أن معاوية ﷺ كان قد استنصره أبناء عثمان ﷺ ووكّله في طلب حقهم من قتلة أبيهم، ولذلك علق بيعته بالاقتصاص من القتلة أو تسليمهم إليه، لأنهم كانوا قد انحازوا إلى عسكر علي ﷺ، ولكن علياً ﷺ كان يرى تأخير هذا الأمر حتى يمتازوا ويتحقق القاتل من غيره، وتستقر أمور الخلافة، فأبى معاوية ﷺ إلا الاقتصاص من القتلة أو تسليمهم إليه، ولما رفض البيعة سار

(1) انظر عن بكاء عائشة رضی اللہ عنہا سير أعلام النبلاء 177/2 .

(2) الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 110-123 باختصار، وانظر ردّ الروافض للسرهندي(ق/227).

إليه علي عليه السلام في جيشه والتقى الجيشان بصفين، وحصل ما قضاه الله وقدره من الاقتتال إلى أن آل الأمر إلى التحكيم، وحدث من ذلك ما أوجب ترك القتال مع معاوية عليه السلام والاشتغال بأمر الخوارج، وذلك تقدير العزيز العليم.

وأهل السنة يرون أن علياً عليه السلام كان أولى الطائفتين بالحق كما أشير إلى ذلك في حديث: ((ويج عمار تقتله الفئة الباغية))⁽¹⁾ وقد قتله عسكر معاوية عليه السلام.

وما وقع من الاقتتال فإنه لم يكن مقصوداً لذاته، بل كان لنصرة الحق عند كل من الفريقين، فهو واقعٌ لشبهة قوية، كما أشارت إلى ذلك كتب الرافضة من أن علياً عليه السلام قال: ((أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة))⁽²⁾.

وقد ندم معاوية عليه السلام أشد الندم على ما كان منه من الاقتتال والمعارضة لعلي عليه السلام وبكى على ذلك⁽³⁾ ⁽⁴⁾.

فالقتال إنما وقع لشبهة قوية عند المقاتل أوجبت عليه أن يقاتل، فهو بزعمه من الدين ونصرة الإسلام والمسلمين، ومتى كان كذلك فهو لا ينافي

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الصلاة، باب التعاون في بناء المساجد 172/1 برقم (436).

(2) نهج البلاغة 236/1.

(3) انظر الاستيعاب لابن عبد البر 43/3 (المطبوع بحاشية الإصابة)، والتبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي لابن الجوزي 444-445/1، وقد ذكر ابن الحديد في شرح نهج البلاغة (16/1) ما يدل على ذلك.

(4) الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 123-137.

المحبة، ولا يدنس رداء الصحبة، فكان كل من الفريقين معذورا، وكان أمر الله قدرا مقدورا.

ويرى أهل السنة أن ما وقع بين الصحابة ﷺ فلم يصيب منهم أجران وللخطيئ منهم أجر خطئه (1).

مع أنه لم يدخل في هذه الحروب إلا عدد قليل من الصحابة ﷺ فإطلاق القول من الرافضة بنفي عدالة جميع الصحابة من أظلم الظلم وأقبح الجرم.

وإن أبي تعصبهم هذا قلنا: إن القوم ﷺ كانوا من قبل ما وقع من المخلصين الأبرار، لكن لعدم العصمة وقع منهم ما غسلوه ببرد التوبة وثلج الاستغفار، ويأبى الله تعالى أن يذهب صحابي إلى ربه قبل أن يغسل بالتوبة والاستغفار درن ذنبه، وبذلك يبطل قول الرافضة بعدم عدالة الصحابة ﷺ (2).

والواجب على المسلم أن يكف لسانه عما جرى بين الصحابة ﷺ وألا يخوض في ذلك لقوله ﷺ في الحديث: ((وإذا ذكر أصحابي ف)) (3) فالبحث في ذلك ليس له نفع في الدين، بل هو يضر باليقين (4).
أما مطاعن الرافضة في الخلفاء الثلاثة فقد قدها علماء الحنفية، وإليك بيانها:

(1) انظر صب العذاب ص 315.

(2) المرجع السابق ص 316، وانظر في تحقيق الكلام فيما وقع بين الصحابة للاستزادة: تبصرة الأدلة 2/ 883-891، والأجوبة البندنجية ص 83-84.

(3) تقدم تحريجه ص 382.

(4) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص 154، ومجالس الأبرار لأحمد الرومي الحنفي ص 484-489، والأجوبة البندنجية ص 83-84، والرسالة التسعينية ص 130، وشرح

العقائد النسفية ص 144.

أولاً: الجواب عن بعض مطاعنهم في أبي بكر الصديق ؓ:

* أما قولهم إنه تخلف عن جيش أسامة ؓ المجهر للروم، مع أنه ؓ أكد التأكيد الشديد على ذلك، حتى قال: ((جهّزوا جيش أسامة لعن الله من تخلف)) وذلك ينافي القول بعدالته.

فالجواب عنه من خمسة وجوه:

الوجه الأول: إن رئيس الجيش إذا ندب رجلاً مع جيش، ثم أمره بخدمة من خدمات حضوره فقد استثناه وعزله، والصديق ؓ كان كذلك؛ لأمر النبي ﷺ له بإمامة المسلمين في الصلاة، فالذهاب إما ترك الأمر أو ترك الأهم وهو محافظة المدينة من الأعراب الذين ارتدوا بعد وفاة النبي ﷺ.

الوجه الثاني: إن الصديق ؓ قد انقلب له المنصب بعد وفاة النبي ﷺ، لأنه كان من آحاد المؤمنين فصار خليفة النبي ﷺ، فانقلبت في حقه الأحكام، ألا ترى كيف تنقلب أحكام الصبي إذا بلغ، والمجنون إذا أفاق، والمسافر إذا أقام، والمقيم إذا سافر إلى غير ذلك من الأحكام، والنبي ﷺ لو عاش لما ذهب في جيش أسامة ؓ، فالخليفة لكونه قائماً مقامه يكون كذلك.

الوجه الثالث: إن تعيين الرجال المخصوصين لجهاد الأعداء مع الأمير من باب سياسة المدينة المفوضة إلى رأي رئيس الوقت بالصواب، لا من الأحكام المنزلة من الله تعالى.

ولما توفي النبي ﷺ تعلق أمر سياسة المدينة بأبي بكر ؓ، فصارت الأمور بيده وتديره، فمن شاء عينه مع أسامة ؓ ومن شاء حبسه عنده، ولو شاء نلحرج بنفسه، وإن لم يشأ لم يخرج.

وأما جملة ((لعن الله من تخلف))⁽¹⁾ فلم توجد في الكتب المعتمدة، بل هي من أكاذيب الرافضة التي لا حصر لها. ولو افترضنا صحتها كان اللعن متعلقاً بمن ترك أسامة عليه السلام وحده وامتنع عن الخروج معه إلى الجهاد، وإذا تعيّن أبو بكر لخدمة الإمامة أستثنى من هذه الأمور كلها قطعاً.

الوجه الرابع: إن أمر النبي صلى الله عليه وآله ليس مختصاً بالوجوب عند الرافضة⁽²⁾ فلو يثبت الأمر الصريح أيضاً بالخصوص في حق أبي بكر عليه السلام بخروجه مع أسامة عليه السلام ولم يذهب معه، لا يكون فيه أي ضرر أصلاً؛ لاحتمال أن يكون الأمر محمولاً على الندب، ولا معصية في ترك أمر الندب.

الوجه الخامس: إن مخالفة بعض الأنبياء كآدم ويونس وغيرهم عليهم السلام لحكم الله تعالى بلا واسطة قد ثبتت عند الرافضة بلا ريب⁽³⁾ فلو خالف الإمام حكماً واحداً للرسول فلا خوف عليه؛ إذ الإمام نائب الرسول صلى الله عليه وآله، والنائب وإن كان أحسن يكون أقلّ من الأصل المنوب عنه⁽⁴⁾.

* وأما قولهم بأنه منع فاطمة ك من أخذ ميراث أبيها...

فالجواب عنه من ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: إن أبا بكر عليه السلام لم يمنع فاطمة ك من الإرث لعداوة وبغض، بدليل عدم توريثه الأزواج المطهرات حتى ابنته الصديقة رضي الله

(1) انظر كلام الدهلوي في التحفة 41/1 (تحقيق: الفارس) وانظر للمزيد كلام شيخ الإسلام

ابن تيمية حيث قال "إن هذا كذب موضوع باتفاق أهل المعرفة بالنقل" منهاج السنة 318/6.

(2) انظر أمالي المرتضى (الغرر والدرر) 78/1 نقلاً عن التحفة الاثني عشرية 40/1 (تحقيق: الفارس).

(3) انظر مثلاً: مقدمة تفسير الصافي 44/1 والاحتجاج للطبرسي 370/1.

(4) انظر هذه الوجوه في: التحفة الاثني عشرية 44-27/1 (تحقيق: الفارس)، والسيوف

المشرقة ص 518، ومختصر التحفة ص 240، ورد الروافض للسرهندي (ق/225).

عنهن، بل السبب في ذلك امتثال قول النبي <: ((إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة))، وقد شهد له كبار الصحابة رضي الله عنهم بذلك. ولكن الروافض حملهم حقدهم وحقهم وتعصبهم الفاسد وسوء رأيهم في خيار الخلق وكبار الصحابة رضي الله عنهم على أن ردّوا هذا الحديث وزعموا أنه مفتعل، وسيأتي في الوجه الآتي ما يبيّن مخالفتهم لقول المعصوم في هذه الدعوى.

الوجه الثاني: روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: ((إن العلماء ورثة الأنبياء، وذلك أن الأنبياء لم يورثوا درهماً ولا ديناراً، وإنما أورثوا أحاديث من أحاديثهم، فمن أخذ بشيء منها فقد أخذ بحظ وافر))⁽¹⁾.

وكلمة ((إنما)) مفيدة للحصر قطعاً عند الرافضة⁽²⁾ فعلم أن الأنبياء لا يورثون غير العلم والأحاديث فقط، فثبت المدعى برواية المعصوم. وأيضاً: خبر النبي ﷺ في حق من سمعه منه ﷺ مفيدٌ للعلم اليقيني بلا شبهة، والعمل بسماعه واجب عليه، سواء سمعه من غيره أو لم يسمع. وأيضاً: وردت رواية أخرى عند الرافضة على لسان أحد المعصومين عندهم: ((أن النساء لا يرثن من العقار شيئاً))⁽³⁾ وقد بوّب لذلك الكليني في كتابه، فلا لوم على أبي بكر رضي الله عنه لأنه حكم بقول المعصوم.

الوجه الثالث: أما زعمهم بأن هذا الحديث مخالف للآيات القرآنية فجهلٌ ما بعده جهل؛ لأن الخطاب في قوله تعالى: **يَجْزِيكَ كَـ كَ كَ كَ كَ** كَ

(1) الأصول من الكافي 32/1، 34.

(2) انظر ص 174 من البحث.

(3) انظر الفروع من الكافي 127/7.

بِكْ كَكْ كَكْ [النساء: ١١] ، لغير النبي ﷺ ، وهذا الخبر مبين لتعيين الخطاب لا مخصص، بل لو كان مخصصاً للآية فأي ضرر فيه، مع أن قول المعصوم قد دل عليه.

وقد خصص من الآية الولد الكافر والرقيق والقاتل^(١) فلا ضرر في التخصيص.

ومما يؤكد صحة الخبر أن تركة النبي ﷺ لما وقعت في أيديهم أخرجوا العباس وأولاده ولم يورثوهم مما ترك ﷺ ، وكذا لم يورثوا أمهات المؤمنين.

وأما قوله تعالى: **يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِمَّا يَشَاءُ** [النمل: ١٦] فالمراد وراثته العلم والنبوة، كما تقدم أن الأنبياء لم يورثوا دينارا ولا درهما، ويوضح ذلك ما ورد عند الرافضة على لسان أحد المعصومين ((أن سليمان ورث داود، وأن محمداً ورث سليمان))^(٢) فقد علم أن هذه وراثته العلم والنبوة، وإلا فوراثة نبينا ﷺ مال سليمان عليه السلام لا يتصور لا شرعاً ولا عقلاً، ولو كان المراد وراثته سليمان عليه السلام مال داود عليه السلام فما وجه تخصيصه بالذكر مع أنه كان لداود × أولاد آخرون!^(٣)

وقوله تعالى: **يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِمَّا يَشَاءُ** [مريم: ٦] يدل على ما ذكرنا من أنه ميراث العلم والنبوة؛ إذ لا يتصور أن يكون يحيى وارثاً لجميع بني إسرائيل، بل هو وارث زكريا فقط، فما فائدة **يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِمَّا يَشَاءُ**؟! وأيضاً: الأنبياء يخافون من ذهاب العلم لا المال كما قال تعالى عن زكريا عليه السلام **يُؤْتِي مَن يَشَاءُ مِمَّا يَشَاءُ** [مريم: ٥].

(١) انظر الرحبية في علم الفرائض مع شرح المارديني ص 35-37، والتحقيقات المرضية في المباحث الفرضية لمعالي الشيخ الدكتور صالح الفوزان ص 50.

(٢) انظر الأصول من الكافي 224/1.

(٣) انظر تفسير البغوي 492/3، وتفسير ابن كثير 453/3.

وبهذه الوجوه يعرف صحة قضاء أبي بكر رضي الله عنه في حق فاطمة كـ،
ويتبين بطلان طعن الرافضة فيه⁽¹⁾.

3/ أما قولهم بأنه لم يعط فاطمة ك أرض الفدك وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم
وهبها لها، وقد رد شهادة علي وأم أيمن ب في ذلك، فغضبت فاطمة ك عليه
وهجرته، وذلك منافٍ للقول بعدالته.

فالجواب عنه من أربعة وجوه:

الوجه الأول: إن مطالبة فاطمة ك أرض فدك بدعوى أن النبي صلى الله عليه وسلم
وهبها لها وأنها أشهدت على ذلك عليا وأم أيمن لم ترد في الكتب المعتبرة، بل
هي من مفتريات الرافضة وأكاذيبهم الكثيرة.

والذي صح من الواقعة أن فاطمة ك طالبت أرض فدك عن طريق
الإرث من أبيها⁽²⁾ لا عن طريق هبته إياها، وقد تقدم الجواب على ذلك.
وإذا لم تكن الهبة متحققة في الواقع، فلا يمكن صدور الدعوى عن
فاطمة ك ووقوع الشهادة من علي رضي الله عنه مع كونهما معصومين عندهم.

الوجه الثاني: وعلى تقدير تسليم قولهم: فإن الهبة لا تتحقق إلا بالقبض
ولا يصح الرجوع عنها بعد تصرف المتهب في الموهوب باتفاق الفريقين⁽³⁾.

(1) انظر هذه الوجوه في: تبصرة الأدلة 2/862-863، والتحفة الاثني عشرية 1/98-
122 (تحقيق الفارس)، والسيوف المشرقة ص 529، ومختصر التحفة ص 244، وإرشاد
الشيعة ص 53-56 (بالأردية).

(2) انظر أصل القصة في صحيح البخاري، في كتاب الفضائل، باب مناقب رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنقبة فاطمة 3/1360، برقم (3508).

(3) انظر في أن الهبة لا تتم إلا بالقبض (وهو قول الجمهور) كتب أهل السنة الآتية: الشرح
الكبير لابن قدامة 17/18، والإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف للمرداوي
17/18، وبدائع الصنائع للكاساني 6/179، ومغني المحتاج للشربيني 2/400.

ولم تكن فذك في عهده ﷺ في تصرف فاطمة ك بل كانت في يده ﷺ يتصرف فيها تصرف المالك، فلم يكذبها أبو بكر ﷺ في دعوى الهبة، ولكن بين لها أن الهبة لا تكون سببا للملك ما لم يتحقق القبض، فلا حاجة حينئذ إلى الشهود.

وما زعموا أن عليا وأم أيمن ﷺ شهدا على ذلك وأبو بكر ﷺ ردّ شهادتهما ولم يقبلها فذلك غاية جهل، لأن أبا بكر ﷺ قضى بحكم الشرع لا أنه لم يقبل شهادتهما، وفرق بين القضاء وردّ الشهادة؛ لأن تصديق الشاهد أمرٌ والقضاء على وفق شهادته أمرٌ آخر، ومن لم يفرق بينهما فهو لا يليق بالخطاب عند العقلاء.

ولو سلمنا جدلاً بأن أبا بكر ﷺ ردّ شهادتهما ولم يقبلها فلا لوم عليه لأنه حكم بالشرع؛ إذ نصاب الشارع في مثل ذلك رجلان أو رجل وامرأتان.

الوجه الثالث: لو كان الأمر كما زعموا، لأقام حكم الله في ذلك عليٌّ ﷺ عند توليه الخلافة، ولم يثبت باتفاق الفريقين أن عليا ﷺ دفع نصيب فاطمة ك من أرض فذك

==

وانظر من كتب الرافضة: الاستبصار، باب الهبة المقبوضة 107/4، ووسائل الشيعة، كتاب الهبات، باب عدم جواز الرجوع في الهبة بعد القبض 235/19، ومستدرک الوسائل 70/14.

وانظر في عدم صحة الرجوع في الهبة بعد تصرف المتهم فيها حديث: "العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه" وهو حديث متفق عليه بين أهل السنة والرافضة. وقد أورده الإمام البخاري في صحيحه في كتاب الهبة، باب هبة الرجل لامرأته وامرأته لزوجها، 915/2، برقم (2449).

ومن أورده من الرافضة، الكليني في الفروع من الكافي 31/7، والطوسي في الاستبصار 107/4 والحر العاملي في وسائل الشيعة 241/19.

إلى أولادها، ولو كان أبو بكر رضي الله عنه ظلماً في قضائه لكان علياً رضي الله عنه أولى الناس بذلك، وحاشاهما من الظلم.

الوجه الرابع: لما علم أبو بكر كبحزن فاطمة ك قام باسترضائها فرضيت عنه ⁽¹⁾ بعد ما علمت أنه قضى بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم في أرض فدك، فلا إشكال إذاً. وأما جملة ((من أغضبها أغضبني)) فلا استدلال بها على الطعن في أبي بكر رضي الله عنه في غاية الجهالة بلغة العرب؛ إذ الإغضاب إنما هو جعل أحد غضباناً بالفعل أو القول قصداً، وكيف يقصد الصديق إغضاب تلك البضعة الطاهرة وقد كان يقول لها مراراً: ((والله يا ابنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إن قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم أحب إلي أن أصل من قرابتي)) ⁽²⁾ والوعيد ليس على غضبها وإنما على إغضابها وهو لم يقع أصلاً.

ولو كان الوعيد على غضبها لكان أولى الناس بذلك زوجها علي رضي الله عنه ، لأنها غضبت عليه أيضاً، وذلك حينما أراد أن يخاطب لنفسه ابنة أبي جهل، ومن أجلها قال النبي صلى الله عليه وسلم: ((ألا إن فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما آذاها، ويربيني ما رابها، فمن أغضبها أغضبني)) ⁽³⁾.

(1) انظر سير أعلام النبلاء 121/2، وطبقات ابن سعد 27/8، وممن اعترف بذلك من

الرافضة ابن ميثم البحراني في شرحه لنهج البلاغة 543/35 كما نقل عنه الشيخ محمد

عبد الستار التونسي في كتابه: "مناقب الخلفاء الأربعة في مؤلفات الشيعة ص 19.

(2) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه، في كتاب الفضائل، باب مناقب قرابة رسول

الله صلى الله عليه وسلم ومنقبه فاطمة رضي الله عنها 1360/3 برقم (3508).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه بمعناه، كتاب فضائل الصحابة، باب أصهار النبي صلى الله عليه وسلم

1364/3 برقم (3523).

وبذلك يعرف بطلان طعن الرافضة في أبي بكر رضي الله عنه وأن طعنهم راجع عليهم⁽¹⁾.

(1) انظر هذه الوجوه في: تبصرة الأدلة 2/863-864، والتحفة الاثني عشرية 1/123-135 (تحقيق الفارس)، ومختصر التحفة ص 245-246، والسيوف المشرقة ص 532.

لو كان عمر رضي الله عنه ارتكب هذه الأمور المذكورة لكان علي رضي الله عنه مشاركا له في ذلك؛ لأنه كان موجودا وقت الحادثة، وإذا لم يستطع أن ينفذ أمر الرسول ﷺ في وجود عمر رضي الله عنه، فما الذي منعه بأن ينفذه بعد ذلك، مع أن

النبي ﷺ مات بعد أيام، لاسيما وهو أمرٌ ينوط به إتلاف حق الأمة - كما يزعمون-.

والنبي ﷺ خاطب الحاضرين كلهم بقوله: ((اثنوني)) فإن كان التخلف عن ذلك إثماً فقد ارتكبه الجميع بما فيهم علي ﷺ، وبذلك يصير طعنهم مشتركاً بين جميع الصحابة بما فيهم المعصوم فيسقط به استدلالهم، ولم يحتج إلى الجواب⁽¹⁾.

أما الجواب المفصل فهو كما يلي:

أولاً: فأما قولهم بأنه رد الوحي وذلك كفرٌ، فلا يخفى ما في هذه الدعوى من الخلل البين:

أما الخلل في المقدمة الأولى؛ فلأن عمر ﷺ لم يردّ قوله ﷺ، بل أراد وقصد راحته ودفع الحرج عنه ﷺ في حالة شدة مرضه؛ إذ كل محب لا يرضى أن يتعب محبوبه ولا سيما في المرض، مع عدم كون ذلك الأمر ضرورياً.

ولم يخاطب عمر ﷺ بقوله: ((حسبنا كتاب الله)) الرسول ﷺ، بل خاطب الحاضرين تأديباً، وأثبت الاستغناء عن ذلك كما أفاده قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ كُلُّ مَسْجِدٍ وَحُلَّةٍ وَغُلَامٍ لَّيْسَ فِيكُمْ سَرْجٌ وَلَا نِسَاءٌ وَلَا فِئَاجٌ وَلَا قِطَارٌ وَلَا جَبَلٌ وَلَا هُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَةَ رَسُولٍ وَلَا يُفِيقُونَ لِيُحْشَرُوا عَلَىٰ أَعْقَابِهِمْ لِئَلاَّ يَمَسُّوا فِي أَفْئَادِهِمُ الْحَبَلَ أَلْمَسُوا بِهِ أَصَابًا فَبِأَيِّ آيَاتِ اللَّهِ لَا تُؤْمِنُونَ﴾ [المائدة: ٣] ، وقد نزلت هذه الآية قبل وفاة النبي ﷺ بأشهر⁽²⁾، وقد انسَدَّ باب النسخ والتبديل والزيادة والنقصان في الدين فيمتنع إحداث شيء. كما دلّ على ذلك سكوتُه ﷺ، وتأكيده المتقدم مستغنى عنه لاسيما في مثل تلك الحالة.

(1) التحفة الاثني عشرية 177/1 (تحقيق الفارس).

(2) انظر تفسير البغوي 13/2، وتفسير ابن كثير 19/2.

وأيضاً: لو كان ردُّ قول النبي ﷺ على إطلاقه كفراً لكان علي رضي الله عنه شريكاً لعمر رضي الله عنه في ذلك أيضاً.

وقد ورد أيضاً: أن النبي ﷺ ذهب إلى بيت علي وابنته فاطمة ك فأمروهما بالقيام لصلاة الليل مراراً، فقال علي رضي الله عنه: ((والله لا نصلي إلا ما كتب الله لنا -أي الصلوات المفروضة-، وإنما أنفسنا بيد الله)) فرجع النبي ﷺ وهو يقول: **يَ بَ ث تَ چ** ⁽¹⁾ [الكهف: ٥٤]، فوقع منه في هذه القصة مجادلة الرسول ﷺ في أمر الشرع.

وأيضاً: فإنه كتب عام الحديبية في كتاب الصلح خلاف ما أمره به الرسول ﷺ ، وأمره بأن يحو ذلك فلم يفعل حتى محاه الرسول ﷺ بيده الشريفة ⁽²⁾.

كما ورد مثل ذلك عند الرافضة وهو أن رسول الله ﷺ أعطى فاطمة ك سبعة دراهم وأمرها بأن يعطيها عليا رضي الله عنه ليشتري بها لأهل بيته طعاماً لغلبة الجوع عليهم، فأعطتها عليا رضي الله عنه وأخبرته بذلك، فأخذها رضي الله عنه وأقرضها لرجل ⁽³⁾، ولم ينفذ قول الرسول ﷺ وتصرف في مال الغير بلا إذنه، فهل تقول الرافضة بأنه ردُّ قول الرسول ﷺ وكفر؟!!

ثانياً: وأما قولهم بأنه رفع الصوت وتنازع في حضور النبي ﷺ مع أن رفع الصوت بحضوره كبيرة، فيقال لهم: من أين ثبت أن عمر رضي الله عنه أول من رفع الصوت؟

(1) انظر صحيح البخاري، كتاب التهجد، باب تحريض النبي ﷺ على صلاة الليل والنوافل 379/1 برقم (1075).

(2) انظر صحيح البخاري، كتاب الصلح، باب كيف يكتب هذا ما صالح عليه فلان بن فلان 959/2 برقم (2551).

(3) انظر أمالي الصدوق ص 555-556 (المجلس الحادي والسبعون).

وعلى تقديره: فرفع صوته إنما كان على صوت غيره من الحاضرين لا على صوت النبي ﷺ المنهي عنه في الآية، والأول جائز والآية تدل عليه حيث قال: **چ ے ے چ [المحجرات:2]**.
 وقوله ﷺ في بعض الروايات: ((قوموا عني)) فن قيل أنه ضاق صدره حينما وقعت المنازعة في حضوره، مع ما هو فيه من المرض الشديد، وما يصدر من المريض المرض الشديد في حق أحد لا يكون محلاً للطعن عليه، مع أن الخطاب كان لجميع الحاضرين.
 ثالثاً: وأما قولهم بأنه أتلف حق الأمة؛ إذ لو كتب الكتاب المذكور لحفظت الأمة من الضلالة، فوبال ذلك كله على عمر رضي الله عنه:

فالجواب: إنما يتحقق الإتلاف لو حدث حكمٌ من الله تعالى أو الرسول ﷺ ومنعه عمر رضي الله عنه، وقوله تعالى: **چ چ چ چ** يدل على عدم الحدوث، بل لم يكن الكتاب إلا لمصالح الملك وتأكيد ما بلغه، وإلا فلا يتصور منه ﷺ أن يقول أو يكتب في هذا الوقت الضيق ما لم يكن قاله قط، مع أن زمن نبوته ﷺ امتد ثلاثاً وعشرين سنة، وكيف يمتنع عن ذلك خمسة أيام بعد هذه الواقعة باتفاق الفريقين؟
 وبذلك تبين للقارئ بطلان ما طعنوا به، وظهر فسادُه وقبيح كذبه ⁽¹⁾.

(1) انظر هذا الرد في: التحفة الاثني عشرية 175-219/1 (تحقيق الفارس)، ومختصر التحفة ص 248-251، والسيوف المشرقة ص 538، والأجوبة العراقية على اللاهورية ص 104-106، ورد الروافض للسرهندي (ق/225).

* وأما زعمهم أنه أحرق بيت سيدة النساء فاطمة ك،
وضربها، وذلك ينافي القول بعدالته وإيمانه.

فالجواب عن ذلك كما قال أبو المعالي الألويسي /: ((وهذا
من أقبح مفترياتهم وكذبهم، بل فيه طعن بأهل البيت ورميهم
بالجبن؛ إذ أقل العرب تأبى غيرته ذلك، فكيف بأبي الحسنين
كرم الله تعالى وجهه⁽¹⁾ وصناديد بني هاشم يسكتون عن مثل
ذلك؟ ولكن الرافضة قاتلهم الله تعالى لما عدلوا عن سواء
السبيل عادوا يخبطون خبط عشواء))⁽²⁾.

وقد أطال الشيخ عبد العزيز الدهلوي في الرد على هذه
القصة الواهية بعد أن افترض ثبوتها بأجوبة إلزامية كثيرة لا يسع
المجال لذكرها⁽³⁾.

(1) تقدم التنبيه على هذه الجملة الدعائية ص 127.

(2) السيوف المشرقة ومختصر الصواعق المحرقة ص 157-158.

(3) انظر التحفة الاثني عشرية 220/1-231 (تحقيق الفارس).

ثالثاً: الجواب عن بعض مطاعنهم في ذي النورين ﷺ:

1/ أما قولهم بأنه ردّ الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله ﷺ من المدينة، يخالف هدي الرسول ﷺ ، فالجواب عنه بما يلي:

((إن عثمان ﷺ أخبر أنه كان استأذن النبي ﷺ في رده فأذن له، وقد كان أخبر بذلك أبا بكر ﷺ فطالبه بشاهد آخر معه ليرده، وكذا فعل عمر ﷺ ، فلما ولي بنفسه الخلافة حكم بعلمه، على أن المعنى الذي كان النبي ﷺ أخرجه له قد كان ارتفع، وهو كان عمّاً له، وكانت صلة قرابته واجبة عليه، فردّه صلةً للقرابة، مع علمه بزوال المعنى الموجب لطرده وإخراجه))⁽¹⁾.

* وأما قولهم بأنه لم يقتص من عبید الله بن عمر، وقد قتل هرمزان بعد ما اتهمه بمشاركته في قتل عمر، ولم تثبت تلك التهمة.

وأيضاً: قتل بنتاً صغيرة لأبي لؤلؤة، و قتل جُفينة النصراني بتهمة المشاركة في قتل عمر، ولكن عثمان لم يقتص منه، وإنما أدى دية المقتولين من بيت المال، فلم ينفذ حكم الله تعالى.

فالجواب عنه بما يلي:

أولاً: أما قولهم بأنه لم يقتص من عبید الله بن عمر ﷺ وقد قتل هرمزان وكان ممن أسلم، فذلك طعن في غير مطعن؛ لأنه قد شهد جمعٌ من الصحابة ﷺ عند عثمان ﷺ على أنه كان

(1) تبصرة الأدلة 873/2، وانظر التحفة الاثني عشرية 336/2-340 (تحقيق الفارس) وردّ

الروافض للسرهندي (ق/225)، والسيوف المشرقة ص 563.

مشاركاً في قتل عمر رضي الله عنه بدلائل واقعية، ومن كان كذلك فإنه يستحق القتل.

ولو سلّمنا بأنه لم ثبت مشاركته في قتل الخليفة عمر رضي الله عنه، فولّه عثمان رضي الله عنه لأنه لم يكن له وارث بالمدينة، والإمام هو يكون المتصرف في مثل هذا الأمر، بالاقتصاص أو العفو أو الدية⁽¹⁾، وقد أدّى ديتّه فلا إشكال أيضاً. وأيضاً: وجود الشبهة القوية عند عبيد الله بن عمر رضي الله عنه في قتل الهرمزان مانع من الاقتصاص من عبيد الله؛ لأن الحدود تدرأ بالشبهات. أما عدم اقتصاصه من عبيد الله بن عمر رضي الله عنه لقتله بنت أبي لؤلؤة المجوسي وجفينة النصراني، فذلك لأنهما كانا كافرين، وقد ثبت في الحديث الصحيح أن الكافر لا يُقتل بمسلم⁽²⁾ فهو حكمٌ حينئذٍ بأمر الشارع فلا ضير عليه⁽³⁾.

هذا وقد ذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي في كتابه (التحفة الاثني عشرية) وأبو المعالي الألوسي في (السيوف المشرقة) ما يقارب خمسين طعناً من مطاعنهم في الصحابة ش، وعقباها بالتفنيد والإبطال⁽⁴⁾.

(1) انظر المغني لابن قدامة 594/11، وبدائع الصنائع 85/8.

(2) انظر سنن الترمذي، كتاب الديات، باب ما جاء لا يقتل مسلم بكافر ص 333 برقم (1412) وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح" وصححه أيضاً الشيخ الألباني (طبعة مشهور).

(3) انظر هذا الرد في: تبصرة الأدلة 873/2، والتحفة الاثني عشرية 428/2-439 (تحقيق: الفارس)، والسيوف المشرقة ص 567.

(4) انظر التحفة الاثني عشرية 4/1-395 (تحقيق: إبراهيم الفارس)، والسيوف المشرقة ص 516-590.

وهذه المطاعن التي استدلو بها على دعواهم هي إما محض كذب واقتراء، وإما هي تحريف لوقائع حصلت ولكنهم حملوها على غير محلها، وقد رأيت أن علماء الحنفية أبطلوها أولاً، ثم افترضوا صحتها وكرّوا عليها بالإبطال والتفنيد من باب استئصال الباطل من جذوره واقتلاعه من أساسه.

وبعد: فهذه نماذج من مطاعن الرافضة في عدالة الصحابة عامة والخلفاء الثلاثة خاصة، وقد رضي الله عنهم ورضوا عنه، وجعلهم خيار خلقه بعد الأنبياء والمرسلين، وما هذه المطاعن إلا قطرة من بحر مطاعنهم وغيض من فيض حقدهم على أصحاب النبي ﷺ، ويكفيهم خزيًا وضلالاً معاداتهم لمثل هؤلاء الرجال الذين بذلوا أنفسهم ونفيسهم لتشييد الدين ومحو الكفر والضلال، فتفوّهوا في حقهم بما لا يخفى بطلانه على عوام الناس، فضلاً عن الراشخين في العلم من المسلمين.

هذا وإن هؤلاء الزنادقة لم يقفوا عند هذا الحدّ في الوقعة في هذه الصفوة المختارة، بل كفروهم وحكموا بردتهم وانقلابهم على أدبارهم - والعياذ بالله - ثم حرفوا لإثبات ذلك العديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، واقتروا على أئمة العترة، وهذا ما سيكون الحديث حوله في المبحث القادم مع الرد عليهم من خلال بيان موقف علماء الحنفية.

المبحث الثاني

زعم الرافضة ارتداد الصحابة ﷺ - ما عدا القليل منهم-، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زعم الرافضة ارتداد الصحابة ﷺ - ما عدا القليل منهم-.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة ارتداد الصحابة ﷺ.

المطلب الأول: زعم الرافضة ارتداد الصحابة رضي الله عنهم
- ما عدا القليل منهم - .

المطلب الأول: زعم الرافضة ارتداد الصحابة عليهم السلام - ما عدا القليل منهم-

تعتقد الرافضة أن الصحابة عليهم السلام ارتدوا على أعقابهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وخرجوا من دائرة الإسلام ما عدا نفر قليل منهم، مع اختلافهم في تحديد هذا العدد القليل الذي بقي على الإسلام في زعمهم، ورواياتهم التي تتحدث عن هذا الأمر تذكر أن عدد الذين بقوا على إسلامهم من الصحابة عليهم السلام هم لا يتجاوزون عدد الأصابع كما سيأتي بيانه.

وتداولت الرافضة أنباء هذه الأسطورة في المعتمد من كتبها ومصادرها، على ألسنة خيار أهل البيت وعلمائهم ظلماً وكذباً وزوراً، وفيما يلي ذكر لبعض نصوصهم التي تقرر هذا الأمر عندهم:

* فقد روى سليم بن قيس الهلالي بسنده عن علي عليه السلام أنه قال: ((إن الناس كلهم ارتدوا بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم غير أربعة))⁽¹⁾.

* وقد بين هؤلاء الأربعة العياشي في تفسيره فيما رواه عن أبي جعفر أنه قال: ((إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما قبض صار الناس كلهم أهل جاهلية إلا أربعة: علي، والمقداد وسلمان وأبو ذر))⁽²⁾.

* وروى الكليني بسنده عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: ((كان الناس أهل ردة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم إلا ثلاثة، فقلت: ومن الثلاثة؟ فقال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي -رحمة الله وبركاته عليهم-، ثم عرّف أناس بعد يسير، وقال: هؤلاء الذين دارت عليهم الرّحى وأبوا أن يبايعوا حتى جاءوا بأمر المؤمنين مكرهاً فبايع...))⁽³⁾.

(1) كتاب سليم بن قيس ص 162.

(2) تفسير العياشي 1/199، وبحار الأنوار 6/749.

(3) الروضة من الكافي 8/245-246، وانظر بحار الأنوار 22/351.

* وروى الكشي بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سأل عبد الملك بن أعين، فلم يزل يسأله حتى قال له: فهلك الناس إذا؟ فقال: إي والله يا ابن أعين، هلك الناس أجمعون، قلت: من في الشرق ومن في الغرب؟ قال: فقال إنها فتحت على الضلال، إي والله هلكوا إلا ثلاثة نفر: سلمان الفارسي، وأبو ذر، والمقداد، ولحقهم أبو ساسان الأنصاري⁽¹⁾، وعمار، وشثيرة⁽²⁾، وأبو عمرة⁽³⁾، وصاروا سبعة⁽⁴⁾.

* وفي رواية أوردها شيخهم المفيد في الاختصاص زادت حذيفة⁽⁵⁾ عليه السلام، وجابر بن عبد الله وشخصين آخرين فصار العدد أحد عشر⁽⁶⁾.

* وفي رواية عند الصدوق أوصلهم إلى ثلاثة عشر نفرا⁽⁷⁾.

* وفي رواية أخرى زادوا زيد بن أرقم عليه السلام⁽¹⁾.

(1) هو حُصَيْن، وقيل حُصَيْن بللمعجمة بن للنذر بن الحارث الرقاشي، أبو ساسان وهو لقبه، وكنيته أبو محمد، كان

من أمراء علي عليه السلام بصفين، مات على رأس المائة. الإصابة 774/5، وتهذيب التهذيب 340/2.

(2) لم أجده فيما لدي من كتب تراجم أهل السنة، وقد ترجم له الأردبيلي فقال: "شثيره من

أصحاب أمير المؤمنين عليه السلام" جامع الرواة 398/1.

(3) هو أبو عمرة الأنصاري البخاري، صحابي، قيل اسمه: رشيد، وقيل أسامة، وقيل بشير بن

عمرو، وقيل ثعلبة، قتل بصفين وهو يقاتل مع علي عليه السلام. انظر الإصابة 441/4.

(4) اختيار معرفة الرجال 34/1، وانظر بحار الأنوار 352/22، 440.

(5) هو حذيفة بن اليمان حَسَل بن جابر أبو عبد الله العبسي من كبار أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله

معروف بصاحب سر النبي صلى الله عليه وآله وله فضائل كثيرة، توفي سنة (36هـ) بعد قتل عثمان رضي الله عنه في

أول خلافة علي رضي الله عنه. انظر الإصابة 44/2، ومعجم الصحابة للبغوي 20/2.

(6) انظر الاختصاص للمفيد ص 3، والشخصان هما - كما ذكرهما المفيد -: سهل وعثمان ابنا

حنيف الأنصاري.

(7) الخصال للصدوق ص 608.

فعدد من لم يرتدّ من الصحابة عند الرافضة بمجموع رواياتهم لا يتجاوزن عشرون صحابيا تقريبا، كما أشار إلى ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية / -وهو من أعلم الناس بمذهبهم- فقال: ((إنهم كفّروا الصحابة إلا نفرا قليلا: بضعة عشر أو أكثر))⁽²⁾.

وذكر ابن كثير / أنهم لا يتجاوزون سبعة عشر صحابيا⁽³⁾.

وقد أكد هذا المعتقد الفاسد متأخروا الرافضة، فقال شيخهم التسري: ((كما جاء موسى عليه السلام للهداية، وهدى خلقا كثيرا من بني إسرائيل وغيرهم فارتدوا في أيام حياته ولم يبق فيهم أحد على إيمانه سوى هارون عليه السلام، كذلك جاء محمد صلى الله عليه وسلم وهدى خلقا كثيرا لكنهم بعد وفاته ارتدوا على أعقابهم))⁽⁴⁾.

وقال محدثهم النوري الطبرسي⁽⁵⁾: ((إن معاشر الإمامية يرون أن جميع الصحابة ارتدوا إلا القليل منهم بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم))⁽¹⁾.

(1) انظر قرب الإسناد ص 38.

قلت: وهذه الروايات الأخيرة لا تصمد أمام رواياتهم الكثيرة التي تؤكد على أن العدد لم يتجاوز سبعا، بحيث ورد عندهم أن جعفر الصادق كان يقسم على ذلك ويقول: ((فو الله ما وقي بها إلا سبعة نفر)) كما في قرب الإسناد للحميري ص 38، وبحار الأنوار 322/22، وانظر العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط 512/2.

(2) مجموع الفتاوى 356/3.

(3) الباعث الحثيث ص 155.

(4) إحقاق الحق ص 316.

(5) هو حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، المتوفى سنة (1320هـ) قال فيه محسن

الأمين العاملي: "كان محدثا، متبحرا في علمي الحديث والرجال، عارفا بالسير والتاريخ... كان وحيد عصره في الإحاطة والاطلاع على الأخبار والآثار والكب الغريبة... ومنها فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب، ومستدرک الوسائل، وخاتمه. انظر ترجمته في أعيان

قلت: ومن الملاحظ في هؤلاء الصحابة الذين ترى الرافضة إسلامهم: أنهم شايعوا بزعمهم علياً عليه السلام وبعضهم قاتل في صفه ⁽²⁾، أو إن بعضهم حصلت لهم مواقف - في زعمهم - مع الصحابة الذين زعموا ردتهم ⁽³⁾، أو نسبوا إليهم ما يوافق مذهبهم ⁽⁴⁾، أو كان بعضهم من أصل غير عربي ⁽⁵⁾. هذا وقد كان للخلفاء الثلاثة وكاتب وحي رب العالمين معاوية بن أبي سفيان، وبعض أمهات المؤمنين عليهن السلام أكبر حظ من الكفر والارتداد عندهم - والعياذ بالله - كما قال شيخهم المجلسي: ((وعقيدتنا في التبرؤ: أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر، وعمر، وعثمان، ومعاوية، والنساء الأربع: عائشة، وحفصة ⁽⁶⁾... ومن جميع أشياعهم وأتباعهم، وأنهم شر خلق الله

الشيعة للعالمي 143/6، والذريعة 232-231/16. 8-7/21.

(1) فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب ص 185.

(2) كعمار، وأبو عمرة، وأبو ساسان، وقد تقدم في تراجمهم أنهم ممن قاتلوا في صف علي عليه السلام يوم صفين.

(3) كما يقولون في حق عمار وأبي ذر وسلمان بأن عثمان عليه السلام ظلمهم وعاقبهم بغير ذنب،

انظر بحار الأنوار 307، 305/8.

(4) كجابر بن عبد الله الأنصاري وزيد بن أرقم؛ فإنهم نسبوا إلى جابر عليه السلام حديث اللوح الذي

هو العمدة عندهم في إثبات النص والوصية على الأئمة والأوصياء، وزيد بن أرقم عليه السلام هو

الذي روى حديث الثقلين الذي حرفه الرافضة عن مقصوده إلى ما يوفق هواهم في الإمامة.

(5) كسلمان؛ فإنه من أصل فارسي، والرافضة يقدسون هذا العرق، وكذلك بلال فإنه من أصل حبشي.

(6) هي أم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم

بعد وفاة زوجها الأول خنيس بن حذافة وكان ممن شهد بدرا ومات بالمدينة في معركة

أحد، وتوفيت سنة (41هـ) وقيل (45هـ). انظر الإصابة 581/7، وطبقات ابن سعد 81/8.

على وجه الأرض وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم))⁽¹⁾.

وقد استمروا على هذا المعتقد السيء الفاسد إلى يومنا هذا، وكتبهم خير شاهد وأدل دليل على ذلك.

ولنأخذ مثلاً على ذلك كتاب ((كشف الأسرار)) لمؤلفه روح الله الخميني فقد ملأه برمي الصحابة رضي الله عنهم بأشنع التهم والمطاعن، وعلى رأسهم أبو بكر وعمر ب فقد عبر فيه عما يكنه ضميره تجاه صفوة خلق الله تعالى بعد أنبيائه ورسله عليهم السلام.

فزعم أن الشيخين لم يؤمنا إيماناً حقيقياً، بل تظاهروا بالإسلام طمعاً في الحكم والسلطة، ودبروا مؤامرة بعد وفاة رسول الله ﷺ للاستيلاء على الحكم، وكونا حزبا، ولم يكن همهم لا الإسلام ولا القرآن؛ لأنهما لا علاقة لهما بالدين.

وزعم هذا الظالم كذبا وزورا أن مخالفة الأوامر الإلهية كانت بالنسبة للصحابة رضي الله عنهم أمراً عادياً، ولذلك خالفوا كثيراً من الآيات القرآنية.

وزعم بأنهم كانوا يضعون أحاديث مخالفة لكتاب الله تعالى.

كما نعت عمر رضي الله عنه بالكفر والزندقة الظاهرة التي لا مرية فيها، وزعم أن لو لم يكن التظاهر بالإسلام في مصلحة الشيخين لقاما بترك الإسلام ولكونا جبهة معارضة كما فعل أبو جهل وأبو لهب ضد الإسلام

(1) حق اليقين ص 519 (بالفارسية)، وقد عرّب النص الشيخ محمد عبد الستار التونسوي في

كتابه بطلان عقائد الشيعة ص 53.

(3) الأصول من الكافي 420/1.

كذلك كـ [آل عمران: ١٤٤]، يدل على أن الصحابة انقلبوا على أعقابهم وارتدوا ما عدا القليل منهم^(١).

الشبهة الثانية: وقالوا: ورد عن النبي ﷺ أنه قال: ليردَنَّ عليَّ أناسٌ من أصحابي الحوض حتى إذا رأيتهم وعرفتهم أختلجوا دوني، فأقول يا رب أضيحي أضيحي، فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك^(٢). وفي رواية: ((فأقول: سُحْقاً سُحْقاً لمن غير بعدي))^(٣). قالوا وهذا الحديث نص في ارتدادهم بعد وفاته ﷺ^(٤).

الشبهة الثالثة: وهذه الشبهة استدلوا بها على كفر المقاتلين لعلي من الصحابة رضي الله عنهم وهو حكم خاص بكفرهم بعد الحكم العام عليهم بالكفر كما تقدم، وهو أن النبي ﷺ قال لعلي رضي الله عنه: ((حربك حربي)) وقالوا إن حرب النبي ﷺ كفر^(٥).

وبعد هذا العرض لعقيدة الرافضة حول صحابة رسول الله ﷺ، أبدأ بذكر موقف علماء الحنفية من هذه العقيدة.

(1) انظر الاحتجاج ص 62، وبحار الأنوار 749/6.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه بمعناه في كتاب التفسير، باب من سورة المائدة 1691/4 برقم (4349).

(3) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق باب الحوض، 2406/5 برقم (6212).

(4) انظر كتاب سليم بن قيس ص 270، ونهج الحق ص 314، والغيبة للنعماني ص 47، وثم اهدت للتيجاني ص 123.

(5) انظر المراجعات ص 311، والنص والاجتهاد ص 504 كلاهما لشرف الدين الموسوي، وقد ذكر شبهتهم هذه أبو الثناء الألوسي في الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 129.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة ارتداد

الصحابة ﷺ ما عدا القليل منهم.

فإن لعلماء الحنفية موقفاً حاسماً من الرافضة في هذه المسألة، ورداً قوياً على زعمهم الفاسد الخطير، وهو يدل على شدة غيرتهم على دين الله وانتهاك حرمة، لأن لازم هذا الزعم الفاسد، هو إبطال الدين الذي أرسل الله به محمداً .

ولشناعة هذا القول وعظم خطره، أفتى علماء الحنفية بكفر الرافضة وخروجهم من دائرة ملة الإسلام.

وأنلخص موقفهم هذا في خمسة وجوه:

الوجه الأول: استدلالهم ببعض الآيات القرآنية على إبطال هذه العقيدة.

الوجه الثاني: استدلالهم ببعض الأحاديث النبوية على تفنيدها هذه الفرية.

الوجه الثالث: استدلالهم ببعض أقوال العترة على دحر هذه الخرافة.

الوجه الرابع: أقوالهم في رد هذه المقالة، مع تكفيرهم للرافضة لأجلها.

الوجه الخامس: دحضهم لشبه الرافضة التي تعلقوا بها لإثبات هذه الخرافة.

وإلى بيان هذه الوجوه في الصفحات التالية:

(1) الأجوبة البندنجية على الأسئلة اللاهوتية ص 50، وانظر شرح العقيدة الطحاوية للقاضي إسماعيل بن إبراهيم الشيباني ص 87، والمسامرة مع شرحها المسامرة 158/2، وإرشاد الشيعة ص 67-77.

[illegible]

بيان الوجه الثاني:

أكد علماء الحنفية إبطال قول الرافضة بارتداد الصحابة رضي الله عنهم ببعض الأحاديث الصحيحة الواردة عن النبي ﷺ ، وقد ذكرت جملةً منها في المبحث

دعوى الرافضة بما فيها هاتان الآيتان. التحفة الاثني عشرية 533/2 (تحقيق الفارس).

(2) الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 100-101 بتصرف يسير، وانظر التحفة الاثني عشرية 536/2 (تحقيق الفارس).

(3) يراجع التحفة الاثني عشرية فإن مؤلفها استشهد بما يقارب سبع عشرة آية على إبطال دعوى الرافضة القبيحة 531/2-534 (تحقيق الفارس).

المتقدم في إبطال طعنهم في عدالة الصحابة عليهم السلام، ولا شك أن دفع طعن الرافضة في عدالة الصحابة عليهم السلام متضمن لدفع قولهم بارتدادهم؛ لأنهم بنوا قولهم بإنكار العدالة على مزاعم والتي منها زعمهم بارتدادهم -والعياذ بالله-. ولا بأس من ذكر حديث واحد للدلالة على المقصود، فعن عمران بن حصين رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((خير الناس، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم)) قال عمران: فلا أدري أذكر بعد قرنه قرنين أو ثلاثة ⁽¹⁾. فهذا الحديث أصل عظيم في تزكية جميع الصحابة عليهم السلام، والثناء عليهم بالخيرية والأفضلية، ووصفهم بالارتداد بعد هذا الثناء عليهم من أظلم الظلم وأقبح الجرم ⁽²⁾.

بيان الوجه الثالث:

احتج علماء الحنفية على الرافضة في إبطال دعواهم بارتداد الصحابة عليهم السلام بكلام المعصومين بزعمهم، ومن ذلك:

1/ قول علي عليه السلام لما سُئل عن أحوال الصحابة الماضين، فوصفهم بلوازم الولاية وقال: كانوا إذا ذكروا الله هملت أعينهم حتى تبل جباههم، ومادوا كما يمد الشجر يوم الريح العاصف خوفاً من العقاب، ورجاء للثواب ⁽³⁾.

2/ وروى الإربلي بسنده أن ناساً من أهل العراق ⁽⁴⁾ قدموا على زين العابدين / فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان ش، فلما فرغوا من كلامهم قال

(1) تقدم تحريجه ص 403.

(2) انظر المسامرة مع شرح المسامرة والحاشية 158/2، وشرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 221/2-222، وشرح الفقه الأكبر للقاري ص 154.

(3) نهج البلاغة 190/1.

(4) هو بلد مشهور، وسمي بذلك لكونه على شاطئ دجلة والفرات مدّاً حتى يتصل بالبحر

لهم: ((ألا تخبروني أتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلا من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون، قالوا لا، قال فأنتم الذين تبوءوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، قالوا لا، قال أما أنتم قد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين، وأنا أشهد أنكم لستم من الذين قال الله فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنِ الْوَلَدَيْنِ الْحَقِّيقَيْنِ﴾ [الحشر: ١٠]، أخرجوا عني فعل الله بكم))^(١).

3/ وروى الإربلي أيضا بسنده أنه سئل الإمام أبو جعفر الباقر عن تحليّ السيف بالفضة هل تجوز؟، فقال ((نعم قد حلّى أبو بكر الصديق سيفه بالفضة، فقال الراوي: أتقول هكذا؟ فوثب الإمام عن مكانه فقال: نعم الصديق، نعم الصديق، نعم الصديق، فمن لم يقل الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة))^(٢).

ومن وصف بهذه الصفات العظيمة والمناقب الجليلة كيف يوصف بالكفر والارتداد؟!^(٣) .

بيان الوجه الرابع:

على طوله، وأشهر مدنه: الكوفة، والبصرة، والقادسية، وبغداد وغيرها. انظر معجم البلدان

347/4 (ط: دار الفكر، بيروت)، ومعجم ما استعجم للبكري 93/3

(1) كشف الغمة 291/2.

(2) المرجع السابق 148/2، وأخرجه من أهل السنة أبو نعيم في الحلية 185/3 والدارقطني في فضائل الصحابة ص 85.

(3) انظر هذه النصوص وغيرها في الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 90-91، والسيوف المشرقة ص 615، ومنهجه الشيعة لمحمد السبيلوي ص 35-38، وإرشاد الشيعة ص 65، 49.

وردت عن علماء الحنفية أقوال تبطل دعوى الرافضة وتبين استحالتها وتوضح ما يترتب على دعواهم من أمور خطيرة جسيمة.

وفي ذلك قال الإمام أبو الثناء الألويسي: ((فكيف يتصور عاقلٌ سلم عقله من داء الغفلة، وتجرد عن شواغل الإلف والعادة، أن جميع أصحاب محمد ﷺ الذين توفي عنهم، قد ارتدوا عن الدين وزاغوا عن شريعة سيد المرسلين -إلا عدة أشخاص منهم- مع ما جاهدوا في الله حق جهاده حتى فتحوا البلاد، ودوخوا أهل الكفر والعناد، وقد أثنى الله عليهم في كتابه بما لا مزيد له، وكذا رسول الله ﷺ، وعلي ﷺ أمير المؤمنين...))⁽¹⁾.

أمّا ما يترتب على قولهم بارتداد الصحابة ﷺ فهي أمور خطيرة، ومنها:

أولاً: إن هذا القول تكذيب صريح للآيات القرآنية الكثيرة، والأحاديث المتواترة المستفيضة، فقد أثنى الله ﷻ ورسوله ﷺ على الصحابة رضياً عنهم ورضوا عنهما، ووعدهم الله بالفوز بالجنات وربط السعادة باتباعهم؛ لأنهم نقلت الدين وأنصاره، وهم رفقاء سيد المرسلين وأعوانه، وهم أفضل الناس بعد الأنبياء والمرسلين، فالطعن فيهم تكذيب صريح للنصوص القرآنية والأحاديث النبوية، وهو كفر وضلال مبين⁽²⁾.

ثانياً: إن هذا القول لا يمكن معه إثبات مطلب ما من المطالب الدينية حتى على أصول الرافضة، وذلك لأن كتاب الله ساقط الاعتبار عندهم؛ لأن نقلته مرتدون في زعمهم، وأما الخبر فلا بد له أيضاً من ناقل،

(1) صب العذاب ص 327-328.

(2) انظر الثورة الإيرانية ص 69، واختلاف الأمة والصراط المستقيم للدهيانوي ص 19،

وإرشاد الشيعة ص 51.

فهو إما من الرافضة أو من غيرهم، ولا اعتبار لغيرهم عندهم أصلاً؛ لأن منتهى وسائطهم في رواياتهم الصحابة وهم المرتدون المحرفون لكتاب الله تعالى المعادون لأهل البيت عندهم.

وإن كان الخبر منقولاً من طريق الرافضة، فيقال لهم: كون الخبر حجة إما لأنه قول المعصوم، أو وصل بواسطة المعصوم الآخر، وعصمة أحد بعينه لا تثبت إلا بخبر -لأن الكتاب ساكت عن ذلك- وذلك دور صريح؛ لأن كون الخبر حجة احتاج إلى أن ينقله معصوم، وإثبات العصمة احتاج إلى الخبر، فتوقف كل منهما على الآخر.

وأما الإجماع فهو إنما يكون حجة بدخول المعصوم، وإثبات العصمة لا تعقل إلا عن طريق الخبر، والخبر لا يكون حجة إلا بقول المعصوم، وهو دور صريح كما تقدم.

فثبت بذلك عظيم خطر مقالة الرافضة بارتداد الصحابة عليهم السلام وأن مفادها إبطال الدين الذي أرسل به سيد المرسلين عليه السلام ⁽¹⁾.

ثالثاً: يلزم من هذا القول أن بعثة الرسول عليه السلام كانت لغواً وعبثاً؛ لأنه أتعب نفسه في تربية الصحابة عليهم السلام ثلاثاً وعشرين سنة، ثم فوض أمر تبليغ الرسالة إليهم، وجعلهم سفراء بينه وبين أمته، فإذا بهم يخونونه فيرتدون -والعياذ بالله-؛ إذاً فهذا الإرسال كان لغواً، والله سبحانه منزه عن ذلك ⁽²⁾.

رابعاً: يلزم من هذا القول طعن واضح في الرسول عليه السلام واتهام صريح له -وقد أقرؤا به- ⁽³⁾ على أنه فشل في تربية هؤلاء الذين قدّم كل ما يملكه في

(1) انظر صب العذاب ص 217-219.

(2) انظر اختلاف الأمة والصراط المستقيم للدهيانوي ص 18.

(3) كما سيأتي الكلام على ذلك في المبحث الأول من الفصل القادم.

تربيتهم، لأنهم عاشوا معه ورافقوه سفرا وحضرا، واستمعوا إلى مواعظه وخطبه وحضروا مجالسه، وشاهدوا أعماله وأفعاله، ورغم ذلك كله لم يتوفر من بين هؤلاء الجمل الغفير ولو خمسون نفرا ممن دخل الإيمان قلوبهم، بل كانوا -معاذ الله- منافقين مخادعين لرسول الله ﷺ، فهل يمكن أن يكون هنالك دليل أوضح على فشل أي مربٍّ ومرشد من هذا الذي قدمه الرافضة في حق الرسول ﷺ؟! بل صارت جهوده هباء منثوراً، بناء على زعمهم⁽¹⁾.

خامساً: إن هذه المقالة الشنيعة في حق نقلة هذا الدين، استشهد بها أعداء الإسلام للنيل من هذا الدين والطعن فيه، لأن الطعن في الناقل طعن في المنقول، فقد أساءوا إلى الإسلام أيما إساءة، وهذا يؤكد أن الرفض وصف مفاده رفض الإسلام والقضاء عليه⁽²⁾.

ولشناعة هذه المقالة وجسيم خطرها أفتى علماء الحنفية بكفر الرافضة، بل صرحوا بأنه لا يجوز الشك في كفرهم⁽³⁾.

وقد ألف شمس الدين ابن كمال باشا رسالة بعنوان: (تكفير الروافض) لأنهم يسبون الصحابة ﷺ ويرمونهم بالكفر والارتداد⁽⁴⁾.

(1) الثورة الإيرانية ص 70-72، وانظر اختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 19، وإرشاد الشيعة ص 52.

(2) انظر الثورة الإيرانية ص 74، واختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 19.

(3) انظر ما ذكره الألوسي عن علماء الحنفية كأبي السعود وشمس الدين ابن كمال باشا وغيرهما من القول بتكفير الرافضة بسبب المقالة، كما نقل إجماع المذاهب الأربعة الفقهية على ذلك.

كما في الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 146-151، وانظر الأجوبة البندنجية ص 77-80، والوثائق التاريخية لضياء الرحمن فاروقي وقد اعتنى في كتابه هذا بجمع فتاوى العلماء على تكفير الرافضة بسبب عدة عقائد، ومنها قولهم بارتداد الصحابة ﷺ.

(4) انظر هذه الرسالة ضمن مجموعة "خمس رسائل في الفرق والمذاهب لابن كمال باشا" ص 195.

(3) الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 170.

(2) انظر روح المعاني 74/4، وتفسير المدارك 185/1-186.

وقيل الإنكار هنا بمعنى أنه لم يكن ذلك ولا ينبغي، لا إنكاراً لما وقع.

وقيل هو إخبار عما وقع لأهل الردة بعد موته ﷺ وتعرض بما وقع من الهزيمة لشبهه به (1).

الوجه الثاني: تعتقد الرافضة أن الصحابة ﷺ حذفوا الآيات التي تفضحهم وتذكر مثالبهم، فلماذا أبقوا هذه الآية في القرآن ولم يحذفوها؟، بل إنهم رويوا أن أبا بكر ﷺ قرأ هذه الآية لما قبض رسول الله ﷺ أمام الملاء من الناس (2) يحرضهم على الثبات وعدم الارتداد، فلو كانت تدل على ارتدادهم كما زعمت الرافضة لحذفوها بناء على قولهم (3).

الوجه الثالث: وردت في القرآن آيات صريحة واضحة محكمة في فضل الصحابة ﷺ والثناء عليهم وفوزهم بالجنات، بحيث لا تحتاج إلى أي تأمل وتفكر في تفسيرها وفهمها كقوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَاتَّبِعُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ إِلَى مِلَّةِ اللَّهِ الْمُبِينَةِ** [التوبة: ١٠٠] ونظائرها من الآيات الصريحة التي تقدم ذكر بعضها، ولكن الرافضة نبذوا تلك الآيات وراء ظهورهم وكأنها ليست مما أنزلها الله، وذهبوا يستدلون بهذه الآية التي قد يشتبه فهمها على بعض من يقصر فهمه، ولا شك أن ترك النصوص المحكمة واتباع المتشابه هي سمة أهل الزيغ والضلال، كما قال تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا مِلَّةَ رَسُولِ اللَّهِ وَلَا تَتَّبِعُوا الْأَمْرَ الدُّنْيَا الَّذِي يَنفَرُ عَنْ مِلَّةِ اللَّهِ**

(1) روح المعاني 74/4.

(2) انظر الروضة من الكافي 381/8.

(3) انظر إرشاد الشيعة ص 45.

(3) ورد في السنة أن أمته ﷺ يأتون يوم القيامة غراً محجلين من أثر الوضوء... كما في صحيح البخاري، كتاب الوضوء، باب فضل الوضوء 63/1 برقم (136).

الحديث⁽¹⁾، وبناء عليه؛ فإن الرافضة أولى الناس بالدخول فيه، وذلك لأنهم جمعوا بين بدع كل الطوائف الهالكة، وكيف لا وهم أضر أهل البدع على الإسلام، وأجرأهم على انتهاك محارم الملك العلام! وبناءاً عليه فليس للصحابة عليهم السلام أي ذكر في هذا الحديث.

الوجه الثاني: لو سلمنا أن المراد بـ((الأصحاب)) هم الذين رأوا النبي صلى الله عليه وآله أو اجتمعوا به في حياته، فيكون المقصود بالأصحاب هنا هم الذين ارتدوا بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله من الأعراب كبني حنيفة وبني تيم⁽²⁾ وغيرهم من المرتدين.

وقوله صلى الله عليه وآله فيهم: ((أصحابي أو أصيحابي)) لظنه أنهم لم يرتدوا، ويؤيده ما قيل في جوابه: ((إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك)) وهذا الوجه أقوى من الوجه السابق.

ولو قيل: إن كلمة ((أناساً)) في الحديث كما تحتمل أن يراد منها مرتدو الأعراب وغيرهم، تحتمل كذلك أن يراد منها الصحابة، فما الدليل على عدم ارتدادهم؟

يقال لهم: ما جاء عن الله تعالى والنبي صلى الله عليه وآله من مدحهم والثناء عليهم، مانع من ذلك.

ويقال لهم أيضاً: لو سلمنا جديلاً أن المقصود بالمذكورين هم الصحابة -وحاشاهم- لكان عليّ -رضي الله عنه- معهم؛ لأنه من الصحابة.

(1) انظر التمهيد لابن عبد البر 226/20، والاعتصام للشاطبي 106/1-108.

(2) هم الذين تبعوا امرأة يقال لها "سجاح بنت الحارث" التي ادعت النبوة بعد وفاة رسول الله

صلى الله عليه وآله، ثم أسلمت وماتت على الإسلام. انظر البداية والنهاية 316/6.

ولو قلتم: إنه المانع من دخوله معهم ورود نصوص أخرى، قلنا: وكذلك غيره من الصحابة - رضي الله عنهم -، فما جاء عن الله ﷻ والنبى ﷺ من مدحهم والثناء عليهم، وكذا ما جاء عن الأئمة - المعصومين بزعمكم - مانع من ذلك، فيبطل بذلك تعلقهم بالحديث⁽¹⁾.

وقد نصّ أهل العلم⁽²⁾ على أن من جملة المذاين عن الحوض: المنافقون الذي أبطنوا الكفر وأظهروا الإسلام وكون النبي ﷺ يناديهم لأجل السیما التي عليهم من الغرة والتحجيل، والرافضة لهم حظاً أكبر من النفاق كما هو دأبهم وديندهم، وعقيدة التقية خير شاهد على ذلك. ولقد صدق عليهم ما رواه شيخهم الكشي عن جعفر الصادق / أنه قال: ((ما أنزل الله سبحانه آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع))⁽³⁾.

3/ وأما استدلالهم بحديث: ((حربٌ عليّ حربي)) ومن حارب النبي ﷺ كفر، فأجابوا عنه من أربعة وجوه:

الوجه الأول: لا شك أن هذا الحديث موضوع مكذوب على الرسول ﷺ ولا يصلح الاستدلال بالحديث الموضوع⁽⁴⁾.

-
- (1) انظر التحفة الاثني عشرية 529/2-542 (تحقيق الفارس)، والأجوبة العراقية على اللاهورية ص 94-96، ومختصر التحفة ص 272-273، والسيوف المشرقة ص 580، وانظر للاستزادة: رسالة "تأملات في أحاديث الحوض" للشيخ عبد الله الغامدي.
- (2) انظر الاعتصام 108/1، وفتح الباري 386/11، ومختصر التحفة ص 273، وانظر للاستزادة: أحاديث العقيدة المتوهم إشكالها في الصحيحين للدكتور سليمان الديخي ص 669.
- (3) اختيار معرفة الرجال 2/ 589.
- (4) قال شيخ الإسلام: وحديث: يا عليّ حربيك حربي وسلمك سلمتي، ليس في شيء من كتب علماء الحديث المعروفة ولا روي بإسناد معروف. منهاج السنة 4/ 495-496.

الوجه الثاني: وعلى تقدير صحة الحديث فإنه لا حجة فيه للرافضة، لأنه خارج مخرج التهديد والتغليظ، بدليل ما حكم به علي عليه السلام من بقاء إيمان أهل الشام

وأخوتهم في الإسلام كما قال: ((أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيغ والاعوجاج والشبهة⁽¹⁾).

الوجه الثالث: ليس كل حرب للرسول صلى الله عليه وسلم كفراً، فإن الله قال في حق آكلي الربا وقطاع الطرق وهم ليسوا بكفار: **كُذِّبُوا وَوُذِّعُوا** [البقرة: ٢٧٩].

وقال: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ**⁽²⁾.

الوجه الرابع: فإن الله تعالى علم في الأزل بما سيقع من الحروب والمشاجرات بين الصحابة رضي الله عنهم ومع ذلك رضي عنهم وأرضاهم ووعدهم بالجنات، فلا يضرهم بعد ذلك ما وقع منهم وما وقع بينهم⁽³⁾.

وغير ذلك من الشبه الواهية التي دسّوا بها كتبهم ولوثوا بها أسفارهم بسبب حقدهم على صفوة خلق الله ونقله دينه.

وجميع شبههم في هذا الباب لا تخلو: إما أن تكون استدلالاً بأدلة صحيحة في ذاتها، ولكنها لا تدل على مقصودهم، ولذلك حاولوا حسب وسعهم وطاقتهم تحريفها وصرفها عن مدلولها إلى ما يوافق أهوائهم، وهي على كل حال لا تدل على ما يصبون إليه.

(1) نهج البلاغة 2/236.

(2) انظر الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 130-131.

(3) انظر إرشاد الشيعة ص 55.

وهذا ما ناسب أفراد هذه المسألة في مبحث مستقل ليتبين للقارئ
عظم ضلال هؤلاء وشناعة ما هم عليه من الدين الفاسد الذي تأباه النقول
والعقول.

المبحث الثالث

تدين الرافضة بسب الصحابة ؓ،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تدين الرافضة بسب الصحابة ؓ.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تدين الرافضة بسب الصحابة ؓ.

المطلب الأول: تدين الرافضة بسب الصحابة عليهم السلام.

المطلب الأول: تدين الرافضة بسب الصحابة ﷺ.

السب في اللغة: الشتم، ويكون بكل ما فيه تحقير وتقصيص، وله مراتب متفاوتة، وقد أجمع أهل السنة على أنه منهي عنه مطلقاً في حق الصحابة ﷺ⁽¹⁾.

والمقصود بالسب الذي تدين به الرافضة وتتعبد به، هو رميهم الصحابة ﷺ بالكفر والنفاق والارتداد والفسق والظلم والجور والخيانة وما دون ذلك، ومنه اللعن⁽²⁾ الذي يرتكبونه صباحاً ومساءً.

ومن قرأ كتبهم وجدها مليئة بالسب واللعن لجميع أصحاب النبي ﷺ ما عدا القليل منهم، ومن عايشهم أو خالطهم عرف أن دينهم قائم على السب والشتم والوقعة في عباد الله الصالحين.

وقد تقدم في المبحثين السابقين جملة من رواياتهم وأقوالهم التي تعبر عن سبهم الصريح وشتهم الفظيع لأصحاب النبي ﷺ، كرميهم إياهم بالفسق تارة والنفاق تارة والارتداد تارة أخرى.

ومما يدهش العقول أن هؤلاء الطاعنين يتدينون بهذا السب والشتم واللعن، ويزعمون أنهم يتقربون بذلك إلى الله تعالى ورسوله ﷺ، كما ذكر شيخهم التستري -بعد أن قرّر أن الرافضة يسبون الصحابة ويلعنونهم- فقال: ((وتتقرب بذلك إلى

(1) الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 138، وانظر الصحاح للجوهري 130/1 (مادة: سب)، ومعجم مقاييس اللغة لابن فارس 454 (مادة: سب).

(2) لأن اللعن يطلق على السب، بل هو أدهى وأمر، انظر النهاية في غريب الحديث ص

824 (مادة لعن)، والأجوبة العراقية على اللاهورية ص 138 .

اللَّهُ تعالى ورسوله وذوي القربى الذين أمرنا الله تعالى بمودتهم
أجرا لتبليغ الرسالة) (1).

وكما قال شيخهم البياضي (2): ((قالوا: أفسدتم الدين بسبّ الصحب
الصالحين، قلنا: لا، إنما تبرأنا من الفاسقين المتغيرين، كما ذكرته كتبهم من
حديث الحوض: لم يزلوا مرتدين، فقال النبي ﷺ: ((سحقاً لمن غير بعدي))
فاتبعنا سيد المرسلين...)) (3).

وكما قال حسين بن عبد الصمد العاملي (4) بعد أن ذكر جملة من كبار الصحابة رضي الله
فقال: ((وهؤلاء تتقرب إلى الله تعالى وإلى رسوله بيغضهم وسبهم وبغض من
أحبهم)) (5).

ولم يقف هؤلاء الظلمة عند هذا الحد، بل أنشأوا أدعية وأوراداً في
سبهم ولعنهم، وأوجبوا على من كان على دينهم قراءة هذه الأدعية والأوراد
عند زيارة قبور أئمتهم أو في مناسبات أخرى، ووضعوا أحاديث وأثاراً في فضل قراءتها
وتكرارها.

(1) إحقاق الحق ص 9.

(2) هو زين الدين علي بن يونس العاملي النباطي البياضي، أبو محمد، المتوفى سنة (877هـ)، قال عنه الحر
العاملي: "كان علماً فاضلاً محققاً مدققاً، ثقة، متكلماً شاعراً أديباً متبحراً، له كتب منها: الصراط المستقيم إلى
مستحقي التقديم..."، وقد أثنى الرافضة على كتابه هذا ثناء كبيراً، انظر ترجمته في أمل الأمل للحر العاملي
135/2، وروضات الجنات للخوانساري 353/4-354، والذريعة 37-36/15.

(3) الصراط المستقيم 141/3.

(4) هو حسين بن عبد الصمد العاملي، المتوفى سنة (984هـ) قال عنه الحر العاملي: "كان
علماً ماهراً، محققاً مدققاً متبحراً، جامعاً أديباً منشئاً شاعراً عظيم الشأن، جليل القدر،
ثقة ثقة..."، انظر ترجمته في أمل الأمل للحر العاملي 74/1، ومعجم رجال الحديث للخوئي 11-9/6.

(5) وصول الأخبار إلى أصول الأخبار ص 164.

وفيما يلي عرض موجز لنماذج من لعنهم وسبهم تجاه الصحابة عليهم السلام :

1/ دعاء يقرأونه عند زيارة قبر علي بن أبي طالب عليه السلام : وما جاء فيه : ((لعن الله من خالفك، ولعن الله من ظلمك، ولعن الله من اقترى عليك... لعن الله أمة خالفتك، وأمة جحدتك وحدث ولايتك، وأمة تظاهرت عليك، وأمة قتلتك، وأمة حادت عنك وخذلتك... اللهم العن الجوايبت والطواغيت والفراعنة واللات والعزى...))⁽¹⁾.

2/ دعاء يقرأونه عند زيارة قبر الحسين بن علي ب وجاء فيه : ((اللهم العن أولَ ظالم ظلم حق محمد وآل محمد، وآخر تابع له على ذلك...))⁽²⁾.

3/ دعاء يسمى ((دعاء الزيارة الجامعة لأئمة البقيع⁽³⁾)) ومما جاء فيه : ((أشهد الله وأشهدكم أنني مؤمن بكم وبما آمنتم به، كافر بعدوكم وبما كفرتم به، مستبصرٌ بشأنكم وبضلالة من خالفكم، موالٍ لكم ولأوليائكم، مبغضٌ لأعدائكم ومعادٍ لهم... وبرئت إلى الله عز وجل من أعدائكم، ومن الجبت والطاغوت⁽⁴⁾ والشياطين وحزبهم، الظالمين لكم، الجاحدين لحقكم، والمارقين

(1) من لا يحضره الفقيه للصدوق 354/2.

(2) المصباح للكفعمي (جُنة الإيمان الواقية وجُنة الإيمان الباقية) ص 484، وكامل الزيارات ص 141.

(3) أصل البقيع في اللغة للموضع الذي فيه أروم الشجر من ضروب شتى، وبه سمي بقيع الغرقد، والغرقد كبار العوسج، وهو مقبرة أهل المدينة، وقد دفن فيه جم غفير من الصحابة عليهم السلام . انظر معجم البلدان 1/473 (طبعة: دار الفكر، بيروت) ومعجم ما استعجم 1/265، وتاريخ المدينة لابن شبة 1/86.

(4) يقصدون بالجبت والطاغوت أبا بكر وعمر رضي الله عنهما . انظر تفسير العياشي 1/246.

من ولايتكم، والغاصبين لإرثكم، الشاكين فيكم، المنحرفين عنكم...))⁽¹⁾.

5/ دعاءٌ يقولونه عند زيارتهم لشهداء غزوة أحد، ومما جاء فيه: ((فعلى من قتلكم لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))⁽²⁾، ولا شك أن من زمرة من قاتلهم خالد بن الوليد⁽³⁾،

(1) مفاتيح الجنان ص 949.

(2) المرجع السابق ص 593.

(3) هو خالد بن الوليد بن المغيرة بن عبد الله بن عمرو بن مخزوم القرشي المخزومي سيف الله أبو سليمان، كان أحد أشراف قريش في الجاهلية وكانت إليه أعناق الخيل في الجاهلية، وشهد مع كفار قريش الحروب إلى عمرة الحديبية، ثم أسلم في سنة (7هـ) بعد خيبر، وشهد غزوة مؤتة وفتح مكة وحنيناً والطائف، وقاتل المرتدين، وتوفي بحمص سنة (11هـ). انظر الإصابة 2/251، وطبقات ابن سعد 7/397.

وأبو سفيان⁽¹⁾ ووحشي بن حرب⁽²⁾ وغيرهم ممن أسلم ﷺ بعد ذلك، والإسلام يجب ما قبله.

6/ ومن أخطر الأدعية عندهم دعاء يسمى عندهم بـ (دعاء صمني قريش) وهو في لعن أبي بكر وعمر ب وابنتيهما عائشة وحفصة ب خصوصاً، والصحابة ﷺ عموماً، ونصه: ((اللهم العن صمني قريش وجبتيهما وطاغوتيها وإفكيهما وابنتيهما اللذين خالفا أمرك، وأنكرا وحيك، وحدا إنعامك، وعصيا رسولك، وحرّفا كتابك...وعاديا أوليائك...اللهم العنهما وأتباعهما وأوليائهما وأشياعهما ومحبيهما...))

اللهم العنهم بعدد كل منكر أتوه وحق أخفوه...ومنافق ولّوه، وولي آذوه، وكافر نصرّوه، وإمام قهروه...ونفاق أسروه، وغدر أضروه، وظلم نشرّوه...))⁽³⁾.

وصرحوا بأن مرادهم بصمني قريش أبو بكر وعمر ب⁽⁴⁾.

-
- (1) هو صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف أبو سفيان القرشي الأموي مشهور باسمه وكنيته وكان يكنى أيضاً أبا حنظلة، وأمه صفية بنت حزن الهلالية عمة ميمونة زوج النبي ﷺ أسلم عام الفتح وشهد حنيناً والطائف، واختلف في سنة وفاته فقيل (34هـ) وقيل (32هـ) وقيل غير ذلك. انظر الإصابة 3/312، ومعجم الصحابة للبغوي 3/352.
- (2) هو وحشي بن حرب الحبشي مولى بني نوفل، وقيل مولى طعيمة بن عدي، يكنى أبا سلمة وقيل أبا حرب، وهو قاتل حمزة يوم أحد، ولما أسلم أمره النبي ﷺ أن يغيب وجهه عنه، وكان قدومه عليه مع وفد أهل الطائف، وهو الذي شارك في قتل مسيلمة وشهد اليرموك ثم سكن حمص ومات بها في خلافة عثمان بن عفان. انظر الإصابة 6/601.
- (3) تحفة العوام لمقبول أحمد ص 69، وفصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب للنوري الطبرسي ص 9-10.
- (4) انظر المصباح للكفعمي ص 552.

فهذا الدعاء الذي ينضح بالشنآن والبذاءة على صاحبي رسول الله ﷺ وزوجتيه في الدنيا والآخرة، وصحابته ومن تبعهم بإحسان إلى يومنا هذا، والذي يتوارى الضلال حياء منه، ويخنس الشيطان لعجزه أن يأتي بمثله، ثمواصي الرافضة به فيما بينهم على ترديده، والإكثار من قراءته، ويزعمون أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان يقنت به في صلاة الوتر.

ونسبوا إلى علي عليه السلام أنه قال: ((إن الداعي به كالرامي مع النبي ﷺ في بدر وحنين بألف ألف سهم))⁽¹⁾.

وقد أفتى بمشروعيته وفضله جمٌ غفير من معاصري الرافضة كالطباطبائي⁽²⁾ والخوئي⁽³⁾ والتميني وغيرهم، وأصدروا توقيعات رسمية على ذلك⁽⁴⁾.

7/ ومما ورد من الروايات التي فيها سبٌ لأبي بكر وعمر ب ما أورده الكشي عن الإمام الباقر أنه قال: ((ما أهرق في الإسلام محجمةً من دم، ولا اكتسب مالٌ من غير حله، ولا نكح فرج حرام، إلا وذلك في أعناقهما

(1) فصل الخطاب ص 221-222.

(2) هو محسن بن مهدي بن صالح بن أحمد الطباطبائي الحكيم، المتوفى (1390هـ) نعت

بالمرجع الأعلى للشيعة، ولد في جبل عامل بלבnan، وتعلم ونشأ في النجف، وتوفي ببغداد ودفن بالنجف. انظر الفوائد الرجالية لحمد صادق بحر العلوم ص 14، والأعلام للزركلي 290/5.

(3) هو أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي، مرجع الشيعة المعاصرين،

وزعيم الحوزة العلمية بالنجف في العراق، وصاحب المصنفات المعتبرة عند الرافضة،

والتي منها: "معجم رجال الحديث" و "البيان في تفسير القرآن"، انظر ترجمته لنفسه في كتابه "معجم

رجال الحديث 11/1، 17/22، وتقباه البشر في القرن الرابع عشر لآغا بزرك 71/1-72.

(4) انظر مقدمة تحفة العوام لمقبول أحمد ص 68 (بالأردية).

إلى يوم يقوم قائمنا، ونحن معاشر بني هاشم نأمر كبارنا وصغارنا بسبهما والبراءة منهما))⁽¹⁾.

8/ وروى الكليني بسنده أن أحد تلامذة الإمام الباقر استفسره حول الشيخين فردّ قائلاً: ((ما تسألني عنهما ما مات منا ميتٌ إلا ساخطاً عليهما يوصي بذلك الكبير منا الصغير أنهما ظلمانا حقنا، فعليهما لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))⁽²⁾.

9/ ومن الأمثلة على سبهم لبعض كبار الصحابة ﷺ ما وصف به إمامهم الحميني عمر بن الخطاب ﷺ بالكفر والزندقة⁽³⁾، بل بلغ من حقدهم عليه أن لقبوا قاتله أبا لؤلؤة المجوسي ببابا شجاع الدين، وأن يوم قتله لعمر ط هو يوم العيد الأكبر، ويوم المفاخرة، ويوم التبجيل، ويوم الزكاة العظمى، ويوم البركة، ويوم التسلية، بل إن الملائكة تتوقف عن كتابة الأعمال في ذلك اليوم، وما ذاك إلا لأنه أطفأ نار المجوسية ودخل بسببه أسلاف أهلها في الإسلام⁽⁴⁾.

10/ ومن ذلك وصفهم الخلفاء الثلاثة ﷺ بالكفر والفسوق والعصيان⁽⁵⁾ والفحشاء والمنكر والبغي⁽⁶⁾، ووصفهم بأنهم مثل فرعون

(1) اختيار معرفة الرجال للطوسي 264/2.

(2) الروضة من الكافي 115/8.

(3) انظر كشف الأسرار ص 138.

(4) انظر الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية للشيخ محب الدين الخطيب ص 20.

(5) انظر الأصول من الكافي 426/1.

(6) انظر تفسير العياشي 276/2.

وهامان وقارون⁽¹⁾ ووصفهم الشيخين بالجبت والطاغوت⁽²⁾، وأنهما أكثر شقاوة من إبليس⁽³⁾، وأن أبا بكر رضي الله عنه مثل العجل، وعمر رضي الله عنه مثل السامري⁽⁴⁾... وغير ذلك من أنواع السب والشتم واللمز والغمز والسخرية والاستهزاء في حق وزراء سيد المرسلين.

وقد انتشر سب الصحابة رضي الله عنهم بشكل عام في الدولة الصفوية، وأمر بأن يعلن على الأسواق والشوارع والمنابر، بل كانت الروافض اتخذته وسيلة لتمييز أهل السنة عن غيرهم لأجل تعذيبهم وقتلهم⁽⁵⁾.

وحكى الملاّ علي القاري بعض ما حصل أيام الدولة الصفوية من قتل وتعذيب بسبب ذلك فقال: ((لما ظهر سلطان الصفويين، واستولوا على العراق، أرسل إلى أهل خراسان⁽⁶⁾ رسالة كتب فيها إظهار استيلائه، وفي آخر الرسالة سب بعض الصحابة من الأكابر والأعيان، وكان قد أمر بقراءة الرسالة على المنابر يوم الجمعة، فبدأ الخطيب بقراءة الرسالة، ولما وصل إلى موضع سب الصحابة انتقل منه، فتعصب بعض الرافضة لهذا السب، وقالوا: تركت المقصود الأعظم والمطلوب الأنفع، فأعد الكلام، ولكن الخطيب

(1) انظر حق اليقين للمجلسي ص 522 (بالفارسية).

(2) انظر تفسير العياشي 246/1.

(3) انظر حق اليقين للمجلسي ص 509.

(4) انظر كتاب سليم بن قيس ص 23.

(5) انظر ما ذكره الشيخ عبد العزيز المحمود في كتابه "عودة الصفويين ص 26".

(6) خراسان: هي بلاد واسعة أول حدودها مما يلي العراق: أَرَاذُ وار، وآخر حدودها مما يلي الهند تخارستان، وسجستان وكرمان، ومن أشهر مدنها: نيسابور، مرو، سرخس، وغيرها، وقد كان بدايات فتح خراسان في عهد عثمان بن عفان رضي الله عنه. انظر معجم البلدان 301/2 (ط: دار الفكر، بيروت).

توقف في ذلك المقام، فأشار شيخ الإسلام⁽¹⁾ إليه أن يقرأ ما هو المسطور لديه، لأن عند الإكراه لا جناح عليه، فأبى عن السبّ وصمّم على اختيار العزيمة على الرخصة، فنزلوه وقتلوه وحرقوه.

ثم لما جاء السلطان إلى خراسان، وطلب شيخ الإسلام وسائر أكابر الزمان، وأمر الشيخ بالسبّ في ذلك المكان، امتنع عنه رضاءً للرحمة، فاعتُرض عليه بأنك أمرت به الخطيب سابقاً، فكيف تخالف الأمر لاحقاً، فقال: ذاك فتوى، وهذا كما ترى تقوى، وأيضاً ذلك الوقت كان أيام الفتنة التامة وهجوم الخلائق والعامّة، ورأيت اليوم في تحت السلطنة التي تجب عليك فيه العدالة، وسماع ما يتعلق بهذه المقالة، وتصحيح ما يكون العمل به أولى في هذه الحالة .

فسأله عن كیفیته وتحقیق ماهیته، فقال له شيخ الإسلام: أفعلُ أحدَ هذين:

أولهما: أني أثبت لك أن مذهب أهل السنة والجماعة هو الحق وغيره هو الباطل المطلق، وذلك بأني أظهر لك تصانيف آبائك وأجدادك من المشايخ الذين سلفوا في بلادك بخطوطهم، وتعمل بما في سطورهم وفق ما في صدورهم، وإن كانوا الآن في قبورهم.

وثانيهما: أنك تنادي علماء مذهبك وفضلاء مشربك فتباحث في مجلسك، فمن غلب في الحجة نقلاً وعقلاً، فيُتبع فرعاً وأصلاً .

فشاور وزراءه وأمرائه وعلماءه وفقهاءه، فقالوا له: هذا عالم كبير وفضله كثير، لا يغلبه أحد منا في الكلام، وآباؤك وأجدادك صنفوا في زمان السنة، وكان يجب عليهم التقية في هذه القضية، فتبعهم السلطان الصفوي،

(1) لقب شيخ الإسلام كان ينعت به الإمام الأكبر في الدولة العثمانية.

(4) إحقاق الحق للتستري ص 8-9.

ومما رأوا أنه يسوّغ لهم سبّ الصحابة ﷺ أيضاً ما قاله ابن طاووس الحسيني⁽¹⁾: ((وأما ما ذكرتم من تعرّض من أشرتم إليه بدم بعض الصحابة، فأنتم تعلمون أن كثيراً من الصحابة استحلّ بعضهم دماء بعض في حرب طلحة والزبير وعائشة لمولانا علي × وفي حرب معاوية له أيضاً، واستباحوا أعراض بعضهم البعض، حتى لعن بعضهم بعضاً على منابر الإسلام، فأولئك هم الذين طرّقوا للناس الطعن عليهم، وبهم اقتدى من ذمهم أو نسب القبح إليهم، فإن كان لهم عذر في الذي عملوه من استحلال الدماء واستباحة الأعراض، فالذين اقتدوا بهم أعذر وأبعد من أن تنسبهم إلى سوء التعصب))⁽²⁾.

والحاصل: أنّ جلّ ما ذكره من مسوّغاتهم لسبّ الصحابة ﷺ سبق ذكرهم لها كأدلة على إنكار عدالتهم والقول بارتدادهم، سواء أكانت هذه الأدلة آيات أو أحاديث أو أقوال أئمة أو غير ذلك، وقد تقدم الرد التفصيلي على كل ذلك في المبحثين الماضيين.

وبعد: فهذا جزء من عقيدة الرافضة في صحابة رسول الله ﷺ، وهو أصرح دليل على عدائهم للإسلام وأهله، ولم يأت أحد بمثل هذا السب والشتم واللعن في حق من يعادونه، ((بل قد فضّلهم اليهود والنصارى بخصلة، فليل لليهود من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب موسى، وقيل

(1) هو رضي الدين أبو القاسم علي بن موسى بن طاووس الحسني الحسيني، المتوفى

سنة (664هـ)، قال عنه التفرشي: "من أجلاء هذه الطائفة وثقاتها، جليل القدر، عظيم

المنزلة، كثير الحفظ، نقي الكلام..." وبنحوه قال الحر العاملي ويوسف البحراني. انظر

ترجمته في نقد الرجال للتفرشي ص 244، وأمل الأمل للحر العاملي 205/2-206.

(2) كشف المحجة لثمرة المهجة ص 54، وانظر شرح نهج البلاغة 18/20-34، والدرجات

الرفيعة ص 19.

لنصارى: من خير أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب عيسى، وقيل للرافضة: من شر أهل ملتكم؟ قالوا: أصحاب محمد⁽¹⁾.

(1) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 221/2-222.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تدّين الرافضة بسبّ الصحابة ﷺ .
 أبطل علماء الحنفية معتقد الرافضة الفاسد بأدلة من كتاب الله تعالى
 وسنة رسوله ﷺ وأقوال أئمة العترة، كما أفتوا بخروجهم عن دائرة الإسلام،
 مستندين في ذلك على قواعد الشرع المعتمدة والمعلومة من الدين بالضرورة.
وأخلص موقفهم في أربعة وجوه:

الوجه الأول: استدلالهم ببعض الآيات القرآنية على إبطال تدّين
الرافضة بسب الصحابة ﷺ.
الوجه الثاني: استدلالهم على ذلك ببعض الأحاديث النبوية
الصحيحة.

الوجه الثالث: احتجاجهم على الرافضة في إبطال عقيدتهم على أقوال العترة.
الوجه الرابع: أقوالهم في رد تلك العقيدة، مع تكفيرهم للرافضة
بسببها.

والى بيان هذه الوجوه:

بيان الوجه الأول:

استدل علماء الحنفية ببعض الآيات القرآنية على سخافة عقيدة الرافضة
 وبطلانها، وسأكتفي بذكر نماذج منها:

1/ قول الله ﷻ: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتُنَادُوا بِمَدِينَةٍ لَّا تَمْلِكُ شَيْئًا قَدْ كَفَرْنَا بِهَا وَكُنَّا بِهَا حَادِثِينَ** [الأنفال: 74].

2/ وقوله ﷻ: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتُنَادُوا بِمَدِينَةٍ لَّا تَمْلِكُ شَيْئًا قَدْ كَفَرْنَا بِهَا وَكُنَّا بِهَا حَادِثِينَ** [التوبة: 100].

3/ وقوله ﷻ: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذُوا فَتُنَادُوا بِمَدِينَةٍ لَّا تَمْلِكُ شَيْئًا قَدْ كَفَرْنَا بِهَا وَكُنَّا بِهَا حَادِثِينَ** [الفتح: 18].

ثم قال: ((وقد منّ الله عليهم بشرف صحبة رسوله ﷺ ، وبذلوا أنفسهم وأموالهم وأولادهم بين يديه مع صدق النية وخلوص العزيمة وشدة المحبة، لا يصرون على ذنب فعلوه، وخطيئة ارتكبوها، فما ذهبوا إلى ربهم

(1) عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم بن سعيد بن سهم بن عمرو بن كعب بن لؤي القرشي السهمي، يكنى أبا عبد الله وأبا محمد، أسلم قبل الفتح سنة ثمان وقيل بين الحديبية وخيبر، وقيل بأرض الحبشة، وولاه النبي ﷺ غزوة ذات السلاسل، وأمره عمر بن الخطاب على مصر بعد فتحها واستمر بها أميراً حتى عزله عثمان بن عفان، ثم تولى إمرتها في عهد معاوية بن أبي سفيان ولم يزل بها إلى أن مات سنة (43هـ). انظر الإصابة 4/650، وطبقات ابن سعد 7/493.

(2) كما في نهج البلاغة 2/185 وسيأتي ذكر النص قريباً.

(3) السيوف المشرقة ص 609.

بيان الوجه الثاني:

استدل علماء الحنفية على تحريم سب الصحابة وتدين الرافضة به ببعض الأحاديث النبوية الصحيحة، ومنها:

1/ قوله < : ((لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده فلو أن أحداكم أنفق مثل أحد ذهباً ما أدرك مدّ أحدهم ولا نصيفه))⁽¹⁾.

وقد استشهد بهذا الحديث جم غفير من علماء الحنفية على تحريم سب الصحابة ش والوقعة فيهم كابن أبي العزّ الحنفي⁽²⁾ والتفتازاني⁽³⁾ وزين العابدين الكوراني⁽⁴⁾ والملا القاري⁽⁵⁾ وعبد الغني الميداني⁽⁶⁾ وأبي الهدي البندنجي⁽⁸⁾ وأبي المعالي الألوسي⁽⁹⁾ وآخرين⁽¹⁰⁾.

-
- (1) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب فضائل الصحابة، باب تحريم سب الصحابة ﷺ 1967/4 برقم (2540).
- (2) انظر شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 219/2.
- (3) انظر شرح المقاصد 303/5.
- (4) انظر اليمانيات المسلوقة على الرافضة المخذولة ص 278.
- (5) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص 153، وشرح الشفا 551/2.
- (6) هو عبد الغني بن طالب بن حمادة الغنيمي الدمشقي الشهير بالميداني، وله العديد من المؤلفات ومنها: شرح العقيدة الطحاوية (البيان)، توفي سنة (1298). انظر الأعلام 33/4، ومعجم المؤلفين 274/5.
- (7) انظر شرح العقيدة الطحاوية للميداني ص 136.
- (8) انظر الأجوبة البندنجية على الأسئلة اللاهوتية ص 57-58.
- (9) انظر صب العذاب على من سب الأصحاب ص 244-245.
- (10) انظر إرشاد الشيعة ص 72، ومناقب الصحابة للمدني ص 77-78.

2/ وقوله >: ((من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين))⁽¹⁾.
 وممن استشهد بهذا الحديث على تحريم سب الصحابة ش والرد على
 الرافضة: الملاّ علي القاري⁽²⁾ وأبو الهدى البندنجي⁽³⁾،

(1) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 142/12 برقم (12709)، وصححه الشيخ الألباني
 بمجموع طرقه، كما في السلسلة الصحيحة (2340).
 (2) انظر شرح الشفا 155/2.
 (3) انظر الأجوبة البندنجية ص 61.

وأحمد السرهندي⁽¹⁾ ومحمد سر فراز⁽²⁾ وآخرون⁽³⁾.

3/ وقوله >: ((الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم غرضاً من بعدي،
فمن أحبهم فبحي أحبهم ومن أبغضهم فبغضى أبغضهم...))⁽⁴⁾.
قال الإمام أبو الهدي البندنجي -بعد أن ذكر هذا الحديث - :

((أي لا تتخذوا أصحابي هدفاً للرمي بسهام الكلام من السب والطعن والملام
بعد موتي، فإنهم في حياته > لم يصبهم شيء، وبعد موته حلت بهم أمور
عظيمة، كقتل الفاروق، وذو النورين، ومعركة الجمل وصفين، مما يوقع
الفاسقين المبتدعين في الوهم في حقهم.

وقوله في الحديث: ((فمن أحبهم فلاجل حيي أحبهم، ومن
أبغضهم...))؛ لأن حبهم من حيث إنهم صحابة ليس إلا بسبب حبه > لا
لغرض من الأغراض، وكذلك بغضهم ليس إلا بسبب بغضه > لكونهم
صحابته...

فليتأمل المنصف فيما يستفاد من هذا الحديث الشريف من عظيم
فضائلهم ومناقبهم التي نوه بها > ، حيث جعل محبتهم مترتبة على محبته >
وبغضهم على بغضه، وكفى بذلك شرفاً لهم...))⁽¹⁾.

(1) انظر رد الروافض (ق/226).

(2) انظر إرشاد الشيعة ص 73.

(3) انظر مناقب الصحابة للمدني ص 82.

(4) أخرجه الإمام أحمد في المسند 57/5 برقم (20597)، والبيهقي في شعب الإيمان

191/2 برقم (5111) وذكر بأن له شواهد تقويه، وذكر شيخ الإسلام في الصارم

المسلول ص 577 بأنه روي في معناه أحاديث صحيحة.

وقال الملاّ علي القاري: ((وهذا الحديث فيه تأكيد بعد تأكيد، ووضع الظاهر موضع الضمير للبالغة في التحذير))⁽²⁾.

بيان الوجه الثالث:

لقد استشهد علماء الحنفية بأقوال أئمة العترة على إبطال معتقد الرافضة ومن تلك الأقوال:

1/ ورد في نهج البلاغة عن علي ط أنه سمع قوما من أصحابه يسبون أهل الشام أيام حربهم بصفين، فقال: ((إني أكره لكم أن تكونوا سبّايين، ولكنكم لو وصفتم أعمالهم وذكرتم حالهم كان أصوب في القول وأبلغ في العذر، وقلتم مكان سبكم إياهم: اللهم احقن دماءنا وأصلح ذات بيننا وبينهم...))⁽³⁾.

فهذا نص صريح يبطل ما تدين به الرافضة وتتعبد به صباحا ومساء من سب الصحابة والوقعة فيهم⁽⁴⁾.

2/ وروى الإربلي بسنده ((أن ناساً من أهل العراق قدموا على زين العابدين / فقالوا في أبي بكر وعمر وعثمان ش، فلما فرغوا من كلامهم قال لهم: ألا تخبروني أتم المهاجرون الأولون الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من الله ورضوانا وينصرون الله ورسوله أولئك هم الصادقون، قالوا لا، قال فأتتم الذين تروّوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على

(1) الأجوبة البندنيجية ص 59-60، وانظر للمزيد: شرح المقاصد 303/5، واليமானيات

المسلولة على الرافضة المخدولة ص 283، وصب العذاب ص 245، وشرح العقيدة

الطحاوية لعبد الغني الميداني ص 15، وإرشاد الشيعة ص 74، ومنقب الصحابة ص 84.

(2) شرح الشفا 551/2.

(3) نهج البلاغة 185/2.

(4) انظر السيوف المشرقة ص 448، وصب العذاب ص 301.

أنفسهم ولو كان بهم خصاصة، قالوا لا، قال أما أتم قد تبرأتم أن تكونوا من أحد هذين الفريقين، وأنا أشهد أنكم لستم من الذين قال الله فيهم: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَؤُلَاءِ فَسَيَكُونُوا سَابِقَةً بِالْأَفْعَالِ﴾ [الحشر: ١٠] أخرجوا عني فعل الله بكم))^(١).

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي: ((فمن هذا الأثر استفيد صريحاً أن الذين يسبون الصحابة ش هم على الضلالة والغواية، بل هم خارجون عن دائرة الملة القيمة))^(٢).

ومن استشهد بهذا الأثر أيضاً على تحريم سب الصحابة ش الإمام البندنجي^(٣)، وأبو الثناء الألويسي^(٤) وآخرون^(٥).

وغير ذلك من النصوص التي امتلأت بها كتبهم، والتي تبطل بكل وضوح عقيدتهم في صحابة رسول الله > ^(٦)، وفيما ذكرت كفاية لمن حلت بقلبه الهداية وخشي عواقب الردى.

بيان الوجه الرابع:

تضافرت أقوال علماء الحنفية في إنكار عقيدة الرافضة ونقضها، مع الحكم عليهم بالكفر والضلال، ومن أقوالهم في ذلك:

(١) كشف الغمة 2/291، وقد أورد هذا الأثر الدارقطني في فضائل الصحابة ص 63، وأبو

نعيم في حلية الأولياء 3/137، والقرطبي في تفسيره 18/30.

(٢) التحفة الاثني عشرية 2/128 (تحقيق: عمر العيد)، وانظر اليمانيات المسلوقة على الرافضة

المخدولة ص 285، والأجوبة البندنجية على اللاهورية ص 81-82.

(٣) انظر الأجوبة البندنجية ص 81-82.

(٤) انظر الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 90-91.

(٥) انظر السيوف المشرقة ص 615، ومذهب الشيعة ص 35.

(٦) انظرها في مختصر التحفة ص 234-237 (تحقيق: د/مجيد الخليفة).

ما قاله الشيخ عبد العزيز الدهلوي أنه ((ذكر في كتبهم أن سبّ الخلفاء الراشدين، والأزواج المطهرات لسيد المرسلين ﷺ كعائشة وحفصة ب، أفضل العبادات وأكمل القربات، وسبّ عمر رضي الله عنه أفضل من ذكر الله الأكبر، بل لعنه أزيد في الثواب من التسبيح درجات.

خذلهم الله وأخزاهم وسود الله وجوههم بشامة هذه العقيدة الخبيثة، وسفهاء هؤلاء القوم وحقاؤهم قد اغتروا بهذه العقيدة الفظيعة، وتركوا كثيرا من العبادات المفروضة، وداموا على هذه العبادة القبيحة.

ولما كان إبليس منشأ كل شر وفساد لم يترتب على لعنه في أية شريعة أدنى قربة وأقل عبادة، فإذا كان الأمر كذلك في أشرّ المخلوقات وأفسدها، فكيف يكون سبّ من صاحبوا خير الخلائق بالصدق والإخلاص، وبذلوا أموالهم وأنفسهم في سبيل الله، وأطاعوا الله ورسوله سراّ وعلانية، وتركوا أوطانهم وأقربائهم وعشائرهم، واستقاموا على الدين في زمن حياة رسول الله ﷺ وبعد وفاته حق الاستقامة؟!))⁽¹⁾.

ولما كان سب الصحابة⁽²⁾ يؤدي إلى الطعن في الشريعة حكم علماء الحنفية بكفر الرافضة نظرا لما يترتب على قولهم من مفاصد وخيمة وأضرار جسيمة.

(1) التحفة الاثني عشرية 1/259-260 (تحقيق عمر العيد).

(2) انظر التفصيل في حكم سب الصحابة ﷺ في: الصارم المسلول ص 570-590، وشم العوارض في ذم الروافض ص 28، وتنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام ص 357 وما بعدها (ضمن رسائل ابن عابدين)، والأجوبة العراقية على اللاهورية ص 150، وشرح الملا القاري على الشفا للقاضي عياض 2/550، وذبح الإمام الشوكاني عن أصحاب النبي العدناني ص 50-55.

قال ابن عابدين في رسالته: (تنبيه الولاة والأحكام على أحكام شاتم خير الأنام) ((الباب الثاني في حكم ساب أحد الصحابة ﷺ : اعلم أرشدني الله وإياك، أن أفضل الأمة بعد نبيها ﷺ أصحابه الذين نصره، وبذلوا مهجهم في مرضاته، وليس من مؤمن ولا مؤمنة إلا ولهم في عنقه أعظم منة، فيجب تعظيمهم واحترامهم، ويحرم سبهم والطعن فيهم، والسكوت عما جرى بينهم من الحروب، فإنه كان عن اجتهاد... ومن خرج عن هذا الطريق فهو ضال مبتدع أو كافر))⁽¹⁾.

وبعد أن بين / سب بعض المبتدعة للصحابة ﷺ والحكم عليهم، قال: ((وينبغي أن يستثنى من عدم تكفير أهل البدع: الرافضة؛ لأنهم يسبون جميع الصحابة ويكفرونهم؛ وذلك تكذيب لصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الدالة على تفضيلهم على البرية، وعلى أن الله قد رضي عنهم ورضوا عنه...))⁽²⁾. وذكر أيضاً أن الرافضة يستحلون سب الصحابة ﷺ ومن استحل ذنباً تواترت النصوص في التحذير عنه، فهو منكر للمعلوم من الدين بالضرورة، ولا شك في كفر مرتكبه، كما قال الطحاوي: ((ولا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب ما لم يستحلّه))⁽³⁾.

ثم بين أن سب الرافضة للصحابة ﷺ ليس عن تأويل ولا عن شبهة، بل هم معاندون حاقدون، ولذلك تعين الحكم على تكفيرهم وخروجهم من دائرة الإسلام⁽⁴⁾.

(1) تنبيه الولاة والأحكام ص 357.

(2) المرجع السابق ص 364 بتصرف يسير.

(3) العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز 31/2.

(4) تنبيه الولاة والأحكام ص 358-360، وانظر شمس العوارض في ذم الروافض ص 28،

وصب العذاب على من سب الأصحاب ص 230-234، والأجوبة البندنجية ص 67-82.

وقد نصّ على هذا التفريق أيضا الإمام أحمد السرهندي في كتابه ردّ الروافض⁽¹⁾.

وذكر ابن أبي العز / أن سبّ الصحابة ﷺ يؤدي إلى أمر خطير فقال: ((ولا شك أنه يتطرق من سبّ الصحابة ﷺ إلى سبّ أهل البيت، ثم إلى سبّ الرسول ﷺ ؛ إذ أهل بيته وأصحابه مثل هؤلاء الفاعلين الضالين))⁽²⁾. وقال أبو الثناء الألويسي /: ((وأطلق غير واحد القول بكفر مرتكب سبّ الصحابة ﷺ ؛ لما فيه من إنكار ما قام الإجماع عليه قبل ظهور المخالف من فضلهم وشرفهم، ومصادمة المتواتر من الكتاب والسنة الدالّين على أن لهم الزلفى من ربهم، ومن هنا كفر من كفر الرافضة...))⁽³⁾. ثم بين / نوع السبّ الذي يكفر مرتكبه فقال: ((وهو السبّ الذي اتخذته شيعة زماننا عبادة..فعلى هذا لا ينبغي لأحد أن يرتاب في كفرهم، بناءً على أن سبهم للصحابة بما فيه إكفارهم -وحاشاهم ﷺ -، ويلزم من إكفارهم بغضهم، وهو كفر صريحٌ كما صرح به الطحاوي⁽³⁾ وغيره))⁽⁴⁾.

(1) انظر ردّ الروافض للسرهندي (ق/ 226-227).

(2) شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز 248/2.

(3) انظر العقيدة الطحاوية مع شرح ابن أبي العز 217/2 حيث قال الطحاوي رحمه الله: "وحبهم

دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان".

(4) الأجوبة العراقية على اللاهوية ص 144-147.

وقال أيضاً: ((والذي نعلمه من الشيعة اليوم التصريح بكفر الصحابة.. واستحلال إيدائهم والتهافت على سبهم ولعنهم تهافت الفراش على النار، وقد أجمع أهل المذاهب الأربعة⁽¹⁾ على القول بكفر المتصف بذلك. وما روي عن بعضهم من أن السَّاب يُضرب أو ينكَل نكلاً شديداً محمولاً على ما إذا لم يكن السَّب مما يوجب تكفيرهم ﷺ ، وكان خالياً عن دعوى بغض وارتداد واستحلال وإيذاء، وليس مراده أن حكم السَّاب مطلقاً كذلك، كما لا يخفى على المتتبع))⁽²⁾.

وبين الشيخ عبد العزيز الدهلوي أن سب الصحابة ﷺ كسب الأنبياء في كفر مرتكب صاحبه، فقال بعد أن ردّ على بعض مطاعن الرافضة في الصحابة ﷺ : ((ثم ينبغي أن يعلم أن سب الأنبياء إنما صار كفراً وحراماً؛ لأن وجه السَّب من الكفر وكبائر الذنوب لا يوجد في أولئك البتة، ويوجد فيهم قطعاً ما يوجب تعظيمهم وتوقيرهم والثناء الجميل عليهم، ومن عداهم من جماعة المؤمنين الذين ثبت تعظيمهم وتكريمهم ومغفرة ذنوبهم وتكفير سيئاتهم بنصوص الكتاب المجيد، فهم في حكم الأنبياء لا محالة في حرمة السب والطعن والتحقير والإهانة).

غاية الفرق بينهم أن الأنبياء لم يوجد فيهم ما يوجب هذه الأمور، وهؤلاء وجد فيهم فأنعدم، والمعدوم بالعدم الطارئ كالمعدوم بالعدم الفطري في هذا الباب، ولهذا نسبة الذنب السابق المتوب عنه إلى التائب حرام، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له.

(1) انظر كلام المالكية في الشفا للقاضي عياض 1108/2، وكلام الشافعية في روضة الطالبين للنووي 70/10، ومعني المحتاج للشربيني 136/4، وكلام الحنابلة في الصارم المسلول لشيخ الإسلام ابن تيمية 570.

(2) الأجوبة العراقية على اللاهوتية ص 149-150، وانظر صب العذاب ص 321-322.

وليس لعوام الأمة ممن عدا الصحابة هذه المرتبة؛ إذ تكفير سيئاتهم ومغفرة ذنوبهم صارت معلومة لنا بالقطع من الوحي والتنزيل... فالصحابة هم متوسطة بين الأنبياء والأمة، ولهذا لن يصل أحد غير الصحابة وإن كان مطيعاً ومنتقياً إلى درجتهم أصلاً، هذا هو المذهب المنصور، فليحفظ هذه النكتة، فإنها نفيسة غاية نفاسة⁽¹⁾.

ومن حكم بكفر الرافضة أيضاً بسبب هذه العقيدة: أكل الدين الباري⁽²⁾ ⁽³⁾

وابن شهاب الكردي⁽⁴⁾ ⁽⁵⁾، وابن نجيم المصري الحنفي⁽⁶⁾ ⁽⁷⁾، وابن كمال باشا⁽⁸⁾،

-
- (1) التحفة الاثني عشرية 534/2-536 (تحقيق الفارس)، وانظر الأجوبة العراقية على اللاهورية ص 150-152، والأجوبة البندنيجية ص 62-63.
- (2) هو أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود الباري، برع وساد، وأفتى ودرّس وأفاد، وصنف فأجاد، ومن ذلك: شرح الهداية، وشرح البزدوي، وغيرهما، توفي ليلة الجمعة في التاسع عشر من رمضان سنة (786هـ). انظر تاج التراجم ص 276، والفوائد البهية ص 195.
- (3) انظر شرح الوصية ص 148-149.
- (4) هو محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الخوارزمي الشهير بالبرازي صاحب الفتاوى للمسماة بالجامع الوجيز للمعروفة بالبرازية، وكان من علماء الحنفية البارزين في الفروع والأصول، وتوفي سنة (827هـ). انظر تاج التراجم ص 354، والفوائد البهية ص 187-188.
- (5) الفتاوى البرازية (الجامع الوجيز) 318/6.
- (6) هو زين العابدين بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن محمد بن محمد المشهور بابن نجيم المصري، كان إماماً فاضلاً، اشتغل وتفنن وأفتى ودرّس، ومن آثاره: البحر الرائق شرح كنز الدقائق والأشباه والنظائر، وكانت وفاته سنة (969هـ) وقيل (970هـ). انظر الطبقات السنية في تراجم الحنفية 3/275.
- (7) انظر البحر الرائق شرح كنز الدقائق 136/5، 92/7.
- (8) انظر رسالة له بعنوان تكفير الروافض ص 195 (ضمن رسائله في المذاهب والفرق).

وأبو السعود⁽¹⁾، والملا القاري⁽²⁾ والكوراني⁽³⁾ والبندنجي⁽⁴⁾، والسرهندي⁽⁵⁾ وغيرهم⁽⁶⁾.

وبناءً على ما تقدم: فإن تدينّ الرافضة بسبّ الصحابة ﷺ من الكفر والزندقة بصريح البرهان، ولا يقدم عليه من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان.

ولا يستغرب هذا المعتقد الفظيع من الرافضة في حق الصحابة؛ ش لأنهم أطفأوا نار أسلافهم المجوس وكسروا صليب أسلافهم النصارى وخبّوا آمال أجدادهم اليهود، وذلك بإخراج العباد من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد.

ومن قرأ كتب الرافضة في هذا الباب تأكد لديه أنهم يحملون غلاًّ مجوسياً وبغضاً يهودياً في حق أولئك الأخيار، وسيأتي في باب الرجعة أنهم يحلون صباحاً ومساءً بانتقامهم من الصحابة ش وتعذيبهم أشد أنواع العذاب وقتلهم شر قتلة على أيدي مهديهم الموهوم.

(1) انظر إرشاد العقل السليم 66/4.

(2) انظر شم العوارض ص 28.

(3) انظر اليمانيات المسلوقة على الرافضة المخدولة ص 299، 235، 225.

(4) انظر الأجوبة البندنجية ص 67-82.

(5) انظر ردّ الروافض (ق/226).

(6) انظر الفتاوى التتارخانية (زاد المسافر) لفريد الدين الأندريقي الدهلوي 5/544، ورد الألوسي على حصون العاملي الرافضي ص 54-58 (ضمن رسالة: الخلافات بين الشيعة والسنة كما يراها الشيخ تقي الدين الهلالي ومحمد رشيد رضا)، والعقائد والأفكار الضالة للدهيانوي ص 148.

ولن ينقص سبهم ولعنهم من منزلة الصحابة ش شيئاً، بل إن ذلك
ينفعهم، لأن الله قطع عنهم العمل فأراد الله أن لا يقطع عنهم الأجر.

الفصل الثاني

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة

في آل بيت النبي <

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في آل البيت ش.

المبحث الأول: عقيدة الرافضة في النبي <

وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الثاني: مفهوم آل البيت عند الرافضة،

وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثالث: دعوى محبة آل البيت عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الرابع: عقيدة الرافضة في آل البيت بين الغلو والجفاء، وموقف علماء الحنفية منها.

تمهيد:

مجل اعتقاد أهل السنة في آل البيت .

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في آل البيت ش.

فإن من أصول أهل السنة والجماعة محبتهم لآل بيت النبي > وتوقيرهم واحترامهم، وإعطائهم الحقوق الواجبة لهم مع إنزالهم منزلتهم التي أنزلهم الشارع إياها بلا إفراط ولا تفريط، وهم بذلك وسط بين النواصب والروافض؛ حيث إن النواصب جفوا في حقهم وفرطوا، بينما الروافض غلوا فيهم وأفرطوا، فكان أهل السنة بذلك حسنة بين سيئتين وهدى بين ضلالتين.

ويمكننا أن نجمل اعتقادهم في النقاط التالية:

أولاً: التعريف بآل البيت.

ثانياً: منزلة آل البيت عند أهل السنة والجماعة.

ثالثاً: نماذج من فضائلهم في الكتاب والسنة وأقوال السلف.

رابعاً: ذكر حقوقهم إجمالاً.

وإلى بيان هذه النقاط بشيء من التوضيح:

أولاً: التعريف بآل البيت:

قبل أن أشرع في بيان المعنى اللغوي أشير إلى أن الآل والأهل كلاهما بمعنى واحد كما سنلاحظ ذلك في التعريفات اللغوية.

فالآل والأهل لغةً: كما قال الجوهري: ((آل الرجل أهله وعياله))⁽¹⁾.

وكما قال الخليل⁽²⁾: ((أهل الرجل: زوجته وأخص الناس به، والتأهل: التزوج، وأهل البيت: سكّانه، وأهل الإسلام: من يدين به))⁽³⁾.

وقال ابن فارس⁽⁴⁾: ((وآل الرجل أهل بيته... لأنه إليه مآلهم وإليهم مآله، وهذا معنى قولهم يا آل فلان))⁽⁵⁾.
وقال ابن منظور: ((وآل الرجل أهله... أصلها أهل، ثم أبدلت الهاء همزة، فصار في التقدير آل فلما توالى الهمزتان أبدلت الثانية ألفاً))⁽⁶⁾.

(1) الصحاح 4/1336 (مادة: أهل).

(2) هو الإمام صاحب العربية ومنشئ علم العروض، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري، أحد الأعلام، وله كتاب "العين" في اللغة، توفي سنة بضع وستين ومائة. انظر سير أعلام النبلاء 7/429، ووفيات الأعيان 2/244، وشذرات الذهب 1/275.

(3) كتاب العين 4/89.

(4) هو أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا بن محمد بن حبيب الرازي اللغوي؛ كان إماماً في علوم شتى، وخصوصاً اللغة فإنه أتقنها، وألف كتابه المجمل في اللغة، وهو على اختصاره جمع شيئاً كثيراً، وله كتاب حلية الفقهاء، ومسائل في اللغة، توفي سنة (395هـ). انظر السير، ووفيات الأعيان 1/118.

(5) معجم مقاييس اللغة ص 82 (مادة: أول).

(6) لسان العرب 11/28 (مادة: أهل).

وقال الراغب⁽¹⁾: الآل مقلوب من الأهل...ويستعمل في من يختص بالإنسان اختصاصاً ذاتياً، إما بقربة قريبة أو موالاة...⁽²⁾.
فتلخص من التعريفات السابقة أن آل الرجل وأهله: هم أخص الناس به إما بقربة، أو بسبب غير القربة كالنكاح والموالاة أو غير ذلك.
وأما اصطلاحاً: فقد اختلف العلماء في تحديد آل النبي > على أربعة أقوال:
القول الأول: إن آل النبي > هم الذين حرمت عليهم الصدقة⁽³⁾.
القول الثاني: إنهم ذريته وأزواجه خاصة⁽⁴⁾.
القول الثالث: إن آل الله > أتباعه إلى يوم القيامة⁽⁵⁾.
القول الرابع: إن آل الله > هم الأتقياء من أمته⁽⁶⁾.
فهذه هي أقوال أهل العلم في تحديد مفهوم آل البيت⁽¹⁾، والراجح من هذه التعريفات

-
- (1) هو أبو القاسم الحسين بن محمد بن الفضل الأصبهاني الملقب بالراغب، اللغوي المفسر المحقق، وله عدد من المؤلفات، منها: المفردات في غريب القرآن، والذريعة إلى مكارم الشريعة، توفي سنة (502هـ). انظر سير أعلام النبلاء 120/18، والأعلام 255/2.
- (2) المفردات في غريب القرآن 57/1، وانظر في هذا المعنى للمصباح المنير ص 34، وفتح الباري 11/191.
- (3) هذا قول جمهور أهل العلم، انظر: كتاب الأم للإمام الشافعي 2/106 وفتح الباري 11/192، ومجموع الفتاوى 3/407-408، 460/408، وجلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنعام لابن القيم ص 210، وفيض القدير 1/55، 2/174.
- (4) انظر التمهيد لابن عبد البر 17/302-303، ومجموع الفتاوى 22/461، وجلاء الأفهام ص 210، 216، وشرح صحيح مسلم للنووي 4/345.
- (5) انظر جلاء الأفهام ص 220، وشرح صحيح مسلم للنووي 4/345، والمصباح المنير ص 34.
- (6) انظر المفردات في غريب القرآن 57/1، وفتح الباري 11/192، وجلاء الأفهام ص 211.

(1) انظر أدلة كل قول في: جلاء الأفهام ص 210-220، وفتح الباري 11/192،
والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط 1/57-68، ومن هم أهل البيت للدكتور
الطاهر الحسني القرطاجي ص 15.

هو القول الأول الذي عليه جمهور أهل العلم⁽¹⁾.
 قال العلامة ابن القيم⁽²⁾ بعد أن ذكر هذه الأقوال السابقة:
 ((والصحيح هو))
 القول الأول ويليه القول الثاني وأما الثالث والرابع فضعيفان؛ لأن النبي قد رفع الشبهة بقوله: ((إن الصدقة لا تحل لآل محمد))⁽³⁾ وقوله: ((إنما يأكل آل محمد من هذا المال))⁽⁴⁾، وقوله: ((اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا))⁽⁵⁾ وهذا لا يجوز أن يراد به عموم الأمة قطعاً، فأولى ما حمل عليه الآل في الصلاة: الآل المذكورون في سائر ألفاظه ولا يجوز العدول عن ذلك))⁽⁶⁾.
 وقال أيضاً: ((وأما من قال بأن آله < هم الأتقياء من أمته دون غيرهم فهو أيضاً غير صحيح؛ لأن الأتقياء من أمته هم أوليائه وليسوا آله، فقد يكون الرجل من آله وأوليائه

(1) انظر فتح الباري 11/192، وجلاء الأفهام ص 210، وينظر للمزيد: العقيلة في أهل البيت 1/55، 68.

(2) هو الإمام العلامة شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، صاحب التصانيف الكثيرة القيمة النافعة، ومنها: زاد المعاد، وإعلام الموقعين، ومدارج السالكين، واجتماع الجيوش الإسلامية، وغيرها، توفي سنة (751هـ). انظر الدرر الكامنة 3/400، وشذرات الذهب 6/168، والأعلام 6/56.

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي صلى الله عليه وآله على الصدقة 2/757 برقم (1072).

(4) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الجهاد والسير، باب قول النبي صلى الله عليه وآله "لا نورث ما تركنا فهو صدقة" 3/1380 برقم (1759).

(5) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الرقاق، باب كيف كان عيش النبي وأصحابه وتخليهم من الدنيا، 5/2372 برقم (6095).

(6) جلاء الأفهام ص 223.

كأهل بيته والمؤمنون به من أقاربه، وقد يكون من أوليائه وإن لم يكن من آله خلفائه في أمته الداعين إلى سنته الدائنين عنه، الناصرين لدينه، وإن لم يكن من أقاربه))⁽¹⁾.
 ((وأما تنصيبه على الأزواج والذرية⁽²⁾ فلا يدل على اختصاص الآل بهم بل هو حجة على عدم الاختصاص بهم، لما روي عن أبي هريرة ط في الصلاة على النبي >: ((اللهم صل على محمد النبي الأمي، وأزواجه أمهات المؤمنين وذريته، وأهل بيته، كما صليت على إبراهيم...))⁽³⁾ فجمع بين الأزواج والذرية والأهل، وإنما نص على الأزواج والذرية بتعيينهم ليميز أنهم

(1) المرجع السابق ص 226.

(2) كما في قوله ﷺ: "قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته كما صليت على إبراهيم..." وقد أخرجه الإمام أحمد في مسنده 424/5 برقم (23648) وقال شعيب الأرناؤوط إسناده على شرط الشيخين.

(3) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى في كتاب الصلاة، باب الدليل على أن أزواجه ﷺ من أهل بيته 151/2 برقم (2686) وضعفه الألباني كما في تحريجه لأحاديث المشكاة برقم (932). وهذا الحديث وإن كان في إسناده مقالا، إلا أنه ورد هناك حديث آخر جُمع فيه بين هذه الألفاظ الثلاثة (الأزواج والذرية وأهل البيت)، ولكن بتقديم لفظ أهل البيت على الأزواج والذرية. وقد عزاه الشيخ الألباني في صفة صلاة النبي ﷺ ص 165 إلى الإمام أحمد والطحاوي، وذكر بأن إسناده صحيح.

وقد أخرجه عبد الرزاق في مصنفه في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ 211/2 برقم (3103)، وأحمد في المسند 374/5 برقم (23221) وقال محققه شعيب الأرناؤوط بأنه صحيح ورجاله رجال الشيخين غير صحابه. وقال الشيخ عبد المحسن العباد بأن رجاله ما عدا الصحابي خرج لهم أصحاب الكتب الستة، انظر رسالة "فضل أهل البيت وعلو مكانتهم" ص 26.

حقيقون بالدخول في الآل وأنهم ليسوا بخارجين منه، بل هم
أحق من دخل فيه...⁽¹⁾.

ومن الأدلة التي تدل على رجحان القول الأول ما يلي:

(1) جلاء الأفهام ص 223-224.

قول النبي < للحسن بن علي ط لما أخذ ثمرة من تمر الصدقة وجعلها في فيه فنظر إليه رسول الله < فأخرجها من فيه قائلاً له: ((أعلمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة))⁽¹⁾.

وقوله عليه الصلاة والسلام في حديث زيد بن أرقم: ((أذكركم الله في أهل بيتي، -ثلاثاً- . قال الراوي: ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم الصدقة بعده، قال: ومن هم؟ قال هم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس، قال كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال نعم))⁽²⁾.

وبالجمع بين هذين الحديثين وغيرهما يتبين أن آل البيت هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم زوجات النبي < وأولاده وبعض قرابته⁽³⁾. أما من حرمت عليهم الصدقة من القرابة فهم لا يقتصرون على من ذكروا في حديث زيد بن أرقم المتقدم -وهم آل علي وآل عقيل وآل جعفر وآل عباس- بل هو عام في كل مسلم ومسلمة من نسل عبد المطلب⁽⁴⁾، وهم بنو هاشم بن عبد مناف، لأنه لم يبق لهاشم عقب إلا من عبد المطلب فقط⁽⁵⁾.

ومما يؤكد دخول غيرهم في هذا الحكم ما أخرجه مسلم في صحيحه عن عبد المطلب ابن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب أنه ذهب هو والفضل بن عباس إلى رسول الله <

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الزكاة، باب أخذ صلقة التمر 541/2 برقم (1414).

(2) تقدم تحريجه ص 216.

(3) انظر في ذلك فضل أهل البيت وعلو مكانتهم للشيخ العلامة عبد المحسن العباد ص 6، والشيعية وأهل البيت لإحسان إلهي ظهير ص 16، والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط 68/1.

(4) انظر فضل أهل البيت وعلو مكانتهم ص 6، ومن هم أهل البيت للقرطاجي ص 25-26.

(5) انظر جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص 14-15، ومنهاج السنة 304/7، وفتح الباري 78/7.

يطلبان منه أن يُولِّيهما على الصدقة ليصيبا من المال ما يتزوجان به، فقال لهما > ((إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد؛ إنما هي أوساخ الناس)) ثم أمر بتزويجهما وإصدارهما من الخمس⁽¹⁾.

فهذا الحديث يبين أن هذا الحكم ليس مقتصرًا على من ذكروا في حديث زيد بن أرقم؛ لأن بني الحارث يشاركونهم في تحريم الصدقة عليهم⁽²⁾، حيث إن النبي > منع عبد المطلب بن ربيعة بن الحارث من أن ينال من مال الصدقة.

كما أنه يدخل في هذا الحكم أيضاً من أسلم من أولاد أبي لهب وهم عتبة ومعتب⁽³⁾ حيث أسلما يوم الفتح ودعا لهما النبي > وشهدا بعض الغزوات⁽⁴⁾.

وقد ألحق بعض أهل العلم -ومهم الشافعي والإمام أحمد في رواية- بني المطلب بن عبد مناف ببني هاشم في تحريم الصدقة عليهم، وذلك لمشاركتهم إياهم في إعطائهم من خمس الخمس دون إخوانهم من بني عبد شمس ونوفل وغيرهم، ويدل لذلك ما أخرجه البخاري من حديث جبير بن مطعم⁽⁵⁾ قال مشيت أنا وعثمان بن عفان إلى رسول الله > فقلنا: يا رسول

(1) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة 757/2 برقم (1072).

(2) بل إن الذهبي نقل الاتفاق على ذلك كما في كتابه المنتقى من منهاج الاعتدال ص 309-310.

(3) انظر تعليق الشيخ محب الدين الخطيب على المنتقى ص 309 (هامش رقم 1).

(4) انظر في سيرتهما: الإصابة في تمييز الصحابة 175/6.

(5) هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف القرشي، صحابي جليل أسلم بعد الحديبية، وقيل يوم فتح مكة، كان من حلماء قريش وساداتهم وكان عارفاً بالأنساب، واختلف في وفاته: فقيل (57هـ) وقيل (58هـ) وقيل (59هـ). الإصابة 462/1، ومعجم الصحابة للبغوي 516/1.

الله أعطيت بني المطلب من خمس خبير وتركنا وإنما نحن وهم منك بمنزلة واحدة، فقال رسول الله >: ((إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد))⁽¹⁾.
فالنبي > أشرك بني المطلب مع بني هاشم في سهم ذوي القربى وهم آله، فدل على أن بني المطلب آله كذلك⁽²⁾.

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس للإمام 1290/3 برقم (3311).
(2) انظر كتاب الأم للإمام الشافعي 195/4، ونيل الأوطار للشوكاني 243/4-244، والصواعق المحرقة لابن حجر الهيتمي ص 183، وانظر رواية الإمام أحمد في المغني 111/4، ومجموع الفتاوى 461/22.

ثانياً: منزلة آل البيت عند أهل السنة والجماعة:

إن عقيدة أهل السنة والجماعة وسط بين الإفراط والتفريط والغلو والجفاء في جميع مسائل الاعتقاد، ومن ذلك عقيدتهم في آل بيت رسول الله >، فهم يتولونهم ويحبونهم ويترضون عنهم، ويرون ذلك أصلاً من أصولهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ومن أصول أهل السنة والجماعة... أنهم يحبون أهل بيت رسول الله > ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ (1).

كما أن أهل السنة ينزلون آل بيت النبي > منازلهم التي يستحقونها بالعدل والإنصاف لا بالهوى والتعسف، ويعرفون الفضل لمن جمع الله له بين شرف الإيمان وشرف النسب، فمن كان من أهل البيت من أصحاب رسول الله >، فإنهم يحبونه لإيمانه وتقواه، ولصحبته إياه، ولقربته منه > . ومن لم يكن منهم صحابياً، فإنهم يحبونه لإيمانه وتقواه، ولقربه من رسول الله >، ويرون أن شرف النسب تابع لشرف الإيمان، ومن جمع الله له بينهما فقد جمع له بين الحسنين، ومن لم يوفق للإيمان، فإن شرف النسب لا يفيد شياً شيئاً (ومن بطأ به عمله لم يسرع به نسبه) (2) (3).

فأهل السنة في هذا الباب وسط بين طائفتين على طرفي نقيض، إحداهما فرطت في مكانتهم وهؤلاء هم الخوارج والنواصب، والطائفة الثانية أفرطت في مكانتهم وغلت فيهم غلوا فاحشاً فرفعتهم إلى منزلة الألوهية

(1) مجموع الفتاوى 3/153-154.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه، في كتاب الذكر والدعاء، باب فضل الاجتماع على تلاوة القرآن وعلى الذكر 4/2074 برقم (2699).

(3) فضل أهل البيت وعلو مكانتهم ص 13-14.

والربوبية، وإن كانت شاركت الأولين في الإفراط والتقصير في حقهم، وهؤلاء هم الرافضة، فكانوا بذلك من أبعد الناس عن وصية النبي > في أهل بيته بقوله: ((أذكركم الله في أهل بيتي...))⁽¹⁾ وفي ذلك قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ((وأبعد الناس عن هذه الوصية الرافضة؛ فإنهم يعادون العباس وذريته، بل يعادون جمهور أهل البيت ويعينون الكفار عليهم))⁽²⁾.

ثالثاً: نماذج من فضائلهم في الكتاب والسنة وأقوال السلف:

وردت في القرآن الكريم آيات في فضل آل البيت كما وردت في السنة أحاديث كثيرة تدل على فضلهم وعلو مكانتهم، ووردت في ذلك آثار وأقوال عن السلف، وسأكتفي بذكر نماذج لإبراز هذا الأمر:

فمن الكتاب قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّكُمْ عَلَىٰ ذٰلِكُمْ عَٰدُونَ** [الأحزاب: ٣٣] فهو دالٌّ على فضل قرابة رسول الله > ومن أخصهم أزواجه وذريته، وفي ذلك قال ابن حجر الهيتمي⁽³⁾: ((وهذه الآية منبع فضائل أهل البيت النبوي لاشتمالها على غرر من مآثرهم والاعتناء بشأنهم حيث ابتدأت بـ (إنما) المفيدة لخصر إرادته تعالى⁽⁴⁾ في أمرهم على إذهاب

(1) تقدم تحريجه ص 216.

(2) مجموع الفتاوى 419/4، وانظر مصداق ما ذكره شيخ الإسلام من عدااء الرافضة لآل البيت وإعانتهم الكفار عليهم، في المنتقى من منهاج الاعتدال للذهبي ص 311، والخطوط العريضة للشيخ محب الدين الخطيب ص 31-32.

(3) هو الإمام شهاب الدين أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي السعدي الأنصاري، أبو العباس، صاحب التصانيف المشهورة ومنها: الصواعق المحرقة على أهل البدع والضلال والزندقة، والخيرات الحسان في مناقب أبي حنيفة النعمان، وغيرها، توفي سنة (974هـ).

انظر الأعلام 234/1، ومعجم المؤلفين 152/2.

(4) أي الإرادة الشرعية، انظر في تقرير ذلك شرح الطحاوية لابن أبي العز 128/1.

(4) تقدم تخریجه ص 412.

والوصية بهم تعني محبتهم والمحافظة على حرمتهم والعمل
بروايتهم الصحيحة والاهتداء بهديهم وسيرتهم إذا لم يكن في
ذلك مخالفة في الدين⁽¹⁾.

(1) انظر تحفة الأحوذى للمباركفوري 178/10، وفيض القدير 174/2.

وأما من أقوال السلف في بيان فضلهم:

فمن ذلك قول أبي بكر ط: ((والذي نفسي بيده لقراءة رسول الله < أحب إليّ أن أصِل من قرابتي))⁽¹⁾.
 وقوله ط: ((ارْقُبُوا محمداً < في أهل بيته))⁽²⁾.
 وذكر الإمام الذهبي⁽³⁾ في السير في ترجمة العباس⁽⁴⁾ ط: ((كان العباس إذا مرّ بعمر أو بعثمان وهما راكبان، تلا حتى يُجاوزهما إجلالاً لعم رسول الله < ((⁽⁵⁾)).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قراءة رسول الله ﷺ 1360/3 برقم (3508).

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قراءة رسول الله ﷺ 1361/3 برقم (3509).

(3) هو الإمام الحافظ المحدث المؤرخ شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي الدمشقي، وله مؤلفات قيمة، ومنها: العلو للعلي الغفار، والأربعين في صفات رب العالمين، وسير أعلام النبلاء وغيرها، توفي سنة (748هـ). انظر شذرات الذهب 153/6، ومقدمة السير بقلم شعيب الأرناؤوط، وفوات الوفيات 315/3، والأعلام 326/5.

(4) هو العباس بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي عم رسول الله ﷺ أبو الفضل، حضر بيعة العقبة مع الأنصار قبل أن يسلم، وشهد بدرًا مع المشركين مكروهاً فأسر فافتدى نفسه وافتدى ابن أخيه عقيل بن أبي طالب ورجع إلى مكة، وصار يكتب إلى النبي ﷺ بالأخبار، ثم هاجر قبل الفتح بقليل وشهد الفتح وثبت يوم حنين، ومات بالمدينة سنة (32هـ). انظر الإصابة 631/3، ومعجم الصحابة للبغوي 380/4.

(5) سير أعلام النبلاء 93/2.

وقال عمر بن عبد العزيز لفاطمة بنت علي بن الحسين ب: ((يا ابنة علي! والله ما على ظهر الأرض أهل بيت أحب إليّ منكم، ولأنتم أحب إليّ من أهل بيتي))⁽¹⁾.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية / في معرض حديثه عن عقيدة أهل السنة والجماعة: ((ويحبون أهل بيت رسول الله > ويتولونهم، ويحفظون فيهم وصية رسول الله > حيث قال يوم غدير خم: ((أذكركم الله في أهل بيتي))⁽²⁾... ويتولون أزواج رسول الله > أمهات المؤمنين، ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة... ويتبرءون من طريقة الروافض الذين يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل))⁽³⁾.

وقال الحافظ ابن كثير / : ((ولا ننكر الوصاة بأهل البيت والأمر بالإحسان إليهم واحترامهم وإكرامهم؛ فإنهم من ذرية طاهرة من أشرف بيت وجد على وجه الأرض فخرا وحسبا ونسبا، ولا سيما إذا كانوا متبعين للسنة النبوية الصحيحة الواضحة الجليلة كما كان سلفهم كالعباس وبنيه وعلي وأهل بيته وذريته رضي الله عنهم أجمعين))⁽⁴⁾.

فهذه هي مكانة آل البيت في نصوص الكتاب والسنة وأقوال سلف الأمة، والتي يدين بها أهل السنة والجماعة ربهم.
رابعاً: حقوق آل البيت إجمالاً:

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد 333/5-334.

(2) تقدم تحريجه ص 412.

(3) مجموع الفتاوى 3/154.

(4) تفسير ابن كثير 4/141-142.

إن لآل بيت النبي > حقوقاً على هذه الأمة وذلك لشرفهم وقرباتهم من رسول الله > ، وهذه الحقوق هي:

1/ وجوب محبتهم وتوقيرهم واحترامهم لقول النبي > فيهم يوم غدیر خم: ((أذكرکم الله في أهل بيتي، أذكرکم الله في أهل بيتي، أذكرکم الله في أهل بيتي)).

قال الإمام القرطبي /: ((وهذه الوصية، وهذا التأكيد العظيم يقتضي وجوب احترام أهله وإبرارهم وتوقيرهم ومحبتهم، وجوب الفروض المؤكدة التي لا عذر لأحد في التخلف عنها))⁽¹⁾.

ومحبتهم وتوقيرهم جزء من محبة النبي > كما قال عليه الصلاة والسلام: ((أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمة، وأحبوني لحب الله وأحبوا أهل بيتي لحي))⁽²⁾.

وقال الإمام البيهقي⁽³⁾ /: ((ودخل في جملة محبته ﷺ حب آله))⁽⁴⁾.

ويتضمن هذا الأمر النهي الشديد عن الطعن فيهم ونصب العداء لهم بأي وجه كان؛ لأن من أبغضهم فكأنما أبغض رسول الله >⁽¹⁾.

(1) ذكره المناوي في فيض القدير 14/3 ولم أجده في تفسير القرطبي.

(2) أخرجه الحاكم في المستدرک، في کتاب معرفة الصحابة، باب ومن مناقب رسول الله ﷺ

162/3 برقم (4716) وقال بأنه صحيح الإسناد ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص.

(3) هو الحافظ العلامة أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، وله مؤلفات قيمة، منها: السنن الكبير، وكتاب الأسماء والصفات، وشعب الإيمان، وغيرها، توفي سنة (458هـ). انظر سير أعلام النبلاء 163/18، ووفيات الأعيان 75/1.

(4) شعب الإيمان 360/1.

2/ ومن حقوقهم أيضا: الصلاة عليهم، يدل لذلك قول النبي > لما سأله بعض أصحابه عن كيفية الصلاة عليه، فقال: ((قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد...))⁽²⁾.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية /: ((وكذلك آل بيت رسول الله > لهم من الحقوق ما يجب رعايتها؛ فإن الله جعل لهم حقا في الخمس والقيء، وأمر بالصلاة عليهم مع الصلاة على رسول الله > فقال لنا: ((قولوا اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد))⁽³⁾.
والصلاة على آل الله من تمام الصلاة عليه وتوابعها، لأن ذلك مما تقر به عينه ويزيده الله بها شرفا وعلوا⁽⁴⁾.

3/ تحريم الزكاة والصدقة عليهم، لقول النبي >: ((إن الصدقة لا تنبغي لآل محمد؛ إنما هي أوساخ الناس))⁽⁵⁾.
وقوله عليه الصلاة والسلام للحسن ط: ((أعلمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة))⁽⁶⁾.

==

(1) انظر الصواعق المحرقة ص 292-293.

(2) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد 305/1 برقم (405).

(3) مجموع الفتاوى 407/3-408، والحديث تقدم تخريجه في الصفحة السابقة.

(4) جلاء الأفهام ص 165، وانظر منهاج السنة 153/4، وشرح صحيح مسلم للنووي 348/4، والصواعق المحرقة ص 285.

(5) تقدم تخريجه ص 490.

(6) تقدم تخريجه 490.

- (1) انظر التمهيد لابن عبد البر 91/3، وهناك اختلاف بين الفقهاء في حكم دفع الزكاة إليهم في حال منعهم من خمس الخمس، انظر في ذلك: العقيلة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط 240/1.
- (2) هو أبو زكريا يحيى بن شرف بن حسين محي الدين الحزامي النووي الدمشقي، وله العديد من المؤلفات النافعة، منها: المنهاج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج وغيرها، وتوفي سنة (677هـ). انظر طبقات الشافعية للسبكي 395/8، وطبقات الشافعية لابن شعبة 153/2، والأعلام 149/8.
- (3) المجموع 345/6.
- (4) مجموع الفتاوى 30/19.
- (5) قال ابن الأثير: "الغنيمة ما أصيب من أموال أهل الحرب وأوجف عليه المسلمون بالخیل والركاب". النهاية ص 668 (مادة: غنم).
- "والفيء ما حصل للمسلمين من أموال الكفار من غير حرب ولا جهاد". النهاية في غريب الحديث ص 710 (مادة: فياء).

(4) انظرها مفصلة ومدللة في: العقيدة بين الإفراط والتفريط 251-224/1.

وأبدأ أولاً بذكر عقيدتهم في النبي > في المبحث القادم مع الرد عليهم من خلال بيان موقف علماء الحنفية.

المبحث الأول

عقيدة الرافضة في النبي ﷺ،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في النبي ﷺ .

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في النبي ﷺ .

مدخل:

فإن من عقيدة أهل السنة والجماعة أن أفضل الخلق على الإطلاق هو محمد ابن عبد الله ﷺ الذي ختم الله به سلسلة النبوة والرسالة، وأن الشريعة التي جاء بها من عند الله هي ناسخة لجميع شرائع الأنبياء السابقين. وقد أدى الأمانة حق الأداء، ونصح أمته حق النصيحة، وجاهد في الله حتى أتاه اليقين من رب العالمين، وترك الأمة على المحجة البيضاء ليلها كنهارها لا يزيغ عنها إلا هالك.

فما من خير إلا وقد دل الأمة عليه، وما من شر إلا وقد حذرنا منه لقوله عليه الصلاة والسلام: ((إنه لم يكن نبي قبلي إلا وقد كان حقا عليه أن يدل أمته على خير ما يعلمه، وأن ينذرهم شر ما يعلمه...))⁽¹⁾. وعلمنا أمور الاعتقاد والعبادة وسائر الحلال والحرام، بل وحتى آداب قضاء الحاجة كما قال أنس رضي الله عنه: علمنا رسول الله ﷺ كل شيء حتى آداب الخراءة⁽²⁾...⁽³⁾.

وكما قال أبو ذرٍّ رضي الله عنه: لقد توفي رسول الله ﷺ ، وما من طائر يقلب جناحية في السماء إلا وقد ذكر لنا منه علماً⁽⁴⁾. وقد جعله الله أسوة حسنة لمن أراد خيري الدنيا والآخرة، والفوز بالجنة والنجاة من النار، كما قال تعالى: يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ. [الأحزاب: ٢١].

(1) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الإمامة، باب الوفاء ببيعة الخلفاء 1472/3 برقم (1844).

(2) الخراءة هو التخلي والقعود للحاجة. النهاية في غريب الحديث ص 256 (مادة: خراً).

(3) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب الطهارة، باب الاستطابة 223/1 برقم (262).

(4) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير 155/2 برقم (1647) وصححه الألباني في الصحيحة برقم (1803).

[illegible]

وهذه العقيدة هي التي يدين بها أهل السنة والجماعة، وعليها يحيون وعليها يموتون.

(1) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 469/1 برقم (3600) وحسنه محققه شعيب الأرنؤوط.

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في النبي ﷺ .

فإن من العقائد التي خالف فيها الرافضة كتاب الله تعالى وسنة نبيه ﷺ وإجماع الأمة: هو جفاؤهم في حق النبي ﷺ ، وذلك بطعنهم في شخصيته ومكانته وعرضه، فلم يسلم من مطاعنهم حتى أفضل الخلق محمد ﷺ ، فإلى الله المشتكى وهو المستعان.

ومن أبرز مطاعنهم فيه:

1/ قول بعضهم إنه ﷺ لم يبلغ البلاغ المبين وأنه ترك أمته على الخلاف والشحناء فيما يتعلق بأمر الإمامة، وكل الخلافات الموجودة بعد وفاة النبي ﷺ إلى يومنا هذا سببها عدم تبليغ النبي ﷺ أمر الإمامة كما كان يجب عليه.

وفي ذلك قال إمامهم الخميني في كتابه كشف الأسرار: ((وواضح بأن النبي لو كان قد بلغ بأمر الإمامة طبقاً لما أمر به الله، وبذل المساعي في هذا المجال، لما نشبت في البلدان الإسلامية كل هذه الاختلافات والمشاحنات والمعارك، ولما ظهرت ثمة خلافات في أصول الدين وفروعه))⁽¹⁾.

2/ ومن مطاعنهم أيضاً قولهم: إنه ﷺ كان متبهيماً من الناس بشأن الدعوة إلى الإمامة، وأنه امتنع عن ذلك خوفاً من الصحابة، ولم يبلغ الناس إمامة علي عليه السلام إلا بعد أن هدده الله⁽²⁾.

كما روى الصدوق بسنده عن الرضا عليه السلام أنه قيل له أن عروة بن الزبير⁽³⁾ قال: توفي رسول الله ﷺ وهو في تقية؟ فقال: أمّا بعد قول

(1) كشف الأسرار ص 155.

(2) انظر بحار الأنوار 98/28، والنص والاجتهاد ص 590، والمراجعات ص 277

وخلاصة عبقات الأنوار 198/8، وشجرة طوبى ص 222، وكشف الأسرار ص 150.

(3) هو عروة بن الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي بن كلاب، يكنى أبا عبد الله، أحد

(4) الفروع من الكافي 188/3، وانظر بحار الأنوار 126-125/22.

فهذه الرواية صريحة في أن النبي ﷺ أظهر خلاف ما كان يبطنه.

4/ ومن مطاعنهم أيضاً: نسبتهم بعض الأمور إلى النبي ﷺ التي هي خلاف ما في أيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، كما روى الكليني بسنده رواية طويلة وفيها أن جعفر الصادق أعطى زارة صحيفة كانت تسمى صحيفة الفرائض، قال زارة: ((فلما ألقى إليّ طرف الصحيفة، إذا كتاب غليظ يُعرف أنه من كتب الأولين فنظرت فيه، فإذا هو خلاف ما في أيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف الذي ليس فيه اختلاف، وإذا عامته كذلك، فقرأته حتى أتيت على آخره بنجث نفس وقلة تحفظ وإسقام رأي، وقلت وأنا أقرأه باطل، حتى أتيت أبا جعفر عليه السلام فقال لي: أقرأت صحيفة الفرائض؟ فقلت نعم، فقال كيف ما قرأت؟ فقلت باطل ليس بشيء، هو خلاف ما الناس عليه، قال: فإنّ الذي رأيتَ والله يا زارة هو الحق الذي رأيتَ إملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخط عليّ بيده)) (1).

فهذه الرواية صريحة في أن النبي ﷺ تكلم ببعض الأمور التي هي خلاف ما أمر الله به من الصلة والأمر بالمعروف، وهو طعن صريح في جناب الرسول ﷺ.

5/ ومن ذلك نسبتهم إلى الرسول ﷺ رواياتٍ تصرّح بأن من تمتع ثلاث مرات زاحمه في الجنان (2).

(1) الفروع من الكافي 94/3-95، وانظر تهذيب الأحكام للطوسي 271/9، ومدينة

المعاجز لهاشم البحراني ص 85-86.

(2) انظر من لا يحضره الفقيه 366/3.

وفي رواية أخرى: أن من تمتع أربع مرات كانت درجته كدرجة الرسول ﷺ (1).

6/ ومن مطاعنهم الواضحة في النبي ﷺ الوقعة في بعض أزواجه: كعائشة وحفصة رضي الله عنهن، فقد وصفوها بأقبح الأوصاف وأشنع التهم (2)، ولا شك أن ذلك طعن في النبي ﷺ؛ إذ كيف يعاشرهما مع وجود هذه الأوصاف فيهما!!

7/ ومن مطاعنهم أيضاً: ما قاله شيخهم المجلسي - ما ترجمته -: حين يظهر قائم آل محمد فإنه يلتقي العون من الله وملائكته، وأول من يبايعه محمد صلى الله عليه وآله وسلم وبعده علي (3).

8/ ومن المطاعن أيضاً: قولهم بتفضيل أئمتهم على الأنبياء والمرسلين بما فيهم نبينا محمد ﷺ، كما أورد الكليني بسنده عن عبد الأعلى قال سمعت أبا عبد الله × يقول: ((ما من نبي جاء قط إلا بمعرفة حقنا وتفضيلنا على من سوانا)) (4).

وعقد المجلسي باباً بعنوان: (باب تفضيلهم عليهم السلام على الأنبياء وعلى جميع الخلق) (5)، وقال: ((والأخبار في ذلك أكثر من أن تحصى، وإنما أوردنا في هذا الباب قليلاً منها وهي متفرقة في الأبواب)) (1).

(1) تفسير منهج الصادقين لفتح الله الكاشاني ص 356، نقلاً عن كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار لحسين الموسوي ص 34.

(2) نهج الحق وكشف الصدق ص 367، والصراط المستقيم 161/3، وانظر للاستزادة: التحفة الاثني عشرية 2/ 468 (تحقيق الفارس).

(3) حق اليقين ص 139 (بالفارسية).

(4) الأصول من الكافي 1/ 437.

(5) بحار الأنوار 26/ 319-267.

وقال إمامهم الحميني: ((وإن من ضروريات مذهبنا أن لأئمتنا مقاماً لا يبلغه ملك مقرب ولا نبي مرسل))⁽²⁾.

9/ وأخيراً: ما ذكره نعمة الله الجزائري وأقرّه من جاء بعده من علمائهم على ذلك، وهو قوله: ((إنا لم نجتمع معهم -أي مع أهل السنة- على إله، ولا على نبي، ولا على إمام، وذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمداً نبيه، وخليفته أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب، ولا بذلك النبي، بل نقول: إن الرب الذي خليفته أبو بكر ليس ربنا، ولا ذلك النبي نبينا))⁽³⁾.

فهذه هي عقيدة الرافضة في النبي ﷺ ، وللقارئ أن يقارن ذلك بدعاوي محبة الرسول واتباعه، لكي يعرف حقيقة تلك الدعاوي الكاذبة المناقضة للحقائق الثابتة في كتبهم.

وأننتقل الآن إلى بيان موقف علماء الحنفية من تلك العقيدة الفاسدة في المطلب القادم.

(1) المرجع السابق 26/297-298.

(2) الحكومة الإسلامية ص 51.

(3) الأنوار النعمانية 2/278-279.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في النبي ﷺ .

فإن علماء الحنفية ردوا على مطاعن الرافضة التي تقدم ذكرها في حق النبي ﷺ وبينوا أنها تنقيص لمنزلة الرسول ﷺ ومكانته، وإساءة إلى جنابه وشخصيته، ولا يقدم عليها من كان في قلبه أدنى احترام لهذا الرسول الكريم ﷺ فضلاً عما يدعي محبته واتباعه.

واليك بيان ذلك:

* أما قول بعض الرافضة بأن النبي ﷺ لم يبلغ البلاغ المبين فيما يتعلق بأمر الإمامة، بحيث ترك أئمة على الخلاف والشحناء... وأن كل ما حصل من اختلاف وتفرق فسيبه ذلك:

فإن هذا تكذيب ظاهر لنصوص الشرع التي ورد فيها الثناء على النبي ﷺ بأنه بلغ أئمة بلاغا كافيا شافياً، فما من خير الدنيا والآخرة إلا وقد دل الأمة عليه، وما من شر إلا وقد حذرنا منه، ولم يقبض إلا وقد بين لأئمة جميع ما يحتاجون إليه، وقد أكل الله بتبليغه الدين وأتم به نعمته على خلقه أجمعين، لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٣].

وأما وقوع الاختلاف فإنما هي سنة من سنن الله الكونية التي لا بد منه: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّبِعُوا رَسُولَ اللَّهِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [هود: ١١٨-١١٩] والنبي ﷺ قد حذر منه في أحاديث كثيرة كما في حديث الافتراق^(١) وغيره^(٢).

(١) وهو قوله ﷺ: "افتترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة، وافتترقت النصارى على ثنتين

وسبعين فرقة، وستفترق هذه الأمة إلى ثلاث وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة". سنن أبي

داود، كتاب السنة، باب شرح السنة ص 689 برقم (4596) وصححه الألباني (طبعة مشهور).

(٢) انظر مختصر التحفة الاثني عشرية ص 111، وإشارات المرام من عبارات الإمام للقاضي كمال الدين البيضاوي

الحنفي ص 328، وحاشية الشيخ محمد بن حنيفة الحنفي على خريدة التوحيد لأبي البركات الدردير ص 138،

وإرشاد الشيعة ص 195، وتاريخ الشيع وأفكاره ص 727.

(2) انظر ص 180.

ولكنه لم يخف في الله لومة لائم، فكيف يقال بأنه كان يخاف -بعد أن وجد أنصاراً وأعواناً- في تبليغ أمر الإمامة!!⁽¹⁾

* وأما نسبتهم النفاق إلى النبي ﷺ في بعض رواياتهم، كما روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله عليه السلام أن النبي ﷺ قال في صلاته على عبد الله بن أبي ابن سلول: ((اللهم احش جوفه ناراً، واملاً قبره ناراً وأصله ناراً...))⁽²⁾.

فقد قال الشيخ التونسي بعد أن ذكر هذه الرواية تحت عنوان: (الأمر الخامس من عقائدهم الفاسدة: عقيدة إهانة الرسول ﷺ) ما نصه: ((كيف تفتري الشيعة على النبي ﷺ حيث يدعون كذباً وزوراً أن النبي ﷺ صلى على المنافق، ولكنه في صلاته دعا عليه، وهذا كما لا يخفى أنه من أعمال النفاق، ونسبة النفاق إلى رسول الله ﷺ إهانة عظمى في حقه ﷺ)). إلى أن قال: ((أفتبني الأديان على النفاق؟ إذاً لما احتاج رسول الله ﷺ إلى تحمل الأذى والمصائب من المشركين واليهود وغيرهم؟))⁽³⁾.

* وأما نسبتهم بعض الأمور إلى النبي ﷺ التي هي خلاف ما في أيدي الناس من الصلة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأن ذلك هو الحق... فقد قال الشيخ التونسي بعد ذكره لهذه الرواية: ((أفهنالك إهانة في حق علي بن أبي طالب عليه السلام، وفي حق سيد الخلق أجمعين ﷺ أكثر وأشد من أن ينسب إليهما تحريراً فيه خلاف ما في أيدي الناس من الصلة والأمر

(1) انظر صب العذاب ص 330-332، والثورة الإيرانية ص 153، وتاريخ التشيع وأفكاره ص 728.

(2) الفروع من الكافي 188/3، وانظر بحار الأنوار 125/22-126.

(3) بطلان عقائد الشيعة ص 47، 51-52.

بالمعروف، أي أن رسول الله ﷺ -والعياذ بالله- كان يأمر الناس عامة في كل حين بالصلة والأمر بالمعروف، ولكن في الخلوة يميل إلى علي ﷺ بخلاف ذلك من قطيعة الرحم والأمر بالمنكر ونحوه، أفهناك بهتان أشنع من هذا، وهل يصلح أن يكون الدين يأمر بذلك!) (1)

* وأما نسبتهم إلى الرسول ﷺ روايات تصرح بأن من تمتع أربع مرات كانت درجته كدرجة الرسول ﷺ .

فلا شك أن ذلك من أظلم الظلم وأقبح الجرم في حق النبي ﷺ ، لأن العبد مهما عبد الله بشتى أنواع العبادات العظيمة فإنه لا يستطيع بأي حال أن يبلغ درجة أدنى فرد من أصحاب رسول الله ﷺ فكيف بسيد الأولين والآخرين! وكيف يقارن بين منزلة الزاني أخس الناس وبين منزلة صفوة خلق الله!!

والمتعة عند الرافضة لا تعني إلا الإباحية الجنسية، لأنه لا نكاح فيها ولا شهود ولا تحديد بالعدد⁽²⁾، وتكون لمدة ساعة أو يوم أو أسبوع أو شهر أو أكثر أو أقل -على حسب اتفاق الطرفين-.

وهي على أنواع عندهم ومنها المتعة الدورية، قال العلامة محمود شكري الألوسي -وهو ممن عايشهم في ديار واحدة- : "فإن من نظر إلى أحوال الروافض في المتعة في هذا الزمان لا يحتاج في حكمه عليهم بالزنا إلى شاهد ولا برهان، فإن المرأة الواحدة منهم تزني بعشرين رجلا في يوم وليلة، وتقول

(1) المرجع السابق ص 48-49.

(2) ذكر ذلك علماء الشيعة ومنهم الحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة (64/21) حيث نسب إلى الإمام الصادق قوله: "وصاحب الأربع نسوة يتزوج منهن ما شاء بغير ولي ولا شهود"، إنها إباحية فاقت إباحية المجوس.

إنها متمتعة، وقد هيئت عندهم أسواق عديدة للمتعة توقف فيها النساء، ولهن قوادون يأتون بالرجال إلى النساء، وبالنساء إلى الرجال فيختارون ما يرضون، ويعينون أجرة الزنا، يأخذون بأيديهن إلى لعنة الله تعالى وغضبه، فإذا خرجن من عندهم وقفن لآخرين وهكذا كما أخبر بذلك الثقات الذين دخلوا بلادهم، وإن جماعة نحو خمسة أو أقل أو أكثر يأتون إلى امرأة واحدة فتقول لهم: من الصبح إلى الضحى في متعة هذا، ومن الضحى إلى الظهر في متعة هذا، ومن الظهر إلى العصر في متعة هذا، ومن العصر إلى المغرب في متعة هذا، ومن المغرب إلى العشاء في متعة هذا، ومن العشاء إلى نصف الليل في متعة هذا، ومن نصف الليل إلى الصبح في متعة هذا، ويسمونها المتعة الدورية⁽¹⁾ وإن امرأة واحدة تتمتع بخمسة رجال ولا يدري أحدهم بالآخرين...⁽²⁾.

وتعظم المصيبة ويزداد الأمر شناعةً حينما يقارن ارتكاب الزنا والإباحية الجنسية بمنزلة النبي ﷺ، فهذه وقاحة ما بعدها وقاحة، ولا يقدم عليها من كان في قلبه أدنى محبة للرسول الكريم ﷺ، فاللهم إنا نتبرأ إليك مما يدعي هؤلاء، ونكل أمرهم إليك يا جباراً قهاراً، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم⁽³⁾.

* وأما وقيعتهم في بعض أزواج النبي ﷺ فلا شك أن ذلك طعن في النبي ﷺ، إذ كيف يعاشرهن مع وجود هذه الأوصاف فيهن!!

(1) وقد أشار إلى ذلك البرزنجي في كتابه (النوافذ للروافض ت1103هـ) [ق 1/102]،

وذكر أن شيخ الرافضة عبد العالي الكركي كان يفتي بذلك.

(2) صب العذاب على من سب الأصحاب ص 87 وما بعدها.

(3) انظر بطلان عقائد الشيعة ص 48، وإرشاد الشيعة ص 76.

وهو من أشد أنواع الإيذاء في حق رسول الله ﷺ ، وقد قال الله تعالى: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ عَدَّوْا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ سُبُلَ الْبَغْيِ وَالنَّفْسِ الْكَافِرَةِ** [الأحزاب: ٥٣].

ولا شك أن أزواج النبي ﷺ هن أمهات المؤمنين كما قال الله تعالى: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ عَدَّوْا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ سُبُلَ الْبَغْيِ وَالنَّفْسِ الْكَافِرَةِ** [الأحزاب: 6].

وقد أثنى الله عليهن بقوله: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ عَدَّوْا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ سُبُلَ الْبَغْيِ وَالنَّفْسِ الْكَافِرَةِ** [الأحزاب: ٣٣] ، وأنزل في براءة وعفة أم المؤمنين عائشة كآيات سورة النور، وهي صريحة في أن من يطعن فيها بالإفك بعد ذلك فهو من زمرة المنافقين.

* وأما زعمهم بأن النبي ﷺ سيبيع مديهم إذا خرج، فذلك من الضلالة والسفاهة بمكان، إذ كيف يبيع رسول الله ﷺ شخصا يحكم بشريعته! (1) .

ولا شك أن قولهم هذا إشارة إلى عقيدتين خيشتين من عقائدهم وهما: تفضيل الأئمة على الأنبياء والمرسلين، وكون مديهم سيحكم عند ظهوره بشريعة غير هذه الشريعة، ولذا يبيعه النبي ﷺ (2) . وبعد هذا العرض الموجز لعقيدة الرافضة وبيان سخافتها يتبين للقارئ أن هذه المطاعن التي طعنوا بها في جناب سيد المرسلين هي خير شاهد وأدل دليل على أنهم من أبعد الناس عن محبة النبي ﷺ وأهل بيته . وهذه الصورة التي رسموها في كتبهم هي لا تنطبق على النبي محمد بن عبد الله الذي جعله الله سيد الأولين والآخرين كما قال أبو المعالي الألويسي :

(1) انظر الثورة الإيرانية ص 148.

(2) كما في مبحث عقيدتهم في المهدي الموهوم.

((وأما الرسول الذي آمنوا به -يقصد الرافضة- فهو بزعمهم رجل من العرب لم يبلغ رسالات ربه، وليس هو أفضل الخلق، بل إن من ليس بنبي يساويه بزعمهم، وأنه رد الوحي مرتين، وأنه لم يبلغ رسالات ربه في آخر حياته خوفاً من ضرر أصحابه، وأنه أمر خيار أهل بيته بأن يكذبوا على الله ورسوله ما داموا أحياء، وأن يفتوا في الدين بخلاف ما أنزل الله⁽¹⁾، وأن يحللوا فروج فتياتهم لشيعتهم، وأن يكرهوهن على البغاء إن أردن تحصناً، وأن يأمرُوا شيعتهم بإخراج أمهات أولادهم وسائر جواريتهم لأهل مذهبهم... وغير ذلك من العقائد الفاسدة والأحكام الكاسدة.

ولا شك أن النبي الموصوف بهذه الصفات ليس هو محمد ﷺ ، بل لم يرسل الله تعالى مثل هذا النبي الذي وصفه الشيعة بما وصفوه⁽²⁾ .
وقد تقدم في قول شيخهم نعمة الله الجزائري أن النبي الذي كان خليفته أبا بكر ليس هو نبيهم، وحسبهم ذلك خزيًا وعارًا، وزندقة وضلالًا.

(1) يشير بذلك إلى التقية التي هي تسعة أعشار الدين عند الرافضة، كما في الأصول من الكافي 2/217 .

(2) السيوف المشرقة ص 323-324، وصبت العذاب على من سب الأصحاب ص 330-332، وانظر كتاب سيرة خاتم الأنبياء ﷺ للشيخ محمد شفيع (المفتي العام لدولة باكستان سابقاً).

المبحث الثاني
مفهوم آل البيت عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم آل البيت عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم آل البيت عند الرافضة.

تقدمت أقوال علماء أهل السنة والجماعة في تحديد مفهوم آل البيت، وذكرنا أن الراجح من تلك الأقوال هو أن آل بيت النبي ﷺ هم الذين حرمت عليهم الصدقة، وهم بعض قرابته، وجميع زوجاته أمهات المؤمنين، وذريته رضي الله عنهم أجمعين.

أما في هذا المبحث فسوف نذكر من المقصود بآل البيت عند الرافضة، مع رد علماء الحنفية عليهم في ذلك.

المطلب الأول مفهوم آل البيت عند الرافضة.

المطلب الأول: مفهوم آل البيت عند الرافضة:

من نظر في كتب الرافضة وجد أنهم قصروا مفهوم آل البيت على بعض أفرادهم، وأخرجوا منه ما هو داخل فيه دخولا أوليا، لغة وشرعا وعرفا، كما سيأتي بيانه.

ومصطلح آل البيت، وأهل البيت، والعترة، كلها أوصاف لمعنى واحد في حقيقة الأمر عند الرافضة⁽¹⁾، وإن كان بعضهم فرق بينها بحيث قال إن الآل يطلق على ذرية النبي ﷺ، والأهل هم الأئمة الاثنا عشر⁽²⁾ والعترة هم جميع بني هاشم⁽³⁾.

قال علي بن عبد الله البحراني⁽⁴⁾ جواباً على من قال إن المراد بأهل البيت والآل وذوي القربى: مؤمنو بني هاشم والمطلب وكان الثلاثة العترة؛ فالألفاظ الأربعة بمعنى واحد، حيث كان جوابه: ((قلت: لعمرى إن الألفاظ الأربعة بمعنى واحد...))⁽⁵⁾.

وجمهور الرافضة على أن المقصود بآل البيت: أصحاب الكساء الأربعة الذين نزلت فيهم آية التطهير- بزعمهم- وهو قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [الأحزاب: ٣٣]

(1) انظر الأمالي للصدوق ص 616، وكشف الغمة 42/1-52، والصوارم المهرقة للتستري

ص 146، وبحار الأنوار 147/23-148، والشيعية في الميزان لمحمد جواد مغنية ص 447.

(2) انظر المقالات والفرق للقمي ص 141.

(3) كما نصّ على ذلك المفيد في رسالته: "الثقلان" ص 10.

(4) هو علي بن عبد الله البحراني، المتوفى سنة (1319هـ)، فقيه إمامي، ولد

في البحرين، وانتقل إلى مطرح حيث تقيم الطائفة الحيدر آبادية، فمكث فيها إماماً، ثم غادرها إلى لنجة

—أحد موانئ إيران—، فتوفي بها. انظر ترجمته في شهداء الفضيلة للأميني ص 341، والذريعة 344/2.

(5) منار الهدى في النص على إمامة الأئمة الاثني عشر ص 572.

وهم عليّ والحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام، ويلحق بهم تسعة من أولاد الحسين عليه السلام بناء على الروايات الصريحة عندهم⁽¹⁾.

فقد روى المجلسي بسنده عن الصادق عن آبائه عن الحسين عليه السلام قال: سألت أمير المؤمنين عليه السلام عن معنى قول رسول الله ﷺ ((إني مخلّف فيكم الثقلين - كتاب الله وعترتي- من العترة؟ فقال: أنا والحسن والحسين، والأئمة التسعة من ولد الحسين تاسعهم مهديهم وقائمهم))⁽²⁾.

وذكر الفيض الكاشاني في تفسيره عن الصادق عليه السلام أن المراد بأهل البيت في آية: **يُحَدِّثُ ذُرِّيَّتَهُ رُكَّكَ كَچَ هُم عَلِيّ وَالحسن والحسين وفاطمة عليهم السلام والأئمة من بعدهم**⁽³⁾.

وقال علي البحراني: ((إن إطلاق لفظ العترة على غيرهم، إنما هو على ضرب من المجاز، فعترة النبي ﷺ هم الأقربون منه وشيعة، والأدون منه نسباً من بني هاشم دون غيرهم من قريش، هذا باعتبار اللغة العربية، أما باعتبار العرف الشرعي: فإن العترة هم أمير المؤمنين عليه السلام وفاطمة وولداها الحسن والحسين والأئمة من ذرية الحسين عليهم السلام))⁽⁴⁾.

وقال نعمة الله الجزائري: ((وأما آله ﷺ فقد اختلف المسلمون في المراد بهم، والذي اجتمعت عليه شيعتهم بسبب النقل المستفيض عن المعصومين أنهم المعصومون عليهم السلام لا غير))⁽⁵⁾.

(1) انظر كتاب سليم بن قيس ص 133، وتفسير فرات الكوفي ص 332، والصرط للمستقيم 184/1-

185، وبحار الأنوار 147/23، ومودة أهل البيت إصدار مركز الرسالة ص 12.

(2) بحار الأنوار 147/23.

(3) التفسير الصافي 189/4.

(4) منار الهدى ص 571-572.

(5) الأنوار النعمانية 133/1.

وقد نصّ على ذلك الإربلي⁽¹⁾ وابن جبر⁽²⁾ وسائر علمائهم .
فهؤلاء هم آل البيت في مفهوم الرافضة، وقد رأيت أنهم أجمعوا على عدم دخول أمهات المؤمنين وأقارب النبي ﷺ في مسمى آل البيت، قال شيخهم المجلسي - بعد أن ذكر عدة روايات في تقرير هذا الأمر - : فقد ظهر من تلك الأخبار المتواترة من الجانبين بطلان القول بأن أزواج النبي ﷺ داخلية في الآية، وكذا القول بدخول الأقارب، ولا عبرة بما قاله زيد بن أرقم من نفسه⁽³⁾ مع معارضته بالأخبار المتواترة⁽⁴⁾ .

بل حكموا بكفر بعض أزواج النبي ﷺ والتبرؤ منهن كعائشة وحفصة رضي الله عنهن ناهيك عن دخولهن في زمرة أهل البيت، كما قال المجلسي : ((وعقيدتنا في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، ومن النساء الأربع عائشة وحفصة وهند⁽⁵⁾ وأُمّ الحكم⁽⁶⁾ ومن

(1) انظر كشف الغمة 42/1.

(2) انظر نهج الإيمان ص 495.

(3) يقصد بذلك حديث زيد بن أرقم الذي نصّ فيه على دخول أمهات المؤمنين وبعض أقارب النبي ﷺ في مفهوم آل البيت، وقد تقدم تخريجه في الباب الأول ص 219.

(4) بحار الأنوار 333/35.

(5) هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس بن عبد مناف القرشية والدة معاوية بن أبي سفيان، وقد كانت تؤلب على المسلمين إلى أن جاء الله بالفتح فأسلم زوجها أبو سفيان ثم أسلمت هي يوم الفتح وقصتهما في قولها عندبيعة النساء وأن لا يسرقن ولا يزنين فقالت وهل تزني الحرة؟ توفيت في خلافة عمر وقيل في خلافة عثمان رضي الله عنه.

انظر الإصابة 155/8، وطبقات ابن سعد 235/8.

(6) هي أم الحكم بنت أبي سفيان بن حرب الأموية أخت معاوية شقيقته وأخت أم حبيبة أم المؤمنين لأبيها، أسلمت يوم الفتح وكانت ممن نزل فيه جئو ثوئو ئي ج [للمتحة: ١٠] فقارقتها عياض بن غنم وتزوجها عبد الله بن عثمان الثقفي . انظر الإصابة 192/8، وطبقات ابن سعد 240/8.

جميع أتباعهم وأشياعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم⁽¹⁾.
ويلاحظ أيضاً على مفهومهم لآل البيت - كما أشار إلى ذلك المجلسي- أنهم أخرجوا آل عقيل وآل جعفر وآل عباس وبقية آل علي عليه السلام من ذلك المفهوم، بل طعنوا في بعضهم كعقيل بن أبي طالب⁽²⁾ والعباس وابنه عبد الله ش⁽³⁾.

ومن الغريب أيضاً: أنهم أخرجوا من جملة آل البيت بنات النبي صلى الله عليه وآله الثلاثة: زينب⁽⁴⁾ ورقية⁽⁵⁾ وأم كلثوم⁽¹⁾، بدعوى أنهم لسن بنات النبي صلى الله عليه وآله وإنما

(1) حق اليقين ص 519 (بالفارسية).

(2) هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي، يكنى أبا يزيد وأبا سعيد، وكان فيمن أخرج من بني هاشم كرهاً مع المشركين إلى بدر فشدها وأسر يومئذ وكان لا مال له ففداه العباس بن عبد المطلب، وخرج إلى رسول الله صلى الله عليه وآله مهاجراً في أول سنة ثمان فشهد غزوة مؤتة ثم رجع فعرض له مرض فلم يسمع له بذكر في فتح مكة ولا الطائف ولا خيبر ولا في حنين، ومات في خلافة معاوية رضي الله عنه.

انظر طبقات ابن سعد 4/42، ومعجم الصحابة للبخاري 4/358.

(3) انظر الروضة من الكافي 8/165، والأنوار النعمانية 1/106، وقد زعموا أن قوله تعالى: **جَاءَتْكَ نُورٌ وَ نُورٌ وَ نُورٌ وَ نُورٌ** [الإسراء: ٧٢] نزل في العباس وابنه عبد الله عليه السلام، كما في تفسير القمي 2/23، وتفسير العياشي 2/305، وبحار الأنوار 7/137، ولمزيد من الاطلاع على طعنهم في آل البيت ينظر: "العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط" 2/509-537.

(4) هي زينب بنت النبي صلى الله عليه وآله تزوجها أبو العاص قبل البعثة، أسلمت قبل زوجها بست سنين، ولما أسر يوم بدر أرسلت زينب رضي الله عنها بقلادة لها لتفدي بها عن زوجها، فأطلق سراحه بشرط أن يخلي سبيل زوجته ففعل، وهاجرت إلى المدينة وتوفيت بها. انظر سير أعلام النبلاء 2/247.

(5) هي رقية بنت الرسول صلى الله عليه وآله من زوجه أم المؤمنين خديجة رضي الله عنها، تزوجها عثمان رضي الله عنه

=

- (1) هي أم كلثوم بنت النبي ﷺ ولدتها خديجة قبل فاطمة، تزوجها عتيبة بن أبي لهب وفارقها، وتزوجها عثمان سنة ثلاث من الهجرة بعد وفاة أختها رقية ولم تلد منه، وتوفيت سنة(9هـ). سير أعلام النبلاء 252/2.
- (2) انظر الاستغاثة في بدع الثلاثة لأبي القاسم الكوفي 64/1، وإحقاق الحق ص 249، والأنوار النعمانية 81/1، وعقائد الإمامية للزنجاني 43/3.
- (3) انظر الصراط المستقيم للياضي 83/3، والبرهان للبحراني 463/4-464.
- (4) انظر سيرة الأئمة الاثني عشر لهاشم معروف الحسني ص 66/1-76.

بما قبلها وبما بعدها فهم أهل البيت دون غيرهم، ويلحق بهم الأئمة بناء على الروايات (1).

فهذا هو مفهوم آل البيت وحدوده عند الرافضة، وسيأتي تفنيد زعمهم هذا من خلال بيان موقف علماء الحنفية في المطلب القادم.

(1) انظر تفسير القمي 193/2، وتفسير فرات الكوفي ص 110، ومجمع البيان للطبرسي 155/8-156، وبحار الأنوار 233/35.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم آل البيت عند الرافضة.

بين علماء الحنفية المفهوم الصحيح لمصطلح آل البيت، ووضحوا أن المفهوم الذي قالت به الرافضة إنما هو انحراف ظاهر عن دلالة اللغة والشرع والعرف.

فقد ذكر الإمام أبو الثناء الألويسي أن دخول أزواج النبي ﷺ في زمرة آل البيت إنما هو بدخول أولي، فقال - بعد أن ذكر أن قوله تعالى ﴿يَدْخُلُونَ فِي الْبَيْتِ إِذَا أَدْعَاكُمْ فَادْعُوا كَمَا دُعِيتُمْ﴾ [الأحزاب: ٣٣] نزل في حق نساء النبي ﷺ - : ((والسياق والسباق يشهدان له، على أن ذكر حال الغير في أثناء خطاب الأزواج بهذه الصورة مناف للبلاغة.

وأيضاً إضافة البيوت إلى الأزواج في قوله (بيوتكن) تدل على أن المراد بأهل البيت إنما هو الأزواج المطهرات؛ إذ بيته ﷺ لا يمكن أن يكون غير ما سكن فيه أزواجه))^(١).

وقال بعد أن ذكر قول الرافضة: بأن المراد بالبيت بيت النبوة، وأن أهل البيت لغةً شامل للخدام من الإمام اللاتي يسكن في البيت، وليس المراد هذا بالاتفاق، فالمراد أهل العباء الذين خصصهم حديث (الكساء))^(٢).

فقال /: ((وعدم كون هذا مراداً من أجل أن القرائن تعين المراد.

(١) النفحات القدسية في الرد على الإمامية ص 722-723 (ضمن جهود أبي الثناء)، وانظر التحفة الاثني عشرية للدهلوي 376/2 (تحقيق أحمد المدخلي).

(٢) انظر هذه الشبهة في مجمع البيان للطبرسي 155/8.

وأيضاً: يخصصّ العقل هذا اللفظ باعتبار العرف والعادة بمن يسكنون في البيت لا بقصد الانتقال، ولم يكن التحول والتبدل جاريتين عادة فيهم كالأزواج والأولاد، دون العبيد والخدام الذين هم في معرض من التبدل والتحول من ملك إلى ملك بالهبة والبيع وغير ذلك.

وإنما يدل التخصيص بالكساء على كون هؤلاء المذكورين مخصصين لو لم يكن للتخصيص فائدة أخرى وهي ظاهرة فتدبر⁽¹⁾. وذكر / أن مفهوم آل البيت يدخل فيه أيضاً -إضافة إلى الأزواج- أولاد النبي ﷺ وذريته وجميع مؤمني بني هاشم وأولادهم وإن نزلوا⁽²⁾. وقال الشيخ ضياء الرحمن فاروقي في كتابه ((التعريف الموجز بأهل البيت)) مبيّناً مفهوم آل البيت -ما ترجمته-: والمقصود بآل البيت هم أزواج النبي ﷺ أصالةً، وأولاده وأحفاده وقرابته الذين حرّموا الصدقة تبعاً⁽³⁾. واستدل الشيخ لتقرير هذا المفهوم بأدلة من اللغة والشرع والعرف، فقال:

* أما دخول أزواج النبي ﷺ في مفهوم آل البيت فهو بالدخول الأولي لأن آل الرجل هم أهل بيته وعياله، وهم أخص الناس إليه في اللغة والعرف، لأنه إليهم ماله وإليه ما لهم⁽⁴⁾.

(1) النفحات القدسية في الرد على الإمامية ص 725 (ضمن جهود أبي الشاء الألوسي في الرد على الرافضة)،

(2) روح المعاني 14/6، وانظر سعادة الدارين في شرح حديث الثقلين لأبي للمعالي الألوسي ص 60.

(3) التعريف الموجز بأهل البيت لضياء الرحمن فاروقي ص 5 (بالأردية).

(4) انظر هذا المعنى في معجم مقاييس اللغة ص 82 (مادة: أول).

ولفظ ((الأهل، وأهل البيت)) ورد في القرآن الكريم في أماكن عديدة بهذا المعنى، ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [القصص: ٢٩].
 وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [هود: ٧٣].
 وقوله ﷺ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] إلى غير ذلك من الآيات، فبأي دليل يخرج الرافضة أمهات المؤمنين من زمرة آل البيت! (1).

* وأما دخول ذرية النبي ﷺ في مفهوم آل البيت فقد دل عليه قوله ﷺ للحسن ﷺ: لما أخذ تمر من مال الصدقة وجعلها في فيه حيث قال له: ((أعلمت أن آل محمد لا يأكلون الصدقة)) (2).

وقوله ﷺ: لما سئل كيف نصلي عليك؟ فقال: ((قولوا اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وأزواجه وذريته، كما باركت على إبراهيم إنك حميد مجيد)) (3).

وهذا تفسير للرواية المشهورة التي جاء فيها ذكر الآل في الصلاة عليهم.
 * وأما دخول قرابته الذين حرمت عليهم الصدقة في مفهوم آل البيت فقد دل عليه حديث زيد بن أرقم ﷺ وفيه: ((ومن أهل بيته يا زيد؟ أليس نساؤه من أهل بيته؟ قال: نساؤه من أهل بيته، ولكن أهل بيته من حرم

(1) التعريف الموجز بأهل البيت ص 6-7، وانظر فضائل أهل البيت لسجاد علي حسين ص 1-8 (بالأردية).

(2) تقدم تحريجه ص 489.

(3) تقدم تحريجه ص 490.

الصدقة بعده، قال ومن هم؟ قال: آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل عباس، قال: كل هؤلاء حرم الصدقة؟ قال نعم⁽¹⁾.

وبالجمع بين هذه النصوص يترجح أن آل البيت هم أزواج النبي ﷺ المطهرات، وذريته، وقرباته الذين حرمت عليهم الصدقة، ولا دليل على الحصر الذي قالت به الرافضة، بل إنهم ذكروا فيهم من لا وجود له أصلاً⁽²⁾.

وقد أشار إلى تقرير هذا المفهوم ورحانه الإمام أبو الثناء الألويسي، حيث قال بعد ذكره لهذا المفهوم: ((وعلى هذا يحصل الجمع بين الأخبار))⁽³⁾.

أما قول الرافضة بأن زينب ورقية وأم كلثوم لسن بنات النبي ﷺ، فقد ردّ عليهم أبو المعالي الألويسي ومحمد عبد الستار التونسوي حيث ذكرا أن قول الرافضة هذا إنما هو مخالف لكتاب الله تعالى وإجماع المسلمين، بل هو مخالف لما ورد في كتبهم من تعدد بنات النبي ﷺ، فالقرآن صرح بتعدد بنات النبي ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ بَيْنَ يَدَيْكَ زَيْنَبُ وَرَقِيَّةٌ وَأُمُّ كَلْثُومٍ بَنَاتُكَ مِنَ الْيَتَامَى﴾ [الأحزاب: ٥٩] فالله ذكر البنات بصيغة الجمع التي تدل على تعددهن. والمسلمون أجمعوا على أن للنبي ﷺ أربع بنات: زينب ورقية وأم كلثوم وفاطمة رضي الله عنهن، كما أن بعض كتب الرافضة صرحت بذلك واعترفت به⁽⁴⁾.

(1) تقدم تخريجه ص 226.

(2) التعريف الموجز بأهل البيت ص 8-27 باختصار، وانظر في هذا المعنى للاستزادة: الشيعة وأهل البيت لإحسان إلهي ص 16، والعقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط 68/1.

(3) روح المعاني 15/6.

(4) انظر من كتب أهل السنة: البداية والنهاية 316/2، وزاد المعاد 102/1، وانظر من كتب الرافضة: الأصول من الكافي 439/1، وقرب الإسناد عن الإمام الكاظم للحميري ص

وإنما أنكرت الرافضة كون رقية وأم كلثوم رضي الله عنهن بنات النبي ﷺ لأجل عدائهم لعثمان بن عفان ؓ كي لا يتحقق له الشرف السامي ولجد المثلي حيث زوجته النبي ﷺ أولاً رقية فلما توفيت زوجها أم كلثوم، ولذا سمي بذي النورين⁽¹⁾.
 أما ما استدل به الرافضة على حصرهم مفهوم آل البيت في علي وفاطمة وعدد من أولادهما بآية التطهير، فلجواب عنه من ثلاثة وجوه:
 الوجه الأول: أما قولهم بأن هذه الآية نزلت في هؤلاء الأربعة: علي وفاطمة والحسن والحسين ؓ فهو باطل:

فقد روي عن ابن عباس ؓ وعكرمة بسند صحيح أنها نزلت في نساء النبي ﷺ⁽²⁾، كما نص على ذلك علماء الحنفية⁽³⁾.

الوجه الثاني: إن هذا القول هو الذي يدل عليه سياق الآية وسباقها، لأن أولها: **ث ت ت ت** [الأحزاب: ٣٢] إلى قوله **چ ك** خطاب للأزواج المطهرات، وأمر ونهي لهن، فذكر حال الآخرين بجملة معترضة بلا قرينة، ولا رعاية نكتة، ومن غير تنبيه على انقطاع كلام سابق، وافتتاح كلام جديد، مخالف لوظيفة البلاغة التي هي أقصى الغاية في كلام الله تعالى، فينبغي أن يعتد تنزهه عن تلك المخالفة.
 وإضافة البيوت إلى الأزواج في قوله تعالى **چ ك** تدل على أن المراد من أهل البيت في هذه الآية إنما هو الأزواج المطهرات؛ إذ بيته ﷺ لا يمكن أن يكون غير ما يسكن فيه أزواجه من البيوت.

9. وتهذيب الأحكام للطوسي 120/3، 333، وتفسير العياشي 207/1، ومروج

الذهب ومعادن الجواهر 298/2، ومجمع البيان في تفسير القرآن 400/3، 494/4،

وبحار الأنوار 348/19، وشجرة طوبى ص 244، والشيعية في الميزان ص 447.

(1) انظر السيوف المشرقة ص 661، وبطلان عقائد الشيعة ص 57-58.

(2) انظر تفسير ابن كثير 632/3، وتفسير الطبري 7/21، وأسباب النزول للواحدي ص 296.

(3) انظر ص 196 وما بعدها.

وحدیث الکساء الذی دعا فیہ النبی ﷺ علیا وفاطمة والحسین ش، ثم دعا لهم بقوله: ((اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا...))⁽¹⁾ إنما يدل على كون هؤلاء الأربعة من جملة أهل البيت، لا أنهم أهل البيت فقط دون غيرهم.

الوجه الثالث: إن هذا الحديث يرد قول الرافضة أن المراد بأهل البيت في الآية هم الأربعة المذكورون؛ لأن هؤلاء الأربعة دخلوا في جملة أهل البيت بدعاء النبي ﷺ لهم، ولو كان نزولها في

(1) تقدم تخریجه ص .

حقهم لما كانت الحاجة إلى الدعاء، ولمَ كان رسول الله ﷺ يفعل
تحصيل الحاصل؟.

وهذه الآية وإن كانت واقعة في حق الأزواج المطهرات،
فإنه دخل في بشارتها جميع أهل البيت ش، وكان دعاؤه ﷺ في
حق علي وفاطمة وابنيهما الحسن والحسين ش نظرا إلى خصوص
السبب⁽¹⁾.

وبهذا يتلخص فساد ما ذهب إليه الرافضة من بيانهم لمفهوم
مصطلح آل بيت النبي > ، بحيث إنهم قصره على اثني عشر شخصا،
وأخرجوا منه بقية القرابة، كما أخرجوا منه ما هو داخل فيه دخولا أوليا
كأمهات المؤمنين وبنات النبي > عدا فاطمة ك.

المبحث الثالث

دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ،
وموقف علماء الحنفية منها

وفيه مطلبان:

(1) انظر هذا الرد بكامله في مبحث استدلال الرافضة بالآيات القرآنية لإثبات الإمامة.

المطلب الأول: دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ،

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ.

من أصول أهل السنة والجماعة محبتهم لآل بيت النبي ﷺ وتوقيرهم واحترامهم، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية: ((وإن من أصول أهل السنة والجماعة أنهم يحبون أهل بيت النبي ﷺ ويتولونهم ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ))⁽¹⁾.

وأهل السنة يعدّون محبتهم من علامات محبته ﷺ كما قال القاضي عياض⁽²⁾: ((إن من علامات محبته ﷺ والتي يجب على المؤمن الأخذ بها، محبته لمن أحب النبي ﷺ ومن هو بسببه من آل بيته وصحابته من المهاجرين والأنصار رضوان الله عليهم أجمعين، فمن أحب شيئاً أحب من يحبه))⁽³⁾. ويرون أن محبتهم جزء من محبة النبي ﷺ كما قال الإمام البيهقي: ((ودخل في جملة محبته ﷺ حب آله))⁽⁴⁾.

وقد نفّذ أهل السنة والجماعة -ولله الحمد- وصية النبي ﷺ في حق أهل بيته (أذكرم الله في أهل بيته)⁽⁵⁾، ووصية خليفته الصديق ﷺ: ((ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته))⁽⁶⁾ كما أشار إلى ذلك أعلام مذاهبهم ممن تقدم النقل عنهم.

(1) مجموع الفتاوى 407/3

(2) هو أبو الفضل القاضي عياض بن موسى بن عياض، وله مؤلفات قيمة ومنها: مشارق الأنوار، والإكمال في شرح صحيح مسلم، توفي سنة (504هـ). انظر سير أعلام النبلاء 212/20، وشذرات الذهب 138/4، وكشف الظنون ص 127.

(3) الشفا بتعريف حقوق المصطفى 537/1.

(4) شعب الإيمان 360/1.

(5) تقدم تحريجه ص 216.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، باب مناقب قرابة رسول الله ﷺ 1361/3 (3509).

وأما ما تنادي به الرافضة وتلبس به على عوام الناس وجهلتهم من دعوى محبة آل البيت وجعل ذلك شعارا لهم، فإنما هو قلب للحقائق، كيف لا وقد نسبوا إليهم ما يقدح في جنابهم وسيرتهم، بل نسبوا إليهم كل ما ينفي الإيمان ويضاده -والعياذ بالله-.

وأني لهم ذلك وقد خالفوا هديهم وسبيلهم، وأبوا إلا مخالفتهم، والمحبة تكون بالاتباع والاقتراء لا بالمخالفة والابتداع! وسيأتي إثبات هذا الأمر في هذا المبحث مع بيان رد علماء الحنفية عليهم في ذلك.

المطلب الأول: دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ:

فإن من نظر في كتب الرافضة وجد أنهم حفلوها بدعاوي محبة آل البيت ﷺ حتى جعلوا ذلك شعاراً لهم، ورتبوا على تلك المحبة المزعومة من ثواب وجزاء لم ينزل الله به من سلطان، وسأورد هنا بعض النماذج من كتبهم للدلالة على غلوهم في ما رتبوه على محبة آل البيت ﷺ :

* فقد روى أحمد بن محمد بن خالد البرقي⁽¹⁾ بسنده ((عن أبي عبد الله ﷺ قال: من أحببنا أهل البيت وحقق حبنا في قلبه جرت ينابيع الحكمة على لسانه، وجدّد الإيمان في قلبه، وجدّد له عمل سبعين نبياً وسبعين صديقاً وسبعين شهيداً، وعمل سبعين عبداً عبد الله سبعين سنة))⁽²⁾.

(1) هو أحمد بن محمد بن خالد بن عبد الرحمن بن محمد بن علي، أبو جعفر البرقي، قال عنه النجاشي والطوسي: "كان ثقة في نفسه"، وقال المجلسي عن كتابه (الحاسن): "وكتاب الحاسن للبرقي من الأصول المعتبرة، وقد نقل عنه الكليني، وكل من تأخر عنه من المؤلفين" انظر ترجمته في الفهرست للنجاشي ص 55، والفهرست للطوسي ص 48، ومقدمة بحار الأنوار للمجلسي ص 124، ومعجم رجال الحديث للخوئي 2/260.

(2) الحاسن 1/61، وانظر بحار الأنوار 27/90.

* وروى الصدوق بسنده عن جابر بن عبد الله (1) عن النبي ﷺ أنه قال: ((...ومن أحبّ علياً أعطاه بكل عرق في بدنه مدينة في الجنة، ومن أحب آل محمد فأنا كفيله في الجنة مع الأنبياء، ومن أبغض آل محمد جاء يوم القيامة مكتوباً بين عينيه آيس من رحمة الله)) (2).

* وروى المفيد بسنده عن أبي بردة (3) أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ ونحن جلوس ذات يوم: ((والذي نفسي بيده لا يزول قدم عبد يوم القيامة حتى يسأله الله تبارك وتعالى عن أربع: عن عمره فيم أفناه، وعن جسده فيم أبلاه، وعن ماله ممّ اكتسبه وفيم أنفقه، وعن حبنا أهل البيت)) (3).

* وأورد علي بن جبر بسنده عن علي بن أبي طالب (4) قال: قال النبي ﷺ: ((يا علي لو أن عبدا عبد الله مثل ما أقام نوح في قومه، وكان له مثل أحد ذهباً فأنفقه في سبيل الله، ومُدّ

(1) هو الصحابي الجليل جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الأنصاري السلمي، يكنى أبا

عبد الله وأبا عبد الرحمن وأبا محمد، وهو أحد للكثيرين في الحديث، وروى عنه جماعة من الصحابة، وتوفي

سنة (74هـ) على خلاف فيه. انظر الإصابة 1/433، ومعجم الصحابة للبغوي 1/438.

(2) فضائل الشيعة ص 3، وانظر مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين وولده لابن شاذان القمي

ص 64، وكشف اليقين ص 227، وكشف الغمة 1/102، ونهج الإيمان ص 29،

وبحار الأنوار 27/114، وكشف الغطاء ص 17.

(3) أمالي المفيد ص 353، وانظر تفسير القمي 2/20، ومجمع البيان للطبرسي 6/251،

وكشف اليقين ص 227، وبحار الأنوار 27/134، والمراجعات ص 76.

في عمره حتى حج ألف عام على قدميه، ثم قتل بين الصفا والمروة مظلوماً، ثم لم يوالِك يا عليّ، لم يشمّ ريح الجنة)) (1).

* وروى المجلسي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: ((حبُّ عليّ بن أبي طالب حسنة لا تضرّ معها سيئة، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة)) (2).

* وذكر عبد الحسين الموسوي أن النبي ﷺ قال: ((حبُّ آلِ محمدٍ براءة من النار، وحبُّ آلِ محمدٍ جواز على الصراط، والولاية لآلِ محمدٍ أمانٌ من العذاب)) (3).

وقد أورد جملة من هذه الأحاديث الموضوعة المكذوبة أحمد بن خالد البرقي في كتابه المحاسن (4)، وابن جبر في كتابه نهج الإيمان (5)، وابن مطهر الحلّي في كتابه كشف اليقين (6)، وعبد الحسين الموسوي في مراجعاته الساقطة (7) مستدلين بها على فضل محبة آل البيت ووجوبها.

(1) نهج الإيمان ص 450، وانظر كشف الغمة 1/ 194، وكشف اليقين ص 226، وبحار الأنوار 194/27.

(2) بحار الأنوار 39/ 266، وانظر كشف الغمة 1/ 92، ونهج الإيمان لابن جبر ص 449-450، وكشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين لابن مطهر الحلّي ص 225، وينايع المودة لذوي القربى للقندوزي 2/ 250، وكشف الغطاء ص 17 (طبعة حجرية).

(3) المراجعات ص 75-76، وانظر الغدير 10/ 280، وينايع المودة لذوي القربى 2/ 254. (4) المحاسن 1/ 61-63.

(5) نهج الإيمان ص 449-459.

(6) كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين ص 220-237.

(7) المراجعات ص 75-78.

ومن الغريب والعجيب أنهم زعموا تواتر هذه الأحاديث واستفاضتها، مع أن آثار الوضع عليها واضحة بيّنة!.

وقد زعموا أنهم نالوا هذا الثواب العظيم بسبب حبهم لآل البيت عليهم السلام ، وأن أهل السنة سينالون جزاءهم وعقابهم بسبب بغضهم لأهل البيت عليهم السلام.

أمّا دعاويهم الكاذبة في محبة آل البيت عليهم السلام فما أكثرها!

وقد صنّف بعض علماءهم في ذلك كتباً مستقلة، ككتاب (ينابيع المودة لذوي القربى للقندوزي)⁽¹⁾ وغيرها من الكتب المخصصة الحافلة بالغلوّ المفرط والكذب الشنيع في دعواهم محبة آل البيت عليهم السلام⁽²⁾.

وعقد ابن جبر⁽³⁾، وابن مطهر الحلي⁽⁴⁾، والبياضى⁽⁵⁾ وغيرهم⁽⁶⁾ فصلاً في إثبات هذه الدعوى الكاذبة.

فهذه كانت نبذة يسيرة عن دعوى الرافضة محبة آل البيت عليهم السلام مع إبراز غلوهم في تلك المحبة المزعومة، وسيأتي فيما يلي كذبهم في هذه الدعوى وإثبات أنهم أبعد الناس عن ذلك كله.

(1) هو سليمان بن إبراهيم القندوزي البلخي، المتوفى سنة (1294هـ)، ويعدّ كتابه "ينابيع

المودة لذوي القربى" من أهم المؤلفات عند الرافضة، انظر ترجمته في الذريعة 209/25.

(2) انظر على سبيل المثال: كتاب (مائة منقبة لأمر المؤمنين وولده) لابن شاذان القمي، و (مودة أهل البيت)،

ومناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب، ومودة آل البيت إصدار أحد مراكزهم (مركز الرسالة).

(3) انظر نهج الإيمان ص 495.

(4) انظر كشف اليقين ص 220.

(5) انظر الصراط المستقيم 189/1.

(6) انظر بحار الأنوار 27/51.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ:

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ:

لقد بين علماء الحنفية أن الرافضة لا حظ لهم من محبة آل بيت النبي ﷺ وإن ادعوا حبهم لأنفسهم آلاف المرات، ولبسوا به على عوام الناس وجهلتهم؛ لأنهم تركوا سلوك سبيلهم وأبوا إلا مخالفتهم والظعن فيهم، وفي ذلك قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي في معرض رده على الرافضة مفترضاً صحة حديث: ((مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق)) ما هو نص كلامه: ((وهذا الحديث لا يدل إلا على أن الفلاح والهداية منوط بحبهم، ومربوط باتباعهم، والتخلف عن محبتهم واتباعهم موجب للهلاك، وهذا المعنى بفضل الله تعالى مختص بأهل السنة من بين جميع الفرق؛ لأنهم هم المتمسكون بجبل وداد جميع أهل البيت، كالإيمان بكاتب الله كله بحيث لا يتركون حرفاً منه، وبالأنباء أجمعين بحيث لا يفرقون بين أحد من رسله وأنبيائه، ولا يخصون بعضهم بلحبة دون بعض، وهم يحبون جميع أهل بيت النبي ﷺ ولا يستنون بحبهم بعضهم بخلاف الشيعة فإنهم يدعون حب بعضهم دون بعض، بل لا يحبونهم أصلاً.

وأما حال اتباع أهل السنة لهم فكحببتهم، فإنهم لا يخصون في الرواية وتلقي العلم طائفة دون طائفة، بل يروون عن كلهم أخبار الدين وآثاره، ويستدلون بها كما تشهد بذلك كتب تفسيرهم وحديثهم وفقههم))⁽¹⁾.

وقال أبو المعللي الألويسي مبيناً أن ما تهم به الرافضة أهل السنة بعدم حبهم آل البيت ﷺ إنما هو رميهم إياهم بدائهم، لأنهم نسبوا إليهم أموراً لا يقول بها من كان في قلبه أدنى محبة لآل بيت النبي ﷺ، فكيف يتهمون غيرهم!

وأيضاً إن علامة حب آل البيت ﷺ اتباعهم والسير على منهجهم، وهم بعيدون كل البعد عن ذلك، وفي ذلك قال: ((أقول: إن محبة أهل البيت ﷺ من الواجبات عندنا معاشر أهل السنة؛ لما سبق من الأخبار الصحيحة والآثار

(1) التحفة الاثني عشرية 480/2-481 بتصرف يسير، وانظر صب العذاب ص 181-182.

الرجيحة⁽¹⁾، فإنهم الذين يتميز بحجهم إيمان المرء من نفاقه، والذين ورثوا النور المبين عن من خصه الله تعالى بإشراقه...

وقد نسبت للإمام الشافعي -وموضعه من أهل السنة موضع الواسطة من العقد- نظم كثير يشهد بما ذكرناه عن أهل السنة، ويردّ عن من أنكر ذلك من جهلة الروافض، كقوله:

يا أهل بيت رسول الله حبكم فرض من الله في القرآن أنزله
يكفيكم من عظيم الفخر أنكم من لم يصل عليكم لا صلاة له⁽²⁾.
واعلم أن المحبة بالاتباع لا بالابتداع، قال تعالى: **يُحِبُّ قَوْمٌ** **يُحِبُّ قَوْمٌ**
ج ج ج ج ج [آل عمران: ٣١] وقد ذكرنا أن ما عليه الروافض ليس
ما كان عليه العترة الطاهرة⁽³⁾.

وقال أيضا: والروافض لا نصيب لهم من الاقتداء والمحبة بأهل البيت الطاهرين
ش أجمعين،

كيف لا، وقد ذكروا في كتبهم الفقهية أموراً تقشعر منها الجلود.... وأين
هم من

لطم الحدود وشق الجيوب والدعاء بدعوى الجاهلية، وغير ذلك من الفضائح
التي

تصدر منهم في محرم وغيره، حتى صاروا بها مثلة بين الأنام وأضحكة بين الخاص والعام؟!
ومتى كانت الأئمة الأطهار يتعبدون بلعن سلف هذه الأمة الأخيار؟!⁽⁴⁾.

(1) انظر صب العذاب ص 124 وما بعدها.

(2) ديوان الإمام الشافعي ص 72.

(3) انظر صب العذاب ص 164 .

(4) أقول: وقد بلغ الحق بأحدهم وهو علي بن عبد العالي الكركي (ت 945هـ) أن ألف رسالة سماها: "نفحات
اللاهوت في لعن الجبت والطاغوت" ويقصد بهما هذا الملعون خليفتي رسول الله ﷺ أبا بكر وعمر رضي الله عنهما،

ومن العجب ادعائهم حبّ أهل البيت مع أنهم ينسبون إليهم ما لا يرضي الله تعالى ولا رسوله ﷺ من القبائح حاشاهم الله تعالى من ذلك، ومنها:

وقد فعل مثله أبو القاسم الكوفي (ت352هـ) فألف رسالة سماها "الاستغاثة في بدع الثلاثة" ورمى فيها هذا المطعون الخلفاء الثلاثة بأشنع التهم وأقبح السب واللعن واللمز والهمز.

قولهم: إن الأئمة كانوا يزوجون بناتهم وأخواتهم الكفرة الفجرة كسكينة⁽¹⁾ بنت الحسين زوجت بمصعب بن الزبير⁽²⁾، وكرواج عمر بن الخطاب رضي الله عنه بأم كلثوم شقيقة الحسين⁽³⁾ رضي الله عنه .

ومنها: أنهم ينسبون إلى الإمام الصادق/ أنه طرح القرآن المجيد على الأرض وأهانته⁽⁴⁾ .

ومنها: أنهم ينسبون إليهم كل ما ينافي الإيمان ويضاده، فإنهم زعموا أن الأئمة كانوا يصبرون على التقية وإظهار الباطل وإخفاء الحق في طول

(1) هي سكينة بنت الحسين الشهيد بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه ، تزوجت بابن عمها عبد الله ابن الحسن الأكبر فقتل قبل الدخول بها، ثم تزوجها مصعب بن الزبير وهو أمير العراق، ثم تزوجت بغيره، وكان وفاتها سنة (117هـ) انظر طبقات ابن سعد 475/8.

(2) مصعب بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، تولى إمرة العراق من قبل أخيه عبد الله بن الزبير رضي الله عنه ، ودام حكمه على العراق خمس سنوات، ومن زوجاته سكينة بنت الحسين رضي الله عنه، وقتل رضي الله عنه على يد عبد الملك بن مروان بمكان قرب بغداد في ملحمة دارت بينهما ظهرت فيها شجاعته وذلك سنة (72هـ) وله أربعون سنة. انظر طبقات ابن سعد 182/5.

(3) هي أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب الهاشمية ولدت في عهد النبي صلى الله عليه وآله وخطبها عمر رضي الله عنه فزوجها علي رضي الله عنه إياه فولدت له زيدا ورقية، وبعد وفاة عمر رضي الله عنه تزوجها عون بن جعفر بن أبي طالب ومات عنها فتزوجها أخوه محمد ثم مات عنها فتزوجها أخوه عبد الله بن جعفر فماتت عنده ومات ولدها زيد بن عمر في نفس اليوم، وصلى عليهما عبد الله بن عمر. انظر الإصابة 293/8، وطبقات ابن سعد 463/8.

(4) انظر الأصول من الكافي 292/1.

أعمارهم من غير مخافة الهلاك⁽¹⁾، مع أن علياً عليه السلام قال: ((علامة الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب حيث ينفعك))⁽²⁾.

ومنها: أنهم ينسبون إليهم جواز الصلاة مع تلطخ الثوب بالنجاسات المغلظة⁽³⁾... إلى غير ذلك، وقد أسلفنا أنهم ينتقصون كثيراً من أهل البيت الطيبين الطاهرين ويرمونهم بالكفر، وأنهم يؤمنون ببعض ويكفرون ببعض ((⁽⁴⁾.

وبهذا يتبين كذب الرافضة في دعوى محبتهم لآل البيت، لأن علامة المحبة هو الاتباع ولاحظ لهم من ذلك، بل إنهم في حقيقة الأمر أعداء لهم؛ لأنهم نسبوا إليهم ما لا يرضي الله تعالى ولا رسوله ﷺ وما لا يقبله عقل أي عاقل كائناً من كان.

ولكن نخبتهم ومكرهم تستروا بشعار المحبة؛ ليتمكنوا من نشر مذهبهم وترويح ضلالهم، ولذلك كانت هذه الدعوى شعاراً لكثير ممن أراد هدم الإسلام وطمس معالمه، كما صرح بذلك ابن أبي العز الحنفي⁽⁵⁾ وغيره⁽¹⁾.

(1) انظر أصرح مثال على ذلك ما ذكره الشيخ الدكتور علي ناصر فقيهي في مقدمته لكتاب

الإمامة والرد على الرافضة للأصبهاني ص 125-129

(2) نهج البلاغة 4/105.

(3) انظر مثلاً: من لا يحضره الفقيه 73/1 حيث قال ابن بابويه: "ومن أصاب قلنسوته أو عمامته أو جوربه أو خفه مني أو بول أو دم أو غائط فلا بأس بالصلاة فيه، وذلك لأن الصلاة لا تتم في شيء من هذا وحده".

(4) صب العذاب على من سب الأصحاب ص 167-175، وانظر السيوف المشرقة ص

157، 188، ورد الألوسي على كتاب العاملي الرافضي (الحصون المنيعه فيما أورده

صاحب المنار في الشيعة) وقد نشر ضمن رسالة: "الخلافات بين السنة والشيعة كما يراها

الشيخ تقي الدين الهلالي ومحمد رشيد رضا" ص 449.

(5) انظر شرحه على الطحاوية 2/247.

المبحث الرابع
عقيدة الرافضة في أهل البيت بين الغلو والجفاء، وموقف علماء
الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ ، وموقف علماء
الحنفية منه.

المطلب الثاني: جفاء الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ ، وموقف
علماء الحنفية منه.

(1) انظر شرح الفقه الأكبر للقاري ص 152 ، والثورة الإيرانية للنعماني ص 97.

مدخل:

إن من نظر في كتب الرافضة وجد أنهم جمعوا بين سيئتين في حق أهل بيت النبي ﷺ، سيئة الغلو والإفراط، وسيئة الجفاء والتفريط. أما غلوهم وإفراطهم فهو مقصور على من يدخل تحت مفهوم ومسمى آل البيت عندهم، وهم الأئمة الاثنا عشر وفاطمة ﷺ. بينما جفاؤهم وتفريطهم شمل هؤلاء، وشمل أيضاً من هو من آل بيت النبي ﷺ كزوجاته، وبناته، وأحفاده، وبعض أقاربه ﷺ، وإن لم يعدوهم في زمرة آل البيت ﷺ.

فهم جمعوا بين سيئتين متضادتين في حق آل بيت النبي ﷺ، وذلك دليل على بعدهم عن نهج الإسلام وتعاليمه؛ إذ الإسلام يحارب كلاً من الغلو والإفراط، والجفاء والتفريط. وأبدأ أولاً بذكر نماذج من غلوهم في حق بعض آل البيت ﷺ في المطلب القادم مع بيان بطلانها من خلال كلام علماء الحنفية.

المطلب الأول

غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ ،
وموقف علماء الحنفية منه .

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: غلو الرافضة في حق
بعض آل البيت ﷺ .

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من غلو الرافضة في حق بض آل البيت
ﷺ .

المسألة الأولى: غلو الرافضة في حق
بعض آل البيت ؑ.

المسألة الأولى: غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ :

المقصود بآل البيت الذين غلّت فيهم الرافضة هم أئمتهم الاثنا عشر بدءاً بعلي عليه السلام وانتهاء بمهديهم الموهوم المعدوم.

وقد تقدم ذكر نماذج عديدة من غلوهم فيهم كاعتقادهم أنهم يتصرفون في الكون، وأنهم أركان الأرض ولولاهم لساخت بأهلها، وأنهم يحيون الموتى، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم، وأنهم يعلمون ما كان وما يكون، وأنهم يملكون حق التحليل والتحريم، وأنهم أفضل من أنبياء الله ورسله، وأنهم معصومون من جميع الذنوب صغيرها وكبيرها ومن الخطأ والسهو والنسيان، وأن الأنبياء لم ينالوا شرف النبوة والرسالة إلا بسببهم، إلى غير ذلك من أنواع الغلو التي تنطق بالشرك الصريح والكفر الشنيع، والتي تشهد بكل جلاء ووضوح على أنهم لا يمتّون إلى الدين ولا إلى العقل بأية صلة.

وسأشير في هذا المطلب إلى بعض صور غلوهم التي لم يسبق الرد

عليها.

1/ تجويزهم الصلاة إلى قبور أئمتهم، وجعلها قبلة لصلاة الزائر.

فقد عقد شيخهم الحرّ العاملي باباً بعنوان: (باب أنه يجوز لزائر الإمام أن يصلي خلف قبره، أو إلى جانبه، ولا يستديره ولا يساويه) وأورد تحته عن محمد بن الحسن بإسناده عن محمد بن عبد الله الحميري قال: كتبت إلى الفقيه عليه السلام -يقصد المهدي- أسأله عن الرجل يزور قبور الأئمة، هل يجوز أن يسجد على القبر ويصلي ويجعله خلفه أم لا؟ فأجاب، وقرأت التوقيع ومنه نسخت: ((وأما السجود على القبر فلا يجوز في نافلة ولا فريضة ولا زيارة، بل يضع خده الأيمن على القبر، وأما الصلاة فإنه يصلّيها خلفه، ولا يجوز أن يصلي بين يديه، لأن الإمام لا يُتقدّم، ويصلي عن يمينه وشماله))⁽¹⁾.

وقد أورد هذه الرواية شيخهم أبو جعفر الطبرسي في الاحتجاج⁽²⁾، ونصّ على ذلك المجلسي في بحاره⁽³⁾.

2/ اعتقادهم أن حبّ آل البيت عليهم السلام حسنة لا تضرّ معها اقتراف آية سيئة، وأن ذلك مستوجب لدخول الجنة والنجاة من النار.

وروا في ذلك أن النبي صلى الله عليه وآله قال: ((حبّ آل محمد براءة من النار، وحبّ آل محمد جواز على الصراط، والولاية لآل محمد أمان من العذاب))⁽⁴⁾.

(1) وسائل الشيعة 160/5.

(2) انظر الاحتجاج 312/2.

(3) انظر بحار الأنوار 369/98 باب: "زيارته وزيارة سائر الأئمة عليهم السلام من البعد".

(4) الغدير للأميني 280/10، وينايع المودة لذوي القربى للقندوزي 254/2، والمراجعات

للموسوي ص 75-76.

وروى المجلسي بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: قال النبي ﷺ : ((حبُّ عليٍّ بن أبي طالب حسنة لا تضرُّ معها سيئة، وبغضه سيئة لا تنفع معها حسنة))⁽¹⁾.

ومن ذكر هذه الرواية أيضاً واستشهد بها: الإربلي⁽²⁾ وابن جبر⁽³⁾ وابن مطهر الحلي⁽⁴⁾ والقندوزي⁽⁵⁾.

3/ ومن صور غلوهم في حق بعض آل البيت عليهم السلام ما يفعلونه من ضرب الحدود والصدور وشقّ الجيوب، على استشهاد الحسين عليه السلام كل عام في العاشر من محرم، بحيث يعدّون ذلك من أفضل العبادات وأجلّ القربات، و يحسبونه جالباً للمغفرة والرحمات، ومكفراً من الذنوب والسيئات، وتهريجاً للمصائب والكربات.

فقد عقد المجلسي باباً بعنوان: ((باب ثواب البكاء على مصيبيته ومصائب سائر الأئمة، وفيه أدب المأتم يوم عاشوراء)) وأورد تحته ثمان وثلاثين رواية⁽⁶⁾.

منها ما رواه بسنده عن الباقر / أنه قال: ((أيا مؤمن دمعت عيناه لقتل الحسين دمعة حتى تسيل على خده، بوّاه الله بها في الجنة غراً يسكنها أحقّاباً))⁽⁷⁾.

(1) بحار الأنوار 39/266.

(2) انظر كشف الغمة 1/92 .

(3) انظر نهج الإيمان لابن جبر ص 449-450.

(4) انظر كشف اليقين ص 225.

(5) انظر ينابيع المودة لذوي القربى للقندوزي 2/250.

(6) بحار الأنوار 44/278-296.

(7) المصدر السابق 44/285.

وروى أيضاً بسنده عن الرضا / أنه قال: ((من ترك السعي في حوائجه يوم عاشوراء يوم مصيبته وحزنه وبكائه، جعل الله ﷻ يوم القيامة يوم فرحه وسروره، وقرّت بنا في الجنان عينه...))⁽¹⁾.
وزعموا أن السماء والأرض بكيا لقتله، فأمرت السماء دماً وترباً أحمر، كما بكت الملائكة والجن وسائر المخلوقات⁽²⁾.

ولم يكتفوا بهذا الغلو، بل قالوا بتحريم صوم يوم عاشوراء، وأن من صامه فهو عدوٌ للحسين وأهل بيته رضي الله عنهم أجمعين⁽³⁾.

بل زعم إمامهم الخميني أن هذه المآثم والتجمعات هي التي حفظت الإسلام منذ أربعة عشر قرناً⁽⁴⁾ مع ما يحصل فيها من السب والشتم لصحابة رسول الله ﷺ، وإزهاق أرواح الأبرياء وإثارة الشحناء والحسد بين المسلمين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

فهذه هي بعض صور غلو الرافضة في آل بيت النبي ﷺ والتي هي خير ناطق على كذب دعوى محبتهم لآل البيت ﷺ.

(1) المصدر نفسه 284/44.

(2) المرجع السابق 285/44.

(3) انظر الروضة من الكافي 146/4، والاستبصار 135/3.

(4) انظر كشف الأسرار للخميني ص 193، وانظر ما يتعلق بهذا النوع من الغلو عند الرافضة للاستزادة: حقيقة المآثم للشيخ محمد عبد الستار التونسي، و "العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط" 627-609/2.

(1) هذه الروايات مخالفة للقرآن، لأنها حصرت الإيمان في حب علي عليه السلام أو بعض آل البيت، والقرآن جعل للإيمان ست دعائم لا بد منها جميعها مع أركان الإسلام الخمسة والاجتناب عما ينافيها أو يناقضها.

الوجه السادس: إن هذه العقيدة مخالفة لأصل من أصولهم؛ لأنه إذا ارتكب أحد منهم كبيرة ولم يعاقبه الله عليها لزم ترك الواجب على الله تعالى، لأن عقاب العصاة واجب على الله عندهم، بناء على ما سَمَّوه عدلاً⁽¹⁾.

الوجه السابع: إن هذه العقيدة مخالفة للروايات الصريحة عندهم، ومن تلك الروايات:

ما رُوي أن النبي ﷺ نظر إلى علي بن أبي طالب فقال: ((هذا خير الأولين والآخرين من أهل السماوات وأهل الأرض...إذا كان يوم القيامة كان على ناقة من نوق الجنة، قد أضاءت عرصة القيامة من ضوئها، على رأسه تاج مرصع من الياقوت ، فتقول الملائكة هذا ملكٌ مقرب، ويقول النبيون هذا نبي مرسل، فينادي المنادي من تحت العرش، هذا الصديق الأكبر، هذا وصي حبيب الله، علي بن أبي طالب، فيقف على متن جهنم، فيُخرج منها من يحب، ويدخل فيها من يبغض، ويأتي أبواب الجنة فيدخل فيها من يشاء بغير حساب))⁽²⁾.

ولا يخفى أن هذه الرواية صريحة في أن بعض العصاة ممن يحب علياً ﷺ يدخلون النار ثم هو يخرجهم ويدخلهم الجنة بعد ما يعذبون بقدر

(1) يقصدون بالعدل : إنه يجب على الله تعالى عقاب العصاة، كما أنه يجب عليه إثابة المطيعين، وهي بدعة معتزلية مأخوذة من قولهم إن العبد هو الخالق لفعله لا الله تعالى، وبناء عليه يجب عليه تعالى أن يعاقبه على فعل معاصيه، وأن يشبهه على فعل طاعاته، وقد أخذها عنهم الروافض وجعلوها أصلاً في عقائدهم.

ولا شك في بطلان هذه النظرية، لأنه ليس لأحد أن يوجب على الله تعالى شيئاً، كما أن مرتكب المعاصي -ماعد الكفر والشرك- تحت مشيئة الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عاقبه بقدر ذنوبه، وأن دخول الجنة ليس عوضاً عن عمل العبد، وإنما هو محض فضل الله ورحمته التي سبقت غضبه، ولا يكون العمل إلا سبباً من أسباب الدخول.

(2) بحار الأنوار 339/7 ، وانظر أمالي الصدوق (المجلس الخامس والتسعون) ص 768.

أعمالهم، فإن كان هؤلاء من محبيه فلم يدخلوا النار؟ وإن لم يكونوا من محبيه، فلم يدخلوا الجنة؟

الوجه الثامن: يلزم من هذه العقيدة أن لا يدخل أحد من الكافرين الغير الباغضين لآل البيت ﷺ ، كفرعون وهامان وأضراهم؛ لأنهم لم يعرفوا فلم يغضوا (1).

وبهذه الوجوه يعرف بطلان قولهم بأن حب آل البيت ﷺ وحده كاف لدخول الجنة، وإن خالط ذلك من الذنوب والآثام.

ثالثاً: ردّهم على ما يفعلونه من ضرب الحدود والصدور وشقّ الجيوب، على استشهاد الحسين ﷺ كل عام في العاشر من محرّم، بحيث يعدّون ذلك من أفضل العبادات وأجلّ القربات: وفي ذلك قال العلامة أبو المعالي الألويسي في الباب التاسع من مختصر التحفة ما نصّه:

(ذكر ما اختصّ بالرافضة، ولم يوجد في غيرهم) : ومن ذلك إقامتهم حفلات العزاء والنياحة والجزع، وضرب الحدود والصدور وما أشبه ذلك، مما يصدر منهم في العشرة الأولى من المحرم، ويعتقدون أن ذلك مما يتقرب به إلى الله تعالى، وتكفّر به سيئاتهم وما يصدر عنهم من الذنوب في السنة كلها، وما درّوا أن ذلك موجب لطردهم من رحمة الله تعالى، كيف لا، وفيه هتك لبית النبوة واستهزاء بهم، والله درّ من قال:

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 2/595-606 (تحقيق أحمد المدخلي)، ومختصر التحفة ص 204-208، 284-285، وصب العذاب ص 210-213، والسيوف المشرقة ص

(2) انظر صحيح البخاري، كتاب الجنائز، باب ليس منا شق الجيوب 435/1 (1232).

* كما ذكر في نهج البلاغة أن علياً عليه السلام قال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وآله مخاطباً إياه

عليه السلام :

((لولا أنك نهيت عن الجزع وأمرت بالصبر لأنفدنا عليك ماء الشجون⁽¹⁾))
((⁽²⁾)).

* وقال الحسين لأخته زينب عليها السلام في كربلاء⁽³⁾ : ((يا أختي أحلفك بالله، عليك أن تحافظي على هذا الحلف، إذا قتلت فلا تشقي علي الجيب، ولا تخشني وجهك بأظفرك، ولا تنادي بالويل والثبور على شهادتي))⁽⁴⁾.

* ورووا أن النبي صلى الله عليه وآله قال لفاطمة ك : ((إذا متّ فلا تخشني وجهاً، ولا تنادي بالويل، ولا تقيمي علي نائحة))⁽⁵⁾.

وغير ذلك من الروايات الكثيرة⁽⁶⁾ التي تردّ على مآثمهم ومجالسهم التي تخالف عقيدة الصبر في الإسلام))⁽⁷⁾.

كما أنه يحصل منهم في هذه المآتم والحسينيات من السب الصريح واللعن القبيح لأصحاب النبي صلى الله عليه وآله والتبرؤ من الخلفاء الثلاثة عليهم السلام ، وإثارة

(1) قال محقق الكتاب محمد باقر الصدر: لأنفدنا.. أي لأفنيها على فراقك ماء عيوننا الجاري من شجونه، وهي منابع الدمع من الرأس.

(2) نهج البلاغة ص 228/2.

(3) كربلاء: هو الموضع الذي قتل فيه الحسين عليه السلام ، وهي مدينة عراقية مشهورة تقع على بعد حوالي مائة كيلو متر جنوب غرب بغداد. انظر معجم البلدان 445/4 (ط: دار الفكر - بيروت)، وألف مدينة إسلامية ص 393.

(4) منتهى الآمال 248/1 والعبارة ترجمها الشيخ التونسي من الفارسية.

(5) الفروع من الكافي 527/5، وانظر بحار الأنوار 460/22.

(6) انظرها مثلاً في الاستبصار 135/3.

(7) بطلان عقائد الشيعة ص 110-112 بتصرف يسير.

(3) هو حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو عمارة عم النبي ﷺ وأخوه من الرضاعة، أخى بينه وبين زيد بن حارثة وشهد بدرًا وأبلى فيه بلاءً حسنًا، ولقبه النبي ﷺ أسد الله، واستشهد بأحد على يد وحشي بن حرب رضي الله عنه سنة (3هـ) فعاش دون الستين وسماه النبي ﷺ سيد الشهداء. انظر الإصابة 121/2.

وما هذه إلا خرافة من الخرافات التي أملاها عليهم الشيطان وزينها في قلوبهم ليزدادوا رجساً إلى رجسهم، وضلالاً إلى ضلالهم⁽¹⁾.

المطلب الثاني

جفاء الرافضة في حق بعض آل البيت عليهم السلام،
وموقف علماء الحنفية منه.

(1) انظر حقيقة المأتم للتونسوي ص 12-34 (بالأردية)، وانظر مختصر التحفة ص 62، وحقيقة كربلاء لأبي معاوية محمد آياز (بالأردية) ص 33، وانظر مزيداً من الرد في منهاج السنة 308/25-309.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: جفاء الرافضة في حق
بعض آل البيت ؑ،

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من جفاء الرافضة في حق بعض آل
البيت ؑ.

المسألة الأولى: جفاء الرافضة في حق
بعض آل البيت ؑ،

المسألة الأولى: جفاء الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ:

بعد أن تقدم ذكر بعض النماذج من غلو الرافضة في من يسمونهم آل بيت النبي ﷺ - وهم الأئمة الاثنا عشر - ، أشير هنا إلى جفائهم في حق أولئك المذكورين، وفي حق من هم من آل البيت وإن لم يدخلهم الرافضة في زمرة كآزواج النبي ﷺ وذريته، وبعض أقاربه.

وأبدأ أولاً بذكر نماذج من جفائهم في حق أئمتهم الاثني عشر، فمنها:

1/ نستبهم الخوف والجبن وكتمان الحق وإظهار الباطل إلى أئمتهم:

فقد روى الكليني بسنده أن علياً ﷺ خطب ثم أقبل بوجهه، وحوله ناس من أهل بيته وخاصته وشيعته فقال: قد علمت الولاة قبلي أعمالاً خالفوا فيها رسول الله ﷺ متعمدين لخلافه، ناقضين لعهدده، مغيّرين لسنته، لو حملت الناس على تركها، وحوّلها إلى مواضعها... لتفرّق عني جندي... ورددت فداك إلى ورثة فاطمة... ورددت قضايا من الجور قضي بها، ورددت نساءً تحت رجال بغير حق فرددتهم إلى أزواجهن... وحملت الناس على حكم القرآن وعلى الطلاق على السنة... ورددت سائر الأمم إلى كتاب الله وسنة نبيه ﷺ إذا تفرقوا عني))⁽¹⁾.

وروى أيضاً بسنده عن أبي عبد الله الصادق / أنه قال: ((إنكم على دين من كتبه أعزّه الله، ومن أذاعه أذله الله))⁽²⁾.

فهاتان الروايتان وغيرها صريحة في أن الأئمة كانوا يكتمون الحق ويظهرون خلافه وأنهم كانوا معدومي الغيرة في حق أعراضهم وفي دين

(1) الروضة من الكافي 8/ 59، وكتاب سليم بن قيس ص 262، والاحتجاج 1/ 392، ووسائل الشيعة 1/ 458.

(2) الأصول من الكافي 2/ 222، ووسائل الشيعة 16/ 235، وبحار الأنوار 72/ 397.

الله، -وحاشاهم ثم حاشاهم-، فأني جفاء أشد من هذا، وأي إهانة أعظم من هذه!!

2/ ومن جفائهم في حق الأئمة أيضاً: نسبة القول إليهم بجواز المتعة الإباحية وفضلها، وجواز استعارة فروج النساء، والتي تدل على قلة الحياء وفقدان الغيرة. فذكروا عن الإمام جعفر الصادق / أنه قال: ((المتعة من ديني ودين آبائي، والذي يعمل بها يعمل بديننا، والذي ينكرها ينكر ديننا، بل أنه يدين بغير ديننا، وولد المتعة أفضل من ولد الزوجة الدائمة، ومنكر المتعة كافر مرتد))⁽¹⁾.

وعنه / أنه قال: ((ما من رجل تمتع ثم اغتسل إلا وقد خلق الله تعالى سبعين ملكاً من كل قطرة ماء نثقاتر من جسده ليستغفر له إلى يوم القيامة ويلعن على من يتجنب عنها إلى يوم القيامة))⁽²⁾.
وعنه أيضاً قال: ((إن الله تبارك وتعالى حرم على شيعتنا المسكر من كل شراب وعوضهم من ذلك المتعة))⁽³⁾.

وروى الطوسي بسنده عن محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: قلت له: الرجل يحل لأخيه فرج جاريته؟ قال: نعم لا بأس به، له ما أحلّ له منها)⁽⁴⁾.

وروى أيضاً بسنده عن محمد بن مضارب قال: قال لي أبو عبد الله عليه السلام: يا محمد خذ هذه الجارية تخدمك وتصيب منها، فإذا خرجت فاردها إلينا)⁽¹⁾.

(1) تفسير منهج الصادقين للكاشاني ص 356.

(2) منتهى الآمال نقلاً عن بطلان عقائد الشيعة ص 86-87 والعبارة مترجمة من الفارسية.

(3) من لا يحضره الفقيه 3/993.

(4) الاستبصار 3/136.

(3) مختصر بصائر الدرجات للحلي ص 39، وبحار الأنوار 261/36.

(2) حق اليقين ص 378 (بالفارسية) نقلاً عن بطلان عقائد الشيعة ص 54.

وقال عبد الله شبر الكاظمي ناقلاً عن القمي عمدتهم في التفسير: ((وليقيم الحدّ على عائشة فيما أتت في طريق البصرة وكان طلحة يحبها، فلها أرادت أن تخرج إلى البصرة قال لها فلان: لا يحلّ لك أن تخرجي من غير محرم، فزوجت نفسها من طلحة))⁽¹⁾.

* ومن جفائهم أيضاً: اتهمهم عائشة وحفصة بـ بالنفاق والكفر، وتعبدهم بلغنهما وسبهما.

فقد ذكر المجلسي أن عائشة وحفصة بـ مناققتان وضعتا للرسول ﷺ فقتلته⁽²⁾.

وقال أيضاً: ((وعقيدتنا في التبرؤ أننا نتبرأ من الأصنام الأربعة: أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية، ومن النساء الأربع عائشة وحفصة وهند وأم الحكم ومن جميع أتباعهم وأشياعهم، وأنهم شر خلق الله على وجه الأرض وأنه لا يتم الإيمان بالله ورسوله والأئمة إلا بعد التبرؤ من أعدائهم⁽³⁾). فهذه هي منزلة أمهات المؤمنين رضي الله عنهن، واللاتي هن أخصّ آل بيت النبوة، عند هؤلاء الذين يدعون محبة آل البيت ﷺ !!

3/ ومن صور جفائهم في حق آل البيت أيضاً: قولهم إن زينب ورقية وأم كلثوم -رضي الله عنهن- لسن بنات النبي ﷺ، وإنما هن بنات لغيره⁽⁴⁾.

4/ ومن صور جفائهم أيضاً: طعنهم في العباس وولده وعقيل بن أبي طالب ﷺ.

(1) تفسير عبد الله شبر ص 338، وانظر تفسير القمي 377/2، والبرهان للبحراني 358/4.

(2) حياة القلوب للمجلسي 742/2 نقلاً عن الثورة الإيرانية ص 177.

(3) حق اليقين ص 519 (بالفارسية).

(4) انظر تفصيل ذلك والرد عليه في مبحث "مفهوم آل البيت عند الرافضة".

(5) انظر لمزيد من التعرف على جفائهم في آل البيت: العقيدة في آل البيت بين الإفراط والتفريط " 535/2-536.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من جفاء الرافضة في حق آل البيت ﷺ:

إن علماء الحنفية وقرّوا النبي ﷺ في آل بيته وحفظوا وصيته فيهم⁽¹⁾، وردوا على جفاء هؤلاء الزنادقة فيهم، وبينوا حقيقة ما هم عليه من الدعاوي الكاذبة والشعارات الزائفة، من محبة آل البيت والاعتداء بهم، وأنها ليست إلا محض كذب وتدليس.

وإليك بيان لبعض أقوالهم التي ترد على ما تقدم ذكره من جفاء الرافضة:

أولاً: ردّهم على أقوالهم التي فيها نسبة الجبن والخوف، وكتمان الحق وإظهار الباطل إلى الأئمة:

قال الشيخ التونسي تحت عنوان: (عقيدة إهانة علي ﷺ) بعد أن ذكر رواية الكافي التي مضمونها أن علياً ﷺ ذكر أن الخلفاء قبله كانوا متعمدين لمخالفة رسول الله ﷺ وناقضين لعهد، وأنه لو أراد أن يعود بالناس إلى كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لفرقوا عنه.. حيث قال: ((أحقاً كان أسد الله الغالب البطل الشجاع الحيدر الكرار سيدنا علي ﷺ هكذا كما يظهر من روايتهم هذه جبناً خذولاً يخاف تفرق الجند عنه فيرغب لذلك عن حمل الناس على كتاب الله وسنة نبيه ﷺ، بل ويرضى لهم مع كونه حينئذ إمام المسلمين وسلطانهم أن يبقوا على ما كان عليه الولاة المخالفون لرسول الله ﷺ والمتعمدون لخلافه الناقضون لعهد والمغيرون لسنته.

أفهنالك بهتان أشنع من هذا، وهل هناك إهانة ووقاحة أعظم من هذه في حق أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ مع أن الرافضة يعتمدون فيه كذباً وزوراً أنه كان عنده

(1) انظر بعض النصوص التي أوردها علماء الحنفية في فضل أهل البيت في رسالة ردّ الروافض

لأحمد السرهندي(ق/227).

عصا موسى وخاتم سليمان⁽¹⁾ وأنه كان على كل شيء قديراً⁽²⁾، فلا حول ولا قوة إلا بالله⁽³⁾.

وقال أيضاً -بعد أن ذكر روايات الرافضة التي فيها نسبة الخوف والنفاق وكتمان الحق وإظهار الباطل إلى الأئمة- : ((يفهم من هذه الروايات أن الأئمة كانوا يكتمون المسائل مرة، ويحرفونها أخرى، ويغيرون أجوبتهم من شخص إلى آخر، وأن الكتمان في المسائل معظم دينهم، بل رووا عنهم كذبا وزورا أن الذي يكتم الدين يعزّه الله، وأن الذي يظهره يذلّه الله، إذا كان هذه شأن الأئمة المعصومين عندهم فبالله كيف الاعتماد على هؤلاء الأئمة، أفليسوا هم أشبه بعلماء اليهود في تحريف الدين وكتمانه، وهذا كله طعن وإهانة شنيعة في حق أئمة أهل البيت وحاشاهم من هذه الأقوال الزائغة))⁽⁴⁾.

ثانياً: ردّهم على أقوالهم التي تنسب القول بجواز المتعة الإباحية بل فضلها، وجواز استعارة فروج النساء إلى الأئمة:

فقد ذكر الشيخ التونسي أدلة من القرآن الكريم والسنة النبوية وإجماع الأمة على تحريم المتعة، كما ذكر رحمه الله تبايناً كبيراً وبوناً شاسعاً بين المتعة التي رخص فيها النبي ﷺ في أوقات محدودة إلى أن حرمها إلى يوم القيامة، وبين المتعة التي تقول بها الرافضة، وأن ما بينهما كما بين المشرق والمغرب من البعد والبين⁽⁵⁾.

(1) انظر مثلاً: كشف الغمة 3/331، وبحار الأنوار 25/353.

(2) انظر على سبيل المثال كلام الخميني في كتابه الحكومة الإسلامية ص 47.

(3) بطلان عقائد الشيعة ص 49-50.

(4) بطلان عقائد الشيعة ص 75.

(5) المرجع السابق ص 91-96.

ثم قال بعد أن ذكر بعض رواياتهم المنسوبة إلى الأئمة بجواز استعارة وإعارة الفروج: ((وهذا نوع آخر من الزنا يستحله الشيعة وينسبونه إلى أئمة أهل البيت كذبا وزورا، وإن يتبعون إلا أهوائهم، مع أن الزنا بجميع صورته حرام في الشريعة الإسلامية كما هو معلوم لدى الجميع))⁽¹⁾.

(1) المرجع السابق ص 98.

[illegible]

وقال ﷺ: **ت ت ت ت** [الأحزاب: ٣٢].

وأُنزل في حق عائشة ك خصوصاً آياتٍ تعلن طهارتها وعفّتها عما
نسب إليها، وهي صريحة في أن من يطعن فيها بالإفك ويحترع الروايات الكاذبة
للطعن فيها فإنه من عصبة المنافقين: چ و و و و ی ی ی ی

چ [النور: ١٧].

فكيف يتجرأ هؤلاء الطاعنون ولا يستحيون من الله ولا من عباده فيطعنون في أزواجه ﷺ ، فإنه لا يرضى زوج أبداً أن يتعرض أحد لزوجته أو يطعن فيها بأي صورة كانت، بل إن الرجل الشهم ربما يتحمل ذل نفسه لسبب ما، ولكن لا يمكن أن يتحمل الذل والإهانة والطعن في زوجته وأهله) (1).

(1) بطلان عقائد الشيعة نفسه ص 55-56.

وقال الشيخ محمد منظور نعماني بعد أن ذكر قوله تعالى: **يُؤْثِرُونَ وَيُؤْتُونَ** ((والقرآن الكريم يذكر أن أزواج النبي ﷺ المطهرات رضي الله عنهن أمهات للمؤمنين، وهذا يوضح ما يجب أن تكون عليه عظمة الأزواج المطهرات في قلوب المؤمنين، وما يجب أن تكون عليه علاقة المؤمنين برسولهم ﷺ والاحترام الواجب من جانبهم تجاه أمهاتهم، فعلاقة الإيمان هنا علامة أهل الإيمان بأمهاتهم المطهرات، وهي علاقة تزيد على علاقة رابطة الدم بدرجات، إلا أن العداوة لأزواج الرسول المطهرات كعائشة وحفصة رضي الله عنهن قد ملكت قلوب الشيعة لا لشيء إلا لأنهما ابنتا الصديق والفاروق، ومن هنا فقد ذكروهما بألفاظ مشينة، وألصقوا بهما تهماً ثقيلة لا يذكرها إلا من حرمه الله من الإيمان ومن نعمة العقل والانتماء إلى الإنسانية))⁽¹⁾.

وقال ابن عابدين ناقلاً عن شيخ الإسلام ابن تيمية رحمهما الله: ((ومن قذف عائشة بما برأها الله تعالى منه كفر بلا خلاف⁽²⁾، وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد⁽³⁾، والأصح أن

(1) الثورة الإيرانية ص 170.

(2) انظر الصارم المسلول ص 578، وقد نقل شيخ الإسلام هذا الاتفاق عن القاضي

عياض (كما في الشفا بتعريف حقوق المصطفى 1109/2)

(3) انظر الصارم المسلول ص 568، وزاد المعاد 1/103، وتفسير ابن كثير 3/366، وشرح

صحيح مسلم للنووي 17/120، ولمعة الاعتقاد لابن قدامة مع شرح معالي الشيخ صالح

الفوزان ص 260 .

من قذف واحدة من أمهات المؤمنين فهو كقذف عائشة رضي الله
عنهن جميعات))⁽¹⁾.

ثم نقل ابن عابدين بعد ذلك أقوال علماء الحنفية في تكفير
من رمى عائشة ك بما برأها الله تعالى منه⁽²⁾.

(1) تنبيه الولاة والحكام ص 358، وقد نصّ على ذلك القاضي عياض في (الشفاء 1113/2)

والشوكاني في كتابه: "إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي ص 17.

(2) تنبيه الولاة والحكام ص 359.

خامساً: ردّهم على جفائهم في حق العباس وولده وعقيل ﷺ:

قال الشيخ التونسي بعد أن ذكر روايات الرافضة التي تطعن في هؤلاء: ((يظهر من هذه الروايات بكل وضوح إهانتهم لعلم المصطفى ﷺ العباس ﷺ وكذا عقيل، واتهامهما بالخذلان وضعف اليقين وعدم كمال إيمانهما، واتهامهم حبر الأمة عبد الله ووالده العباس ك أنهما مصداق قول الله تعالى: يٰٓحٰكُّمۡ لٰكۡ كُذُّوْا وَوُؤُوْا وَوُؤُوْا وَوُؤُوْا ۚ (١) [الإسراء: ٧٢] ، مع أنها نزلت في حق الكفار، ونعوذ بالله من كل زيغ وإلحاد)) (٢) .

وبعد: فهذه عقيدة الرافضة في آل بيت النبي ﷺ على طريقي نقيض، فأين دعوى المحبة والولاية التي يدعونها شعاراً لهم!

وهذه الصورة المشوهة التي رسمها هؤلاء الزنادقة لا يرضى بها أحس خلق الله لآل بيته، فكيف بآل بيت النبوة والعترة الزكية، فما أعظمها من إساءة وما أشنعها من ضلالة، كيف لا، وقد نسبوا إليهم أموراً تقشعر لذكرها جلود المؤمنين وأسماع المنصفين، ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

(١) كما في تفسير القمي 23/2-24، وتفسير العياشي 305/2.

(٢) بطلان عقائد الشيعة ص 64 بتصرف يسير.

الباب الثالث

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في القرآن الكريم.

وفيه تمهيد وثلاثة فصول:

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في القرآن الكريم.

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في نصوص القرآن الكريم.

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في معاني القرآن الكريم.

الفصل الثالث: مصحف فاطمة عند الرافضة وعقيدتهم فيه، وموقف علماء الحنفية منه.

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في القرآن الكريم.

فإن القرآن الكريم هو حبل الله المتين وصراطه المستقيم، وهو مصدر العز والكرامة والتمكين، وهو الهداية للبشرية جمعاء إنهم وجنهم، كيف لا وهو كلام رب العالمين وخالق السماوات والأرضين، أنزله الله بواسطة أمين السماء إلى أمين الأرض، ووعد بالحفاظ عليه من كيد الكائدين وتحريف المحرفين وعبث العابثين، فقال أ: چگک گ گگ گگ گگ گگ چ [المحجز: ٩] .

ولذا فإن المسلمين أولوه اهتمامهم البالغ وعنايتهم الفائقة وأنزلوه المنزلة اللائقة به بحيث لم يحظ أي كتاب سماوي بمثل ما حظي به القرآن الكريم. وسأشير في هذا المقام باختصار إلى مجمل اعتقاد أهل السنة تجاه هذا الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

ويتجلى ذلك في النقاط التالية:

أولاً: معنى القرآن الكريم.

ثانياً: مكانة القرآن الكريم الجليلة ومنزلته العظيمة.

ثالثاً: إبراز نماذج من جهود المسلمين في خدمة هذا الكتاب العزيز.

وإلى بيان هذه النقاط بإيجاز:

أولاً: معنى القرآن لغة واصطلاحاً:

سبق وأن عرّفنا أن القرآن مشتق من القراءة أي مصدر قرأ يقرأ قراءة وقرآناً⁽¹⁾ وهو بمعنى التلاوة والبيان، فهو متلو ومقروء على الألسنة. وقيل إنه مصدر من القراءة، أو القراء بالهمز ودون الهمز (القري)، بمعنى الجمع، يقال: ((قرأت الشيء قرآناً: جمعته وضممت بعضه إلى بعض...))⁽²⁾.

وسمي القرآن ((قرآناً))؛ لأنه يجمع السور والآيات فيضم بعضها إلى بعضها، وقيل: لأنه جمع العلوم كلها من الأمر والنهي والوعد والوعيد، والقصص، وقيل لأنه جمع ثمرة الكتب المنزلة كلها⁽³⁾. وتقدم أنه لا منافاة بين المعنيين؛ فإن القرآن الكريم كلام الله متلو ومقروء بالألسنة، ومضمومة آياته وسوره بعضها إلى بعض، وهو يحوي ثمرات الكتب السماوية المنزلة، كما أنه جامع للعلوم المتنوعة المختلفة⁽⁴⁾. أما في الاصطلاح فتقدم أن عبارات أهل العلم في ذلك متنوعة من باب التنوع في العبارات والتفنن في الدلالات، وملخصها: أن القرآن هو كتاب الله لأ وكلامه سبحانه بألفاظه وحروفه ومعانيه، أنزله على رسوله محمد < بواسطة جبريل x، منه بدأ وإليه يعود، الموجود بين دفتي المصحف والمنقول إلينا نقلاً متواتراً من غير زيادة ولا نقصان⁽⁵⁾.

(1) الصحاح للجوهري 50/1 (مادة: قرأ) 125، ولسان العرب 201/13.

(2) معجم مقاييس اللغة ص 85 (مادة: قري)، والصحاح للجوهري 50/1.

(3) النهاية في غريب الحديث ص 725، ومعجم مقاييس اللغة ص 853،

والمفردات للراغب 239.0/2 (مادة: قرأ).

(4) انظر النهاية لابن الأثير ص 725، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم 29/1.

(5) انظر تمهيد الرسالة (مبحث التعريف بالقرآن).

ثانياً: مكانة القرآن الكريم الجليلة ومنزلته العظيمة:

فإن القرآن الكريم هو جبل الله المتين وصراطه المستقيم ونوره المبين والذكر الحكيم، وهو الذي لا تزيف به الأهواء، ولا تلتبس به الألسنة، ولا تشعب معه الآراء، ولا يشبع منه العلماء ولا يملّه الأتقياء، لا تنقضي عجائبه ولا تنتهي ثماره، من علم علمه سبق، ومن قال به صدق، ومن حكم به عدل وأجر، ومن دعا إليه هدي إلى صراط مستقيم، ومن تركه قصمه الله وحشره يوم القيامة أعمى، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، ومن تعرض له بطعن أذله الله.

وبالجملة فإن فضائله جمة ومناقبه غزيرة لا تكاد تحصى ولا تعد، ولكنني سأشير إلى بعض منها:

أ/ إنه كلام رب العالمين، فهي صفة من صفاته العليا، ففضله على سائر الكلام كفضل الله على خلقه، وكفى بذلك فضلاً وشرفاً، وقد دلت على ذلك نصوص الشرع وإجماع أهل العلم⁽¹⁾.

وأكتفي بذكر دليل واحد على ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [التوبة: ٦] فالآية صريحة في أن القرآن كلام الله بحيث لا تحتاج إلى أدنى تأمل⁽²⁾.

(1) انظر ذلك في: الرد على الجهمية للدارمي ص 161، وكتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لابن خزيمة 1/328-404، وشرح السنة للبرهاري ص 64، وكتاب الشريعة للأجري 1/489، وشرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي 2/141، والحجة في بيان المحجة لقوام السنة 2/203، ورسالة في القرآن وكلام الله لابن قدامة ص 33-58، والاقتصاد في الاعتقاد للمقدسي 130، ومجموع الفتاوى 117/12.

(2) انظر مقدمة القيرواني بشرح الدكتور محمد بن عبد الرحمن الخميس ص 30.

ف ف ف ث ق ق ق ج ج ج ج ج [المذنب: 22-
۲۶] يعني أنه ليس بقول البشر كما ادّعى الوليد، ولكنه قول الله لأ ((⁽²⁾).
ب/ ومما يدل على عظم مكانة القرآن الكريم هو أن الله لأ تولى
حفظه بنفسه الكريمة فقال تعالى: يَجِبُ كَ بَكْ كَ كَ كَ كَ
[الحجر: 9].

(1) انظر رد الدارمي على الجهمية ص 162، ورده على بشر المريسي ص 106، والرد على من أنكر الحرف والصوت للسجزي ص 105، والحجة في بيان المحجة 2/209، والمناظرة لأهل البدع في القرآن ص 34، وشرح السنة للربهماري 93، وكتاب الشريعة 1/489، وشرح اعتقاد أهل السنة للالكائي 2/241.

(2) الرد على الجهمية للدارمي ص 162، وانظر المناظرة لأهل البدع في القرآن لابن قدامة ص 46.

(4) مجموع الفتاوى 7/1، 14/197، وانظر القرآن الكريم ومترلته بين السلف ومخالفهم 1/396-399.

والقرآن كلام الله خالق كل شيء، وكيف يشبه كلام الخالق كلام المخلوقين، ومن تدبر القرآن وجد فيه من وجوه الإعجاز فنونا ظاهرة وخفية من حيث اللفظ ومن جهة المعنى))⁽¹⁾.

د/ وما يدل على عظيم مكانة القرآن أنه أول مصدر التلقي للمسلمين، قال الله تعالى: ﴿يَذِيذُ ذَاتِ ذَرْبٍ﴾ [الأنعام: ٣٨].

وقال لأ: ﴿يَذِيذُ ذَاتِ ذَرْبٍ﴾ [الإسراء: ٩].

وقال: ﴿يَذِيذُ ذَاتِ ذَرْبٍ﴾ [المائدة: ١٥].
وقال: ﴿يَذِيذُ ذَاتِ ذَرْبٍ﴾ [المائدة: ١٦].

وقال لأ: ﴿يَذِيذُ ذَاتِ ذَرْبٍ﴾ [الأعراف: ٣].

وغير ذلك من الآيات التي تمصّ على مصدريّة القرآن ومرجعيتها الدائمة في أمور الحياة والآخرة كما تربط الفوز والسعادة فيهما على التمسك والأخذ به.

و/ ومن فضائل القرآن الكريم: الحصول على الأجر الجزيل والثواب العظيم لصاحبه، كيف لا، وأهل القرآن هم أهل الله وخاصته، وقد تضافرت النصوص على ذلك ومنها:

* قول النبي < : ((من قرأ حرفاً من كتاب الله فله به حسنة والحسنة بعشر أمثالها، لا أقول ألم حرف، ولكن ألف حرف ولام حرف وميم حرف))⁽²⁾.

(1) تفسير القرآن العظيم 83/1-84.

(2) أخرجه الترمذي في كتاب ثواب القرآن، باب ما جاء فيمن قرأ حرفاً من القرآن ما له من الأجر، ص 651

* وقوله < : ((خيركم من تعلم القرآن وعلمه))⁽¹⁾.

* وقوله < : ((الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة))⁽²⁾.

* وقوله < : ((يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتيق، ورتّل كما كنت ترتّل في الدنيا، فإن منزلك عند آخر آية تقرؤها))⁽³⁾.

وغير ذلك من النصوص الكثيرة التي تدل على شرف القرآن الكريم وعظيم منزلته عند الله تعالى⁽⁴⁾.

ولأجل هذه الفضائل العظيمة فقد كان للعناية بالقرآن الكريم وعلومه أكبر الحظ وأوفر النصيب لدى المسلمين، فقاموا بجهود جبارة ومساعي مشكورة تجاهه، وهذا ما سيكون الحديث عنه في الفقرة التالية.

==

برقم(2910) وصححه الألباني في تحريجه لأحاديث للمشكاة برقم(2137).

(1) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل القرآن، باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه

1919/4 برقم(4739).

(2) أخرجه مسلم في صحيحه في كتاب صلاة المسافرين، باب فضل الماهر بالقرآن 549/1

برقم(244).

(3) أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصلاة، باب استحباب الترتيل في القراءة، ص 227

برقم(1464) وصححه الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة برقم(2240).

(4) اعتنى الإمام القرطبي في مقدمة تفسيره بذكر هذه النصوص التي تشهد بفضل القرآن

وصاحبه. انظر 39-30/1 من تفسيره .

(2) انظر تفسير القرطبي 95/19، وأصل القصة في صحيح البخاري، كتاب بدأ الوحي، باب كيف كان بدأ الوحي إلى رسول الله ﷺ 6/1 برقم (5).

كتابتها مع ذكر موضعها في القرآن الكريم، وكانوا يمثلون أمره فيكتبون ذلك بحسب ما تيسر لهم من أدوات الكتابة آنذاك⁽¹⁾.

وكان من عظيم عنايته < بهذا الكتاب أيضاً أنه كان يحفظه الصحابة ويعلمه إياهم، فكثرت منهم حفاظ القرآن الكريم كل بحسب ما تيسر له، فضمن ذلك حفظ القرآن في الصدور وكتابته في السطور.

أما اهتمام الصحابة ش بالقرآن الكريم فكان امتداداً لما بدأ به رسول الله < ، ويتجلى هذا الاهتمام في أمور عديدة، ومنها:

تلقينهم القرآن الكريم من رسول الله < مشافهة لفظاً ومعنى، وجهدهم الجهد في حفظه وفهمه والعمل به، وبسبب ذلك فقد كان من الصحابة حفاظ كثيرون وفقهاء ومفسرون⁽²⁾.

ولشدة حرصهم على القرآن الكريم فإنهم لم يكتفوا بحفظه في الصدور بل أضافوا إلى ذلك كتابته في السطور بحسب ما تيسر لهم من أدوات الكتابة آنذاك.

وقد كان جمع الصديق وذو النورين للقرآن الكريم أصرح دليل على عظيم عنايتهم وشديد اهتمامهم بالقرآن الكريم، فجمعه الصديق بعد أن كان مفرقاً في أدوات الكتابة وصدور الرجال؛ حرصاً منه على حمايته وخوفاً عليه من ضياعه وانفلاته، وذلك حين استحر القتال بالقراء في بعض المعارك والحروب⁽³⁾.

(1) انظر القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم 810/2-811.

(2) انظر الإتيان للسيوطي 142/1، وتفسير القرطبي 69/1، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف 806/2.

(3) انظر في ذلك كتاب المصاحف لابن أبي داود 153/1، 157، وتفسير القرطبي 1/

85، والقرآن الكريم ومنزلته بين السلف 813/2.

أما عثمان ط فإنه جمعهم على مصحف واحد وذلك بعد أن اشتد الخلاف بين الناس في القراءات بسبب تفرق الصحابة في البلدان، فكان البعض منهم يصوّب قراءته ويخطئ قراءة الآخر بسبب اختلاف لهجاتهم، فأشار بعض الصحابة ش على عثمان ط بجمع الناس على قراءة واحدة خوفا من التفرق والتشتت، ففعل ط ذلك، وبه ارتفع الخلاف والتنازع، واجتمع الناس على مصحف واحد وهو المصحف الأم وهو ما سمي بمصحف عثمان ط⁽¹⁾.

وكل هذا يؤكّد لنا أنهم كانوا يسهرون على القرآن الكريم وعلى حمايته من أي شيء يكدر صفوه ويحطّ من شأنه. ولم يكتف الصحابة ش بمجرد حفظ القرآن وتلاوته بل تعلموا تفسيره وفهموا مراده وتضلّعوا من علومه، ولذلك فقد برع منهم كثيرون في هذا الجانب كعبد الله بن عباس -حبر الأمة وترجمان القرآن-، وكذلك علي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وأبي بن كعب وزيد بن ثابت وآخرون ش⁽²⁾. كما كانوا رضوان الله عليهم حريصين على إقراء الناس وتعليمهم تفسيره ومراده، ولذلك فقد تخرج على أيديهم أئمة جهابذة من التابعين في حفظ القرآن وتفسيره⁽³⁾.

(1) انظر كتاب المصاحف 206/1، وتفسير القرطبي 87/1، وروح المعاني 23-21/1.

(2) انظر تفسير القرطبي 69/1.

(3) من هؤلاء الذين تخرجوا على أيدي الصحابة رضي الله عنهم من التابعين: مجاهد بن جبر، والحسن

البصري، وسعيد بن جبر، وعلقمة، وعكرمة، والضحاك، وغيرهم كثير. انظر تفسير القرطبي 70/1.

وهكذا تخرج على أيدي هؤلاء الأئمة من التابعين أئمة أعلام في تفسير القرآن الكريم وتوضيح مراده والذب عن حرمة ومكانته، وهكذا استمرت هذه السلسلة المباركة وإلى يومنا هذا وإلى أن يرث الله الأرض ومن عليها⁽¹⁾.

هذا وقد اهتم العلماء -إضافة إلى ما تقدم- بعلوم القرآن الكريم⁽²⁾ وتوضيح غريبه⁽³⁾ وعلوم قراءته⁽⁴⁾ فأنشأت لذلك حلقات ومدارس وألفت فيها العديد من المؤلفات القيمة والكتب الذهبية.

وبالجملة: فإن اهتمام الأمة بالقرآن الكريم فوق التصور والوصف؛ حيث أصبحت الأمور الدقيقة منه مخدومة بمؤلفات غزيرة نافعة، فأصبحت هنالك مؤلفات في ((أقسام القرآن، وأمثال القرآن، وبدائع القرآن، ورسم القرآن، وما أشبهها مما يدهشك تصوره -بله الاطلاع عليه-، ومما يملأ خزائن كاملة من أعظم المكتبات في العالم، ثم لا يزال المؤلفون إلى عصرنا هذا يزدون، وعلوم القرآن ومؤلفاته تنمو وتزدهر وتزيد، بينما الزمان يفنى والعالم يبيد! أليس هذا إعجازا آخر للقرآن يريك إلى أي حد بلغ علماء

(1) المرجع السابق 71/1، وانظر القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم 364/1.

(2) ومن تلك الكتب: كتاب الإتقان في علوم القرآن للسيوطي، والبرهان في علوم القرآن للزركشي، ومناهل العرفان للزرقاني، وعلوم القرآن لمناع القطان وغيرها.

(3) ومن تلك المؤلفات: معاني القرآن لأبي عبيدة، ومعاني القرآن لابن الأنباري، ومعاني القرآن للزجاج، والمفردات في غريب القرآن للراغب، وغريب القرآن لأبي عبيد القاسم ابن سلام وغيرها.

(4) منها: حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع للشاطبي، والنشر في القراءات العشر وغيرها.

الإسلام في خدمة التنزيل؟! ويريك أنه كتاب لا تفنى عجائبه، ولا تنقضي معارفه))⁽¹⁾.

ولا ينسى المنصف ما تقوم به المملكة العربية السعودية -حرسها الله من كل مكروه- من خدمات عظيمة وجهود جبارة تجاه هذا الكتاب الكريم، والتي تتمثل في مدارس وجمعيات ومسابقات لتحفيظ القرآن الكريم، كما أنشأت في بعض جامعاتها كليات خاصة لدراسة علومه وفنونه ومنها كلية القرآن الكريم بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التسليم.

وتتمثل كذلك في إنشاء مجمع الملك فهد يرحمه الله لطباعة المصحف الشريف، حيث يقوم المجمع تحت إشراف لجنة من كبار العلماء والمتخصصين في علوم القرآن والقراءات، وتحت مراقبة فنيين مهرة لضمان خروج المصحف سالماً من أي خطأ أو زلل، ومن ثم تتولى توزيعه في جميع أقطار المعمورة، كما يقوم المجمع أيضاً بترجمة معانيه إلى لغات كثيرة لتعم الاستفادة وينتشر الخير...إلى غير ذلك من الخدمات الجليلة التي يتولاها هذا الصرح الشاخص تحت رعاية كريمة من رجال هذه الدولة المباركة⁽²⁾.

فهذه هي النظرة العابرة لبعض جهود المسلمين تجاه هذا الكتاب العظيم والتي يستحيل معها ما زعمته الرافضة الزنادقة من وقوع الزيادة والنقصان فيه، وهذا ما سيكون الحديث حوله في الفصل القادم بإذن الله تعالى.

(1) مناهل العرفان 33/1.

(2) انظر مجلة الرابطة في عددها 324 شهر رجب، عام 1412 هـ ص 34-36.

الفصل الأول

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة
في نصوص القرآن الكريم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم،
وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: أنواع التحريف المزعوم
عند الرافضة في القرآن الكريم،

وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الأول

إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم.

مدخل:

القول بتحريف القرآن الكريم هو من لوازم عقيدة الإمامة والطنن في الصحابة ش حيث إن الصحابة في نظر الرافضة غصبوا آل محمد حقهم في الإمامة ولذلك طعنوا فيهم بأقبح أنواع الطعن، والطنن فيهم أدى بهم إلى الطعن في القرآن الكريم لأنهم حملته ونقلته؛ إذ الطعن في الناقل طعن في المنقول، ولذلك جاء ترتيب هذا الباب إثر باب الإمامة والصحابة.

وفي نظري القاصر فإن جذور عقيدة التحريف ترجع إلى مقالات عبد الله ابن سبأ حيث ورد في رسالة (الإرجاء) للحسن بن محمد بن محمد بن الحنفية / ما يشير إلى أن السبئيين قد بدأوا في إشاعة مثل هذه المقالات فكانوا يقولون: هُدينا لوشي ضلّ عنه الناس، وأن نبيّ الله كتم تسعة أعشار القرآن⁽¹⁾.

وذكر الجوزجاني⁽²⁾ في كتابه الشهير (أحوال الرجال) أن ابن سبأ زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي⁽³⁾.

فيظهر من النص الأول أن النبي > لم يبلغ كامل القرآن إلى جميع الناس -والعياذ بالله- لأنه كتم تسعة أعشاره.

(1) رسالة الإرجاء(ضمن كتاب الإيمان للعدني ص 148) باب اتباع السنة.

(2) هو الإمام، أبو سليمان، موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي، صاحب أبي يوسف ومحمد، حدث عنه: القاضي أحمد بن محمد البرقي، وبشر بن موسى، وأبو حاتم الرازي، وآخرون، وكان صدوقاً محبوباً إلى أهل الحديث، قيل إن المأمون عرض عليه القضاء فامتنع، توفي سنة(200هـ).

انظر سير أعلام النبلاء 10/194، والجواهر المضية 3/518، والأعلام 7/323.

(3) انظر أحوال الرجال للجوزجاني ص 38.

بينما النص الثاني يبين لنا مصير ذلك القرآن الكامل فيقول بأنه كان عند علي ط، وهذا النص يذكر القارئ بتلك الروايات التي تداولتها كتب الرافضة من أن القرآن الكامل كان عند علي ط، ولكن الصحابة لم يقبلوا منه ذلك، فأبقاه عنده ثم توارثه الأئمة من أولاده إلى أن صار بيد الإمام الثاني عشر الموهوم.

وسنعرض في هذا المبحث هذه العقيدة عند الرافضة، مع بيان رد علماء الحنفية عليهم فيها.

المطلب الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم.

إن من أبرز أصول الرافضة الاعتقادية زعمهم أن القرآن الكريم الموجود المتداول بين المسلمين ليس هو القرآن الذي أنزله الله تعالى على محمد >، بل هو محرف ومبدل، ومزاد فيه ومحذوف منه شيء كثير.

وقد نسب هؤلاء الزنادقة هذا العمل الشنيع إلى أصحاب رسول الله > كذبا وزورا، بناء على زعمهم الكاذب أن أولئك قد غصبوا آل محمد حقهم في الإمامة، فقالوا عنهم إنهم حذفوا كل الآيات التي نزلت في فضائل آل البيت وحقوقهم، والآيات التي نزلت في مثالب الصحابة بأسمائهم وأعيانهم، وآيات أخر كثيرة حذفوها وأسقطوها من القرآن الكريم، بل وحذفوا بعض السور بأكملها كسورة الولاية وسورة النورين المزعومتين، حتى لم يبق من القرآن إلا ثلثه، وزعموا أنهم زادوا في القرآن ما ليس منه.

وزعموا في مقابل ذلك أن القرآن الذي أنزله الله تعالى، والذي سلّمه من التحريف والتبديل هو موجود عند إمامهم الغائب الموهوم الذي لا وجود له، وأن ذلك القرآن جمعه علي بن أبي طالب ط بعد وفاة رسول الله > خلال ستة أشهر، وجاء به بعد أن جمعه إلى الصحابة ش فلم يقبلوه منه، لأن فيه ما يفضحهم ويهتك أستارهم، فقال لهم علي ط لن تروه بعد يومكم هذا إلى أن يخرج قائم آل محمد، فبقي مخفياً عنده، ولم يظهره بعد ذلك حتى في وقت خلافته وقوته وشوكته، وقد توارثه الأئمة من آل محمد إلى أن بقي عند الإمام الثاني عشر الموهوم - كما زعموا - إلى غير ذلك من الأكاذيب التي شخّنها بها كتبهم وسودوا بها أوراقهم.

وقد صبغوا هذه الأكاذيب بصبغة العصمة والقداسة، وذلك بنسبتها إلى الأئمة الذين يعتقدون عصمتهم وهم منهم براء، فرووا هذه الأكاذيب

(1) قلت: وهذه الشخصية منحولة ومزورة لا وجود لها في الواقع، لأن الكتاب الذي نسب إليه يثبت ذلك عند التأمل.

((فلما رأى غدرهم وقلة وفائهم له لزم بيته، وأقبل على القرآن يؤلفه... فلما جمعه كله وكتب تنزيله وتأويله والناسخ والمنسوخ، بعث إليه أبو بكر أن اخرج فبايع، فبعث إليه علي × إني لمشغول، وقد آليتُ على نفسي يمينا ألا أرتدي رداءً إلا للصلاة حتى أولّف القرآن وأجمعه، فسكتوا عنه أياماً فجمعه في ثوب واحد وختمه، ثم خرج إلى الناس وهم مجتمعون مع أبي بكر في مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله، فنادى عليُّ بأعلى صوته: أيها الناس إني لم أزل منذ قبض رسول الله صلى الله عليه وآله مشغولاً بغسله ثم بالقرآن حتى جمعته كله في هذا الثوب الواحد، فلم ينزل الله على رسوله صلى الله عليه وآله آية إلا وقد جمعتها، وليست منه آية إلا وقد أقرأنيها رسول الله صلى الله عليه وآله وعلمني تأويلها،

ثم قال لهم علي: لئلا تقولوا غداً إنا كنا عن هذا غافلين... فقال له عمر: ما أغنانا بما معنا من القرآن عما تدعوننا إليه⁽¹⁾.

الرواية الثانية: وهي أصرح من الأولى، ومما جاء في هذه الرواية ما نسبته إلى طلحة من محادثاته مع علي ب، حيث قال طلحة لعلي: ((يا أبا الحسن شيء أريد أن أسألك عنه، رأيك خرجت بثوب مختوم، فقلت: أيها الناس إني لم أزل مشغولاً برسول الله < بغسله وتكفينه ودفنه، ثم شغلْتُ بكتاب الله حتى جمعته لم يسقط منه حرف، فلم أر ذلك الذي كتبت وألّفت، ورأيتُ عمر بعث إليك حين استخلف أن ابعث به إليّ فأبيت أن تفعل فدعا عمر الناس، فإذا شهد رجلان على آية قرآن كتبها، وما لم يشهد عليه غير رجل واحد رماه ولم يكتبه، وقد قال عمر -وأنا أسمع-: قد قتل يوم الإمامة رجال كانوا يقرءون قرآنا لا يقرؤه غيرهم فذهب، وقد جاءت شاة إلى صحيفة وُكِّبَ عمر يكتبون فأكلتها وذهب ما فيها، والكاظم يومئذ عثمان فما تقولون؟ وسمعتُ عمر وأصحابه الذين ألّفوا وكتبوا على عهد عمر وعلى عهد عثمان: إن الأحزاب تعدل سورة البقرة، والنور ستون ومائة، والحجرات ستون آية، والحجر تسعون ومائة آية، فما هذا؟ وما الذي يمنعك يرحمك الله أن تخرج ما ألّفت للناس، وقد شهدتُ عثمان حين أخذ ما ألّف عمر فجمع له الكتاب، وحمل الناس على قراءة واحدة، ومزق مصحف أبي وابن مسعود وأحرقهما بالنار، فما هذا؟ فقال أمير المؤمنين × يا طلحة، إن كل آية أنزلها الله على محمد صلى الله عليه وآله عندي بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله،

(1) كتاب سليم بن قيس ص 146-147.

وكل حلال وحرام، أو حدّ، أو حكم شيء تحتاج إليه الأمة إلى يوم القيامة عندي حتى أرش الخلدش...))⁽¹⁾.

فهاتان الروايتان تفيدان بأن القرآن الكريم قد اعتراه التحريف وقد حذف منه شيء كثير، وأن القرآن السالم من التحريف بقي عند علي ط .
ومنهم:

* الفضل بن شاذان النيسابوري⁽²⁾ فقد صرح بعقيدة التحريف فقال مبوّباً: (ذكر ما ذهب من القرآن) واستدل لذلك بما ظن أنه يؤيد هذه العقيدة الفاسدة، كلاستدلال ببعض الأخبار التي ثبتت عن طريق أهل السنة مما يدل على وقوع النسخ لبعض تلك الآيات من القرآن الكريم، والأخبار التي ليست في شيء مما ذهب إليه، وأخبار أخرى موضوعة.

وزعم أنه ألزم أهل السنة بالتحريف فقال: ((ثم رويتم أن عثمان بن عفان وعبد الرحمن بن عوف كانا وضعا صحيفة فيها القرآن ليكتبها فجاءت شاة فأكلت الصحيفة التي فيها القرآن، فذهب من القرآن جميع ما كان في تلك الصحيفة))⁽³⁾.

وكذب هذا الزنديق أيضاً على أهل السنة بأنهم رويوا أن سورة البينة كانت مثل سورة البقرة قبل أن يعتريها التحريف والحذف لما فيها من أسماء المنافقين -يقصد بذلك الصحابة-⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق ص 210-211.

(2) هو الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو الأزدي النيسابوري، لمتوفى سنة (260هـ) قال عنه الحلبي الرافضي: "له عظيم الشأن في هذه الطائفة... وهذا الشيخ أجل من أن يغمز عليه؛ فإنه رئيس طائفتنا...". انظر ترجمته في رجال الحلبي ص 1321-، ومعجم رجال الحديث للخوئي 13/289، والذريعة 2/490.

(3) كتاب الإيضاح ص 211.

(4) المرجع السابق ص 209-211، وانظر الأصول من الكافي 2/631.

ومنهم:

* محمد بن الحسن الصفار، فقد عقد في كتابه باباً أسماه: (باب في الأئمة أن عندهم جميع القرآن الذي أنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم) ثم ساق تحته أخبار كثيرة صريحة في وقوع التحريف في القرآن الكريم، ومن تلك الأخبار:

ما رواه بسنده عن أبي جعفر أنه قال: ((ما يستطيع أحد أن يدعي أنه جمع القرآن كله غير الأوصياء)).

وروى أيضاً بسنده عن سالم بن أبي سلمة قال: ((قرأ رجل على أبي عبد الله × وأنا أسمع حروفاً من القرآن ليس على ما يقرؤه الناس، فقال أبو عبد الله : مه مه، كُفَّ عن هذه القراءة، اقرأ كما يقرأ الناس حتى يقوم القائم، فإذا قام فقرأ كتاب الله على حده وأخرج المصحف الذي كتبه علي ×...)).⁽¹⁾

ومنهم:

* أبو نصر محمد بن مسعود العياشي⁽²⁾، فهو أيضاً من الذين أكثروا روايات التحريف في مؤلفاتهم، فقد ملأ كتابه التفسير بتلك الروايات المنسوبة إلى أئمتهم، والتي تصرح بتحريف القرآن، ومن ذلك:

==

(1) بصائر الدرجات ص 213-214، وانظر ذكاء الأذهان بجواب جلاء الأذهان ص 553.

(2) هو محمد بن مسعود بن عياش، أبو النضر العياشي السمرقندي، قال عنه النجاشي: "ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة" وقال الطوسي: "جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات مطلع عليها، له كتب تزيد على مائتي مصنف". انظر ترجمته في الفهرست للنجاشي، والفهرست للطوسي، والكنى والألقاب لعباس القمي 449/2.

ما رواه بسنده عن أبي عبد الله قال: ((لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتنا فيه مسمين))⁽¹⁾.

وما رواه بسنده عن إبراهيم بن عمر قال: قال أبو عبد الله ×: ((إن في القرآن ما مضى وما يحدث وما هو كائن، كانت فيه أسماء الرجال فألقيت، وإنما الاسم الواحد منه في وجوه لا يحصى، يعرف ذلك الوصاة)).

وروى أيضاً بسنده عن أبي جعفر قال: ((لولا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه ما خفي حقنا على ذي حجي، ولو قد قام قائمنا فنطق صدقه القرآن)).

إلى غير ذلك من الأخبار التي هي صريحة في وقوع التحريف في القرآن⁽²⁾.

ومنهم:

* علي بن إبراهيم القمي شيخ الكليني، وقد أكثر في تفسيره من روايات التحريف، فشحنه بالروايات الصريحة الدالة على تحريف القرآن، كما صرح بنفسه بتحريف القرآن في مواضع عديدة، فقد قال في مقدمة تفسيره: ((فالقرآن منه ناسخ ومنه منسوخ...ومنه حرف مكان حرف، ومنه على خلاف ما أنزل الله...)) ثم شرع في تفصيل ذلك بذكر الأمثلة⁽³⁾.

ومنهم:

(1) تفسير العياشي 13/1.

(2) المرجع السابق 12/1-14.

(3) تفسير القمي 5/1.

* محمد بن يعقوب الكليني، وهو من أكابر هؤلاء الزنادقة الذين تولوا كبر هذه الجريمة الشنعاء، فملاً كتابه الكافي -الذي هو أصح الكتب عندهم على الإطلاق- بروايات كثيرة صريحة دالة على تحريف القرآن الكريم بحيث لا تقبل أي تأويل، وسأورد بعض النماذج من كتابه، نظراً لمكانته العظيمة في قلوب الرافضة، ومن تلك النماذج:

ما رواه بسنده تحت باب (أنه لم يجمع القرآن كله إلا الأئمة عليهم السلام، وأنهم يعلمون علمه كله) عن جابر قال سمعت أبا جعفر × يقول: ((ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزل الله تعالى إلا علي بن أبي طالب × والأئمة من بعده))⁽¹⁾.

ومقصوده من هذه الرواية أن القرآن الذي جمعه الصحابة هو محرف؛ لأن القرآن الكامل ليس إلا عند علي ط وأولاده. ومن الروايات التي رواها الكليني أيضاً ما رواه بسنده تحت باب (نكت من التنزيل في الولاية) عن جابر الجعفي عن أبي جعفر × قال: ((نزل جبريل × بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله وسلم هكذا: ((بئسما اشتروا به أنفسهم أن يكفروا بما أنزل الله (في علي) بغياً...))⁽²⁾. فكلمة (في علي) هي من وضع الرافضة وتحريفهم لكلام الله لأ؛ لأن الآية كما هي في المصحف العثماني: ﴿يَوْمَ قُتِلَ هَارُونَ وَكَانَ عَلَيْهِ ثِيَابُ نَارٍ فَخُذْ فَمَا تُصَدِّقُ بِهِ لَئِمْ خُلِيتَ مَعَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: 90].

(1) الأصول من الكافي 1/228.

(2) المرجع السابق 1/417.

ومنها ما رواه بسنده عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله × قال:
 ((إن القرآن الذي جاء به جبريل إلى محمد × سبعة عشر ألف آية))⁽¹⁾.
 والمعلوم أن عدد آيات القرآن هو: ستة آلاف ومائتان وبضعة وستون
 آية، فأين ذهب الباقي؟!
 والذي تفيده هذه الرواية أن المدون في المصحف هو ثلث القرآن
 فقط!!

وغير ذلك من الروايات التي ملأ بها هذه الضال كتابه الذي يزعمون
 أنه أصح الكتب عندهم⁽²⁾.
 ومنهم:

* أبو القاسم علي بن أحمد الكوفي، فقد نص على وقوع التحريف في
 القرآن الكريم، حيث زعم أن أبا بكر وعثمان ب إنما قصدا من جمعهما
 للقرآن الكريم إسقاط الآيات التي تنص على إمامة علي بن أبي طالب ط
 حتى لا يفسد عليهم أمرهم، وقد عدّ جمعهما للقرآن بدعة منهما حيث قال:
 ((ومن بدعة أبي بكر أنه لما أراد أن يجمع ما تهيأ له من القرآن، صرخ مناديه
 في المدينة من كان عنده شيء من القرآن فليأتنا به، ثم قال: لا نقبل من
 أحد منه شيئاً إلا بشاهدي عدل، وإنما أراد هذا الحال لئلا يقبلوا ما ألفه
 أمير المؤمنين عليه السلام؛ إذ كان ألف في ذلك الوقت جميع القرآن بتمامه
 وكأله، من ابتدائه إلى خاتمته على نسق تنزيله، فلم يقبل منه ذلك خوفاً أن

(1) المرجع نفسه 634/2.

(2) انظر المرجع السابق 416-417/1، 633-634/2، 290/8.

(3) أوائل المقالات ص 80-81.

ومنهم:

فمن هذا الظالم الذي لم يذكر من اسمه ما ذكر من أسماء الأنبياء؟
فأجابه علي × بقوله: إن الكناية عن أصحاب الجرائم العظيمة من
المنافقين في القرآن ليس من فعله تعالى، وإن ذلك من فعل المغيرين

(2) الاحتجاج 227/1-228.

والمبدلين الذين جعلوا القرآن عضين، واعتاضوا الدنيا من الآخرة، وقد بين الله قصص المغيرين بقوله: **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ** [البقرة: ٧٩] **يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَٰؤُلَاءِ** إلى آخر ما اقتراه هذا الأفك الكذاب^(١).

ومما نسبته هذا الأفك إلى علي ط قوله في جوابه على اعتراض أحد الزنادقة قوله: ((ولو شرحتُ لك كلَّ ما أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطلال، وظهر ما تحظر التقية إظهاره من مناقب الأولياء ومثالب الأعداء))^(٢).

إلى غير ذلك من الأقوال الصريحة التي تجلي لنا موقف هذا الرافضي على أنه من القائلين بالتحريف.

ومنهم:

* **الفيض الكاشاني**، فقد صرح بوقوع التحريف في القرآن الكريم، ونقل أخبارا كثيرة دالة على ذلك من كتب أسلافه، حتى جعل عنوان إحدى مقدمات تفسيره حيث قال: ((المقدمة السادسة في نبذ مما جاء في القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وتأويل ذلك))، ثم أورد تحت هذا العنوان روايات كثيرة في ذلك، ثم قال معلقاً على تلك الأخبار:

((أقول: المستفاد من مجمع هذه الأخبار وغيرها من الروايات من طريق أهل البيت أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد صلى الله عليه وآله، بل منه ما هو خلاف ما أنزله الله ومنه ما هو مغير محرف، وأنه قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي في كثير من المواضع،

(١) المرجع السابق 358/1-372 بتصرف يسير.

(٢) المرجع نفسه 377/1-378.

ومنها لفظة آل محمد صلى الله عليهم غير مرة، ومنها أسماء المنافقين في مواضعها، ومنها غير ذلك، وأنه ليس أيضاً على الترتيب المرضي عند الله وعند رسوله صلى الله عليه وآله...⁽¹⁾.

ومنهم:

* محمد بن الحسن الحرّ العاملي، فقد أورد في كتابه وسائل الشيعة أخباراً صريحة على وقوع التحريف والتبديل في القرآن الكريم من غير أن يتعرض لها بشيء من النقد، وذلك دليل على تقبله وتسليمه لتلك الروايات⁽²⁾.

ومنهم:

* محمد باقر المجلسي، وهو من أكابر الذين بذلوا كل ما في وسعهم لإثبات هذا القول وإظهاره، فقد ملأ كتبه بروايات التحريف المنسوبة إلى الأئمة، وصرح هو بنفسه بتحريف القرآن، بل شنع على من قال بخلافه، فنجد في كتابه (بحار الأنوار) نقل خبراً طويلاً ونسبه إلى علي ط، ومما جاء فيه:

((ومنه -أي من القرآن- ما هو باق، ومنه ما هو محرف عن جهته، ومنه ما هو على خلاف تنزيله)).

وكذلك ذكر الخبر المنسوب إلى علي ط في احتجاجه على الزنديق، ومما فيه: ((ولم يكن عن أسماء الأنبياء تجبراً وتعزراً، بل تعريفاً لأهل الاستبصار أن الكفاية عن أسماء ذوي الجرائم العظيمة من المنافقين في القرآن ليست من

(1) الصافي في تفسير القرآن 49/1-50.

(2) انظر وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة 196/27.

فعله تعالى، وأنها من فعل المغيرين والمبدلين والذين جعلوا القرآن
عضين...))⁽¹⁾.

وفي كتابه (مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول) صحح الخبر
الذي رواه الكليني في الكافي بسنده عن عبد الله قال: ((إن القرآن الذي
جاء به جبريل × إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية))⁽²⁾،
فقال معلقاً على هذا الخبر:

((فالخبر صحيح، ولا يخفى أن هذا الخبر وكثيراً من الأخبار
الصحيحة صريحة في نقص القرآن وتغييره، وعندي أن الأخبار في هذا
الباب متواترة معني، وطرح جميعها يوجب رفع الاعتماد عن الأخبار رأساً،
بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا يقصر عن أخبار الإمامة، فكيف
يثبتونها بالخبر))⁽³⁾.

وكذلك أورد في كتابه (تذكرة الأئمة) سورة النورين، وسورة الولاية
-المزعومتين عندهم- وبعض الآيات التي زعموا أنها حذفت من القرآن
الكريم⁽⁴⁾.

فهذا بعض ما ذكره هذا الرافضي الذي يلقبونه بشيخ الإسلام، وهو
أخرى بأن يلقب بشيخ الضلال والعميان.

(1) بحار الأنوار 113/93-125.

(2) الأصول من الكافي 634/2.

(3) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول 536/2.

(4) انظر تذكرة الأئمة ص 18-20 (بالفارسية) نقلاً عن موقف الرافضة من القرآن الكريم

ص 101 ، وانظر حياة القلوب 389/3 ، وحق اليقين (كلاهما بالفارسية) ص 372.

ومنهم:

* نعمة الله الموسوي الجزائري، فهو أيضاً من أكابر القائلين بتحريف القرآن الكريم فقد صرح بذلك في كتابه (الأنوار النعمانية) كما ذكر أن الأخبار متواترة في ذلك وأنهم مجمعون على صحتها.

فقال بعد أن أظهر إنكاره لتواتر القراءات: ((الثالث: أن تسليم تواترها عن الوحي الإلهي وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحتها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها)).⁽¹⁾

إلى أن قال: ((الخامس: أنه قد استفاض في الأخبار أن القرآن كما أنزل لم يؤلفه إلا أمير المؤمنين بوصيته صلى الله عليه وآله، فبقي بعد موته ستة أشهر مشغولاً بجمعه، فلما جمعه كما أنزل أتى به إلى المتخلفين بعد رسول الله صلى الله عليه وآله فردوه...وقد أرسل عمر زمن تخلفه إلى علي بأن يبعث له القرآن الأصلي الذي ألفه، وكان × يعلم أنه طلبه لأجل أن يحرقه كقرآن ابن مسعود، أو يخفيه عنده حتى يقول الناس إن القرآن هو هذا الكتاب الذي كتبه عثمان لا غير، فلم يبعث له إليه، وهو الآن موجود عند مولانا المهدي مع الكتب السماوية ومواريث الأنبياء، ولما جلس أمير المؤمنين على سرير الخلافة لم يتمكن من إظهار ذلك القرآن وإخفاء هذا؛ لما فيه من إظهار الشنعة على من سبقه...))⁽¹⁾.

ومنهم:

(1) الأنوار النعمانية 2/360-364.

* حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي، فهو من أكابر الذين رفعوا راية القول بتحريف القرآن من المتأخرين، وأظهر ذلك بكل جرأة ووقاحة، ويبيّن أن ذلك هو قول الرافضة جميعهم كما يشهد بذلك كتابه (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب).

وقد استفرغ في كتابه هذا جهده ووسعه لإثبات هذا القول المشين، واستدل على ذلك بكل ما أملاه عليه هوى نفسه وزبالة عقله من شبه وخيالات.

كما أنه نقل في هذا الكتاب أقوال من تقدمه من أسلافه، وادعى أنه وردت عن الأئمة ما يزيد على ألفي رواية صريحة على وقوع التحريف في القرآن⁽¹⁾.

وقد حاول الرافضة إخفاء هذا الكتاب عن الساحة لأنه يكشف ما هم عليه من التقية والنفاق وعداء لكتاب الله تعالى؛ ومن حاول المساس بهذا الكتاب العظيم ونال من مكانته فإنه بعيد عن الإسلام وإن تسمى به، وأنه يجب كشف عواره ليعرف المسلمون عداوته؛ لأنه يحارب الإسلام في أصله العظيم وركنه الركين، وقد أراد الله ذلك ففضحهم وهتك أستارهم، وذلك بظهور هذا الكتاب على الساحة.

ونظراً لأهمية هذا الكتاب في نفوس الرافضة وعظيم مكانة مؤلفه في أوساطهم، فإني سأقدم تقريراً موجزاً عن هذا الكتاب ليعرف القارئ مدى الضلال والطغيان عندهم في حق كتاب الله لا الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد.

قسم هذا المفترى كتابه (فصل الخطاب) إلى ثلاث مقدمات وبابين:

(1) انظر فصل الخطاب ص 251.

ففي المقدمة الأولى: تحدث عن الأخبار التي رواها أسلافه في جمع القرآن وجامعيه⁽¹⁾.

وفي المقدمة الثانية: ذكر أقسام التحريف الممكن حصوله في القرآن وما لا يمكن حصوله فيه، فذكر أن التحريف الممكن حصوله في القرآن كالآتي:

نقصان السورة، ونقصان الآية، وزيادة الكلمة وتبديلها، وزيادة الحرف ونقصانه، وتبديله، وتبديل الحركات بعضها ببعض، والترتيب بين السور والآيات، وبين الكلمات، وحدود السور والآيات، فزعم أن هذه الأنواع من التحريف يمكن حصولها في القرآن الكريم⁽²⁾.

وفي المقدمة الثالثة: وضع موقف علماءهم المتقدمين والمتأخرين من القرآن من حيث تحريفه وعدمه، وذكر أن لهم في ذلك قولين: ثم ذكر بعض أسماء القائلين بالتحريف ونقل أقوالهم الصريحة في ذلك، وصرح بأنه لم يخالف في ذلك من المتقدمين إلا أربعة أشخاص، وهم: الصدوق، والمرتضى، والطوسي، وأبو علي الطبرسي، فقال: ((ومن جميع ما ذكرنا ونقلنا بتبعية القاصر يمكن دعوى الشهرة العظيمة بين المتقدمين وانحصار المخالف فيهم بأشخاص معينين...))⁽³⁾.

وسياتي أن موقف هؤلاء الأربعة مبني على مصالح لهم، كما قال نعمة الله الجزائري بعد أن أشار إلى موقفهم هذا: ((والظاهر أن هذا القول إنما صدر عنهم لأجل مصالح كثيرة، منها: سد باب الطعن عليها بأنه إذا جاز

(1) المرجع السابق ص 2-24.

(2) المرجع السابق ص 24-26.

(3) فصل الخطاب ص 33، 26-36.

هذا في القرآن فكيف جاز العمل بقواعده وأحكامه مع جواز لحوق التحريف بها⁽¹⁾.

قلت: ومما يؤيد هذا القول أنه ورد عن هؤلاء ما يفيد موافقتهم لسائر علمائهم القائلين بالتحريف⁽²⁾.

وإضافة إلى ذلك فإن كثيرا من علمائهم المتأخرين نقدوا أقوال هؤلاء الأربعة الذين تظاهروا بإنكار التحريف⁽³⁾.

وأما الباب الأول فقد ذكر فيه النوري ما تخيل إليه من الشبه على إثبات التحريف في القرآن الكريم⁽⁴⁾.

وأما الباب الثاني فقد استعرض فيه أدلة القائلين بعدم التحريف وزعم أنه فندها⁽⁵⁾.

فهذا هو ملخص ما اشتمل عليه هذا الكتاب الذي قصد به مؤلفه تدمير كتاب الله لأ والنيل من قدسيته وعظيم مكانته.

فهؤلاء بعض من قال بتحريف القرآن من الرافضة من المتقدمين والمتأخرين، وتركت ذكر كثير من القائلين بالتحريف خشية الإطالة والإطناب.

وأما المعاصرون من الرافضة فموقف كثير منهم مبني على التقية، بينما البعض الآخر تغافل عن الموضوع وأغمض عينه عن

(1) الأنوار النعمانية 358/2-359.

(2) انظر لمعرفة ذلك كتاب موقف الرافضة من القرآن الكريم ص 129 وما بعدها، وأصول مذهب الشيعة

346/1-365، والشيعة والقرآن للشيخ إحسان إلهي ظهير ص 68 وما بعدها.

(3) ذكر الشيخ إحسان إلهي جملة من تلك الأقوال في كتابه: الشيعة والقرآن ص 71-86.

(4) انظر فصل الخطاب ص 36-360.

(5) المرجع السابق ص 360-384.

ذكر هذه المسألة نهائياً؛ حتى لا تنكشف عورتهم أمام المسلمين⁽¹⁾.

ولكن يأبى الله إلا أن يفضح من تلاعب بكتابه ونال من قداسته وعظيم مكانته، فأظهر موقفهم القائل بالتحريف على لسان بعضهم شعروا بذلك أو لم يشعروا، وقد حق عليهم قول الله تعالى في وصف المنافقين: ﴿يَجْعَلُونَ كَذِباً حَسْبَهُمْ﴾ [البقرة: ٩].

فهذا إمامهم وزعيمهم روح الله الخميني مدعي الوحدة والإصلاح ينقل في مؤلفاته روايات التحريف والنيل من القرآن الكريم ولم يحرك لنقدها وإنكارها ساكناً، وسكوته يدل على تقبله لتلك الروايات، بل وليس ذلك فحسب؛ بل إنه اعتمد ووقع على ما يسمونه بدعاء صنمي قریش وفيه تصریح بوقوع التحريف والتبديل في كتاب الله تعالى⁽²⁾.

ومن الروايات التي ذكرها الخميني في بعض مؤلفاته رواية الكليني بسنده عن أبي جعفر أنه قال: ((ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله ظاهره وباطنه غير الأوصياء)). وعن جابر الجعفي قال سمعت أبا جعفر × يقول: ((ما ادعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما أنزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام))⁽³⁾.

(1) انظر موقف الرافضة من القرآن الكريم ص 116.

(2) انظر مقدمة كتاب تحفة العوام لمقبول أحمد الرافضي، وانظر وثيقة رقم (5) في كتاب

مسألة التقريب بين أهل السنة والشيعة 2/330.

(3) شرح دعاء السحر ص 70-71، وانظر الروايتين في الأصول من الكافي 1/228.

هذا هو موقف زعيمهم الذي يدعو إلى الوحدة بين المسلمين وتوحيد صفوفهم تجاه القرآن الكريم، فماذا يقول المنصفون والمتحررون من سلاسل التقليد الأعمى والتعصب المذهبي من الشيعة حول هذه النظرية!!
وبعد: فهذه هي عقيدة الرافضة قديما وحديثا حول كُتاب الله لا الذي قال الله عنه: **يُحْكَمْ كَمَا يَكُنْ كَمَا يَكُنْ كَمَا يَكُنْ كَمَا يَكُنْ كَمَا يَكُنْ** ن س ن ن [فصلت:42].
فهم مجمعون قديما وحديثا على أن القرآن الكريم محرف مبدل، وأن ذلك من ضروريات دينهم ولوازم مذهبهم⁽¹⁾.
ولا عبرة بعد ذلك بقول من يتظاهر منهم بخلافه؛ لأنه نابع عن عقيدة الكذب الذي هو تسعة أعشار دينهم.
وبعد أن ذكرت مذهبهم وعقيدتهم هذه، أذكر موقف علماء الحنفية من تلك العقيدة الفاسدة السخيفة في المطلب القادم بإذن الله تعالى.

(1) انظر أسامي علماء الرافضة وإجماعهم قديما وحديثا في كتاب روح القرآن للسيد نجم الحسن الرافضي ص 61-72 حيث عدّ من علمائهم مائة واثنين وأربعين شخصا وكلهم مطبقون على عقيدة التحريف.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من إجماع الرافضة

على القول بتحريف القرآن الكريم.

تقدم الكلام في المطلب الماضي على إثبات إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم، والإشارة إلى حقيقة قول من تظاهر منهم بإنكار تلك العقيدة، وتبين أن إنكارهم مبني على التقية التي هي أكبر جزء دينهم، وفي هذا المطلب أذكر موقف علماء الحنفية من تلك العقيدة الخطيرة التي تعد أخطر محاولة للنيل من كتاب الله الذي هو مصدر المسلمين وعزهم وشرفهم. حيث قام علماء الحنفية بالرد على هذه العقيدة الكفرية من جميع جوانبها، وقلعوها من جذورها وأساسها، ولذا فإني أخلص موقفهم هذا في سبعة وجوه، وهي:

الوجه الأول: إثباتهم لإجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن، وإبانتهم لحقيقة من تظاهر منهم بإنكار هذه العقيدة.

الوجه الثاني: بيانهم للأسباب التي جعلت الرافضة تقول بتحريف القرآن الكريم.

الوجه الثالث: بيانهم للأمور التي تترتب على هذه العقيدة الخطيرة.

الوجه الرابع: جوابهم على أبرز شبهات الرافضة على هذه العقيدة الفاسدة.

الوجه الخامس: نقضهم لهذه العقيدة الخبيثة بآيات من كتاب الله

العزیز.

الوجه السادس: نقضهم لهذه العقيدة بإجماع المسلمين.

الوجه السابع: إبرازهم لجهود الصحابة ش والتي يستحيل معها وقوع

التحريف بأي نوع كان.

الوجه الثامن: تكفيرهم للرافضة بسبب هذه العقيدة المشينة.

وإلى بيان هذه الوجوه في الصفحات القادمة:

بيان الوجه الأول:

لقد بين علماء الحنفية أن الرافضة مجمعون على القول بتحريف القرآن الكريم، وأن من تظاهر منهم بخلاف ذلك فإن قوله محمول على التقية والتلبيس والخداع، وفيما يلي ذكر نماذج من تلك الأقوال:

* قال الشيخ شمس الدين ابن كمال باشاه / في رسالته المسماة (بيان الفرق الضالة) ما نصّه: ((وكل الإمامية قالوا إنّ القرآن بُدّل، ولا يثقون بآياته))⁽¹⁾.

* وقال الشيخ ميرزا مخدوم الحسيني الحنفي / ((ومن هفواتهم -أي الرافضة- الخنثة أنهم ذكروا في كتب حديثهم وكلامهم: أن عثمان ط نَقَصَ عن آيات القرآن...)).

ثم مثل الشيخ على ذلك بنماذج من كتبهم⁽²⁾ يأتي ذكرها في محلّها.

* وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / ((قالت الاثنا عشرية من الإمامية: إنّ القرآن الموجود اليوم في أيدي المسلمين ليس كله كلام الله، بل زاد الناس فيه بعض الألفاظ، وليس هو كلام الله الذي نزل على النبي > وبقي إلى حين توفي، بل أسقطوا منه -أي الصحابة- كثيرا من السور والآيات))، ثم استشهد الشيخ على إثبات هذا الأمر بروايات من كتب الرافضة⁽³⁾.

وقال في رسالته (سعادة الدارين في شرح حديث الثقلين) في معرض حديثه عن دعوى الرافضة تمسكهم بحديث الثقلين، ما نصّه: ((أما

(1) رسالة في بيان الفرق الضالة ص 182 (ضمن رسائل المؤلف الخمس في الفرق والمذاهب).

(2) النواقض لظهور الروافض ص 146.

(3) التحفة الاثني عشرية ص 52-53 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وانظر مختصر التحفة ص 82.

الكتاب وهو القرآن، فإنه ساقط الاعتبار عند الشيعة بالكلية لا يصلح التمسك به كالتوراة⁽¹⁾ والإنجيل⁽²⁾؛ لكثرة وقوع التحريف فيه بزعمهم، وكثير من أحكامه منسوخة، وكثير من الآيات والسور الناسخة للأحكام والمخصصة للعموميات أسقطت، والذي بقي منه مبدل الألفاظ، وبعضه زائد، والبعض نقص منه⁽³⁾.

* وقال أبو الثناء الألوسي /: ((وزعمت الشيعة أن عثمان بل أبا بكر وعمر أيضا شحرفوه وأسقطوا كثيرا من آياته وسوره... فالقرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم شرقا وغربا، وهو لكثرة الإسلام ودائرة الأحكام مركزا وقطبا أشد تحريفا عند هؤلاء من التوراة والإنجيل وأضعف تأليفا منهما وأجمع للأباطيل...))⁽⁴⁾.

* وقال حفيده أبو المعالي الألوسي / في معرض رده على دعوى الرافضة -أنهم أخذوا دينهم من الكتاب والسنة وأقوال العترة-، ما نص كلامه: ((كذبوا والله في ذلك، فإن الكتاب الكريم محرف بزعمهم، قد أسقط نحو ثلثه، كما صرحت بذلك كتبهم فلا

(1) التوراة هي كلمة عبرانية تعني الشريعة أو الناموس، وهو الكتاب الذي أنزله الله على موسى عليه السلام، نورا وهدى لبني إسرائيل، وألقاه إليه مكتوبا في الألواح، وهي عند اليهود خمسة أسفار يعتقدون أن موسى عليه السلام كتبها بيده، ويسمونها النصارى بالعهد القديم، ولكنه منسوخ عندهم.

انظر المعجم الوسيط ص 90 (مادة: تار)، ودراسات في اليهودية والنصرانية ص 74، والأديان والمذاهب المعاصرة للشيخ عبد القادر شيبه الحمد ص 22.

(2) الإنجيل كلمة يونانية تعني الخبر الطيب أو البشارة، وهو الكتاب الذي أنزله الله على عيسى عليه السلام، هدى ونورا، وقد ضيع النصارى هذا الكتاب، واخترعوا أناجيل من عندهم. انظر المعجم الوسيط ص 29، والأديان والمذاهب المعاصرة ص 41، ودراسات في اليهودية والنصرانية ص 197.

(3) سعادة الدارين في شرح حديث الثقلين ص 78، وانظر مختصر التحفة ص 50.

(4) روح المعاني 1/ 23-24.

يعبأون به، ولا يرجون عليه، ولا يقيمون له وزناً، وأنه مخلوق لا يزهونه، هذا شأن الكتاب لديهم))⁽¹⁾.

* وقال الشيخ منظور نعماني / بعد أن ذكر نقولا من كتب الرافضة الدالة على التحريف: ((هناك ثلاث نقاط هامة يمكن أن نستخلصها من روايات التحريف عند الرافضة، وهي نقاط هامة يجب أن نضعها في اعتبارنا حين نفكر في هذه القضية.

1/ الروايات الخاصة بالتحريف والحذف والإضافة في القرآن الكريم، وهي أقوال الأئمة المعصومين والروايات المتواترة -بزعمهم-، وطبقاً لبيان محدثهم النوري الطبرسي فهي تزيد على ألفي رواية⁽²⁾، وطبقاً لبيان علامتهم المجلسي لا يقل عددها عن عدد الروايات الخاصة بمسألة الإمامة التي هي أساس المذهب الشيعي⁽³⁾.

2/ لا يوجد مجال للشك في الروايات التي ذكرت مسألة التحريف والحذف والتبديل الذي وقع بزعمهم على القرآن الكريم.

3/ وعليه؛ فإن عقيدة علماء الشيعة المتقدمين قد اتفقت على مسألة التحريف، ولم يختلف في هذا من علماء الشيعة سوى أربعة لا خامس لهم)).

ثم قال: ((وما يجدر بالذكر هنا هو أن آلاف الروايات الخاصة بالتحريف والتي رويت عن الأئمة ذكر عدد كبير منها في كتاب الشيعة المعتبر(الكافي) وهي روايات متواترة تدل صراحة على التحريف، وهي ما اعتقده وآمن به علماء الشيعة المتقدمون.

(1) ردّ الألوسي على حصون العاملي الرافضي ص 49، وانظر مختصر التحفة ص 50.

(2) انظر فصل الخطاب ص 251.

(3) تقدر تقدم النقل عنه كما في كتابه مرآة العقول 536/2.

والآن هل يمكن لأي عالم من علماء الشيعة أن ينكر مسألة التحريف التي تعد من أساسيات العقيدة الشيعية؟

من الواضح أن الإجابة بالنفي هي الإجابة الصحيحة، إلا أن بعض الشيعة يتظاهرون بإنكار هذه العقيدة من باب التقية؛ اقتداء بأئمتهم الذين زعموا فيهم أنهم أنكروا إمامتهم من باب التقية⁽¹⁾، ومن هنا تكون الأربعة الذين أنكروا التحريف؛ إنما أنكروه على أساس التقية.

والذي يدل على كذب دعوى بعض الرافضة الآن إنكارهم التحريف: احترامهم لمؤلف كتاب (فصل الخطاب) الذي تجرأ هذه الجراءة الكبيرة، بل إنه احتل بمؤلفاته مكانة عظيمة لدرجة أنه حينما هلك دفنوه في مبنى المشهد الرضوي بالنجف، وهو عندهم من أقدس البقاع وأشرفها⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، فقد استشهد بأقواله كثير من علماءهم ومشايخهم⁽³⁾. ومن الجدير بالذكر أن كتاب (فصل الخطاب) حين نشر في أواخر القرن الثالث عشر الهجري قبل بثورة عظيمة من بعض علماء الشيعة في إيران والعراق ممن اتبعوا سياسة إنكار عقيدة التحريف، فكتب النوري الطبرسي رده عليهم في كتاب مستقل أسماه (رد الشبهات عن فصل الخطاب

(1) ستأتي الإشارة إلى تفنيد اعتراض يورده البعض بقوله: إن كثيرا من معاصري الرافضة في

هذا العصر ينكرون عقيدة التحريف ويقولون إن أهل السنة ظلموهم بنسبتهم إلى هذه العقيدة.

(2) انظر كلام الشيخ محب الدين الخطيب في كتابه القيم "الخطوة العريضة للأسس التي قام

عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية" ص 10.

(3) ولما نشر هذا الكتاب استبشر به المستشرقون من أعداء الإسلام وترجموه بلغاتهم، وقد ذكر

ذلك محمد مهدي الأصفهاني الكاظمي في كتابه (أحسن الوديعه 90/2) وهو ذيلٌ على

كتاب الخوانساري (روضات الجنات)، وانظر الخطوط العريضة ص 15-16.

في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)، والحقيقة أن هذين الكتّابين لا يتركان لدى أي شيعي مجالا لإنكار عقيدة التحريف، وكفى الله المؤمنين القتال⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد الشكور اللكهنوي⁽²⁾ في رسالته (تنبيه الحائرين) - ما ترجمته:- إن الشيعة لا يؤمنون بالقرآن الذي أنزله الله على عبده بواسطة جبريل وتلقاه الصحابة من رسول الله < وحفظوه واستظهروه واعتنوا به حفظا وإيصالا إلى كافة الأمصار، وهكذا أخذ منهم التابعون إلى أن وصل إلينا، فالشيعة لا يؤمنون بهذا القرآن ولا يمكنهم الإيمان به، وإن تظاهروا به فهو كذب ونفاق؛ لأنهم يزعمون أن القرآن الأصلي هو الذي جمعه عليّ ط وأخفاه، وقد توارث ذلك إلى من بعده من الأئمة إلى أن

صار بيد المهدي المنتظر المزعوم، وإذا خرج فسوف يظهره⁽³⁾.
وقد نصّ على ذلك التونسي⁽⁴⁾ ثم قال: ((وأما ما يحتج به بعض الشيعة بأقوال علمائهم الأربعة وهم: الصدوق، والشريف المرتضى، وأبو جعفر الطوسي، وأبو علي الطبرسي، على أنهم جحدوا ثبوت التحريف،

(1) الثورة الإيرانية ص 206-207 بتصرف يسير، وانظر للمزيد: الخطوط العريضة للشيخ

محّب الدين الخطيب ص 10-11.

(2) هو عبد الشكور اللكنوي بن ناظر علي بن فضل علي الفاروقي، تلقى علومه الأولية من الشيخ نور محمد ثم رحل إلى لكنؤ فأخذ من علمائها، ثم عين مدرسا في المدرسة الفاروقية في لكنؤ فأخذ يؤلف ويرد على الرافضة، ومن مؤلفاته: البينات (وهو في الرد على الرافضة)، وسيرة الخلفاء الراشدين (وكلاهما بالأردية)، توفي سنة (1381هـ). انظر أكابر علماء ديوبند ص 154-155.

(3) تنبيه الحائرين ضمن كتاب العقائد والأفكار الضالة لمحمد يوسف اللدهياني ص 131.

(4) بطلان عقائد الشيعة ص 33.

فاحتجاجهم بهؤلاء باطل؛ لأن مدار مذهب الشيعة على أقوال الأئمة المعصومين -بزعمهم-، وجمهور المحدثين منهم ورواياتهم التي تتجاوز ألفي رواية كلها قائمة بالتحريف، فما وزن أقوال هؤلاء الأربعة أمام أقوال أئمتهم وجماهير محدثيهم؟!

ثم أيضاً فإن هؤلاء الأربعة لم يتظاهروا بإنكار التحريف إلا تقية بسبب الظروف التي كانت لا تتيح لهم فيها المجاهرة بعقيدة التحريف، إضافة إلى أن كثيراً من متأخريهم نقدوا موقف هؤلاء الأربعة منهم، كما قال النوري الطبرسي: ((لم يعرف من القدماء موافق لهم))⁽¹⁾.

وبعد أن ذكر الشيخ التونسي بعض رواياتهم المنسوبة إلى أئمتهم وأقوال علمائهم في إثبات التحريف عندهم، عقبها بقول المجلسي: ((وعندي أن الأخبار في هذا الباب متواترة معني، وطرح جميعها يوجب الاعتماد عن الأخبار رأساً، بل ظني أن الأخبار في هذا الباب لا تقصر عن أخبار الإمامة، فكيف يثبتونها بالخبر))⁽²⁾.

وذكر الشيخ بعد قول المجلسي هذا قول محدثهم نعمة الله الجزائري: ((أن تسليم تواترها -أي أخبار التحريف- عن الوحي الإلهي وكون الكل قد نزل به الروح الأمين يفضي إلى طرح الأخبار المستفيضة، بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن كلاماً ومادة وإعراباً، مع أن أصحابنا قد أطبقوا على صحتها والتصديق بها))⁽³⁾.

(1) انظر فصل الخطاب ص 33.

(2) مرآة العقول 536/2.

(3) الأنوار النعمانية 360/3.

ثم نقل الشيخ عدة نقول عن النوري، وهي صريحة في إجماعهم على القول بالتحريف.

وهكذا سرد الشيخ أسماء الكتب التي كتبها علماءهم في مختلف العصور على القول بالتحريف، وهي التي سرد أسماءها الطبرسي في كتابه فصل الخطاب (1).

ثم عقب الشيخ ذلك بقوله: ((فهذه الكتب ترشدنا أن هذه العقيدة عندهم من ضروريات الدين)) (2).

ثم أشار بعد ذلك إلى موقف بعض معاصري الرافضة المتظاهرين بإنكار عقيدة التحريف، -بدعوى أن روايات التحريف ضعيفة في ميزانهم، وأن أهل السنة ظلموهم بنسبة هذه العقيدة إليهم- فقال راداً عليهم بأنهم لو كانوا صادقين في دعواهم هذه، فيجب عليهم أن يلتزموا بأمر ثلاثة، وهي: أولاً: أن يأتوا برواية واحدة صحيحة من أئمتهم المعصومين -بزعمهم- من مصدر معتمد تنص على أن القرآن محفوظ ومصان من التحريف، ولن يأتوا بهذه الرواية.

ثانياً: أن يكفّروا من قال بتحريف القرآن، ويعلنوا فسادهم في الجرائد والمجلات وغير ذلك من الوسائل.

ثالثاً: أن يكفّوا عن ترويح الكتب المشحونة بروايات التحريف والتبديل، والعقائد التي تنج عنها القول بالتحريف، وأن يعلنوا براءتهم عنها وعن أصحابها الضالّين المضلين (1).

(1) انظر فصل الخطاب ص 28-32.

(2) بطلان عقائد الشيعة ص 33-44 بتصرف واختصار، وانظر: النجوم الأحد عشر لعبد الشكور اللكهنوي ص 43 تحت عنوان (إقامة البرهان على أن الشيعة أعداء القرآن)، وإرشاد الشيعة ص 32، 92-93، ومذهب الشيعة ص 98-101، وتاريخ التشيع وأفكاره ص 704-710.

ولا يمكنهم أن يأتوا بهذه الأمور الثلاثة ما داموا معتنقين هذا المذهب الهدام للإسلام والمسلمين⁽²⁾.
وقد نصّ على ذكر هذه الأمور الثلاثة أيضاً عبد الشكور اللكهنوي في رسالته (تنبيه الحائرین)⁽³⁾.

بيان الوجه الثاني:

ذكر علماء الحنفية أن قول الرافضة بالتحريف يرجع إلى الأسباب التالية:

السبب الأول: عقيدة الإمامة التي تمثل أعظم أركان الدين عندهم، وفي ذلك قال الشيخ محمد منظور نعماني: ((الاعتقاد بتحريف القرآن الكريم من النتائج المترتبة على الإيمان بعقيدة الإمامة التي هي أساس المذهب الشيعي))⁽⁴⁾.

وقال محمد يوسف اللدهياني - ما ترجمته -: إن ادعاء الرافضة تحريف القرآن الكريم نتيجة حتمية لقولهم بالإمامة والطعن في الصحابة، وإنّ هذا الكلام لم يتجرأ به كثير من الكفار فضلاً عن أن يتلفظ به من يدعي الانتماء إلى دين الإسلام⁽⁵⁾.

(1) قلت: كما فعل بعض المنصفين منهم، حيث تبرأوا من هذه الأكاذيب والضلالات وأصحابها وأعلنوا موقفهم هذا، كالبرقي (انظر كسر الصنم ص 180) وحسين الموسوي (انظر لله ثم للتاريخ ص 79) والياسري (كما في أعلام التصحيح والاعتدال ص 207) وأحمد الكاتب (المرجع نفسه ص 253) وغيرهم.

(2) بطلان عقائد الشيعة ص 44-45 بتصرف.

(3) تنبيه الحائرین ص 51.

(4) الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام ص 192.

(5) اختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 20.

وقد زاد الشيخ محمد منظور نعماني هذا السبب وضوحاً، فقال بعد أن تحدث عن أهمية الإمامة عند الرافضة: ((بعد أن اطلعنا على أهمية عظمة عقيدة الإمامة عند الرافضة، يتبادر إلى الأذهان سؤال طبيعي وهو: لماذا لم يرد ذكر هذه العقيدة في القرآن الكريم؟ حيث إن القرآن الكريم ذكر في آيات كثيرة عقيدة التوحيد والرسالة والآخرة، إلا أن إمامة علي ط لم ترد في أي موضع منه!

ودعوى التحريف هي الإجابة على هذا السؤال الذي دوّخ عقول الرافضة وأدهشهم، فقالوا كذبا وزورا تخلصا من هذا الاعتراض: إن إمامة علي ط كانت قد ذكرت مئات المرات في القرآن الكريم، إلا أن من جاء بعد النبي < وغضبوا بالخلافة، قاموا بتحريف القرآن فحذفوا هذه الآيات منه...))⁽¹⁾.

وقد فصل الحديث في ذلك الشيخ عبد الشكور اللكهنوي في رسالته (تنبيه الحائرين) حيث ردّ فيها على أحد الروافض (وهو الحائري) من مدينة بنجاب⁽²⁾، وقد كتب رسالة ادعى فيها تحريف القرآن الكريم بعنوان (موعظة تحريف القرآن) فردّ عليه الشيخ بهذه الرسالة القيمة وطلبه وأصحابه للمناظرة مرات عديدة فلم يستجب أحد منهم لذلك⁽³⁾.

أقول: ومما يدل على مصداقية ما ذكره علماء الحنفية من أن القول بالإمامة هو أحد أسباب التحريف عند الرافضة، ما نصّ عليه شيخهم أبو الحسن العاملي حيث قال: ((وعندي في وضوح صحة هذا القول -أي القول

(1) الثورة الإيرانية ص 195 بتصرف.

(2) بنجاب: أحد أقاليم باكستان وأكثره سكانا، ومن أشهر مدنه: لاهور، وفيصل آباد، وإسلام آباد، وغيرها.

(3) انظر مقدمة رسالة "تنبيه الحائرين".

بالتحريف - بعد تتبع الأخبار وتفحص الآثار بحيث يمكن الحكم بكونه من ضروريات التشيع، وأنه من أكبر مقاصد غصب الخلافة...))⁽¹⁾.

السبب الثاني: فإن من أسباب تحريف القرآن عند الرافضة هو اعتقادهم بارتداد الصحابة واتهامهم إياهم بالكفر والنفاق بدعوى أنهم غصبوا آل محمد حقهم في الإمامة، ولا شك أن الطعن فيهم يؤدي إلى الطعن في القرآن الكريم؛ لأنهم نقلته ومبلغوه إلى من بعدهم، وفي ذلك قال أبو المعالي الألويسي مبيناً أنهم يقولون بالتحريف بسبب زعمهم: ((أن نقلته مثل ناقلي التوراة والإنجيل؛ لأن بعضهم كانوا منافقين كالصحابة العظام - والعياذ بالله-، وبعضهم كانوا مداهنين في الدين كعوام الصحابة؛ فإنهم تبعوا رؤساءهم طمعاً في زخارف الدنيا، فارتدوا عن الدين كلهم إلا أربعة أو ستة، فغيروا خطاب الله تعالى... فكما أن التوراة والإنجيل لا يعمل بهما أصلاً فكذلك هذا القرآن...))⁽²⁾.

وقال الشيخ عبد الشكور اللكهنوي وهو يتحدث عن أسباب عقيدة التحريف عند الرافضة - ما ترجمته -: تدعي الرافضة إن هذا القرآن الموجود هو من جمع واعتناء أشد أعداء الله الذين كانوا منسلخين عن الدين، وكان الكذب على الله ورسوله ديدنهم، فأخرجوا من كتاب الله ما هو داخل فيه وأدخلوا فيه ما ليس منه، وقد كان حزب هؤلاء راضياً بصنيعهم هذا، بل تعاونوا معهم ووقفوا في صفهم، فكيف يمكن الإيمان بكتاب وصل إلينا عن طريق الخونة والكذبة؟

(1) مقدمة البرهان ص 49، نقلاً عن كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار ص 80(لله ثم

للتاريخ) للدكتور حسين الموسوي، وقد أورده الطبرسي في فصل الخطاب ص 32.

(2) مختصر التحفة الاثني عشرية ص 50.

ثم ردّ عليهم بقوله: إن صحابة النبي عليه الصلاة والسلام بما فيهم الخلفاء الثلاثة ش قد أثنى الله عليهم في كتابه وأمر بالسير على نهجهم، فلا يمكن مع ذلك أن تصدر عنهم مثل هذه الأعمال، ومعلوم أن الغرض من الطعن فيهم هو الطعن في القرآن الكريم الذي هو مصدر تشريع المسلمين ومصدر عزتهم ونصرتهم⁽¹⁾.

وقد نصّ على ذكر هذا السبب غير واحد من علماء الحنفية كالشيخ عبد العزيز الدهلوي⁽²⁾ ومحمد منظور نعماني⁽³⁾ والتونسوي⁽⁴⁾ وغيرهم⁽⁵⁾.
السبب الثالث: إن وجود آلاف الروايات المتقولة على الأئمة - في كتب الرافضة - الناطقة بتحريف القرآن من أهم الأسباب التي جعلت الرافضة تؤمن بعقيدة التحريف ولا سيما المتأخرين منهم، وفي ذلك قال الشيخ عبد الشكور اللكهنوي - ما ترجمته -: إنه قد وردت في كتب الرافضة روايات كثيرة صريحة في التحريف عن الأئمة بحيث إنها تزيد على ألفي رواية، وهي مثل روايات الإمامة في العدد والحجية، فرفضها عندهم مثل رفض عقيدة الإمامة التي هي أساس مذهبهم.

ثم قال: وقد اتضح بهذا كله أنه يستحيل إيمان الرافضة بالقرآن الموجود؛ لأن دينهم من صنع الأيدي المعادية لهذا الدين كأمثال ابن سبأ ووزارة وأبي بصير وغيرهم من الكذابين الوضاعين.

(1) تنبيه الحائرين ص 22، وانظر العقائد والأفكار الضالة ص 134.

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 201/1 (تحقيق: عمر العيد).

(3) انظر الثورة الإيرانية ص 195، 201.

(4) انظر بطلان عقائد الشيعة ص 33.

(5) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 706، واختلاف الأمة والصراط المستقيم ص 20.

فهم خالفوا المسلمين في جميع أمورهم، بل جعلوا مخالفتهم أمراً يدينون الله به، وصاروا معادين للمسلمين على مرّ التاريخ، ولقد صدق العلامة ابن تيمية / فيهم إذ قال: وبالجملّة فأياهم في الإسلام كلها سود، لم يزلوا موالين لأعداء الله ومعادين لأوليائه⁽¹⁾ فهذه هي حقيقة هؤلاء الطاعنين في كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد⁽²⁾.

بيان الوجه الثالث:

لقد بين علماء الحنفية أن عقيدة تحريف القرآن تترتب عليها نتائج وخيمة تدل على خطورة هذه العقيدة وشناعتها، ومن تلك النتائج ما يلي:

أولاً: إن هذه العقيدة هي تكذيب صريح لله لا حيث قال الله تعالى في محكم تنزيله: **كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ** [الحجر: ٩].

وقال أ في وصف هذا الكتاب: **كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ**

كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ كَمْ كَذَبْتَ [فصلت: ٤٢].

وكل ما يكون الله حافظاً له كيف يمكن تبديله وتغييره؟! فالله تكفل بحفظه وسيظل محفوظاً إلى يوم القيامة من عبث العابثين وتحريف المحرفين، فأين تلك الروايات الملفقة المزورة من قول من هو أصدق قبيلاً وأحسن حديثاً!!

كما أن الله تعالى أثنى على صحابة رسوله ش في القرآن الكريم في مواضع كثيرة، فلو كانوا يقدمون على هذا الفعل الشنيع -وحاشاهم- فكيف يثني عليهم علام الغيوب، أفليس هذا طعنًا في علمه لا؟!

(1) انظر كلام شيخ الإسلام بمنعاه في منهاج السنة 416/7.

(2) تنبيه الحائر ص 23، وانظر العقائد والأفكار الضالة ص 134-137.

ثانياً: يلزم من هذه العقيدة القبيحة رفع الوثوق عن القرآن كله؛ لأنّ المغيّر والمحرّف منه غير معيّن، وهذا موجب للشك في كل سورة وآية بل في كل كلمة وكل حرف، ولا شك أن ذلك خروج بينّ عن الدين.

ثالثاً: يلزم من هذه العقيدة تكفير جميع الصحابة بما فيهم عليّ ش؛ لأنهم أقروا ذلك وسكتوا عليه مع قدرتهم على الإنكار، ولا سيما علي ط عندما تولى الخلافة.

رابعاً: لو وقع التحريف في عهد الخلفاء الثلاثة ش - كما تدعي الرافضة- لردّه عليّ ط عند ما تولى الخلافة، وكيف لم يسكت عن معاوية ط ويدعه وشأنه وهو أمر أقل شأنًا من تحريف القرآن، ويسكت عن بيان الحق في القرآن الذي هو عمدة الدين ووجهة المكلفين.

خامساً: تزعم الرافضة أن علياً ط قعد في بيته بعد وفاة النبي < حتى جمع القرآن كله⁽¹⁾ فلولاً أن جمعه موافق لجمع عثمان ط لأظهر ذلك عند ما آل الأمر إليه، وقد صحّ أن عثمان ط لمّا نهى عن التمتع خالفه علي ط وقال له: "كيف تنهى عن شيء فعله النبي < ؟"، وأحرم بالعمرة ودخل مكة متمتعاً⁽²⁾، ومعلوم أن هذا الحكم أقل شأنًا من تحريف القرآن، فلو تعرض أحد لتحريفه لما قبل منه ذلك علي ط، بل لقاتله على ذلك.

سادساً: يلزم من هذه العقيدة الخطيرة ضياع جهود المسلمين في حفظ القرآن الكريم واعتنائهم به من القرن الأول

(1) انظر كتاب سليم بن قيس ص 146-147 .

(2) انظر صحيح البخاري كتاب الحج، باب التمتع والقران والإفراد 549/2 برقم (1488).

وإلى يومنا هذا؛ لأنهم ضيّعوا جهودهم في كتاب محرّف مثل التوراة والإنجيل.

ولو كان كذلك لما أطبقوا على حفظه وتلاوته والتعبد به؛ لأن أمة محمد > لا تجتمع على ضلالة.

سابعاً: إن هذه العقيدة الخطيرة فتحت أمام الكفار باب الطعن في القرآن الكريم، فكم من مستشرق وغيره استدلّ على الطعن في القرآن بشبهاتهم وأقوالهم، ولكنهم جهلوا أو تجاهلوا أن أعمال هؤلاء لا تحسب على الإسلام وأهله⁽¹⁾.

قلت: وما أحسن ما قاله ابن حزم -حيث قال في رده على ما تعلق به النصاري من أقوال الرافضة- : ((وأما قولهم -أي النصاري- في دعوى الروافض تبديل القرآن؛ فإن الروافض ليسوا من المسلمين، إنما هي فرقة حدث أولها بعد موت رسول الله بخمس وعشرين سنة، وكان مبدؤها إجابة ممن خذله الله تعالى لدعوة من كاد الإسلام، وهي طائفة تجري مجرى اليهود والنصاري في الكذب والكفر...))⁽²⁾.

(1) انظر هذه الوجوه وغيرها في: الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية ص 168 وما بعدها، والتحفة الاثني عشرية 53/1-54 (تحقيق: أحمد المدخلي)، و255/1 (تحقيق: عمر العيد)، وروح المعاني 24/1، والنواقض لظهور الروافض ص 146، وبطلان عقائد الشيعة ص 45، وإرشاد الشيعة ص 36-38.

(2) الفصل في الملل والأهواء والنحل 216/2-217.

بيان الوجه الرابع:

لقد أشار علماء الحنفية إلى أقوى شبه الرافضة التي استندوا عليها في إثبات وقوع التحريف في القرآن الكريم، وهي أقل من أن يردّ عليها، بل هي أوهى من بيت العنكبوت، ولذلك فإن علماء الحنفية لم يفصلوا في نقاشها والرد عليها، وإنما أشاروا إلى بطلانها بإشارات عابرة ولمحات سريعة، وسأذكر أولاً تلك الشبه ثم أعقبها برد علماء الحنفية.

فمن شبههم:

1/ زعمهم أن الآيات أو الكلمات التي يقول عنها أهل السنة أنها مما نسخت تلاوتها وبقي حكمها أو نسخاً معاً، إنها مما أسقطت من القرآن الكريم، وليس هناك ما يسمى بمسوخ التلاوة⁽¹⁾.

2/ زعمهم أن اختلاف مصاحف الصحابة بعضها عن بعض كمصحف ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهم، واختلافها عن مصحف الأم العثماني في أمور كثيرة من الكلمات والترتيب بين السور والآيات دليل على أن القرآن وقع فيه تحريف من الصحابة⁽²⁾.

فهاتان الشبهتان هما أقوى ما استدل به الرافضة لإثبات التحريف وفي ذكرهما كفاية للدلالة على معتقدهم.

أما تعلقهم بالشبهة الأولى: فأشار إلى بطلانها الشيخ محمد عبد الستار التونسي / حيث قال: ((وأما ما يتمسك به بعض غفلة الشيعة حينما

(1) انظر فصل الخطاب ص 106.

(2) انظر المرجع السابق ص 121-145.

يعجزون عن إثبات إيمانهم بالقرآن الموجود المحفوظ الأكل ويقولون: لو أن روايات التحريف في كتبنا موجودة فلا بأس بها؛ فإن كتبكم تذكر نسخ التلاوة والاختلاف في القراءات⁽¹⁾، فتمسكهم هذا إنما هو تمسك الغريق بالحشيش؛ فإن نسخ التلاوة أمر ثابت بالنصوص⁽²⁾ وهكذا اختلاف القراءات، فأين الثرى من الثريا، نعوذ بالله من المتغابين المعاندين...⁽³⁾.

وقال أبو الثناء الألوسي / -وهو يبرأ أهل السنة عما نسب إليهم بعض الروافض من القول بالتحريف كقولهم بمنسوخ التلاوة-⁽⁴⁾، فقال ما نصّه:
 ((إن نسبة ذلك -أي القول بالتحريف- إلى بعض أهل السنة هو كذب أو سوء فهم؛ لأنهم أجمعوا على عدم وقوع النقص فيما تواتر قرآننا كما هو موجود بين الدفتين اليوم، نعم أسقط زمن الصديق ط ما لم يتواتر وما نسخت تلاوته وكان يقرؤه من لم يبلغه النسخ، وما لم يكن في العرضة الأخيرة، ولم يأل جهداً ط في تحقيق ذلك إلا أنه لم ينتشر نوره في الآفاق إلا زمن ذي النورين فلهذا نسب إليه))⁽⁵⁾.

وقال أيضاً: ((ونحن نقول بإسقاط بعض ما أنزل قرآننا ولكن كان ذلك على عهد النبي > وكان نسخاً لما أسقط، وأما الإسقاط بعد رسول الله

(1) انظر فصل الخطاب ص 210.

(2) راجع نواسخ القرآن لابن الجوزي ص 33-35، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي 47/2، وروضة الناظر مع شرحه نزهة الخاطر 201/1.

(3) بطلان عقائد الشيعة ص 46.

(4) كما فعل النوري الطبرسي في فصل الخطاب ص 106.

(5) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية ص 173، وانظر في مصداق ما قاله: الإتقان في

علوم القرآن 156/1.

فما لا ينبغي أن يقول به مسلم، ومن ادعاه فقد كفر...ولعمري إن هاتيك
القول قول شنعاء وجهالة عمياء⁽¹⁾.

(1) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية ص 173، وانظر الإتقان في علوم
القرآن 47/2.

وأما تعلقهم بالشبهة الثانية فقد أزال وهمهم هذا الإمام أبو الثناء الألويسي حيث ساق عدة روايات من طريق أهل السنة تدل على أن مصاحف بعض الصحابة ش كانت فيها زيادة على ما يوجد في المصحف العثماني، ثم بين أن ذلك محمول على ما لم تتواتر قراءته، أو نسخت تلاوته ولم يكن في العرصة الأخيرة، إلا أن بعض الصحابة ش لم يبلغهم خبر النسخ فبقيت أشياء منسوخة مثبتة في مصاحفهم إلى زمن عثمان ط لما جمعهم على مصحف واحد وأحرق ما عداه بإجماع من يعتد به⁽¹⁾.

وقال / وما شاع أن علياً لما توفي النبي > تخلف بجمع القرآن، فبعض طرقه ضعيف، وبعضها موضوع، وما صحّ فقل إنه محمول على الجمع في الصدر، وقيل كان جمعاً بصورة أخرى لغرض آخر، ويؤيده أنه قد كتب فيه النسخ والمنسوخ فهو كتاب علم⁽²⁾.

وقال / في معرض ردّه على الطبرسي صاحب (تفسير مجمع البيان) - بعد أن ذكر شيئاً من المقارنة بين مصاحف بعض الصحابة في عدد السور وترتيبها - ما نصّه:

((وترتيب كلّ متغاير، ومغاير لترتيب مصحفنا مغايرة لا سترة عليها - يعني في ترتيب السور وتعدادها -⁽³⁾ مع اختلاف كثير يظهر لمن رجع إلى الكتب المتقنة في هذا الباب، وكأنّ ران البعض غطى على قلب هذا البعض فقال ما قال، ولم يفكر في حقيقة الحال، ولم يبال بوقع النبال، قاصداً أن يتستر بمنخل

(1) انظر روح المعاني 25/1.

(2) روح المعاني 22/1 وقد أجاب ابن حجر في فتح الباري 17/9 جواباً مقارناً له.

(3) انظر تقرير ذلك في الإتيان 130/1.

مختل كذّبه نور ذي النورين، الساطع عليه من برج شمس الكونين، ومن بدر صحبه، مع أن نسبة هذا الجمع إليهما من أوضح الأمور، بل أشهر من المشهور، وهو شائع أيضا عند الشيعة، وليس لهم إلى إنكاره ذريعة، ولكن مركب التعصب عثور، ومذهب التعسف محذور⁽¹⁾.

(1) روح المعاني 26/1 بتصرف يسير.

(2) تفسير المدارك 269/2.

* وقال الإمام أبو الثناء الألوسي / في تفسير الآية السابقة: ((يجك كَ كَ چ أَي من كل ما يقدح فيه كالتحريف والزيادة والنقصان وغير ذلك... ولم يحفظ سبحانه كتاباً من الكتب كذلك، بل استحفظها جل وعلا الربانيين والأحبار فوقه فيها ما وقع، وتولى حفظ القرآن بنفسه سبحانه فلم يزل محفوظاً أولاً وآخرًا...))⁽¹⁾

* وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / بعد أن ذكر بعض هذه الآيات: ((وكل ما يكون الله حافظاً له كيف يمكن تبديله وتغييره...))⁽²⁾.

بيان الوجه السادس:

ومما ردّ به علماء الحنفية على عقيدة الرافضة السخيفة هو استدلالهم بإجماع المسلمين على صيانة القرآن الكريم من التحريف والتبديل، ومن أقوالهم في ذلك:

* ما قاله الشيخ عبد العزيز الدهلوي / في معرض تقريره لعقيدة أهل السنة في بعض أصول الدين حيث قال: ((العقيدة العاشرة: أن القرآن المجيد هو كلام الله ولم يتطرق إليه تحريف ولا تبديل ولا زيادة ولا نقصان قط، ولن يكون لهذه الأمور إليه سبيل أصلاً أبداً))⁽³⁾.

وقد بين الشيخ أن عقيدة الرافضة القبيحة مخالفة للعترة التي يدعون محبتهم واتباعهم، فقال بعد أن ذكر مخالفة عقيدتهم لكتاب الله: ((وأما مخالفة هذه العقيدة للعترة: ففي كل روايات الإمامية مذكور أن أئمة أهل البيت كلهم كانوا يقرأون هذا القرآن، ويتمسكون بهامه وخاصه وغيرهما من

(1) روح المعاني 16/14.

(2) التحفة الاثني عشرية 53/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

(3) المرجع السابق نفسه 52/1.

وجوه النظم، ويوردونه استشهاداً، ويفسرون آياته... ويعلمونه أولادهم وخدامهم وأهلهم، ويأمرونهم بتلاوته في الصلاة...⁽¹⁾.

* وقال الشيخ محمد عبد الستار التونسي /: ((واتفق المسلمون قاطبة على أن القرآن الذي في المصاحف بأيدي المسلمين شرقاً وغرباً فما بين ذلك، من أول القرآن إلى آخر المعوذتين كلام الله تعالى ووحيه أنزله على نبيه محمد <، من كفر بحرف منه فقد كفر>))⁽²⁾.

* وقال الشيخ محمد سر فراز خان - ما ترجمته -: اتفق جميع المسلمين على أن القرآن الموجود بين أيدي المسلمين هو القرآن الذي كان في اللوح المحفوظ أنزله الله على نبيه < بواسطة جبريل × في ثلاث وعشرين سنة، وليس فيه حرف زائد ولا ناقص، فهو كما أنزله الله وسيظل كذلك محفوظاً إلى يوم القيامة، ولكن الرافضة قالوا بالزيادة والنقصان فيه وهو كفر محض وضلال مبين⁽³⁾.

بيان الوجه السابع:

لقد أبرز علماء الحنفية جهود الصحابة رضوان الله عليهم في خدمة كتاب الله العزيز، وتلكم الجهود العظيمة منهم هو أكبر دليل على صيانة القرآن الكريم مما ترميه به الروافض؛ بحيث يستحيل مع تلك العناية الفائقة وقوع أي عبث أو تحريف أو تلاعب به، ومن جهودهم التي أبرزها علماء الحنفية أمران مهمان:

(1) المرجع نفسه 55/1، وانظر الثورة الإيرانية ص 199.

(2) بطلان عقائد الشيعة ص 46، وانظر الإجماع على ذلك في الشفا 1104/2.

(3) إرشاد الشيعة ص 31.

أولهما: شدة اهتمام الصحابة ش بتعلم كتاب الله تعالى وحفظه وتعليمه بحيث حفظه الجم الغفير منهم وفهموا مراده، فبرز منهم حفاظ ومفسرون، ومع هذا الحرص العظيم فإنه يستحيل أن يعتريه شيء من التحريف والتبديل؛ لأنه لو تعرض له أحد بذلك لأنكروا عليه أشد الإنكار⁽¹⁾.

الثاني: ما تواتر عن جمع الصديق وذوي النورين ب للقرآن الكريم، حرصا منهما على صيانتته وعدم ضياعه أو وقوع الاختلاف فيه، وفي ذلك قال الإمام أبو الثناء الألوسي في مقدمة تفسيره تحت عنوان (الفائدة السادسة):

إن القرآن الكريم جمع على عهد الصديق كما أخرج البخاري في صحيحه عن زيد بن ثابت أنه قال: ((أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة، فإذا عمر بن الخطاب عنده، فقال أبو بكر إن عمر أتاني فقال: إن القتل قد استحرّ بقراء القرآن⁽²⁾، وإني أخشى أن يذهب كثير من القرآن، وإني أرى أن تأمر بجمع القرآن، فقلت لعمر كيف نفع شئنا لم يفعله رسول الله؟ قال عمر: هذا والله خير، فلم يزل يراجعني حتى شرح الله صدري لذلك، ورأيتُ الذي رأى عمر، قال زيد: قال أبو بكر إنك شاب عاقل لا نتهمك، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله فتتبع القرآن فاجمعه، فو الله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليّ مما أمرني به من جمع القرآن حتى شرح الله صدري للذي

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 54/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

(2) ثبت أنه قتل يوم اليمامة قرابة سبعين من حفظة كتاب الله ﷺ، انظر فتح الباري

16/9، والبداية والنهاية 321/6 (حوادث سنة 12هـ).

شرح له صدر أبي بكر فتتبع القرآن أجمعه من العصب⁽¹⁾ والخاف⁽²⁾ وصدور الرجال حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري⁽³⁾ لم أجدها عند غيره فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله، ثم عند عمر حياته، ثم عند حفصة بنت عمر⁽⁴⁾.
 وورد أن أبا بكر قال لعمر وزيد ش : ((اقعدا على باب المسجد، فمن جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه))⁽⁵⁾.
 ولعل الغرض من الشاهدين أن يشهدا على أن ذلك كتب بين يدي الرسول عليه الصلاة والسلام، أو على أنه مما عرض عليه عام وفاته.
 وقد أخرج ابن أبي داود⁽⁶⁾ بسند حسن عن عبد خير⁽⁷⁾ قال سمعت عليا يقول: أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر، هو أول من جمع القرآن بين اللوحين))⁽¹⁾.

-
- (1) العصب جمع عسيب، وهو جريد النخل، كانوا يكشفون الخوص ويكتبون في الطرف العريض، وقيل غير ذلك، انظر فتح الباري 19/9، والنهاية في غريب الحديث ص 601 (مادة: عصب).
 (2) اللخاف، جمع لحفة، وهي صفائح الحجارة الرقاق، وقيل هي حجارة بيض رقاق، انظر فتح الباري 19/9، والنهاية في غريب الحديث ص 820 (مادة: لحف).
 (3) هو خزيمة بن ثابت الأنصاري أبو خزيمة، ذو الشهاداتتين، صحابي جليل، وهو الذي وجدت أواخر سورة التوبة مكتوبة عنده حين جمع القرآن في خلافة الصديق، توفي سنة (40هـ) في خلافة علي رضي الله عنه. انظر معجم الصحابة للبغوي 248/2.
 (4) انظر صحيح البخاري كتاب التفسير، باب قوله تعالى: {لقد جاءكم رسول من أنفسكم} 1720/4 برقم (4402).
 (5) انظر كتاب المصاحف لابن أبي داود 157/1، وفتح الباري 17/9 وقد وثق ابن حجر رجال إسناده.
 (6) هو الإمام أبو بكر ابن أبي داود، صاحب كتاب المصاحف، ثقة ثبت مات سنة (254هـ)، انظر تهذيب التهذيب 188/1.
 (7) هو عبد خير بن يزيد بن جوني بن عبد عمرو بن عبد يعرب ابن الصائد الهمداني، أبو عمارة الكوفي، أدرك

ثم تحدث الألوسي / عن جمع عثمان ذي النورين، وذكر أن جمعه كان يختلف عن جمع الصديق، فكان جمع الصديق هو جمع القرآن في مصحف واحد بعد أن كان مفرقاً، وأما جمع عثمان فكان الهدف منه جمع الناس على حرف واحد ولهجة واحدة لما وجد من الاختلاف بين بعض الصحابة في القراءة وإنكار بعضهم على البعض الآخر، فأشار عليه حذيفة ابن اليمان ط بأن يدرك الأمة قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى، فأمر زيد بن ثابت ومعه ثلاثة من الصحابة بأن يكتبوه على لسان قريش لأنه نزل بلغتهم، ففعلوا حتى إذا نسخوا الصحف في المصاحف ردّ عثمان الصحف إلى حفصة، وأرسل إلى كل أفق بمصحف مما نسخوا، وأمر بما سواه من القرآن في كل صحيفة أو مصحف أن يحرق⁽²⁾ وقد ارتضى ذلك أصحاب رسول الله > حتى أن علياً ط قال كما أخرجه ابن أبي داود بسند صحيح عن سويد بن غفلة⁽³⁾ عنه: ((لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف وإحراق المصاحف، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلا على ملأ منا جميعاً، والله لو وليت لفعلت الذي فعل))⁽⁴⁾.

الجاهلية وأسلم على عهد النبي ﷺ وروى عن جمع من الصحابة وعنه جمع من التابعين، وقد علمه بعض

المحدثين في الطبقة الأولى من التابعين. انظر الإصابة 102/5، وتهذيب التهذيب 113/6.

(1) كتاب المصاحف 153/1-154، وانظر فتح الباري 17/9.

(2) روح المعاني 22/1، وقد أجاب ابن حجر في فتح الباري جواباً مقارباً له 17/9.

(3) هو سويد بن غفلة بن عامر بن وداع بن معاوية بن الحارث الجعفي يكنى أبا بختة، يقال: صلى مع النبي ﷺ،

والأصح أنه قدم للمدينة بعد دفنه ﷺ بيسير، وروى عن جمع من الصحابة وعنه جمع من التابعين، ومات

سنة (80هـ)، وقيل (81هـ). انظر الإصابة 270/3، وطبقات ابن سعد 68/6، والكاشف 473/1.

(4) كتاب المصاحف 206/1، وقد أخرج البيهقي في السنن الكبرى 42/2 منه جملة (فو الله

وأما ما نُقل عن عبد الله بن مسعود ط أنه قال لما أحرقت مصحفه:
 ((لو ملكْتُ كما ملكوا لصنعتُ بمصحفهم كما صنعوا بمصحفي)) فهو
 كذب كسوء معاملة عثمان معه التي تزعمها الرافضة حيث أخذ المصحف
 منه، وهذا الذي ذكرناه من فعل عثمان ط هو ما ذكره غير واحد من
 المحققين، حتى صرحوا بأنه لم يصنع شيئاً فيما جمعه أبو بكر من زيادة أو
 نقص أو تغيير ترتيب سوى أنه جمع الناس على القراءة بلغة قريش محتجاً بأن
 القرآن نزل بلغتهم⁽¹⁾.

وبعد أن تحدث الألويسي عن الجمعين عقب ذلك بقوله: ((وبعد
 انتشار هذه المصاحف بين هذه الأمة المحفوظة لا سيما الصدر الأول
 الذي حوى من الأكابر ما حوى، وتصدر فيه للخلافة الراشدة علي المرتضى،
 وهو الأسد الذي لا تأخذه في الله لومة لائم، لا يبقى في ذهن مؤمن
 احتمال سقوط شيء من القرآن، وإلا لوقع الشك في كثير من ضروريات
 هذا الدين الواضح البرهان...))⁽²⁾.

وقد أشار القاضي كمال الدين البياضي⁽³⁾ إلى هذين الجمعين أيضاً⁽⁴⁾.
 بيان الوجه الثامن:

لو وُلّيت لفعلت مثل الذي فعل) وصحح إسنادها ابن حجر في فتح الباري 24/9.

(1) انظر كلام ابن حجر في الفتح بمعناه 24/9، وانظر عن جمع ذي النورين: كتاب
 المصاحف 195/1.

(2) روح المعاني 21/1-22 باختصار.

(3) هو القاضي أحمد بن حسام الدين الحسن بن سنان الدين الرومي الحنفي المعروف ببياضي زاده، ألف إشارات
 المرام من عبارات الإمام في شرح الكتب المنسوبة إلى أبي حنيفة كالفقه الأكبر، والعالم والمتعلم، والوصية، وتوفي
 سنة (1097هـ). انظر هدية العارفين 88/1، والأعلام 112/1.

(4) انظر إشارات المرام من عبارات الإمام أبي حنيفة النعمان ص 172-173.

نظراً لخطورة القول بتحريف القرآن الكريم؛ فإن علماء الحنفية أفتوا بتكفير الرافضة، ومن أقوالهم في ذلك:

* قال الشيخ ميرزا مخدوم الحسني -بعد أن ذكر قولهم بالتحريف-: "ما أبقى هؤلاء المنافقون -يقصد الرافضة- حجة إسلامية ومعجزة محمدية إلا وقد قدحوا فيها قدحاً عظيماً، ومع ذلك فإن الغبي يزعمهم مسلمين" (1).

* وقال الملاّ علي القاري: "إن للرافضة أحاديث موضوعات، وتأويلات باطلة في الآيات، وزيادات وتصحيفات"، ثم ذكر بعض الأمثلة على تحريفهم وقال: "وهذا وأمثاله كفر، قال تعالى: ﴿يَجْهَلُونَ أَيَّ شَيْءٍ يَخْدَعُونَ﴾ [الحجر: ٩] فمن أنكر حرفاً واحداً مما في مصحف عثمان، أو زاد فيه أو نقص؛ فقد كفر" (2).

* وقال أبو الثناء الألويسي: "وأما الإسقاط -أي إسقاط القرآن- بعد رسول

الله < فمّا لا ينبغي أن يقول به مسلم، ومن ادعاه فقد كفر... " (3).

وقال الشيخ التونسي: "بل إن أهل السنة قاطبة معتقدون بأن القائل

بالتحريف في القرآن كافر خارج عن ملة الإسلام" (4).

(1) النواقض لظهور الروافض ص 147.

(2) شم العوارض في ذم الروافض ص 141-142.

(3) الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية ص 173.

(4) بطلان عقائد الشيعة ص 46.

وقد نصّ على تكفير الروافض أيضاً بسبب قولهم بالتحريف: رشيد أحمد جنجوهي⁽¹⁾ (2)، وعبد الشكور الكهنوي⁽³⁾، ومحمد سرفراز⁽⁴⁾، ومحمد الهاشمي⁽⁵⁾، وآخرون⁽⁶⁾.

وبعد: فإن ما تقدم ذكره من موقف علماء الحنفية في الذب عن القرآن الكريم هو مذهب كافة المسلمين، ومن طعن فيه أو حاول المساس به فإنه يجب فضح جرمه وكشف عواره وإبانة زندقته للعالمين. وبعد هذا العرض لعقيدة الرافضة والرد عليها، أتتقل إلى بعض تفاصيل تلك العقيدة، ألا وهي أنواع التحريف المزعوم عند الرافضة في نصوص القرآن الكريم مع الرد عليها.

(1) هو الشيخ رشيد أحمد بن هداية أحمد بن بير بخش بن غلام حسن الحنفي الرامبوري ثم الجنجوهي، كان محارباً للبدع وأهلها، كما كان حريصاً على خدمة السنة النبوية وأهلها، وله عدد من المؤلفات منها: سبيل الرشاد، والفتاوى الرشيدية وغيرها، توفي سنة (1323هـ). انظر نزهة الخواطر 163/8، وأكابر علماء ديوبند ص 27-32.

(2) انظر هداية الشيعة ص 14 (بالأردية).

(3) انظر البيّنات ص 170 (بالأردية).

(4) انظر إرشاد الشيعة ص 31.

(5) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 710.

(6) انظر للمزيد فتاوى علماء شبه القارة الهندية في كتاب "الوثيقة التاريخية" ص 63 وما بعدها، فقد ذكر فيه ما يزيد على مائتي عالم وكلهم أفتوا بكفر الرافضة بسبب قولهم بالتحريف.

المبحث الثاني
أنواع التحريف المزعوم عند الرافضة
في القرآن الكريم،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف، وموقف علماء
الحنفية منه.

المطلب الثاني: زعم الرافضة التحريف بالزيادة،
وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الثالث: زعم الرافضة وقوع التحريف
في ترتيب السور والآيات والكلمات،
وموقف علماء الحنفية منه.

المطلب الأول
زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف
بالنقص والحذف.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية
من زعم الرافضة التحريف

بالتقص والزيادة.

المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف:

تزعم الرافضة أن في القرآن الموجود بين أيدي المسلمين اليوم نقصا كبيرا، فقد حذف منه أصحاب رسول الله < مقدار ثلثيه، وفيما يلي ذكر بعض رواياتهم وتصريحات علماءهم في تقرير ذلك:

فقد روى شيخهم الكليني وغيره بأسانيدهم ((عن أبي عبد الله × قال: ((إن القرآن الذي جاء به جبريل × إلى محمد صلى الله عليه وآله سبعة عشر ألف آية)) (1).

وقد وثق المجلسي -وهو شيخ المحدثين عندهم- هذا الخبر بأنه خبر صحيح، وأنه يدل على نقص القرآن وتغييره (2).

وزعموا أن الآيات المحذوفة من القرآن كان فيها فضائل أئمتهم ومثالب أعدائهم -يقصدون بذلك الصحابة- كما زعموا أن الصحابة قدموا على هذا العمل لغرض غضبهم آل محمد حقهم في الإمامة، ومن ثم سيطرتهم على الآخرين (3).

وزعموا أيضا أن الصحابة حذفوا من القرآن الكريم سورتين هما: سورة النورين وسورة الولاية.

فأما سورة النورين المزعومة فنصّها كما ذكره المجلسي: {بسم الله الرحمن الرحيم، يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالني والولي اللذان بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم، نبي وولي بعضها من بعض وأنا العليم الخبير، إن الذين يوفون بعهدهم الله لهم جنات النعيم، فالذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا به مكذبين، إن لهم

(1) الأصول من الكافي 634/2 والاعتقادات للمفيد ص 634، وشرح أصول الكافي للمازنداني 87/11.

(2) مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول 525/12.

(3) انظر فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب ص 32.

في جهنم مقام عظيم، إذا نودي لهم يوم القيامة أين الضالون المكذبون
للمرسلين، ما خلقهم المرسلون إلا بالحق، وما كان الله ليظهرهم إلى أجل
قريب، وسبح بحمد ربك وعلي من الشاهدين} (1).

وأما سورة الولاية المزعومة فهي كما ذكرها بعضهم {بسم الله الرحمن الرحيم، يا
أيها الذين آمنوا آمنوا بالنورين أنزلناهما يتلوان عليكم آياتي ويحذرانكم عذاب
يوم عظيم، نوران بعضها من بعض وأنا السميع العليم، إن الذين يوفون بعهد
الله ورسوله في آياتٍ لهم جنات نعيم، والذين كفروا من بعد ما آمنوا
بنقضهم ميثاقهم وما عاهدهم الرسول عليه يقذفون في الجحيم، ظلموا أنفسهم
وعصوا الوصي أولئك يستقون من الحميم... الخ} (2).

ولا شك أن من كانت له أدنى معرفة بقواعد اللغة العربية وأساليبها
وإيجاز القرآن الكريم وبلاغته، فإنه يدرك بدون تأمل تزوير هذه الألفاظ
واصطناعها من حيث ركاكتها وكثرة لحنها وابتعادها عن الذوق القرآني
وأوجه إعجازه الكثيرة، فلم يزداهم ذلك إلا عارا وخزيا.
أما الآيات أو الكلمات التي زعموا حذفها من القرآن الكريم، فمنها ما يلي:

(1) انظر تذكرة الأئمة للمجلسي ص 19-20 .

(2) انظر تذكرة الأئمة ص 18-19، وفصل الخطاب 180-181، وقد ذكر النوري
الطبرسي أن محمد بن شهر آشوب المازندراني أشار إلى حذف هذه السورة من القرآن في
كتابه المثالب، وهذه السورة المزعومة نقلها النوري الطبرسي من كتاب "دبستان مذاهب"
لمؤلفه محسن فاني كشميري، وقد طبع الكتاب -على حسب كلام الشيخين منظور نعماني،
ومحب الدين الخطيب- طبعت عديدة.

انظر الثورة الإيرانية ص 208، وتعليق الشيخ محب الدين الخطيب على مختصر التحفة ص

* دعواهم أنه حذف بين الجزاء والشرط في قوله تعالى: **چ د ت د ژ د ژ د ژ** **ژ ژ ژ ر ك ك چ [النساء: ٣]** أكثر من ثلث القرآن، وفي ذلك اقترى شيخهم الطبرسي على عليّ ط أنه قال لأحد الزنادقة وكان قد اعترض على القرآن الكريم: بقوله: ((وأما ظهورك على تناكر قوله تعالى: **چ د ت د ژ د ژ د ژ ژ ژ ر ك ك چ** وليس يشبه القسط في اليتامى نكاح النساء ولا كل النساء يتامى، فهو من إسقاط المنافقين من القرآن، وبين قوله {في اليتامى} وبين نكاح النساء من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن، ولو شرحت لك كلها أسقط وحرف وبدل مما يجري هذا المجرى لطال، وظهر ما تحظر التقية من إظهاره من مناقب الأولياء، ومثالب الأعداء...⁽¹⁾.

* ومن ذلك دعواهم سقوط أكثر آيات سورة التوبة، وأكثر آيات سورة الأحزاب وأن سورة الأحزاب كانت أطول من سورة البقرة حيث كان فيها فضائح الرجال والنساء من قریش وغيرهم⁽²⁾.
* وكذلك دعواهم أن سورة الحجر كانت مائة وتسعين آية، وسورة النور مائة وستين آية⁽³⁾.

ومن المعلوم أن عدد آيات سورة الحجر في المصحف العثماني تسع وتسعون آية، وسورة النور أربع وستون آية.
* وكذلك زعمهم أنه حذف بعد قوله تعالى: **چ د ه ه ه ه ه چ** [الشرح: ١] جملة {وجعلنا علياً صهرک}⁽⁴⁾.

(1) الاحتجاج 377/1-378.

(2) انظر فصل الخطاب ص 113.

(3) المرجع السابق ص 113.

(4) انظر بحار الأنوار 116/36.

* ومن مزاعمهم الفاسدة أيضاً: أن أكثر آيات سورة البينة حذفت منها كما قال الفضل بن شاذان: "إن سورة (لم يكن) كانت مثل سورة البقرة قبل أن يضيع منها ما ضاع، وإنما بقي في أيدينا منها ثمان آيات، أو تسع آيات"⁽¹⁾.

فهذه هي بعض نماذج من أكاذيبهم حول أسطورة وقوع الحذف والنقص في القرآن الكريم.
أما الكلمات أو الجمل التي زعموا حذفها فلا حصر لها، وأكتفي بذكر نماذج منها:

* فمنها زعمهم حذف كلمة (في علي) في مواضع كثيرة من القرآن كقوله تعالى: {وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا (في عليّ) فأتوا بسورة من مثله...} [البقرة: 23] ⁽²⁾.

{وَبئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ (في عليّ) بغيّاً..} (3) [البقرة: 90].

{وإن الذين يكتُمون ما أنزلنا من البينات والهدى (في عليّ) من بعد ما بيناه للناس في الكتاب...} ⁽⁴⁾ [البقرة: 159].
{وإيا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك (في عليّ) ...} ⁽⁵⁾ [المائدة: 67].

(1) الإيضاح ص 211، 227، وانظر فصل الخطاب ص 118، والشيعية وتحريف القرآن ص 64.

(2) انظر الأصول من الكافي 417/1، وبحار الأنوار 373/23.

(3) انظر الأصول من الكافي 417/1، وتفسير العياشي 50/1، وبحار الأنوار 372/23.

(4) انظر تفسير العياشي 71/1، وتفسير نور الثقلين 148/1، وبحار الأنوار 76/2.

(5) تفسير القمي 10/1، وبحار الأنوار 58/35، والصافي في تفسير القرآن 50/1.

* ومنها حذف كلمة (آل محمد) في آيات كثيرة، فمنها:

{فبدّل الذين ظلموا (آل محمد حقهم) قولاً غير الذي قيل لهم...} (1)
[البقرة: 59].

{وإن الله اصطفى آدم ونوحاً وآل إبراهيم وآل عمران (وآل محمد) على العالمين} (2) [آل عمران: 33].

{وسيعلم الذين ظلموا (آل محمد) أي منقلب ينقلبون} (3) [الشعراء: 227].

* ومنها حذف جملة فيها اسم محمد < وذكر الأئمة:

كما روى الكليني بسنده عن الباقر × في قوله تعالى: {ولقد عهدنا إلى آدم من قبل (كلمات في محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين والأئمة من ذريتهم) فنسي ولم نجد له عزماً..} هكذا والله أنزلت على محمد صلى الله عليه وآله (4).

* ومنها حذف جملة (أهل الولاية):

وفي ذلك روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله أنه قال: {ذلكم بأنه إذا دعي الله وحده (وأهل الولاية) كفرتم ...} (5).

* ومنها حذف جملة (وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) من آية الكرسي:

(1) الأصول من الكافي 1/423-424، وتفسير العياشي 1/45، وبحار الأنوار 24/222.

(2) تفسير القمي 1/100، وتفسير فرات الكوفي ص 78.

(7) تفسير القمي 1/11، والصافي في تفسير القرآن 1/50.

(4) الأصول من الكافي 1/416، وبحار الأنوار 24/176-177.

(5) الأصول من الكافي 1/421، والصافي في تفسير القرآن 4/336.

وفي ذلك روى شيخهم الكليني بسنده عن أبي جرير القمي أنه قال:
وفي نسخة عبد الله عن أبي الحسن ×: {له ما في السماوات وما في الأرض
(وما بينهما وما تحت الثرى عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم) من ذا
الذي يشفع عنده إلا بإذنه...} (1).

* ومنها حذف حرف (مِنْ وإبدال مكانها حرف إلى) في آية الوضوء:
وفي ذلك روى الكليني وغيره عن محمد بن الحسن وغيره عن الهيثم
التميمي قال سألت أبا عبد الله × عن قوله تعالى: **يُحِبُّ** **يُحِبُّ** **يُحِبُّ**
[المائدة: ٦]، فقلت هكذا ومسحت من ظهر كفي إلى المرافق، فقال ليس
هكذا تنزيلها إنما هي: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم من المرافق، ثم أمر يده من
مرفقه إلى أصابعه) (2).

إلى غير ذلك من التحريفات التي شحنوا بها كتبهم وسودوا
بها أسفارهم (3) والتي تؤكد لنا أنهم هم المحرفون المبدلون،
وصدق عليهم مثل (رمتني بدائها وانسلت) (4).

(1) الروضة من الكافي 290/8، وانظر تفسير القمي 84/1.

(2) الفروع من الكافي 28/3، وتهذيب الأحكام 57/1.

(3) وقد ذكر الشيخ إحسان إلهي في ظهير في كتابه "الشيعية والقرآن" نماذج كثيرة من كتبهم

على هذا النوع من التحريف المزعوم ص 167-344.

(4) هو مثل يضرب لمن يُعَيَّر غيره بعيبٍ هو فيه. انظر مجمع الأمثال للميداني 268/1،

وجمهرة الأمثال للعسكري 475/1.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف.

تقدم في المبحث السابق رد علماء الحنفية على الرافضة بصفة عامة في قولهم بالتحريف من وجوه كثيرة، وسأقصر الحديث هنا عن بيان موقفهم تجاه بعض ما يندرج تحت تلك العقيدة الفاسدة، وهو ردهم لزعم الرافضة بوقوع النقص والحذف في القرآن الكريم، ومن أقوالهم في ذلك:

* ما قاله الشيخ ميرزا مخدوم الحسني / -وهو يتحدث عن بعض هفوات الرافضة- ما نصّ كلامه: ((ومن هفواتهم المحنثة أنهم ذكروا في كتبهم أن عثمان ط نقّص عن آيات القرآن، فكان في سورة (ألم نشرح) بعد {رفعنا لك ذكرك} وعلياً صهرك ، فأسقطه عنها لحسد اشتراك الصهرية⁽¹⁾، وكانت سورة الأحزاب كالأنعام فقد أسقط منها ما كان في فضل القربى⁽²⁾ وأمثال ذلك...

وأنت تعرف أن هذا المقال يورث رفع الوثوق عن القرآن الذي هو فصل الخطاب والفرقان وحجة الله والتبيان؛ إذ جواز النقصان في سورة واحدة مستلزم لجوازه في غيرها، وهو مستلزم لجواز الزيادة، ومع هذين الإمكانين يمتنع الوثوق بالضرورة العقلية، فانسلبت الحجية عن الكتاب الذي فاق الكتب المنزلة من الرحمن، وبه صار محمد < سيد رسل الإنس والجان⁽³⁾، وبه يمتاز الكفر من الإيمان والطاعة من العصيان، وهو حجتنا هذا اليوم ويوم يلتقي الجمعان...

(1) انظر هذا الإدعاء الكاذب في بحار الأنوار 116/36.

(2) المرجع السابق 235/35.

(3) ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية اتفاق جمهور أهل العلم على أن الرسل والأنبياء ليسوا إلا من الإنس، أما الجن فليس منهم أحد لا رسول ولا نبي بل منهم نُذُرٌ إلى أقوامهم.

فكما أن قولهم يرفع الوثوق عن مواعيد القرآن وبشاراته فهو كذلك يسلب الاعتماد عن سوره وآياته... ومع تلك المقالات الشيطانية الخارجة عن قوانين الحكمة والكلام، بل التي تشهد بطلانها وتنادي على فسادها عقول كافة الأنام... ويزعمون أنهم أطفأوا بذلك مشاعل الدين القويم، كلا إنهم أشعلوا لأنفسهم لهب الجحيم وحرموها عن نعيم الوهاب الكريم...⁽¹⁾.

وذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي / في معرض حديثه عن مكائد الرافضة حيث قال: ((الكيد الثالث عشر: ما يقوله الشيعة إن عثمان بن عفان، بل

أبا بكر وعمر أيضاً حرفوا القرآن وأسقطوا وطرحوا منه كثيراً من الآيات والسور

التي نزلت في فضائل أهل البيت وأحكامهم؛ فإن تلك الآيات والسور كانت

مذكوراً فيها الأمر باتباع أهل البيت والنهي عن مخالفتهم، وإيجاب محبتهم، وأسماء

مخالفهم وأعدائهم، والطعن فيهم واللعن عليهم، فشقت هذه الأمور على الشيخين

وعثمان ش فأسقطوا كثيراً من الآيات وبعض السور...

ومن جملة المسقطات: {وجعلنا علياً صهرك} كان في خلال آيات

==

انظر النبوات لشيخ الإسلام ص 396.

(1) النواقض لظهور الروافض ص 146-150 بتصرف يسير.

(4) الثورة الإيرانية ص 201.

وقد أشار الشيخ قبل ذلك إلى الرواية التي تداولتها كتب الرافضة وهي التي

تصرح على حذف ثلثي القرآن، ثم علق عليها بأنها خلاف ما عليه المسلمون بشتى طوائفهم ونحلهم من أن القرآن الذي أنزله الله تعالى أقل من سبعة آلاف آية.

ثم تعرض بعد ذلك إلى الحوار المختلق المزعوم الذي جرى بين علي عليه السلام وأحد

الزنادقة⁽¹⁾ فقال معقبا عليه: "والعجيب أن التقية لم تمنع من إظهار فكرة

التحريف

في القرآن، والواقع أن هذا الحوار وما ورد في غيره من الروايات ما هو إلا اختلاق

ومحض افتراء على أهل البيت وهم أبرياء منه تماماً"⁽²⁾.

ثم ختم الشيخ حديثه عن سورة الولاية المزعومة والتي تعتقد الرافضة سقوطها

من القرآن الكريم وأشار إلى أنها أسطورة من أساطيرهم الكثيرة⁽³⁾.

وهكذا أشار الشيخ محمد التونسوي إلى أن سورة الولاية إنما هي من مفتريات الرافضة وأكاذيبهم الكثيرة في فرية تحريف القرآن⁽⁴⁾، كما رد

هذه العقيدة

(1) كما في الاحتجاج للطبرسي 377/1-378.

(2) الثورة الإيرانية ص 198-199.

(3) المرجع السابق ص 208-209.

(4) انظر بطلان عقائد الشيعة ص 36.

بآيات من كتاب الله العزيز، وقد تقدم ذكر بعضها.

وذكر الشيخ محمد طاهر الهاشمي أن قول الرافضة هذا إنما هو مبني على عدائهم للإسلام ونقلته الأخيار الذين قدموا الغالي والنفيس وضخوا بأنفسهم وأموالهم في خدمة هذا الدين وانتشاره في أرجاء المعمورة (1).

فتبين مما تقدم أن قول الرافضة بوقوع النقص في القرآن الكريم إنما هو أحد مظاهرهم العدائية تجاه كتاب الله الذي هو مصدر الدين والعز والتمكين، وهو تكذيب صريح لله ولرسوله ولإجماع المسلمين.

(1) تاريخ التشيع وأفكاره ص 706، وانظر إرشاد الشيعة ص 40.

المطلب الثاني

زعم الرافضة التحريف بالزيادة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالزيادة.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالزيادة.

المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالزيادة في القرآن الكريم.

إن من نظر في كتب الرافضة وجد أن رواياتهم القائلة بالتحريف بالزيادة في القرآن الكريم هي قليلة بالنسبة إلى الروايات القائلة بالتحريف بالنقص والحذف، ولذلك فإن بعض علمائهم أنكروا التحريف بالزيادة مع قولهم بالتحريف بالنقص والحذف، بل ادّعى الطبرسي مؤلف تفسير مجمع البيان الإجماع على ذلك في مقدمة تفسيره⁽¹⁾.

كما نسب بعضهم القول بذلك إلى بعض أئمتهم كأبي جعفر؛ حيث رووا عنه أنه قال: ((إن القرآن قد طرح منه آي كثيرة، ولم يزد فيه إلا حروف، وقد أخطأت به الكتبة وتوهمتها الرجال))⁽²⁾.

ولكنها دعوى فاشلة أمام رواياتهم الصريحة القائلة بوقوع الزيادة في القرآن الكريم، كما أن تصريحات بعض علمائهم على ذلك خير شاهد على وجود هذه العقيدة عندهم وإن تظاهر بعضهم بإنكارها، وسأكتفي هنا بذكر بعض الروايات وبعض أقوالهم على إثبات هذه العقيدة عندهم، ومن ذلك: * ما أسنده العياشي إلى أبي جعفر أنه قال: ((لو لا أنه زيد في كتاب الله ونقص منه، ما خفي حقنا على ذي حجي، ولو قد قام قائمنا فنطق بالقرآن صدّقه القرآن))⁽³⁾.

فهذه الرواية صريحة في وقوع الزيادة في القرآن الكريم بحيث لا

(1) انظر مجمع البيان في تفسير القرآن 42/1-43، ولكن النوري الطبرسي مؤلف فصل

الخطاب ذكر وقوع الزيادة في الكلمات والحروف، كما في ص 25 من فصل الخطاب.

(2) انظر الصافي في تفسير القرآن 41/1-42.

(3) تفسير العياشي 13/1، وانظر بحار الأنوار 55/89، 115، والصافي في تفسير القرآن

41/1، وفصل الخطاب ص 237.

تحتمل أي تأويل⁽¹⁾.

* وذكر النوري الطبرسي في كتابه فصل الخطاب عن علي ط قوله - وهو منه بريء- ((رأيت كتاب الله يُزاد فيه فحدثت نفسي أن لا ألبس ردائي للصلاة حتى أجمعه))⁽²⁾ .

وهذا الخبر أيضا نص صريح في وقوع الزيادة بحيث لا يقبل أي تأويل، وبذلك يكون أمامهم خياران لا ثالث لهما، فإما أن ينكروا هذا الخبر ويرفضوه فتنسف بذلك أسطورتهم ودعواهم وجود القرآن الكامل الذي جمعه علي ط والموجود عند مهديهم الموهوم -على حسب زعمهم-، وإما أن يقبلوا هذا الخبر فيقولوا بوقوع الزيادة في القرآن؛ لأنه قول من لا يعتريه عندهم الخطأ والنسيان.

* وقال الفيض الكاشاني في إحدى مقدمات تفسيره، ما نصه: ((المقدمة السادسة في نبذ مما جاء في القرآن وتحريفه وزيادته ونقصه وتأويل ذلك...))⁽³⁾ .

* وقال النوري الطبرسي في معرض حديثه عن أنواع التحريف في القرآن عندهم، فقال: ((وأما الأنواع الممكن حصولها في القرآن فكالآتي: نقصان السورة ونقصان الآية، وزيادة الكلمة وتبديلها، وزيادة الحرف ونقصانه...))⁽⁴⁾ .

(1) حمل بعضهم الروايات القائلة بوقوع الزيادة في القرآن على التبديل ومنهم يوسف البحراني في الدرر النجفية ص 297، ولكن هذا التأويل تعسف ظاهر وتكلف واضح؛ لأن الخبر صريح في وقوع الزيادة، علماً بأن خبر الزيادة منسوب إلى أبي جعفر الذي نسب إليه بعضهم القول بعدم الزيادة.

(2) فصل الخطاب ص 237.

(3) الصافي في تفسير القرآن 40/1.

(4) فصل الخطاب ص 25.

فهذا تصريح بوقوع الزيادة في القرآن ممن يعدّ كتابه - عند الرافضة - هو العمدة في فرية التحريف بحيث أحلّ مؤلفه مكانة عظيمة في أوساط الرافضة وقلوبهم، فلا يقبل منهم بعد ذلك أي تعسف وتأويل ، فكما أنهم صرحوا بوقوع النقص في القرآن الكريم، صرحوا كذلك بوقوع الزيادة فيه. وبعد هذا العرض الموجز لعقيدة الرافضة في المسألة أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية من هذا الزعم الفاسد في السطور الآتية.

(2) الفتاوى التارخانية للأندريتي 490/5.

فقد كفر))⁽¹⁾ .

* وقال الإمام أبو الثناء الألوسي / في تفسير قوله تعالى: يَجْكَ كَ
كَّ ۞ أي من كلّ ما يقدر فيه كالتحريف والزيادة والنقصان وغير
ذلك... ولم يحفظ سبحانه كتابا من الكتب كذلك، بل استحفظها جلّ
وعلا الربانيين والأخبار فوقع فيها ما وقع، وتولى حفظ القرآن بنفسه
سبحانه، فلم يزل محفوظا أولا وآخر...))⁽²⁾ .

* وقال الشيخ عبد الشكور اللكهنوي بعد أن ذكر اتهام
الرافضة الصحابة ش بالنقص والزيادة في القرآن الكريم - ما ترجمته:- إن
صحابة

رسول الله > بما فيهم الخلفاء الثلاثة ش قد أثنى الله عليهم في كتابه وأمر
بالسير على نهجهم، فلا يمكن مع ذلك أن يصدر عنهم مثل هذه الأعمال،
ومن

المعلوم أن الغرض من الطعن في الصحابة ش هو الطعن في القرآن الكريم
الذي
وصل إلينا عن طريق أولئك الأخيار، فهؤلاء الرافضة هم أعداء هذا الدين،
يريدون

تشكيك المسلمين في مصدر تشريعهم ومصدر عزتهم ونصرتهم⁽³⁾ .
وقد نصّ على رد هذه الفرية كثير من علماء الحنفية غير هؤلاء الذين

(1) شم العوارض في ذم الروافض ص 141-142.

(2) روح المعاني 16/14.

(3) تنبيه الحائرين ص 22، وانظر العقائد والأفكار الضالة للدهيانوي ص 134.

تقدم النقل عنهم، وأترك ذكر أقوالهم روماً للاختصار والإيجاز⁽¹⁾.

المطلب الثالث

زعم الرافضة وقوع التحريف
في ترتيب السور والآيات والكلمات،
وموقف علماء الحنفية منه.

(1) انظر علي سبيل المثال: شم العوارض ص 142، والنواقض لظهور الروافض ص 146،
والوثيقة التاريخية ص 65، وإرشاد الشيعة ص 37-38، وتاريخ التشيع (وأفكاره
ص 706.

وفيه مسألتان:

المسألة الأولى: زعم الرافضة وقوع التحريف
في ترتيب السور والآيات والكلمات.

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية
من زعم الرافضة وقوع التحريف
في ترتيب السور والآيات والكلمات.

مدخل:

نقل غير واحد من العلماء الإجماع على أن ترتيب الآيات والكلمات توقيفي عن النبي > واستندوا في إجماعهم هذا إلى أخبار صريحة صحيحة مروية عن النبي > في ذلك، وهذا الأمر لا خلاف فيه بين المسلمين⁽¹⁾. وإنما وقع الخلاف بينهم في الترتيب بين سور القرآن الكريم، هل هو توقيفي أم اجتهادي؟

فذهب بعض أهل العلم إلى القول الأول، وذهب آخرون إلى القول الثاني، وقد ذكر السيوطي أدلة أصحاب القولين ثم ختم الكلام بقوله: ((قلت: ومما يدل على أنه توقيفي-أي ترتيب السور- كون الحواميم رتبت ولاءً وكذا الطواسين، ولم ترتب المسبحات ولاءً، بل فصل بين سورها، وفصل بين طسم الشعراء وطسم القصص بـ(طس) مع أنها أقصر منهما، ولو كان الترتيب اجتهادياً لذكرت المسبحات ولاءً وأخرت طس عن القصص))⁽²⁾.

قلت: ومما يؤيد كون الترتيب بين السور توقيفياً ما ورد عن النبي > مما يدل على صحة هذا الترتيب بين أغلب السور إن لم يكن كلها، قوله >: ((اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران))⁽³⁾. وقوله >: ((أعطيت مكان التوراة السبع))⁽⁴⁾-أي السبع الطوال-.

(1) انظر فتح الباري 51/9، 53، والإتقان في علوم القرآن 121/1.

(2) الإتقان 124/1، 126.

(3) أخرجه مسلم في كتاب، باب فضل قراءة القرآن وسورة البقرة 355/1 برقم (804).

(4) أخرجه الإمام أحمد في مسنده 107/4 برقم (17023) وقال شعيب الأرناؤوط: إسناده حسن.

وما ورد عن أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفى⁽¹⁾ قال: كنت في الوفد الذين أسلموا من ثقيف⁽²⁾.. فقال لنا رسول الله >: طراً عليّ حزبي من القرآن، فأردت ألاّ أخرج حتى أقضيه، فسألنا أصحاب رسول الله > قلنا: كيف تحزّبون القرآن؟ قالوا: نحزّبه ثلاث سور، وخمس سور، وسبع سور، وتسع سور، وإحدى عشرة، وثلاث عشرة، وحزب المفصل⁽³⁾.

قال ابن حجر بعد ذكره لهذا الحديث: ((فهذا يدل على أن ترتيب السور على ما هو في المصحف الآن كان على عهد رسول الله >))⁽⁴⁾. وقال أبو جعفر النحاس⁽⁵⁾: ((المختار أن تأليف السور على هذا الترتيب من رسول الله >))⁽⁶⁾.

(1) هو الصحابي الجليل أوس بن أوس الثقفى، روى له أصحاب السنن الأربعة أحاديث صحيحة من رواية الشاميين عنه، توفي سنة (59هـ). انظر الإصابة 143/1، ومعجم الصحابة 72/1.

(2) ثقيف: نسبة إلى ثقيف بن منبه بن بكر بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة بن قيس ابن عيلان بن مضر، ونزلت أكثر هذه القبيلة بالطائف وانتشرت منها في البلاد. انظر الأنساب للسمعاني 508/1، ومعجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة 147/1.

(3) أخرجه ابن ماجه في سننه في كتاب الصلاة والسنة فيها، باب في كم يستحب أن يختم القرآن، ص 238 برقم (1345) وأقره ابن حجر في الفتح (45/9).

(4) فتح الباري 54/9.

(5) هو أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المصري، أبو جعفر النحاس: مفسر، أديب، مولده ووفاته بمصر، صنف تفسير القرآن، وإعراب القرآن، وناسخ القرآن ومنسوخه، وتوفي سنة (338هـ). انظر وفيات الأعيان 99/1، والأعلام 208/1.

(6) نقلاً عن الإتيقان 126/1.

=

قلت: وأيضا فإن إجماع الصحابة ش على مصحف عثمان وقبله على مصحف أبي بكر ب يقتضي أن يكون الترتيب توفيقيا؛ إذ من المحال أن يجتمعوا على مثل هذا الأمر العظيم من دون أن يكون له أصل عن النبي < -والله أعلم- .

أما الرافضة فقد ذهبوا إلى القول بخلاف ذلك كعادتهم في النيل من قداسة القرآن ومكانته كما سيأتي توضيح موقفهم هذا في الصفحات القادمة.

المسألة الأولى: زعم الرافضة وقوع التحريف في ترتيب السور والآيات والكلمات.

تقدم الحديث عن اعتقاد الرافضة أن القرآن الذي أنزله الله على محمد < ليس هو القرآن الموجود بين أيدي المسلمين اليوم، بل هو محرف ومبدل. ومن جملة ما ادعوا فيه التحريف وقوعه في ترتيب السور والآيات والكلمات، قال شيخهم المفيد: ((فأما القول في التأليف: فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم، ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني لم يرتب بما ذكرناه))⁽¹⁾.

وهذا الكلام يستوجب أن تذكر الآية المنسوخة قبل الآية النسخة، وأن يكون ذكر المكي قبل المدني في الترتيب.

وذكر النوري الطبرسي أنواع التحريف في القرآن فقال: ((نقصان السورة، ونقصان الآية، وزيادة الكلمة وتبديلها، وزيادة الحرف ونقصانه وتبديله، وتبديل الحركات بعضها ببعض، والترتيب بين السور والآيات وبين الكلمات وحدود السور والآيات))⁽²⁾.

وقال أيضاً في معرض حديثه عن الأدلة التي تخيلها صريحة في وقوع التحريف، ما نصه: ((الدليل الثاني عشر: الأخبار الواردة في الموارد المخصوصة من القرآن الدالة على تغيير بعض الكلمات والآيات والسور بإحدى الصور المتقدمة، وهي كثيرة جداً حتى قال السيد نعمة الله الجزائري في بعض مؤلفاته كما حكى عنه أن الأخبار الدالة على ذلك تزيد على ألفي حديث، وادعى استفاضتها جماعة كالمفيد...والعلامة المجلسي

(1) أوائل المقالات ص 81.

(2) فصل الخطاب ص 25.

(2) الصافي في تفسير القرآن 49/1-50.

وبعد هذا العرض الموجز لعقيدتهم أذكر موقف علماء الحنفية تجاه تلك العقيدة السخيفة في السطور الآتية بإذن الله تعالى.

(1) انظر بحار الأنوار 149/36، والصافي في تفسير القرآن 154/3، وشرح أصول الكافي 127/6.

(2) النواقض لظهور الروافض ص 149 (تحقيق: أحمد القحطاني).

* وقال الشيخ أبو المعالي الألويسي -وهو يتحدث عن مدى دعوى الرافضة التمسك بالقرآن- ومشيراً إلى هذا النوع من التحريف، ما هو نصّ كلامه: ((إن القرآن الذي أنزله الله تعالى لم يبق حقيقة بأن يستدل به بزعمهم الفاسد، لأنه لا اعتماد على كونه قرآناً إلا إذا أخذ بواسطة أحد أئمتهم، وليس القرآن المأخوذ من أئمتهم موجوداً في أيديهم، والقرآن المعروف غير معتدّ به عند أئمتهم -بزعمهم- وأنه لا يليق الاستدلال به لوجهين:

الأول: لما روي عن أئمتهم أن القرآن المنزل وقع فيه تحريف في كلماته عن مواضعها... وترتيبه هذا أيضاً غير معتدّ به لكونه متغيراً عن أصله، وما هو موجود الآن في أيدي المؤمنين هو مصحف عثمان الذي كتبه وأرسل منه سبع نسخ إلى أطراف العالم وألجأ الناس على قبوله وقراءته على ما رتبته وأذى من خالف ذلك، فلا يصح التمسك به ولا يعتمد على نظمه من العام والخاص والظاهر والنص ونحوها؛ لأنه يجوز أن يكون هذا القرآن الذي بين أيدينا كله أو أكثره منسوخاً بالآيات أو السور التي أسقطت منه أو مخصوصاً بها.

الثاني: أن نقلة هذا القرآن مثل ناقلي التوراة والإنجيل... فكما أن التوراة والإنجيل لا يعمل بهما أصلاً فكذلك هذا القرآن...))⁽¹⁾.

(1) مختصر التحفة ص 50.

وممن أشار إلى بطلان هذا النوع من التحريف الملاّ علي القاري⁽¹⁾ وغيره من علماء الحنفية⁽²⁾.

وبناء على ما تقدم، فإن القول بتحريف القرآن الكريم هو قول الرافضة جميعهم ولا عبرة بقول من تظاهر منهم بخلاف ذلك؛ لأن ذلك مبني على الكذب الذي لا محيص لهم عنه، وهذا الموقف منهم تجاه كتاب الله تعالى يشهد على عدائهم للإسلام وأهله؛ لأن من طعن في كتاب الله بأي نوع كان فإنه عدو لله ورسوله والمؤمنين.

(1) انظر شم العوارض ص 142.

(2) انظر تاريخ التشيع وأفكاره ص 706.

الفصل الثاني

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في معاني القرآن الكريم.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم

لا يفسره إلا المعصوم،

وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: زعم الرافضة ادعاء النسخ

في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثالث: تأويلاتهم الفاسدة للآيات القرآنية، وموقف علماء الحنفية

منها.

مدخل:

تقدم في الفصل الماضي محاولات الرافضة الكثيرة لإسقاط مرجعية القرآن الكريم والنيل من قداسته ومنزلته بدعاوي التحريف والتبديل والزيادة والنقصان...، ولكنها باءت بالفشل وعادت عليهم بالخزي والعار أمام ميزان أهل الحق، وصدق الله تعالى إذ قال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [إبراهيم: ٢٦].

ثم لجأوا إلى سلوك طريق آخر زاعمين أنه سيحقق آمالهم ألا وهو تفسير الآيات القرآنية بما يوافق أهواءهم وشهواتهم، ثم نسبوا ذلك التفسير إلى من يعتقدون عصمتهم وقداستهم.

فقسم من القرآن حرفوه وقسم لجأوا إلى تأويله تأويلاً باطنياً سخيفاً، وما لم يمكنهم هذا ولا ذاك ادعوا فيه النسخ بحجة جواز النسخ في أخبار القرآن قياساً على أحكامه.

وللقارئ أن يتفطن إلى هذه المحاولات الشيطانية المتنوعة تجاه القرآن الكريم وكلام رب العالمين والتي ليس الهدف من وراءها إلا إطفاء نور الإسلام واستعادة ملك المجوس، ولكن يأبى الله إلا أن يتم نوره ولو كره الكافرون، فكلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، جريا على سنة الله تعالى منذ أن خلق البشرية وإلى يوم العقبى.

وفيما يلي ذكر لبعض تلك المحاولات مع بيان تهافتها وسخافتها من خلال كلام علماء الحنفية.

المبحث الأول
زعم الرافضة أن القرآن الكريم
لا يفسره إلا المعصوم،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم
لا يفسره إلا المعصوم.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من زعم الرافضة أن القرآن الكريم
لا يفسره إلا المعصوم.

المطلب الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم.

فإن مما علم من دين الإسلام بالضرورة أن علم القرآن ومعرفة معانيه لم يكن أمراً سرّياً يتوارثه سلالة معينة ، كما تزعم الرافضة اختصاص ذلك في أئمتهم، بل كان الصحابة ش بما فيهم علي ط الطليعة الأولى الذين نالوا شرف تلقي القرآن من فيّ رسول الله < تلاوة وحفظاً وتفسيراً ومن ثم نقلوه إلى من بعدهم، وهكذا سار على منوالهم علماء هذه الأمة فقدّموا جهوداً جبارة في خدمة تفسير هذا الكتاب العزيز حتى وصل إلينا بعيداً عن أي إشكال وغموض، ولكن الرافضة خرقوا هذا الإجماع وزعموا أن هذا القرآن لا يفسره إلا فئة قليلة لا تتجاوز عدد الأصابع، وأن من اعتمد في تفسيره على غير هؤلاء فقد جانب الحق وضل عن سواء السبيل.

واستفاضت رواياتهم وأقوالهم في ذكر هذا الزعم، وسأكتفي بذكر نماذج منها:

* **فقد روى الكليني بسنده عن أبي عبد الله قال: ((إن الناس يكفهم القرآن لو وجدوا له مفسراً، وإن رسول الله صلى الله عليه وآله فسره لرجل واحد، وفسر للأمة شأن ذلك الرجل وهو علي بن أبي طالب))** ⁽¹⁾.

* **وروى فرات بن إبراهيم الكوفي بسنده عن أبي جعفر أنه قال: ((...إنما على الناس أن يقرأوا القرآن كما أنزل، فإذا احتاجوا إلى تفسيره فالاقتداء بنا وإلينا))** ⁽²⁾.

(1) الأصول من الكافي 1/250، وانظر وسائل الشيعة 178/27.

(2) تفسير فرات الكوفي ص 91، 258، وانظر وسائل الشيعة 202/27.

* وروى المجلسي وغيره أن رسول الله > قال: ((إن الله أنزل عليّ القرآن، وهو الذي من خالفه ضل، ومن يبتغي علمه عند غير عليّ هلك)) (1).

ورواياتهم في هذا المعنى كثيرة جدا حتى عقد علماءهم في ذلك أبوابا في كتبهم وذكروا تحتها روايات لا حصر لها.
فمثلاً عقد الكليني عدة أبواب، ومنها:
(باب أن أهل الذكر الذين أمر الله الخلق بسؤالهم هم الأئمة) (2).
(باب أن الراشدين في العلم هم الأئمة) (3).
(باب أن من وصفه الله تعالى في كتابه بالعلم هم الأئمة) (4).
وهكذا عقد المجلسي عدة أبواب في المسألة، ومنها:
(باب أن الأئمة هم أهل علم القرآن) وذكر تحتها أربعاً وخمسين رواية (5).
(باب أنهم خزان الله على علمه) وذكر تحتها بضع عشرة رواية (6).
وعقد الحر العاملي في كتابه وسائل الشيعة باباً بعنوان: (باب عدم جواز استنباط الأحكام النظرية من ظواهر القرآن إلا بعد معرفة تفسيرها من كلام الأئمة) وذكر في ذلك قرابة ثمانين رواية (7).

(1) بحار الأنوار 94/38، وانظر وسائل الشيعة 186/27.

(2) الأصول من الكافي 210/1.

(3) المرجع السابق 213/1.

(4) المرجع نفسه 212/1.

(5) بحار الأنوار 317/108.

(6) المرجع السابق 105/26.

(7) وسائل الشيعة 194/27.

* وفي كتابه الفصول المهمة في أصول الأئمة عقد بابا بعنوان: ((باب أنه لا يعرف تفسير القرآن إلا الأئمة))⁽¹⁾.

* وذكر الفيض الكاشاني في إحدى مقدمات تفسيره: ((المقدمة الثانية في أن علم القرآن كله إنما هو عند أهل البيت))⁽²⁾.
وغير ذلك من رواياتهم وأقوالهم في هذا الشأن، والتي تصرح بحصر معرفة تفسير القرآن في أئمتهم ونفيه عن غيرهم من الصحابة ش والتابعين ومن جاء بعدهم من علماء هذه الأمة.

(1) الفصول المهمة 452/1.

(2) تفسير الصافي 19/1.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة

أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم.

الناظر في كتب القوم ولا سيما كتب تفاسيرهم يجد أنهم مفترون أعظم الاقتراء والبهتان على أئمة أهل البيت في تفسير كتاب الله لأ، وذلك لأنهم نسبوا إليهم ما يستحيي المسلم من ذكره من تأويلات بعيدة وتحريفات سخيفة.

وليس هدفهم من حصر مرجعية التفسير في الأئمة إلا ترويح خرافاتهم وبث سمومهم على ألسنة أولئك الأخيار، وهي محاولة سبئية للنيل من حرمة القرآن الكريم وقداسته وعظيم مكانته.

وقد بين رسول الله < لكافة الصحابة تفسير هذا الكتاب العزيز، كما قال أبو عبد الرحمن السلمي⁽¹⁾ ((حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن كعثمان بن عفان وعبد الله بن مسعود وغيرهما أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي < عشر آيات لم يجاوزوها حتى يتعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً))⁽²⁾.

فدعوى اختصاص علم القرآن وتفسيره باثني عشر شخصاً ينافي اشتهار عدد كبير من صحابة رسول الله < بتفسير القرآن كالحلفاء الثلاثة وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم، وقد كان علي ط يثني على

(1) هو أبو عبد الرحمن السلمي مقرئ الكوفة، الإمام العلم، عبد الله بن حبيب بن ربيعة الكوفي، من أولاد الصحابة، مولده في حياة النبي ﷺ قرأ القرآن وجوده ومهر فيه، وعرضه على عثمان وعلي علي، وابن مسعود، وأخذ عنه جمع من التابعين، وتوفي سنة (74هـ) على خلاف فيه. انظر السير 267/4.

(2) مجموع الفتاوى 331/13، وانظر هذا الأثر في تفسير مجاهد 68/1، وسير أعلام النبلاء 269/4، والكاشف 544/1.

تفسير ابن عباس⁽¹⁾ ط حيث ((نُقل عنه من التفسير ما شاء الله بالأسانيد الثابتة ليس في شيء منها ذكر عليٍّ، وابن عباس يروي عن غير واحد من الصحابة كعمر وأبي هريرة وعبد الرحمن بن عوف وزيد بن ثابت وأبي بن كعب وأسامة بن زيد وغير واحد من المهاجرين والأنصار، وروايته عن عليٍّ قليلة جداً، ولم يخرج أصحاب الصحيح شيئاً من حديثه عن عليٍّ، وخرجوا حديثه عن عمر وعبد الرحمن بن عوف وأبي هريرة وغيرهم... وما يعرف بأيدي المسلمين تفسير ثابت عن عليٍّ، وهذه كتب الحديث والتفسير مملوءة بالآثار عن الصحابة والتابعين، والذي منها عن عليٍّ قليل جداً، وما ينقل من التفسير عن جعفر الصادق عامته كذب عليه))⁽²⁾.

إضافة إلى أنه ثبت عن علي ط غير مرة أنه نفى أن يكون قد خصه رسول الله < بعلم دون غيره من الصحابة⁽³⁾.

أما أقوال علماء الحنفية في رد هذه الفرية فمنها:

* ما قاله الشيخ عبد العزيز الدهلوي في معرض حديثه عن مكائد الرافضة، ما نصه: ((الكيد العشرون: أنهم يفسرون كلمات القرآن على وفق ما تهوى أنفسهم من غير دلالة لغوية وشرعية، وينسبون ذلك التفسير إلى أهل البيت ليزداد اعتباره وقدره، مثل تفسير [المؤمنين] بشيعة علي⁽⁴⁾ حيث ما ورد، وتفسير [الكافرين] بأهل السنة⁽⁵⁾، وتفسير [المنافقين] بالصحابة⁽¹⁾، وتفسير [الجبث والطاغوت] بالشيخين⁽²⁾، أعاذنا الله من ذلك))⁽³⁾.

(1) انظر تفسير ابن عطية (المحرر الوجيز) 16/1، وتفسير القرطبي 69/1.

(2) منهاج السنة 155/4.

(3) انظر شيئاً من تلك النصوص في مطلب الرد على الوصية المزعومة.

(4) انظر مثلاً: بحار الأنوار 1/67-72.

(5) انظر المرجع السابق 131/72-157.

* وقال الشيخ محمد طاهر الهاشمي - ما ترجمته -: إن دعوى اختصاص تفسير القرآن الكريم باثني عشر شخصاً هي منافية لقول الله تعالى: ﴿ثُمَّ قَدْ بَدَأَ يُزِيلُ الَّذِينَ هُمْ عَن ذِكْرِهُ يَسْتَلِثُونَ أَنزَالَ لَهُمْ الْكِتَابَ فَهُمْ يُبْهِنُونَ﴾ [النحل: ٤٤]، فقد أمر الله رسوله > في هذه الآية الكريمة بأن يبين للناس ما أنزله عليه من القرآن الكريم من غير اختصاص أحد أو فئة بذلك

كما تقتضي كلمة ﴿ثُمَّ﴾ ذلك، وقد قام رسول الله بذلك أحسن أداء وقيام، ولذلك اشتهرت واستفاضت تفاسير كثير من الصحابة ش كتفسير ابن عباس وابن مسعود وغيرهم من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

واستدل الإمام أبو الثناء الألويسي بقول الله تعالى: ﴿يُحِبُّ الَّذِينَ يُؤْتُواهُمُ الْحَقَّ مِنْ عِندِ اللَّهِ وَيَكْرَهُ الْمُنَافِقِينَ﴾ [النساء: ٨٢] على إبطال زعم الرافضة أن القرآن لا يفسره إلا المعصوم، ووجه استدلاله بهذه الآية هو أنه لو كان تفسير القرآن خاصاً بالأئمة الاثني عشر لكان خطابنا بهذه الآية لا معنى له بل لكان لغواً، وفي هذا المعنى قال: ((أستدل بالآية على فساد قول من زعم أن القرآن لا يفهم معناه إلا بتفسير الرسول > أو الإمام المعصوم كما قال بعض الشيعة)) (٤).

إذاً: فقول الرافضة بأن القرآن لا يفسره إلا المعصوم مخالف للآيات القرآنية التي تقدم ذكرها، وهو مخالف لواقع الصحابة ش الذين تعلموا القرآن وحفظوه وفسروه لمن بعدهم، كما أنه مخالف لما تواتر عن علي ط من إنكار

(١) راجع على سبيل المثال: تفسير العياشي 281/1، وتفسير القمي 156/1، والبرهان للبحراني 62/1.

(٢) انظر ما تقدم في مبحث سبهم للصحابة ﷺ.

(٧) التحفة الاثني عشرية 213/1 (تحقيق: عمر العيد) بتصرف يسير، وانظر مختصر التحفة ص 113.

(٤) روح المعاني 93/5.

أن يكون قد خصّه رسول الله > بعلم أو شيء دون غيره من الصحابة ش،
وكفى بذلك فساد دعوى الرافضة وبطلانها.
هذا وإن للرافضة محاولة أخرى في النيل من القرآن الكريم وأخباره،
لغرض ترويح أفكارهم ونشر عقائدهم، كما سيأتي الحديث عنها في المبحث
القادم.

المبحث الثاني

زعم الرافضة ادعاء النسخ في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زعم الرافضة ادعاء النسخ
في أخبار القرآن الكريم
قياساً على أحكامه.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية

من زعم الرافضة ادّعاء النسخ
في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه.

المطلب الأول: زعم الرافضة ادعاء النسخ⁽¹⁾ في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه.

لا زال الحديث في كشف خطط الرافضة الشيطانية ومطاعنهم السبئية حول كتاب الله لأ، ومن تلك الخطط الفاشلة زعمهم وقوع النسخ في أخبار القرآن قياساً على أحكامه، وهدفهم من هذا الزعم هو وقوع النسخ في الآيات التي مدح الله فيها الصحابة ش وترضى عنهم ووعدهم بالنعيم والجنات⁽²⁾ كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٠] وغير ذلك من الآيات التي تقدم جملة منها في باب عدالة الصحابة ش .

فهذه الآيات هي قواصم لظهور الروافض الذين يلعنون ويكفرون صحابة رسول الله < ليلاً ونهاراً، ويعدون ذلك من أفضل العبادات وأجل القربات -عاقبهم الله بما يستحقون-، ولذلك زعموا أن في أخبار القرآن نسخاً كما في أحكامه، وهم يلحون بذلك إلى نسخ هذه الآيات ونظائرها التي ترد عليهم إفكهم وكذبهم.

(1) النسخ في اللغة يطلق على معنيين: أولهما: الرفع والإزالة، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ١٠٠]، والثاني: النقل من موضع إلى موضع، ومنه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٢٩] .

وشرعاً: رفع الحكم الشرعي الثابت بخطاب متقدم، بخطاب متراخ عنه. انظر فلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن ص 42 لمرعي الكرمي، والناسخ والمنسوخ للمقري ص 20، وروضة الناظر 1/189، والإتقان في علوم القرآن 2/40.

(2) انظر الإشارة إلى هذا الأمر الخطير في مختصر التحفة ص 50.

(4) الأصول من الكافي 368/1.

وهذه الرواية يتداولها علماءهم⁽¹⁾ حول أسطورة خروج مهديهم الموهوم، وهي صريحة في وقوع النسخ في المدة التي حدّدها الله لخروج مهديهم -على حسب زعمهم- فهي من قبيل وقوع النسخ في الأخبار.

(1) انظر على سبيل المثال: الغيبة للطوسي ص 428، وبحار الأنوار 114/4، ومستدرک الوسائل 12 / 301، وتفسير نور الثقلين 510/2.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة ادعاء النسخ في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه.

إن قول الرافضة بوقوع النسخ في أخبار القرآن الكريم هو إحدى دعاويهم الكاذبة التي يريدون من وراءها بث سمومهم ونشر أفكارهم والتستر على أباطيلهم كما تقدمت الإشارة إلى ذلك.

وهذه الدعوى الكاذبة تستلزم الجهل والكذب والبداء في أخبار الله تعالى -تعالى الله عما يقول الظالمون علواً كبيراً-.

ثم إنه لو جاز النسخ في أخبار القرآن الكريم لما عرف حق من باطل ولما تميز صدق من كذب ولبطلت المعاني...⁽¹⁾.

كما أن نسبة هذا الأمر إلى المخلوق نقص في حقهم فخالق أولى وأجل بقياس الأولى، فهب أن أحداً أخبر بوقوع شيء في وقت معين، ثم أخبر بخلافه ألا يعد ذلك جهلاً وكذباً؟! فإذا كان ذلك في حق المخلوق فالله له المثل الأعلى سبحانه.

وأيضاً فإن قياس النسخ في أخبار القرآن على وقوع النسخ في بعض الأحكام الشرعية هو قياس مع الفارق؛ لأن النسخ في الأحكام الشرعية لا يستلزم الكذب والجهل في حق الشارع سبحانه؛ فالله سبحانه يأمر بشيء أو ينهى عنه ويعلم أنه سينسخه إلى ذلك الوقت بما في ذلك مصلحة عباده، وهذا بخلاف النسخ في الأخبار؛ فإن من أخبر بوقوع شيء في زمن معين ثم وقع خلافه فذلك دليل على كذبه وجهله بوقوع ذلك الشيء، ولذلك ينزه الله سبحانه وتعالى عن ذلك.

(1) انظر الناسخ والمنسوخ لأبي جعفر النحاس ص 44، 62، 531، والناسخ والمنسوخ لابن حزم ص 8، وقلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن ص 44، والناسخ والمنسوخ للمقري ص 26.

وهذه اللوازم الفاسدة هي التي أشار إليها علماء الحنفية في ثنايا كلامهم في رد هذا الإدعاء الكاذب، ومن أقوالهم في ذلك:

* ما قاله الإمام السرخسي⁽¹⁾ -بعد أن تكلم عن وقوع النسخ في بعض الأحكام الشرعية-، ما هو نصّ كلامه: ((وليس في أصل التوحيد احتمال النسخ بوجه من الوجوه؛ لأن الله تعالى بأسمائه وصفاته لم يزل كان ولا يزال يكون، ومن صفاته أنه صادق حكيم عالم بحقائق الأمور فلا احتمال للنسخ في هذا بوجه من الوجوه...))

وعلى هذا قال جمهور العلماء لا نسخ في الأخبار أيضاً، يعنون في معاني الأخبار واعتقاد كون المخبر به على ما أخبر به الصادق الحكيم، بخلاف ما يقوله بعض أهل الزيغ من احتمال النسخ في الأخبار التي تكون في المستقبل لظاهر قوله تعالى: **يَٰٓأَيُّهَا كُذِّبُوا وَكُذِّبُوا وَكُذِّبُوا** [الرعد: ٣٩].

ولكنّا نقول الأخبار ثلاثة:

خبر عن وجود ما هو ماضٍ وذلك ليس فيه احتمال التوقيت ولا احتمال أن لا يكون موجوداً.

وخبر عما هو موجود في الحال وليس فيه هذا الاحتمال أيضاً.
وخبر عما هو كائن في المستقبل نحو الإخبار بقيام الساعة وليس فيه احتمال ما بيننا من التردد، فتجوز النسخ في شيء من ذلك يكون قولاً بتجوز الكذب والغلط على المخبر به.

ألا ترى أنه لا يستقيم أن يقال: اعتقدوا الصدق في هذا الخبر إلى وقت كذا ثم اعتقدوا فيه الكذب بعد ذلك، والقول بجواز النسخ في معاني

(1) هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي، المعروف بشمس الأئمة عند

الحنفية، كان إماماً أصولياً فقيهاً، وله عديد من المؤلفات فمنها: المبسوط، وشرح

مختصر الطحاوي، توفي في حدود التسعين وأربعمائة، وقيل في حدود خمسمائة.

انظر الجواهر المضية 78/3، وتاج التراجم ص 234.

الأخبار يؤدي إلى هذا لا محالة وهو البداء والجهل الذي تدعيه اليهود⁽¹⁾ في أصل النسخ⁽²⁾.

وقال / أيضاً مبيناً ما يمكن وقوع النسخ فيه وما لا يمكن:

((ولا يجوز النسخ في معاني الأخبار على ما قررنا، وإنما محل النسخ الأحكام المشروعة بالأمر والنهي مما يجوز أن لا يكون مشروعاً ويجوز أن يكون مشروعاً مؤقتاً، وذلك ينقسم أربعة أقسام: قسم منه ما هو مؤبد بالنص، وقسم منه ما يثبت التأيد فيه بدلالة النص، وقسم منه ما هو مؤقت بالنص فهذه الأقسام الثلاثة ليس فيها احتمال النسخ أيضاً وإنما احتمال النسخ في القسم الرابع وهو المطلق الذي يحتمل أن يكون مؤقتاً ويحتمل أن يكون مؤبداً احتمالاً على السواء.

فأما بيان القسم الأول في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ [آل عمران: ٥٥] ففيه تنصيص على التأيد، وكذلك في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ﴾ [النساء: ٥٧] لأن بعد التنصيص على التأيد بيان التوقيت فيه بالنسخ لا يكون إلا على وجه البداء وظهور الغلط والله تعالى يتعالى عن ذلك.

وما ثبت التأيد فيه بدلالة النص فبيانه في الشرائع بعد ما قبض رسول الله < مستقراً عليها فإنه ليس فيها احتمال النسخ؛ لأن النسخ لا يكون إلا على لسان من ينزل عليه الوحي وقد ثبت بدليل مقطوع به أن رسول الله خاتم النبيين وأنه لا نسخ لشريعته، فلا يبقى احتمال النسخ بعد

(1) انظر مقالة اليهود في النسخ والنسوخ لابن حزم ص 8، والناسخ والنسوخ للنحلص ص 44.

(2) أصول السرخسي 59/2.

هذه الدلالة فيما كان شريعة له حين قبض، ونظيره من المخلوقات الدار الآخرة فقد ثبت بدليل مقطوع به أنه لا فناء لها.

وأما القسم الثالث فيبانه في قول القائل أذنت لك في أن تفعل كذا إلى مائة سنة فإن النهي قبل مضي تلك المدة يكون من باب البداء، ويتبين به أن الإذن الأول كان غلطاً منه لجهله بعاقبة الأمر، والنسخ الذي يكون مؤدياً إلى هذا لا يجوز القول به في أحكام الشرع ولم يرد شرع بهذه الصفة.

فأما القسم الرابع فيبانه في العبادات المفروضة شرعاً عند أسباب جعلها الشرع سبباً لذلك فإنها تحتل التوقيت نصاً: يعني في الأداء اللازم باعتبار الأمر، وفي الأسباب التي جعلها الله تعالى سبباً لذلك، فإنه لو قال: جعلت زوال الشمس سبباً لوجوب صلاة الظهر عليكم إلى وقت كذا كان مستقيماً، ولو قال جعلت شهود الشهر سبباً لوجوب الصوم عليكم إلى وقت كذا كان مستقيماً⁽¹⁾.

* **وقال الملا علي القاري /:** ((والنسخ لا يجوز في الأخبار عند علماء الأعلام وإنما هو من مختصات الإنشاء والأحكام، وإلا فيلزم الخلف في أخباره، ويتوجه البداء في آثاره وهو متعال عن ذلك علواً كبيراً))⁽²⁾.

* **وقد حكى الإمام الجصاص /** قريبا من هذا الكلام عن بعض السلف⁽³⁾.

* **وهكذا أكد أبو الثناء الألويسي /** وغيره من الحنفية على أنه لا يمكن وقوع النسخ في الأخبار البتة؛ لما في ذلك من النقص، والله تعالى منزّه عن كلّ نقص وعيب⁽⁴⁾.

(1) أصول السرخسي 59/2-60، وانظر أصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار 244/3.

(2) أدلة معتقد الإمام أبي حنيفة في أبوي الرسول ﷺ ص 90-91.

(3) أحكام القرآن 276/2.

(4) روح المعاني 185/7-186، 24/12، 135/27، وانظر تاريخ التشيع وأفكاره ص

وبعد إبطال زعم الرافضة في هذه المسألة أنتقل إلى بيان تأويلاتهم
الفاسدة للآيات القرآنية مع بيان رد علماء الحنفية عليهم في ذلك.

المبحث الثالث
تأويلاتهم الفاسدة للآيات القرآنية
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تأويلات الرافضة للآيات القرآنية.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تأويلات الرافضة للآيات القرآنية.

المطلب الأول: تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية.

إن مسلك التأويل هو أحد مسالك الرافضة الخطيرة لبث سمومهم ونشر عقائدهم الفاسدة، فما من عقيدة من عقائدهم إلا وقد أولوا لإثباتها آيات عديدة بحيث لا توجد أية علاقة لا من جهة الشرع ولا من اللغة ولا من العقل، بين تلك الآيات وبين ما يدعون.

ومن يتتبع كتبهم ولا سيما تفاسيرهم يجدها مشحونة بالتأويلات السخيفة التي لا يخالجه أي شك في بطلانها وسخافتها، بل سيجد نفسه كأنه يقرأ في دين غير دين الإسلام، وتعظم المصيبة ويزداد الشر عندما يجد القارئ نسبة هذه التأويلات الكفرية إلى خيار خلق الله وعتره رسول الله < -والله المستعان-.

ويعدّ كتابهم الكافي الذي -هو أصح الكتب عندهم- وخاصة قسم الأصول منه مرجعاً أساسياً عندهم لتلك التأويلات والتحريفات⁽¹⁾ وهكذا بحار الأنوار -الذي يعدّ أكبر موسوعة حديثة عندهم- قد حوى مجلدين ضخمين الثالث والعشرين والرابع والعشرين لذكر تلك التأويلات والتحريفات، فعقد عدة أبواب في المجلد الثالث والعشرين بعنوان (أبواب الآيات النازلة في الأئمة) ويستمر ذكر تلك التأويلات إلى نهاية المجلد الرابع والعشرين، ولنضرب مثلاً ببعض أبوابه على سبيل المثال، فقال عن الأئمة: (باب أنهم عليهم السلام الصافون والمسيحون، وصاحب المقام المعلوم، وحملة عرش الرحمن، وأنهم السفرة الكرام البررة)⁽²⁾.

(1) انظر مثلاً: الأصول من الكافي 1/205-220، و ص 412-436.

(2) بحار الأنوار 87/24.

وقال أيضاً: (باب أنهم الماء المعين، والبئر المعطلة والقصر المشيد، وتأويل السحاب والمطر والظل والفواكه وسائر المنافع الظاهرة بعلمهم وبركاتهم)⁽¹⁾.

وقال أيضاً: (باب أنهم عليهم السلام وولايتهم العدل والمعروف والإحسان والقسط والميزان، وترك ولايتهم وأعداءهم الكفر والفسوق والعصيان والفحشاء والمنكر والبغي)⁽²⁾.

وقال: (باب أنهم هم الصلاة والزكاة والحج والصيام وسائر الطاعات، وأعداؤهم الفواحش والمعاصي في بطن القرآن وفيه بعض الغرائب وتأويلها)⁽³⁾.

أما كتب تفاسيرهم في هذا الباب فهي ظلمات بعضها فوق بعض، فلا تكاد تجد آية إلا وصرفوها عن مدلولها ومرامها، وأولوها بما يوافق أهوائهم وأغراضهم، ولو تحولت هذه الآيات إلى تلك التأويلات الباطنية التي شخنوا بها كتبهم لما بقيت لنا عبادة نتعبد الله بها، بل ولما بقي من الإسلام شيء البتة، وهذا هو هدفهم المنشود الذي يسعون إليه بمختلف الدسائس والمكائد.

وسأنتقل بعد إعطاء هذه الفكرة الموجزة لذكر نماذج من كتبهم حول هذه القضية الخطيرة، كما سأؤجل ذكر نماذج عديدة إلى حين بيان موقف علماء الحنفية من هذه العقيدة خشية التكرار.

(1) المرجع السابق 100/24.

(2) بحار الأنوار 187/24 وقد تقدم في باب موقفهم من الصحابة عليهم السلام ربيعهم الخلفاء الثلاثة بهذه الألفاظ.

(3) المرجع السابق 286/24.

(4) الأصول من الكافي 413/1، وتفسير القمي 198/2، وتفسير فرات الكوفي ص 342-343.

(4) انظر تفسير العياشي 328/2.

وأشير إلى أنه تقدمت جملة كبيرة من مثل هذه التأويلات السخيفة في المسائل التي تم الحديث عنها في بابي الإمامة والصحابة مع الرد عليها من خلال كلام علماء الحنفية، وسيأتي ذكر نماذج أخرى في ثنايا كلام علماء الحنفية في المطلب القادم مع بيان بطلانها.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية.

بعد أن عرجنا على تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية أعقب ذلك برد علماء الحنفية، وبالنظر في أقوالهم نجدها متنوعة في تنفيذ تلك التأويلات فنجدهم أحيانا يفصلون في تنفيذها، وتارة يكتفون بحكايتها لأن حكايتها تغني عن ردها، وتارة يحكونها مع استغرابها واستبعادها، أو التعليق عليها بمستحيل، وتارة يعبرون بأنهم زعموا، وما شابه ذلك من الألفاظ التي تعبر عن رفضهم لتلك التأويلات السخيفة.

ونظراً لكثرة أقوالهم في المسألة فإني سأكتفي بذكر نماذج منها، ومن تلك الأقوال:

* ما قاله الشيخ عبد العزيز الدهلوي في ثنایا حديثه عن هفوات الرافضة وشطحاتهم: ((الهفوة السابعة: أنهم يحرفون القرآن المجيد ويحملونه على غير محمله مخالفاً للسياق والسباق والمعاني الماثورة بحيث يضحك منه من له أدنى حظ من العقل، وكل تفاسيرهم من هذا القبيل، ونين عدة أمثلة منها:

فمثلاً يقولون: المراد من الصراط المستقيم في قوله تعالى: **يُحِبُّ** **بِ** [الفاتحة: ٦] **حَبِّ** عليٍّ، والمراد من **بِ** **قُدُّ** **ق** **بِ** [الفاتحة: ٧] **عليٍّ** وأولاده⁽¹⁾.

وهذان التفسيران لا يخفى فسادهما؛ فلو كان المراد بالصراط المستقيم **حَبِّ** أحد لكان أولى وأحق به حب رسول الله >.

(1) انظر هذه التأويلات في تفسير القمي 28/1، وتفسير الصافي 85/1، 87/1، 384/4،

وتفسير نور الثقلين 21/1، وتفسير البرهان 283/1.

(1) انظر تفسير العسكري ص 112، وتفسير الصافي 94/1، وتفسير البرهان 59/1.

(2) انظر تفسير القمي 115/2، وتفسير نور الثقلين 25/4، وتفسير الصافي 20/4، وتفسير البرهان 172/3.

(3) انظر الأصول من الكافي 427/1، وتفسير القمي 251/2، وتفسير الصافي 328/4، وتفسير نور الثقلين 498/4، وتفسير البرهان 83/4.

(1) انظر هذا المعنى في تفسير البرهان 226/3، ومشارك أنوار اليقين ص 81.

(1) انظر تفسير ابن كثير 92/3، وتفسير القرطبي 292/10، وبحر العلوم 285/2.
(2) انظر تفسير القمي 422/2، وتفسير نور الثقلين 577/5، وتفسير الصافي 328/5.
(3) انظر تفسير القمي 345/2، وتفسير نور الثقلين 195/5، وتفسير الصافي 112/5.

(7) روح المعاني 4/2-5، وقد تقدم شرح المثل ص 83.

وقال أيضاً عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٥٤]:
 ((قالت الإمامية: هم علي وشيعته يوم وقعة الجمل وصفين..^(١) ولا سند لهم في ذلك إلا مروياتهم الكاذبة))^(٢).

وقال عند قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ٤٤]:
 ((ورواية الإمامية عن الرضا أنه علي ط^(٣) مما لم يثبت من طريق أهل السنة، وبعيد عن هذا الإمام أن يكون مؤذناً وهو إذ ذاك في حظائر القدس))^(٤).

وقال عن تأويلهم للنحل في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [النحل: ٦٨] بأنه علي ط^(٥): ((ومن بدع تأويلات الرافضة.. أن المراد بالنحل علي ط وقومه، وعن بعضهم أنه قال عند الخليفة العباسي المهدي^(٦): إنما النحل بنو هاشم يخرج من بطونهم العلم، فقال له رجل: جعل الله تعالى طعامك وشرابك مما يخرج من بطونهم، فضحك المهدي، وحدث به المنصور^(٧) فاتخذوه أضحوكة من أضاحيكهما))^(٨).

(1) انظر بحار الأنوار 32/36.

(2) روح المعاني 163/6.

(3) انظر تفسير القمي 231/1، والأصول من الكافي 426/1، وبحار الأنوار 269/24.

(4) روح المعاني 123/8.

(5) انظر بحار الأنوار 110/24.

(6) هو أبو عبد الله محمد بن المنصور أبي جعفر عبد الله بن علي الهاشمي العباسي، تولى الخلافة بعد وفاة أبيه

للمنصور، وتلك عشر سنين وشهراً ونصفاً، وعاش ثلاثاً وأربعين سنة، ومات سنة (169هـ). انظر سير أعلام

النبلاء النهجي 400/7، وفوات الوفيات 400/3.

(7) تقدمت ترجمته ص 293.

(8) روح المعاني 187/14 بتصرف، وقد نقل الألويسي هذه القصة عن تفسير الكشاف 336/2.

* وهكذا ذكر الشيخ منظور نعماني جملة كبيرة من هذه التأويلات السخيفة ونبه على أنها تحمل في طياتها السخرية بالقرآن الكريم والإساءة إلى مكانته العظيمة ومنزلته الرفعة.

(4) انظر مختصر التحفة ص 102-105.

ثم بدأ بعد ذلك بذكر نماذج من كتابهم الكافي الذي هو أصح كتاب عندهم على الإطلاق، ونظرا لكثرة تلك النماذج فإنني سأكتفي بذكر نماذج منها:

* فبعد أن أورد تفسير الرافضة لقوله تعالى: **يُؤْتِي السَّحَابَ نُفُوسًا** [الأحزاب: ٧٢] على أن المقصود بالأمانة هي ولاية علي ط (١).

قال معقباً عليه: ((وهذا يكفي لأن يفهم القارئ أن وضع لفظ "الأمانة" مرادفاً لإمامة علي ط أشبه بما قام به أحد القاديانيين (٢) في ادعائه بأن المقصود بالأمانة هنا هو الإيمان بنبوّة ميرزا غلام أحمد قادياني، وهذا هو حال جميع الروايات الواردة في هذا الباب.

والحقيقة أن من ينسب مثل هذه الروايات إلى أئمة أهل البيت، فإنما هم يسيئون بذلك إلى مكانتهم العلمية والدينية)) (٣).

وقال أيضاً: ((المقصود في قوله تعالى: **يُؤْتِي السَّحَابَ نُفُوسًا** [الشعراء: 192-195] أن الروح الأمين وهو جبريل × حمل القرآن الكريم بلسان عربي مبين فصيح، ونزل به

(1) الأصول من الكافي 413/1، وانظر تفسير القمي 198/2، وتفسير فوات الكوفي ص 342-343.

(2) القاديانيون هم أتباع ميرزا غلام أحمد بن غلام مرتضى بن عطا محمد المغولي الفارسي، ومن مقالاته: ادعائه بأنه خاتم النبيين، وأنه المسيح الموعود، ونسبته إلى الله أمورا لا تليق بشأنه، وطعنه في أنبياء الله والصحابة، وطعنه في القرآن، واختراعه كتابا سماه القرآن، وتحريمه للجهاد، وتفضيله مدينة القاديان على الحرمين، وتكفيره لكل من لم يؤمن به... أخزاه الله بعد أن باهله الشيخ ثناء الله فمات وهو في الحمام يقضي حاجته عام (1908م). انظر القاديانية للشيخ إحسان إلهي ظهير ص 101-233، وماذا تعرف عن القاديانية لأبي الحسن الندوي والمودودي، والمذاهب المعاصرة للدكتور عبد الرحمن عميرة ص 295.

(3) الثورة الإيرانية ص 130-131 بتصرف يسير.

(5) الأصول من الكافي 420/1، وانظر تفسير العياشي 281/1، وحياة القلوب 233/3.

انظر جمهرة الأمثال للعسكري 364/1، والمستقصى في أمثال العرب 207/2.

(6) بطلان عقائد الشيعة ص 17 بتصرف يسير، وانظر الوشيعة: 16، 18، 79-80.

(1) راجع إرشاد الشيعة ص 39-40.

وهذا ما جعلني أفرد هذه المسألة في فصل مستقل لأهميتها في كيان
الرافضة العقدي من جهة، ولخطورتها من جهة أخرى.

الفصل الثالث

مصحف فاطمة عند الرافضة

واعتقادهم فيه، وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ادّعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة، وموقف علماء الحنفية منها.

مدخل:

فإن من دعاوي الرافضة الكثيرة العارية عن الدليل والبرهان دعواهم أن آل بيت النبي > قد خصهم الله بعلوم دون غيرهم، من أمور الغيب وأمور الحلال والحرام، بل وكل ما يحتاج إليه الناس في أمورهم الدينية والدينيوية.

والذي يظهر لي -والله أعلم- أن نواة هذه المقالة وجذورها قد وضعها عبد الله بن سبأ وأتباعه في عصر متقدم، فقد ذكر الجوزجاني في كتابه الشهير (أحوال الرجال) أن ابن سبأ زعم أن القرآن جزء من تسعة أجزاء وعلمه عند علي⁽¹⁾.

فيظهر من هذا النص أن دعوى اختصاص علي ط بعلوم ليست عند غيره هي إحدى مقالات السبئية التي تلقاها عنهم أتباعهم الشيعة الاثنا عشرية، والتي عموها في فاطمة ك وسائر أئمتهم بحيث اتخذت صوراً متنوعة وأشكالاً متعددة في مذهبهم.

وانطلاقاً من هذه الدعوى السبئية زعموا أنه قد نزلت على فاطمة وأئمتهم ش كتب سماوية واختصوا بعلوم ليست عند غيرهم، بل وحتى رسول الله < .

ومن تلك الكتب على سبيل المثال:

1/ الصحف المنسوبة إلى علي ط ومنها صحيفة فيها تسع عشرة صحيفة قد أودعها رسول الله -بزعمهم- عند الأئمة⁽²⁾.

(1) انظر أحوال الرجال للجوزجاني ص 38.

(2) بحار الأنوار 24/26.

2/ الجفر الأبيض والجفر الأحمر، والأبيض منهما يشتمل على علوم جميع الكتب السماوية وعلوم الأنبياء السابقين، والأحمر عبارة عن السلاح التي يقاتلون بها مخالفهم في آخر الزمان، وذلك عند خروج إمامهم المعلوم (1).

3/ اللوح المنسوب إلى فاطمة ك وهي بزعمهم نزلت من السماء وفيها أسماء أئمتهم والوصية لهم بالإمامة (2).

4/ الجامعة: وهي- كما قالوا-: صحيفة طولها سبعون ذراعاً بذراع رسول الله > وإملائه من فلق فيه، وخط علي ط يمينه، فيها كل حلال وحرام وكل ما يحتاج إليه الناس حتى الأرض في الخدش (3).

قلت: وقد تقدمت النقول عن علي ط وبعض أولاده على نفي اختصاصهم بشيء من العلم دون غيرهم من الصحابة ش أجمعين (4).

5/ المصحف المفترى على فاطمة ك والذي يسمونه بمصحف فاطمة، وهو الذي سيكون الحديث عنه هنا، ونظرا لمكانته الكبيرة عندهم واشتماله -بزعمهم- على جميع العلوم وكل ما يحتاجه الناس في أمورهم الدينية والدينية، فإني قسمت الحديث فيه إلى مبحثين:

الأول منهما في بيان ادعائهم حول وجود هذا المصحف مع ذكر رواياتهم في ذلك.

والمبحث الثاني في بيان عقيدتهم فيه، مع الرد عليهم من خلال كلام علماء الحنفية.

(1) انظر الأصول من الكافي 24/1، 240.

(2) انظر الأصول من الكافي 532/1، وبحار الأنوار 193/36.

(3) انظر المرحعين السابقين 239/1، 22/26.

(4) راجع مبحث الوصية المزعومة عند الرافضة، ومبحث انحصارهم الإمامة في أئمتهم.

وسيتبين لنا من خلال ذلك مخالفتهم لدين الإسلام الذي لا يعترف بوجود أي مصحف سوى القرآن الكريم، كما سيتبين لنا تناقضهم في هوية هذا المصحف وحقيقته ومحتواه، وأنهم مختلفون في ذلك إلى أقوال متباينة وآراء متناقضة، وذلك يوضح لنا خرافة هذه الأسطورة التي قصد من وراءها هؤلاء الزنادقة الطعن في القرآن الكريم والنيل من حجته ومرجعيته وذلك بزعمهم أن هذا المصحف اشتمل على علوم وأمور ليست في القرآن الذي جعله الله تبياناً لكل شيء، كما سيتضح ذلك أكثر في الصفحات القادمة.

المبحث الأول

ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ،
وموقف علماء الحنفية منه .

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ادعاء الرافضة
وجود مصحف فاطمة .

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة بوجود مصحف
فاطمة .

المطلب الأول: ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك:

تنسب الرافضة إلى فاطمة ك مصحفا ضخما خاصا بها، بحيث لا يوجد فيه شيء من هذا القرآن المعروف لدى المسلمين، وإنما يحتوي على جميع العلوم، وكل ما يحتاجه الناس في أمور دينهم ودنياهم، وكذلك يحتوي على أمور الغيب بتفاصيلها.

وتفيد جملة من رواياتهم في هذا الباب بأن الغرض من هذا المصحف هو تسلية فاطمة ك وتعزيتها بعد وفاة أبيها > وذلك بنزول هذا المصحف عليها.

كما تفيد رواياتهم أن فاطمة ك تركته عند أولادها من بعدها يستقون منه كل ما يحتاجون إليه.

ومن يتتبع رواياتهم حول شأن هذا المصحف المنسوب إلى فاطمة ك تأكد عنده خرافة هذه الأسطورة بحيث إن رواياتهم وأقوالهم في بيان حقيقة هذا المصحف وتحديد هويته متناقضة ومتضاربة تماما بحيث تصرح بعض رواياتهم بأنه وحي أوحاه الله تعالى إلى فاطمة ك بواسطة ملك، وروايات تقول بأنه نزل عليها مكتوبا من السماء جملة واحدة.

بينما تصرح روايات أخرى بأنه من إملاء رسول الله > وخط علي ط يده.

كما تفيد روايات أخرى إنه من تأليف علي ط، بينما يصرح بعضهم بأن هذا المصحف ألّفه فاطمة ك باجتهاد منها بعد موت أبيها، وغير ذلك من الروايات والآراء المتضاربة التي هي منقولة في كتبهم المعتمدة ومن أئمتهم المعصومين -بزعمهم- والتناقض في شيء واحد أصرح دليل وأوضح برهان على بطلانه وكذبه.

وإليك عرض تلك الروايات والأقوال:

* فقد روى الصفار والكليني عن حماد بن عثمان قال: سمعت أبا عبد الله × يقول: تظهر الزنادقة في سنة ثمان وعشرين ومائة؛ وذلك أني نظرت في مصحف فاطمة ×، قال قلت: وما مصحف فاطمة؟ قال: إن الله تعالى لما قبض نبيه < دخل على فاطمة من وفاته من الحزن ما لا يعلمه إلا الله لأ، فأرسل الله إليها ملكاً يُسَلِّي غمَّها ويحدِّثها، فشكَّت ذلك إلى أمير المؤمنين × فقال: إذا أحسست بذلك وسمعت الصوت قولي لي، فأعلمته بذلك فجعل أمير المؤمنين يكتب كلما سمع حتى أثبت من ذلك مصحفاً... أما أنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون...)).

وفي رواية أخرى عندهما عن أبي عبد الله: ((...وكان جبريل × يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي × يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة عليها السلام))⁽¹⁾.

فهاتان الروايتان صريحتان في أن هذا المصحف هو وحي أوحاه الله إلى فاطمة ك بواسطة الملك الذي جاء لتسليتها وتعزيتها بعد وفاة أبيها، وأن الذي تولى كتابته هو علي ط، وأن هذا الوحي هو وحي حقيقي.

قلت: وقد اتفق المسلمون على أن الوحي انقطع بوفاة رسول الله < فكيف يوحى إلى فاطمة؟ وكيف يكون تعزيتها بإخبارها بما سيحصل لأولادها من فتن ومصائب، ثم كيف تعطى علماً نفاه الله عن أبيها سيد الأولين والآخرين حيث أمره بأن يقول للناس: $\text{چ} \text{ث} \text{ث} \text{ث} \text{ث}$ [الأعراف: ١٨٨]؟

(1) بصائر الدرجات ص 174، والأصول من الكافي 1/240-241.

* وأيضاً فإن هناك رواية عندهم عن جعفر الصادق بأن هذا القرآن ليس وحياً إلى فاطمة كـ وبالتالي لم يكتبه علي ط؛ بل هو ((نزل عليها مكتوباً في ورق من درّ أبيض له دفتان من زبرجدين... وأن جبريل وإسرافيل وميكائيل حملوه وأنزلوه عليها))⁽¹⁾.

وبالنظر إلى هذه الرواية نجد أنها متفقة مع الروايتين السابقتين بوجود هذا المصحف وكونه وحياً إلا أنها خالفتهما في كون هذا المصحف نزل مكتوباً من السماء، بينما نسبت الروايتان السابقتان كتابته إلى علي ط، وكلها صادرة عن المعصومين -بزعمهم-!!

* وفي مقابل هذه الروايات التي تنصّ على أن هذا المصحف هو وحى من الله إلى فاطمة كـ روايات أخرى تنصّ على نقيض ذلك؛ فهناك روايات تصرّح بأنه إملاء رسول الله < وخط علي ط بيده، كما روى الصفار بسنده عن أبي عبد الله في خبر مطول، وفيه قال: ((وعندنا مصحف فاطمة، ما فيه آية من كتاب الله، وإنه لإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله، وخطه عليُّ × بيده...))⁽²⁾.

وقد اتضح من هذه الرواية أن المصحف من إملاء رسول الله < علي ط وهو الذي تولى كتابته وليس بوحى من الله كما نصّت عليه الروايات السابقة.

* ويرى بعض شيوخ الرافضة أن هذا المصحف ألّفته فاطمة كـ باجتهادها بعد موت رسول الله < مما كانت سمعته منه في حياته ومن زوجها

(1) دلائل الإمامة لابن رستم الطبري ص 105.

(2) بصائر الدرجات الكبرى ص 137.

في التشريع والأخلاق والآداب، وما سيحدث في مستقبل الزمان من الأحداث والتقلبات (1).

* وهناك رأي آخر ينسف كل ما تقدم ذكره من الروايات والأقوال، وهو أن هذا المصحف ألّفه علي ط لزوجّه فاطمة ك بعد وفاة أبيها تسليّة لها وذلك بعد انتهائه من جمع القرآن، فهو ليس وحياً ولا من إملاء رسول الله >، وفي ذلك يقول عبد الحسين الموسوي في مراجعته الساقطة: ((وبعد فراغه من الكتاب العزيز ألف لسيدة نساء العالمين كتاباً كان يعرف عند أبناءها الطاهرين بمصحف فاطمة...)) (2).

والذي ننهي إليه بعد هذه الآراء المتباينة والمواقف المتضاربة هو أن هذا المصحف مكذوب على فاطمة ك وإلا لما وقعوا في مثل هذه التناقضات، وهو جزء من كذبهم الكثير الذي لا حصر له، وهو قطرة من بحر كذبهم التي يستهدفون من ورائه بث سمومهم وترويح ضلالاتهم.

(1) انظر سيرة الأئمة الاثني عشر لهاشم الحسيني 104/1-105 نقلاً عن موقف الشيعة

الاثني عشرية من الصحابة لفضيلة الشيخ الدكتور عبد القادر محمد عطا 381/1.

(2) المراجعات ص 336.

(1) الأصول من الكافي 238/1.

فقال معلقاً على هذه الرواية: "من الملاحظ هنا أن الإجابة التي نقلها راوي الرواية أبو بصير عن الإمام جعفر الصادق ذكرت القرآن مرتين هكذا (قرآنكم)، فهل هذا القرآن ليس قرآنهم!!

وهناك الآلاف من هذه الافتراءات التي افترى فيها أبو بصير وغيره على أئمة أهل البيت، ولا يمكن لأي مؤمن أن يساوره أي شك في إيمان أهل البيت حتى يضعوا قرآنا غير القرآن الكريم الذي أنزله الله على رسوله عليه الصلاة والسلام. ونحن على يقين أن الإمام جعفر الصادق لم يذكر أبدا هذا الأمر عن القرآن الكريم، وتلك الروايات هي في الأصل من اختلاق هؤلاء الرواة الذين ألفوا المذهب الشيعي ونسبوا كل هذه الخرافات إلى الإمام جعفر الصادق والإمام الباقر وكبار أهل البيت ، وراوي الرواية السابقة أبو بصير هو واحد من أولئك الناس الذين لعبوا دورا كبيرا في هذا الافتراء الكاذب على أهل البيت (1).

* وقال الشيخ محمد سر فراز -بعد أن ذكر الرواية السابقة وكذلك الرواية التي تقول بأن هذا المصحف كان تسليمة لفاطمة بسبب وفاة أبيها:

من الأمور الواضحة لدى المسلمين أن القرآن الكريم نزل على رسول الله عليه الصلاة والسلام في ثلاث وعشرين سنة

(1) الثورة الإيرانية ص 134-135.

منجماً حسب الوقائع والأحداث⁽¹⁾، وهو اليوم في أيديهم، ولا يعرفون مصحفاً اسمه مصحف فاطمة ويزيد على القرآن ثلاث مرات وليس فيه حرف واحد من هذا القرآن.

وإذا كان هذا المصحف المزعوم أزيد من القرآن الكريم بثلاث مرات فمن متى وإلى متى كان ينزل على فاطمة مع العلم بأن القرآن الكريم -وهو أقل منه- نزل في ثلاث وعشرين سنة، وفي أي وقت كُتب كما يزعمون!!؟

وأعجب من ذلك قولهم إن هذا المصحف ليس فيه ولا حرف واحد من القرآن الذي أنزله الله بواسطة جبريل على النبي عليهما الصلاة والسلام وتلقته الأمة بالقبول، وهذا يدل على أن هذا المصحف المزعوم ليس باللغة العربية؛ بحيث لو كان باللغة العربية لحوى بعض الحروف مع أن حروف اللغة العربية متحدة، وكل ذلك يدل على أن هذا الزعم خرافة ومحض خيال، ولا يمكن للرافضة إنكار هذا الأمر؛ لأنه قول إمام معصوم مؤكد بالهلف، فأبي عقل يصدق هذا!!⁽²⁾.

وهكذا ذكر الشيخ موسى جار الله على أن هذا المصحف هو خرافة من خرافاتهم الكثيرة التي لا يقبلها أي عقل ولا يصدقها أي منطق⁽³⁾.

(1) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي 228/1، والإتقان 76/1.

(2) إرشاد الشيعة ص 41-42.

(3) انظر الوشيعة في نقض عقائد الشيعة ص 97-98.

المبحث الثاني
عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة.

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة ك:

إن مصحف فاطمة المزعوم هو أشبه ما يكون بمهديهم المعلوم بحيث إن كلا منهما لا وجود له في الحقيقة والواقع، ومن السخافة وقلة العقل وانتكاس الفطرة أن تبني العقيدة على شيء لا وجود له، وتعظم المصيبة إذا صبغت تلك العقيدة بشيء من القداسة والعصمة، كما هو حال ودأب هؤلاء الوضّاعين الذين نسبوا تلك العقائد إلى أئمتهم الذين يرون عصمتهم في جميع أمورهم وأحوالهم.

ولئن كان لمصحف فاطمة ك وجود -مع اعتقادهم أن من جملة ما فيه هو علم ما سيكون- لتغير وجه التاريخ ولما أصاب أئمتهم -كما تعترف به كتبهم- من المحن والقتل...، ولما اختفى منتظرهم خوفاً من القتل، ولما كان للتقية والنفاق أدنى حاجة؛ إذ بمعرفة أسباب وقوع المكروه يتجنبون المكروه، وبمعرفة أسباب المعروف والمحجوب يفوزون بالمرغوب، ولما يكن ذلك كذلك علم أنه ليست هناك حقيقة ولا وجود لمصحف يدعونه بمصحف فاطمة، وهو من الافتراء الذي يستحقون عليه حد المفترين.

وأشير إلى مجمل عقيدتهم في هذا المصحف المزعوم في النقاط التالية:
أ/ تعتقد الرافضة أن مصحف فاطمة هو أكبر من القرآن الكريم بثلاث مرات، وفي ذلك نسبوا إلى أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: ((... وإن عندنا لمصحف فاطمة عليها السلام، وما يدرهم ما مصحف فاطمة؟ مصحف فيه مثل قرآنكم هذا ثلاث مرات...))⁽¹⁾.

وورد في بعض كتبهم صفة نزول هذا المصحف على فاطمة ك ، وهي: أنه لما نزل هذا المصحف على فاطمة ك بواسطة الملائكة ثم عرجوا منها

(1) الأصول من الكافي 238/1، وانظر بصائر الدرجات ص 171-172.

إلى السماء، بدأت فاطمة على قراءة هذا المصحف من بعد صلاة الفجر إلى زوال الشمس تقرأه حتى أتت على آخره (1).

وهذا الخبر في غاية من الغرابة؛ إذ كيف يمكن لفاطمة ك أن تختتم هذا المصحف في هذه المدة القصيرة علما بأنه يشتمل على جميع علم الغيب وأخبار الأمم السابقة، وفيه أخبار جميع السماوات، وفيه أمور الحلال والحرام وجميع ما يحتاج إليه الناس، وفيه أخبار أهل الجنة وعدد من يدخلها وأسمائهم وأوصافهم، وعدد أهل النار ومن يدخلها بأسماءهم وأعيانهم، وفيه علم القرآن والكتب السماوية الأخرى... الخ. ولو اقتصر على قراءة رؤوس الأقلام لما أمكنها أن تختتم مثل هذا المصحف في هذه المدة الزمنية القصيرة، فقولهم هذا ليس إلا تحلاً من العقل.

ب/ ومن عقائدهم أيضاً حول هذا المصحف المزعوم قولهم بأنه لا يوجد فيه حرف واحد من القرآن الكريم، وفي ذلك رووا عن أبي عبد الله جعفر الصادق أنه قال: ((...والله ما فيه من قرآنكم حرف واحد...)) (2).

ج/ تذكر جملة كبيرة من رواياتهم محتوى هذا المصحف في أنه يحتوى على علم الغيب، وفي ذلك نسبوا إلى أبي جعفر محمد الباقر أنه قال في وصف هذا المصحف: ((...فيه خبر ما كان وما يكون إلى يوم القيامة، وفيه خبر سماء سماء، وعدد ما في السماوات من الملائكة، وغير ذلك، وعدد كل من خلقه الله بأسمائهم وأسماء آبائهم، وأسماء من كذب ومن أجاب، وأسماء جميع من خلق الله من المؤمنين والكافرين من الأولين والآخرين، وأسماء

(1) انظر دلائل الإمامة ص 106.

(2) بصائر الدرجات ص 171، والأصول من الكافي 1/238، وكشف الغمة 2/170.

البلدان، وصفة كل من كذب، وصفة القرون الأولى وقصصهم، ومن ولي من الطواغيت ومدة ملكهم وعددهم، وأسماء الأئمة وصفتهم وما يملك كل واحد، وصفة كبرائهم وجميع من تردد في الأدوار... وصفة أهل الجنة وعدد من يدخلها، وعدد من يدخل النار، وأسماء هؤلاء وهؤلاء، وفيه علم القرآن كما أنزل، وعلم التوراة كما أنزلت، وعلم الإنجيل كما أنزل، وعلم الزبور وعدد كل شجرة ومدرّة في جميع البلدان))⁽¹⁾.

وإذا كانت هذه الرواية تفيد بأن محتوى هذا المصحف هو علم الغيب، فإن ثمة روايات تصرّح بأنه تكّاب تشريع وبيان الحلال والحرام، كما نسبوا إلى أبي عبد الله الصادق أنه قال عن هذا المصحف: ((ما أزعج أن فيه قرآناً، وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصف الجلدة وربع الجلدة وأرّش الخدش))⁽²⁾.

وهناك روايات تفيد بأن هذا المصحف لا يشمل إلا على وصية فاطمة ك⁽³⁾.

بينما يذهب البعض الآخر منهم أن المصحف يحتوي على الحكم والأمثال ومواعظ وعبر وأشياء أخرى...⁽⁴⁾.
وغير ذلك من الروايات والأقوال المتضاربة في محتوى هذا المصحف.

(1) دلائل الإمامة ص 106-107 وانظر الروايات المماثلة لهذه الرواية في الأصول من الكافي 242/1، وكشف الغمة 170/2.

(2) الأصول من الكافي 240/1.

(3) انظر بصائر الدرجات ص 157.

(4) المراجعات ص 336.

د/: ومن معتقداتهم أن هذا المصحف سيحمله مهديهم أثناء رجعتهم وظهوره ⁽¹⁾.

فهذا بعض ما يعتقدونه حول هذه الخرافة التي لا ينطق بها إلا من تحلل من العقل تماما وتلبس بلباس الكذب والبهتان حسدا وعدوانا.

(1) الأنوار الوضیة لحسن آل عصفور ص 63 (نقلا عن موقف الشيعة الاثني عشرية من الصحابة 378/1).

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة

في مصحف فاطمة ك .

تقدم الكلام في المبحث السابق بأن هذا المصحف لا وجود له في الحقيقة والواقع، بل هو واحد من تلك الأمور الخيالية التي بني عليها هذا المذهب؛ للتوصل إلى أهدافهم وأغراضهم الخبيثة.

ولا بأس من ذكر إشارات عابرة في رد بعض ما يعتقده هؤلاء حول هذا المصحف المزعوم، وذلك في السطور الآتية:

* أما قولهم بأن مصحف فاطمة ليس فيه شيء من هذا القرآن، بل ولا حرف واحد، ففي إثبات تناقضهم في ذلك قال الشيخ محمد سر فراز - ما ترجمته -: على الرغم من اتفاق أغلب الرافضة على أن هذا المصحف ليس فيه ولا حرف واحد من القرآن الكريم، إلا أن هناك رواية في أصح الكتب عندهم - وهو الكافي - أن الإمام جعفر الصادق قرأ أول سورة المعارج قائلاً: {سأل سائل بعذاب واقع للكافرين بولاية علي ليس له دافع من الله ذي المعارج} بزيادة جملة [للكافرين بولاية علي] فقال له أبو بصير: جعلت فداك إنا لا نقرأ هكذا، فقال: هكذا أنزل الله بها جبرئيل على محمد صلى الله عليه وآله، وهكذا والله ثبتت في مصحف فاطمة عليها السلام) (1).

فهذه الرواية تصرح بأن مصحف فاطمة يحتوي على شيء من القرآن؛ بحيث إن الرواية التي تنص على أن مصحف فاطمة ليس فيه حرفا من القرآن مروية عن الإمام جعفر الصادق عن طريق أبي بصير، وكذلك هذه الرواية رواها عنه أبو بصير، فكلتا الروايتان مرويتان عن معصوم

(1) انظر الروضة من الكافي 57/8، ونقلها عنه البحراني في تفسيره البرهان 150/3.

واحد، بحيث إن الراوي عنه واحد، وهما مذكورتان في أصح الكتب عندهم، فماذا يقول المنصفون من الشيعة تجاه هذا التناقض الواضح!!!⁽¹⁾.

* وكذلك أشار الشيخ محمد سر فراز إلى اعتقادهم حول محتوى هذا المصحف، وذكر أنهم في ذلك متناقضون إلى أقوال كثيرة بحيث لا يمكن الجمع بينها، وذلك يزيد هذه الأسطورة فسادا وبطلانا⁽²⁾.

* وهكذا أشار الشيخ محمد منظور نعماني إلى حلهم الكاذب بأن مهديهم سيحمل هذا المصحف وغيره من الكتب معه ليحكم بها بين الناس، وذكر أنها خيالات ليس لها أي حظ من الحقيقة⁽³⁾.

وقد ذكر الشيخ موسى جار الله في كتابه الوشيعة بأن سبب عدم قبول الرافضة لهذا القرآن الكريم وعدم اهتمامهم به هو انتظارهم لمصحف فاطمة وغيره من الكتب التي يملكون بها أثناء خروج مهديهم الذي لا وجود له⁽⁴⁾.

وعودا على بدء: فإن عقيدة الرافضة في هذا الباب أقل من أن يرد عليها، إذ بطلانها واضح كالشمس في رابعة النهار، وهذه هي سمة أكثر عقائدهم التي تحمل في طياتها التناقض والفساد والبطلان.

(1) إرشاد الشيعة ص 40.

(2) المرجع السابق ص 43.

(3) انظر الثورة الإيرانية ص 109.

(4) انظر الوشيعة ص 37، 107-108.

ا

المبحث الثاني\ض- أنواع التحريف المزعوم عند الرافضة في القرآن الكريم، وموقف علماء الخفية منها. 628

ب

ب- بنجاب 609
 بب- ثقيف 648

ت

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في القرآن الكريم. 567

ث

ث- أعظم الناس أجراً في المصاحف أبو بكر 623
 ث- اقعدا على باب المسجد، فمن جاء كما بشاهدين 623
 ث- حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن 663
 ث- لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف 624

ح

ح- أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل اليمامة 622
 ح- أعطيت مكان التوراة السبع 647

- ح - اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران 647
- ح - خيركم من تعلّم القرآن وعلمّه 572
- ح - طرأ عليّ حزبي من القرآن 648
- ح - كيف تنهى عن شيء فعله النبي < ؟ 613
- ح - يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتيق، ورتّل 572

ص

- ص - الإنجيل 603
- ص - التوراة 602
- ص - العصب 622
- ص - اللّخاف 622
- ص - النسخ 667

ض

- ض - ثانياً: مكانة القرآن الكريم الجليلة ومنزلته العظيمة: 568
- ض - الباب الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في القرآن الكريم. 566
- ض - الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في نصوص القرآن الكريم 579
- ض - الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في معاني القرآن الكريم 657
- ض - المبحث الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم، وموقف علماء الحنفية منه. 580

- ض- المبحث الأول: ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك، وموقف علماء الحنفية منه 694
- ض- المبحث الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم، وموقف علماء الحنفية منه 659
- ض- المبحث الثالث: تأويلاتهم الفاسدة للآيات القرآنية، وموقف علماء الحنفية منها 673
- ض- المبحث الثاني: زعم الرافضة ادعاء النسخ في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه، وموقف علماء الحنفية منه 666
- ض- المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة، وموقف علماء الحنفية منها 702
- ض- المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالزيادة في القرآن الكريم 641
- ض- المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف: 630
- ض- المسألة الأولى: زعم الرافضة وقوع التحريف في ترتيب السور والآيات والكلمات 650
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالزيادة 644
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف 636
- ض- المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة وقوع التحريف بين ترتيب السور والآيات والكلمات 654
- ض- المطلب الأول: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة ك: 703
- ض- المطلب الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم 583
- ض- المطلب الأول: ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك: 695

- ض- المطلب الأول: تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية. 674
- ض- المطلب الأول: زعم الرافضة ادعاء النسخ () في أخبار القرآن الكريم
قياساً على أحكامه 667
- ض- المطلب الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم.
..... 660
- ض- المطلب الثالث: زعم الرافضة وقوع التحريف في ترتيب السور والآيات
والكلمات، وموقف علماء الحنفية منه. 646
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من إجماع الرافضة على القول
بتحريف القرآن الكريم 601
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة وجود مصحف
فاطمة ك. 699
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تأويلات الرافضة الفاسدة
للآيات القرآنية. 678
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة ادعاء النسخ في
أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه 669
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة أن القرآن الكريم
لا يفسره إلا المعصوم 663
- ض- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مصحف
فاطمة ك. 706
- ض- أولاً: معنى القرآن لغة واصطلاحاً: 568
- ض- ثانياً: إبراز نماذج من جهود المسلمين في خدمة هذا الكتاب العزيز.
..... 574
- ض- مدخل: 658 , 647 , 581

ض- بالمطلب الثاني: زعم الرافضة التحريف بالزيادة، وموقف علماء الحنفية

منه 640

ض- المطلب الأول: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف، وموقف

علماء الحنفية منها 629

ع

ع- أبو بكر ابن أبي داود 623

ع- أبو عبد الرحمن السلمي 663

ع- أحمد بن حسام الدين الحسن، كمال الدين البياضي 625

ع- أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس 648

ع- الفضل بن شاذان النيسابوري 586

ع- أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي 648

ع- خزيمة بن ثابت الأنصاري أبو خزيمة 623

ع- رشيد أحمد جنجوهي 626

ع- سويد بن غفلة 624

ع- عبد الشكور الكهنوي 605

ع- عبد خير بن يزيد 623

ع- محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي 670

ع- محمد بن المنصور، الخليفة العباسي المهدي 683

ع- محمد بن مسعود العياشي 587

ع- محمد يوسف اللدهيانوي 609

ع- موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي 581

ع- موسى جار الله التركستاني 686

ع- ميرزا غلام أحمد القادياني 684

ف

ف- القاديانيون 684

م

من قح- رأ حرفا من كتاب الله فله به حسنة 572

الباب الرابع

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة،
والبداء، والتقية، عند الرافضة.

وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية
من عقيدة الرجعة
عند الرافضة.

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية
من عقيدة البداء
عند الرافضة.

الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية
من فكرة التقية
عند الرافضة.

الفصل الأول

موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة
عند الرافضة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أصل عقيدة الرجعة.

المبحث الثاني: عقيدة الرجعة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

مدخل:

فإن من أصول الإيمان وأركانه العظام الإيمان باليوم الآخر يوم الحشر والنشور، حيث يحشر الله فيه الخلائق ويجمعهم للحساب والجزاء، وهو وحده سبحانه يحاسبهم ويجازيهم على أعمالهم دون سواه، وهو أمر لا يخفى على من كان يؤمن بالله واليوم الآخر...

ومن فروع عقيدة الإيمان باليوم الآخر: الاعتقاد الجازم بعدم رجوع الأموات إلى الدنيا كما دلت على ذلك نصوص الكتاب والسنة.

فالقرآن الكريم لم يذكر رجعة ولا بعثاً إلا في يوم القيامة كما قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُنْفَخُ الصُّورُ فَسَمِعَتْ بِهِ نَوْاسُ السُّورِ وَبِهِ وَفُيُّوا﴾ [المؤمنون: ١٦] وهكذا السنة النبوية الشريفة. ولكن الرافضة زعموا خلاف ذلك، فقالوا برجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة لمحاسبتهم ومن ثم تعذيبهم على أيدي بعض أئمتهم؛ لتشفي غيظهم وغيظ شيعتهم.

وقد أطبقوا على هذه العقيدة قديماً وحديثاً، وعدوا ذلك أصلاً من أصول مذهبهم، وحرفوا لأجلها الآيات القرآنية الدالة على المعاد والحشر وأحوال اليوم الآخر.

ولما كانت هذه العقيدة الفاسدة أصلاً من أصول مذهبهم، وضرورة من ضروريات دينهم؛ لذا فإني أخصص هذا الفصل لاستعراض هذه العقيدة أولاً، وإبطالها من خلال موقف علماء الحنفية ثانياً.

وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول في بيان أصل هذه العقيدة وجذورها.

والمبحث الثاني في بيان تلك العقيدة عندهم بشيء من التفصيل والتوضيح حسب ما يقتضيه المقام، مع إبطالها من خلال بيان موقف علماء الحنفية من تلك العقيدة.

المبحث الأول: أصل عقيدة الرجعة.

تذكر كتب التاريخ والمقالات أن أول من قال بعقيدة الرجعة هو عبد الله بن سبأ اليهودي وذلك لهدف زعزعة عقائد المسلمين وبث الفرقة بينهم، وقد كان ابن سبأ حاملاً هذه العقيدة وغيرها من العقائد الفاسدة من اليهودية؛ حيث إن من عقائد اليهود قولهم برجعة بعض الأموات إلى الدنيا بعد فراقهم منها⁽¹⁾.

وقد كان ابن سبأ يقول في بادئ الأمر برجوع النبي < ويستدل له برجوع عيسى × وكان يقول إن قول الله تعالى: $\text{يَا أَيُّهَا الْمَرْءُ كُنْ عَلِيًّا}$ [القصص: ٨٥] يدل على رجوعه، ولما وجد لهذه المقالة الخبيثة قبولاً في أذهان بعض الغفلة وضعاف العقول، انتقل إلى مرحلة أخرى، وهي قوله برجوع علي ط، إلا أنه لم يقل بموته، بل قال بغيابه واختفائه، وهو بذلك يدعي نصرة علي ط وحبّه.

وقد تبعه على هذه المقالة ونظائرها أناس سموا في كتب التاريخ والمقالات بالسبئية، وبذلك تكون السبئية هي أول فرقة قالت بعقيدة رجعة النبي والإمام، وهكذا تلقف عنهم شيوخ الرافضة هذه المقالة وطوروها - كما ستأتي - وبذلك كان التشيع مأوى يلجأ إليه كل من أراد هدم الإسلام

(1) انظر عقيدة اليهود في الرجعة حين خروج المسيح المنتظر في: العهد القديم والعهد الجديد ص 1021 (الإصحاح السادس والعشرون، فقرة: 19)، وانظر: الإصحاح السادس

والستين

ص 1072 (فقرات: 14/12)، وانظر للاستزادة: بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة باليهود

.276/1

(3) مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين ص 18.

* وقال أبو المظفر الإسفراييني⁽¹⁾ إن عبد الله بن سبأ قال برجة علي ط بعد موته فلما قتل علي قال عبد الله بن سبأ: إن علياً حي لم يقتل، ولم يمت، وإنما الذي قتل شيطان تصور بصورته وتوهمت الناس أنه قتل كما توهم اليهود والنصارى أن المسيح قتل... وكان ابن السوداء رجلاً يهودياً، وكان قد تستر بالإسلام أراد أن يفسد الدين على المسلمين... والعجب من هؤلاء -يقصد السبئية وأتباعهم- يلعنون ابن ملجم، ويزعمون أن الذي قتله كان شيطانا، ومن قتل شيطانا كان محموداً، فكيف يلعنونه مع هذه العقيدة؟!⁽²⁾.

* وذكر الشهرستاني أيضاً⁽³⁾ أن عبد الله بن سبأ هو أول من زعم أن علياً ط لم يمت وأنه سينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً، وأظهر هذه المقالة بعد انتقال علي ط واجتمعت عليه جماعة سموا بالسبئية، وهم أول فرقة قالت بالغيبة والرجعة⁽⁴⁾.

* ووصف الحافظ ابن كثير فكرة ابن سبأ هذه بقوله: ((كان يهودياً فأظهر الإسلام، وسار إلى مصر، فأوحى إلى طائفة من الناس كلاماً

(1) هو الإمام الفقيه الأصولي أبو المظفر شهفور بن طاهر بن محمد الإسفراييني ثم الطوسي الشافعي، صاحب (التبصير في الدين)، كان أحد الأعلام، توفي بطوس في سنة (471هـ).

انظر سير أعلام النبلاء 401/18، ومعجم المؤلفين 310/4.

(2) التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكة ص 103-104.

(3) هو أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني، شيخ أهل الكلام والحكمة، وصاحب التصانيف التي منها: الملل والنحل، ونهاية الإقدام في علم الكلام، برع في الفقه الشافعي، وقرأ الأصول، ومات في شعبان سنة (548هـ). انظر سير أعلام 286/20،

ووفيات الأعيان 273/4، والأعلام 179/3.

(4) انظر الملل والنحل ص 74.

اخترعه من عند نفسه، مضمونه أنه يقول للرجل: أليس قد ثبت أن عيسى ابن مريم سيعود إلى هذه الدنيا؟ فيقول الرجل: نعم، فيقول له: فرسول الله < أفضل منه، فما تنكر أن يعود إلى هذه الدنيا، وهو أشرف من عيسى بن مريم... فافتن بشر كثير من أهل مصر) (1).

* وقد قرر شيخ الإسلام ابن تيميه / هذه الحقيقة فقال -وهو يتحدث عن فرق الشيعة-: ((ومنها صنف يقال لهم السبئية أصحاب عبد الله بن سبأ يزعمون أن علياً لم يمت وأنه يرجع إلى الدنيا قبل يوم القيامة فيملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، فهم يقولون بالرجعة وأن الأموات يرجعون إلى الدنيا)) (2).

وبعد أن تقرر من النقول السالفة الذكر أن عقيدة الرجعة اخترعها عبد الله بن سبأ ثم تبعه عليها أتباعه السبئية، تجدر الإشارة إلى اعترافات بعض علماء الشيعة بهذه الحقيقة التاريخية من باب العدل والأمانة، وإليك بيان ذلك:

* قال النوبختي من أعلامهم في القرن الثالث الهجري -وهو يتحدث عن السبئية ومؤسسها- إنهم قالوا: ((إن علياً لم يقتل ولم يمت ولا يقتل ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه ويملاً الأرض عدلاً وقسطاً كما ملئت ظلماً وجوراً وهي أول فرقة قالت في الإسلام بالوقف (3) بعد النبي < وأول من قال بالغلو، وهذه الفرقة تسمى "السبئية" أصحاب عبد الله بن سبأ...)) (4).

(1) البداية والنهاية 162/7.

(2) منهاج السنة 510/2.

(3) أي وقف الخلافة على علي عليه السلام بعد وفاة النبي ﷺ .

(4) فرق الشيعة ص 40.

وقال أيضاً: ((ولما بلغ عبد الله بن سبأ نعي عليّ بالمدائن، قال للذي نعه: كذبتَ لو جئتنا بدماعه في سبعين صرة وأقتَ على قتله سبعين عدلاً لعلمنا أنه لم يموت ولم يقتل ولا يموت حتى يملك الأرض))⁽¹⁾.

* وقد نصّ على ذلك أيضاً الأشعري القمي الرافضي⁽²⁾.

* وقال ابن أبي الحديد شارح نهج البلاغة في تقرير ذلك: ((فلما قتل أمير المؤمنين × أظهر ابن سبأ مقالته، وصارت له طائفة وفرقة يصدقونه ويتبعونه، وقال لما بلغه قتل علي: والله لو جئتمونا بدماعه في سبعين صرة لعلمنا أنه لم يموت، ولا يموت حتى يسوق العرب بعصاه، فلما بلغ ابن عباس ذلك قال: لو علمنا أنه يرجع لما تزوجنا نساءه ولا قسمنا ميراثه))⁽³⁾.

فهذه هي أقوال بعض علمائهم المعتبرين لديهم في إبانة ما أردنا التوصل إليه من أن مؤسس فكرة الرجعة هو عبد الله بن سبأ اليهودي العدو الماكر، فبم يحكم المنصفون من الشيعة على هذه الفكرة؟! ولاحظ مما تقدم من القول أن ابن سبأ كان يقصر فكرة الرجعة في حق النبي < وعلي بن أبي طالب ط بينما أتباعه السبئية هم الذين قالوا برجعة غيرهما من الأموات دون تحديد.

وقد تلقف هذه المقالة جابر الجعفي في أوائل المائة الثانية ونشرها إلى أن جاء القرن الثالث الهجري فقرر أهل المائة الثالثة من الروافض رجعة الأئمة وشيعتهم وأعدائهم تسلياً لقلوبهم بهذا الخيال الفاسد.

(1) المرجع السابق.

(2) انظر المقالات والفرق ص 21.

(3) شرح نهج البلاغة 7/5.

وبعد هذا الاستعراض الموجز لهذه المقالة ومن أحدثها، أود أن أبين أنه كيف تم صب هذه الفكرة في قالب عقيدة شيعية رافضية على ألسنة الأئمة بغيا وعدوانا، ولننظر كيف حرّف هؤلاء الزنادقة لأجلها العديد من الآيات القرآنية، وكيف طوروها إلى أن صارت أصلا من أصول مذهبهم، بل ضرورة من ضرورياته... حيث فاقوا بذلك عبد الله بن سبأ مؤسس الفكرة، كل ذلك سيأتي الحديث عنه في المبحث القادم، وسيرتكز الحديث عن النقاط التالية:

- * مفهوم عقيدة الرجعة عند الرافضة، وأصناف الراجعين عندهم.
- * أهداف هذه العقيدة ومقاصدها عندهم.
- * منزلة هذه العقيدة في دينهم.
- * أدلتهم وشبهاتهم على إثبات هذه العقيدة.
- * وأخيراً: موقف علماء الحنفية من هذه العقيدة الفاسدة.

المبحث الثاني
عقيدة الرجعة عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة الرجعة عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من عقيدة الرجعة
عند الرافضة.

المطلب الأول: عقيدة الرجعة عند الرافضة:

* المقصود بعقيدة الرجعة عند الرافضة كما قال شيخهم المفيد إنها ((رجعة كثير من الأموات إلى الدنيا قبل يوم القيامة... في صورهم التي كانوا عليها))⁽¹⁾.

وعرفها محدثهم الحرّ العاملي بقوله: ((اعلم أن الرجعة هي الحياة بعد الموت قبل يوم القيامة، وهو الذي يتبادر من معناها...))⁽²⁾.
وقال الأحسائي في كتابه الرجعة: ((اعلم أن الرجعة سرٌّ من سرّ الله، والقول بها ثمرة الإيمان بالغيب، والمراد بها رجوع الأئمة -عليهم السلام- وشيعتهم وأعدائهم ممن محض من الفريقين الإيمان أو الكفر محضاً، ولم يكن ممن أهلكه الله في الدنيا بالعذاب، فإن من أهلكه الله في الدنيا بالعذاب لا يرجع إلى الدنيا))⁽³⁾.

وقال الزنجاني: ((الرجعة عبارة عن حشر قوم عند قيام القائم، ممن تقدم موتهم من أوليائه وشيعته ليفوزوا بثواب نصرته ومعونته ويبتهجوا بظهور دولته، وقوم من أعدائه لينتقم منهم، وينالوا بعض ما يستحقونه من العذاب والقتل على أيدي شيعته، وليبتلوا بالذل والخزي بما يشاهدون من علو كلمته، وهي عندنا تختص بمن محض الإيمان ومحض الكفر، والباقون مسكوتٌ عنهم))⁽⁴⁾.

وأشار إلى ذلك شيخهم المعاصر محمد رضا المظفر⁽⁵⁾.

(1) أوائل المقالات للمفيد ص 46، 77 .

(2) الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة ص 29.

(3) الرجعة ص 11.

(4) عقائد الإمامية الاثني عشرية 2/228.

(5) انظر عقائد الإمامية ص 80.

وبالنظر إلى روايات الرافضة وأقوالهم حول هذه العقيدة نجد أن الرجعة عندهم نوعان:

النوع الأول: رجعة بعض الأموات قبل ظهور إمامهم الثاني عشر الموهوم، وقد دلت على ذلك بعض رواياتهم التي هي صريحة في رجوع بعض الأنبياء عليهم السلام، وأبي بكر وعمر ومعاوية ش وبعض أئمتهم...⁽¹⁾.

وأما النوع الثاني: فهي رجعة كثير من الأموات بعد ظهور إمامهم الثاني عشر، وهي الرجعة الانتقامية - عندهم - وهي التي جعلوها أصلاً من أصول المذهب كما سيأتي.

* أما من سيرجع في زعمهم من الموتي بعد ظهور القائم - أي أثناء الرجعة الانتقامية -، فقد تقدم أنهم قالوا من محض الإيمان أو الكفر من الفريقين، أو بعبارة شيخهم المفيد: ((من علت درجته في الإيمان، ومن بلغ الغاية في الفساد، كلهم يرجعون بعد موتهم))⁽²⁾.

ويستثنى من ذلك من أهلكه الله بالعذاب في الدنيا كما صرحت بذلك أقوال بعضهم⁽³⁾.

ويمكن تقسيم أصناف الراجعين - حسب رواياتهم وأقوالهم - على النحو التالي:

(1) انظر على سبيل المثال: بحار الأنوار 303/27-304، والإيقاظ من الهجعة ص 193.

(2) أوائل المقالات ص 46.

(3) انظر الرجعة للأحسائي ص 11.

(2) المرجع السابق 291/52، وانظر الإيقاظ من الهجعة ص 249.

وجاء في بعض رواياتهم أنه يخير الرافضي زمن الرجعة في قبره بين الرجعة والإقامة في القبر، ويقال له: ((يا هذا إنه قد ظهر صاحبك فإن تشأ أن تلحق به فالحق، وإن تشأ أن تقيم في كرامة ربك فأقم))⁽¹⁾.
أما من محض الكفر محضاً في زعمهم فهم كل المسلمين وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة بزعمهم.

ويستثنى من الرجعة المستضعفون⁽²⁾ من الناس، وكذا من أهلكه الله بالعذاب في الدنيا⁽³⁾، فهذان الصنفان لا رجوع لهما إلى الدنيا عندهم⁽⁴⁾.

* أما أهداف هذه العقيدة ومقاصدها -بالنظر إلى أقوالهم ورواياتهم في ذلك- فهي ترجع إلى ثلاثة أهداف:

1/ انتقام الأئمة والرافضة من أعدائهم⁽⁵⁾ وهم جميع المسلمين عدا المستضعفين منهم وكذلك من أهلك بالعذاب في الدنيا⁽⁶⁾.

(1) الغيبة للطوسي ص 459، وبحار الأنوار 92/53.

(2) وهم كما قال المجلسي: ضعفاء العقول من الرجال والنساء، ومن لم تقم عليه الحجة لسبب من

الأسباب، فهؤلاء هم المرجون لأمر الله إما يعذبهم أو يتوب عليهم، ويرجى لهم النجاة

من النار" انظر بحار الأنوار 363/8.

(3) الرجعة للأحسائي ص 11.

(4) انظر السيوف المشرقة ص 599، وأصول مذهب الشيعة للقفاري 1105/2، وبذل

المجهود

.291/1

(5) انظر تفسير القمي 385/1، والإيقاظ من المهجعة ص 58.

(6) انظر عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني 228/2.

وفي مقدمة هؤلاء - كما يزعمون - أبو بكر وعمر وأم المؤمنين عائشة ش أجمعين، فقد روى المجلسي بسنده عن أبي عبد الله × قال: ((هل تدري أول ما يبدأ به القائم × قلت لا، قال: يخرج هذين⁽¹⁾ رطبين غضين فيحرقهما ويذرهما في الريح..))⁽²⁾.

وفي رواية أخرى صرحت باسم أبي بكر وعمر ب، ومما جاء فيها: ((فيكشف عنهما أكفانهما، ويأمر برفعهما على دوحة يابسة نخرة فيصلبهما عليهما..))⁽³⁾.

بل قالوا إن كل ما وقع من الظلم والشر والفساد في البشرية يحمل وزره أبو بكر وعمر ب، وبذلك سيكون لهما الحظ الأوفر من أنواع ذلك العذاب -والعياذ بالله-))⁽⁴⁾.

وروى المجلسي بسنده ((عن أبي جعفر ×: أما لو قد قام قائمنا لقد رُدَّتْ إليه الحميراء⁽⁵⁾ حتى يجلدوها الحدّ، وحتى ينتقم لأمه فاطمة، قلت جعلت فداك، ولم يجلدوها الحدّ؟ قال لفريتها على أم إبراهيم⁽⁶⁾، قلت: فكيف

(1) أي أبا بكر وعمر عليهما السلام.

(2) بحار الأنوار 386/52.

(3) الرجعة للأحسائي ص 186-187.

(4) الأنوار النعمانية 141/1.

(5) يقصدون بهذا السب أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أحب أزواج النبي صلى الله عليه وآله إليه.

(6) يقصدون بأم إبراهيم مارية القبطية إحدى أمهات المؤمنين، أهداها مقوقس حاكم مصر إلى

النبي صلى الله عليه وآله، وكانت ذات حسن وجمال، أسكنها النبي صلى الله عليه وآله في عالية المدينة، ولدت إبراهيم،

وتوفيت في خلافة عمر سنة (16هـ) ودفنت في البقيع. الإصابة 111/8.

أخّر الله ذلك إلى القائم؟ قال: إن الله بعث محمدا رحمة، ويبعث القائم
نقمة))⁽¹⁾.

وقالوا عن العرب عموما وقريش خصوصا على لسان أبي عبد الله:
((إذا خرج القائم لم يكن بينه وبين العرب وقريش إلا السيف))⁽²⁾.
وعن أبي جعفر أنه قال: ((لو يعلم الناس ما يصنع القائم إذا خرج،
لأحب أكثرهم ألا يروه مما يقتل من الناس، أما إنه لا يبدأ إلا بقريش فلا
يأخذ منها إلا السيف، ولا يعطيها إلا السيف، حتى يقول كثير من الناس:
ليس هذا من آل محمد، لو كان من آل محمد لرحم))⁽³⁾.

وفي رواية عن أبي عبد الله: ((ما بقي بيننا وبين العرب إلا الذبح،
وأوماً بيده إلى حلقه))⁽⁴⁾.

وفي رواية عنه أيضاً: ((اتقوا العرب فإن لهم خبر سوء، أما إنه لم
يخرج مع القائم منهم واحد))⁽⁵⁾.

فهذه الروايات تعدّ العرب بملحمة واستئصال أئمة الرجعة بحيث لا
تذر منهم أحدا مع أن من العرب من يشايح هذه الزمرة، وماذا سيكون
مصير أئمتهم الذي يرجعون في تلك الفترة-بزعمهم- وهم من صلب العرب
قريش!!

فهي تفصح لنا مدى الغل الرافضي المجوسي الموروث عن ابن سبأ
اليهودي ضد العرب خصوصا والمسلمين عموما.

(1) بحار الأنوار 314/52، وانظر الإيقاظ من الهجعة ص 244.

(2) بحار الأنوار 355/52.

(3) الغيبة للنعماني ص 233، وانظر بحار الأنوار 354/52.

(4) المرجعان السابقان: ص 236، و 349/52.

(5) بحار الأنوار 333/52.

2/ ما تحلُّم به الرافضة من أنهم سيبتهجون بقيام دولة قائمهم الموهوم، وأنهم سيكونون في نعيم لا يخطر على البال حتى يكون أكلهم وشربهم من الجنة، ولا يسألون حاجة من حوائج الدنيا والآخرة إلا وتقضى لهم⁽¹⁾.

3/ كذلك سيتحقق في الرجعة -على حدّ زعمهم- حساب الناس على يد الحسين ط، وفي ذلك افترضوا على أبي عبد الله أنه قال: ((إن الذي يلي حساب الناس قبل يوم القيامة الحسين بن علي ×، فأما يوم القيامة فإنما هو بعث إلى الجنة وبعث إلى النار))⁽²⁾.

فهذه هي أهداف الرجعة عند الرافضة بناء على مقتضى نصوصهم ورواياتهم.

* أما منزلة هذه العقيدة في مذهبهم ودينهم:

فقد رووا عن الصادق أنه قال: ((ليس منّا من لا يؤمن بكرّتنا ويستحلّ متعتنا...))⁽³⁾.

وفي روايةٍ عنه أيضاً أنه قال: ((من أقر بستة أشياء فهو مؤمن: ((البراءة من الطواغيت، والإقرار بالولاية، والإيمان بالرجعة، والاستحلال للمتعة، وتحريم الجري، وترك المسح على الخفين))⁽⁴⁾.

(1) المرجع السابق 116/53.

(2) المرجع نفسه 43/53، أما حساب الناس عندهم يوم القيامة فلا يكون إلا على يد عليّ

رضي الله عنه؛

لأنه قسيم الجنة والنار عندهم -والعياذ بالله- انظر الأصول من الكافي 570/4،

197/1،

والاحتجاج 341/1.

(3) من لا يحضره الفقيه 458/3، والمسائل السرورية للمفيد ص 30.

(4) صفات الشيعة للصدوق ص 29، وبحار الأنوار 660/31.

وعن الرضا أنه قال: ((من أقر بتوحيد الله... وأقر بالرجعة والمتعنتين، وآمن بالمعراج والمسألة في القبر، والحوض والشفاعة، وخلق الجنة والنار، والصراط والميزان والبعث والجزاء والحساب فهو مؤمن حقاً، وهو من شيعتنا أهل البيت))⁽¹⁾.

فهكذا أيدوا فكرة ابن سبأ واقترحوا على الأئمة بنسبة هذه الخرافات إليهم، وجعلوا الإيمان بها كالتوحيد، ونفوا الإيمان عمن لا يؤمن بها. وذكروا أنهم ((مأمورون بالإقرار بالرجعة واعتقادها وتجديد الاعتراف بها في الأدعية والزيارات ويوم الجمعة وكل وقت، كالإقرار بالتوحيد والنبوة والإمامة والقيامة))⁽²⁾.

ولذلك قال الطبرسي والحرّ العاملي وغيرهما من أعيانهم: بأنها موضع إجماع الشيعة

الإمامية، وأنها من ضروريات مذهبهم⁽³⁾. وهكذا حكى شيخهم المفيد اتفاق الرافضة عليها⁽⁴⁾. وذكر محدثهم المجلسي أنهم أجمعوا على القول بها في جميع الأعصار⁽⁵⁾. وقد نقل إجماعهم عليها أيضاً محمد بن الحسن الحر العاملي واستدل لها بأثني عشر دليلاً، ومما قال في ذلك: ((الدليل الرابع: إجماع جميع الشيعة الإمامية

(1) بحار الأنوار 121/53.

(2) الإيقاظ من الهجعة ص 64.

(3) انظر مجمع البيان 406/7، والإيقاظ من الهجعة ص 33، 60، وتفسير نور الثقلين

101/4،

وبحار الأنوار 123/53.

(4) أوائل المقالات ص 46.

(5) بحار الأنوار 123-122/53.

وإطباق الطائفة الاثني عشرية على اعتقاد صحة الرجعة فلا يظهر منهم مخالف
يعتد به من العلماء السابقين واللاحقين)) (1).

ومن صرح بالإجماع من معاصريهم محمد رضا المظفر حيث قال: ((نعم قد
جاء القرآن الكريم بوقوع الرجعة إلى الدنيا وتظاهرت بها الأخبار عن بيت العصمة،
والإمامية بأجمعها عليه...)) (2).

فهذه هي منزلة هذه العقيدة في دينهم ومذهبهم، وهي ليست إلا
مجاهرة بأشد أنواع العداء للمسلمين عموماً والصحابة ش خصوصاً.
* أما ما استدلوا به لإثبات هذه العقيدة الفاسدة والمقالة الشنيعة فقد
سلكوا في ذلك مسلكين:

المسلك الأول: التأويل الفاسد، فلجأوا - كعادتهم - إلى تأويل كثير
من الآيات القرآنية فحملوها على هذه العقيدة، وسأكتفي بذكر نماذج من
هذه التأويلات السخيفة، فمنها:

1/ من أشهر ما استدلوا به قول الله لأَچْگُ گُ گُ گُ گُ گُ
گُ گُ گُ گُ گُ گُ [النمل: ٨٣] قال الطبرسي في تفسيره - ما مختصره -
: واستدل بهذه الآية على صحة الرجعة بحيث إن دخول (مِنْ) في الكلام
يوجب التبويض، فدل ذلك على أنه يحشر قوم دون قوم، وليس ذلك صفة
يوم القيامة الذي يقول فيه سبحانه: چُ طُ طُ طُ طُ [الكهف:
٤٧] فدل على الرجعة في الدنيا (3).

(1) الإيقاظ من الهجعة ص 33-34.

(2) عقائد الإمامية ص 81.

(3) مجمع البيان 405/7، وانظر استدلالهم بالآية في تفسير القمي 24/1-25، وتفسير

الصافي

76-75/4، وتفسير نور الثقلين 266/3، وبحار الأنوار 233/1.

(3) الثَّذَة وتجمع على قُذذ، وهو ريش السهم. النهاية في غريب الحديث ص 724 (مادة: قذذ).

أما المسلك الثاني الذي استدلوا به على الرجعة فهو رواياتهم المكذوبة المختلقة على أئمة آل البيت ش، وهم بريئون منها أشد البراءة، وذكرنا جملة من هذه الروايات فيما تقدم أثناء استعراض عقيدتهم، فلا حاجة لإعادتها. وبعد استعراض هذه العقيدة الفاسدة ومكانتها عند الرافضة وأدلتهم عليها أنتقل إلى ذكر رد علماء الحنفية المفصل على هذه العقيدة في المبحث القادم بعون الله وتوفيقه.

(1) ورد في صحيح البخاري بلفظ «للتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع حتى

لو

سلكوا جحر ضب تبعتموهم...» كتاب الاعتصام، باب: لتبعن سنن من كان قبلكم

2669/6 برقم (6889).

(2) مجمع البيان للطبرسي 405/7-406، وانظر بحار الأنوار 232/1-233.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة عند الرافضة.
 بين علماء الحنفية أن عقيدة الرجعة هي من البدع التي أحدثها عبد الله بن سبأ اليهودي في الإسلام، وهي عقيدة مخالفة لصحيح المنقول وصریح المعقول، والحامل لهم على هذه العقيدة هو حقدهم على المسلمين عموماً وصحابة رسول الله < خصوصاً.

وأنلخص موقفهم هذا في الوجوه التالية:

الوجه الأول: بيانهم أن هذه العقيدة من اختراع عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أراد الكيد للإسلام وأهله.
الوجه الثاني: إبطالهم لهذه العقيدة بآيات من كتاب الله تعالى.
الوجه الثالث: إبطالهم لهذه العقيدة بأدلة من العقل.
الوجه الرابع: جوابهم عن شبهات الرافضة حول هذه العقيدة.
 وإلى بيان هذه الوجوه بشيء من التفصيل:

بيان الوجه الأول:

لقد قرّر علماء الحنفية ما نقلناه من المؤرخين وعلماء الفرق والمقالات في المبحث الأول من أن أول من ابتدع هذه البدعة في الإسلام هو عبد الله بن سبأ اليهودي، وفي ذلك قال الإمام المقرئ الحنفي⁽¹⁾ في صدد حديثه عن عبد الله بن سبأ: ((...المعروف بابن السوداء السبئي... وأحدث القول بـرجعة عليّ بعد موته إلى الدنيا، ورجعة رسول الله < أيضاً، وزعم أن علياً لم

(1) هو تقي الدين أبو العباس أحمد بن علي بن عبد القادر بن محمد بن إبراهيم الحسيني، العبيدي البجلي الأصل، المصري للمولد والدار والوفاة، ويعرف بابن المقرئ، مؤرخ، محدث، تفقه على مذهب أبي حنيفة، وألف كتباً كثيرة، ومنها: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، وطبقات الحنفية، توفي سنة (845هـ). انظر تاج التراجم في طبقات الحنفية ص 85، ومعجم المؤلفين 11/2، والأعلام 283/7، وشذرات الذهب 255/7.

يقتل وأنه حي... وأنه هو الذي يجيء في السحاب، وأن الرعد صوته والبرق سوطه، وأنه لا بد أن ينزل إلى الأرض فيملأها عدلاً كما ملئت جوراً...))⁽¹⁾.

فيظهر من هذا النص أن ابن سبأ وأتباعه هم أحدثوا القول بالرجعة ولكنهم قصروها على النبي > وعلي بن أبي طالب ط.

وتبعه في نشر هذه المقالة جابر الجعفي في أوائل المائة الثانية ولكنه لم يوقتها بوقت، ولما أتى القرن الثالث قرر أهل المائة الثالثة من الروافض رجعة الأئمة وشيعتهم وأعدائهم وقت خروج مهديهم المزعوم تسلياً لقلوبهم بهذا الخيال الفاسد⁽²⁾.

وجابر الجعفي هذا قد قال فيه الإمام أبو حنيفة: ما رأيت أكذب منه⁽³⁾.

وقال فيه سفيان بن عيينة⁽⁴⁾: إنا دخلنا يوماً منزل جابر الجعفي وسمعنا منه كلمات خفنا أن يسقط علينا سقف البيت لبشاعتها⁽⁵⁾.

(1) المواعظ والعبر (المعروف بخط المقيزي) 356/2.

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 594/1-595 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وروح المعاني 20/21،

والسيوف المشرقة ص 600.

(3) انظر قول الإمام أبي حنيفة في تهذيب التهذيب 181/7، والضعفاء الكبير للعقيلي 195/1،

والكامل في الضعفاء لابن عدي 113/2.

(4) هو الإمام الكبير، أبو محمد سفيان بن عيينة بن أبي عمران ميمون الهلالي الكوفي ثم المكي، أحد أعلام المحدثين الحفاظ، مولى محمد بن مزاحم، توفي سنة (198هـ). انظر سير أعلام النبلاء 454/8، وتهذيب التهذيب 104/4، وشذرات الذهب 354/1.

(5) انظر قول الإمام سفيان بن عيينة في الكامل في الضعفاء لابن عدي 115/2، وميزان الاعتدال 113/2.

إذاً: فهذه العقيدة هي من محدثات واختراعات عبد الله بن سبأ اليهودي الذي استخدم كل وسيلة لتفرقة الأمة وتمزيقها، فهل يرجى من يهودي خيراً؟!⁽¹⁾

كما أن الذي تولى نشرها وترويجها هو من أكذب الناس في ميزان الجرح والتعديل، فهي ظلمات بعضها فوق بعض⁽¹⁾.

بيان الوجه الثاني:

استدل علماء الحنفية بآيات عديدة من القرآن الكريم على إبطال عقيدة الرجعة، ومن تلك الآيات الكريمات:

1/ قول الله أ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ ۚ سُبُلَ غَايِةٍ فِي الدِّينِ عَن مَّوْجِبِ الْغَضَبِ ۖ﴾ [طه: ٥٥].

2/ وقول الله لأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ ۚ سُبُلَ غَايِةٍ فِي الدِّينِ عَن مَّوْجِبِ الْغَضَبِ ۖ﴾ [طه: ٥٥].

[يس: ٣١].

وقد استدل بهاتين الآيتين الإمام أبو المعين النسفي وأبو الثناء الألوسي على بطلان عقيدة الرجعة، فقال أبو المعين النسفي بعد أن ذكر عقيدة الرجعة عند الرافضة: ((وقال أهل السنة والجماعة: كل من مات لا يرجع في الدنيا إلى يوم القيامة؛ لأنه لا يقام عليه دليل، ويدل على صحة ما قلناه قوله تعالى... ثم ذكر هاتين الآيتين.

وقال بعد آية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هَذِهِ السُّبُلَ الَّتِي اتَّخَذَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ ۚ سُبُلَ غَايِةٍ فِي الدِّينِ عَن مَّوْجِبِ الْغَضَبِ ۖ﴾ ((٢)).

(1) انظر التحفة الاثني عشرية 594/1-595 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وروح المعاني 21/20.

(2) بحر الكلام ص 188، وانظر المقالات في بيان أهل البدع والضلالات لشمس الدين ابن

كمال باشا ص 100 (ضمن رسائله الخمس في الفرق).

(4) روح المعاني 27/20.

استدل بهذه الآية الشيخ عبد العزيز الدهلوي على رد عقيدة الرجعة فقال: ((وقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ ثَمَرِكَ وَلَا ثَمَرُ الْأَرْضِ وَلَا ثَمَرُ السَّمَاءِ وَلَا ثَمَرُ الْبَحْرِ وَلَا ثَمَرُ الْأَنْجَامِ وَلَا ثَمَرُ الْأَرْضِ وَلَا ثَمَرُ السَّمَاءِ وَلَا ثَمَرُ الْبَحْرِ وَلَا ثَمَرُ الْأَنْجَامِ﴾ أي أنشأكم من العدم الفطري، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ ثَمَرِكَ﴾ أي عند انقضاء آجالكم، ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ ثَمَرِكَ﴾ أي يوم القيامة للجزاء...))⁽¹⁾.

بيان الوجه الثالث:

إن مما استدل به علماء الحنفية على إبطال عقيدة الرجعة أدلة عقلية إلزامية، ومن تلك الأدلة ما يلي:

أولاً: من الأدلة الموافقة لأصولهم على بطلان عقيدة الرجعة أن الراجعين لو عذبوا بسوء أعمالهم بعد رجعتهم ثم أُعيد عليهم العذاب في الآخرة لزم الظلم الصريح، فلا بد أن لا يكونوا معذبين في الآخرة، وبذلك يحصل لهم تخفيف عظيم وراحة أبدية عن العذاب المستمر الدائم، وذلك مناف لغلظة الجناية وعظمة الجرم: ﴿يَوْمَ لَا يُغْنِي عَنْكَ كَثْرَتُ ثَمَرِكَ وَلَا ثَمَرُ الْأَرْضِ وَلَا ثَمَرُ السَّمَاءِ وَلَا ثَمَرُ الْبَحْرِ وَلَا ثَمَرُ الْأَنْجَامِ﴾ [طه: ١٢٧].

ثانياً: إن الخلفاء الثلاثة ش لم يرتكبوا ما يوجب تعذيبهم إلا غضب الخلافة وبعض حقوق أهل البيت على زعم الشيعة، وذلك الغضب بعد تسليمه غايته أن يكون فسقا أو كفرا، ولا شيء من الكفر والفسق يوجب الرجعة في الدنيا بعد الموت قبل البعث، وإلا يلزمهم أن يعتقدوا رجعة الكفرة والفسقة من أهل الأديان كلهم أجمعين، وبذلك يتبين للعارف المنصف أن هذه العقيدة الخبيثة باطلة على أصولهم أيضا.

ثالثاً: لو كان المقصود من تعذيبهم في الدنيا إيلاهم وإيذاءهم، يكون ذلك حاصلًا لهم في عالم البرزخ أيضاً، فالإحياء عبث والعبث قبيح يجب تنزيه الله تعالى عنه.

(1) التحفة الاثني عشرية 591/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

وإن كان المقصود إظهار جنائهم للناس، فقد كان الأولى أن يكون إظهار تلك الجنائية لمن كانوا معتقدين بحقية خلافتهم وناصرين لهم في زمنهم، فكان الواجب حينئذ أن يُعطى علي والسبطان ش القدرة على الانتقام منهم والتبرأ من أفعالهم؛ لكي لا تضل بقية الأمة، وهذا القدر في تأخير الانتقام بعد ما مضى أكثر الأمة، وأتى آخرون لم يطلعوا على فساد أعمالهم وبطلان أحوالهم لخلاف الحكمة وفعل الأصح.

وليت هذه الأمور تقع في اليوم الآخر حتى يطلع كل من الأولين والآخرين على هذا الجزاء والقصاص فيكون لها وجه في الجملة بخلاف وقوعها قبله؛ لأن من يحضر وقت الانتقام من الراجعين إن اطلعوا بذلك على جنائهم وذنوبهم فلا فائدة فيه؛ لأنه لا يكون في ذلك الوقت من يعرف أبا بكر وعمر ومعاوية ش وغيرهم فيميز أحدهم عن الآخر، بل لربما نشأ الاحتمال عندهم أن عدة أشخاص سموهم بأسامهم كيزيد وشمس⁽¹⁾ المجمعين في الأيام العشرة من المحرم للقتل توطئةً لتشفية غيظ قلوبهم. ولو كان يكفي قول المهدي والأئمة الآخرين إن فلاناً أبو بكر وفلاناً عمر فلماذا لا يقبل قهولهم في بطلان أمر خلافتهم وغضبهم وظلمهم وتعذيبهم في البرزخ - معاذ الله - حتى يُحتاج إلى إحيائهم؟!.

رابعاً: يلزم من هذه العقيدة أن يكون القائل بها غير مؤمن بعذاب القبر والآخرة وفضيحة يوم الأشهداء، أو يزعم أن عذاب الدنيا أشد من عذاب القبر والآخرة، وإلا لا فائدة في هذا الإحياء.

(1) هو شمر ذي الجوشن أمير السرية التي قتلت الحسين عليه السلام، وكان هلاكه على أيدي الجيش الذي بعثه المختار الثقفي الكذاب، سنة (66هـ). انظر البداية والنهاية 278/8.

خامساً: يلزم على هذا التقدير أنّ النبي < والأئمة لا بدّ أن يذوقوا الموت مرتين على خلاف العادة، وظاهر أن الموت أشدّ آلام الدنيا، فلم يجوز الله سبحانه إيلاّهم أحبّائه عبثاً؟!

سادساً: لو افترضنا رجوع هؤلاء الظالمين -بزعمهم- ليقتصّ منهم، فلعلّهم يتوبون قبل تعذيبهم، والتوبة مقبولة في الدنيا حتى لو كانت بعد الرجعة، فبأي مسوّغ حينئذ يكون تعذيبهم؟!

سابعاً: يلزم من هذه العقيدة أن يكون النبي < والأئمة أغلظ الناس وأحقّدهم وأبعدهم عن العفو؛ حتى إنهم بعد موتهم بمدة طويلة أرادوا أن ينتقموا من أعدائهم -على حدّ زعمهم-، ولعمري إن هؤلاء الحاقدين ظنوا أن النبي وأهله مثلهم في الحقد والعدواة لخيار خلق الله بعد أنبيائه ورسوله.

ثامناً: كما يلزم منها إهانة عليّ والسبطين ش؛ لأن الله لأ لم يقتصّ لهم من أعدائهم إلا بعد مضيّ هذه المدة الطويلة، وذلك حين يظهر المهديّ فينتقم لهم بواسطته من أعدائهم!

وبالجملة فإن مفاصد هذه العقيدة أزيد من أن تحيط بها الكتابة والعبارة ⁽¹⁾.

ولأجل هذه المفاصد الخطيرة المترتبة على هذه العقيدة فإن علماء الحنفية عدّوا هذه العقيدة من العقائد الكفرية ⁽²⁾.

(1) انظر هذا الردّ في: التحفة الاثني عشرية 591/1-594 (تحقيق: أحمد المدخلي)، ومختصر

التحفة

ص 202-203، والسيوف المشرقة ص 600، والنواقض لظهور الروافض ص 124-

134 (تحقيق: أحمد القحطاني).

(2) انظر الفتاوى البزازية بهامش الفتاوى المالكية 318/6، والفتاوى التتار خانية 5/

538، وتنبيه

بيان الوجه الرابع:

لقد أجاب علماء الحنفية عن أقوى وأشهر ما استدل به الرافضة لإثبات عقيدة الرجعة، ولم يكلفوا أنفسهم بالرد على جميع ما استدل به الرافضة في المسألة؛ لأن ما أجابوا عنه يقاس عليه باقي أدلتهم في الفساد والبطلان.

وقد تقدم أن الرافضة سلكوا مسلكين في إثبات عقيدتهم هذه: مسلك الاستدلال بالآيات القرآنية، ومسلك الاستدلال بالروايات المنسوبة إلى الأئمة، وأجاب علماء الحنفية عن المسلك الأول بما يلي:

أما استدلالهم بقول الله تعالى: ﴿يَجْزِيكَ يَوْمَكَ كَسَبُكَ﴾ [النمل: ٨٣] حيث قالوا إن دخول (مِنْ) في الكلام يوجب التبعض، وذلك يدل على أنه يحشر قوم دون قوم فدل على صحة الرجعة. فقد أجاب عن استدلالهم بالآية الإمام أبو الثناء الألوسي / حيث قال: ((وأنت تعلم أنه لا يكاد يصح إرادة الرجعة إلى الدنيا من الآية لإفادتها أن الحشر المذكور لتوبيخ المكذبين وتقريرهم من جهته لأ، بل ظاهر ما بعد، يقتضي أنه تعالى بذاته يُوبخهم ويُقرعهم على تكذيبهم بآياته سبحانه، والمعروف من الآيات لمثل ذلك هو يوم القيامة مع أنها تفيد أيضا وقوع العذاب عليهم واشتغالهم به عن الجواب، ولم تُفد موتهم ورجوعهم إلى ما هو أشد منه وأبقى، وهو عذاب الآخرة الذي يقتضيه عظم جنايتهم.

الولاية والحكام على أحكام شاتم خير الأنام ص 359، والنواقض لظهور الروافض ص

فالظاهر استمرار حياتهم وعذابهم بعد هذا الحشر، ولا يتسنى ذلك إلا إذا كان حشر يوم القيامة.

وربما يقال أيضاً: مما يأبى حمل الحشر المذكور على الرجعة أن فيه راحة لهم في الجملة حيث يفوت به ما كانوا فيه من عذاب البرزخ الذي هو للمكذبين كيفما كان أشد من عذاب الدنيا، وفي ذلك إهمال لما يقتضيه عظم الجناية.

وأيضاً: كيف تصح إرادة الرجعة منها وفي الآيات ما يأبى ذلك، ومنها قوله تعالى: **يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ وَنُفَخُهَا** [المؤمنون: 99-100] فإنها ظاهرة في عدم الرجعة مطلقاً) (1).

وأما استدلالهم بقول الله أ: **يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ وَنُفَخُهَا** [المؤمنون: 77] على أن العذاب المذكور إنما هو في الرجعة...

فقد ذكر علماء الحنفية أن هذه الآية والتي قبلها وهي: **يَوْمَ يُنْفَخُ الْكُتُبُ وَنُفَخُهَا** [المؤمنون: 76] نزلتا في مشركي مكة حيث دعا عليهم النبي < بالسَّنين فجدبوا وحُطوا حتى أكلوا الميتة والكلاب والعلهز (2) فجاء بعضهم إلى النبي < ليدعو الله حتى يرفع عنهم هذا العذاب، فدعا النبي < لهم فرفع عنهم هذا العذاب ومع ذلك لم يؤمنوا، فأخذهم الله بعذاب آخر -

(1) روح المعاني 27/20.

(2) العلهز معناه: قيل إن المشركين كانوا يأخذون الصوف والوبر فيبلّونه بالدم ثم يشوونه

ويأكلونه، وقيل: كانوا يخلطون فيه القردان، انظر النهاية في غريب الحديث ص 627

(مادة علهز) وانظر تفسير القرطبي 129/12.

(1) انظر تفسير بحر العلوم 418/2-419، وتفسير مدارك التنزيل 134/3-135، وروح المعاني 56/18، وانظر مصداق ما ذكره علماء الحنفية في تفسير معالم التنزيل 371/3، وتفسير القرطبي 129/12، وتفسير ابن كثير 334/3-335.

(2) روح المعاني 56/18.

هلاک الناس قبیل قیام الساعة⁽¹⁾ وعصر علي ط على ذلك الحين كان متقدما بزمان كثير، ووقت رجعتہ بزعم الشيعة هو عهد مهديهم، وبينه وبين قیام الساعة بُعد بعيد وعهد مديد أيضا⁽²⁾ ⁽³⁾. وهكذا أشار أبو الثناء الألويسي / إلى أنّ قول الرافضة هي إساءة في حق علي ط، وأن ذلك كذب صريح على الإمام أبي جعفر الباقر⁽⁴⁾.

(1) خروج الدابة قد عدّها العلماء من علامات الساعة الكبرى والتي ذكرت في الحديث كما في

صحيح ابن حبان، باب ذكر الخصال التي يتوقع كونها قبل قيام الساعة 257/15 وقال محققه

شعيب الأرنؤوط: إسناده صحيح، وقال الألباني كما في تخريجه لأحاديث المشكاة بأنه صحيح(5464).

وانظر رسالة الأشعري إلى أهل الثغر ص 306، وتفسير ابن كثير 494/3، وشرح الطحاوية

لابن أبي العز 259/2، والعقيدة السفارينية بشرح الشيخ ابن عثيمين ص 464، ومعارج القبول

844/2، وقطف الثمر للقنوجي ص 123.

(2) أورد شيخهم النعماني رواية عن الإمام الباقر أن رجلا من أهل البيت سيحكم بعد وفاة المهدي

ثلاثمائة وعشرين سنة، وهذا يدل على أن بين خروج المهدي والقيامة فترة طويلة من الزمن.

انظر الغيبة للنعماني ص 330.

(3) التحفة الاثني عشرية 774/2-775(تحقيق: إبراهيم الفارس).

(4) انظر روح المعاني 22/20.

(1) انظر روح المعاني 27/20-28.

أما المسلك الثاني الذي استدل به الرافضة على هذه العقيدة وهي الروايات التي نسبوها إلى الأئمة فقد ذكر علماء الحنفية أن جميع رواياتهم في هذا الباب مكذوبة، وأن الذي تولى كبر نشر هذه المقالة هو جابر الجعفي الذي يعدّ من أكذب الكذابين عند المحدثين⁽¹⁾.

ولذلك قال أبو الثناء الألويسي / بعد أن ذكر جملة من رواياتهم: ((وكلّ ما يروونه في ذلك كذب صريح، وفيه القول بالرجعة التي لا ينتهض لهم عليها دليل))⁽²⁾.

ولشناعة هذه المقالة فقد نقل الشيخ عبد العزيز الدهلوي إنكار الزيدية⁽³⁾ لها، وفي ذلك قال: ((والزيدية كافة منكرون للرجعة إنكاراً شديداً، وقد ذكر في كتبهم ردّ هذه العقيدة بروايات الأئمة بالوجه المستوفى، فلا حاجة لأهل السنة إلى ردّ هذه الخرافات...⁽⁴⁾)).

(1) انظر ما تقدم في بيان الوجه الأول من قول الإمامين سفيان بن عيينة وأبي حنيفة النعمان في تحريج جابر الجعفي ووصفه بأنه أكذب الكذابين.

(2) روح المعاني 22/20، وانظر بطلان عقائد الشيعة ص 104.

(3) الزيدية: هم أتباع زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وهم يرون أن الإمامة في أولاد فاطمة سواء كانوا من ولد الحسن أو الحسين، ويرون مع ذلك صحة إمامة الشيخين لاعتقادهم صحة إمامة للفضول مع وجود الفاضل، وقد تتلمذ زيد بن علي وأصل بن عطاء الغزال المعتزلي، ولهذا صارت الزيدية معتزلة في الأصول، وهم فرق كثيرة. انظر للمل والنحل ص 66، ومقالات الإسلاميين ص 47.

(4) التحفة الاثني عشرية 590/1-591 (تحقيق: أحمد المدخلي)، وراجع روح المعاني 27/20، وانظر مصداق ما ذكره الدهلوي في كتاب: (الإمام زيد) لأبي زهرة ص 212 وقد نقل قوله: ((لا رجعة لأحد من الأئمة)).

وبعد: فإن عقيدة الرجعة هي إحدى عقائد الرافضة التي شدّوا بها عن سائر المسلمين، وهي تعبير صريح عما يحملونه في قلوبهم من الغلّ والحقد والعداء للمسلمين عموماً وصحابة رسول الله < خصوصاً. وكل ما رَووه في ذلك عن أئمة أهل البيت ش فإنما هو كذب محض واقتراء واضح عليهم، وحاشاهم ثم حاشاهم أن ينطقوا بمثل هذا الكفر والضلال.

الفصل الثاني

موقف علماء الحنفية

من عقيدة البداء عند الرافضة.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: أصل عقيدة البداء.

المبحث الثاني: عقيدة البداء عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

مدخل:

من الأصول الاعتقادية في الإسلام اعتقاد أن الله لا بكل شيء عليم، يعلم ما كان وما يكون وما لم يكن لو كان كيف يكون، فالعلم صفة ذاتية لله لا تنفك عنه بحال من الأحوال، وهي صفة فعلية باعتبار تجدد أفرادها، فهو المتصف بها أزلاً وأبداً⁽¹⁾.

فما من شيء أراد الله وقوعه في الكون إلا وعلمه محيط به أزلاً وأبداً، فهو سبحانه يعلم السرّ والعلائية والصغير والكبير، قال تعالى: **يَهْدِي اللَّهُ لِنُورٍ مِّنْ لُّهُنَّ يَتَّبِعُهُ نُورٌ مِّنْ لُّهُنَّ يُضِيءُ لَهُنَّ اللَّهُ نُورَهُ يُضِيءُ لَهُنَّ اللَّهُ نُورَهُ** [الأنعام: ٥٩].

وقال لأ: **يُضِيءُ لَهُنَّ اللَّهُ نُورَهُ يُضِيءُ لَهُنَّ اللَّهُ نُورَهُ** [فصلت: ٤٧] وغير ذلك من الآيات الكثيرة التي تنص على أزلية علم الله تعالى وأبديته وإحاطته بكل شيء...

وقد خالف الرافضة هذا الأصل العظيم فنسبوا إليه سبحانه ما يناقض هذا الأصل ويصادمه وسموا ذلك بداء، وقد بالغوا فيه إلى حد كبير حتى جعلوا ذلك أصلاً من أصول دينهم ومذهبهم، وبذلك أضافوا ضلالاً آخر إلى ضلالاتهم الكثيرة التي فارقوا بها المسلمين.

(1) قد عدّ العلماء هذا الأصل العظيم أحد مراتب القدر الأربعة وهي: العلم، والإرادة، والكتابة، والخلق، انظر في ذلك كتاب القدر للفريابي ص 236، وشفاء العليل لابن القيم ص 55، وشرح الطحاوية لابن أبي العز 363/1، والدين الخالص للكنوزي 3/155، والإيمان بالقضاء والقدر للشيخ محمد بن إبراهيم الحمد ص 59.

(4) التوحيد للصدوق ص 336.

ویدلّ لهذا المعنى^(۳) قول الله لأ: چھ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ ہ

کُچ [یوسف: ۳۵] .

(3) انظر تفسير روح المعاني 36/12.

ومن قرر هذا المعنى من علماء الرافضة شيخهم نحر الدين الطريحي النجفي في كتابه (مجمع البحرين) ⁽¹⁾.

فالبداء بمعنييه جاء استعماله عند الرافضة في حق الله تعالى كما سيأتي بيانه قريباً. وتحدّد لنا بعض كتب الفرق والمقالات أن السبئية كانوا ((يقولون بالبداء وأن الله تبدو له البداوات)) ⁽²⁾.

ويبدو أن ابن سبأ اليهودي هو الذي حاول نشر هذه المقالة تحت مظلة الدعوة إلى ولاية علي ط ولذلك كانت السبئية أول فرقة قالت بهذه المقالة في الإسلام ⁽³⁾. ثم انتقلت هذه المقالة من السبئية إلى فرقة الكيسانية ⁽⁴⁾ أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي ⁽⁵⁾ فصارت من أشهر مقالاتهم ⁽⁶⁾.

(1) انظر مجمع البحرين ومطلع النيرين في غريب القرآن والحديث 167/1-168.

(2) التنبيه والرد للملطي ص 19.

(3) المرجع السابق.

(4) الكيسانية هي إحدى فرق الشيعة، وإنما سموها كيسانية نسبة إلى كيسان مولى علي بن أبي طالب، وقيل كان تلميذاً لمحمد بن الحنفية، وقيل إن كيسان هو محمد بن الحنفية، وقد كان المختار يدعو في بادئ أمره إلى إمامته مع الغلو الشديد فيه، فسَمّي من تبعه على ذلك بالكيسانية أو المختارية، وقد ذكر أبو الحسن الأشعري أنهم إحدى عشرة فرقة، انظر مقالات الإسلاميين ص 20، والملل والنحل ص 62.

(5) هو المختار بن أبي عبيد الثقفي، كان خارجياً، ثم أظهر نصرة عبد الله بن الزبير رضي الله عنه، ثم أصبح بعد ذلك شيعياً كيسانياً، وصار يدعو إلى إمامة محمد بن الحنفية ويغلو فيه لمصالح شخصية، وكان يقول بالبداء، ويدّعي علم الغيب، وغير ذلك من الخرافات والضلالات، وقد تبرأ منه محمد بن الحنفية لما أُخبر بحاله، وقتله أصحاب جيش مصعب بن الزبير في الكوفة، سنة (67هـ). انظر الملل والنحل ص 62-63، وسير أعلام النبلاء 538/3، وفوات الوفيات 123/4.

(6) انظر الملل والنحل ص 64، وأصول الدين للبزدوي ص 255.

ويؤكد لنا هذا ما ذكره غير واحد من علماء الفرق والمقالات أن المختار بن أبي عبيد الثقفي كان يدّعي أنه يُوحى إليه، ولما بعث مصعب بن الزبير ط جيشاً لقتاله وأتباعه، بعث المختار إلى قتالهم أحمر بن شميظ⁽¹⁾ مع ثلاثة آلاف من المقاتلة وقال لهم: أُوحي إليّ أن الظفر يكون لكم، فهزم ابن شميظ فيمن كان معه، فعادوا إليه فقالوا: أين الظفر الذي قد وعدتنا؟ فقال المختار: هكذا كان قد وعدني ربي، ولكنه بدا له؛ فإنه سبحانه وتعالى قد قال: **كُذِّبُوا وَوُؤُوْا وَوُؤُوْا** [الرعد: ٣٩]، فهذا كان سبب قول الكيسانية بالبداء⁽²⁾.

فالسبب كما ترى أن المختار الثقفي كان يدّعي علم الغيب وما يحدث في المستقبل فكان إذا وقع الأمر على خلاف ما أخبر به زعم بأنه بدا لله في ذلك.

ونجد هذا السبب بعينه في أخبار الرافضة؛ فإنهم ادعوا لأئمتهم أنهم يعلمون ما كان وما يكون، فإذا نسبوا إليهم شيئاً من هذا القبيل ووقع بخلافه قالوا هذا من باب البداء.

وفي تقرير ذلك روى العياشي وعنه المجلسي ((عن أبي حمزة الثمالي قال: قال أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام: يا أبا حمزة إن حدثاك بأمر أنه يجيء من هاهنا فجاء من هاهنا، فإن الله يصنع ما يشاء، وإن حدثاك اليوم بحديث وحدثاك غداً بخلافه فإن الله يحو ما يشاء ويثبت))⁽³⁾.

(1) كان من قواد المختار الثقفي في معركته مع مصعب بن الزبير رضي الله عنه، وهلك سنة (67هـ) انظر تاريخ ابن خلدون 3/30، والأعلام 1/276.

(2) التبصير في أصول الدين ص 29، وانظر الفرق بين الفرق 46، والملل والنحل ص 64.

(3) تفسير العياشي 2/217، وبحار الأنوار 4/119.

ومن أمثلة هذا النهج: ما أشار إليه بعضهم بأن شيوخ الرافضة كانوا يَمْنُونُ أتباعهم بأن الدولة ستعود إليهم بظهور المهدي، حتى إنهم حددوا ذلك بسبعين سنة في رواية افتروها على أبي جعفر، فلما مضت السبعون ولم يتحقق شيء من تلك الوعود اشتكى الأتباع من ذلك، فحاول مؤسسوا المذهب الخروج من المأزق بالقول بأنه قد بدا لله ما اقتضى تغيير هذا الوعد (1).

ومن الأمثلة أيضاً: ما جاء في بعض رواياتهم بأن الإمام جعفر الصادق أوصى بالإمامة من بعده لابنه الأكبر إسماعيل، ولكنه مات قبل أبيه فكانت قاصمة الظهر لهم، ففزعوا إلى عقيدة البداء لمعالجة هذه المعضلة، فنسبوا روايات إلى جعفر الصادق / تقول: ((ما بدا لله بداءٌ كما بدا له في إسماعيل ابني...إذ اخترمه قبلي ليعلم بذلك أنه ليس بإمام بعدي)) (2). فظهر من هذا أن القوم أتوا بهذا الفرية النكراء لتغطية العار الذي يلحقهم جراء ادعائهم علم الغيب لأئمتهم؛ فإذا وقع أي أمر على خلاف ما حكوه عن الأئمة نسبوا ذلك إلى البداء.

وقد اعترف بهذه الحقيقة شيخهم محمد بن الحسن النوبختي والقمي الأشعري -وهما من كبار علمائهم- فقد نقلا عن سليمان بن جرير (3): ((إن أئمة الرافضة وضعوا لشيعتهم مقاتلين لا يُظهرون معهما من أئمتهم على كذب أبدا وهما القول بالبداء وإجازة التقية، فأما البداء فإن أئمتهم لما أحلّوا أنفسهم من شيعتهم محلّ الأنبياء من رعيّتها في العلم فيما كان ويكون، والأخبار بما

(1) انظر تفسير العياشي 2/218، والأصول من الكافي 1/240، وبحار الأنوار 4/214.

(2) التوحيد للصلوق ص 336، وانظر أيضا الأصول من الكافي 1/327، ونور البراهين للجزائري 2/238.

(3) هو سليمان بن جرير الزيدي، تنسب إليه فرقة السليمانية من الزيدية، انظر مقالات

يكون في غد، وقالوا لشيعتهم: إنه سيكون في غدٍ وفي غابر الأيام كذا وكذا، فإن جاء ذلك الشيء على ما قالوه قالوا لهم: ألم نعلمكم أنّ هذا يكون، فنحن نعلم من قبل الله لأ ما علمته الأنبياء، وبيننا وبين الله لأ مثل تلك الأسباب التي علمت بها الأنبياء عن الله ما علمت، وإن لم يكن ذلك الشيء الذي قالوا إنه يكون على ما قالوا، قالوا لشيعتهم: بدا لله في ذلك فلم يكونه⁽¹⁾.

فهي شهادة صريحة صادقة من عالين معتبرين عند القوم وكفى بها حجة وبرهانا عليهم.

وبهذا يتبين أن مقالة البداء من محدثات ابن سبأ اليهودي وأمثاله كالمختار الثقفي وغيره، وتبعهم عليها الروافض؛ لغرض شيطاني خبيث؛ ليتوصلوا من خلالها إلى نشر ضلالهم وترويح أكاذيبهم. أما منزلة هذه العقيدة في مذهبهم واستدلالهم عليها فسيكون الحديث عنهما مع الرد عليهم في ذلك في المبحث الآتي.

(1) فرق الشيعة للنوبختي ص 74-75، والمقالات والفرق للقمي ص 78، وانظر من مصادر

أهل

السنة: الملل والنحل ص 64.

المبحث الثاني
عقيدة البداء عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: عقيدة البداء عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من عقيدة البداء

عند الرافضة.

المطلب الأول: عقيدة البداء عند الرافضة.

إن عقيدة البداء لها مكانة عظيمة وأهمية بالغة في دين الرافضة حيث إنها من أعظم ما عبّد الله به عندهم، وما بعث الله نبيا من الأنبياء إلا بالإقرار به، ولو عرف الناس ما فيه من الأجر والثواب لأصبحت تجري على ألسنتهم ليلا ونهارا...

وإليك بعض نماذج من رواياتهم التي تقرّر هذا الأمر عندهم:
 * فقد روى الكليني بسنده عن زرارة بن أعين عن أحدهما عليهما السلام⁽¹⁾ قال: ((ما عبّد الله بشيءٍ مثل البداء)).
 وروى أيضاً بسنده عن أبي عبد الله × أنه قال: ((ما عبّظ الله بمثل البداء))⁽²⁾.

وروى أيضاً بسنده عن الريان بن الصلت قال: سمعت الرضا × يقول: ((ما بعث الله نبياً قطّ إلا بتحريم الخمر، وأن يُقرّ الله بالبداء))⁽³⁾.
 وعن مالك الجهني قال: سمعت أبا عبد الله × يقول: ((لو علم الناس ما في القول بالبداء من الأجر ما فتّروا عن الكلام فيه))⁽⁴⁾.
 وغير ذلك من الروايات التي أوردتها الكليني في قسم الأصول من كتابه الكافي تحت عنوان: (باب البداء) وهي تبلغ ست عشرة رواية منسوبة إلى الأئمة⁽⁵⁾.

(1) هكذا أورد النصّ بالإجماع، وهم يقصدون به أبا جعفر الباقر أو ابنه جعفراً الصادق؛ لكثرة ما روي عنهما في هذا الباب.

(2) الأصول من الكافي 1/146، وانظر التوحيد للصلوق ص 333، وبحار الأنوار 4/107.

(3) الأصول من الكافي 1/148، والتوحيد ص 334، وبحار الأنوار 4/108.

(4) المراجع السابقة.

(5) انظر الأصول من الكافي 1/146-149.

والذي يظهر -والله أعلم- أنّ الكليني هو الذي أرسى أسس هذه العقيدة عند الرافضة؛ وذلك لشدة اهتمامه وعنايته بهذه العقيدة في كتابه الكليني الذي هو أصح الكتب عند القوم.

ثم أتى من بعده شيخهم الكدوب الملقب بالصدوق ومشى على درب الكليني في العناية بهذه العقيدة، فجعل لها باباً خاصاً في أهم كتبه وهما: (التوحيد) و(الاعتقادات) الذي يسمى دين الإمامية، فذكر في كتابه التوحيد إحدى عشرة رواية، وفي كتابه الاعتقادات أربع روايات⁽¹⁾.

وهكذا أورد العياشي في تفسيره عدة روايات في المسألة، ومن تلك الروايات ما رواه بسنده عن محمد بن أسلم عن أبي جعفر في قوله تعالى: **يَكُفِّرُ كَبِيرُهُمْ أَنْ يَكُونَ لَهُمْ كَفَّةٌ مُنْتَهَى** (الأعراف: ١٤٢) قال: ((كان في العلم والتقدير ثلاثين ليلة ثم بدا له فزاد عشرة فتم ميقات ربه الأول والآخر أربعين ليلة))⁽²⁾.

وعقد ابن الفتح الكراجكي فصلاً في كتابه كنز الفوائد فقال: (فصل في ذكر البداء) وذكر أن الإمامية مجمعون على القول بالبداء ولهم في نصرته كلام وآثار عن الأئمة⁽³⁾.

وهكذا اهتم محدثهم المجلسي -الملقب بشيخ الإسلام عندهم- بهذه العقيدة فأولاهها عناية فائقة وبوّب لها في كتابه بحار الأنوار بعنوان (باب النسخ والبداء) وذكر فيه ما يقارب سبعين رواية من الروايات المنسوبة إلى الأئمة⁽⁴⁾.

(1) انظر كتاب التوحيد، باب البداء ص 331-345، والاعتقادات ص 40-41.

(2) تفسير العياشي 44/1.

(3) كنز الفوائد ص 102 وما بعدها.

(4) انظر بحار الأنوار 92/4-129.

وكذلك ذكرت هذه المقالة في كتب المعاصرين من الرافضة⁽¹⁾ وألفت فيها رسائل عديدة⁽²⁾.

وقد أجمعوا على هذه العقيدة وحكى إجماعهم عليها شيخهم المفيد، كما صرح أيضاً بخالفهم في هذه العقيدة لسائر الفرق الإسلامية، وفي ذلك قال: ((واتفقت الإمامية على إطلاق لفظ البداء في وصف الله تعالى، وأن ذلك من جهة السمع دون القياس، وأجمعت المعتزلة⁽³⁾ والخوارج والزيدية والمرجئة⁽⁴⁾ وأصحاب الحديث على خلاف ما عددناه))⁽⁵⁾.

-
- (1) انظر على سبيل المثال: عقائد الإمامية الاثني عشرية للزنجاني 34/1، وعقائد الإمامية للمظفر ص 45-46، والبيان في تفسير القرآن للخوئي ص 391 وما بعدها، وأضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم لجعفر السبحاني ص 445 وما بعدها.
- (2) ذكر آغا بزرك في الذريعة 53/3-57 خمسا وعشرين رسالة في ذلك.
- (3) المعتزلة هم أتباع واصل بن عطاء الغزال وعمرو بن عبيد، وهي فرقة كلامية اشتهرت بالتعطيل، وهم فرق كثيرة يجمعهم ما سموه بالأصول الخمسة، وهي التوحيد، والعدل، والوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهم يخالفون أهل السنة في تقرير هذه الأصول، ومن عقائدهم أيضا: قولهم بخلق القرآن، وإنكارهم لرؤية الله يوم القيامة، وغير ذلك من العقائد الفاسدة. انظر في تفصيل عقائدهم: التبصير في الدين ص 53، والملل والنحل ص 21.
- (4) المرجئة: هم الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان، ونفوا الزيادة والنقصان والاستثناء فيه، وهم على مراحل، فمنهم من جعل الإيمان مجرد المعرفة وهم الجهمية، ومنهم من جعله قولاً باللسان وهو المشهور عن الكرامية، ومنهم من جعله مجرد تصديق القلب وهم الأشاعرة والماتريدية، ومنهم من جعله التصديق مع القول باللسان وهم مرجئة الفقهاء. انظر للمل والنحل ص 60، والفرق بين الفرق ص 187، ومقالات الإسلاميين ص 86.
- (5) أوائل المقالات ص 46، وانظر تصحيح اعتقادات الإمامية ص 65، وانظر كنز الفوائد ص 102.

ولما كانت هذه العقيدة تستلزم الكفر والضلال حاول شيخهم نصير الكفر الطوسي⁽¹⁾ أن يجد مخلصاً من وصمة هذا العار ومهرباً من التكفير، فتظاهر بإنكار هذه العقيدة وزعم أن الرافضة لا يقولون بالبداء⁽²⁾، ولكن محدثهم المجلسي نقده في ذلك واستغرب هذا الجواب منه ووصفه بعدم إحاطته بالأخبار⁽³⁾.

وتظاهر النصير الطوسي بإنكار هذه العقيدة لم يكن إلا بعد انعقاد إجماعهم عليها - كما حكاه المفيد - وعليه؛ فلا عبرة بشذوذه، وقد تقدم أن متأخريهم ومنهم المجلسي نقدوا قوله هذا وردوه.

بينما ذهب آخرون منهم إلى الإقرار بهذه العقيدة ولكن لجأوا إلى تأويلها والاستدلال عليها بما ليس له أي تعلق بالمسألة؛ خوفاً مما يترتب عليها من الكفر والضلال.

فقالوا: إن البداء منزلته في التكوين كمنزلة النسخ في التشريع، فالبداء نسخ تكويني كما أن النسخ بداء تشريعي⁽⁴⁾.

وقالوا أيضاً: إن المحو والإثبات في قول الله تعالى: **وَوُضِعَ الْكِتَابُ وَوُضِعَ الْوَيْدُ** [الرعد: ٣٩] هو البداء⁽⁵⁾.

(1) هو محمد بن محمد بن الحسن الطوسي الملقب عند الرافضة بنصير الدين (وهو نصير الكفر) الهالك سنة (672هـ) قالوا عنه بأنه كان "محققاً مدققاً عالماً صرفاً متبحراً عميقاً، أفضل أهل عصره في العلوم العقلية والنقلية والرياضية، وله مصنفات كثيرة على مذهب الإمامية". انظر ترجمته في طرائف المقال 444/2، والذريعة 426/4.

(2) تلخيص المحصل ص 250.

(3) بحار الأنوار 123/4.

(4) انظر في ذلك: التوحيد للصدوق ص 335، والاعتقادات له أيضاً ص 41، وحق اليقين في معرفة أصول الدين 78/1 وبحار الأنوار 93/4، وعقائد الإمامية للمظفر ص 46.

(5) انظر بحار الأنوار 93/4، والصافي في تفسير القرآن 49/2-50، وعقائد الإمامية ص 46.

وقال بعضهم إن نسبة البداء لله في أقواله وأعماله نسبة مجازية من باب حلول الله في أوليائه، وإلا فهو من عمل الأئمة⁽¹⁾.

وقال بعضهم: إن معنى البداء لله في شيء: ظهور ذلك الشيء من الله للخلق بعد أن كان مخفيا لهم⁽²⁾.

وهذه الاستدلالات برمتها تهرب واضح مما دلت عليه رواياتهم وإجماع علمائهم، وقد تقدم قول بعضهم كالمفيد والكراجكي بأن عمدتهم في ثبوت هذه العقيدة هو روايات أئمتهم، وعليه؛ فلا عبرة بهذه التأويلات البعيدة. وبعد استعراض هذه العقيدة عند الرافضة وإجماعهم عليها واستدلالهم لها، أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية من تلك العقيدة في المطلب القادم.

(1) انظر الصافي في شرح الكافي للقزويني، كتاب التوحيد 2/228 والنص أصله بالفارسية.

(2) انظر الغيبة للطوسي ص 83، وتابعه على ذلك جعفر السبحاني في كتابه: أضواء على عقائد الشيعة الإمامية ص 451.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة البداء عند الرافضة.

إن علماء الحنفية نقضوا مقالة البداء وبينوا أنها من ضلالات اليهود قبحهم الله، وقد تلقفها شيوخ الرافضة ونسبوا القول بها إلى الأئمة؛ لغرض خبيث يوضح لنا تدليسهم وكيدهم للإسلام وأهله، ولم يقفوا عند هذا الحد فحسب، بل راحوا يبحثون في كتاب الله عن سند لدعواهم - كعادتهم - بكل جرأة ووقاحة...

ولمّا كان قولهم بالبداء يستلزم الكفر والضلال شنع عليهم مخالفوهم، فلجأوا حينئذ إلى تأويلات تافهة واحتمالات ساقطة نائية عن المفهوم اللغوي والشرعي لتلك المقولة، ولكن الله فضحهم وكشف سترهم، فباءت محاولاتهم بفشل ونجل، بل رجعت عليهم بأقبح العار والخسران. وهذه الأمور قد تحدث عنها علماء الحنفية بشيء من التوضيح، وسألخص موقفهم تجاه هذه الخرافة في أربعة وجوه، وهي:

الوجه الأول: بيانهم لجذور مقالة البداء.

الوجه الثاني: إشارتهم للغرض الذي أدى بالرافضة إلى قبول هذه المقالة وترويجها.

الوجه الثالث: ردهم لهذه العقيدة بآيات من القرآن الكريم مع بيانهم للفساد المترتبة عليها.

الوجه الرابع: جوابهم عن شبهات الرافضة وتأويلاتهم حول هذه العقيدة.

وإلى بيان هذه الوجوه بشيء من التفصيل:

بيان الوجه الأول:

ذكر الشيخ موسى جار الله ((أن البداء عقيدة يهودية من غير تأويل أتت بها أسفار التوراة من غير أن يكون فيها مجال لمجاز... ثم انتقلت إلى

كتب الرافضة على ألسنة الأئمة كذبا وزورا، فتراها بمبالغات مفرطة شيعية إمامية...))⁽¹⁾.

وقد عقد الشيخ موسى جار الله مقارنة -وله فضل السبق في ذلك- بين نصوص التوراة المحرفة وروايات الرافضة لإثبات هذه الحقيقة؛ فذكر نصوصا من التوراة فيها نسبة البداء إلى الله لأ ثم أعقبها بروايات الرافضة الدالة على نسبة هذا الضلال إلى الله تعالى. وسأكتفي بإيراد نصين من أسفار التوراة والتي ذكرها الشيخ أثناء هذه المقارنة، أما روايات البداء عند الرافضة فلا حاجة لإعادتها وقد تقدمت جملة منها.

النص الأول: من سفر التكوين: ((ورأى الله كل ما عمله؛ فإذا هو حسن جدا))⁽²⁾.

قال الشيخ موضحاً هذا النص: أي كان الله يخلق ولم يكن يعلم هل يكون حسناً أو غير حسن، فبدا له أن كل ما عمله حسن جدا. النص الثاني: من سفر التكوين أيضاً: ((ورأى الرب أن شر الإنسان قد كثر في الأرض، وأن كل تصور أفكار قلبه إنما هو شرير في كل يوم، فحزن الرب أنه عمل الإنسان في الأرض، وتأسف في قلبه جدا فقال الرب: أمحو عن وجه الأرض الإنسان الذي خلقتة لأني حزنت أني عملتهم))⁽³⁾.

وقال الشيخ بعد أن ذكر هذا النص وغيره من النصوص: ((فهذه النصوص من التوراة تفيد إفادة فوق الظهور وفوق كل الصراحة أن الله قد

(1) الوشيعة في نقض عقائد الشيعة ص 113-114 بتصرف يسير.

(2) العهد القديم والجديد: الإصحاح الأول، سفر التكوين 4/1 (فقرة: 31)، وقاموس الكتاب للعقلس ص 3.

(3) العهد القديم والجديد: الإصحاح السادس، سفر التكوين 10/1 (فقرة: 5).

بدت له أمور لم يكن يعلمها فحزن حزناً وتأسف أسفاً على خلقه الإنسان فغسل وجه الأرض من كل أخطائه بمياه الطوفان...)). ثم قال أخيراً: ((وما استعارت الشيعة عقيدة البداء إلا من أسفار التوراة))⁽¹⁾.

إذاً تبين من هذه المقارنة أن البداء عقيدة يهودية انتحلها الرافضة، وقد تقدم في المبحث السابق الجذور التاريخية لها وأن الذي تولى نشرها هم السبئية حيث كانت من أهم مقالاتهم، ثم انتقلت إلى الكيسانية أتباع المختار بن أبي عبيد الثقفي، ثم تلقفها شيوخ الرافضة وروجوها بينهم ومنحوها وجهاً شرعياً لهدف سيء وغرض خبيث.

بيان الوجه الثاني: أشار الشيخ موسى جار الله في حديثه عن البداء إلى أن هذه المقالة اليهودية ما انتحلها الرافضة إلا لدفع الكذب في رواياتهم التي افتروها على الأئمة؛ فإذا نسبوا إلى الأئمة وقوع شيء ولم يقع، أو وقع بخلافه، قالوا على لسان أئمتهم بأنه بدا لله في ذلك الشيء⁽²⁾.

قلت: وقد سبق في المبحث السابق ذكر بعض رواياتهم وتقريرات كبار علمائهم كالنوبختي والأشعري القمي في بيان هذه الحقيقة.

بيان الوجه الثالث:

تضافرت أقوال علماء الحنفية في نقض عقيدة البداء وردّها، ومن أقوالهم في ذلك:

(1) الوشيعة ص 112، 115.

(2) المرجع السابق ص 120.

* ما قاله الإمام أبو بكر الجصاص / : ((والله تعالى عالم بالعواقب غير جائز عليه البداء)) (1).

* وقال الإمام بدر الدين العيني / : ((والبداء على الله سبحانه وتعالى محال وغير سائغ)) (2).

* ونصّ على ذلك غير واحد من علماء الحنفية (3).

* وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / في ثنانيا حديثه عن عقيدة أهل السنة والجماعة: ((العقيدة السابعة عشرة: أن الله تعالى لا يجوز له البداء؛ لأن حاصل البداء أن يريد الله تعالى شيئاً ثم تظهر له المصلحة في شيء آخر بحيث لم تكن ظهرت له من قبل فيفسخ الإرادة الأولى ويعمل بالإرادة الثانية، وهذا المعنى مستلزم لكونه تعالى جاهلاً بعواقب الأمور، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً)) (4).

* وقال أبو المعالي الألويسي / بعد أن ذكر قول فرق الشيعة بالبداء: ((والحق ما ذهب إليه أهل الحق وجهاهير الفرق الإسلامية من أنه تعالى يعلم الأشياء قبل كونها...لقوله تعالى نچد ڈ ڈ ڈ چ [النساء: ١٧٦] . وقوله: چئ ئ چ [الأنعام: ٧٣] .

وقوله: چ جم جم جم جم خم چ [الطلاق: ١٢] .

(1) أحكام القرآن 732/1.

(2) عمدة القاري بشرح صحيح البخاري 48/4.

(3) انظر أصول السرخسي 54/2-55 ، وأصول البزدوي مع شرحه كشف الأسرار 248/3.

(4) التحفة الاثني عشرية 86/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

(4) انظر للاستزادة مبحث: (ادعاء الرافضة النسخ في أخبار القرآن الكريم).

بيان الوجه الرابع:

لقد أجاب علماء الحنفية عن الشبه التي تمسكت بها الرافضة في نصره هذه المقالة الشنيعة، ومن تلك الشبه:

* قياسهم البداء على النسخ: حيث زعموا أنه لا فرق بينهما؛ فالبداء منزلته في التكوين منزلة النسخ في التشريع.

أجاب على ذلك الإمام شمس الدين السرخسي / حيث ذكر أن البداء يستلزم الجهل بعواقب الأمور وحدث علم لم يكن موجوداً، بينما النسخ ليس كذلك؛ لأنه لا يستلزم هذه المفسد، فالحكم يكون مؤقتاً في علم الله تعالى إلى أجل وإن كان ذلك غيباً عنا⁽¹⁾.

وقال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / في ردّ هذه الفرية: ((وتمسكهم في إثبات البداء بنسخ الحكم لا يصحّ، فإنّ تبديل الحكم الأول بالحكم الثاني إما لمصلحة ظهرت بعد ولم تكن ظاهرة من قبل، أو لا، فعلى الأول حصل المدعى، وعلى الثاني لزم العبث في غاية الركاكة؛ لأن في النسخ تبديل مصالح المكلفين بحسب الأوقات، لا ظهور مصلحة غير ظاهرة لله تعالى، وتغيّر الحكم وتبدّله بالنسبة إلينا لكوننا مقيدين في مطمورة الجهل⁽²⁾، وإلا يكون عند الله لكل حكم ميعاد وأجل يُبقي الحكم حتى بقاء ذلك الميعاد والأجل))⁽³⁾

وقال الشيخ موسى جار الله بعد ذكره لهذه الشبهة: ((وهذا القول زخرفة؛ إذ لا بداء في النسخ، والحكم كان مؤقتاً في علم الله، وأجل الحكم

(1) انظر أصول السرخسي 55/2-57.

(2) المطمورة: حفرة يُطمر فيها الطعام أي يخبأ، انظر مختار الصحاح ص 351 (مادة: طمر).

(3) التحفة الاثني عشرية 99/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

وانتهائه عند حلول الأجل معلومٌ لله قبل الحكم، فأين البداء؟ نعم بدا لنا ذلك من الله بعد نزول النسخ وبعد وقوع المحو، فالبداء لنا في علمنا لا لله تعالى⁽¹⁾.

* وأما قولهم: إنّ المحو والإثبات في قول الله تعالى: **يُحْكَمُ لَهُ الْكُفُّ** وَ **وَوُؤُ** وَ **وُؤُؤُ** [الرعد: ٣٩] هو البداء.

فقد ذكر علماء الحنفية في تفسير هذه الآية أقوالاً كثيرة عن السلف وليس فيها قولاً واحداً مما تزعمه الرافضة في الآية، وإليك بعض هذه الأقوال:

قيل إنّ الله تعالى يحو ويثبت ما يشاء من أرزاق العباد ومصائبهم وما يعطيهم وما يقسم لهم.

وقيل: يحو ويثبت ما يشاء إلا الشقاوة والسعادة، والموت والحياة، فإنهما لا يتغيران.

وقيل: من جاء أجله يذهب، ويثبت الذي هو حيّ حتى يجري إلى أجله.

وقيل: إن المراد به نسخ ما أراد الله نسخه من الأحكام وإثبات ما لم يرد نسخه منها.

وقيل يحو الله من ديوان الحفظ ما يشاء محوه، ويثبت ما عنده في اللوح المحفوظ. وقيل غير ذلك⁽²⁾.

(1) الشيعة ص 115.

(2) انظر من تفاسير الحنفية: بحر العلوم 196/2-197، ومدارك التنزيل 252/2، وإرشاد العقل السليم 27/5، وروح المعاني 1169/13، وينظر مصداق ما ذكره في: معالم التنزيل 27/3، وتفسير القرطبي 210/9، وتفسير ابن كثير 675/2-677.

(1) الوشيعة ص 116، وانظر التحفة الاثني عشرية 99/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

ثالثاً: إن نسبة البداء إلى الأئمة ينفي عنهم دعوى علم الغيب، وقد رووا أنهم يعلمون ما كان وما يكون وأنه لا يخفى عليهم شيء إلى يوم القيامة⁽¹⁾ فأَيُّ معنى لهذه الدعوى؟!

رابعاً: روى الكليني بسنده عن أبي هاشم الجعفري قال كنت عند أبي الحسن × بعد ما مضى ابنه جعفر وإني لأفكر في نفسي أريد أن أقول: كأنهما: أعني أبا جعفر وأبا محمد في هذا الوقت كأبي الحسن موسى وإسماعيل ابني جعفر ابن محمد عليهم السلام، وإن قصتهما كقصتهما؛ إذ كان أبو محمد المرجى بعد أبي جعفر × ، فأقبل عليّ أبو الحسن قبل أن أنطلق فقال: نعم يا أبا هاشم بدا الله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له، كما بدا له في موسى بعد مضي إسماعيل ما كشف به عن حاله، وهو كما حدثك نفسك وإن كره المبطلون، وأبو محمد ابني الخلف من بعدي...)⁽²⁾.

فقوله: ((بدا الله في أبي محمد بعد أبي جعفر ما لم يكن يعرف له)) وهكذا قوله: ((ما كشف به عن حاله)) صريحان في إفادة معنى البداء ببدلوله اللغوي والاصطلاحي بحيث لا يحتملان أي تأويل، فنسبة الجهل إلى الله وحدوث رأي جديد له هو الذي يفيد هذا النص بكل جلاء ووضوح⁽³⁾.

(1) انظر على سبيل المثال: بصائر الدرجات ص 147، والأصول من الكافي 1/261، وبحار الأنوار 26/28.

(2) الأصول من الكافي 1/327.

(3) إرشاد الشيعة ص 173-175، وانظر الروايات الصريحة في إثبات عقيدة البداء عند

الرافضة في التحفة الاثني عشرية 1/89-95 (تحقيق: أحمد المدخلي).

* وأما ما قاله بعضهم: إن المقصود بالبداء في الروايات هو ظهور الشيء من الله للخلق بعد أن كان مخفياً عليهم مستدلين بقوله تعالى: ﴿يُخْفِيهِمْ﴾ [الزمر: ٤٧] .
فهو استدلال خارج عن الموضوع هنا؛ إذ البداء في الآية منسوب إلى المخلوق وليس إلى الخالق، وبالتأمل فهو حجة عليهم لأن معناه ظهور ذلك الشيء للمخلوق بعد أن كان مخفياً عليهم، وهكذا إذا نسب البداء إلى الله تعالى - كما هو في رواياتهم - فلا يحتمل إلا هذا المعنى.

ولذلك استغرب الشيخ عبد العزيز الدهلوي استدلال بعضهم بالآية المذكورة على إنكارهم البداء لله تعالى، وفي ذلك قال: ((والطُّرفة: أن شيخهم الصدوق استدل في كتابه التوحيد^(١) بآية: ﴿يُخْفِيهِمْ﴾ ثم ج على هذا المطلب، ومن هنا يعلم سوء فهم علماءهم لكتاب الله تعالى الذي هو واضح ومفسر))^(٢).

ثم ذكر الشيخ بعض رواياتهم الصريحة الناطقة بنسبة البداء إلى الله تعالى والتي لا يسوغ لهم تأويلها بأي حال، ومن تلك الروايات:
ما رواه الكليني بسنده عن أبي جعفر في قصة هلاك قوم لوط ×، ومما جاء فيها: ((أن لوطاً قال للملائكة: يا رسل ربي فما أمركم ربي فيهم؟ قالوا: أمرنا أن تأخذهم بالسَّحَر، قال فلي إليكم حاجة، قالوا وما حاجتك؟ قال: أن تأخذهم الساعة؛ فإني أخاف أن يبدوا فيهم لربي))^(٣).

(١) التوحيد للصدوق ص 336.

(٢) التحفة الاثني عشرية 100/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

(٣) الفروع من الكافي 546/5.

الأنواع الثلاثة للبذاء في الملل والنحل ص 64.

الفصل الثالث

موقف علماء الحنفية من فكرة التقية
عند الرافضة.

وفيه تمهيد وأربعة مباحث:

المبحث الأول: المقصود بالتقية عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثاني: استدلال الرافضة ببعض
الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
لإثبات التقية، وموقف علماء الحنفية منه.

المبحث الثالث: منزلة التقية عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منها.

المبحث الرابع: العمل بالتقية عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

تمهيد:

قول أهل السنة والجماعة في التقية.

قبل أن أشرع في ذكر تقية الرافضة والرد عليها لا بد من إلقاء الضوء السريع على التقية التي أباحها الشارع الحكيم، وسيكون الحديث عن ذلك في عدة نقاط وهي:

* مفهوم التقية في الشرع.

* حكمها في الإسلام مع بيان بعض أحكامها.

* الضوابط الشرعية في العمل بالتقية.

أولاً: مفهوم التقية في الشرع:

التَّقِيَّةُ أو التُّقَاةُ أو التَّقَاءُ مأخوذة من قولك: اتَّقَيْتُ الشَّيْءَ وَتَقَيْتُهُ، اتَّقِيهِ وَاتَّقِيهِ تَقِيًّا، وَتَقِيَّةً، وَتَقَاءً: بمعنى حَذَرْتُهُ⁽¹⁾، وحقيقتها: ((الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للغير))⁽²⁾، وهي بهذا المعنى تعني الكتمان.

وقد يضطر لإظهار خلاف ما في النفس بلسانه، كما قال ابن عباس ط: ((التَّقَاة: التكلم باللسان والقلب مطمئن بالإيمان))⁽³⁾، ولذلك ذكر ابن الأثير⁽⁴⁾ في معناها: بأنها إظهار خلاف ما في الباطن⁽⁵⁾.

(1) القاموس المحيط ص 1209 (مادة: وق ي).

(2) قاله ابن حجر في الفتح 392/12.

(3) أخرجه الحاكم في المستدرک 319/2 برقم (3149) وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه" ووافقه الذهبي في التلخيص، وقد أورده الطبري في تفسيره 227/3، وابن حجر في الفتح 392/12.

(4) هو القاضي البارع البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم ابن عبد الواحد الشيباني الجزري ثم الموصل، المعروف بابن الأثير صاحب: جامع الأصول، والنهاية في غريب الحديث والأثر، توفي ببلوصل سنة (606هـ). انظر سير أعلام النبلاء 488/21، ووفيات الأعيان 141/4.

(5) انظر النهاية في غريب الحديث ص 111 (مادة: تقا).

إذاً فالتقية قد تكون بالكتمان، وقد تكون بإظهار خلاف ما في الباطن، وذلك لغرض ((محافظة النفس أو العرض أو المال من شرّ الأعداء))⁽¹⁾ ((مع أن يكون القلب مطمئناً بالإيمان، وهذا هو ظاهر ما يقتضيه اللفظ وعليه الجمهور من أهل العلم))⁽²⁾.

فالتقية هي الحذر من إظهار ما في النفس من معتقد وغيره للعدو، أو إظهار خلاف ما في النفس عند الضرورة مع اطمئنان القلب بالحق والإيمان.

قال شيخ الإسلام ابن تيميه /- مبيناً حقيقة التقية في الإسلام والفرق بينها وبين تقية النفاق- ما نصّه: ((والتّقاة ليست بأن أكذب وأقول بلساني ما ليس في قلبي؛ فإن هذا نفاق، ولكن أفعل ما أقدر عليه... فالمؤمن إذا كان بين الكفار والفجّار ولم يكن عليه أن يجاهدهم بيده مع عجزه، ولكن إن أمكنه فبلسانه وإلا فبقلمه مع أنه لا يكذب ويقول بلسانه ما ليس في قلبه، إما أن يظهر دينه وإما أن يكتمه وهو مع هذا لا يوافقهم على دينهم كله، بل غايته أن يكون كمؤمن آل فرعون وامرأة فرعون، وهو لم يكن موافقاً لهم على جميع دينهم، ولا كان يكذب، ولا يقول بلسانه ما ليس في قلبه، بل كان يكتّم إيمانه، وكتمان الدين شيء وإظهار الدين الباطل شيء آخر، فهذا لم يبحه الله قطّ إلا لمن أكره، بحيث أبيع له النطق بكلمة الكفر، والله قد فرق بين المنافق والمكره، والرافضة حالهم من جنس حال المنافقين،

(1) روح المعاني 3/121.

(2) تفسير الجصاص 2/16.

ثانياً: حكم التقية في الإسلام، مع بيان بعض أحكامها:

ومن السنة قصة عمار ط حيث أسره المشركون وخيروه بين التعذيب، وبين سب النبي > وذكر آلهتهم بخير، فاختار سبّه وذكر آلهتهم بخير، ففعل وأطلق سراحه، وقد جاء إلى النبي > مستعظما هذا الأمر، فقال له النبي > كيف وجدت قلبك؟ فقال مطمئنا بالإيمان، فقال له: فإن عادوا فعد)) (3).

(3) أخرج الحديث الحاكم بمعناه في المستدرک 389/2 برقم(3362) وذكر بأنه على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي في التلخيص، وأخرجه أيضا البيهقي في السنن الكبرى 208/8 برقم(16673)، وأورده ابن حجر في الفتح مرسلاً وقال عقبه: "رجاله ثقات مع إرساله وهذه المراسيل تقوّي بعضها ببعض" فتح الباري 391/12.

قال الإمام أبو بكر الجصاص بعد ذكره لهذا الحديث:
 ((وفي هذا دليل على أن إعطاء التقية رخصة))⁽¹⁾.
 وقد أجمع أهل العلم على ذلك، قال ابن المنذر⁽²⁾:
 ((أجمعوا على من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل
 فكفر وقلبه مطمئن بالإيمان أنه لا يحكم عليه بالكفر))⁽³⁾.
 وذهبت طائفة من العلماء إلى أن الرخصة إنما جاءت في
 القول، وأما في الفعل فلا رخصة، وذلك مثل أن يكره الإنسان
 على السجود لغير الله أو قتل مسلم أو الزنى أو غير ذلك؛ فإنه
 حينئذ يلزمه الأخذ بالعزيمة⁽⁴⁾.
 بينما ذهب بعضهم إلى جواز التقية في الأفعال التي يمكن أن
 يعارض بها أمراً آخر كالسجود لغير الله... كما لو قيل له لتسجدن لهذا
 الصليب فعليه أن يجعل السجود لله تعالى؛ لأنه أكره على الفعل ولم يكره على
 ما نيته⁽⁵⁾.

(1) تفسير الجصاص 16/2.

(2) هو الإمام الحافظ العلامة شيخ الإسلام، أبو بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري
 الفقيه، نزيل مكة، وصاحب التصانيف النافعة، ومنها: الإشراف في اختلاف العلماء،
 وكتاب الإجماع وغير ذلك، توفي سنة (316هـ) وقيل (318هـ). انظر سير أعلام النبلاء
 490/14، ووفيات الأعيان 207/4، وشذرات الذهب 280/2، والأعلام
 294/5.

(3) فتح الباري 393/12، وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 162/10.

(4) انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي 162/10، والتقيرير لأصول البزدوي للبابري
 301/8.

(5) انظر تفسير الجصاص 283/3.

وأجمع أهل العلم أيضاً على أن من عمل بالعزيمة في حالة إكراهه على الكفر ثم قتل فهو أفضل عند الله تعالى ممن أثر العمل بالتقية، وفي ذلك قال ابن بطال⁽¹⁾: ((وأجمعوا على أن من أكره على الكفر واختار القتل أنه أعظم أجراً عند الله))⁽²⁾.

وقال الإمام القرطبي: ((أجمع العلماء على أن من أكره على الكفر فاختر القتل أنه أعظم أجراً عند الله ممن اختار الرخصة))⁽³⁾.

وقد استشهد الإمام القرطبي على تقرير هذا الأمر بقول النبي < - لما شكأ إليه بعض أصحابه من أذى المشركين وطلبوا منه بأن يدعو لهم بالنصر-، فقال عليه الصلاة والسلام: ((قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحفر له في الأرض فيجعل فيها، فيجاء بالمنشار فيوضع على رأسه فيجعل نصفين ويمشط بأمشاط الحديد ما دون لحمه وعظمه فما يصدده ذلك عن دينه..))⁽⁴⁾ حيث قال /: ((فوصفه < هذا عن الأمم السالفة على جهة المدح لهم والصبر على المكروه في ذات الله، وأنهم لم يكفروا في الظاهر وتبطنوا بالإيمان؛ ليدفعوا العذاب عن أنفسهم، وهذه حجة من أثر الضرب والقتل والهوان على الرخصة والمقام بدار الجنان))⁽⁵⁾.

(1) هو أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري القرطبي ، ويعرف بابن اللحام، كان من كبار المالكية، شرح صحيح البخاري، وتوفي سنة (449هـ) على خلاف فيه. انظر سير أعلام النبلاء 47/18، وشذرات الذهب 283/3.

(2) فتح الباري 396/12.

(3) الجامع لأحكام القرآن 167/10.

(4) أخرجه البخاري في كتاب الإكراه، باب من اختار الضرب والقتل والهوان على الكفر 2546/6 برقم (6544).

(5) الجامع لأحكام القرآن 167/10-168.

بل إنّ أهل العلم نصّوا على أن من آثر بنفسه في مثل هذه الحالة فقتل، فهو شهيد عند الله تعالى⁽¹⁾؛ لأن في العمل بالعزيمة في مثل هذه الحالة إعزازا للدين وغيظا للمشرّكين، فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى استشهد⁽²⁾.

(1) انظر روح المعاني 3/121.

(2) انظر تفسير الجصاص 3/283، وروح المعاني 14/238.

وقد دلّ على هذا الضابط قوله تعالى: **يُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** [ال عمران: 28] وقصة عمار بن ياسر ط مع المشركين.

وأما إن لم يخف على نفسه من القتل، وإنما خاف فوات منفعة أو لحوق مشقة بحيث يمكنه تحملها، كالحبس مع القوت والضرب القليل غير المهلك، فإنه لا يجوز له في تلك الحالة العمل بالتقية⁽²⁾.

الضابط الثالث: أن يكون قلبه مطمئناً بالحق والإيمان في حالة إعطائه التقية، كما دل عليه قوله لا: **يُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** **تُؤْتِيهِ** [النحل: ١٠٦]، وقول النبي < لعمار ط: ((كيف تجد قلبك؟ قال: مطمئن بالإيمان، فقال <: فإن عادوا فعد)).

وقد حكى الإجماع عليه الإمام القرطبي /: ((أجمع أهل العلم على أن من أكره على الكفر حتى خشي على نفسه القتل أنه لا إثم عليه إن كفر وقلبه مطمئن بالإيمان))⁽³⁾.

الضابط الرابع: أن لا يستحلّ بسبب تقيته دماً حراماً، أو عرض أحد، أو إظهار الكفار على عورة المسلمين؛ لما في ذلك من مفسدة أكبر، كما قال البغوي: ((من غير أن يستحلّ دماً حراماً أو مالاً حراماً، أو يظهر الكفار على عورة المسلمين))⁽⁴⁾.

الضابط الخامس: أن يحرص المسلم كل الحرص على ترك المكان والبيئة التي تعرضه للعمل بالتقية، وقد قال أبو الثناء الألويسي في مثل هذه الحالة: ((فالحكم الشرعي فيها أن كل مؤمن وقع في محل لا يمكن له أن يظهر دينه لتعرض المخالفين، وجب عليه الهجرة إلى محل يقدر فيه على

==

(1) معالم التنزيل 428/1، والجامع لأحكام القرآن 60/4، وروح المعاني 121/3.

(2) انظر روح المعاني 121/3.

(3) أحكام القرآن 162/10.

(4) معالم التنزيل 428/1، وانظر تفسير القرطبي 60/4-61، و 163/10.

إظهار دينه، ولا يجوز له أصلاً أن يبقى هناك ويخفي دينه، ويتشبث بعذر الاستضعاف؛ فإن أرض الله واسعة⁽¹⁾.

فهذا ما تيسر جمعه وعرضه من معتقد أهل السنة والجماعة في التقية. وممن خالف الشرع في هذا الباب: الرافضة حيث غلوا غلواً فاحشاً؛ وأوجبوا العمل بالتقية، بل عدّوها من أصول مذهبهم، علماً بأن تقيتهم ليست إلا مع خصومهم أهل السنة، وهي لا تعني في حقيقة الأمر إلا النفاق والخداع.

ولذا فإني أخصص هذا الفصل لعرض عقيدة الرافضة في التقية ومناقشتها من خلال كلام علماء الحنفية.

(1) روح المعاني 121/3.

المبحث الأول
المقصود بالتقية عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: المقصود بالتقية عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من المقصود بالتقية
عند الرافضة.

قبل أن أشرع في بيان المقصود بالتقية عند الرافضة أشير إلى أن التقية احتلت مكانة كبيرة في عقائد الرافضة وأقوالهم وأفعالهم، وما ذاك إلا لأن التقية هي من أصول دينهم ومذهبهم، بل هي تمثل غالبية دينهم، ومن هنا فإنهم لا يجوزون تركها لشيعتهم إلى أن يخرج مهديهم وبخروجه سيرتفع ستار التقية عندهم - كما زعموا- وسيأتي الحديث عن ذلك كله مفصلاً في هذا الفصل إن شاء الله تعالى.

وأبدأ أولاً بذكر مقصود التقية عند الرافضة في المطلب القادم مع نقض علماء الحنفية له.

المطلب الأول: المقصود بالتقية عند الرافضة:

يتضح المقصود بالتقية عند الرافضة من خلال تعريفات علماءهم، كما قال شيخهم المفيد: ((التقية كتمان الحق وستر الاعتقاد فيه، ومكاتمة المخالفين، وترك مظاهرتهم بما يُعقَّب ضرراً في الدين أو الدنيا))⁽¹⁾. وقال يوسف البحراني: ((المراد بها إظهار موافقة أهل الخلاف فيما يدينون به خوفاً))⁽²⁾.

وقال مرتضى الأنصاري⁽³⁾ في كتابه (التقية): ((التقية هي التحفظ عن ضرر الغير بموافقته في قول أو فعل مخالف للحق))⁽⁴⁾. وقال الخميني: ((والتقية معناها: أن يقول الإنسان قولاً مغايراً للواقع، أو يأتي بعمل مناقض لموازين الشريعة وذلك حفاظاً لدمه أو عرضه أو ماله))⁽⁵⁾.

وقال الدكتور موسى الموسوي في صدد حديثه عن الفرق بين تقية الرافضة والتقية التي أباحها الشرع، ما نصه: ((...التقية التي يتحدث عنها علماء الشيعة وأملت عليها بعض زعاماتها...إنها تعني أن تقول شيئاً وتضمّر

(1) تصحيح اعتقادات الإمامية ص 137، وانظر في معناه تفسير القمي 100/1،

(2) الكشكول 202/1 نقلاً عن بذل الجهود 637/2-638.

(3) هو مرتضى بن محمد أمين بن شمس الدين الأنصاري، ولد سنة (1214هـ) كان أحد زعماء الشيعة ومراجعها في وقته، وتصل مؤلفاته إلى أربعين مؤلفاً، توفي في النجف سنة (1281هـ) انظر ترجمته في مقدمة رسالته التقية ص 13-30.

(4) رسالة التقية ص 37.

(5) كشف الأسرار ص 147.

شيئا آخر، أو تقوم بعمل عبادي أمام سائر الفرق الإسلامية وأنت لا تعتقد به، ثم تؤديه بالصورة التي تعتقد بها في بيتك))⁽¹⁾.

فبالنظر إلى هذه التعريفات نجد أن التقية عندهم هو إخفاء أفكارهم وعقائدهم التي يبطنونها، مع تظاهرها بما يوافق مخالفهم في أقوالهم وأعمالهم. ويؤكد هذا المعنى ما جاء في كتبهم عن أبي جعفر أنه قال: ((خالطوهم بالبرانية وخالفوهم بالجوانية إذا كانت الإمرة صبيانية))⁽²⁾.

ولا شك أن ما يبطنه الرافضة هو الباطل المحض، فتظاهروهم بغير ذلك لا يكون إلا من باب الكيد والتلبيس والخداع، ومن هنا يرى بعض أهل السنة أن أصحاب هذه العقيدة هم شر من المنافقين؛ لأن المنافقين يعتقدون أن ما يبطنونه من كفر هو باطل ولكنهم يتظاهرون بالإسلام خوفاً، وأما هؤلاء فيدعون أن ما يبطنونه هو الحق، وأن طريقتهم هي منهج الرسل والأئمة⁽³⁾.

وبعد أن ذكرت تعريفات علماءهم في المقصود بالتقية عندهم، أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية من ذلك المفهوم.

(1) الشيعة والتصحيح ص 52.

(2) الأصول من الكافي 2/220.

(3) انظر رسالة في علم الظاهر والباطن لشيخ الإسلام ابن تيمية (ضمن مجموعة الرسائل المنيرية 248/1)، وأصول مذهب الشيعة 2/978.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من المقصود بالتقية عند الرافضة:
 صرح علماء الحنفية بأن التقية عند الرافضة إنما هي نفاق وخداع ومحض كذب وتليس، كما بينوا أنهم لا يريدون من ورائها إلا التستر على عقائدهم الفاسدة التي لا يقبلها من وهبه الله ولو جزءاً من العقل والبصيرة، وإليك ذكر نماذج من أقوالهم:

* **فقد ذكر الإمام السرخسي / أن دين الرافضة مبني على الكذب** الذي يسمونه التقية، وفي ذلك قال: ((..ولكن الرافضة قوم بهت لا يحترزون عن الكذب، بل بناء مذهبهم على الكذب))⁽¹⁾.

وضح / خطورة العمل بالتقية فقال: ((وتجوز ذلك محال؛ لأنه يؤدي إلى أن لا يقطع القول بما هو شريعة؛ لاحتمال أن يكون -أي النبي أو الإمام- قال ذلك أو فعله تقيةً، والقول بهذا محال))⁽²⁾.

* **وذكر الشيخ عبد العزيز الدهلوي / أن التقية من أعظم هفوات** الرافضة وأخطر مكائدهم؛ لأنهم يسترون بذلك على مذهبهم الباطل، ويتظاهرون بخلافه⁽³⁾.

* **وذكر أيضاً أن نسبتهم التقية إلى الأنبياء والأئمة لا يفيد إلا نعتهم** إياهم بالكذب والنفاق، وهم متبرئون من ذلك أشد البراءة⁽⁴⁾، كما أن ذلك مخالف لما ورد عن الأئمة في كتبهم، ومن ذلك ما روي عن علي ط في نهج

(1) المبسوط للسرخسي 92/8.

(2) المرجع السابق 45/24.

(3) انظر التحفة الاثني عشرية 675/3 (تحقيق: الفارس) و 451/2 (تحقيق: عمر العيد).

(4) المرجع السابق 189/1 (تحقيق: أحمد المدخلي).

البلاغة⁽¹⁾ قوله: علامة الإيمان أن تُؤثر الصدق حيث يضرُّك، على الكذب حيث ينفعك⁽²⁾.

* وبين العلامة أبو المعالي الألويسي / أن التقية عند الرافضة هو كتمان مذهبهم الباطل، والتظاهر بموافقة أهل السنة وهو النفاق بعينه، ثم ذكر في ذلك أبيات وهي:

كتموا نفاقاً دينهم ومخافةً فلو استطيع ظهوره لاستظهروا
لا خيرَ في دينٍ يتاقون الوري عنه من الإسلام أو يتستروا
ليس التقى هذي التقية إنما هذا النفاق وما سواه المنكر
هم حرفوا كلم النبي وخالفوا هم بدلوا الأحكام منه وغيروا
(3).

* وقال الشيخ التونسي /: ((ومعنى التقية عند الشيعة: الكذب المحض أو النفاق البين كما هو ظاهر من رواياتهم)).
ثم ذكر عقب ذلك جملة من روايات الرافضة في المسألة⁽⁴⁾.
وبعد ذكر هذه النماذج من أقوال علماء الحنفية في نقض مفهوم التقية عند الرافضة، أذكر المفهوم الصحيح للتقية عند علماء الحنفية مع إيضاحهم لأقسامها وحكمها.

(1) انظر النص في نهج البلاغة 105/4 مع تغيير يسير في بعض ألفاظه.

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 679/3 (تحقيق: الفارس) وسعادة الدارين في شرح حديث الثقلين ص 99.

(3) انظر صب العذاب ص 223-224، وانظر هذه الأبيات في ديوان الأخرس ص 49

وقد ذكره ضمن أبيات مدح فيها الإمام أبا حنيفة ورد بها على الروافض لإنكارهم فضله.

(4) بطلان عقائد الشيعة ص 79، وانظر في هذا المعنى: الثورة الإيرانية ص 180، وإرشاد

الشيعة ص 175، ومذهب الشيعة ص 20.

قال الإمام أبو بكر الجصاص / معرّفًا لها بقوله: أن تخافوا تلف النفس وبعض الأعضاء فتتقوا الكفار بإظهار الموالاة من غير اعتقاد لها، وهذا هو ظاهر ما يقتضيه اللفظ وعليه الجمهور من أهل العلم⁽¹⁾.
وعرفها أبو الليث السمرقندي / بقوله: التقية إرضاء الكافر باللسان مع كون القلب مطمئنًا بالإيمان، كما قال الله تعالى: يٰٓأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّبِعُوا هٰؤُلَاءِ (٢٠٠) (٢).
وقال المفسر أبو الثناء الألويسي: ((وعرّفوها بمحافضة النفس أو العرض أو المال من شرّ الأعداء⁽³⁾).
والعدوّ قسمان:

الأول: من كانت عداوته مبنية على اختلاف الدين كالكافر والمسلم.
والثاني: من كانت عداوته مبنية على أغراض دنيوية كالمال والمتاع والإمارة، ومن هنا صارت التقية قسمين:

أما القسم الأول: فالحكم الشرعي فيه أن كل مؤمن وقع في محل لا يمكن له أن يظهر دينه لتعرض المخالفين، وجب عليه الهجرة إلى محل يقدر فيه على إظهار دينه، ولا يجوز له أصلاً أن يبقى هناك ويخفي دينه ويتشبث بعذر الاستضعاف؛ فإن أرض الله واسعة.

نعم، إن كان ممن لهم عذر شرعي وترك الهجرة كالصبيان والنساء والعميان والمحبوسين، والذين يخوّفهم المخالفون بالقتل أو قتل الأولاد أو الآباء بضرب العنق، أو بحبس القوت، أو بنحو ذلك، فإنه يجوز له المكث

(1) تفسير الجصاص (أحكام القرآن) 16/2.

(2) بحر العلوم 260/1.

(3) انظر في هذا المعنى أيضاً: تفسير مدارك التنزيل 153/1، والوشيعية في نقض عقائد الشيعة ص 82.

مع المخالف والموافقة بقدر الضرورة، ويجب عليه أن يسعى في الحيلة للخروج والفرار بدينه.

ولو كان التخويف بفوات المنفعة أو بلحوق المشقة التي يمكنه تحملها، كالحبس مع القوت والضرب القليل غير المهلك لا يجوز له موافقتهم.

وفي صورة الجواز أيضاً: موافقتهم رخصة وإظهار مذهبه عزيمة، فلو تلفت نفسه لذلك فإنه شهيد قطعاً، ومما يدل على أنها رخصة ما روي عن الحسن أن مسيلمة الكذاب⁽¹⁾ أخذ رجلين من أصحاب رسول الله > فقال لأحدهما: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال نعم، فقال: أتشهد أني رسول الله؟ قال نعم، ثم دعا بالآخر فقال له: أتشهد أن محمداً رسول الله؟ قال نعم، فقال: أتشهد أني رسول الله؟ قال إني أصم، قالها ثلاثاً، وفي كل مرة يجيبه بأني أصم، فضرب عنقه، فبلغ ذلك رسول الله > فقال: ((أما هذا المقتول فقد مضى على صدقه وبقينه وأخذ بفضلته فهنيئاً له، وأما الآخر فقد رخصه الله فلا تبعة عليه))⁽²⁾.

(1) هو مسيلمة الكذاب بن حبيب اليمامي، وكان ادعى النبوة في عهد أبي بكر الصديق وتبعه قومه على ذلك، وقد أرسل إليه الصديق جيشاً لقتاله، فعقره الله على يدي وحشي بن حرب وأهزم جيشه في معركة سميت في التاريخ بمعركة اليمامة سنة (11هـ). انظر البداية والنهاية 336/6 - 337.

(2) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف مرسلاً عن الحسن البصري 473/6 برقم (33037) وعبد الرزاق في تفسيره مرسلاً عن معمر 362/2 - 362، وقد استشهد به الجصاص في أحكام القرآن 16/2، وابن كثير في تفسيره 766/2، والألوسي في روح المعاني 122/3، وعزاه ابن حجر في الكافي الشافعي المطبوع بذييل الكشاف (96/4) إلى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق ولم يتكلم عليه بشيء.

ومن استدلل بهذا الخبر من الرافضة: الطوسي في التبيان 435/2، والطبرسي في مجمع البيان 274/2، والمجلسي في بحار الأنوار 412/72، والنوري الطبرسي في مستدرک الوسائل 378/2.

(1) روح المعاني 121/3-122.

المبحث الثاني
استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية
والأحاديث النبوية لإثبات التقية،

وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لإثبات التقية.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لإثبات التقية.

2/ قول الله أ: چ چ د ي د ت د چ [المجرات: ١٣] حيث رواوا عن أبي عبد الله جعفر الصادق / أنه قال في تفسير چ د چ أي أعلمكم وأعملكم بالتقية ((⁽¹⁾).

3/ قول الله لأ: چ چ ج ج چ ج چ ج چ ج چ ج چ [القصص: ٥٤] وفي تفسيرها افتروا على أبي عبد الله الصادق / أنه قال: ((أي بما صبروا على التقية، والحسنة هي التقية، والسيئة هي الإذاعة)) (⁽²⁾).
وأما القسم الثاني: وهو استدلالهم ببعض الأحاديث، فأذكر طرفاً منها:
1/ مما استدلوا به قصة عمار بن ياسر ط مع المشركين -وقد تقدمت- حيث قالوا إن هذه الواقعة تدل على وجوب التقية (⁽³⁾).

2/ ومما استدلوا به أيضاً: ما ورد أنه استأذن رجل على رسول الله < فقال عنه رسول الله < بأنه بنس ابن العشيرة أو أخو العشيرة، ولما دخل عليه ألان له القول، فلما خرج قالت عائشة ك: يا رسول الله قلت ما قلت ثم ألت له القول، فقال يا عائشة: إن من أشر الناس من يدعه الناس اتقاء فحشه)) (⁽⁴⁾).

(1) انظر: الاعتقادات للصدوق ص 108، وأمالى الطوسي ص 661، وبحار الأنوار 421/72، وتفسير الصافي 55/5.

(2) تفسير القمي 142/2، والأصول من الكافي 217/2، وبحار الأنوار 397/75، والتفسير الأصفى 930/2، وتفسير نور الثقلين 133/4.

(3) انظر قرب الإسناد للحميري ص 12، والأصول من الكافي 219/2، والصراط المستقيم للبيضاى 71/3، ووسائل الشيعة 226/16، ولأكون مع الصادقين للتيجاني السماوى ص 184، ومفهوم التقية في الفكر الإسلامى لهاشم الموسوى ص 19-20.

(4) أخرجه البخاري بمعناه في صحيحه في كتاب الأدب، باب المدارة مع الناس 2271/5 برقم (5780)، وانظر استدلال الرافضة به في: بحار الأنوار 401/72، والتفسير الصافي 152/1، ولأكون مع الصادقين ص 186.

3/ وما استدلووا به أيضاً: ما رُوي عن أبي الدرداء⁽¹⁾ ط أنه قال: ((إنّا لنكشّر⁽²⁾ في وجوه أقوام وإن قلوبنا لتلعنهم))⁽³⁾، قالوا وهذا نص في استعمال التقية مع المخالفين⁽⁴⁾.

فهذه هي أقوى وأشهر ما استدل به الرافضة لتقرير عقيدتهم في المسألة، وسيأتي إبطال تمسكهم بهذه الأدلة، وبيان أن تلك الأدلة ليست في شيء مما ذهبوا إليه، بل إن بعضها رد عليهم.

(1) هو أبو الدرداء واسمه عويمر -على الصحيح- بن زيد بن قيس بن عائشة بن أمية بن مالك بن عامر بن عدي بن كعب بن الخزرج بن الحارث بن الخزرج، وكان آخر أهل داره إسلاماً، وأسلم يوم بدر وأبلى في أحد بلاء حسناً، توفي بدمشق سنة (32هـ) في خلافة عثمان بن عفان

رضي الله عنه

-على الصحيح- انظر الإصابة 737/4، والطبقات الكبرى 391/7.

(2) قال ابن الأثير: ((الكشّر: ظهور الأسنان للضحك، وكاشره: إذا ضحك في وجهه وبأسطه، والاسم الكشرة))، النهاية في غريب الحديث ص 790 (مادة: كشّر)، وفتح الباري 649/10.

(3) أخرجه البخاري معلقاً وبصيغة التمرّض، في كتاب الأدب، باب المدارة مع الناس 2270/5، وأخرجه أبو نعيم في الحلية موصولاً 222/1، وحكم عليه ابن حجر في الفتح (649/9) بالانقطاع، وذكره الشيخ الألباني في السلسلة الضعيفة بأنه لا أصل له 383/1 برقم (216).

(4) وانظر استدلالهم بالأثر في: القواعد والفوائد للجزيني ص 155، وبحار الأنوار 205/72.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض

الآيات القرآنية والأحاديث النبوية لإثبات التقية.

أولاً: مناقشتهم في الآيات التي استدلوها بها لإثبات التقية:

* أما استدلالهم بآية: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْكُفْرِ فَاصْطَلُوا**

ثُمَّ تَوَلَّوْا عَلَىٰ ظُهُورِكُمْ **فَعَلَّامٌ لِّمَا تَعْمَلُونَ** [آل عمران: ٢٨] فقد رده علماء الحنفية

من ثلاثة وجوه، وهي:

الوجه الأول: إن هذه الآية أباحت التقية مع الكفار كما هو واضح

من السياق؛ إذ نهى الله في الآية عن موالاتهم لقراءة أو لصداقة قبل الإسلام أو لغير ذلك من الأسباب، بينما تقية الرافضة ليست في حقيقة الأمر إلا مع أهل السنة، وبينهما فرق كبير وبون شاسع^(١).

الوجه الثاني: أفادت الآية أن المؤمن لا يلجأ إلى التقية إلا عند

ضرورة ملحة مقدرة في الشرع، قال الإمام شمس الدين السرخسي: لا بأس باستعمال التقية وأنه يُرخص له في ترك بعض ما هو فرض عند خوف التلف على نفسه^(٢).

يُبد أن تقية الرافضة هي ضرورة في كل شيء، بل هو أصل من أصول

دينهم^(٣).

الوجه الثالث: العمل بالتقية عند أهل السنة رخصة وتركها أولى، وفي

ذلك قال الإمام أبو بكر الجصاص عند تفسيره للآية السابقة: ((وقد اقتضت الآية جواز إظهار الكفر عند التقية، وهو نظير قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا دُعِيتُمْ إِلَى الْكُفْرِ فَاصْطَلُوا**

(١) انظر تفسير الجصاص 16/2، وبحر العلوم 258/1، وتفسير مدارك التنزيل 152/1.

(٢) المبسوط 43/12.

(٣) انظر تفسير الجصاص 16/2، وروح المعاني 121/3.

ثُ دُ ج [النحل: ١٠٦] وإعطاء التقية في مثل ذلك إنما هو رخصة من الله تعالى وليس بواجب، بل ترك التقية أفضل...
قال أصحابنا فيمن أكره على الكفر فلم يفعل حتى قُتل إنه أفضل ممن أظهر، وقد أخذ المشركون خبيب بن عدي^(١) فلم يُعطِ التقية حتى قتل، فكان عند المسلمين أفضل من عمار بن ياسر حين أعطى التقية وأظهر الكفر...^(٢).

وقد استدل الإمام بدر الدين العيني: بحديث: (ثلاثٌ من كنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان... وأن يكره أن يعود في الكفر بعد إذ أنقذه الله كما يكره أن يقذف في النار)^(٣) على فضل من أكره على الكفر فترك التقية إلى أن قُتل^(٤).

وقد نصّ على تقرير هذا الأمر غير واحد من علماء الحنفية^(٥) غير من تقدم ذكرهم.

فهذا هو حكم التقية في الشرع ولكنها عند الرافضة واجب لا يتخلى تركه بأيّ حال من الأحوال كما هو مقتضى رواياتهم التي سيأتي ذكرها.

(١) هو خبيب بن عدي بن مالك بن عامر بن مجدعة بن جحجي بن عوف بن كلفة بن عوف بن عمرو بن عوف بن مالك بن الأوس الأنصاري الأوسي شهد بدرًا واستشهد على أيدي المشركين حيث أسروه في سرية الرجيع سنة أربع من الهجرة ثم قتلوه. انظر الإصابة 2/262، وأسد الغابة 1/301، 318.

(٢) أحكام القرآن 2/16، وانظر التقرير لأصول البزدوي للبابرتي 3/470.

(٣) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الإيمان، باب من كره أن يعود في الكفر 1/16 رقم (16).

(٤) عمدة القاري 1/240.

(٥) انظر البناية شرح الهداية 54/11، والفتاوى التتار خانية 5/572، والفتاوى العالمية (الفتاوى الهندية) 5/48، والفتاوى البزازية بهامش الفتاوى الهندية 6/127.

(1) روح المعاني 162/26، وانظر في تفسير الآية: بحر العلوم 266/3، وتفسير المدارك 173/4.

الوجه الرابع: يلزم من نسبة هذه الروايات إلى الأئمة نعتهم بأقبح الأوصاف وأشنعها من الجبن والخوف والمداهنة في دين الله تعالى، وهو انتقاص لمكانتهم العظيمة⁽¹⁾.

الوجه الخامس: كما ينتج عن تفسيرهم للآية رفع الوثوق عن أفعال الأنبياء والأئمة وأقوالهم؛ لاحتمال أن يكون كثير مما فعلوه أو قالوه من باب التقية، فيلبس الحلال بالحرام والحق بالباطل بحيث لا يمكن التمييز بينهما، وذلك مناف لمهمة الأنبياء والأئمة، وحاشاهم عن ذلك ثم حاشاهم⁽²⁾.

الوجه السادس: إن قولهم بالتقية وتحريفهم الآيات لأجلها لمعارضة صريحة للروايات التي رووها عن أئمتهم بحيث إنها تصادم ما نسب إليهم من التقية والمداهنة في دين الله تعالى.

وفي ذلك قال أبو الثناء الألويسي في معرض رده على معتقدهم في التقية: ((في كتبهم ما يبطل كون أمير المؤمنين كرم الله وجهه⁽³⁾ وبنيه رضي الله تعالى عنهم ذوي تقية، بل ويبطل أيضا فضلها الذي زعموه، ففي نهج البلاغة: "علامة الإيمان إثارة الصدق حيث يضرك، على الكذب حيث ينفعك"⁽⁴⁾ وأين هذا من تفسيرهم قوله تعالى: **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ** بأكثركم تقية؟))⁽⁵⁾.

(1) انظر هذه الأوجه الأربعة في التحفة الاثني عشرية 678/3-679 (تحقيق: الفارس).

(2) انظر النواقض لظهور الروافض ص 113 (تحقيق: أحمد القحطاني).

(3) سبق التنبيه على الجملة الدعائية (كرم الله وجهه) في حق علي **عليه السلام** واختصاصه بها.

(4) نهج البلاغة 4/105.

(5) روح المعاني 3/123.

ثم سرد / عدة روايات من كتب القوم في هذا الصدد ليرد بها على زعمهم، ومنها ما روي عن علي ط في نهج البلاغة قوله: ((إني والله لو لقيتهم واحدا وهم طلاع الأرض كلها ما باليت ولا استوحشت، وإني من ضلالتهم التي هم فيها والهدى الذي أنا عليه لعل بصيرة من نفسي، ويقين من ربي، وإلى لقاء الله تعالى وحسن ثوابه لمنتظر راج))⁽¹⁾.

وقال / عقب هذه الرواية: ((وفي هذا دلالة على أن الأمير لم يخف وهو منفرد من حرب الأعداء وهم جموع، ومثله لا يتصور أن يتأتى فيما فيه هدم الدين))⁽²⁾.

وغير ذلك من الروايات التي رد بها الألوسي على قولهم بالتقية⁽³⁾.

* وأما استدلالهم بآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا﴾ [القصص: ٥٤] حيث فسروا الصبر والحسنة بالتقية، وفسروا السيئة بالإذاعة، فالرد عليه من وجهين:

الوجه الأول: إن هذه الآية والتي قبلها نزلت في مؤمني أهل الكتاب لأنهم آمنوا بكتّابهم وبالقرآن العظيم فجمعوا بين الحسينين، ولذا وعدهم الله بأن يؤتيهم أجرهم مرتين، وما ذاك إلا لصبرهم على الإيمان في الفترتين. وقيل إن وعد الله لهم بالأجر مرتين لأجل إيمانهم بالقرآن قبل نزوله وبعده، وقيل لأجل صبرهم وثباتهم على إيمانهم بسبب أذى أهل دينهم وأذى المشركين⁽⁴⁾.

(1) انظر نهج البلاغة 120/3.

(2) روح المعاني 123/3.

(3) المرجع السابق.

(4) انظر تفسير مدارك التنزيل 240/3، وتفسير بحر العلوم 520/2-521، وروح المعاني 94/20-95.

أما قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ كُلُّ مَسْجِدٍ وَكُلُّ مَكْنَزٍ وَأَنْتُمْ يُرْسَلُونَ﴾ فقليل: يدفعون بالطاعة المعصية؛ فإن الحسنات يذهبن السيئات، وقيل يدفعون بالحلم الأذى، وقيل يدفعون بالمعروف المنكر، وقيل بالخير الشر، وقيل بالعلم الجهل وبالكظم الغيظ، وقيل بالإيمان الشرك⁽¹⁾.

وهي أقوال متحدة في المدلول وإن اختلفت ألفاظها، وليس فيها شيء مما ذهب إليه الرافضة، مع أن ما قبل هذه الآية صريح في إظهار الإيمان دون إخفائه، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا زِينَتَكُمْ كُلُّ مَسْجِدٍ وَكُلُّ مَكْنَزٍ وَأَنْتُمْ يُرْسَلُونَ﴾ [القصص: ٥٣]⁽²⁾.

الوجه الثاني: إن الآية صرحت أن المذكورين استحقوا الأجر مرتين بسبب صبرهم على الإيمان وأذى أعدائهم، ويستحيل مع هذا إتيانهم بالتقية؛ لأنه ليس هناك داع للصبر مع الإتيان بالتقية، بل هي تنافي الصبر؛ لأنها موافقة للمخالف وليست مخالفة له، ولا يكون في الموافقة وجود المصائب والمشاق حتى يحتاج إلى الصبر⁽³⁾.

وبذلك يبطل استدلالهم بالآية على التقية، ويقاس عليه بقية استدلالاتهم في الفساد والبطلان.

ثانياً: مناقشتهم في الأحاديث التي استدلوا بها لإثبات التقية:

* أما استدلالهم بقصة عمار بن ياسر فهو باطل؛ لأن أهل السنة يعتقدون بأن التقية رخصة من الله لأولئك ولكن العمل بالعزيمة أولى، وفي ذلك قال الإمام أبو البركات النسفي -بعد أن ذكر قصة عمار وأبويه ش:-

(1) انظر هذه الأقوال في المراجع السابقة.

(2) التحفة الاثني عشرية 679/3 (تحقيق: الفارس).

(3) المرجع السابق 680/3.

((وما فَعَلَ أبوا عمارٍ ش أفضل؛ لأن في الصبر على القتل إعزازاً للإسلام))⁽¹⁾.

وقال الإمام الجصاص بعد أن ذكر قول النبي < لعمان: ((إن عادوا فعد)) > إن أمر النبي < محمولٌ على وجه الإباحة لا على جهة الإيجاب ولا على الندب... والأفضل أن لا يُعطي المسلم التقية ولا يُظهر الكفر حتى يُقتل وإن كان غير ذلك مباحاً. وذلك لأنَّ خبيب بن عدي ط لما أراد أهل مكة أن يقتلوه لم يُعطيهم التقية حتى قُتل فكان عند النبي < وعند المسلمين أفضل من عمار في إعطائه التقية.

ولأنَّ في ترك إعطاء التقية إعزازاً للدين وغيظاً للمشركين، فهو بمنزلة من قاتل العدو حتى قُتل، وقد وصف الله أحوال الشهداء بعد القتل وجعلهم أحياءً مرزوقين، فكذلك بذل النفس في إظهار دين الله تعالى وترك إظهار الكفر أفضل من إعطاء التقية فيه⁽²⁾.

وقد نصَّ على ذلك الإمام أبو بكر الكاساني⁽³⁾ ⁽⁴⁾ ورواهان الدين المرغيناني⁽⁵⁾ ⁽⁶⁾.

(1) تفسير مدارك التنزيل 301/2.

(2) تفسير الجصاص 283/3، و 16/2 بتصرف، وانظر: روح المعاني 238/14، وبطلان عقائد الشيعة ص 73.

(3) هو الإمام علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني، الملقب بملك العلماء، من كبار فقهاء الحنفية، صنف بدائع الشرائع، وتحفة الفقهاء، والسلطان المبين في أصول الدين، توفي سنة (587هـ). انظر الجواهر المضية 24/4، وتاج التراجع ص 327.

(4) انظر بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع 286/7.

(5) هو يوهان الدين أبو الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل المرغيناني، كان إماماً فقيهاً حافظاً مفسراً، نشر المذهب وتفقّه عليه الجَمّ الغفير، وصنف الهداية، وكفاية المنتهي وغيرها، توفي سنة (593هـ). انظر الجواهر

للمضية 229-227/2، وتاج التراجع ص 206-207، والفوائد البهية ص 141-142.

(6) انظر الهداية شرح بداية المبتدي 306/2-307.

وقد استشهد الإمام الجصاص وأبو الثناء الألوسي على تقرير هذا الأصل بأدلةٍ ومنها قول النبي < في قصة الرجلين اللذين أخذهما مسيلة الكذاب وأمرهما بأن يعترفا له بالنبوة فاستجاب له أحدهما تقية، ولم يستجب الآخر فقتله مسيلة، فبلغ ذلك رسول الله > فقال: ((أما هذا المقتول فضى على صدقه ويقينه وأخذ بفضيلة فهنيئاً له، وأما الآخر فقبل رخصة الله فل تبعه عليه))⁽¹⁾ **فقالا إثر هذا الحديث:** وفي هذا دليل على إن إعطاء التقية رخصة وأن الأفضل ترك إظهارها⁽²⁾.

فأين هذه النصوص من قول الرافضة حين قالوا إن التقية تسعة أعشار الدين؟! ثم إن علماء الحنفية أشاروا إلى أنه لو أثر الإنسان العمل بالتقية مع الكفار، فلا يجوز له أن يجري على لسانه أو عمله إلا مجرى المعاريض؛ لأن فيها لمندوحة عن الكذب⁽³⁾، كما يجب عليه أن يكون مطمئن القلب بالإيمان في ذلك الحال، وفي ذلك قال الإمام الجصاص: ((والإكراه المبيح في إظهار كلمة الكفر هو أن يخاف على نفسه أو بعض أعضائه التلف إن لم يفعل ما أمره به، فأبيح له في هذه الحال أن يظهر كلمة الكفر ويعارض بها غيره إذا خطر ذلك بباله، فإن لم يفعل ذلك مع خطوره بباله كان كافراً))⁽⁴⁾.

وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني: ((إذا أكرهه الكفار على أن يشتم محمداً > فخطر بباله أن يشتم محمداً آخر فلم يفعل وقد شتم النبي > كان كافراً، وكذلك لو قيل له لتسجدن لهذا الصليب فخطر بباله أن يجعل السجود

(1) تقدم تحريجه ص 775.

(2) تفسير الجصاص 16/2، وروح المعاني 238/14.

(3) ذكر القرطبي في تفسيره 167/10 بأن هذا قول المحققين من العلماء، ثم مثل لذلك بأمثلة عديدة.

(4) تفسير الجصاص 283-282/3.

لله فلم يفعل وسجد للصليب كان كافراً، فإن أعجلوه عن الروية ولم يخطر بباله شيء، وقال ما أكره عليه أو فعل لم يكن كافراً إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان))⁽¹⁾.

((ووجه تكفير سبّ الرسول > هنا لأنه يمكن للسبّ أن ينوي سبّ محمدٍ آخر؛ لأنه ليس مُكرّهاً على الضمير وإنما هو مُكرّه على القول، وقد أمكنه صرف الضمير إلى غيره، فمتى لم يفعله فقد اختار إظهار الكفر من غير إكراه فلزمه حكم الكفر))⁽²⁾.

وقد نصّ على ذلك الإمام أبو بكر الكاساني⁽³⁾ وبرهان الدين المرغيناني⁽⁴⁾.

وقال الإمام الجصاص: ((وقد يجوز إخفاء الإيمان وترك إظهاره تقيةً بعد أن يكون مطمئناً القلب بالإيمان، قال الله تعالى: **يَدُ ذِي دُجَى** [النحل: ١٠٦].

فأين هذه الأقوال التي تعتني أشد الاعتناء بالحذر من الواقعة في ألفاظ وأفعال الكفر، مع تأكيدها على وجوب طمأنينة القلب بالإيمان إذا دعت الضرورة إليها، وأين ذلك من التقية التي تقول بها الرافضة وتعمل بها وهم يضمرون الكفر والضلال!!.

*وأما استدلالهم بحديث أمّ المؤمنين عائشة ك (حديث أخو العشيّة) وقول أبي الدرداء ط فقد قال الإمام أبو الثناء الألويسي في ذلك: ((وعدّ

(1) نقلاً عن تفسير الجصاص 283/3، وانظر الفتاوى التتارخانية 527/5.

(2) تفسير الجصاص 283/3.

(3) انظر بدائع الصنائع 289/7-290.

(4) انظر الهداية شرح بداية المبتدي 309/2.

قومٌ من باب التقية مداراة⁽¹⁾ الكفار والفسقة والظلمة، وإلانة الكلام لهم، والتبسّم في وجوههم، والانبساط معهم، وإعطائهم لكفّ أذاهم، وقطع لسانهم، وصيانة العرض منهم، ولا يعدّ ذلك من باب الموالاة المنهي عنها بل هي سنة وأمرٌ مشروع...)) ثم ذكر الحديثين وما في معناهما من أحاديث أخرى وقال: ((لكن لا تنبغي المداراة إلى حيث خدش الدين ويرتكب المنكر وتسيء الظنون))⁽²⁾.

وعليه، فإن البون بين تقية الرافضة والمداراة لشاسع والفرق بينهما لكبير، لأن تقيتهم لا تعني إلّا إضمار الباطل وإظهار موافقة أهل الحق وهو النفاق بعينه، وبالتالي فلا يصح استدلالهم بهذه الأحاديث ونظائرها. وبعد أن عرضت للقارئ الكريم مفهوم التقية عند الرافضة وأدلتهم لتقريرها مع الرد عليهم من خلال كلام الحنفية، يجدر أن أبين منزلة تلك العقيدة من خلال رواياتهم وأقوال علمائهم ليتبين للقارئ أن دينهم مبني على الكذب والضلال والخداع والنفاق.

(1) المداراة عرفها ابن القيم بقوله: "هي المدافعة بالتي هي أحسن" زاد المعاد 1/155 "وهي صفة مدح، والمداهنة صفة ذم، والفرق بينهما أن المداري يتلطف بصاحبه حتى يستخرج منه الحق أو يرده عن الباطل، والمداهن يتلطف به ليقره على باطله ويتركه على هواه، فالمداراة لأهل الإيمان، والمداهنة لأهل النفاق" كتاب الروح 1/231، وقيل في الفرق بينهما: "أن المداراة بذل الدنيا لصالح الدنيا أو الدين أو هما معاً، وهي مباحة وربما استحبت، والمداهنة ترك الدين لصالح الدنيا" فتح الباري 10/558، وعملة القاري 22/267.

(2) روح المعاني 3/121، وانظر عمدة القاري 22/267.

المبحث الثالث

منزلة التقية عند الرافضة،

وموقف علماء الحنفية منها.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منزلة التقية عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من منزلة التقية عند الرافضة.

سبق أن ذكرت إجماع أهل العلم على أن التقية رخصة في حالة الضرورة، ولكن من اختار العزيمة فهو أفضل عند الله تعالى، وسقت بعض الأدلة على تقرير ذلك من الكتاب والسنة.

وقد خالف الرافضة في ذلك الكتاب والسنة والإجماع، فغلوا غلوا فاحشا في منزلة التقية، ثم نسبوا ذلك الغلو إلى أئمة أهل البيت ظلما وعدوانا لأهداف قبيحة وأغراض مدفونة، وسأبرز فيما يلي هذه المنزلة من كتبهم، مع الرد عليها على ضوء كلام علماء الحنفية.

المطلب الأول: منزلة التقية عند الرافضة:

تجلى منزلة التقية عند القوم من خلال الروايات المفتراة على أئمة أهل البيت، ومن نظر في كتبهم وجد كمّاً هائلاً من تلك الروايات والتصريحات المشحونة بالغلو المفرط والأكاذيب الواضحة، ونظراً لضيق المقام فإني سأورد منها هاهنا ما يكفي لإبراز المقصود.

* **فقد روى الكليني بسنده عن جعفر الصادق أنه قال:** ((التقية من ديني ودين آبائي، ولا إيمان لمن لا تقية له))⁽¹⁾.

* **وروى أيضاً بسنده عن الصادق أنه قال:** ((سمعت أبي يقول: لا والله ما على وجه الأرض شيء أحب إليّ من التقية...إنه من كانت له تقية رفعه الله...ومن لم تكن له تقية وضعه الله))⁽²⁾.

* **وعنه أيضاً أنه قال:** ((كان أبي × يقول: وأي شيء أقرّ لعيني من التقية))⁽³⁾.

* **وروى أيضاً هو وغيره عن الصادق أنه قال:** ((إنّ تسعة أعشار الدين في التقية، ولا دين لمن لا تقية له...))⁽⁴⁾.

* **وروى الصدوق وغيره عن الصادق أنه قال:** ((لو قلتُ أنّ تارك التقية تارك الصلاة لكنتُ صادقاً))⁽⁵⁾.

* **وقال الصدوق:** ((اعتقادنا في التقية أنها واجبة، من تركها بمنزلة من ترك الصلاة))⁽¹⁾.

(1) الأصول من الكافي 2/219.

(2) المرجع السابق 2/217.

(3) المرجع السابق 2/220.

(4) المرجع نفسه 2/217، وانظر المحاسن للبرقي 1/259، وبحار الأنوار 75/423.

(5) من لا يحضره الفقيه 2/127، ووسائل الشيعة 10/131، وبحار الأنوار 75/412.

* وروى الطوسي عن جعفر الصادق أنه قال: ((ليس منا من لم يلزم التقية، ويصوننا عن سفلة الرعية)) (2).

* ورووا عن علي بن الحسين زين العابدين أنه قال: ((يغفر الله للمؤمن كل ذنب يظهر منه في الدنيا والآخرة، ما خلا ذنبن: ترك التقية، وتضييع حقوق الإخوان)) (3).

وغير ذلك من الروايات التي ملأوا بها كتبهم وشحنوا بها أسفارهم حيث خصصوا لها أبواباً مستقلة.

فذكر الكليني في قسم الأصول من كتابه الكافي أخبارها في (باب التقية) و(باب الكتمان) (4) و(باب الإذاعة) (5).

وذكر المجلسي في بحاره مائة وتسع روايات في باب عقده بعنوان (باب التقية والمدارة) (6).

وقد خصصوا لها مؤلفات مستقلة حيث عدّ منها آغا بزرك الطهراني ما يقارب ثلاثين مؤلفاً (7).

وبهذا يتبين أن التقية حلّت مكانة عظيمة عند القوم؛ إذ هي تمثل تسعة أعشار دينهم، ويعدّ تاركها تاركاً للصلاة ومرتكباً ذنباً لا يغفره الله،

(1) الاعتقادات ص 107.

(2) أمالي الطوسي ص 281.

(3) تفسير الحسن العسكري ص 321، ووسائل الشيعة 16/223، وبحار الأنوار 415/75.

(4) الأصول من الكافي 2/217-221.

(5) المرجع السابق 2/369.

(6) بحار الأنوار 75/393-443.

(7) المرجع نفسه 4/403-405.

وأن من فعلها رفعه الله ومن تركها وضعه الله، وفاعلها أكل الناس إيماناً...الخ.

وهذه المنزلة التي حظيت بها تقيتهم -وهو النفاق في الحقيقة- تقارب مسألة الإمامة في الفضل والمنزلة إن لم تكن تساويها، ويا للعجب كيف تدعن نفوسهم وتخضع عقولهم لمثل هذه الأكاذيب والانحرافات! وبعد ذكر هذه المنزلة المفرطة المغالية للتقية عند القوم أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية تجاه هذا الضلال.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من منزلة التقية عند الرافضة:

أُلخص موقف علماء الحنفية تجاه هذه المسألة إلى ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بيانهم لمنزلة التقية في الدين.

الوجه الثاني: تكذيبهم للروايات المنسوبة إلى الأئمة في المسألة.

الوجه الثالث: بيانهم للأسباب التي جعلت الرافضة تقول بهذه الفكرة.

وإلى بيان هذه الوجوه:

بيان الوجه الأول:

بين علماء الحنفية أن التقية في الإسلام رخصة من رخص الله تعالى لا يلجأ إليها إلا عند تحقق شروطها وانتفاء موانعها، ومن ترك العمل بها في وقت الحاجة إليها فهو أولى وأفضل ممن عمل بها.

أما إذا لم تتحقق شروطها ولم تنتف موانعها فهي أشد حرمةً من أكل لحم الخنزير؛ فلو أن إنساناً تنزه عن أكل لحم الخنزير في حالة الاضطرار ومات فإنه آثم عند الله تعالى⁽¹⁾، وهذا بخلاف التقية، فإنه إذا لم يلجأ إليها في حالة الاضطرار ومات على ذلك فإن له درجة وثواباً عند الله تعالى.

وفي التاريخ الإسلامي -من تحلّى الرسول > إيذاء المشركين وكذا الصديق وبلال واستشهاد سمية أم عمار وخبيب بن عدي وغيرهم ش إلى غير ذلك من الوقائع في البطولة والعزيمة في مسيرة هذه الأمة الطويلة- لخير دليل على أن العزيمة هي الأصل والأفضل والأحسن⁽²⁾.

(1) انظر في ذلك تفسير الجصاص 179/1 والبنية شرح الهداية 51/11.

(2) بطلان عقائد الشيعة ص 83 باختصار، وانظر في تقرير هذا الأصل ما تقدم من أقوال

علماء الحنفية في المبحث الأول والثاني.

بيان الوجه الثاني:

إنّ هذه الروايات التي تروىها الرافضة في فضل التقية هي كلها كذب محض واقتراء خالص على الأئمة، وفي ذلك قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي / : ((وما يروون في باب التقية من فضائلها...فكلها آثار مخترعة وموضوعة⁽¹⁾...ولن يجوز أبداً مثل هذه المفضوة جناب الإمام فضلاً عن الإيجاب))⁽²⁾.

وقال الشيخ محمد منظور نعماني -بعد أن ذكر جملة من رواياتهم في التقية-: ((ونحن على يقين من أنّ كل هذا اقتراء على هذه الشخصيات المحترمة الشريفة -يقصد الأئمة-...وهي بريئة تماماً من كل هذه الاتهامات التي تلصق بهم، سبحانه هذا بهتان عظيم))⁽³⁾.

بيان الوجه الثالث:

لقد أشار علماء الحنفية إلى فساد هذه المقالة من جذورها وأساسها؛ وذلك عن طريق بيانهم للأسباب التي دعت شيوخ الرافضة إلى هذا الغلو الفاحش في منزلة التقية، ومن ثمّ اقتراءاتهم على الأئمة في ذلك، وتخصر تلك الأسباب فيما يلي:

السبب الأول: محاولتهم إنقاذ مسألة الإمامة من الاعتراضات الواردة عليها.

السبب الثاني: محاولتهم الخروج من التناقضات التي اقتروها على أئمتهم في مسائل الدين؛ ليسهل عليهم ترويح مذهبهم ونشر ضلالهم.

(1) لتأكيد ما ذكره الدهلوي ينظر مبحث التقية من كتاب الإمام جعفر الصادق لأبي زهرة ص 241.

(2) التحفة الاثني عشرية 3/678-679 (تحقيق: الفارس).

(3) الثورة الإيرانية ص 188.

السبب الثالث: حرصهم الشديد على إخفاء عقائدهم والتستر عليها
حال ضعفهم وذلتهم.

بيان السبب الأول:

ذكر الشيخ محمد منظور نعماني / أنّ سلوك الأئمة وتعاملهم الجميل مع خلفاء المسلمين لدليل قاطع على بطلان مسألة الإمامة التي ما وضعت عقيدة التقية إلا لأجل إنقاذها من مثل تلك الاعتراضات، وفي ذلك قال - ما مختصره -:

إنّ عقيدة الكتمان والتقية هما من لوازم ونتائج عقيدة الإمامة، ولهذا فهما من خصائص المذهب الشيعي، ولا توجد مثل تعاليم التقية والكتمان عندهم في أيّ مذهب من مذاهب الدنيا⁽¹⁾.

وقال أيضاً ما معناه: إن الرافضة تعدّ إمامة الخلفاء الثلاثة ش باطلة، وتعدّ من بايعهم في عداد الكفار، مع أن علياً ط بايعهم وصلى خلفهم وآزرهم، وجاهد تحت رايتهم وتسرى من غنائمهم، وتصاهروا فيما بينهم، وأثنى عليهم، ولما ولي الخلافة سار على نهجهم ولم يغيّر شيئاً من ذلك - كما تعترف بذلك كتبهم -⁽²⁾، وقد سار على هذا المسلك أغلب أولاده، فهروباً من هذا المأزق اخترعوا فكرة التقية؛ لإنقاذ عقيدة الإمامة والمذهب الشيعي من مثل هذه الاعتراضات⁽³⁾.

وقد أشار أبو الثناء الألوسي / إلى كلّ ذلك بقوله: ((وحملوا أكثر أفعال الأئمة مما يوافق مذهب أهل السنة ويقوم به الدليل على ردّ مذهب الشيعة على التقية، وجعلوا هذا أصلاً

(1) الثورة الإيرانية ص 180.

(2) انظر مطلب نقض الوصية المزعومة عند الرافضة.

(3) انظر الثورة الإيرانية ص 180-181 .

أصيلا عندهم وأسسوا عليه دينهم، وهو الشائع الآن فيما بينهم حتى نسبوا ذلك للأنبياء عليهم السلام، وجلّ غرضهم من ذلك إبطال خلافة الخلفاء الراشدين ش، ويأبى الله تعالى ذلك))⁽¹⁾.
أما ما قاله بعضهم⁽²⁾ بأن علياً ط كان يعمل بالتقية حتى بعد تولّيه زمام الأمور، فقد بين علماء الحنفية أن فسادَه أَجلى بحيث لا يخفى على عاقل، وذلك من وجوه:

أ/ لو كان علي ط يعمل بالتقية لما أظهر خلاف معاوية ط في رأيه، وبالتالي لما حصل ما ندم عليه الفريقان من الفتنة والاختلال.
 ب/ لم يكن هنالك أي مسوّغ للعمل بالتقية؛ لأن الخلافة الشرعية قد تحققت له بانعقاد أهل الحل والعقد وقد بايعه جميع المسلمين ما عدا أهل الشام، فكانت له معنى الولاية الشرعية -من التصرف في الملك، والقدرة على تنفيذ الأحكام والحدود، وسياسة الناس وإصلاح ما فسد من أحوالهم، وغير ذلك من مقاصد الإمامة- في البلاد الإسلامية، وكان حكمه وقضاؤه نافذا فيها، وأهلها كانوا مطيعين ومنقادين له باستثناء أهل الشام، وليس وجود معارض في قطر من الأقطار منافيا لمعنى الولاية؛ بدليل أن أبا بكر ط لما تولى الخلافة بعد النبي > لم يكن في تصرفه إلا جزيرة العرب وكان فيها المعاندون والمفسدون والمرتدون، ومع كل ذلك لم يخف ط أحدا ولم يداهن في أمر من أمور الشريعة قطّ، وكان يقول: ((لو منعوني عقالا كانوا يؤدّونه

(1) روح المعاني 123/3.

(2) انظر الشافعي في الإمامة 269/3، حيث علّل المرتضى تقية علي عليه السلام بعد ولايته على أنه أختير ليحكم على وفق نهج الخلفاء قبله.

إلى رسول الله > لقاتلتهم عليه))⁽¹⁾، فكيف يمكن أن يجوز أسد الله علي ط
 خلاً في دين الله وطريقة نبيه رسوله >؟!
 ج/ وأي محذورٍ كان له في إظهار عقيدته وعمله حينئذ على مثل
 أولئك الذين كانوا يتلقون ذلك بالقبول والإذعان؟!
 فتبين بهذا أن قول الرافضة إنما هو كذب واقتراء على عليّ ط⁽²⁾.

(1) انظر صحيح البخاري، كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، باب الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ
 2657/6 برقم (6855).

(2) التحفة الاثني عشرية 689/3-695 (تحقيق: الفارس) باختصار.

بيان السبب الثاني:

لقد نسب شيوخ الرافضة في كتبهم إلى الأئمة أقوالاً متناقضة متباينة ، فتجدهم ينسبون إلى الإمام الواحد في مسألة واحدة وفي آن واحد أقوالاً متناقضة، ولا شك أن التناقض مناف للعصمة التي يدعونها لهم، وفروجاً من هذا الإشكال حملوا أقوالهم التي توافق مذهب أهل السنة على التقية.

وهذه الحقيقة أشار إليها الشيخ عبد العزيز الدهلوي بقوله: ((المنشأ الصحيح لهذا الوهم الباطل -أي تقية الرافضة- هو أنه لا بدّ لهم من أمرٍ يكون ملاذاً لأكاذيبهم، وترساً دافعاً لسهام النقض الواردة عليها؛ حتى يأمنوا من ردع العقلاء، ويروجوا مذهبهم الفاسد عند الحمقاء))⁽¹⁾.

وقال الشيخ موسى جبار الله: ((وهذه التقية هي حيلة للتخلص من تبعة دعوى اتخذها علماء الشيعة شعاراً لمذهبهم في ردّ كل سنة ثبتت من إمام أو من نبيّ إذا خالفت أخبارهم أو وافقت أخبار الأئمة))⁽²⁾

وقد أبان الشيخ محمد منظور نعماني أيضاً هذه الحقيقة، ثم مثل لها بروايتين من كتابهم الكافي الذي هو أصح الكتب عند القوم، والروايتان هما:

الرواية الأولى: عن زرارة بن أعين عن أبي جعفر قال: سألته عن مسألة فأجابني، ثم جاءه رجل فسأله عنها فأجابه بخلاف ما أجابني، ثم جاء آخر فأجابه بخلاف ما أجابني وأجاب صاحبي، فلما خرج الرجلان قلت: يا ابن رسول الله، رجلان من أهل العراق من شيعتكم قدما يسألان فأجبت كل واحد منهما بغير ما أجبت به صاحبه، فقال يا زرارة: إنّ هذا خيرٌ لنا وأبقى لنا ولكم، ولو اجتمعتم على أمر واحد لصدّكم الناس علينا،

(1) المرجع السابق 676/3.

(2) الوشيعة ص 104، وانظر أيضاً ص 27، و 82 من المصدر نفسه.

ولكان أقلّ لبقائنا وبقائكم، ثم قال: قلتُ لأبي عبد الله: شيعتكم لو حملتموهم على الأسنة أو على النار لمضوا وهم يخرجون من عندكم مختلفين، فقال: فأجاني بمثل جواب أبيه⁽¹⁾.

قال الشيخ معلقاً على الرواية: ((وهكذا يفهم صراحة من رواية زرارة -وهو الراوي المعتمد للإمام الباقر وابنه الصادق عندهم- أن الأئمة كانوا يتبعون التقية في بيان القضايا الدينية، وكانوا يجيبون بأجوبة مختلفة في المسألة الواحدة بحيث يستحيل أن تكون كل الأجوبة صحيحة))⁽²⁾.

الرواية الثانية: عن الحلبي قال: سمعت أبا عبد الله × يقول: كان أبي يفتي في زمن بني أمية عما قتله البايز والصقر فهو حلال وكان يتّقيهم، وأنا لا أتّقيهم وهو حرام ما قُتل⁽³⁾.

قال الشيخ عقب الرواية: ((وهكذا يفهم من هذه الرواية أن أئمة الشيعة كانوا يحللون الحرام ويحرّمون الحلال))⁽⁴⁾.

وقد ذكر أبو المعالي الألويسي / أيضاً جملة من الأمثلة الصريحة الدالة على تناقضهم في الأخبار⁽⁵⁾، ثم نقل عن شيخهم الطوسي اعترافه بتلك الحقيقة، وفي ذلك قال: ((ثم الإمامية قد اختلفوا في رواياتهم اختلافاً كثيراً، وقد صرح شيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي في تهذيب الأحكام بكثرة اختلاف رؤساء القوم فقال: لا يوجد خبر إلا وفي مقابله خبر آخر يضاده في الحكم...)).

(1) الأصول من الكافي 1/65.

(2) الثورة الإيرانية ص 186-187 بتصرف.

(3) الفروع من الكافي 6/207 والرواية منقولة بمعناها.

(4) الثورة الإيرانية ص 187.

(5) انظرها في صب العذاب ص 145-146.

ثم قال: وقد اتفق القوم على أنّ هذا لا يجوز أن يتعبد به العاقل ولا أن يعمل به اللبيب ولذا قد رجع خلق كثير وجم غفير من العقلاء عن مذهب الإمامية بعد الاطلاع على ذلك)) (1).

وقد ذكر أبو المعالي الألويسي أنّ شيخهم الطوسي ((تصدّى للجمع بين تلك الأخبار المتعارضة في كتابيه (التهذيب، والاستبصار) فركب متن عمياء، وخطب خطب عشواء، فأتى بالتكلفات البعيدة والتعسّفات الغير السديدة... واضطر في التوفيق بين كثير من الأخبار المتضادة إلى التقية التي هي أساس مذهبهم وعكاز من أعمى الله بصيرته)) (2).

قلت: وقد حكى لنا هذه الحقيقة أيضاً شيخهم الجاني يوسف البحراني وذكر أن الأئمة يتناقضون في الأحكام وإن لم يحضرهم أحد من أولئك الأنام، فتراهم يجيبون في المسألة الواحدة بأجوبة متعددة، وإن لم يكن بها قائل من المخالفين (3).

كما اعترف بوجود هذا التناقض قبل شيخهم البحراني بعض كبار علمائهم كالنوبختي والأشعري القمي، حيث نقلنا عن سليمان بن جرير الزيدي أن شيوخ الرافضة وضعوا لشيعتهم هذه المقالة لدفع الكذب والتناقض الموجود في روايات أئمتهم (4).

(1) انظر اعتراف الطوسي في مقدمة كتابه تهذيب الأحكام 2/1 .

(2) صَبَّ العذاب ص 146-147.

(3) الحدائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة 5/1، وانظر بعض الأمثلة في تأييد كلام البحراني في: الأصول من الكافي 1/265-266، والفروع منه 6/208.

(4) انظر فرق الشيعة للنوبختي ص 74-75، والمقالات والفرق للقمي ص 78، وانظر في تأييد ذلك من مصادر أهل السنة: الملل والنحل ص 64.

وهذه شهادات متعددة في فترات زمنية مختلفة على ألسنة كبار علمائهم في بطلان هذا المذهب المتناقض الذي لا يحمل في طياته إلا نشر الكفر والزندقة والضلال.

بيان السبب الثالث:

من أبرز الأسباب التي جعلت الرافضة تلتزم بمبدأ التقية والكتمان، بطلان عقائدهم وظهور فسادها لدى كل من وهبه الله جزءا من العقل والبصيرة، ولذلك فإن شيوخ الرافضة كانوا يدركون هذا الأمر، فنسبوا إلى الأئمة روايات توجب على الرافضة إخفاء دينهم والتظاهر بما يتفق مع آراء مخالفينهم⁽¹⁾ وذلك خوفا على عقائدهم من النقض والإبطال، ويعتبر هذا الأمر من أعظم مكائدهم وأخبثها.

وفي ذلك قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي -عند ختام حديثه عن مكائد القوم- ما مختصره: الكيد السابع والمائة: وهو أعظم مكائدهم وخاتمة هذا الباب، وهو التقية التي تعني إخفاء مذهبهم الباطل عن العقلاء وأولي الألباب، خوفا عليه من الإفساد والإبطال وإظهار التناقض، وبالتالي عرضه على السفهاء والبلهاء من الناس، وهو أصل عظيم من أصولهم، ولولاه لما تروج مذهبهم عند السفهاء والحمقى من الناس..⁽²⁾.

وبهذه الأوجه وغيرها يتبين بطلان منزلة التقية عند الرافضة، وأن كل ما نسبوه في هذا الباب إلى الأئمة إنما هو كذب وافتراء عليهم، وما ذاك

(1) ومن تلك الروايات التي افتروها على الإمامين الباقر وابنه الصادق: "إنكم على دين من كتمه أعزّه الله، ومن أذاعه أذله الله" الأصول من الكافي 2/222.

(2) التحفة الاثني عشرية 2/451 (تحقيق: عمر العيد).

إلا لتحقيق مصالحهم والحصول على أهدافهم التي يريدون من خلالها ترويح
ضلاتهم وبثّ سمومهم.

المبحث الرابع
العمل بالتقية عند الرافضة،
وموقف علماء الحنفية منه.

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: العمل بالتقية عند الرافضة.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية
من العمل بالتقية عند الرافضة.

مدخل:

سبق الحديث عن مفهوم التقية عند الرافضة مع ذكر أدلتهم على تلك العقيدة وبيان منزلتها ومكانتها في مذهبهم، مع الرد عليهم في ذلك كله، ويجدر بنا هنا ونحن في ختام هذا الفصل أن نشير إلى أمر لا يقل أهمية عن العناصر المذكورة في باب التقية، بل هو تطبيق لما تقدم من رواياتهم وأقوالهم في المسألة، ألا وهو الحديث عن العمل بالتقية عند القوم، وسيكون الحديث عن ذلك في نقاط عديدة وهي:

- * هل العمل بالتقية عند الرافضة مقصور على وجود الضرورة - كما هو عند أهل السنة- أم هو سلوك مستمر وفي كل حين؟
- * وهل العمل بها عندهم لدى بعض الأفراد - كما هو عند أهل السنة- أم هو سلوك جماعي؟
- * وما هي الفئة التي يتعامل معها بسلوك التقية؟
- كل ذلك سيكون الحديث عنه فيما يلي من الصفحات بعون الله وتوفيقه، مع بيان موقف علماء الحنفية منه.

المطلب الأول: العمل بالتقية عند الرافضة:

تعتقد الرافضة أن التقية ضرورة في كل شيء، وأنه لا يجوز رفعها بحال من الأحوال إلى أن يخرج إمامهم الثاني عشر، ومن تركها فقد خرج عن دينهم وخالف الله ورسوله والأئمة.

وفي ذلك روى الكليني بسنده عن أبي جعفر أنه قال: ((التقية في كل ضرورة وصاحبها أعلم بها حين تنزل به))⁽¹⁾.

وروى البرقي عن أبي جعفر أنه قال: ((التقية في كل شيء اضطر إليه ابن آدم، فقد أحله الله))⁽²⁾.

وروا عن أبي عبد الله الصادق أنه قال: ((...والتقية في كل شيء إلا في شرب النبيذ والمسح على الخفين))⁽³⁾.

وروث كتبهم عن علي بن موسى الرضا أنه قال: ((لا إيمان لمن لا تقية له، وإن أكرمكم عند الله أعلمكم بالتقية...فقليل له: يا ابن رسول الله إلى متى؟ قال: إلى يوم الوقت المعلوم وهو يوم خروج قائمنا، فمن ترك التقية قبل خروج قائمنا فليس منا))⁽⁴⁾.

وطبقاً لما جاء في هذه الروايات ونظائرها قال شيخهم الصدوق: ((والتقية واجبة لا يجوز رفعها إلى أن يخرج القائم، فمن تركها قبل خروجه

(1) الأصول من الكافي 219/2.

(2) المحاسن 259/1، وانظر الأصول من الكافي 220/2، والخصال للصدوق ص 22-23،

ووسائل الشيعة 215/16، وبحار الأنوار 486/63.

(3) المحاسن 259/1، والأصول من الكافي 217/2.

(4) كمال الدين ص 171-372، وإعلام الوري بأعلام الهدى للطبرسي 241/2،

ووسائل الشيعة 211/16، وبحار الأنوار 412/75.

فقد خرج عن دين الله وعن دين الإمامية وخالف الله ورسوله والأئمة⁽¹⁾.

وهذه التقية تعم كل شيء حتى العبادات، فقد روى الصدوق عن أبي عبد الله أنه قال: ((ما منكم أحد يصلي صلاة فريضة في وقتها ثم يصلي معهم -أي مع أهل السنة- صلاة تقية وهو متوضئ إلا كتب الله له بها خمسا وعشرين درجة، فارغبوا في ذلك))⁽²⁾.

وروا عن الصادق أنه دخل على أبي العباس السفاح في يوم شك وهو يتغدى، فقال: ليس هذا من أيامك، فقال الصادق: ((ما صومي إلا صومك ولا فطري إلا فطرك، فقال: ادن فدنوت وأكلت وأنا والله أعلم أنه من رمضان))⁽³⁾.

وروى الكليني بسنده عن هشام الكندي قال: سمعت أبا عبد الله × يقول: ((إياكم أن تعملوا عملاً يعيروننا به، فإن ولد السوء يعير والده بعمله، كونوا لمن انقطعتم إليه زيناً، ولا تكونوا عليه شيناً، صلوا في عشائهم، وعودوا مرضاهم، واشهدوا جنازهم، ولا يسبقونكم إلى شيء من الخير، فأنتم أولى به منهم، والله ما عبد الله بشيء أحب إليه من الحب، قلت: وما الحب؟ قال: التقية))⁽⁴⁾.

ومما يؤكد أنهم يوجبون التقية بلا مسوغ ما رواه شيخهم الكليني عن محمد ابن مسلم قال: دخلت على أبي عبد الله × وعنده أبو حنيفة فقلت له: جعلت فداك رأيت رؤيا عجيبة، فقال لي: يا ابن مسلم هاتها إن العالم بها

(1) الاعتقادات ص 108.

(2) من لا يحضره الفقيه 382/1، وانظر وسائل الشيعة 302/8.

(3) الصراط المستقيم 73/3.

(4) الأصول من الكافي 219/2.

جالس، وأوماً بيده إلى أبي حنيفة، فعرض الراوي الرؤيا على أبي حنيفة فأجابه أبو حنيفة عليها، فقال أبو عبد الله: أصبتَ والله يا أبا حنيفة.

قال الراوي: ثم خرج أبو حنيفة من عنده فقلت له: جعلت فداك إني كرهتُ تعبير هذا الناصب، فقال: يا ابن مسلم لا يسؤك الله فما يواطئ تعبيرهم تعبيرنا، ولا تعبيرنا تعبيرهم، وليس التعبير كما عبره، قال فقلت له: جعلت فداك، فقولك: أصبتَ وتحلف عليه وهو مخطئ؟ قال: نعم حلفتُ عليه أنه أصاب الخطأ)) (1).

فهل هناك أي مسوغ ومبرر لاستعمال التقية - كما هو في هذه الرواية-، وهل الإمام أبو حنيفة / كان ذا سلطة وشوكة حتى يتعامل معه بهذا الأسلوب المراوغ؟!، ولا شك أن الإمام الصادق وغيره من الأئمة مبرءون من هذه الافتراءات والأكاذيب عليهم.

وبعد ذكر هذه الروايات والأقوال الصريحة، فإنه لا عبرة بقول من يدّعي منهم أن التقية واجبة في بعض الأحيان وليس جميعها (2) لأن قولهم هذا بعد هذا الكمّ الهائل من الروايات المعصومة بزعمهم لا يكون إلا مبنياً على النفاق والخداع، ولن يغيّر ذلك من موقف أهل السنة تجاههم شيئاً. بل إنّ كتبهم تصرّح عن المعصومين بزعمهم أنهم مأمورون بأن يجعلوها شعارهم ودينارهم، كما روى الطوسي عن الصادق أنه قال: ((ليس

(1) الروضة من الكافي 292/8، وبحار الأنوار 224/47، ومستدرک سفينة البحار 30/4.

(2) انظر أمالي الطوسي ص 293، وانظر: وسائل الشيعة 212/16، وبحار الأنوار 394/72، ومستدرک سفينة البحار 415/10.

(3) بحار الأنوار 47/24.

أما عن تعاملهم بالتقية فهو ليس إلا مع المسلمين؛ لأنهم في زعمهم أشدّ كفرا من اليهود والنصارى؛ لإنكارهم خرافة الإمامة⁽¹⁾.

وتطبيقهم التقية - كما تفيد رواياتهم - خير كشف بأن تقيتهم ليست إلا مع المسلمين، ولذلك فهم يرمزون لدار المسلمين أحيانا بدار التقية كما جاء في رواياتهم: ((...والتقية في دار التقية واجبة))⁽²⁾.

وكما صرح بذلك شيخهم حسين بن محمد العصفور -من أعيانهم في القرن الثاني عشر-: ((وليُعلم أن الدار اليوم دار تقية، وهي واجبة...سواء كان الباعث عليها حفظ الأموال والنفوس أو العرض أو توقع الضرر ولو على إخوانه))⁽³⁾.

ويسمّون دولة أهل السنة بدولة الباطل ودولة الظالمين، وفي ذلك قالوا: ((من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يتكلم في دولة الباطل إلا بالتقية))⁽⁴⁾، وقالوا: ((التقية فريضة واجبة علينا في دولة الظالمين، فمن تركها فقد خالف دين الإمامية وفارقه))⁽⁵⁾.

وقد أكّد شيخهم الحر العاملي ذلك بقوله: ((باب وجوب عشرة العامة -أي أهل السنة- بالتقية))⁽⁶⁾.

بل رتبوا على ذلك أجرا عظيما حيث قالوا: ((من صلّى معهم في الصف الأول فكأنما صلّى مع رسول الله > في الصف الأول))⁽¹⁾.

(1) انظر الإمامة والتبصرة ص 90.

(2) بحار الأنوار 411/75.

(3) الأنوار الوضیة فی العقائد الرضویة ص 110.

(4) بحار الأنوار 411/75.

(5) بحار الأنوار 421/75.

(6) وسائل الشيعة 219/16.

وفي رواية: ((من صلى خلف المنافقين بتقية كان كمن صلى خلف الأئمة))⁽²⁾.

ومن الأمثلة على هذا الأمر ما ذكره شيخهم نعمة الله الجزائري عن الصادق أنه سُئل في مجلس الخليفة عن الشيخين، فقال: ((هما إمامان عادلان قاسطان كان على الحق فماتا عليه، عليهما رحمة الله يوم القيامة)) فلما قام من المجلس تبعه بعض أصحابه وقال: يابن رسول الله، قد مدحت أبا بكر وعمر هذا اليوم، فقال: أنت لا تفهم معنى ما قلتُ، فقال بيّنه لي، فقال x: أما قولي "إمامان": فهو إشارة إلى قوله تعالى: (ومنهم أئمة يدعون إلى النار)⁽³⁾، وأما قولي: "عادلان" فهو إشارة إلى قوله تعالى: (والذين كفروا بربهم يعدلون)⁽⁴⁾، وأما قولي: "قاسطان" فهو المراد من قوله: $\text{چ} \text{ن} \text{ث} \text{ن} \text{ث}$ [الجن: ١٥]، وأما قولي: "كانا على الحق، فهو من المكاونة أو الكون، ومعناه: أنهما كونا على حقّ غيرهما؛ لأن الخلافة حقّ لعلّي، وكذا ماتا عليه، فإنهما لم يتوبا بل استمرا على أفعالهما الخبيثة إلى أن ماتا، وقوله: "عليهما رحمة الله" المراد به النبي < بدليل: قوله تعالى: $\text{چ} \text{ك} \text{ك} \text{ك} \text{ك}$ [الأنبياء: ١٠٧] فهو القاضي والحاكم والشاهد على ما فعلوه يوم القيامة، فقال: فرّجت عني فرّج الله عنك))⁽⁵⁾.

(1) بحار الأنوار 421/75.

(2) المرجع السابق.

(3) والآية في المصحف هي: $\text{چ} \text{ه} \text{ه} \text{ه} \text{ه} \text{ه} \text{ه}$ [النقص: ٤١].

(4) والآية كما في المصحف هي: $\text{چ} \text{پ} \text{پ} \text{پ} \text{پ} \text{پ} \text{پ}$ [الأنعام: ١].

(5) الأنوار النعمانية 99/1، وانظر الصراط المستقيم 73/3.

فانظر أيها القارئ الكريم إلى هذا المكر والخداع والتلاعب الواضح بكتاب الله لأ، والتي نبرئ عنها نحن أهل السنة ساحة الإمام جعفر الصادق وغيره من أئمة أهل البيت.

وهذه النصوص التي تقدم ذكرها تدل بوضوح على أن تعاملهم بالتقية ليس إلا مع أهل السنة؛ لأنهم هم الأعداء الألداء لهم بحيث إن دينهم مخالف تماماً لدينهم ومذهبهم، وقد اعترف بذلك بعض من أزاح ستار التقية عما تكنه صدورهم وتضمرة قلوبهم، ومنهم شيخهم ومحدثهم نعمة الله الجزائري حيث قال: ((إنا لم نجتمع معهم على إله ولا على نبي ولا على إمام، ذلك أنهم يقولون: إن ربهم هو الذي كان محمد نبيه وخليفته أبو بكر، ونحن لا نقول بهذا الرب ولا بذلك النبي والإمام، بل نقول: إن الرب الذي خليفته أبو بكر ليس ربنا ولا ذلك النبي نبينا))⁽¹⁾.

وكما نسب بعض شيوخهم إلى الإمام الرضا أنه سأله أحد بأنه قد يحدث أمر فلا يَـجِدُ بداً من معرفته، وليس في ذلك البلد أحد من علمائهم، فقال له الرضا: ((أنت فقيه البلد فاستفته في أمرك، فإذا أفتاك نَحَدُ بخلافه فإن الحق فيه))⁽²⁾.

فهذه النصوص صريحة في أن مخالفة المسلمين هو أصل من أصولهم، وأن ما يتظاهرون بخلاف ذلك فليس ذلك إلا تقية ونفاقا. وبعد أن ذكرنا روايات القوم وأقوالهم في مسألة العمل بالتقية، أنتقل إلى بيان موقف علماء الحنفية من تلك الانحرافات والخزعبلات.

(1) الأنوار النعمانية 278/2.

(2) تهذيب الأحكام 294/6، ووسائل الشيعة 116/27، وفرائد الأصول لمرتضى الأنصاري 615/1.

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من العمل بالتقية عند الرافضة.

بين علماء الحنفية أن العمل بالتقية - كما تقول به الرافضة وتنسبه إلى أئمتهم وبعض أنبياء الله - لمخالف تماماً للآيات القرآنية التي تؤكد على تبليغ الدين وإظهاره والصدع به وعدم كتمانها، كما أن ذلك مخالف للروايات الكثيرة - الصحيحة على أصولهم - بحيث إنها تصادم عقيدة التقية وتحاربها، كما أن هذه العقيدة يستحيل وجودها فضلاً عن صحتها في سيرة من نسبوا إلى العمل بها، وذلك من وجوه عديدة متنوعة...

وأخلص هذا الرد في ثلاثة وجوه، وهي:

الوجه الأول: الرد على هذه العقيدة بالآيات القرآنية.

الوجه الثاني: الرد عليها بالروايات المروية عن الأئمة.

الوجه الثالث: الرد عليها بأدلة عقلية.

واليك بيانها:

بيان الوجه الأول:

استدل علماء الحنفية بآيات كثيرة من القرآن الكريم على رد عقيدة التقية التي احتلت مكانة كبيرة عند الرافضة، ومن تلك الآيات:

1/ قول الله لأ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 32]. قال الإمام أبو بكر الجصاص في تفسير الآية: ((فيه أمر للنبي > بتبليغ الناس جميعاً ما أرسله به إليهم من كتابه وأحكامه، وأن لا يكتُم منه شيئاً خوفاً من أحدٍ ولا مداراةً له، وأخبر أنه إن ترك تبليغ شيء منه فهو كمن لم يبلغ شيئاً بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ فلا يستحق منزلة الأنبياء القائمين بأداء الرسالة وتبليغ الأحكام، وأخبر تعالى أنه يعصمه من الناس حتى لا يصلوا إلى قتله ولا قهره ولا أسره بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَاعْبُدُوا رَسُولَهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ عَلِيمٌ﴾ [آل عمران: 32].

(2) انظر التحفة الاثني عشرية 677/3-678.

(1) بطلان عقائد الشيعة ص 82.

الله عليه وآله إلى علي × وأمره أن يفكّ خاتماً منه فيعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسن × ففكّ منه خاتماً فعمل بما فيه، ثم دفعه إلى الحسين × ففكّ خاتماً فوجد فيه أن أخرج بقومك إلى الشهادة فلا شهادة لهم إلا معك، واشتر نفسك لله تعالى ففعل، ثم دفعه إلى علي بن الحسين × ففكّ خاتماً فوجد فيه أن اطرق واصمت والزّم منزلك، واعبد ربك حتى يأتيك اليقين ففعل، ثم دفعه إلى ابنه محمد × ففكّ خاتماً فوجد فيه حدّث الناس وأفتهم وانشُر علوم أهل بيتك وصدق آبائك الصالحين، ولا تخافن أحداً إلا الله تعالى؛ فإنه لا سبيل لأحد عليك، ثم دفعه إلى ابنه الصادق × ففكّ خاتماً فوجد فيه حدّث الناس وأفتهم ولا تخافن إلا الله تعالى وانشُر علوم أهل بيتك وصدق آبائك الصالحين؛ فإنك في حرز وأمان ففعل، ثم دفعه إلى موسى وهكذا إلى المهدي (...))⁽¹⁾.

وفي روايةٍ ٍ جاء في الخاتم الخامس الموجه إلى الإمام الباقر: ((وقل الحق في الأمن والخوف ولا تخش إلا الله تعالى))⁽²⁾.

فهذه الرواية صريحة في أن أولئك الكرام لم يكن دينهم التقية كما تزعم الرافضة، ولا سيما أن أغلب روايات التقية والكتمان ترويهما الرافضة عن الإمامين الباقر وابن الصادق، بينما هذه الرواية تصرّح بأن الله أمرهما بأن يبلغا الدين، وأن ينشرا علوم آبائهما مع ضمان الحرز والأمان لهم!!⁽³⁾.

2/ ورووا ((عن سلمان الفارسي أن علياً × بلغه عن عمر أنه ذكر شيعته، فاستقبله في بعض طرقات بساتين المدينة وفي يد علي × قوسٌ فقال :

(1) الأصول من الكافي 1/281، وانظر: الصراط المستقيم 2/149، ومدينة المعاجز

5/92، وبحار الأنوار 36/193.

(2) الأصول من الكافي 1/2780، والغيبة للنعمان ص 53، ومدينة المعاجز 5/91، وبحار الأنوار

36/210.

(3) انظر التحفة الاثني عشرية 3/700-702، وروح المعاني 3/124، ومختصر التحفة ص 293.

يا عمرُ بلغني عنك ذكركُ لشيعتي... ثم رمى بالقوس على الأرض فإذا هي ثعبانٌ كالبعير فاغراً⁽¹⁾ فاه، وقد أقبل نحو عمرَ ليبتلعه، فقال عمر: الله الله يا أبا الحسن، لا عدتُ بعدها في شيء، فجعل يتضرع إليه، فضرب × بيده على الثعبان فعادت القوس كما كانت فضى عمر إلى بيته.

فقال سلمان: فلما كان الليل دعاني علي × فقال: سر إلى عمر فإنه حُمِلَ إليه مالٌ من ناحية المشرق وقد عزم أن يخبئه، فقل له يقول لك علي: أخرج ما حُمِلَ إليك من المشرق ففرقه على من هو لهم ولا تجتبه فأفضحك، قال سلمان: فمضيتُ إليه وأديت الرسالة، فقال عمر: أخبرني عن أمر صاحبك من أين علم به، فقلت: وهل يخفى عليه مثل هذا؟ فقال يا سلمان: إقبل عني ما أقول لك ما علي إلا ساحر، وإني لمستيقن بك، والصواب أن تفارقه وتصير من جملتنا، قلت: ليس كما قلت لكنه ورث من أسرار النبوة ما قد رأيت منه، وعنده أكثر من هذا، قال ارجع إليه فقل: السمع والطاعة لأمرك، فرجعتُ إلى علي × فقال: أحدثك عما جرى بينكما؟ فقلت: أنت أعلم مني فتكلم بما جرى بيننا ثم قال: إن رعب الثعبان في قلبه إلى أن يموت⁽²⁾.

وفي هذه الرواية ضربُ عنقُ التقية؛ إذ صاحب هذه القوس تُعنيه قوسه عن التقية ولا تحوجه أن يزوجه ابنته أم كلثوم ك من عمر ط خوفاً منه وتقيةً⁽³⁾.

(1) فَعَرَّ فلان فاه: أي فتحه، انظر النهاية في غريب الحديث ص 700 (فَعَرَّ).

(2) انظر هذه الرواية في: الخرائج والجرائح 1/232، ومدينة المعاجز 3/209، وبحار الأنوار 29/32.

(3) انظر التحفة الاثني عشرية 3/685-687 (تحقيق: الفارس)، وروح المعاني 3/123-

3/ ما رواه سليم بن قيس وغيره أنّ عمر قال لعلّي: بايع أبا بكر، فقال إن لم أفعل، قال إذاً والله أضرب عنقك، فقال عليّ: كذبت والله يا ابن صُهاك⁽¹⁾ لا تقدر على ذلك، أنت الأمُّ وأضعف من ذلك⁽²⁾.

وهذه الرواية تدل بصراحة أن التقية بمراحل من علي ط ؛ إذ لا معنى لهذه المناقشة والمسابة مع وجوب التقية⁽³⁾.

4/ ما رووه في كتبهم عن عليّ أنه قال لعمر ط: إنّ لك ولصاحبك الذي قتّ مقامه هتكاً وصلباً، تُخرجان من جوار رسول الله > فتصلبان على دوحة يابسة، ثم تحرقان وتصيران رماداً، ثم تأتي ريح فتنسفكما في اليم نسفاً⁽⁴⁾.

((فانظر بالله تعالى عليك من يروي هذه الأكاذيب عن علي ط هل ينبغي له أن يقول بنسبة التقية إليه؟ سبحان الله! إن هذا هو العجب العجيب، والداء العضال))⁽⁵⁾.

(1) صُهاك مفرد يجمع على الصُهاك : وهي الجواري السود، لسان العرب 458/10.

وتذكر الرافضة أن "صهاك" كانت أمة حبشية تمارس الزنى في الجاهلية، وقد وقع عليها عبد العزى ابن رباح وفضلة بن هاشم فجاءت بنفيل جدّ عمر، عاقبهم الله بما يستحقون. انظر: الصراط المستقيم 28/3، ونهج الحق ص 348.

(2) انظر كتاب سليم بن قيس ص 390، وعلل الشرائع للصدوق ص 192.

(3) انظر روح المعاني 124/3، والتهفة الاثني عشرية 704/3-705، ومختصر التهفة ص 294.

(4) انظر مشارق أنوار اليقين لرجب البرسي ص 129، ومدينة المعاجز 44/2، وبحار الأنوار 676/30، ومستدرك سفينة البحار 307/6، ومجمع النورين لأبي الحسن المرندي ص 322.

(5) روح المعاني 125/3، ومختصر التهفة ص 294، وانظر التهفة الاثني عشرية 706/3-707 (تحقيق: الفارس).

قال الشيخ عبد العزيز الدهلوي -بعد أن ذكر هذه الروايات وغيرها-: ((والروايات المبطلّة للتقية وإن كانت في كتب الشيعة أزيد من أن تحصى وتعد، ولكن اكتفيت في هذه الرسالة الاثني عشرية على اثنتي عشرة رواية على عدد الأئمة الاثني عشر))⁽¹⁾.

قلت: ولكنه / لم يذكر إلا إحدى عشرة رواية، ولعلّه ترك الرواية الثانية عشرة من باب التهمّ والسخرية بالرافضة؛ حيث إن إمامهم الثاني عشر ليس له في الواقع وجود، فهو معدوم كإعدام الرواية الثانية عشرة في هذه الرسالة، كما أشار إلى ذلك مترجم كتاب التحفة الاثني عشرية⁽²⁾، والله أعلم.

بيان الوجه الثالث:

نقض علماء الحنفية هذه العقيدة بأدلة عقلية متنوعة وأغلبها مطابقة لأصول الرافضة من باب إلزامهم وإفحامهم، وأكتفي بذكر نماذج منها، وهي:

أولاً: إن قولهم بنسبة التقية إلى الأنبياء والأئمة مناف للغرض الذي نصبوا لأجله، من الدعوة إلى الله وتبليغ دينه وتنفيذ أحكامه، ألا ترى أن من قلد أحداً بمنصب القضاء ثم نهاه عن الكلام في القضاء، وأمره بعدم سماع كلام المتخاصمين، ألا يكون فعله هذا عبثاً، ومحض سخرية بهذا الشخص؟! فالله جلّ وعلا منزّه عن ذلك من باب أولى.

(1) التحفة الاثني عشرية 707/3 (تحقيق: الفارس)، وانظر أيضاً في السيوف المشرقة ص

674-678.

(2) المرجع السابق 707/3.

ولو كان الأنبياء والأئمة عاملين بهذه التقية من عند أنفسهم لا بأمر الله تعالى لكانوا عصاة ومذنبين وتاركين للواجب، والقول بالعصمة ينافيه (1).

وأيضاً: لو كان الأنبياء عليهم السلام عملوا بالتقية فلم عاداهم الكفار؟ ولم كذبوهم وأذوهم؟ ولم جادلوا أقوامهم ليلاً ونهاراً وصبروا على ما أصابهم من القتل والضرب والشتم وجميع أصناف الأذى؟ ثانياً: يلزم من هذا القول التباس الحق بالباطل؛ إذ لا يعلم التمييز بينهما في فعل الأنبياء والأئمة مع نسبتهم إلى التقية؛ لاحتمال أن يكون ما فعلوه أو قالوه في كل أمرٍ من باب التقية، وبه يرتفع الوثوق والاعتماد عن حفظ الشريعة، وتعرضها للتغيير والتبديل (2).

ثالثاً: يلزم من هذا القول أيضاً: أن زكريا ويحيى والحسين ليس لهم عند الله كرامة وفضل؛ لأنهم لم يستخدموا التقية. رابعاً: ويلزم منه أن يكون المنافقون في أقصى المراتب من الكرامة والفضل؛ لأنهم عملوا بالتقية التي جعلتها الرافضة شعاراً لهم. خامساً: إن التقية لا تكون إلا خوفاً، والخوف قسمان:

(1) سبق التنبيه على أن هذه الأدلة العقلية مطابقة لأصول الرافضة في الغالب وذلك من باب

إفحامهم وإلزامهم بضلالهم، ومن ذلك التنزل معهم بالقول بعصمة الأئمة والتي تعتبرها الرافضة أهم أوصاف الإمام.

(2) ذكرت كتب الرافضة أنّ حفظ الشريعة من أهم أغراض نصب الإمام، انظر منهاج الكرامة ص

النوع الأول: الخوف على النفس، وهو منتف في حق الأئمة بوجهين: أحدهما: أن موتهم الطبيعي باختيارهم كما هو عند الرافضة⁽¹⁾.
 وثانيهما: أن الأئمة يكون لهم علم بما كان ويكون عندهم⁽²⁾ فهم يعلمون آجالهم وكيفيات موتهم وأوقاته بالتفصيل والتخصيص، فقبل وقته لا يخافون على أنفسهم، ولا حاجة بهم إلى أن ينافقوا في دينهم ويغروا عوام المؤمنين!

النوع الثاني: خوف المشقة والإيذاء البدني والسب والشتم وما في معناه، ولا شك أن تحمل هذه الأمور والصبر عليها وظيفة الصلحاء، فقد كانوا يتحملون البلاء دائماً في امثال أوامر الله تعالى، وأهل البيت النبوي أولى بتحمل الشدائد في نصرة دين جدهم >.

سادساً: ولو كانت التقية واجبة فلم توقف علي ط عن بيعه خليفة رسول الله > ستة أشهر؟⁽³⁾ وما الذي منعه من أداء الواجب أول وهلة؟!.

(1) وقد بوب لذلك شيخهم الكليني في الكافي باباً أسماه: (باب أن الأئمة يعلمون متى يموتون، وأنهم لا يموتون إلا باختيار منهم) 258/1.

(2) عقد الكليني باباً بعنوان: (باب أن الأئمة يعلمون علم ما كان وما يكون، وأنه لا يخفى عليهم شيء) 260/1.

(3) انظر هذا الزعم في: تاريخ المسعودي (مروج الذهب) 309/2، والشافي في الإمامة 242/3.

قلت: لا شك أن علياً رضي الله عنه - بايع أبا بكر الصديق على المنبر في اليوم الثاني كما بايعه من لم يحضر السقيفة، ولكنه جدد تلك البيعة بعد ستة أشهر لما ظن البعض أنه لم يبايع، وبذلك يجمع بين الروايات في هذه المسألة.

سابعاً: وما الداعي إلى العمل بالتقية مع أنه عندهم من المعجزات والقدرة ما يقدرّون به على كل شيء، بل إن قوساً واحداً بلا سهم⁽¹⁾ كان كافياً في القضاء على خصومهم.

ثامناً: كما يلزم من نسبتهم إلى التقية: التنقيص والنيل من مكانتهم وغيرتهم، والسكوت على محارم الله تعالى -وحاشاهم عن ذلك-

فلو كان علي ط مداهناً في تزويج فلذة كبده أم كلثوم من عمر ط مع قدرته وشجاعته العظيمة، فما من قباحة إلا وتلزمه، وأين هو يومئذ من الغيرة التي فطرت عليها سائر المخلوقات!!

وغير ذلك من الأدلة التي هي قواصم لظهور الروافض⁽²⁾.

وبعد: فإن قول الرافضة بالتقية لا تعني إلا المداهنة في الدين والنفاق الواضح المبين، وليس الغرض من نسبتها إلى الأئمة إلا التستر على كفرهم وضلالتهم وتناقضاتهم الكثيرة التي لا حصر لها؛ لكي يسهل لهم بث سمومهم وترويح أفكارهم، ولينالوا حظهم من محاربة هذا الدين الذي أطفأ الله به نار أسلافهم من المجوس واليهود الحاقدين.

وقد ذكرنا أن البون بين تقيتهم وبين تقية الشارع لشاسع والفرق لكبير، وأين الثرى من الثريا!.

(1) إشارة إلى الرواية التي جاء فيها أن علياً عليه السلام قلب قوسه إلى ثعبان كبير ليُرعب به أمير

المؤمنين عمر رضي الله عنه. انظرها في مدينة المعاجز 209/3، وبحار الأنوار 32/29.

(2) انظر هذه الردود وغيرها في: التحفة الاثني عشرية 709-676/3 (تحقيق: الفارس) وروح المعاني 125/3، ومختصر التحفة ص 294-296، والسيوف المشرقة ص 679، والوشيعه ص 28-29، 81.

وقد رأيتَ - فيما تقدم - أنهم بذلوا قصارى جهودهم في ترويح هذه المقالة الفظيعة بتأويلات بعيدة، وأكاذيب سخيفة على أولياء الله من أهل بيت النبوة، ورأيتَ أن علماء الحنفية ردوا عليهم ضلالهم في نحورهم، وأذاقوهم أصنافاً من القوارع لو أن في أجسادهم حياة وشعوراً.

وبذلك يُعلم أن علماء الحنفية بموقفهم هذا موافقون للسلف رحمهم الله في رصد ضلالات الرافضة وإبطالها.

وقد ناسب أن يكون ختام هذه الرسالة مسألة التقية؛ حتى يعرف القارئ بأن ما نتظاهر به الرافضة من إنكار شيء من عقائدهم وإظهار موافقة أهل السنة إنما هو من باب الكيد والمكر، والتدليس والتلبيس، والنفاق والخداع، ولن يخفف ذلك من موقف أهل السنة تجاههم شيئاً، فهم أعداء الله ورسوله وأعداء المؤمنين ما داموا معتنقين لهذا المذهب الذي يحمل في طياته الكفر والضلال والزندقة.

هذا ما تيسر جمعه وترتيبه وتحريره، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

وكان الانتهاء منه في الساعة الثانية عشرة والنصف مساءً لعشر ليالٍ خلون من شهر رمضان المبارك سنة 1430 هـ، فأسال الله أن يبارك فيها وأن ينفع بها من أراد له الهداية والتوفيق؛ إنه سميع قريب مجيب.



الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبوات، وعلى آله وصحبه الذين أراح الله بجهودهم جيوش الكفر والظلام والفساد، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم المعاد.

فبعد أن منّ الله تعالى عليّ بإتمام هذا البحث وحباني الصحة والفراغ في جمعه وتأليفه، فإن لي وقفة أستجمع فيها أهمّ حصاده في النقاط التالية:

1- إن علماء الحنفية رحمهم الله تعالى من أبرز من أسهموا في إبطال عقائد الرافضة، سالكين في ذلك مسالك متنوعة، كالاستدلال بنصوص الكتاب والسنة، والاستدلال بأقوال من تزعم الرافضة إمامتهم وعصمتهم، والاستدلال بأدلة عقلية إلزامية، فيعدّ موقفهم هذا حسنة عظيمة من حسناتهم وجهدا مشكورا من مساعيهم في خدمة هذا الدين والذب عن حرّماته.

2- إن علماء الحنفية من أعلم الناس وأدراهم بعقائد الرافضة كما يتجلى ذلك من خلال كتب ردودهم على الرافضة، ولعل من أبرز تلك الأسباب وجود الرافضة إلى جنبهم وفي ديار واحدة منذ أمد بعيد كما في بلاد شبه القارة الهندية وبلاد الرافدين وإيران وغيرها من البلدان.

أضف إلى ذلك أن انتشار المذهب الرافضي بشكل غير مسبوق كان أيام الدولة الصفوية الرافضية والتي كانت تعيش بجوار الدولة العثمانية الحنفية

جنباً إلى جنب، حيث كانت الدولة الصفوية تسعى إلى نشر مذهبها الرافضي مما جعل علماء الدولة العثمانية يقفون في وجه تلك الدعوة المسمومة ومحاولة القضاء عليها.

3- إنّ منشأ الرفض من اليهود، وحقيقته: رفض الإسلام ورفض محبة أهله ونصب العداء لهم، وترجع أسسه إلى عبد الله بن سبأ اليهودي الذي أراد بذلك القضاء على الإسلام وأهله، كقوله بالوصية وطعنه في الصحابة، وقوله بالرجعة وغلوه في الأئمة...

وقد قرّر هذه الحقيقة علماء الحنفية كما اعترف بها كبار شيوخ الرافضة كالنوبختي والكشي والأشعري القمي والمامقاني وغيرهم.

4- القول بإمامة علي بن أبي طالب ط وبعض أولاده بلا فصل هو منطلق المذهب الرافضي وأساسه، بل هو أعظم أركان مذهبهم، وعليه بنوا سائر عقائدهم كغلوهم في الأئمة، وطعنهم في الصحابة، وقولهم بتحريف القرآن الكريم، وقولهم بالرجعة إلى الدنيا بهدف تعذيب صحابة رسول الله والانتقام منهم...

ولم يكتفوا عقيدتي البداء والتقية إلا لدفع الكذب والتناقض الموجودين في رواياتهم التي لفقوها حول أسطورة الإمامة، ولأجل التستر على أكاذيبهم وخرافاتهم التي لا يحصيها إلا الله جلّ وعلا، فهما من أعظم مكائدهم وأخطر دسائسهم.

5- لقد شدّت الرافضة عن بقية فرق الشيعة في عقيدة المهدي المنتظر، وذلك لأنها تعلّقت بشخصية خيالية لا وجود لها في الواقع، أما باقي فرق الشيعة فإنّ كلاً منها قالت بمهدوية شخص له وجود في الواقع.

6- إنّ القول بولاية الفقيه الشيعي نيابة عن الإمام الغائب ليس إلا امتداداً لمسألة الإمامة التي انقطعت عند الرافضة فترة طويلة بسبب موت الحسن العسكري إمامهم الحادي عشر، وهي في نظر أصحابها نتيجة لعقيدة الانتظار السلبية الطويلة التي تجاوزت على غياب الإمام المنتظر ألف سنة

والتي تعطلت فيها مصالحهم وأحكام مذهبهم فقالوا بوجوب ولاية الفقيه الشيعي خروجا من هذه الأزمة، ولكنهم خالفوا بذلك الروايات الصريحة الصادرة في كتبهم عن الأئمة بحيث إنها تحذر أشد التحذير من إقامة دولة أو تشكيل حكومة، بل تعدّ من قام بذلك طاغوتا ومارقا من الدين.

كما أنها في الوقت نفسه تبطل حاجتهم إلى خروج إمامهم الغائب الموهوم، وذلك لأن الولي الفقيه عندهم يملك كل ما كان يملكه الإمام، وييده من الصلاحيات مثل ما كانت للإمام.

7- إن من أبرز سمات مذهب الرافضة هو الغلو في الأشخاص، فما من صورة من صور الغلو إلا وقد أثبتوها لأئمتهم.

8- ومن أبرز سمات مذهبهم أيضا هو التناقض الموجود في رواياتهم وأقوالهم، فما من مسألة إلا ويوجد بإزائها ما يناقضها أو يعارضها من الروايات أو الأقوال، وهذا الذي أدى بهم إلى حمل كثير من رواياتهم على التقية.

9- إن الرافضة مجمعون على تكفير الصحابة وسبهم قديما وحديثا، بل هو عندهم من أفضل العبادات وأجلّ القربات.

10- إن الرافضة يحملون غلاّ يهوديا وحقداً مجوسيا على صحابة رسول الله < خصوصا والمسلمين عموما، كما تمثل ذلك في عقيدة الرجعة وغيرها.

11- إن الرافضة أساءوا كثيرا إلى مكانة أهل البيت ومنزلتهم، وذلك أنهم رسموا لهم صورة معاكسة ومضادة لواقعهم، ونسبوا إليهم من الأكاذيب والضلال ما تقشعر من سماعها جلود المؤمنين، وتجرّحها الفطر السليمة والعقول القويمة.

12- إن الرافضة جمعوا في حق أهل البيت بين السيئتين: سيئة الإفراط وسيئة التفريط، فكان فيهم نوع من ضلال النصارى ونوع من خبث اليهود،

فكما أفرطوا في بعض آل البيت كذلك فرطوا في باقي آل البيت، فكانوا بذلك أعظم الناس غلوا وجفاء في آل البيت.

13- قوة رابطة المحبة والمودة المتبادلة بين آل البيت والصحابة وسلف هذه الأمة، واعتراف أئمة آل البيت بإمامة وأفضلية أبي بكر وعمر ش ، وقد نزه الله المؤمنين من أهل البيت مما تزعمه الرافضة لهم وعنهم، فكانوا بذلك من أعظم الناس صدقا وتحقيقا للإيمان وكان دينهم التقوى لا التقية.

14- إن الرافضة مجمعون على القول بتحريف القرآن الكريم وتبديله وتغييره قديما وحديثا، وقد تظاهر بإنكار ذلك أربعة منهم وهم الصدوق والمرتضى والطوسي والطبرسي تقية ونفاقا، مع أنه ورد عنهم ما يقرر اعتقادهم بالتحريف.

كما ردّ موقفهم هذا كثير من متأخريهم كالنوري الطبرسي والمجلسي ونعمة الله الجزائري وغيرهم، ووصفهم بالشذوذ تارة وباستخدام التقية تارة أخرى.

15- من أبرز أسباب قول الرافضة بتحريف القرآن الكريم هو موقفهم العدائي في حق الصحابة ش، وذلك لأنهم نقلته إلى من بعدهم. كما أن من أسباب ذلك أنهم لم يجدوا نصاً فيه على مسألة الإمامة التي قام عليها كيانهم، فقالوا بتحريفه خروجاً من هذا المأزق والإشكال، فوقعوا في ورطة الكفر والخزي والضلال.

16- إنّ الرافضة سلكوا مسلك التحريف السخيف والتأويل الفاسد تجاه تفسير القرآن الكريم وذلك لهدف ترويح ضلالهم وبث سمومهم.

17- إن نسبة البداء إلى الله تعالى تستلزم سبق الجهل وحدث العلم في حقه سبحانه وهو كفر صريح، ولكن الرافضة جعلوا ذلك أصلاً من أصول عقائدهم.

18- إنّ للرافضة تشبها كبيرا باليهود والنصارى والمجوس في عقائدهم وأفكارهم وعاداتهم.

ومن صور تشبههم باليهود قولهم بعقيدة الرجعة والبداء وتقديسهم لعدد اثني عشر...

كما أن من صور مشابهتهم للنصارى غلوهم في بغض الأشخاص واقتراءهم على الله تعالى...

ومن صور مشابهتهم للمجوس احتفالهم بعيد النيروز وتعظيمهم المفرط له وهو من أكبر أعياد المجوس، وشق الجيوب ولطم الخدود في مصيبة الكُبراء من بدع المجوس، وهي سمة بارزة وشعار ظاهر للرافضة منذ قديم الزمان وإلى يومنا هذا...

19- التقية عند الرافضة ضرورة في كل شيء، وعلى الرافضي أن يجعلها شعاره ودثاره مع من يأمنه لتكون سجيته مع من يحذره، وهي في الحقيقة ليست إلا نفاقا وخداعا، وكذبا وتليسا.

20- لقد حاول شيوخ الرافضة نشر مقالات ابن سبأ وسعوا في نشرها في القرن الثاني الهجري كأمثال هشام بن الحكم وشيطان الطاق ووزارة وأبي بصير وجابر الجعفي وغيرهم من الكذابين المجروحين على السنة الأئمة.

وفي القرن الثالث والرابع بدأ تدوين تلك الخرافات في مؤلفات مستقلة على أيدي بعض شيوخهم كالصفار والكليني وابن بابويه القمي وولده الصدوق وأبي القاسم الكوفي وأضرابهم.

وفي القرن الخامس والسادس أضاف شيوخ الرافضة كأمثال المرتضى والمفيد والطوسي وغيرهم بعض بدع المعتزلة إلى مذهبهم ليزدادوا رجسا إلى رجسهم، واستقر أمرهم على ذلك إلى أن جاء شيخهم المجلسي في القرن الحادي عشر فحشد كماً هائلا من ذلك الغثاء في مؤلف واحد وسماه (بحار

الأنوار) تزامناً مع وجود الدولة الصفوية التي مكنته من ذلك ولقبته بشيخ الإسلام ظلماً وعدواناً.

21- إنّ الرافضة المعاصرين يلتقون مع الغابرين في أصول الدين كله وفروعه، بل هم أزيد وأضرّ، كيف لا وقد سهلت المطابع والمواقع الالكترونية... إشاعة ظلماتهم فركبوا من الغلو مربكاً صعباً، ولكنهم في الوقت نفسه يخذعون أهل السنة بزعمهم أنهم لم يأخذوا بجميع أقوال أسلافهم، ولكن كتاباتهم وأفعالهم تكذبهم في دعواهم وتؤكد ولاءهم وموافقتهم لأسلافهم.

22- إنّ للرافضة مكائد ودسائس وشعارات زائفة وشبهات شيطانية قلّ أن توجد مثلها في طائفة أخرى من طوائف الضلال، وعليه؛ فإنه ينبغي لكل مسلم أن يكون فطناً حذراً متحصّناً؛ كي لا يقع في حبالهم ومخالبهم، ولا سيما في هذه الآونة الأخيرة بحيث إنهم سلكوا مسالك الباطنية في دعوة الناس وإدخالهم في متاهات الكفر والزندقة والضلال.

23- إنّ الرافضة لا يجتمعون مع أهل السنة بأيّ حال من الأحوال ما داموا معتنقين لهذا المذهب المعادي للإسلام، فهم يخالفونهم في أصول الدين وفروعه، بل إن مخالفتهم لأهل السنة أمر مطلوب عندهم ديناً ومذهباً، وإن تظاهروا بخلاف ذلك فإنما هو محمول على أنهم أصول مذهبهم، وهو التقية والنفاق.

قال العلامة أبو المعالي الألويسي-وهو ممن عايش الرافضة وعرف حقيقتهم- ((ومن استكشف عن عقائدهم -أي عقائد الرافضة- الخبيثة وما انطوا عليه، علم أن ليس لهم في الإسلام نصيب، وتحقق كفرهم لديه، ورأى منهم كلّ أمرٍ عجيب، وأطلع على كلّ أمرٍ غريب، وتيقن أنهم قد أنكروا الحسيّ وخالفوا البديهيّ الأوّل، ولا يخطر ببالهم عتاب ولا يمرُّ على أذهانهم

26- أتمنى أن تؤخذ جهود بقية المذاهب الفقهية الثلاثة في إبطال عقائد هذه الفئة الضالة بعين النظر والاعتبار، بحيث تكون جهود كل مذهب مستقلة وعلى يد من يقطن في القطر الذي يعتنق أصحابه ذلك المذهب؛ فأهل البيت أدرى بما فيه، وأهل مكة أدرى بشعابها.

كما أتمنى أن تجمع جهود علماء أهل السنة في الرد على هذه الفئة الضالة بحسب الأقطار الإسلامية بحيث تكون جهود كل قطر على حدة، لعل الله أن ينفع بها ويزيح جيوش ظلام الكفر والفساد والضلال.

ثم إني في ختام هذه الرسالة لا أخالي قد وفيت هذا الموضوع حقه ولكن حسبي أني بذلت قصارى جهدي وأقصى وسعي في جمعه وترتيبه وتأليفه في حدود علمي القاصر، فهو جهد المقل صاحب البضاعة المزجاة، فما كان فيه من حق وصواب فهو بفضل من الله ومنه وكرمه، وما كان فيه من خطأ أو زلل فإنه مني ومن الشيطان، والله ورسوله منه بريئان، وأتوب إلى الله منه وأرجو منه العفو والغفران.

كما أتضرع إلى الله العليّ القدير أن يجعل هذا العمل خالصا وصوابا لوجهه الكريم وأن ينفعني به في يوم لا ينفع فيه مال ولا بنون، كما أسأله سبحانه أن ينفع به كل من أراد له الهداية والتوفيق والسداد إنه ولي ذلك والقادر عليه.

وأسأله سبحانه أن يختم لنا ولكل من كان صادقا في طلب الحق بالحسنى، وأن يجعلنا من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه، وصلى الله وسلم وبارك وأنعم على خاتم النبيين والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الغرّ الميامين وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.



الآية	رقمها	الصفحة

الفاتحة

چٹ ڈ ٹ چ	6	678
چ ڈ ٹ ف چ	7	678

البقرة

چ چ ٹ ٹ چ	3	682
چ ڈ ٹ ف چ	8	679
.....		

339	18- 17	چآ ب ب ب چو و ی ی ب چپ پ پ پ
571	23	چگ گ گ گ چٹ ٹ ٹ ف
108	30	چد د ت ت ڈ ڈ
300	33	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
279	35	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
651	61	چد د ت ت ڈ ڈ
592	79	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
90	80	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
192	84	چد د ت ت ڈ ڈ
206،590	86	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
589	90	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
398،447،682	143	چد د ت ت ڈ ڈ
719 ،354	148	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
552	153	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
552،681	156-155	چد د ت ت ڈ ڈ
790 ،470	159	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
470	161	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
543	177	چد د ت ت ڈ ڈ
776	195	چپ پ پ پ پ چ چچ چ ج ج ج چٹ ٹ ٹ ف ف
277	213	چک ک و و و و چگ گ گ گ ن چٹ ٹ ٹ ف ف
812	214	چد د ت ت ڈ ڈ

چڪ ڪ ڪ گ گ گ چ	247	107،206 246،
چڪ ڪ ڪ و و و و	279	459
چ پ ه ا ه ه ه ه چ	255	654

آل عمران

[illegible]

444،454	144	چ چ چ چ ج
448		
812 ،364	146	چ چ ے ے ئے ئے ک
		ک..
407	155	چ ک ک ک و.....
681	200	چ ئا ئا ئا ئا

النساء

6	1	چا پ ب ب پ پ.....
631	3	:چ د ت د ژ ڈ ڈ.....
425 ، 393	11	چک گ گ گ گ.....
687	46-45	چا پ ب ب.....
165	54	چ ف ف ف ف ف
671	57	چ ه ه ه
98 ، 95	59	چ ئ ئ ئ ئ ئ.....
107	59	چ ئ ئ ئ ئ ئ.....
82	69	چ چ چ چ چ.....
502	80	چا پ ب ب پ پ.....
42، 142	82	چ چ چ چ چ.....
90	123	چ و و و و و.....

685	137	چڳ گڱ گڱ گڱ ن س
285 ،7	165	چچ چچ چچ
277	170	چا ب ب پ پ
752	176	چد د ڈ ڈ ڈ چ

المائدة

175,789	3	چ ڄ ڇ ڙ ڻ چ
3,169,182	3	چچ چ ڇ ڄ ڙ چ
425,509		
205,615	6	چڄ ڙڙ ڙڙ ڙڙ ..
136	12	چچچچ چچ چچ چچ ..
572,699	15	چچچچ چچ چچ چچ چ
572,674	16	چڄ ڙڙ ڙڙ ڙڙ ڙڙ ..
90	18	چچچچ پ پ پ پ
112	20	چچ ڙ چ
651	22	چچو ڙو ڙو ڙو ڙو چ
735	24	چچ پ چچ ڙ چ
191	30	چچو ڙو ڙو ڙو ڙو چ
459	33	چچچچ چچچچ چچ ..
179	51	چچ پ پ پ پ پ پ پ پ چ
179,682	54	چچگگ گگ گگ گگ گگ چ

	174،178،211	55	چې پ پ ر ه ئا
	178	57	چي چ ع م ئ ئ ي ب ج ب ج بم بي بي تج تح.....
	196 ،176	66	چن ن ن ن ت
	،505 ،174،184 788	67	چچ چ چ چ چ چ چ چ ..
	756	73	چ ژ ژ ر ک ک ک ک.....
	112	144	چک ک ک گ

809	1	چپ پيٽنٽ چ
571	38	چ چ د ي د ت د چ
13،688	55	چ چ د دي
293،299،755	59	چ نه نه ئو ئو
752	73	چئي ء ي چ
329 ،324	84	چ گ گ گ گ چ
324	124	چ مؤ ئو مؤ ئو مؤ چ

572	3	چ د ت ث ط
682	44	چ ط ٹ ۛ
286 ، 290	128	چے ئے لک کھ ...
680	130	چوؤ مؤ ی ی ہ
680	133	چج چ جج چگ گ گگ چا ا ب ب پ پ پ
746	142	
696 ، 299	188	

205	11	ج ج چ چ چ
408	16	چ ہ ٹ ٹ ا ا

چو و و.....	31	302 ،301
چ پ ب ؛ پ پ ۰۰۰۰۰۰۰۰	41	499
چو و و و و ۰۰۰۰	74	472 ،394
چ ئ ئ ئ ئ ئ ی.....۰۰۰۰۰۰	75	273 ،135

التوبة

[illegible]

یونس

299	20	چَیِیَہ	عُجَّحْ	چَہ
286	31	چَو وُو	وُو وُو وُو	
286	107	چَا	بَہ	بَہ

		

هود

[illegible]

الرَّعْدُ

چ ر ہ ئ ا ءا	12 39	284 748 ،668

ابراہیم

[illegible]

المحبر

چ گ گ گ گ	9	،558،567
.....		
چ ژ و و و و ی ی	47	420
چ ٹ ٹ ٹ	94	812

النَّحْلُ

279	36	چچ چ ج ج ج.....
664	44	چچ ٹ ٹ ٹ ٹ.....
682	68	چچ ڈ ڈ ڈ ڈ
653	92	چچ ہ ہ ہ ہ.....
774، 789	106	چچ ڈ ڈ ڈ ڈ

الإسراء

572	9	چٹ ٹٹ ت ت ت
286	56	چو و و و و و
50 ، 522، 556	72 78	چک ک ک ک و م ف ف و
571، 619	88	چی ی ٹ ٹ ن
680	101	چھ ہ ہ ہ ہ

الكهف

250	5	پ پ ب ٹ ...

652	6	چڑ ت م ر
723	47	چ ٹ م ر ف چ
686	51	چ و ی ی پ پ چ
432	54	چ پ ی ی ن ن چ

مستم

426	5	چ ف ق م ج چ
394،426	6	چ چ چ ج ج چ

طه

[illegible]

الأُنبياء

279	25	چ ا ب ب ب ب پ پ ...
280	28-27	چ ط ط ف ف
787	107	چ ک ک گ گ گ چ

الحج

758	18	چک ک ک ک گ گ گ
643	52	چگ گ گ گ گ گ گ
729	66	چق ق ق ق ق ج

المؤمنون

710	16	چ و و ی ی ی چ
733	76	چ ٹ ٹ ٹ ٹ
732 ، 624	77	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ
286	89-84	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ
732	100-99	چ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ٹ

النور

192	12	چ چ ج چ چ ج
563	17	چ و و و و و ی ی

149	55	چ ۋ ٲ ٲ ۋ ٲ ج
500	63	چ ٲ ڪ ڪ ڪ ڪ

الفرقان

651	5	چ چ چ چ چ
591	30-29	چ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ
677	55	چ ئي ٻج ٻج ٻج ٻج چ
655	55	چ ئي ئي ئي ئي ئي ئي

الشعراء

685	195-192	چ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ
286	214	چ چ چ چ چ
544	227	چ ٻي ئي ئي ئي ئي

النمل

426 ، 394	16	چ ٲ ۋ ٲ چ
، 294 ، 293 304	65	چ ٲ ٲ ٲ ٲ ٲ ٲ ٲ ٲ
733 ، 724	82	چ ڏ ڏ ڏ ڏ ڏ
732 ، 723	83	چ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ ڪ

القصص

	295	5	چې ي پ س.....
	388،411	16	چق ق ق چ
	،528 ،203	29	چ ٲ ن م.....
	680	31	چ د ل د چ
	680	32	چ ه ه ه ه ه.....
	229	34	چو و و و ي ي چ
	679	35	چئ ئو ئي چ ه ه ع ع ئ
	786	53	چ ت ت ر ر ت م
	786	54	چ چ چ چ ج ج
	284 ،290	65	چ ط ط ف ف ف ف ق
	711	85	چا ب ب پ پ

العنكبوت

277	15-14	چچہ نانا تہ
812	45	چو لوؤ وؤ
652	48	چد ت دڈ ڈڈ ڈڈ

لقمان

676	30	چڻ ڪڙ ۽ وڇ

752	16	چھ ہ ہ ہ ہ ہ.....
299،302،304	34	چھٹا ٹہ ٹہ ٹو ٹو.....

الأحزاب

523	5	چڳ گ چ
،134 513،563	6	چو و و و چ
502	21	چئو ئو مو تو مو ئو
،528 ،196 563	32	چت ت ت ت ت چ
،177،200 ،493،513	33	چڈ ڈ ڈ ژ ر ژ .
529 ،203	35	چڑ ڑ ه
549	36	چث ث ث ث ث
510 ،208	39	چؤ و و و و
321	39	چپ پ ر ه نا نآ نه نه
563 ،273	52	چج ج چ چ چ ج

		
513	53	چڙهه ٿو ٿو ٿو ٿو...
527	59	چڙگن سڻ ٿي
540، 6	71-70	چڙهه هه هه هه هه
684	72	چڙو و و و و و و

سبأ

چ : ء ح م ئ ي	47	198

فاطر

299	38	چڇي پي ئى ئى ۰۰۰۰۰
112	39	چا ب ب ب پ چ

پس

پچگے ن س ٹ مٹ	20	195
چج چ ج چ	31	728

الصفات

193	23-22	ی یٰۤیٓحُ حُۥ
176، 193	24	چ ب ج م بی چ
193	25	چ ا پ ب پ ؛ چ

145	6-68	چو و و و ء

ص

329	47	γ $\gamma_{\#}$ $\gamma_{\#}$ $\tilde{\gamma}$ $\tilde{\gamma}$ $\gamma_{\#}$ $\gamma_{\#}$

الزمر

چھ ی ی ی	47	57، 739
چھ ہ ہ ہ	64	679
چو و و و چ	65	679
چو و و و ی چ	66	679
چٹ ٹ ٹ ٹ چ	69	676

فصلت

807	34	چ ژ ر ٹ ط کک
612، 599	42	جگ گ گ گ گ گ گ گت...گز
714	47	چ ب ب پ ج پ پ پ پ پ پ پ

الشورى

399	18	چک ک ک گ گ
311	21	چھ ے ے ئے ئے
176،197	23	چپ پ پ ٹ ٹ ن ن ت ت چ

213،		
286	49	چۇۋۇۋۇچ

الجائزية

643	29	چڙا نا نه نه ئو موچ

محمد

443	25	چ ب گ گ گ گ گ
443	26	چ چ ہ ہ لے

الفتح

150	16	چھا ب ب ب ب ب

472 ،381	18	چک ک ک گ گ
،400 ،381 453	29	چا ب ب ب

المحبرات

424 ، 386	2	چٹ ٹ ط ظ ہ ء
414 ، 391	6	چٹ ز ن ت م ت ژ
448	7	چ ق ج ح ج چ چ
192	11	چ چ ج ح چ

324,330 ،783 ،484	13	چ چ د د ت ت چ

النجم

286	25	چ ع ع م ئ چ

الرحمن

681	39	چ ی ی ی ع ع ع

الواقعة

،176 194,401	11-10	چ ک و
196	14-13	چ و و و

الحديد

286 472 ،396	10 10	چ ئ ئ ئ ئ ئ ئ چ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ..
752	22	چ ع ئ ئ ئ ئ ئ

چٹ ٹ ط ٲ 7	499 ،226
چ پ پ ر ٲ..... 10	،450

225	4	چے ے ئے ٹ ٹ ٹ ٹ و و وچ
583	8	چت ت ڈ ڈ ڈ
812	9	چ ک گ گ گ گ

752	127	چ.ج. جم ج.ح ح.ج ح.ج خم چ

312	1	چ ا ب پ ب ٲ ٲ ٲ ٲ
558	10	 چ ک ک ک گ گ گ...

الملك

286	1	چآ بٓ بٓ ڀ ڙ

القلم

198	46	چ	چ	ج	ج	ج	ج
213	51	ط	ط	ط	ط	ط	ط

الجن

809	15	چیت ن ن ن	ن چ
293،	28-27	چوٹ ٹی ٹی	ٹی ٹی...
294،304			

المدثر

570	11	چ ت و ئ و ء و چ
570	26-22	چ ت و ئ و ء و چ

القيامة

49,574	19-16	ی چہ ئی ئے ی ی
51	17	 چہ ج ح ہ

49	18	 ئى ب ج ح

الأعلى

574	7-6	و	ك	ك	ك	

الفجر

675	28-27	چند ت ت

الشرح

632	1	ۛ ۛ ۛ ۛ ۛ ۛ

الآية	رقمها	الصفحة

الفاتحة

چٹ ڈ ٹ چ	6	678
چ ڈ ٹ ف چ	7	678

البقرة

چ چ ٹ ٹ چ	3	682
چ ڈ ٹ ف	8	679
ف ف ف ف ف		
.....		

339	18- 17	چآ ب ب ب چو و ی ی ب چپ پ پ پ
571	23	چگ گ گ گ چٹ ٹ ٹ ف
108	30	چد د د ڈ ڈ
300	33	چپ پ پ پ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
279	35	چج ج ج ج چچ چ چ چ چف ف ف ف
651	61	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
592	79	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
90	80	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
192	84	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
206،590	86	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
589	90	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
398،447،682	143	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
719 ،354	148	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
552	153	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
552،681	156-155	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
790 ،470	159	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
470	161	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
543	177	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
776	195	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
277	213	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف
812	214	چچ چ چ چ چچ چ چ چ چف ف ف ف

[illegible]

آل عمران

[illegible]

444،454	144	چ چ چ چ ج
448		
812 ،364	146	چ چ ے ے ئے ئے ک
		ک..
407	155	چ ک ک ک و.....
681	200	چ ن ا ن ا ن ا

النساء

6	1	چا پ ب ب ب پ.....
631	3	:چ د ت د ژ ڈ ڈ.....
425 ، 393	11	چگ گ گ گ گ.....
687	46-45	چا پ ب ب.....
165	54	چ ف ف ف ف ف
671	57	چ ه ه ه
98 ، 95	59	چ ئ ئ ئ ئ ئ.....
107	59	چ ج ج ح ح ح ح.....
82	69	چ چ چ چ چ.....
502	80	چا پ ب ب ب پ.....
42، 142	82	چ چ چ چ چ چ چ چ چ.....
90	123	چ و و و و و و و و و.....

685	137	چڳ گگ گگ گگ ن س
285 ،7	165	چ چ چ چ
277	170	چا ب ب ب پ
752	176	چد د د د ڈ چ

المائدة

[illegible]

174،178،211	55	چې پ پ ر ه ٹا
178	57	چہ چ ح ح م ئ ئ ی ی ج ج ب ج بم بی بی تج تح.....
196 ،176	66	چٹ ٹ ٹ ڈ ٹ
،505 ،174،184 788	67	چچ چ چ چ چ چ چ چ چ ..
756	73	چژ ژ ژ ر ک ک ک ک گ.....
112	144	چک ک ک گ

205	11	ج ج چ چ چ
408	16	چ ہ ٹ ٹ ا ا

302 ،301	31	چو و و.....
499	41	چ پ ب پ پ پ
472 ،394	74	چو و و و و
273 ،135	75	چ ئ ئ ئ ئ ئ

التوبة

569	6	چېرہ نہ ٹالو۔
412	26	چوؤ وؤ وؤ وؤ وؤ وؤ.....
310	31	چوؤ وؤ وؤ.....
133	40	چے ے ئے ئے لٹ لٹ چ
505	84	چے ئے ئے لٹ لٹ کٹ کٹ.....
447	90-89	چیٹ ٹ ٹ ٹ ٹ ...
،381،398 399،456،472،667	100	چا پ پ پ
225	108	چچ چ چچ چچ چچ چچ
790	119	چچ چچ چچ چچ چچ.....

یونس

299	20	چَیِیہ	جُحْ	چَ
286	31	چو و و	و و و	و و و
286	107	چ ا	ب ب	ب ب

		

هود

571	13	چا پ ب ب ۱۳
652	17	چک کک گگ گ گ ۱۷
299	31	چچ چ چ چ چ ۳۱
560	34	چئے ک ک ک ک ک ک ۳۴
،525 ،203	73	چ ن ن ت ت ت ۷۳
414	114	چئے ک ک ک ک ک ک ۱۱۴
509	118	چا پ ب ب پ پ ۱۱۸
299	123	چک ک ک گ گ ۱۲۳

الرَّعْدُ

چ ر ه ئ ا ءا	12 39	284 748 ،668

ابراہیم

286	10	چڭ لڭ گڭ و چن ن ت ت .. چئي ب ب ب ب ب ب بي چ
460،658	26	
319	33	

المحبر

چ گ گ گ گ	9	،558،567
.....		
چ ژ و و و و ی ی	47	420
چ ٹ ٹ ٹ	94	812

النَّحْلُ

279	36	چچ چ ج ج ج.....
664	44	چچ ٹ ٹ ٹ ٹ.....
682	68	چچ ڈ ڈ ڈ ڈ
653	92	چچ ہ ہ ہ ہ.....
774، 789	106	چچ ڈ ڈ ڈ ڈ

الإسراء

572	9	چٹ ٹٹ ت ت ت
286	56	چو و و و و و
50، 522، 556	72 78	چک ک ک ک و م ف ف و
571، 619	88	چی ی ٹ ٹ ٹ
680	101	چھ ہ ہ ہ ہ

الكهف

250	5	پ پ ب ٹ ...

چڑھت ٹ ٹ ٹ ٹ	6	652
چٹ ٹ ٹ ٹ ف چ	47	723
چو ی ی ی ی چ	51	686
چپ ی ی ی ٹ ٹ چ	54	432

مستم

426	5	چ ف ق م و ن ج چ
394،426	6	چ چ چ ج چ ج چ

طه

608	19	چڙ رڙ ڪ چ
608	23-22	چس ن ن ٽ ٺ
218	32-29	چء نا ئا ئه ءه.....
680	46	چو و و ي چ
728	55	چچ چ چ چ چ
683	82	چگ گ گ گ گ
280 ، 271	115	 چت ت م ٽ ٽ ف ف ش
108، 591	121	چئے لک لک کڙ چ
108	122	چو و و و و و چ
729	127	چت ت م چ

279	25	چ ا ب ب ب ب پ پ
280	28-27	چ ط ط ف ف
787	107	چ ک ک گ گ گ چ

758	18	چ ک ک گ گ گ گ گ
643	52	چ گ گ گ گ گ گ گ
729	66	چ ف ف ف ف ج

710	16	چؤ و ی ی ب چ
733	76	چٹ ٹ ز
732 ، 624	77	چٹ ٹ ف ف ف ف ق
286	89-84	چئے لک گ ک
732	100-99	چھ ہ ہ ہ ہ ہ ع .

192	12	چ چ ج چ چ
563	17	چ و و ؤ و ی ی

149	55	چؤٹف فؤٹج
500	63	چڑک کک کک.....

الفرقان

651	5	چچ چ چچ
591	30-29	چک گ گ گ گ.....
677	55	چئی ب ب ب ب ب ب
655	55	چئی ئ ی ی ی ی ی ی.....

الشعراء

685	195-192	چگ گ گ گ.....
286	214	چچ چ چچ
544	227	چئ ئ ئ ئ ی.....

النمل

426 ، 394	16	چف فؤچ
،294 ،293 304	65	چٹ ٹ ٹ ف ف فؤف ف
733 ، 724	82	چڈ ڈ ڈ ڈ.....
732 ، 723	83	چک گ گ گ گ گ

القصص

[illegible]

العنكبوت

277	15-14	چچہ نانا ئه
812	45	چۆلۈۋۇۋۇ
652	48	چچتت دد دد دد

لقمان

676	30	چڻ ڪڙ ۽ وڇ

752	16	چھ ہ ہ ہ ہ ہ.....
299،302،304	34	چھٹا ٹہ ٹہ ٹو ٹو.....

الأحزاب

523	5	چڱ گ چ
،134 513،563	6	چو و و و چ
502	21	چئو ئو مو تو مو ئو
،528 ،196 563	32	چت ت ت ت ت چ
،177،200 ،493،513	33	چڈ ڈ ڈ ژ ر ژ .
529 ،203	35	چڑ ڑ ه
549	36	چت ت ت ت ت
510 ،208	39	چو و و و و
321	39	چپ پ ر ه نا نآ نه نه
563 ،273	52	چچ چ چ چ چ چ

		
513	53	چڙهه ٿو ٿو ٿو ٿو...
527	59	چڙگ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ
540 ،6	71-70	چڙهه ه ه ه ه ه
684	72	چڙو و و و و و

سبأ

198	47	چ ٲ ٲ ء ح م ئ ئىج

فاطر

299	38	چڀي پئي ئي ۰۰۰۰۰
112	39	چا پ ب ٻ پ چ

یہیں

195	20	پچگے ن س ٹ ٹ ٹ
728	31	چ چ چ چ چ

الصفات

193	23-22	ی یٰۤیٓحُ حُۥ
176، 193	24	چ ب ج م بی چ
193	25	چ ا پ ب پ چ

145	6-68	چو و و و ^{۹۵}

ص

329	47	ᠶ ᠬᠦ ᠨᠡ ᠵᠢ ᠰᠤ ᠲᠤ ᠭᠣ

الزمر

چۈڭ يىي 47	57،739
چەھ ه ه ه 64	679
چۇ وۇ وۇ چ 65	679
چۆر و وۇ وې چ 66	679
چىف ف ف ف چ 69	676

فصلت

807	34	چ ژ ر ژ ر ٹ کک گک ... گک
612، 599	42	چک گ گ گ گ گ گ گ گ گک... گک
714	47	چ ب ب پ پ

الشورى

399	18	چک ک ک گ گ
311	21	چھ ے ے ئے ئے
176،197	23	چپ پ پ ٹ ٹ ن ن ت ت ت چ

213،		
286	49	چۇۋۇۋۇچ

الجائزية

643	29	چڙا نا نه نه ئو موچ

محمد

443	25	چڳ گڱ گگ گگ گگ
443	26	چڳ چڳ ه ه ه ه ل

الفتح

چا ب ب پ	16	150
چک ک گ گ	18	472 ، 381
چا ب ب پ	29	، 400 ، 381 453

المحبرات

چٹ ٹ ط ظ ہ ء	2	424 ، 386
چف ز ن ت م ژ ۰۰	6	414 ، 391
چھ چ ج ب چج	7	448
چہ ج ح چ	11	192

324,330 ،783 ،484	13	چ چ د د ت ت چ

النجم

286	25	چ ع ع م ئ چ

الرحمن

681	39	چ ی ی ی ع ع ع

الواقعة

،176 194,401	11-10	چ ک و چ و و و
196	14-13	

الحديد

286 472 ،396	10 10	چ ئ ئ ئ ئ ئ ئ چ ئ ئ ئ ئ ئ ئ ئ
752	22	چ ع ئ ئ ئ ئ ئ

499,226	7	چٹ ٹ ٹ ٹ ٹ
،450	10	چ پ پ پ پ

225	4	چے ے ئے ٹے کٹ کٹ و و وچ
583	8	چتہ ڈڈ ڈ چک ک گگ گ
812	9	چک ک گگ گ چک ک گگ گ چک ک گگ گ

752	127	چ.ج. جم ج.ح ح.ج.ج خم چ

312	1	چ ا ب پ ٻ ڀ ڄ ڙ
558	10	 چ ک ڪ ڪ گ گ ...

الملك

286	1	چا ب ب ب

القلم

198	46	چ	چ	چ	چ	چ
213	51	ط	ط	ط	ط	ط

الجن

809	15	چیت ٹ م ن
293،	28-27	چٹو ٹی ٹی ٹی
294،304		

المدثر

570	11	چٲوئوئوئوئو چ
570	26-22	چ ۛ ۛ ۛ

القيامة

49,574	19-16	ی چہ ئی ئی ئی ی
51	17	 چہ ج ح ح م

49	18	تِي بِح بِح

الأعلى

574	7-6	و كُ

الفجر

675	28-27	چ ن ت ت

الشرح

632	1	چ ه ه ه ه چ

الصفحة	طرف الحديث

124,125,138	الأئمة من قريش
489	أحبوا الله لما يغذوكم به من نعمة.....
67	إذا خرج ثلاثة في سفر.....
386	إذا فتحت عليكم فارس والروم.....
482,485	أذكركم الله في أهل بيتي.....

604	أرسل إليّ أبو بكر مقتل أهل الإمامة.....
287	اشتروا لأنفسكم لا أغني عنكم من الله شيئاً.....
625	أعطيت مكان التوراة السبع.....
482،517،	أعلمت أنّ آل محمد لا يأكلون الصدقة.....
237	أعلمكم بالحلال والحرام.....
501	اقتربت اليهود على إحدى وسبعين فرقة.....
220	اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر
625	اقرأوا الزهراوين: البقرة وآل عمران.....
423	ألا إنّ فاطمة بضعة مني، يؤذيني ما آذاها.....
209، 218،486	ألا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب
223	ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان
205	ألست أولى بكم من أنفسكم؟.....
211	أما ترضى أن تكون مني بمنزلة هارون من موسى؟
751	أما هذا المقتول فقد مضى على صدقه

	ويقيننه.....	
472 ، 482،	إنّ الصدقة لا تحل لآل محمد.....	
226	إنّ الله يؤيد هذا الدين بالرجل الفاجر	
755	إنّ من أشرّ الناس من يدعّه الناس اتقاء فحشه	
121	أنا أعلم بأمر دينكم، وأنتم أعلم بأمر دنياكم	
230، 235	أنا مدينة العلم وعليّ بابها.....	
410	إنا معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة	
483، 491	إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد	
480	إنما يأكل آل محمد من هذا المال.....	
494	إنه لم يكن نبي قبلي إلا وقد كان حقا عليه أن يدل أمته.....	
226	إني أحبك فقل.....	
257	إني أخاف أن تفرقوا كما تفرقت بنو إسرائيل عن هارون...	
301	إني لكم فرط على الحوض.....	
278	إياكم والغلوّ في الدين.....	

478	أيها الناس! فإنما أنا بشر يوشك أن يأتي رسول ربي فأجيب..
748	ثلاثٌ من كنّ فيه وجد بهنّ حلاوة الإيمان.....
402	ثم تنطلقون إلى مساكين المهاجرين.....
450	حربُ عليّ حربي
233	الحق بعدي مع عمر حيث كان
114	الخلافة بعدي ثلاثون سنة.....
442, 398	خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم.....
563	خيركم من تعلم القرآن وعلمه
230، 232	رحم الله علياً، اللهم أدر الحق معه حيث دار
189	السابقون ثلاثة.....
438	سحقاً سحقاً لمن غير بعدي
103	صلّوا خلف كل برّ وفاجرٍ
626	طراً عليّ حزبي من القرآن.....
219	عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين.....
5	فإنّ أصدق الحديث كتاب

	الله.....
730	قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل فيحضر له في الأرض.....
489	قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد.....
517، 481	قولوا: اللهم صل على محمد وأزواجه وذريته.....
389	قوموا عني هذا الآن بين يدي.....
321	كنا نفاضل على عهد رسول الله > أبا بكر ثم عمر ثم عثمان.....
598	كيف تنهى عن شيء فعله النبي > ؟.....
739	كيف وجدت قلبك؟.....
466، 376	لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده.....
377	لا تقوم الساعة حتى تأخذ أمتي مأخذ القرون قبلها.....
146	لا يزال الإسلام عزيزاً إلى اثني عشر خليفة.....
146، 131	لا يزال أمر الناس ماضياً ما وليهم اثنا عشر رجلاً.....
146	لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر

	خليفة....
23	لا يشكر الله من لا يشكر الناس
213	لأعطين الراية غداً رجلاً يحب الله ورسوله.....
700	لتتبعن سنن من كان قبلكم شبرا بشبر وذراعا بذراع.....
539	لعن الله اليهود والنصارى، اتخذوا قبور أنبيائهم مساجد.....
468	الله الله في أصحابي، لا تتخذوهم من بعدي.....
237، 231	اللهم اتني بأحب الخلق إليك يأكل معي هذا الطائر.....
480	اللهم اجعل رزق آل محمد قوتا
481	اللهم صلّ على محمد النبي الأمي.....
197، 520	اللهم هؤلاء أهل بيتي فأذهب عنهم الرجس.....
438	ليردن عليّ أناس من أصحابي الحوض.....
563 301	الماهر بالقرآن مع السفارة الكرام البررة..... ما المسئول عنها بأعلم من السائل.....
226	من أحب الناس إليك؟ قال:

	عائشة.....
239, 231	مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى آدَمَ فِي عَلَيْهِ.....
389	مَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي
467	مَنْ سَبَّ أَصْحَابِي فَعَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ
563	مَنْ قَرَأَ حَرْفًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَلَهُ بِهِ حَسَنَةٌ.....
241, 231	مَنْ نَاصَبَ عَلِيًّا فِي الْخِلَافَةِ فَهُوَ كَافِرٌ
111	النَّاسُ لِقَرِيشٍ.....
399, 376	النَّجُومُ أَمْنَةٌ لِلسَّمَاءِ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءُ مَا تَوَعَّدُ..
388	نَحْنُ مَعَاشِرُ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورِثُ مَا تَرَكَاهُ صَدَقَةٌ.....
417, 376	وَإِذَا ذَكَرَ أَصْحَابِي فَأَمْسَكُوا.....
188	وَقَفَّوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُولُونَ عَنْ وِلَايَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ
484	وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يَسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ
416	وَبِحْ عِمَارٍ تَقْتُلُهُ الْفِتْنَةُ الْبَاغِيَةُ.....
288	يَا غَلَامُ أَلَا أَعْلَمُكَ كَلِمَاتٍ: احْفَظِ اللَّهَ يَحْفَظْكَ.....
114	يَا أَيُّ اللَّهَ وَالْمُسْلِمُونَ إِلَّا أَبَا بَكْرٍ

399	يأتي زمانٌ يغزو فتام من الناس.....
563	يقال لصاحب القرآن: اقرأ وارتي، ورتل.....
146	يكون اثنا عشر أميراً.....

طرف الأثر	الصفحة

339	أحذرك الأهواء المضلة وشرها الرافضة فإنها يهود هذه الأمة
416، 241، 451	أصبحنا نقاتل إخواننا في الإسلام على ما دخل فيه من الزيف والاعوجاج والشبهة
605	أعظم الناس أجرا في المصاحف أبو بكر.....
150	أقترى أنه كان يشفق عليّ من حرّ اللقمة ولا يشفق عليّ من النار.....
605	اقعدا على باب المسجد، فمن جاء كما بشاهدين.....
469، 442	ألا تخبروني أنتم المهاجرون الأولون.....
223	ألا لا يحج بعد العام مشرك، ولا يطوف بالبيت عريان.....

255	إلى أين يا خليفة رسول الله؟.....
495، 376	إنَّ الله نظر في قلوب العباد، فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد.....
196	إنَّ قوله تعالى: يٰٓأَيُّهَا النَّبِيُّ انْزِلْ فِي نِسَاءِ النَّبِيِّ.....
339	إنَّ ممن ينتحل هذا الأمر لمن هو شرُّ من اليهود والنصارى...
255، 234	إنَّ هذا الأمر لم يكن نصره ولا خذلانه بكثرة ولا بقلة.....
746	إنَّا لنكشِّر في وجوه أقوام.....
258، 150	إنه بايعني القوم الذين بايعوا أبا بكر وعمر وعثمان.....
469	إني أكره لكم أن تكونوا سبائين.....
338	إني درست الأهواء كلها فلم أر قوما أحق من الخشية.....
338	إياكم والغلو فينا قولوا إنا عبيدٌ مربوبون.....
337	أيها الناس أحبونا حبَّ الإسلام.....
703	بئس القوم لو كان كذلك لما نكحنا نسائه.....

123	بلى، والله هذا مكان من يقول لا أدري.....
639	حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن.....
332	خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر.....
259، 82	دعوني والتمسوا غيري.....
522، 487	ارقبوا محمداً > في أهل بيته.....
296	سبحان الله سبحان الله، لا والله ما يعلم هذا إلا الله.....
748، 530	علامة الإيمان أن تؤثر الصدق حيث يضرك على الكذب.....
494	علمنا رسول الله ﷺ كل شيء حتى آداب الخراءة.....
257	فإننا دخلنا على رسول الله حين ثقل.....
443	فمن لم يقل الصديق فلا صدق الله قوله في الدنيا والآخرة.....
105	قد ملك الشيطان عنائي في سوء الظن وضعف اليقين.....
192	القربى من بينه وبين النبي < قرابة.....
400	كان أحب اللقاء إليهم لقاء

	الله.....
296 ، 277	كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلها على شريعة من الحق..
442	كانوا إذا ذكروا الله هملت أعينهم حتى تبلّ جباههم.....
151	كذب وافترى علينا
219	كلّ شيء مردود إلى الكتاب والسنة
332	لا أوتينّ برجلٍ يُفضّلني على أبي بكرٍ إلا جلدته حدّ المفترى
606	لا تغلوا في عثمان ولا تقولوا له إلا خيراً في المصاحف.....
200 ، 105	لا تكفّوا عني مقالة بحقٍ، أو مشورةً بعدلٍ.....
103	لا يصلح الناس إلا بالإمارة، براً كان الأمير أو فاجراً.....
105	لا بدّ للناس من أميرٍ برٍّ أو فاجرٍ.....
402	لعمري إن مكانهما لعظيم، وإن المصاب بهما لجرح في الإسلام شديد.....
494	لقد توفي رسول الله ﷺ ، وما من طائر يقرب جناحية في السماء.....
338	اللهم إني بريء من الغلاة كبراءة عيسى بن مريم من النصارى
371	لو امتحنت الشيعة لما وجد في الألف واحداً.....

200 ، 105	لو جَزَّ أنفي كان أحبَّ إليَّ مما فعله أخي.....
216	لو كان النبي < يعني بقوله ((من كنت مولاه.....
775	لو منعوني عقالا كانوا يؤدّونه إلى رسول الله < لقاتلتهم عليه.....
339،370	ما أنزل الله آية في المنافقين إلا وهي فيمن ينتحل التشيع.....
257	ما أوصى رسول الله < فأوصي.....
258	ما خصّنا رسول الله بشيء.....
400	ما كنتُ إلا رجلاً من المهاجرين أوردتُ كما أوردوا.....
303	من حدثكم بأنه يعلم ما في غدٍ فقد كذب.....
111	منّا أميرٌ ومنكم.....
258	هل عندكم كتاب؟ قال: لا، إلا كتاب الله.....
35	هما وزيرا جدي.....
487	والذي نفسي بيده لقراءة رسول الله < أحب إليّ.....
425	والله لا نصليّ إلا ما كتب الله لنا.....
423	والله يا ابنة رسول الله ﷺ، إن قرابة رسول الله ﷺ أحب إليّ...

219	ولكم علينا العمل بكتاب الله تعالى، وسيرة رسول الله.....
377	وما تعجبون من هذا! انقطع عنهم العمل.....
487	يا ابنة علي! والله ما على ظهر الأرض أهل بيت أحب إليّ...
105	يا أيها الناس أحبونا حبّ الإسلام ولا تحبونا حب الأصنام...
337 ، 305	يا عجباً لأقوام يزعمون أنا نعلم الغيب.....
270	يروون عنا الأكاذيب ويفترون علينا أهل البيت.....

اسم العلم	رقم الصفحة

{أ}

أبو بردة بن نيار الأنصاري..... 398

أبو بكر بن أبي داود..... 605

أبي بن كعب 236

- أبو الحسن الندوي 84
- أبو الصلاح الحلبي 155
- أبو عبد الرحمن السلمي 639
- أبو عمرة الأنصاري..... 433
- أبو الفضل بن الحسن بن أحمد رضي الدين، المعروف بالبرقي 77
- أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم الموسوي الخوئي..... 458
- أبو المظفر الإسفراييني 687
- أحمد بن أبي السعود بن محمد بن مصلح الدين العمادي 183
- أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكر البيهقي الإمام..... 489
- أحمد بن حسام الدين الحسن، كمال الدين البياضي 607
- أحمد بن خالد البرقي..... 524
- أحمد بن زين الدين الأحسائي 54
- أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية
- الحراني..... 6
- أحمد بن علي الرازي الحنفي، المعروف بالجصاص 113، 179
- أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي، المعروف بالخطيب..... 404
- أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس المقرئ 701
- أحمد بن علي بن محمد ابن حجر الكفائي العسقلاني 59

- أحمد بن فارس بن زكريا إمام أهل اللغة.....
70،478
- أحمد الكاتب 78
- أحمد بن محمد النراقي الكاشاني.....
157
- أحمد بن محمد بن إسماعيل، أبو جعفر النحاس 626
- أحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي 50
- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي..... 485
- أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي..... 403
- أحمد مير قاسم بن مير أحمد الكسروي 78
- أحمد ولي الله بن عبد الرحيم بن وجيه الدين العمري الدهلوي 29
- أحمر بن شميظ 717
- أسامة بن زيد بن حارثة.....
387
- إسماعيل بن حماد الجوهري 43
- إسماعيل بن عمر بن كثير أبو الفداء المعروف بابن كثير 56
- إسماعيل حقي بن مصطفى الإستانبولي البروسوي 196
- الأشتر النخعي، مالك بن الحارث..... 411
- الأشعث بن قيس 46
- أم إبراهيم مارية القبطية 695
- أم الحكم بنت أبي سفيان.....
512

..... أم أيمن بنت ثعلبة.....
388

أم سلمة أم المؤمنين 244
..... أم كلثوم بنت علي بن أبي طالب.....
530

..... أم كلثوم بنت النبي <.....
513

أوس بن أبي أوس حذيفة الثقفي 625

{ب}

بولس النصراني 248

{ث}

ثناء الله العثاني الباني بتي، المعروف بالمظهري 183

{ج}

جابر بن سمرة 131

..... جابر بن عبد الله الأنصاري.....
524

جابر بن يزيد الجعفي 127

..... جبير بن مطعم.....
483

جعفر بن محمد بن علي بن الحسين المعروف بأبي عبد الله الصادق.....

74

جمال الدين بن محمد بن قاسم القاسمي.....

369

جندب بن جنادة، أبو ذر الغفاري.....

372

{ح}

حافظ الدين أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي 182

حذيفة بن اليمان.....

433

الحسن المثنى بن الحسن السبط 216

الحسن بن علي بن أبي طالب 82

الحسن بن موسى النوبختي 41

الحسن بن يوسف بن المطهر الحلي 74

حسين بن الحسن الأشقر 193

الحسين بن روح النوبختي.....

345

حُسين بن عبد الصمد العاملي.....

455

الحسين بن علي بن أبي طالب 83

حسين بن محمد تقي النوري الطبرسي.....

445

الحسين بن محمد بن المفضل الأصهباني الملقب بالراغب.....
479

الحسين بن مسعود بن محمد البغوي المفسر 742
حُصَيْن بن المنذر ، أبو ساسان الأنصاري.....
433

حفصة بنت عمر بن الخطاب.....
436

الحكم بن أبي العاص.....
390

حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان الخطابي.....
492

حمزة بن عبد المطلب.....
545

{خ}

خالد بن الوليد..... 456

خبيب بن عدي 758

خديجة بنت خويلد 190

خزيمة بن ثابت الأنصاري أبو خزيمة 605

الخليل بن أحمد الفراهيدي.....
478

{ر}

رشيد أحمد جنجوهي 608

رقية بنت الرسول <>

513

روح الله بن مصطفى الخميني 157

{ز}

الزبير بن العوام.....>

414

زرارة بن أعين 75

زيد بن أرقم 209

زيد بن ثابت 236

زيد بن علي بن الحسين 35

زين العابدين بن إبراهيم المشهور بابن نجم.....>

474

زين العابدين بن يوسف الكوراني.....>

374

زينب بنت النبي <>

513

{س}

سعد بن عبد الله بن أبي خلف الأشعري القمي 689، 58

سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخدري 399، 171

.....سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي.....

99

702 سفيان بن عيينة

.....سكينة بنت الحسين.....

530

34 سلمان الفارسي

141 سليم بن قيس الهلالي

.....سليمان بن إبراهيم القندوزي البلخي.....

526

58 سليمان بن جرير الزيدي

606 سويد بن غفلة

{ش}

156 الشاه إسماعيل الصفوي

433 شتيره.....

.....شداد بن حكيم.....

303

.....شمر ذي الجوشن.....

706

{ص}

457 صخر بن حرب، أبو سفيان.....

صفي الدين الهندي محمد بن عبد الرحمن بن محمد الأرموي.....

104

{ض}

ضياء الرحمن فاروقي.....

364

{ط}

طارق بن شهاب البجلي..... 182

طلحة بن عبيد الله.....

414

{ع}

عائشة بنت أبي بكر الصديق، أم المؤمنين.....

226

عامر بن شراحيل الشعبي.....

338

عبادة بن الصامت..... 174

العباس بن عبد المطلب.....

487

عبد الحسين الموسوي..... 212

عبد الحسين بن أحمد الأميني التبريزي.....

385

- عبد الحميد بن هبة الله بن أبي الحديد.....
381
- عبد الرحمن بن صخر الدوسي، أبو هريرة..... 286
- عبد الرحمن بن عوف..... 377
- عبد الرحمن بن ملجم الخارجي..... 290
- عبد الشكور الكهنوي..... 591
- عبد العزيز بن الشاه ولي الله الدهلوي الملقب بسراج الهند.....
85
- عبد العزيز بن نحرير بن عبد العزيز بن البراج.....
155
- عبد الغني الميداني.....
467
- عبد الله بن أبي بن سلول.....
497
- عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة 50
- عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين 122
- عبد الله بن الإمام أحمد 34
- عبد الله بن أم مكتوم 223
- عبد الله بن سبأ 38
- عبد الله بن سلام 174
- عبد الله بن محمد بن علي، أبو جعفر المنصور.....
302
- عبد الله بن محمد بن علي، أبو جعفر المنصور..... 293

- عبد الله بن مسعود.....
476
- عبد الله شبر بن محمد رضا الحسيني..... 132،
550
- عبد الله بن مسعود.....
367، 495
- عبد الملك بن مروان 147
- عبد خير بن يزيد 605
- عبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي 36
- عبيد الله بن عمر.....
390
- عثمان بن علي بن محجن بن يونس الزيلعي 237
- عثمان بن سعيد العمري.....
344
- عدي بن حاتم.....
310
- عروة بن الزبير.....
496
- عقيل بن أبي طالب.....
513
- عكرمة بن عمار اليمامي 173
- علاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني 763
- علي بن إسماعيل الأشعري، أبو الحسن 34

- علي الرضا بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين 137
علي بن أبي بكر بن عبد الجليل، برهان الدين المرغيناني 763
علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي.....
396
- علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب الملقب بزين العابدين 105
علي بن الحسين بن موسى بن بابويه القمي 245
علي بن خلف بن بطلال 740
علي بن سلطان محمد الهروي المكي، المعروف بالملا علي القاري 232
علي بن عبد الله البحراني.....
510
- علي بن علي بن محمد بن أبي العز الدمشقي 114
علي بن عيسى الإربلي، أبو الحسن 128
علي بن محمد السمرلي..... 345
علي بن محمد بن حبيب البصري الماوردي.....
67
- علي بن محمد بن علي بن القاسم العلوي الشعрани 93
علي بن محمد بن علي من موسى الكاظم 139
علي بن موسى بن طاووس الحسيني.....
462
- علي بن نظام الدين الشيرازي.....
382
- علي بن يوسف بن جبر 97

علي بن يونس العاملي النباطي البياضي.....
455

عمار بن ياسر.....34
عمر بن عبد العزيز الخليفة الراشد.....
91

عمران بن حصين.....
398

عمرو بن العاص.....
465

عويمر بن زيد أبو الدرداء 756
عياض بن موسى بن عياض، المعروف بالقاضي.....
522

عيسى بن جلال الدين موسى بن جعفر البنديجي.....
397

{ف}

فاطمة بنت الرسول.....
185

الفضل بن الحسين التوربشتي.....
238

الفضل بن شاذان النيسابوري 574
فيروز أبو لؤلؤة المجوسي.....
390

{ق}

قاسم بن قطلوبغا الحنفي
360

قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السدوسي 49

{ك}

كمال الدين ابن ميثم بن علي بن ميثم البحراني 93

{ل}

ليث بن البختری المرادي، أبو بصير 268

{م}

المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم الجزري المعروف بابن الأثير 60
محسن بن مهدي الطباطبائي
458

محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز المعروف بابن عابدين 104

محمد أنور شاه بن محمد معظم شاه الكشميري 238

محمد باقر المجلسي 92

محمد بن عبد الكريم بن أحمد الشهرستاني 688

محمد بن إبراهيم ابن المنذر 739

محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي، المعروف بابن قيم الجوزية
480

- محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي المفسر 51
- محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي 646
- محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي.....
- 487
- محمد بن أحمد بن منظور 43
- محمد بن إسكندر الياصري 78
- محمد بن الحسن الحر العاملي..... 54
- محمد بن الحسن الشيباني.....
- 303
- محمد بن الحسن الطوسي.....
- 131
- محمد بن الحسن بن فروخ الصفار.....
- 246
- محمد بن الحسين بن موسى، المعروف بالشريف الرضي.....
- 279
- محمد ابن الحنفية.....
- 220
- محمد بن المرتضى المدعو بالملأ محسن الكاشاني.....
- 283
- محمد بن المنصور، الخليفة العباسي المهدي.....
- 659
- محمد بن جرير الطبري الإمام..... 47

- محمد بن صالح بن سليمان العثيمين.....
31
- محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام.....
80
- محمد بن عبد علي بن محمد آل عبد الجبار.....
247
- محمد بن عثمان بن سعيد العمري.....
345
- محمد بن علي النعمان بن أبي طريفة البجلي، الملقب بشيطان الطاق.....
133
- محمد بن علي بن الحسين بن موسى بن بابويه المعروف بالصدوق.....
56
- محمد بن علي بن موسى الكاظم 139
- محمد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب، أبو جعفر 75
- محمد بن عيسى الترمذي 233
- محمد بن محمد البزدوي، أبو اليسر 125
- محمد بن محمد بن الحسن الطوسي الملقب عند الرافضة بنصير الدين
713
- محمد بن محمد بن النعمان الملقب بالمفيد 100
- محمد بن محمد بن شهاب بن يوسف الكردي الشهير بالبزازي.....
474
- محمد بن محمد بن محمد البردعي، المعروف بمحي الدين شيخ زاده 183
- محمد بن محمد بن محمود البابرقي.....
474

محمد بن مسعود العياشي 575

محمد بن يعقوب الكليني.....

73

محمد جواد مغنية.....

383

محمد حسين بن علي بن محمد رضا آل كاشف الغطاء 73

محمد رضا المظفر 129

محمد سرفراز خان 84

محمد طاهر الهاشمي 84

محمد عبد الستار التونسي 81

محمد محي الدين الرحماوي 113

محمد مكّي الجزيني، الملقب بالشهيد الأول عند الرافضة 156

محمد منظور نعماني 82

محمد يوسف اللّدهياني.....

115

محمود بن زيد اللّامشي 103

محمود بن عبد الله أفندي البغدادي، المعروف بأبي الثناء شهاب الدين

الألوسي 80

محمود شكري بن عبد الله بن شهاب الدين المعروف بالألوسي الحفيد 87

المختار بن أبي عبيد الثقفي 716

مرتضى بن محمد أمين بن شمس الدين الأنصاري 746

مسعود بن عمر التفتازاني 80

مسيلة الكذاب بن حبيب اليمامي 750

.....مصعب بن الزبير بن العوام.....

530

معاذ بن جبل 226

معاوية بن أبي سفيان 83

معين الدين أشرف، الشهير بميرزا مخدوم 180

المقداد بن عمرو 34

موسى الكاظم 134

موسى بن الحسن الموسوي 78

.....موسى بن سليمان الجوزجاني الحنفي.....

570

موسى جار الله التركستاني 662

ميرزا غلام أحمد القادياني 650

ميمون بن محمد المكحولي النسفي 102

{ن}

نصر بن محمد السمرقندي، أبو الليث المعروف بإمام الهدى 182

.....نصير الدين الطوسي.....

نعمة الله الجزائري 36

.....نور الله بن شرف الدين التستري.....

382

{هـ}

هارون الرشيد، الخليفة العباسي 134

هشام بن الحكم 134

هشام بن سالم الجواليقي 136

هشام بن عبد الملك بن مروان 35

هند بنت عتبة.....

512

{و}

وحشي بن حرب.....

457

الوليد بن عقبة.....

410

وهب بن عبد الله بن مسلم، أبو جحيفة 258

{ي}

يحيى بن شرف بن حسين، أبو زكريا النووي.....

490

يحيى بن خالد البرمكي 134

يزيد بن حيان 217

يزيد بن معاوية 147

الصفحة	اسم المكان أو البلد أو القبيلة

أحد.....	385
الأهواز.....	390
بدر.....	225
البصرة.....	250
بنجاب.....	595
بنو تيم.....	450
بنو حنيفة.....	145
بنو المصطلق.....	410
توك.....	221
ثقيف.....	625
جبل رضوى.....	352
الجزيرة الخضراء.....	352
الحجاز.....	249
الحديبية.....	395

..... حنين	385
..... خراسان	460
..... خير	225 , 213
..... الروم	386
..... سامراء	351
..... الشام	249
..... صِيفين	413
..... صنعاء	250
..... الطّور	221
..... العراق	442
..... القسّاط	250
..... الكوفة	249
..... المدائن	689
..... النجف	357
..... غدير خم	169

145 فارس

..... فذك

388

..... كربلاء

543

687 مصر

184 نجران

234 نهاوند

..... وادي ذو طوى

352

..... وقعة الجمل

413

..... الخشبية

338

64 الخوارج

..... الزردشتية

289

712 الزيدية

40 السبئية

41 الشيعة الاثني عشرية

القاديانيون 660

الكيسانية 716

المجسّمة 269

المرجئة 723

المشبهة 269

النصاري 191

النواصب 275

اليهود 115

الصفحة	الكلمة الغريبة

أُتوَحِّش 186

الإرادة الكونية والشرعية 199

الإنجيل 589

..... البقيع

456

..... البنية

296

التوراة 588

الثُلّة 190

.....	حُبِكت	359
405	الْحَتُوف	
190	الحديث الموضوع	
189	الحديث المنكر	
207	حَسْكَة	
187	الْخَتَنَ	
.....	الْخِرَاءة	486
.....	الدَّور	320
.....	الرَّخَم	338
.....	السَّبَّ	454
361	السَّرْدَاب	
.....	الصَّافِر	291
.....	الطَّغَام	361
.....	العدل عند المعتزلة	540

.....العدالة	380
.....العُدْلَة	406
.....العَسْب	604
.....العصمة	318,
.....العقل	320
.....العقل	258
.....العلَّهز	709
.....الغنيمة	491
.....الغني	491
.....القُدَّة	700
.....الخاف	605
.....اللُّطف	75
.....اللُّزَّة	406
.....المباهلة	184
.....المجاهيل	188
.....المدارة	765
.....المداهنة	765
.....المطمورة	731

المولى	214
النَّسخ	643
الهُمَزَة	406
الهُودَج	414
رَامَتْ	211
صُهاك	792
فاغراً	781
ليلة الصدر	

404

.....نَهَارُشُ

345

نَكْشَرٌ	756

أ: فهرس المصادر السُّنية:

* القرآن الكريم كلام الله جلّ شأنه.

{أ}

1- الإبانة عن أصول الديانة للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل

الأشعري، ط الخامسة: 1424هـ، تحقيق: بشير محمد عيون،

مكتبة دار البيان - دمشق.

2- أبجد العلوم للشيخ صديق بن حسن القنوجي، ط الأولى 1423هـ، دار

ابن حزم، بيروت لبنان.

3- الاتباع للإمام علي بن علي بن أبي العز الحنفي، تحقيق: محمد عطا الله،

والدكتور: عاصم القريوتي، المكتبة السلفية، لاهور- باكستان.

4- الإتقان في علوم القرآن للمحافظ جلال الدين عبد الرحمن

- السيوطي، بيروت - لبنان.
- 5- الأجوبة البندنجية على الأسئلة اللاهوتية لأبي الهدى عيسى صفاء الدين البندنجي، تحقيق وتعليق: الشيخ عبد العزيز الصالح المحمود، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الإمام البخاري- مصر.
- 6- الأجوبة العراقية على الأسئلة الإيرانية لأبي الثناء محمود بن عبد الله الألوسي، بواسطة رسالة الدكتور عبد الله بوشعيب البخاري بعنوان (جهود أبي الثناء الألوسي في الرد على الرافضة، ط الأولى: 1420هـ، دار ابن عفان، القاهرة.
- 7- الأجوبة العراقية على الأسئلة اللاهوتية للإمام المفسر أبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بوشعيب البخاري، ط الأولى: 1428هـ، دار ابن القيم- الرياض، ودار ابن عفان - القاهرة.
- 8- أحسن الفتاوى لرشيد أحمد الدهيانوي، ط حجرية باكستانية.
- 9- الأحكام السلطانية للإمام الماوردي الشافعي، ط وزارة الشؤون الإسلامية، المملكة العربية السعودية.
- 10- أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد الرازي الجصاص، مراجعة: صديقي محمد جميل، دار الفكر- بيروت.
- 11- أحوال الرجال لأبي إسحاق إبراهيم الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، ط الأولى: 1405هـ، مؤسسة الرسالة.
- 12- اختلاف الأمة والصراط المستقيم [باللغة الأردية] لمحمد يوسف الدهيانوي، المكتبة المدنية، أردو بازار لاهور- باكستان.
- 13- الأدب المفرد للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تخریج وتعليق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط الرابعة: 1429هـ، دار

- الدليل الأثرية، ومؤسسة الريان، بيروت- لبنان.
- 14- أدلة معتقد أبي حنيفة الأعظم في أبوي الرسول >، للإمام علي ابن سلطان المعروف بالمللا القاري، تحقيق: الشيخ مشهور بن حسن سلمان، ط الأولى: 1997م، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة النبوية.
- 15- الأديان والفرق والمذاهب المعاصرة للشيخ عبد القادر بن شيبه الحمد، ط الثانية: 1426هـ، دار الزمان- المدينة النبوية.
- 16- إرشاد الشيعة [بالأردية] للشيخ محمد سر فراز صفدر، المكتبة الصفدرية، كوجرانواله- باكستان.
- 17- إرشاد الطالبين للشيخ ثناء الله الباني بتي المظهري، ط حجرية باكستانية.
- 18- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم للقاضي أبي السعود محمد بن محمد العمادي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 19- إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي > للإمام محمد ابن علي الشوكاني، تحقيق: أبي الحسن علي بن أحمد الرّازحي، ط الأولى: 2006م مكتبة الرضوان- مصر.
- 20- إرواء الغليل في تخرّيج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط الثانية: 1405هـ، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
- 21- إزالة الريب عن عقيدة علم الغيب لأبي الزاهد محمد سر فراز خان صفدر، ط حجرية باكستانية.
- 22- الأزهار المتناثرة في الأحاديث المتواترة للإمام السيوطي، ط الثامنة، مطبعة دار التأليف بمصر.
- 23- أسباب النزول للإمام الشيخ أبي الحسن علي بن أحمد الواحدي النيسابوري، تحقيق: الدكتور السيد الجميلي، ط الثانية: 1406هـ، دار

- الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- 24- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام الحافظ أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن عبد البر، تحقيق: محمد البجاوي، ط الأولى: 1412هـ، دار الجيل، بيروت- لبنان.
- 25- الاستيعاب في معرفة الأصحاب للإمام الحافظ أبي عمر يوسف ابن عبد الله بن عبد البر، مطبوع بحاشية الإصابة، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- 26- إسلامي تعليمات كي أصول وفروع [بالأردية] (أصول الدين وفروعه) للسيد ذیشان جواد، كراتشي باكستان.
- 27- الأسماء والمصاهرات بين أهل البيت والصحابة رضوان الله عليهم، للشيخ أبي معاذ السيد بن أحمد بن إبراهيم الإسماعيلي، مكتبة الرضوان- مصر.
- 28- إشارات المرام من عبارات الإمام للقاضي كمال الدين أحمد البياضي الحنفي، تحقيق وتعليق: الشيخ يوسف عبد الرزاق الشافعي، ط الأولى: 1425، دار زمزم للنشر، كراتشي- باكستان.
- 29- الإصابة في تمييز الصحابة للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط الأولى: 1412هـ، دار الجيل، بيروت- لبنان.
- 30- أصول الدين للإمام أبي اليسر محمد البزدوي، تحقيق: الدكتور هانز بيتر لنس، ضبط وتعليق: الدكتور أحمد حجازي السقا، ط: 1424هـ، المكتبة الأزهرية للتراث.
- 31- أصول الدين للإمام جمال الدين أحمد بن محمد بن محمود بن سعيد الغزنوي، تحقيق: عمر توفيق الداعوق، ط الأولى: 1998م، دار البشائر الإسلامية، بيروت- لبنان.

- 32- الأصول للإمام شمس الدين أبي بكر محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي الوفاء الأفغاني، ط الثانية: 1423هـ دار المعرفة، بيروت.
- 33- أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية (عرض ونقد) للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري، ط الثالثة: 1418هـ، دار الرضا للنشرة والتوزيع.
- 34- أصول وعقائد الشيعة الاثنا عشرية تحت المجهر ودور ابن سبأ في تأسيسها ونشأته، للدكتور حافظ موسى عامر، ط الأولى: 1427هـ، مكتبة الإمام البخاري- مصر.
- 35- إظهار الحق للشيخ رحمة الله بن خليل الرحمن الكيرانوي العثماني الهندي، تحقيق: الدكتور محمد أحمد محمد عبد القادر خليل ملكاوي، ط الرابعة: 1424هـ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء، المملكة العربية السعودية.
- 36- الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف أهل السنة والجماعة، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تخرىج وتعليق: فريخ بن صالح الهلال، ط الثانية: 1424هـ، رئاسة إدارة البحوث العلمية والإفتاء- الرياض.
- 37- أعلام التصحيح والاعتدال مناهجهم وآراءهم، تأليف خالد ابن محمد البديوي، ط الأولى: 1427هـ.
- 38- الأعلام لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، ط الثامنة: 1989م، بيروت- لبنان.
- 39- الاقتصاد في الاعتقاد للإمام الحافظ تقي الدين أبي محمد عبد الغني المقدسي، تحقيق: الشيخ الدكتور أحمد بن عطية بن علي الغامدي، ط الثانية: 1423هـ، مكتبة العلوم والحكم- المدينة النبوية.
- 40- أكابر علماء ديوبند، لمحمد أكبر شاه بخاري، ط 1419هـ إدارة

الإسلاميات، لاهور باكستان.

- 41- الأم للإمام محمد بن إدريس الشافعي، تصحيح: محمد زهري النجار، دار المعرفة، بيروت.
- 42- الإمام جعفر الصادق لأبي زهرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 43- الإمام زيد بن علي بن الحسين لأبي زهرة، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 44- الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة للدكتور عبد الله الدميحي، ط الثانية: 1409هـ، دار طيبة- الرياض.
- 45- الإمامة من أبحاث الأفكار في أصول الدين لسيف الدين الآمدي، تحقيق: محمد الزبيدي، ط الأولى: 1412هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- 46- الأنساب للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي القرشي السمعاني، تعليق: عبد الله البارودي، ط الأولى: 1408هـ دار الجنان، بيروت.
- 47- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف لعلاء الدين أبي الحسن علي ابن سليمان بن أحمد المرداوي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1426هـ، دار عالم الكتب- الرياض.
- 48- أهل بيت كا مختصر تعارف [بالأردية] (التعريف المختصر بأهل البيت) لرئيس منظمة حماة الصحابة بباكستان، الشيخ أبو ریحان ضياء الرحمن فاروقي، الناشر: إشاعة المعارف، فيصل آباد- باكستان.
- 49- أيام الخلافة الراشدة لعبد الرؤوف الرحمانى [بالأردية] ط الأولى: 2001م، المكتبة القدوسية، لاهور- باكستان.

- 50- آية التطهير وعلاقتها بعصمة الأئمة، للدكتور عبد الهادي الحسيني، ط الأولى: 1423هـ، دار الإيمان- الإسكندرية.
- 51- الإيمان بالقضاء والقدر، للشيخ محمد بن إبراهيم الحمد، تقديم سماحة الشيخ: عبد العزيز بن باز، ط الثانية: 1419هـ دار ابن خزيمة- الرياض.
- 52- الإيمان لأبي عمر محمد بن يحيى العدني، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، ط الأولى: 1407هـ، الدار السلفية، الكويت.
- {ب}
- 53- الباعث الحثيث اختصار علوم الحديث للحافظ أبي الفداء إسماعيل ابن عمر بن كثير، ط الثالثة: 1399هـ، دار التراث.
- 54- البحر الرائق شرح كنز الدقائق لزين الدين ابن نجم المصري الحنفي، ط الثانية، دار المعرفة- بيروت.
- 55- بحر الكلام للإمام أبي المعين ميمون بن مكحول النسفي، تحقيق: السيد يوسف أحمد، ط الأولى: 1426هـ، منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 56- بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر ابن مسعود الكاساني الحنفي الملقب بملك العلماء، تحقيق: محمد خير حلي، ط الأولى: 1420هـ، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 57- البداية والنهاية للحافظ أبي الفداء ابن كثير، اعتناء: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل عبد الموجود، ط الثانية: 1426هـ، دار الكتب العلمية- بيروت لبنان.
- 58- بذل المجهود في إثبات مشابهة الرافضة لليهود، للدكتور عبد الله الجميلي، ط الرابعة.

- 59- البرهان في علامات المهدي آخر الزمان، لعبد الله الحنفي (مخطوط) بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية.
- 60- البرهان في علوم القرآن لأبي عبد الله محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: 1391 هـ، دار المعرفة - بيروت.
- 61- بروتوكولات آيات قم حول الحرمين المقدسين، تأليف الدكتور عبد الله الغفاري، ط الأولى: 1411 هـ.
- 62- بريق الجمان بشرح أركان الإيمان للدكتور محمد محمدي بن محمد جميل النورستاني، ط الثانية: 1429 هـ غراس للنشر والتوزيع - الكويت.
- 63- بطلان عقائد الشيعة وبيان زيغ معتنقيها ومفترياتهم على الإسلام من مراجعهم الأساسية، للشيخ محمد عبد الستار التونسي، رئيس منظمة أهل السنة بباكستان، ط الأولى: 1408 هـ، المكتبة الإمدادية - مكة المكرمة.
- 64- البلاغ المبين للإمام الشاه أحمد بن ولي الله الدهلوي، ط المكتبة السلفية بـلاهور - باكستان.
- 65- البناية شرح الهداية لمحمود بن أحمد بن موسى بدر الدين العيني، تحقيق: أيمن صالح شعبان، ط الأولى: 1420 هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 66- بوارق الغيب على من يدعي لغير الله علم الغيب لمحمد منظور نعماني كبير علماء الهند، ط حجرية 1988 م، ملتان - باكستان.
- 67- البيانات للشيخ عبد الشكور اللكنوي [بالأردية]، كراتشي - باكستان.

{ت}

- 68- تاج التراجم لأبي الفداء زين الدين قاسم بن قطوبغا
السودوني، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، ط الأولى:
1413هـ، دار القلم - دمشق.
- 69- تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محمد مرتضى
الزبيدي الحنفي، مكتبة الحياة، بيروت - لبنان.
- 70- تاج اللغة وصحاح العربية المسمى بالصحاح، لأبي نصر إسماعيل ابن
حماد الجوهري الفارابي، بحواشي محمد بن أبي الوحش المقدسي، ط
الأولى: 1419هـ، دار إحياء التراث الإسلامي، بيروت - لبنان.
- 71- تاريخ ابن خلدون لعبد الرحمن ابن خلدون، دار إحياء
التراث العربي.
- 72- تاريخ الإسلام لشاه معين الدين الندوي [بالأردية]، المكتبة الرحمانية،
أردو بازار لاهور - باكستان.
- 73- تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري) للإمام أبي جعفر محمد بن جرير
الطبري، ط الأولى: 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 74- تاريخ الخلفاء لجلال الدين بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: حمدي الدمرداش،
ط الأولى: 1425هـ مكتبة تار مصطفى الباز - مكة المكرمة.
- 75- التاريخ الكبير للإمام الحافظ المحدث أبي عبد الله
البخاري، ط الأولى، دائرة المعارف العثمانية.
- 76- تاريخ المدينة لابن شبة، ط: دار الفكر، بيروت - لبنان.
- 77- تاريخ بغداد للإمام أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، ط
الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 78- تاريخ دمشق للحافظ ابن عساكر، تحقيق: علي شيري، ط: 1415هـ

دار الفكر، بيروت - لبنان.

- 79- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلّها، للحافظ أبي القاسم علي بن الحسين بن هبة الله المعروف بابن عساكر، تحقيق: محب الدين أبي سعيد العمروي، ط الأولى: 1417هـ، دار الفكر، بيروت.
- 80- تاريخي دستاويز (الوثيقة التاريخية) [بالأردنية] لرئيس منظمة حماة الصحابة بباكستان، الشيخ أبو ریحان ضياء الرحمن فاروقي، ط الثانية: 1995هـ، الناشر: سباه صحابة - باكستان.
- 81- تأملات في أحاديث الحوض (قراءة في أحاديث الحوض ودلالاتها على ردة الصحابة كما تقوله الإمامية) لعبد الله بن عبشان الغامدي، تقرّظ الشيخ صالح بن عبد الله الدرويش، ط الأولى: 1428هـ.
- 82- تأويلات أهل السنة (تفسير الماتريدي) لأبي منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي، تحقيق: الدكتور مجدي باسلوم، ط الأولى: 1416هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 83- تبصرة الأدلة في أصول الدين للإمام أبي المعين ميمون بن مكحول النسفي، تحقيق: كلود سلامة، نشر: المعهد العلمي الفرنسي للدارسات العربية بدمشق، ط: الجفان والجابي للطباعة والنشر، ليا سول قبرص.
- 84- التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي لابن الجوزي، تصدير وتحقيق: محمد بن الحسين الحسيني، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- 85- التبصير في الدين وتمييز الفرقة الناجية عن الفرق الهالكين، للإمام أبي المظفر الإسفراييني، تخريج وتعليق: محمد زاهد الكوثري، ط الأولى، المكتبة الأزهرية - مصر.
- 86- تبين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، للحافظ علي بن الحسن بن هبة الله بن عساكر الدمشقي، ط الثالثة:

1404هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

- 87- التحفة الاثني عشرية للشيخ عبد العزيز الدهلوي (وهو بالفارسية) وترجمه إلى العربية الشيخ: غلام حليم، دراسة وتحقيق كل من الدكتور: إبراهيم الفارس، وأحمد المدخلي، وعمر العيد، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية أصول الدين، قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة.
- 88- تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي للإمام أبي العلاء محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري، تخرّيج: عصام الصبّاطي، ط الأولى: 1421هـ، دار الحديث - القاهرة.
- 89- تدريب الراوي شرح تقريب النواوي لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، مؤسسة فؤاد - مصر.
- 90- تذكرة الموضوعات للإمام محمد طاهر بن علي الهندي الفتيّ، وبذيله (قانون الموضوعات والضعفاء للمؤلف)، ط الثالثة: 1415هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت - لبنان.
- 91- تسديد الملك لحكم أبي بكر ط في فذك وردّ الفرية المزعومة: مظلومية الزهراء، للشيخ عبد الفتاح محمود سرور، ط الأولى: 1428هـ، أضواء السلف - مصر.
- 92- تطور الفكر السياسي الشيعي من الشورى . إلى ولاية الفقيه لأحمد الكاتب، ط الأولى: 1997هـ، عمان - الأردن.
- 93- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، للحافظ شهاب أحمد ابن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، تحقيق: الدكتور إمداد الله إكرام الحق، ط الأولى، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.
- 94- التعريفات الاعتقادية للشيخ سعد بن محمد بن علي آل عبد اللطيف، ط الأولى: 1422هـ، دار الوطن - الرياض.

- 95- التعريفات للإمام علي بن محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط الأولى: 1405هـ دار الكتاب العربي- بيروت.
- 96- التعليقات السنية على الفوائد البهية في تراجم الحنفية، للإمام محمد عبد الحي اللكنوي، قديمي كتب خانة، كراتشي- باكستان.
- 97- تفسير البغوي المسمى (معالم التنزيل) للإمام أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط الثانية: 1423هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 98- تفسير السمرقندي المسمى (بحر العلوم) لأبي الليث نصر بن محمد ابن أحمد السمرقندي، تحقيق وتعليق: الشيخ علي معوض، والشيخ عادل عبد الموجود، والدكتور زكريا النوتي، ط الأولى: 1413هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 99- تفسير القرآن الحكيم المشهور بتفسير المنار للإمام محمد رشيد رضا، باعتناء: إبراهيم شمس الدين، منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط الثانية: 1426هـ.
- 100- تفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، مؤسسة الريان.
- 101- تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله والصحابة والتابعين، للإمام الحافظ عبد الرحمن بن محمد بن إدريس المعروف بابن أبي حاتم، تحقيق: أسعد محمد طيب، مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة.
- 102- تفسير القرآن للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مصطفى مسلم محمد، ط الأولى: 1410هـ مكتبة الرشد- الرياض.
- 103- التفسير المظهري للشيخ ثناء الله الباني بتي المظهري

- 104- تفسير النسفي المسمى بمدارك التنزيل وحقائق التأويل للإمام الجليل أبي البركات عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، دار الفكر- بيروت.
- 105- تفسير مجاهد بن جبر المخزومي التابعي، تحقيق: عبد الرحمن الطاهر محمد السورتي، المنشورات العلمية، بيروت- لبنان.
- 106- التفهيمات الإلهية للشيخ أحمد ولي الله بن عبد الرحيم الدهلوي (بالفارسية) ط حجرية هندية.
- 107- تقريب التهذيب للمحافظ شهاب أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، تحقيق: الشيخ خليل مأمون شبحا، ط الثالثة: 1422هـ، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 108- التقرير لأصول نخر الإسلام البزدوي لأكل الدين محمد بن محمود البابرتي، تحقيق: الدكتور عبد السلام صبحي حامد، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية- الكويت.
- 109- تلخيص البيان في علامات المهدي آخر الزمان لأحمد بن محمد الحنفي (مخطوط) بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية تحت رقم (4/2610).
- 110- تمهيد الأوائل وتلخيص الدلائل لأبي بكر محمد بن الطيب بن جعفر بن القاسم أبو بكر الباقلائي، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، ط الأولى: 1987م، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان.
- 111- التمهيد في أصول الدين أو التمهيد لقواعد التوحيد، لأبي المعين ميمون بن مكحول النسفي، تحقيق: محمد عبد الرحمن الشاغول الأشعري، المكتبة الأزهرية للتراث.
- 112- التمهيد في قواعد التوحيد لأبي الثناء محمود بن زيد اللامشي الحنفي، تحقيق: عبد المجيد تركي، ط الأولى: 1995م دار الغرب الإسلامي،

بيروت- لبنان.

- 113- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر، نشر: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية في المغرب.
- 114- تنبيه الحائرين (وهو في الرد على الحائري الرافضي القائل بعقيدة التحريف) للشيخ عبد الشكور اللكنوي، مطبوع ضمن كتاب (العقائد والأفكار الضالة والصراط المستقيم لمحمد يوسف الدهيانوي باللغة الأردنية) مكتبة الدهيانوي، لاهور- باكستان.
- 115- تنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام للشيخ محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين الشامي (ضمن مجموعة رسائل ابن عابدين).
- 116- التنبيه والرد على أهل الأهواء والبدع لأبي الحسين محمد بن أحمد بن عبد الرحمن الملطي الشافعي، تحقيق: محمد زاهد الكوثري، ط الثانية: 1977م المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة.
- 117- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة لأبي الحسن علي بن محمد بن عرق الكثاني، تصحيح وتعليق: عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 118- تهذيب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي الشهير بابن حجر العسقلاني، ط الأولى: 1404هـ دار الفكر، بيروت- لبنان.
- 119- تهذيب اللغة لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرى، تحقيق: عدة أشخاص، الناشر: الدار المصرية للتأليف والترجمة- القاهرة.
- 120- توضيح الأفكار وتنقيح الأنظار لمحمد بن إسماعيل الأمير الحسيني الصنعاني، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة السلفية- المدينة النبوية.

121- التوقيف على مهمات التعاريف لمحمد عبد الرؤوف المناوي، تحقيق: محمد رضوان الداية، ط الأولى: 1410 هـ دار الفكر- بيروت.

{ث}

122- الثورة الإيرانية في ميزان الإسلام للشيخ محمد منظور نعماني كبير علماء الهند، ترجمها من الأردية إلى العربية: الدكتور محمد البنداري، تقديم وتقرّظ: أبي الحسن الندوي، ومحمد إبراهيم شقرة، ط الأولى: 1408 هـ، دار عمار للنشر والتوزيع- عمان.

{ج}

123- جامع البيان في تأويل آي القرآن للإمام أبي جعفر محمد ابن جرير بن يزيد الآملي الطبري، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر، ط الأولى: 1420 هـ، مؤسسة الرسالة.

124- الجامع الوجيز المعروفة بـ(الفتاوى البزازية) بهامش الفتاوى الهندية، دار الفكر، بيروت.

125- الجامع لأحكام القرآن للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط الخامسة: 1425 هـ، دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان.

126- جريدة (الزمان) العدد 1381 التاريخ 2002 - 11-4.

127- جلاء الأفهام في فضل الصلاة على محمد خير الأنام للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي، المعروف بابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد القادر الأرناؤوط، ط الثانية: 1407 هـ دار العروبة- الكويت.

128- جمهرة الأمثال لأبي هلال العسكري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط الثانية: 1988 هـ دار الفكر، بيروت.

- 129- جمهرة أنساب العرب لأبي محمد بن حزم، ط الأولى: 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 130- جهود أبي الثناء الألوسي في الرد على الرافضة للدكتور عبد الله بوشعيب البخاري، ط الأولى: 1420هـ دار ابن عفان- القاهرة.
- 131- جهود العلامة ابن عثيمين / في توضيح الإيمان بالملائكة والكتب والرسل واليوم الآخر، ومباحث الإيمان، رسالة مقدمة لنيل درجة العالمية (الماجستير) في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية إلى قسم العقيدة بكلية الدعوة وأصول الدين، عام: 1425هـ.
- 132- جهود علماء الحنفية في إبطال عقائد القبورية، للشيخ الدكتور شمس الدين بن محمد أشرف الأفغاني، ط الأولى: 1416هـ، دار الصميعي.
- 133- الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لشيخ الإسلام أبي العباس تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية الحراني، تحقيق وتعليق: د: علي ابن حسن الألمعي، و د: عبد العزيز العسکر، و د: حمد الحمدان، ط الأولى: 1424هـ، دار الفضيلة- الرياض.
- 134- الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحي الدين عبد القادر بن محمد القرشي الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط الثانية: 1413هـ مؤسسة الرسالة.
- {ح}
- 135- حاشية السندي على سنن ابن ماجه، لأبي الحسن السندي، ط الأولى: 1416هـ، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 136- حاشية الشيخ محمد بنحيت المطيعي الحنفي على خريدة التوحيد لأبي البركات الدردير، ط: 1413هـ، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.

- 137- حاشية الشيخ محي الدين زاده على تفسير البيضاوي،
باعتناء: محمد عبد القادر شاهين، منشورات محمد علي، دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 138- حاشية القونوي على تفسير البيضاوي باعتناء: عبد الله
محمود محمد عمر، منشورات محمد علي، ط الأولى: 1422هـ دار
الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 139- حجة الله البالغة للإمام أحمد المعروف بشاه ولي الله الدهلوي، ط
ونشر: 1352هـ، إدارة الطباعة المنيرية.
- 140- الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للإمام الحافظ قوام
السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الأصبهاني، تحقيق ودراسة:
فضيلة الدكتور محمد بن ربيع بن هادي المدخلي، ومحمد بن محمود أبو رحيم،
ط الثانية: 1419هـ دار الراية- الرياض.
- 141- حديث الثقلين للشيخ محمد نافع (بالأردية) المكتبة الرحمانية، لاهور-
باكستان.
- 142- حقيقة المأتم للشيخ محمد عبد الستار التونسي [بالأردية] الناشر:
مكتبة دار العلوم، كراتشي- باكستان.
- 143- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله
الأصفهاني، ط الرابعة: 1402هـ، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- 144- حملة رسالة الإسلام الأولون وما كانوا عليه من المحبة والتعاون للشيخ
محب الدين الخطيب، وهي ملحقة بختصر التحفة للألوسي، التي حققها
الشيخ محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية- مصر.
- 145- حياة الصحابة ش لمحمد يوسف الكاندهلوي، ط الأولى: 1424هـ،
دار الفكر، بيروت- لبنان.

{خ}

- 146- خطبة الحاجة للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- 147- الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية، للشيخ محب الدين الخطيب، ط العاشرة: 1401هـ، المكتبة السلفية - مصر.
- 148- الخلفاء الراشدون لشاه معين الدين الندوي [بالأردية]، دار المصنفين أعظم كره - الهند، والمكتبة الرحمانية، أردو بازار لاهور- باكستان.
- 149- خيانات الشيعة وأثرها في هزائم الأمة الإسلامية، تأليف: الدكتور محمود محمد عبد الرحمن، دار الإيمان- الإسكندرية.

{د}

- 150- دراسات في الأديان اليهودية والنصرانية، للدكتور سعود عبد العزيز الخلف، ط الرابعة: 1425هـ، أضواء السلف- الرياض.
- 151- الدرر الكامنة بأعيان المائة الثامنة، للحافظ ابن حجر العسقلاني، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 152- الدين الخالص للسيد محمد صديق حسن القنوجي البخاري، ط الثانية: 1426هـ، دار المدني- مصر.
- 153- ديوان الأخرس عبد الغفار البصري، تحقيق: الخطاط وليد الأعظمي، ط الأولى: 1406هـ دار عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية- بيروت.
- 154- ديوان الإمام الشافعي، جمع وتعليق: محمد عفيف الزعبي، مكتبة المعرفة- سوريا.
- 155- ديوان المتنبي مع شرح عبد الرحمن البرقوقي، ط الأولى:

1422هـ، دار الكتب العلمية - بيروت.

{ذ}

156- ذب الإمام الشوكاني عن أصحاب النبي العدناني للإمام محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: أبي الحسن علي بن أحمد الرازي، ط الأولى: 1427هـ مكتبة الرضوان - مصر.

157- الذرية الطاهرة النبوية لأبي بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي، تحقيق: سعد المبارك الحسن، ط الأولى: 1407هـ، المطبعة السلفية، الكويت.

{ر}

158- الرحبية في علم الفرائض مع شرح المارديني.

159- رحماء بينهم للشيخ محمد نافع [بالأردية]، الناشر: تخليقات لاهور - باكستان.

160- ردّ الإمام الدارمي عثمان بن سعيد على بشر المريسي العنيد، صححه وعلق عليه: محمد حامد الفقهي، ط الأولى: 1388هـ دار الكتب العلمية - بيروت.

161- ردّ المختار على الدر المختار على شرح تنوير الأبصار (حاشية ابن عابدين) للإمام محمد أمين الشامي المعروف بابن عابدين، تحقيق: الشيخ عادل عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط الأولى: 1415هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

162- الردّ على الجهمية والزنادقة للإمام أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: حسن راشد، ط: 1393هـ المطبعة السلفية - القاهرة.

163- الرد على الجهمية للإمام أبي سعيد عثمان بن سعيد الدارمي، تخريج وتعليق: أحمد بن سالم المصري، ط الأولى: 1427هـ دار الكيان - الرياض، ومكتبة ابن تيمية - الشارقة.

- 164- الرد على حصون العاملي الرافضي للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي (ضمن رسالة: الخلافات بين السنة والشيعة كما يراها الشيخ محمد رشيد رضا والعلامة تقي الدين الهلالي لمحمد نعيم) ط الأولى: 1409هـ.
- 165- الرد على من أنكر الحرف والصوت (رسالة السجزي إلى أهل زيد) للإمام الشيخ أبي نصر عبيد الله بن سعيد بن حاتم الوائلي السجزي، دراسة وتحقيق: الشيخ الدكتور محمد باكريم باعبد الله، ط الأولى: 1414هـ دار الراية- الرياض.
- 166- رسائل ودراسات في الأهواء والافتراق والبدع، وموقف السلف منها للدكتور ناصر بن عبد الكريم العقل، ط الثانية: 1423هـ، دار الوطن للنشر، الرياض.
- 167- الرسالة التسعينية في الأصول الدينية، لصفي الدين الهندي الحنفي.
- 168- رسالة التوحيد المسمى بـ(تقوية الإيمان للإمام إسماعيل بن عبد الغني الدهلوي) (بالأردية) وعربها الشيخ أبو الحسن الندوي، واعتنى بها: السيد عبد الماجد الغوري، ط الأولى: 2003م، دار وحي القلم، دمشق- سوريا.
- 169- رسالة إلى أهل الثغر بباب الأبواب، تحقيق: الدكتور عبد الله شاكر الجندي، ط الثانية: 1427هـ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- 170- رسالة في الرد على الرافضة لأبي حامد المقدسي، تحقيق: عبد الوهاب خليل الرحمن، ط الأولى: 1403هـ الدار السلفية- الهند.
- 171- رسالة في الرد على الروافض لمجدد الألف الثاني أحمد السرهندي (مخطوط باللغة الفارسية) بمكتبة الملك عبد العزيز بالمدينة النبوية في قسم مخطوطات المكتبة المحمودية تحت رقم (3153).

- 172- رسالة في القرآن وكلام الله للإمام أبي محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور يوسف بن محمد السعيد، ط الأولى: 1424هـ دار أطلس الخضراء- الرياض.
- 173- رسالة في بيان الفرق الضالة لشمس الدين أحمد بن كمال باشاه، تحقيق: الدكتور سيد بانجوان، ط الأولى: 1425هـ، دار السلام للطباعة والنشر- مصر.
- 174- رسالة في تكفير الروافض لشمس الدين أحمد بن كمال باشاه، تحقيق: الدكتور سيد بانجوان، ط الأولى: 1425هـ، دار السلام للطباعة والنشر- مصر.
- 175- رسالة في علم الظاهر والباطن لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية (ضمن الرسائل المنيرية).
- 176- الرفع والتكميل في الجرح والتعديل لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غده، ط الثالثة: 1407هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب- سوريا.
- 177- روح البيان (تفسير حقي) للإمام إسماعيل حقي البروسوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 178- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للإمام المفسر أبي الثناء شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 179- الروح للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن قيم الجوزية، تحقيق: أبي عبد الرحمن المكي، ط الأولى: 1425هـ، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز- مكة المكرمة.
- 180- الروض الباسم في الذب عن سنة أبي القاسم للعلامة بن

الوزير الصنعاني.

- 181- روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام شرف الدين يحيى النوي، إشراف: زهير الشاويش، ط الثالثة: 1422هـ، المكتب الإسلامي - بيروت.

{ز}

- 182- زاد المسير في علم التفسير لعبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ط الثالثة: 1404هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- 183- زاد المعاد في هدي خير العباد للإمام شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق وتخرّيج: شعيب الأرنؤوط وعبد القادر الأرنؤوط، ط الثالثة: 1423هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان.
- 184- زواج المتعة عند الشيعة الإمامية الاثنا عشرية، تأليف الشيخ عثمان بن محمد الخميس، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الرضوان - مصر.
- 185- زواج المتعة عند الشيعة الإمامية الاثني عشرية للشيخ عثمان ابن محمد الخميس، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الرضوان - مصر.
- 186- زيارة القبور الشرعية والشركية للإمام محي الدين محمد البركوي، تحت إشراف الرئاسة العامة للبحوث العلمية والإفتاء بالرياض، ط الرابعة: 1426هـ.

{س}

- 187- سبل الهدى والرشاد للمصالحى الشامي.
- 188- سرور القلب للشيخ محمد سرفراز صفدر، ط حجرية باكستانية.
- 189- سعادة الدارين في شرح حديث الثقلين، للعلامة عبد العزيز ابن أحمد ولي الله الدهلوي (المعروف بسراج الهند) ترجمه وتعليق: علامة العراق محمود شكري الألوسي، تحقيق: الشيخ عبد العزيز صالح المحمود، ط

- الأولى: 1428، مكتبة الإمام البخاري- مصر.
- 190- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ على الأمة للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف- الرياض.
- 191- السلسلة الصحيحة للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف- الرياض.
- 192- السنة للإمام أبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخلال، تحقيق: الدكتور عطية الزهراني، ط الأولى: 1410هـ، دار الراية- الرياض.
- 193- سنن ابن ماجه للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني الشيبير بابن ماجه، حكم على أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط الأولى: مكتبة المعارف.
- 194- سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، حكم على أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط الأولى: مكتبة المعارف- الرياض.
- 195- سنن البيهقي الكبرى للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي ابن موسى البيهقي، تحقيق: محمد عبد القادر عطاء، ط: 1414هـ، مكتبة دار الباز- مكة المكرمة.
- 196- سنن الترمذي (الجامع المختصر من السنن عن رسول الله > ومعرفة الصحيح والمعلول وما عليه العمل المعروف بجامع الترمذي) حكم على أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط الأولى: مكتبة المعارف- الرياض.
- 197- سنن النسائي للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الشهير بالنسائي، حكم على أحاديثه الشيخ محمد ناصر الدين الألباني،

واعتنى به أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط الأولى:
مكتبة المعارف - الرياض.

198- السياسة الشرعية لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن
تیمية الحراني، ط: وزارة الشؤون الإسلامية- المملكة العربية السعودية.

199- سير أعلام النبلاء للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن
أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد نعيم العرقسوسي، ط
الأولى: 1403هـ، مؤسسة الرسالة.

200- السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق وضبط: مصطفى السقا،
وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي، ط الثالثة: 1421هـ،
دار إحياء التراث العربي - مصر.

201- سيرة أم المؤمنين وليلة البراءة [بالأردية] للمجاهد محمد أعظم طارق
شهيد، مكتبة الخلافة الراشدة، بهاولبور باكستان.

202- سيرت خاتم الأنبياء > للشيخ محمد شفيع مفتي باكستان سابقا،
ترجمه إلى الفارسية: قدرة الله سعيدي، ط: 1314هـ دار الكتب
العربية، بشار- باكستان.

203- سيف الله على من كذب على أولياء الله، للشيخ صنع الله بن صنع
الله الحلبي المكي الحنفي، تقریظ: معالي الشيخ الدكتور صالح بن فوزان بن
عبد الله آل فوزان، تحقيق وتعليق: الدكتور أبو البراء علي رضا ابن عبد
الله المدني، ط الأولى: 2007، دار الكتاب والسنة- القاهرة.

204- السيف المسلول على مبغضي أصحاب الرسول للشيخ مصطفى ياسين
البقاعي الحنفي، تحقيق: (رسالة مقدمة إلى قسم العقيدة لنيل درجة
الماجستير في الجامعة الإسلامية بالمدينة).

205- السيوف المشرقة ومختصر الصوابع المحرقة للعلامة الشيخ نصير الدين

محمد الشهير بخواجه نصر الله الهندي المكي، اختصره وشذّبه: العلامة أبو المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق: الدكتور مجيد الخليفة، ط الأولى: 1430هـ، مكتبة الإمام البخاري - مصر.

{ش}

206- شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد عبد الحي بن أحمد ابن محمد العكري الحنبلي الدمشقي، تحقيق وتعليق: محمود الأرناؤوط، ط الأولى: 1408هـ، دار ابن كثير، دمشق - بيروت.

207- شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة والتابعين من بعدهم، للإمام الحافظ أبي القاسم هبة الله ابن الحسن بن منصور الطبري اللالكائي، تحقيق: الدكتور أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، ط الثامنة: 1423هـ، دار طيبة - الرياض.

208- شرح الأصبهانية لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه بجامعة الإمام محمد بن سعود 1407هـ.

209- شرح السنة للإمام أبي محمد الحسن بن علي بن خلف البربهاري، تحقيق: الشيخ خالد بن قاسم الرادادي، ط الخامسة: 1425هـ، دار الصمعي - الرياض.

210- شرح العقيدة السفارينية للشيخ محمد صالح العثيمين، ط الأولى: 1406هـ، مدار الوطن - الرياض.

211- شرح العقيدة الطحاوية المسماة (بيان السنة والجماعة) تأليف: الشيخ عبد الغني القنيمي الميواني الحنفي الدمشقي، تحقيق وتعليق: محمد مطيع الحافظ، ومحمد رياض المالح، ط الأولى: 1425هـ، دار زمزم، كراتشي - باكستان.

212- شرح العقيدة الطحاوية المسمى (البيان) للقاضي إسماعيل ابن إبراهيم

الشيواني، الناشر: دار زمزم، كراتشي - باكستان.

213- شرح العقيدة الطحاوية في العقيدة السلفية للإمام علي بن علي ابن محمد بن أبي العز الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط الثانية: 1407هـ، مكتبة المعارف - الرياض.

214- شرح العقيدة الطحاوية لأكمل الدين البابرتي الحنفي، دار زمزم، كراتشي - باكستان.

215- شرح العقيدة الطحاوية لعبد العليم البدخشاني المدرس بجامعة دار العلوم كراتشي - باكستان.

216- شرح العقيدة الواسطية للشيخ العلامة محمد بن صالح العثيمين، تخريج واعتناء: سعد بن فواز الصميلي، ط الرابعة: 1424هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.

217- شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة للإمام الملاّ علي ابن سلطان محمد القاري، تحقيق: مروان محمد الشعّار، ط الأولى: 1417هـ، دار النفائس - بيروت.

218- الشرح الكبير للإمام شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد ابن قدامة المقدسي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: 1426هـ، دار عالم الكتب - الرياض.

219- شرح المقاصد لسعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله الشهير بالتفتازاني، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط الثانية: 1419هـ، عالم الكتب، بيروت - لبنان.

220- شرح الملا علي القاري على الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض، باعتناء: عبد الله الخليلي، ط الأولى: 1421هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- 221- الشرح الميسر على الفقهاء الأيسر والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، تأليف الدكتور محمد عبد الرحمن الخميس، ط الأولى: 1419هـ، مكتبة الفرقان، عجمان-الإمارات.
- 222- شرح الوصية المنسوبة إلى أبي حنيفة لأكل الدين محمد بن محمد البارقي الحنفي، تحقيق وتعليق: محمد صبحي وحمزة البكري، ط الأولى: 1430هـ، دار الفتح، عمان-الأردن.
- 223- شرح ديوان الحماسة للمرزوقي.
- 224- شرح فتح القدير لجمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام، ط الثانية: 1397هـ، مطبعة دار الفكر، بيروت-لبنان.
- 225- شرح مسند الإمام أبي حنيفة للملا علي بن سلطان القاري، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 226- شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار، ط الأولى: 1399هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 227- الشريعة للإمام المحدث أبي بكر محمد بن الحسين الآجري، تحقيق: الدكتور عبد الله الدميحي، ط الثانية: 1420هـ، دار الوطن للنشر-الرياض.
- 228- شعب الإيمان للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، ط الأولى: 1410هـ، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان.
- 229- الشعر والشعراء لأبي محمد عبد الله ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: الدكتور مفيد الأستاذ محمد أمين، ط الثانية: 1426هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- 230- الشفا بتعريف حقوق المصطفى للقاضي عياض المالكي، ط: 1409هـ، دار الفكر، بيروت- لبنان.
- 231- الشفا بتعريف حقوق المصطفى لأبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، ط: 1404هـ، دار الكتاب العربي، بيروت.
- 232- شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، ط الأولى: 1407هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 233- شَمَّ العوارض في ذمّ الروافض للإمام الملائ علي بن سلطان محمد القاري، تقديم وتخرّيج: الشيخ مشهور حسن سلمان، دار الأثرية، عمان- الأردن.
- 234- الشهادة الثالثة في الأذان حقيقة أم افتراء؟ للشيخ علاء الدين البصير، ط الأولى: 1426هـ، مكتبة الرضوان.
- 235- الشيعة في التصور الإسلامي لعلي عمر فرّيج، دار عمار، عمان- الأردن.
- 236- الشيعة في الميزان للدكتور يوسف النجرامي [بدون تحديد الطبعة وسنة الطبع ومكانها].
- 237- الشيعة والتصحيح (الصراع بين الشيعة والتشيع) للدكتور موسى الموسوي، ط: 1408هـ.
- 238- الشيعة والسنة للشيخ إحسان إلهي ظهير، الناشر: إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان.
- 239- الشيعة والقرآن، تأليف الشيخ إحسان إلهي ظهير، ط السابعة: 1415هـ، إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان.
- 240- الشيعة والمتعة للشيخ محمد مال الله
- 241- الشيعة وأهل البيت للشيخ إحسان إلهي ظهير، ط الثالثة: 1403هـ،

إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان.

242- شيعيت تاريخ وأفكار (تاريخ التشيع وأفكاره) [بالأردية] للبروفيسور القاضي محمد طاهر علي الهاشمي، ط الأولى: 1422هـ، الهاشمي أكاديمي، هريبور- باكستان.

{ص}

243- الصارم المسلول على شاتم الرسول لشيخ الإسلام أحمد بن عبد الحلیم الحرائي، تحقيق: محمد عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري، ط الأولى: 1417هـ دار ابن حزم، بيروت- لبنان.

244- صبُّ العذاب على من سبَّ الأصحاب للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد الله بوشعيب البخاري، ط الأولى: 1425هـ، أضواء السلف- الرياض.

245- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التيمي البستي، تحقيق تخرج شعيب الأرناؤوط، ط الثانية: 1414هـ مؤسسة الرسالة، بيروت.

246- صحيح البخاري (الجامع الصحيح المختصر من أحاديث رسول الله < وسننه وأيامه) للإمام الحافظ المحدث أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي، تحقيق: الدكتور مصطفى ديب البغا، ط الثالثة: 1407هـ، دار ابن كثير، اليمامة- بيروت.

247- صحيح مسلم للإمام الحافظ أبي الحسين المحدث أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق وتعليق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

248- صفة صلاة النبي < من التكبير إلى التسليم كأنك تراها، للشيخ المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف- الرياض.

249- الصواعق المحرقة في الرد على أهل البدع والزندقة، لابن حجر الهيتمي المكي، ط الأولى: 1425هـ، المكتبة العصرية، بيروت- لبنان.

{ض}

250- الضعفاء الكبير للإمام أبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، ط 1404هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

251- الضعفاء والمتروكون للإمام أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط الأولى: 1369هـ، دار الوعي، حلب- سوريا.

252- ضوء المعالي شرح براء الأمالي (شرح منظومة في العقيدة) للإمام الملائ علي بن سلطان محمد القاري، تحقيق: أبي عبد الله أحمد بن إبراهيم، ط الأولى، مكتبة ابن عباس- مصر.

{ط}

253- الطبقات السنية في تراجم الحنفية للإمام تقي الدين بن عبد القادر التيمي الداري الغزي المصري الحنفي، تحقيق: الدكتور عبد الفتاح الحلو، ط الأولى: 1403هـ، دار الرفاعي- الرياض.

254- طبقات الشافعية لأبي بكر أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شعبة، تصحيح وتعليق: الدكتور الحافظ عبد العليم خان، ط الأولى: 1407هـ، عالم الكتب.

255- طبقات الشافعية لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو ومحمود الطناحي، ط الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي.

256- الطبقات الكبرى للإمام أبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري، دار صادر، بيروت- لبنان.

257- طرب الأمائل بتراجم الأفاضل لأبي الحسنات محمد عبد الحي

اللكنوي (وهو ملحق بكتاب الفوائد البهية في تراجم الحنفية، قديمي كتب
خان، كراتشي - باكستان.

{ع}

- 258- العرف الشذي شرح سنن الترمذي لمحمد أنور شاه الكشميري،
تحقيق: محمود أحمد شاكر، ط الأولى، مؤسسة ضحى للنشر والتوزيع.
- 259- عزيز الفتاوى لعزیز الرحمن [بالأردنية]، الناشر: المكتبة
الرحمانية، بجرانواله - باكستان.
- 260- عصمة الإمام في الفقه السياسي الشيعي دراسة مقارنة للدكتور حافظ
موسى عامر، ط الأولى: 1327هـ، مكتبة الإمام البخاري- مصر.
- 261- عقائد الإسلام للكأندهلوي محمد إدريس الكأندهلوي (بالأردنية)
مكتبه عثمانية، لاهور- باكستان.
- 262- العقائد النسفية مع شرح سعد الدين التفتازاني، تحقيق: طه عبد الرؤوف، ط
الأولى: 1421هـ، المكتبة الأزهرية للتراث- مصر.
- 263- عقد الآلي والدرر في تحقيق المسائل الأربعة عشر للشيخ نقيب أحمد
الرباطي، ط حجرية بلاهور- باكستان.
- 264- العقيدة في أهل البيت بين الإفراط والتفريط للشيخ الدكتور سليمان
ابن سالم بن رجاء السحيمي، ط الأولى: 1425هـ أضواء السلف- الرياض.
- 265- علل الترمذي الكبير، ترتيب أبي طالب القاضي، تحقيق: حمزه ديب
مصطفى، ط الأولى: 1406هـ، مكتبة الأقصى، عمان- الأردن.
- 266- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية لعبد الرحمن بن علي ابن الجوزي،
تحقيق: خليل الميس، ط الأولى: 1403هـ دار الكتب العلمية، بيروت-
لبنان.
- 267- علماء ومفكرون عرفتهم لمحمد المجذوب، ط الأولى

1992م، دار الشواف، الرياض.

268- عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني، باعتناء: عبد الله محمود عمر، ط الأولى: 1421هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.

269- العواصم من القواصم في تحقيق مواقف الصحابة ش بعد وفاة النبي > للإمام القاضي أبي بكر بن العربي المالكي، تحقيق: الشيخ محب الدين الخطيب، ط: 1406هـ المكتبة العلمية- بيروت.

270- عودة الصفويين للشيخ عبد العزيز صالح المحمود الشافعي، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الإمام البخاري- مصر.

{غ}

271- غاية الأمان في الرد على النبهاني، للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي، مطابع نجد التجارية- الرياض.

272- الغرامية في مصطلح الحديث (منظومة أبي العباس أحمد بن فرح الإشبيلي، شرح وتوثيق: الدكتور: مرزوق بن هياس الزهراني، ط الأولى: 1424هـ، دار المآثر، المدينة النبوية.

273- غريب الحديث لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، تحقيق: د/ عبد الله الجبوري، ط الأولى: 1397هـ الناشر: مطبعة العاني- بغداد.

274- الغمّاز على اللّماز في الموضوعات المشهورات لنور الدين أبي الحسن السمهودي، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط الأولى: 1406هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

{ف}

275- الفاروق لشبلي نعماني الحنفي [بالأردية] مكتبة رحمانية، لاهور- باكستان.

- 276- الفتاوى التتارخانية للإمام عالم بن العلاء الأنصاري الإندريتي الدهلوي، تحقيق: القاضي سجاد حسين، منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي - باكستان.
- 277- الفتاوى الهندية المعروفة بالفتاوى العالمكيرية في مذهب الإمام أبي حنيفة، للإمام الهمام الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند الأعلام، ضبط وتعليق: عبد اللطيف حسن عبد الرحمن، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 278- فتح الباري شرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، ط الأولى: 1421هـ، دار السلام - الرياض.
- 279- فتح المغيث شرح ألفية الحديث، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي، ط الأولى: 1403هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 280- فتح رب البرية بتلخيص الحموية، لفضيلة الشيخ العلامة محمد ابن صالح العثيمين، ط: 1424هـ، دار ابن الجوزي - الدمام.
- 281- فتنة مقتل عثمان بن عفان ط للدكتور عبد الله الغبان (رسالة دكتوراه) مطبوعات البحث العلمي بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.
- 282- الفردوس بمأثور الخطاب (مسند الفردوس) لأبي شجاع شيرويه ابن شهر دار الديلمي الهمداني، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية - بيروت.
- 283- الفرق بين الفرق للإمام عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادي، اعتناء وتعليق: الشيخ إبراهيم رمضان، ط الرابعة: 1424هـ، دار المعرفة، بيروت - لبنان.
- 284- فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، للدكتور غالب بن علي عواجي، ط الخامسة: 1426هـ، المكتبة العصرية - جدة.

- 285- الفصل في الملل والأهواء والنحل للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الظاهري، ط الأولى، مكتبة الخانجي - القاهرة.
- 286- فضائل الصحابة للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تقديم الشيخ مقبل الوداعي وجماعة من العلماء، ط الأولى: 1427هـ، مكتبة الرضوان - مصر.
- 287- فضائل الصحابة ومناقبهم وقول بعضهم في بعض، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني، اعتناء: محمد بن خليفة الرباح، ط الأولى: 1424هـ، مكتبة الغرباء الأثرية - المدينة النبوية.
- 288- فضائل أهل البيت للسيد سجاد حسين شاه، ط: 2001م لاهور - باكستان.
- 289- فضل أهل البيت وعلو مكانتهم عند أهل السنة والجماعة للشيخ العلامة عبد المحسن بن حمد العباد البدر، ط الأولى: 1422هـ، دار ابن الأثير - الرياض.
- 290- الفوائد البهية في تراجم الحنفية للإمام أبي الحسنات عبد الحي اللكنوي، قديمي كتب خانة، كراتشي باكستان.
- 291- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن يحيى المعلي، ط الثالثة: 1407هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- 292- فوات الوفيات لمحمد شاكر الكتبي، تحقيق: إحسان عباس، ط الأولى، دار صادر، بيروت - لبنان.
- 293- فيض الباري على صحيح البخاري لمحمد أنور شاه الكشميري مع حاشية البدر الساري إلى فيض الباري للشيخ الميرتبي الحنفي، ط الأولى: 1426هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 294- فيض القدير شرح الجامع الصغير لعبد الرؤوف المناوي، تعليق: ماجد الحموي، ط الأولى: 1356هـ، المكتبة التجارية الكبرى - مصر.

{ق}

- 295- القاديانية دراسات وتحليل، للشيخ إحسان إلهي ظهير،
إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان.
- 296- القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي،
ضبط وتوثيق: يوسف الشيخ ومحمد البقاعي، ط الأولى:
1420هـ، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- 297- القدر للإمام جعفر بن محمد بن الحسين بن المستفاض الفريابي، تحقيق:
عبد الله بن حمد المنصور، ط الأولى: 1997م أضواء السلف- الرياض.
- 298- القرآن الكريم ومنزلته بين السلف ومخالفهم -دراسة عقدية- تأليف
الدكتور محمد هشام بن لعل محمد طاهري، ط الأولى: 1426هـ، دار
التوحيد للنشر- الرياض.
- 299- قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة لجلال الدين السيوطي، تحقيق: الشيخ
خليل محي الدين، ط الأولى: 1405هـ المكتب الإسلامي، بيروت.
- 300- قطف الثمر في بيان عقيدة أهل الأثر للشيخ محمد صديق حسن خان
القنوجي، تحقيق: الدكتور عاصم بن عبد الله القريوتي، طبع ونشر: وزارة
الشئون الإسلامية- المملكة العربية السعودية.
- 301- قفو الأثر في صفوة علوم الأثر، لرضي الدين محمد بن إبراهيم الحلبي
الحنفي، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، ط الثانية: 1408هـ، مكتبة
المطبوعات الإسلامية- حلب.
- 302- قلائد المرجان في بيان الناسخ والمنسوخ من القرآن للشيخ مرعي ابن
يوسف الكرمي، تحقيق: سامي عطا حسن، ط: 1400هـ دار القرآن
الكريم- الكويت.
- 303- القول الجلي في إثبات زواج عمر بن الخطاب من أم كلثوم بنت علي،

ورد شبهات الشيعة حول ذلك، بقلم الشيخ أبي معاذ السيد ابن أحمد بن إبراهيم، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الإمام البخاري- مصر.

304- القول الفصل شرح الفقه الأكبر المنسوب إلى أبي حنيفة، تأليف محي الدين محمد بن بهاء الدين، ط: 1415هـ، مكتبة استانبول- تركيا.

{ك}

305- الكاشف في من له رواية في الكتب الستة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد ابن أحمد الذهبي، تحقيق: محمد عوامه، ط الأولى: 1413هـ، دار الثقافة الإسلامية، مؤسسة علو- جده.

306- الكافي الشافي في تخریج أحاديث الكشاف لابن حجر، مطبوع بذييل الكشاف، دار المعرفة بيروت.

307- الكامل في ضعفاء الرجال لعبد الله بن عدي بن عبد الله الجرجاني، تحقيق: يحيى مختار غزاوي، ط الثالثة: 1409هـ، دار الفكر- بيروت.

308- كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد لإمام الحرمين الجويني، تحقيق: د/محمد موسى، وعلي عبد المنعم عبد الحميد، ط الثالثة: 1422هـ، مكتبة الخانجي- القاهرة.

309- كتاب الإمامة والرد على الرافضة للحافظ أبي نعيم الأصبهاني، تحقيق: الشيخ الدكتور علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، ط الرابعة: 1425هـ، مكتبة العلوم والحكم- المدينة النبوية.

310- كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب لأئمة الأئمة أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة، دراسة وتحقيق: الدكتور عبد العزيز الشهوان، ط السادسة: 1418هـ مكتبة الرشد- الرياض.

311- كتاب السنة للحافظ أبي بكر عمرو بن أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني، ومعه ظلال الجنة في تخریج أحاديث السنة للشيخ محمد ناصر

- الدين الألباني، ط الثالثة: 1413هـ، المكتب الإسلامي- بيروت.
- 312- كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د/ مهدي المخزومي، ود/ إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال.
- 313- الكتاب اللطيف لشرح مذاهب أهل السنة ومعرفة شرائع الدين والتمسك بالسنن، المشهور بالسنة، لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين، تحقيق: الدكتور عبد الله البصري، ط الأولى: 1416هـ مكتبة الغرباء الأثرية- المدينة النبوية.
- 314- كتاب الموضوعات من الأحاديث المرفوعات للإمام أبي الفرج عبد الرحمن الجوزي، تحقيق: الدكتور نور الدين بن شكري، ط الأولى: 1418هـ، أضواء السلف- الرياض.
- 315- كسر الصنم (نقض كتاب أصول الكافي) تأليف آية الله العظمى أبو الفضل البرقي، ترجمه من الفارسية إلى العربية: الشيخ عبد الرحيم ملا زاده البلوشي، ط الثانية: 1421هـ، دار البيارق، الأردن- عمان.
- 316- كشف الأسرار عن أصول البزدوي لعلاء الدين بن عبد العزيز البخاري، باعتناء: عبد الله محمود عمر، ط الأولى: 1418هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
- 317- كشف الظنون عن أسامي العلم والفنون لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي المعروف بجاجي خليفة، ط: 1402هـ، دار الفكر، بيروت- لبنان.
- 318- الكفاية في علم الرواية لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الشهير بالخطيب البغدادي، تحقيق: أبي عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي المدني، المكتبة العلمية- المدينة النبوية.
- 319- الكليات لأبي البقاء الكوفي، طبعة بولاق، القاهرة.
- 320- كراه كن عقائد ونظريات أور صراط مستقيم (العقائد والأفكار

الضالة والصراط المستقيم) [بالأدرية] للشيخ محمد يوسف الدهيانوي،
مكتبة السيد أحمد شهيد، أردو بازار لاهور- باكستان.

321- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للإمام علاء الدين علي المتقي
بن حسام الدين الهندي، تحقيق: الشيخ بكر حياني، وصفوة السقا،
مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.

322- الكواكب الدرية في تحقيق الوسيلة الشرعية للشيخ أحمد نقيب
الرباطي ، ط العلمية، بلاهور- باكستان.

{ل}

323- باب النقول في أسبا النزول للإمام جلال الدين السيوطي، دار
إحياء العلوم، بيروت- لبنان.

324- لسان العرب للإمام محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري، ط
الأولى، دار صادر، بيروت- لبنان.

325- لقط اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة، للإمام أبي الفيض محمد
مرتضى الحسيني الزبيدي صاحب تاج العروس، تحقيق: محمد عبد القادر
عطا، ط الأولى: 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

326- لله ثم للتاريخ (كشف الأسرار وتبرئة الأئمة الأطهار) بقلم السيد
حسين الموسوي، من علماء النجف.

327- لمعة الاعتقاد لابن قدامة مع شرح معالي الشيخ صالح بن فوزان الفوزان،
باعتناء: الشيخ عبد السلام بن عبد الله السليمان، ط الأولى: 1425هـ.

{م}

328- ماذا تعرف عن القاديانية، تأليف محمد الخضر حسين،
وأبي الحسن الندوي، وأبي الأعلى المودودي، بعناية أبي محمد
أشرف بن عبد المقصود، ط الأولى: 1428هـ، مكتبة الإمام

البخاري- مصر.

329- مباحث المفاضلة في العقيدة للدكتور محمد بن عبد الرحمن أبو سيف الشظيفي، ط الأولى: 1423هـ، دار ابن القيم- الدمام، ودار ابن عفان- القاهرة.

330- المبسوط للإمام شمس الدين السرخسي، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

331- مجالس الأبرار لأحمد الرومي الحنفي، تحقيق: الدكتور مصري الإندونيسي، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة إلى قسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية.

332- مجلة رابطة العالم الإسلامي، عدد: 324 إصدار: شهر رجب، عام 1412هـ.

333- مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت- لبنان.

334- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للإمام نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي، ط الأولى: 1412هـ، دار الفكر، بيروت- لبنان.

335- مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحراني، ط: 1425هـ، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف في المدينة النبوية- المملكة العربية السعودية.

336- المجموع للإمام شرف الدين النووي لإمام شرف الدين النووي، الناشر: دار الفكر، بيروت- لبنان.

337- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لأبي محمد عبد الحق ابن غالب بن عبد الرحمن بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي، ط الأولى: 1422هـ دار الكتب العلمية، بيروت.

- 338- المحلّي للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي، تحقيق: الشيخ أحمد محمد شاكر، ط: دار الفكر، بيروت- لبنان.
- 339- مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، ط الحادية عشرة: 1426هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- 340- مختصر التحفة الاثني عشرية للعلامة أبي المعالي محمود شكري الألوسي، تحقيق: الشيخ محب الدين الخطيب، ط 1373هـ، المطبعة السلفية- القاهرة.
- 341- مختصر العلوّ للعلي العظيم، للإمام الحافظ شمس الدين أبي عبد الله الذهبي، تحقيق: المحدث العلامة محمد ناصر الدين الألباني، باعتناء: زهير الشاويش، ط الثانية: 1412هـ، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
- 342- المذاهب المعاصرة وموقف الإسلام منها، للدكتور عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت- لبنان.
- 343- مذهب الشيعة لمحمد قمر الدين السيالوي [بالأردية]، ط: 2004م دار ضياء القرآن، كراتشي- باكستان.
- 344- المراجعات المفتراة على شيخ الأزهري البشري (الفرية الكبرى) وهو ردٌّ على كتاب المراجعات لعبد الحسين الموسوي الرافضي، للأستاذ الدكتور علي أحمد السالوس، ط الأولى: 1428هـ- دار الثقافة، الدوحة- قطر.
- 345- المرتضى في سيرة علي بن أبي طالب ط ، تأليف أبي الحسن الندوي، ط الثانية: 1424هـ، المجمع الإسلامي العلمي، لكنو- الهند.
- 346- مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للإمام علي بن سلطان المعروف بالملا القاري، تحقيق: الشيخ جمال عيتاني، ط الأولى: 1422هـ منشورات محمد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.

- 347- مسألة التقريب بين السنة والشيعة للدكتور ناصر بن عبد الله القفاري، رسالة دكتوراة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، دار الرضا للنشر والتوزيع، الرياض.
- 348- مسألة الوسيلة لجوهر الرحمن، ط حجرية باكستانية (بالأردية).
- 349- المسامرة في شرح المسامرة للكمال بن أبي شريف بن الهمام، مع حاشية زين الدين قاسم بن قطوبغا الحنفي، المكتبة الأزهرية للتراث- القاهرة.
- 350- المستدرك على الصحيحين للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، وبذيله تعليقات الذهبي في التلخيص، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط الأولى: 1411هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 351- المستقصى في أمثال العرب لأبي القاسم محمود الزمخشري، ط الثانية: 1987م دار الكتب العلمية- بيروت.
- 352- المسند للإمام الحافظ أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تعليق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة قرطبة القاهرة.
- 353- مشكاة المصابيح لمحمد بن عبد الله الخطيب التبريزي، تحقيق: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، ط الثالثة: 1405هـ، المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- 354- المصاحف لأبي بكر عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني الحنلي المعروف بابن أبي داود، تحقيق: الدكتور بدر الدين عبد السبحان واعظ، ط الثانية: 1423هـ دار البشائر الإسلامية، بيروت.
- 355- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للإمام أبي العباس أحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، اعتناء: عادل مرشد، مؤسسة فؤاد، بيروت - لبنان.
- 356- المصنف في الأحاديث والآثار، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد ابن

- أبي شعبة الكوفي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، ط الأولى: 1409هـ، مكتبة الرشد- الرياض.
- 357- المصنف للإمام أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط الثانية: 1403هـ، المكتب الإسلامي، بيروت- لبنان.
- 358- المصنوع في معرفة الحديث الموضوع، للإمام علي بن سلطان الهروي، المعروف بالملا القاري، تحقيق: عبد الفتاح أبي غدة، مكتبة المطبوعات الإسلامية، بيروت- لبنان.
- 359- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية للحافظ ابن حجر العسقلاني، تحقيق: عمر إيمان أبي بكر، وتنسيق: الدكتور سعد بن ناصر الشثري، دار العاصمة- المملكة العربية السعودية.
- 360- معارج القبول بشرح سلم الوصول إلى علم الأصول في التوحيد للعلامة حافظ بن أحمد الحكمي، تحقيق: محمد صبحي بن حسن حلاق، ط الثانية: 1424هـ دار ابن الجوزي- المملكة العربية السعودية.
- 361- معالم السنن لأبي سليمان حمد بن محمد الخطابي، ط الثانية: 1401هـ المكتبة العلمية، بيروت.
- 362- معجم البلدان لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، دار الفكر- بيروت.
- 363- معجم البلدان لأبي عبد الله شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي، ط الأولى: 1397هـ، دار صادر، بيروت- لبنان.
- 364- معجم الصحابة للإمام أبي القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، تحقيق: الدكتور محمد الأمين بن محمد محمود أحمد الجكني، ط الأولى: 1421هـ، مكتبة دار البيان- الكويت.

- 365- المعجم الكبير للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط الثانية: 1404، مكتبة العلوم والحكم.
- 366- معجم المؤلفين (تراجم مصنفى الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، ط الأولى: 1414هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- 367- المعجم الوسيط، إخراج مجموعة من العلماء، دار الدعوة للثقافة، استانبول- تركيا.
- 368- معجم قبائل العرب لعمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط الخامسة: 1425هـ.
- 369- معجم ما استعجم لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي، تحقيق: مصطفى السقا، ط الثالثة: 1403هـ، عالم الكتب، بيروت- لبنان.
- 370- معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن محمد بن فارس ابن زكريا، اعتناء: الدكتور محمد عوض، وفاطمة أصلان، ط الأولى: 1422هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
- 371- معرفة علوم الحديث لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، تحقيق: السيد معظم حسين، ط الثانية: 1397هـ، دار الكتب العلمية، بيروت.
- 372- مغني المحتاج للشربيني إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، لمحمد الخطيب الشربيني، دار الفكر للطباعة، بيروت- لبنان.
- 373- المغني لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي والدكتور عبد الفتاح محمد الحلو، ط الخامسة: 1426هـ، دار عالم الكتب- الرياض.

- 374- مفردات ألفاظ القرآن لأبي القاسم الحسين بن محمد بن المفضل المعروف بالراغب الأصفهاني، دار القلم- دمشق.
- 375- مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، للإمام أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري، تحقيق وتعليق: الدكتور نواف الجراح، ط الأولى: 1427هـ، دار صادر، بيروت- لبنان.
- 376- مقدمة العلامة ابن خلدون المغربي، ط: 1982م دار الكتاب اللبناني- بيروت.
- 377- مقدمة القيرواني المسمى بمالك الصغير بشرح الدكتور محمد بن عبد الرحمن النخيس، ط: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- المملكة العربية السعودية.
- 378- مقدمة جواهر التوحيد للشيخ غلام الله خان، الملقب بشيخ القرآن، ترتيب سجاد البخاري، ط حجرية باكستانية.
- 379- الملل والنحل لمؤرخ الأديان والمذاهب أبي الفتح الشهرستاني، ط الثانية: 1992م دار مكتبة المتنبّي ، بيروت- لبنان.
- 380- من قتل الحسين؟ بقلم عبد الله بن عبد العزيز، ط الثانية، دار الأمل - القاهرة.
- 381- من هم أهل البيت (خصائصهم ومناقبهم وموقفنا منهم) للدكتور الطاهر بن الهادي الحسيني القرطاجي، ط الأولى: 1425هـ، دار وحي القلم- دمشق.
- 382- من هو المهدي؟ للشيخ عثمان بن محمد النخيس، ط الأولى: 1426هـ، مكتبة الرضوان- مصر.
- 383- المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، ط الثانية: 1403هـ، مكتبة المطبوعات الإسلامية، حلب- سوريا.

- 384- المناظرة لأهل البدع في القرآن للإمام أبي محمد بن أحمد بن قدامة المقدسي، تحقيق: أحمد بن فريد المزيدي، مؤسسة قرطبة- القاهرة.
- 385- مناقب الخلفاء الأربعة في مؤلفات الشيعة للشيخ محمد عبد الستار التونسي، تعريب: محمد سليم شاه، ط: 1403 هـ دار النشر الإسلامية العالمية، فيصل آباد- باكستان.
- 386- مناقب الصحابة ش [بالأدوية] للدكتور محمد إسماعيل ميمى مدني، ط الأولى: 2005م، مكتبة الصحابة، لاهور- باكستان.
- 387- مناهل العرفان في علوم القرآن لمحمد عبد العظيم الزرقاني، باعتناء: أحمد شمس الدين، ط: 1416 هـ دار الكتب العلمية- بيروت.
- 388- المنتقى من منهاج الاعتدال في نقض كلام أهل الرفض والاعتزال (مختصر منهاج السنة) للحافظ أبي عبد الله محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: الشيخ محب الدين الخطيب، ط: 1418 هـ، وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد- المملكة العربية السعودية.
- 389- المنثور في القواعد لأبي عبد الله محمد بن بهادر عبد الله الزركشي، تحقيق: الدكتور تيسير فائق محمود، ط الثانية: 1405 هـ، وزارة الشؤون الإسلامية- الكويت.
- 390- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة والقدرية، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني الدمشقي، تحقيق: محمد رشاد سالم، ط الأولى: 1406 هـ، مؤسسة قرطبة.
- 391- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج للإمام النووي، تحقيق وتخرير وترقيم: الشيخ خليل مأمون شيخا، ط السابعة: 1421 هـ، دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 392- المنهاج في شعب الإيمان للإمام الحافظ أبي عبد الله الحسين بن الحسن الحلي،

- تحقيق: حلي محمد فوده، ط الأولى: 1399 هـ دار الفكر، بيروت.
- 393- المهدي بين أهل السنة والشيعة لأبي ریحان ضياء الرحمن فاروقي، رئيس منظمة سباه صحابة في باكستان [باللغة الأردية]، إشاعة المعارف، فيصل آباد - باكستان.
- 394- المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بخط المقيزي، لتقي الدين أبي العباس أحمد بن علي المقيزي، مكتبة الثقافة الدينية- القاهرة.
- 395- المواقف لعبد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، تحقيق: الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط الأولى: 1997 م، دار الجيل، بيروت- لبنان.
- 396- الموسوعة العربية العالمية، ط الأولى: 1416 هـ، مؤسسة أعمال الموسوعة - الرياض.
- 397- موسوعة ألف مدينة إسلامية لعبد الحكيم العفيفي، ط الأولى: 1421 هـ، دار الأوراق الشرقية، بيروت - لبنان.
- 398- موقف الرافضة من القرآن الكريم، للدكتور مامادو كار مبيري، مكتبة ابن تيمية.
- 399- موقف الشيعة الاثني عشرية من صحابة رسول الله < وش (موسوعة الدفاع عن الصحابة) للدكتور عبد القادر بن محمد عطا صوفي، ط الأولى: 1426 هـ، أضواء السلف - الرياض.
- 400- ميزان الاعتدال في نقد الرجال للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن عثمان الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت.
- {ن}
- 401- النسخ والمنسوخ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي المعروف بالنحاس، تحقيق: محمد عبد السلام محمد، ط الأولى: 1408 هـ، مكتبة الفلاح، الكويت.

- 402- الناسخ والمنسوخ للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، تحقيق: الدكتور عبد الغفار البنداري، ط الأولى: 1406هـ دار الكتب العلمية، بيروت.
- 403- الناسخ والمنسوخ لهبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ، تحقيق: زهير الشاويش، ومحمد كنعان، ط الأولى: 1404هـ، المكتب الإسلامي، بيروت.
- 404- النبوات لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن تيمية، دار القلم، بيروت- لبنان.
- 405- نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر (الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام) لمؤرخ الهند الشريف عبد الحي بن نخر الدين الحسني، ط 1412هـ إدارة التأليفات الأشرفية، ملتان باكستان.
- 406- النسب والمصاهرة للشيخ علاء الدين المدرس.
- 407- نصب الراية لأحاديث الهداية للإمام أبي محمد عثمان بن علي ابن محجن بن يونس الزيلعي، تحقيق: محمد يوسف البنوري، ط: 1357هـ، دار الحديث- مصر.
- 408- نظم المتناثر من الأحاديث المتوتر لجعفر الحسيني الإدريسي الكاظمي، ط: 1400هـ، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- 409- النفحات القدسية في الرد على الإمامية، تحقيق: الدكتور عبد الله بوشعيب البخاري (ضمن جهود أبي الشناء الألوسي في الرد على الرافضة).
- 410- النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المعروف بابن الأثير، اعتناء: رائد صبري، بيت الأفكار الدولية.
- 411- نهج السلامة إلى مباحث الإمامة، للإمام أبي الشناء محمود

- بن عبد الله الألوسي، تحقيق: الدكتور مجيد خلف، ط الأولى: 1425هـ، دار الصفوة - القاهرة.
- 412- نواسخ القرآن لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ط الأولى: 1405هـ، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- 413- النواقض لظهور الروافض للشيخ ميرزا مخدوم أشرف الحسيني الحنفي، دراسة وتحقيق: كل من الدكتور: أحمد وأنس ابنا سعيد بن مسفر القحطاني، جامعة أم القرى بمكة المكرمة [رسالتان جامعتان].
- 414- القصيدة النونية للإمام أبي محمد عبد الله بن محمد الأندلسي القحطاني، تحقيق: الدكتور عبد العزيز بن محمد بن منصور الجربوع، ط الأولى: 1426هـ، دار الذكرى - الرياض.
- 415- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني، تحقيق: الدكتور نصر فريد محمد واصل، المكتبة التوقيفية - مصر.
- 416- نيل السائر في طبقات المفسرين لشيخ القرآن محمد طاهر الفنجفيري، دار القرآن، مركز إشاعة التوحيد والسنة، بنج يور، مردان، باكستان.
- {هـ}
- 417- هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى، للإمام العلامة شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: رضوان جامع، ط الأولى: 1425هـ، مكتبة نزار مصطفى الباز - مكة المكرمة.
- 418- هداية الشيعة [بالأردية] للشيخ رشيد أحمد جنجوهي، المكتبة الرحمانية، لاهور - باكستان.
- 419- الهداية شرح بداية المبتدي، للإمام برهان الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الراشداني المرغيناني، دار الفكر - بيروت.

420- هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي، ط: 1981م، مطبعة البهية- استانبول، وأعيد طبعه بالأوفست، دار العلوم الحديثة، بيروت- لبنان.

{و}

421- الوافي بالوفيات لصلاح الدين خليل بن أبيك الصفدي، تحقيق واعتناء: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، ط الأولى: 1420هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

422- واقعه كربلا كي حقيقت (حقيقة حادثة كربلاء) [باللغة الأردية] لأبي معاوية محمد آياز، بشاور باكستان.

423- الوشيعة في نقض عقائد الشيعة للشيخ موسى جار الله التركستاني، إدارة ترجمان السنة، لاهور- باكستان.

424- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، ط الأولى: 1994م، دار صادر، بيروت- لبنان.

{ي}

425- يا شيعة العالم استيقظوا، تأليف الشيخ موسى الموسوي، ط الأولى: 1413هـ، مكتبة ابن تيمية.

426- يازده نجوم (النجوم الأحد عشر) [بالفارسية] لعبد الشكور اللكنوي، وهو مرفق بكتاب "العقائد والأفكار الضالة والصراط المستقيم" للدهيانوي.

427- الإيمان المسلول على الرافضة المخدولة لزين العابدين بن يوسف الكوراني الحنفي، تحقيق: الدكتور: المرباط محمد سليم، ط الأولى: 1420هـ، مكتبة الإمام البخاري.

ب: فهرس مصادر الرافضة

{أ}

429- إثبات الوصية للإمام علي بن أبي طالب، تأليف: علي بن الحسين ابن علي المسعودي، ط الثانية: 1409هـ، الناشر: دار الأضواء للطباعة والنشر، بيروت- لبنان.

430- أحسن الوديعه لمحمد مهدي الأصفهاني الكاظمي بذيّل روضات الجنات للخوانساري.

431- إحقاق الحق للقاضي نور الله التستري الملقب بالشهيد الثاني عند الرافضة، الناشر: المطبعة المرتضوية في النجف 1273هـ، ط حجرية بخط أبي القاسم الخوانساري.

432- أديان العالم وفرق الإسلام [بالأردية] للسيد علي حيدر نقوي، الناشر:

إمامية كتب خانه، لاهور- باكستان.

433- الإرشاد في معرفة حجج الله على العباد لأبي عبد الله محمد بن محمد ابن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث، دار المفيد، قم- إيران.

434- أصل الشيعة وأصولها لمحمد حسين آل كاشف الغطاء، تحقيق:

علاء آل جعفر، الناشر: مدرسة المهدي، قم- إيران.

435- أصول الشريعة في مذهب الشيعة لمحمد حسين رئيس مؤتمر علماء

شيعة باكستان [بالأردية] الناشر: مكتبة السبطين، كوت فريد سر كودها- باكستان.

436- أضواء على عقائد الشيعة الإمامية وتاريخهم لجعفر السبحاني، الناشر: جماعة المدرسين بقم- إيران.

437- إعلام الوري بأعلام الهدى لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم- إيران، ط الأولى: 1417هـ.

438- أعيان الشيعة لمحسن الأمين العاملي، ط الأولى: 1353هـ، الناشر: مطبعة ابن زيدون، دمشق- سوريا.

439- الإفصاح في إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، لأبي عبد الله محمد ابن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة للدراسات الإسلامية، ط الأولى: 1412هـ قم- إيران.

440- إلزام الناصب في إثبات الحجة الغائب، لعلي اليزدي الحائري، تحقيق: السيد علي عاشور، قم- إيران.

441- الألفين في ولاية أمير المؤمنين لجمال الدين يوسف بن مطهر الحلي الملقب بالعلامة عند الرافضة، ط الأولى: 1405هـ، مكتبة الألفين- الكويت.

442- الأمالي لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة، تحقيق: مؤسسة البعثة، ط الأولى: 1414هـ، طبع ونشر: دار الثقافة الإسلامية، قم- إيران.

443- الأمالي للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق ونشر: قسم الدراسات الإسلامية، مؤسسة البعثة، طهران، ط الأولى: 1417هـ.

- 444- الأمالي للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق ونشر: مؤسسة البعثة- قسم الدراسات الإسلامية، ط الأولى: 1417 هـ قم- إيران.
- 445- الإمامة والتبصرة من الحيرة لابن بابويه القمي والد الصدوق، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي بقم- إيران.
- 446- أمل الآمل لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط: 1404 هـ، الناشر: مكتبة الأندلس- بغداد.
- 447- الأنوار اللامعة في شرح زيارة الجامعة لعبد الله شبر، ط الأولى: 1403 هـ، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت، ومكتبة الرضى قم- إيران.
- 448- الأنوار النعمانية لنعمة الله الموسوي الجزائري، الناشر: شركة مطبعة تبريز- إيران.
- 449- الأنوار الوضیة فی الأخبار الرضویة لحسين بن محمد العصفور البحراني، تحقيق: أبي أحمد بن خلف بن أحمد بن عصفور البحراني، الناشر: مكتبة أهل البيت- البحرين.
- 450- أوائل المقالات لأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد عند الشيعة، تحقيق: إبراهيم الأنصاري الزنجاني، ط الثانية: 1414 هـ مطبعة المفيد، بيروت- لبنان.
- 451- آية الولاية للسيد علي الحسيني الميلاني، ط الأولى: 1421 هـ مركز الأبحاث العقائدية- إيران.
- 452- الإيضاح للفضل بن شاذان الأزدي النيسابوري، تحقيق: السيد جلال الدين الحسيني الأرموي، قم- إيران.
- 553- الإيقاظ من الهجعة بالبرهان على الرجعة لمحمد بن الحسن الحر العاملي، المطبعة العلمية، قم- إيران.

{ب}

554- بحار الأنوار الجامع لدرر أخبار الأئمة الأطهار لمحمد باقر المجلسي
الملقب بشيخ الإسلام عند الرافضة، ط الثانية: 1403هـ، الناشر: مؤسسة
الوفاء، بيروت-لبنان.

555- بصائر الدرجات الكبرى في فضائل آل محمد لأبي جعفر محمد ابن
الحسن بن فروح الصفار، تحقيق وتعليق: ميرزا محسن كوجه باغي، ط:
1404هـ، الناشر: مؤسسة الأعلمي-طهران.

556- البيان في تفسير القرآن لأبي القاسم الخوئي، ط الرابعة: 1397هـ،
الناشر: دار الزهراء، بيروت- لبنان.

{ت}

557- تاريخ اليعقوبي لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب بن واضح
العباسي، الناشر: مؤسسة آل البيت لتحقيق التراث-قم، طبعة: دار صادر،
بيروت.

558- التبيان في تفسير القرآن لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي
المعروف بشيخ الطائفة، تحقيق: أحمد حبيب قصير العاملي، ط الأولى:
1409هـ، الناشر: مكتب الأعلام الإسلامي، ودار إحياء التراث العربي،
بيروت.

559- تحفة العوام لمقبول أحمد منظور حسين، الناشر: مطبعة حيدر
بريس، لاهور- باكستان.

560- تصحيح اعتقادات الإمامية لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، ط الثانية: 1414 هـ الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.

561- التعجب من أغلاط العامة في الإمامة، لأبي الفتح محمد بن علي ابن عثمان الكراجكي، تصحيح وتعليق: فارس حسون كريم، قم- إيران.

562- تفسير البحراني، المسمى البرهان، لهاشم بن سليمان البحراني، ط الثانية: 1393 هـ، طهران.

563- تفسير العسكري المنسوب إلى الحسن العسكري، ط الأولى: 1409 هـ، نشر وطبع: مدرسة الإمام المهدي، قم- إيران.

564- تفسير العياشي لأبي النضر محمد بن مسعود بن عياش السلمي السمرقندي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، الناشر: المكتبة العلمية - طهران.

565- تفسير القمي لأبي الحسن علي بن إبراهيم القمي، تصحيح وتعليق: السيد طيب الموسوي، ط الثالثة: 1404 هـ الناشر: مؤسسة دار الكتب، قم- إيران.

566- تفسير فرات الكوفي لأبي القاسم فرات بن إبراهيم بن فرات الكوفي، تحقيق: محمد الكاظم، ط الأولى: 1410 هـ، وزارة الثقافة والإرشاد، طهران.

567- تفسير منهج الصادقين لملا فتح الله الكاشاني [بالفارسية] تقديم وتصحيح أبي الحسن الشعراني، الناشر: كتاب فروشي إسلامية- تهران.

568- تفسير نور الثقلين لعبد علي بن جمعه العروسي الحويزي، تحقيق: السيد هاشم الرسولي المحلاتي، ط الرابعة: 1412 هـ، مؤسسة إسماعيليان، قم- إيران.

- 569- تفصيل وسائل الشيعة الإسلامية إلى تحصيل وسائل الشريعة
لمحمد ابن الحسن الحر العاملي، ط الثانية: 1414هـ، تحقيق ونشر: مؤسسة آل
البيت لإحياء التراث، قم- إيران.
- 570- تفضيل الأئمة على الأنبياء عليهم السلام للسيد علي الحسيني
الميلاني، ط الأولى: 1421هـ الناشر: مركز الأبحاث العقائدية، قم- إيران.
- 571- تفضيل أمير المؤمنين لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان
العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق: علي مدرسي الكعبي، ط الثانية: 1414هـ
الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.
- 572- تقريب المعارف لأبي الصلاح تقي بن نجم الحلبي، تحقيق: فارس
الحسون، ط: 1417هـ.
- 573- تكملة أمل الأمل لحسين الصدر، تحقيق: أحمد الحسيني، ط:
1406هـ، مكتبة المرعشي، قم- إيران.
- 574- تلخيص الشافي لمحمد بن الحسن الطوسي، ط الثالثة: 1394هـ
تعليق: حسين بحر العلوم، الناشر: دار الكتب الإسلامية، قم- إيران.
- 575- تلخيص المحصل لنصير الدين الطوسي، المطبوع بذيّل محصل أفكار
المتقدمين والمتأخرين للرازي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- 576- تنزيه الأنبياء والأئمة لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي
المعروف بالشريف الرضي، ط الثانية: 1409هـ، دار الأضواء، بيروت-
لبنان.
- 577- تنقيح المقال في أحوال الرجال لعبد الله المامقاني، ط: 1348هـ،
الناشر: المطبعة المرتضوية، النجف.

578- تهذيب الأحكام لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد محمد حسن الخرسان، وتصحيح محمد الآخوندي، ط الرابعة: دار الكتب الإسلامية-تهران.

579- التوحيد للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف بالصدوق، تحقيق: السيد هاشم الحسيني الطهراني، ط: 1387هـ، منشورات جماعة المدرسين بقم- إيران.

{ث}

580- الثقلان لأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد عند الشيعة، دار المفيد، بيروت- لبنان.

581- ثم اهتديت لمحمد التيجاني السماوي، مكتبة الفجر، لندن.

{ج}

582- جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والرواة، لمحمد بن علي الأردبيلي الحائري، الناشر: مكتبة المهدي، قم- إيران.

583- جلاء العيون لمحمد باقر المجلسي، وترجمه إلى الأردية السيد عبد الحسين، وعلق عليه: أبو البيان السيد ظهور الحسن خطيب شيعة ملتان، الناشر: شيعة جنزل بك ايجنسي انصاف بريس، لاهور- باكستان.

{ح}

584- الاحتجاج على أهل اللجاج لأبي منصور أحمد بن علي بن أبي طالب الطبرسي، تحقيق: السيد محمد باقر الخرسان، منشورات دار النعمان للطباعة والنشر بالنجف.

585- الحقائق الناضرة في أحكام العترة الطاهرة ليوسف بن سليمان البحراني، تحقيق: محمد تقي الإيراووني، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم- إيران.

586- حديث الغدير للسيد علي الحسيني الميلاني، ط الأولى: 1421هـ
مركز الأبحاث العقائدية- إيران.

587- حديث المنزلة للسيد علي الميلاني، ط الأولى: 1421هـ مركز
الأبحاث العقائدية- إيران.

588- حق اليقين لمحمد باقر المجلسي الملقب بشيخ الإسلام عند
الرافضة، [بالفارسية] الناشر: مدير انتشارات علمية إسلامية، بازار
شيرازي، إيران.

589- الحكومة الإسلامية لروح الله الخميني، قدم له وعلق عليه: الدكتور
محمد أحمد الخطيب، ط الأولى: 1409هـ، دار عمار، عمان- الأردن.

590- حياة الإمام موسى الرضا لباقر شريف القرشي، منشورات سعيد
ابن جبير، قم- إيران.

591- حياة القلوب در بيان إمامت لمحمد باقر المجلسي [بالفارسية] وترجمه
إلى الأردية: المولوي السيد بشارت حسين مرزا بوري، الناشر: إمامية كتب
خانه، مغل حويلي، لاهور- باكستان.

{خ}

592- الاختصاص لأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي
الملقب بالشيخ المفيد عند الشيعة، تصحيح وتعليق: علي أكبر غفاري، ورتب
هوامشه: محمود الزرندي المجري، منشورات جماعة المدرسين بقم- إيران.

593- خاتمة المستدرك لحسين ميرزا النوري الطبرسي، تحقيق: مؤسسة
آل البيت لإحياء التراث، ط الأولى: 1415هـ، الناشر: مؤسسة آل البيت
لإحياء التراث، قم- إيران.

594- اختيار معرفة الرجال لشيخ الطائفة محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: مير داماد، ومحمد باقر الحسيني، ومهدي الرجائي، ط: 1404 هـ الناشر: مؤسسة آل البيت، قم- إيران.

595- خصائص الأئمة لأبي الحسن محمد بن الحسين بن موسى الموسوي المعروف بالشریف الرضي، تحقيق: الدكتور محمد هادي الأميني، ط الأولى: 1406 هـ، الناشر: مجمع البحوث الإسلامية، الآستانه الرضوية، مشهد- إيران.

596- انخصال للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري، منشورات جماعة المدرسين بقم- إيران.

597- خلاصة الأقوال في نقد الرجال للحسن بن يوسف بن مطهر الحلي، تحقيق: جواد الفيومي، ط الأولى: 1417 هـ، مؤسسة النشر الإسلامي، قم- إيران.

598- خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار للسيد علي الميلاني، ط الأولى: 1404 هـ، الناشر: مؤسسة البعثة، قم- إيران.

{د}

599- الدرجات الرفيعة في طبقات الشيعة لصدر الدين السيد علي خان الشيرازي، تقديم: محمد صادق بحر العلوم، ط الثانية: 1397 هـ، الناشر: مكتبة بصيرتي، قم- إيران.

600- الدرر النجفية ليوسف البحراني، منشورة مؤسسة آل البيت، قم- إيران.

601- دعائم الإسلام وذكر الحلال والحرام والقضايا والأحكام عن أهل بيت رسول الله عليهم السلام، لأبي حنيفة نعمان بن محمد بن منصور بن

أحمد ابن حيّون التميمي المغربي، تحقيق: آصف بن علي أصغر فيضي، ط: 1383هـ، الناشر: دار المعارف، مصر.

602- دلائل الإمامة لابن جرير بن رستم الطبري، ط الأولى: 1431هـ، الناشر: مؤسسة البعثة، قم- إيران.

{ذ}

603- الذريعة إلى تصانيف الشيعة لآغا بزرك الطهراني، ط الثالثة: 1403هـ، دار الأضواء، بيروت- لبنان.

604- ذكاء الأذهان بجواب جلاء الأذهان (هزار تمهاري دس هماري) [بالأردية] لعبد الكريم مشتاق، الناشر: رحمت الله بك ايجنسي، كراتشي- باكستان.

605- الذكرى لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني، المعروف بالشهيد الأول عند الرافضة، ط حجرية بخط كرماني سنة 1272هـ، إيران.

606- الذكرى لمحمد مكي الجزيني الملقب بالشهيد الأول عند الرافضة، ط حجرية، الناشر: مؤسسة المهدي، قم- إيران.

{ر}

607- راهنماي حقيقت (دليل الحقيقة) [بالفارسية] لآية الله جعفر السبحاني، ط الثالثة: 1386، المكتبة العامة- طهران.

608- الرجعة لأحمد زين الدين الأحسائي، ط الثانية، منشورات مكتبة العلامة الحائري العامة- كربلاء.

609- رسالة التقية لمرتضى بن محمد أمين بن شمس الدين الأنصاري، تحقيق: فارس الحسون، ط الأولى: 1412هـ، الناشر: مؤسسة قائم آل محمد، قم- إيران.

- 610- رسالة عليٍّ ولي الله في الكلمة والأذان [بالأردية] لغلام حسين اللاهوري النجفي، الناشر: إمامية كتب خانة، لاهور- باكستان.
- 611- رسالة في معنى المولى لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق: مهدي نجف، ط الثانية: 1414هـ، الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.
- 612- روح القرآن (القرآن المبين مع تفسير المتقين) لنجم الحسن الرئيس العام لمجلس علماء شيعة باكستان [بالأردية]، الناشر: إنصاف كمبني، لاهور- باكستان.
- 613- روضات الجنات لمحمد باقر الموسوي الخوانساري، تحقيق: أسد الله إسماعيليان، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان.
- 614- روضة الواعظين لمحمد بن الفتال النيسابوري، تحقيق: محمد مهدي حسن الخراسان، منشورات الرضى، قم- إيران.
- 615- رياض المصائب للسيد رضا الحسن [بالأردية] الناشر: إمامية كتب خانة مغل حويلي، لاهور- باكستان.
- {س}

- 616- الاستبصار فيما اختلف فيه من الأخبار لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد ابن الحسن الطوسي، تحقيق: السيد محمد الحسن الموسوي الخراسان، وتصحيح: محمد الآخوندي، الناشر: دار الكتب الإسلامية- طهران.
- 617- الاستغاثة من بدع الثلاثة لأبي القاسم علي بن أحمد بن موسى الكوفي، ط: النجف- العراق.
- 618- سيرة الأئمة الاثني عشر لهاشم معروف الحسيني، ط الثالثة: 1981م ، دار القلم، بيروت- لبنان.

{ش}

- 619- الشافي في الإمامة لعلي بن الحسين الموسوي الملقب بالشریف المرتضى، ط الثانية: 1410هـ الناشر: مؤسسة إسماعيليان، قم- إيران.

620- شجرة طوبى لمحمد مهدي الحائري، ط الخامسة: 1385هـ، الناشر: المكتبة الحيدرية بالنجف.

621- شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام للمحقق الحلي، تحقيق: صادق الشيرازي، ط الثانية: 1409هـ، الناشر: انتشارات الاستقلال، تهران.

622- شرح أصول الكافي للمولى محمد صالح المازندراني، مع تعليقات أبي الحسن الشعراني، قم- إيران.

623- شرح دعاء السحر لروح الله الخميني، ط الثانية: 1402هـ، قدم له أحمد الفهري، دار الوفاء، بيروت- لبنان.

624- شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

625- الشهب الثواقب في رجم شياطين النواصب لمحمد بن علي آل عبد الجبار القطيفي، تحقيق: حلمي السنان، ط الأولى: 1418هـ، طبع ونشر: مؤسسة الهادي، قم- إيران.

626- شهداء الفضيلة لعبد الحسين الموسوي الأميني، ط الأولى: 1936م، ط الحيدرية، النجف- العراق.

627- الشيعة في الميزان لمحمد جواد مغنية، ط الرابعة: 1399هـ، الناشر: دار الشروق، بيروت- لبنان.

628- الشيعة وتحريف القرآن للسيد علي الميلاني، ترجمه إلى الأردية: محمد أفضل حيدري، الناشر: مصباح القرآن ترست، شاهراه قائد أعظم، لاهور- باكستان.

{ص}

- 629- الصافي في تفسير القرآن للسيد محسن الفيض الكاشاني، تحقيق: حسين الأعلي، ط الثانية: 1416هـ، منشورات مكتبة الصدر: طهران.
- 630- الصافي في شرح أصول الكافي للقزويني، ط حجرية مطبوعة بحيدر آباد [باللغة الأردية] بباكستان.
- 631- الصحابة للسيد علي الميلاني (سلسلة الندوات العقائدية الشيعية) ط الأولى: 1421هـ، الناشر: مركز الأبحاث العقائدية، قم- إيران.
- 632- الصحيفة السجادية الجامعة لأدعية الإمام علي بن الحسين زين العابدين، تحقيق: مؤسسة المهدي بإشراف علي الأبطحي، ط الأولى: 1411هـ، مؤسسة الأنصاريان، قم- إيران.
- 633- الصحيفة السجادية الكاملة المنسوبة إلى الإمام علي بن الحسين زين العابدين، طبع ونشر: جماعة المدرسين بقم، إيران.
- 634- الصراط المستقيم إلى مستحقي التقديم لزين الدين أبي محمد علي ابن يونس العاملي النباطي البياضي، تحقيق: محمد باقر البهبودي، ط الأولى: 1384هـ، الناشر: المكتبة الرضوية لإحياء الآثار الجعفرية.
- 635- صفات الشيعة للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، طبع ونشر: مطبعة العابدي- تهران.
- 636- الصوارم المهرقة في نقد الصواعق المحرقة للقاضي نور الله التستري الملقب بالشهيد الثاني عند الرافضة، تحقيق: السيد جلال الدين المحدث، ط: 1367هـ، الناشر: مطبعة طهران.

{ط}

637- طرائف المقال في طبقات الرجال لعلّي أصغر الجابلقى البروجردى، تحقيق: مهدي الرجائي، ط الأولى: 1410هـ، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم- إيران.

{ع}

638- الاعتقادات في دين الإمامية للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري، مؤسسة المهدي، قم- إيران.

639- الاعتقادات لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، تحقيق: عصام عبد السيد، ط الثانية: 1414هـ الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.

640- عجالة المعرفة في أصول الدين لأبي الفضل محمد بن سعيد بن هبة الله ابن الحسن الراوندي، تحقيق: محمد رضا الحسيني الجلالي، الناشر: مؤسسة المهدي، قم- إيران.

641- عدة الأصول لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: محمد مهدي نجف، الناشر: مؤسسة آل البيت للطباعة والنشر، إيران.

642- عصر الظهور لعلّي الكوراني العاملي، ط الأولى: 1408هـ، الناشر: مكتب الإعلام الإسلامي، إيران.

643- عقائد الإمامية الاثني عشرية، لإبراهيم الموسوي الزنجاني، ط: 1402هـ، الناشر: مؤسسة الوفاء، بيروت- لبنان.

644- عقائد الإمامية لمحمد رضا المظفر عميد كلية الفقه في النجف سابقا، تقديم: الدكتور حامد حفي داود، الناشر: انتشارات أنصاريان، قم- إيران.

645- علل الشرائع للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، ط: 1386هـ، المكتبة الحيدرية- بغداد.

646- علم اليقين في أصول الدين لمحمد بن المرتضى المدعو بالملا محسن الكاشاني (لا يوحّد مكان الطبع وتاريخه).

647- علوم القرآن للسيد محمد باقر الحكيم، ط الأولى: 1417هـ، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، ومؤسسة البعثة، قم- إيران.

648- عوائد الأيام في بيان قواعد الأحكام ومهمات مسائل الحلال والحرام لأحمد الزاقي، ط جرية: 1408هـ، الناشر: مكتبة بصيرتي، قم- إيران.

649- عيون أخبار الرضا للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق: الشيخ حسين الأعلي، ط الأولى: 1404هـ، الناشر: مؤسسة الأعلي، بيروت- لبنان.

{غ}

650- الغدير في الكتاب والسنة والأدب لعبد الحسين أحمد الأميني النجفي، ط الرابعة: 1379هـ، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.

651- الغيبة الصغرى والسفراء الأربعة للشيخ فاضل المالكي، ط الأولى: 1420هـ، مركز الأبحاث العقائدية، قم- إيران.

652- الغيبة لشيخ الطائفة أبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: عباد الله الطهراني، وعلي أحمد ناصح، ط الأولى: 1411هـ، مؤسسة المعارف الإسلامية، قم- إيران.

{ف}

653- فرائد الأصول لمرتضى الأنصاري، تحقيق: لجنة تحقيق تراث الشيخ الأعظم، ط الأولى: 1419هـ، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم- إيران.

654- الفصول المختارة لأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد، تحقيق: السيد علي مير شريف، ط الثانية: 1414هـ، دار المفيد، بيروت- لبنان.

655- الفصول المهمة في أصول الأئمة (تكلمة وسائل الشيعة) لمحمد بن الحسن الحر العاملي، تحقيق: محمد بن محمد حسين قائيني، ط الأولى: 1418هـ، الناشر: مؤسسة معارف إسلامي: إمام رضا، قم- إيران.

656- الفصول المهمة في معرفة أحوال الأئمة لابن الصباغ بواسطة التحفة الاثني عشرية لعبد العزيز الدهلوي.

657- فضائل الشيعة للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين ابن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، نشر وطبع: كانون انتشارات عابدي- تهران.

658- الفهرست لأبي جعفر محمد بن الحسن الطوسي المعروف بشيخ الطائفة، تحقيق: الشيخ جواد القيومي، ط الأولى: 1417هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة- إيران.

659- الفوائد الخمس الرجالية للوحيد البهباني، ط الأولى: 1388هـ، مطبعة الآداب، النجف.

{ق}

660- قرب الإسناد لأبي العباس عبد الله الحميري البغدادي، ط الأولى: 1413هـ تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم- إيران.

661- القواعد والفوائد في الفقه والأصول والعربية لمكي الجزيني المعروف بالشهيد الأول عند الرافضة، الناشر: مكتبة المفيد، قم- إيران.

{ك}

- 662- الكافي في الفقه لأبي الصلاح الحلبي، تحقيق: الشيخ رضا أستاذي، ط الأولى: 1403هـ، مكتبة أمير المؤمنين عليه السلام، أصفهان- إيران.
- 663- الكافي لأبي جعفر محمد بن يعقوب الكليني، تحقيق: علي أكبر غفاري، ط الثالثة: 1388هـ، الناشر: دار الكتب الإسلامية- تهران.
- 664- كامل الزيارات لجعفر بن قولويه بن محمد القمي، تحقيق: جواد الفيومي، ط الأولى: 1417هـ، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة، قم- إيران.
- 665- كتاب الرجال لتقي الدين الحسن بن علي بن داود الحلبي، تعليق: محمد صادق بحر العلوم، ط: 1392هـ، المطبعة الحيدرية- النجف.
- 666- كتاب الغيبة لابن أبي زينب محمد بن إبراهيم النعماني، تحقيق وتعليق: علي أكبر غفاري، ط الأولى: 1422هـ منشورات أنوار الهدى، قم- إيران.
- 667- كتاب سليم بن قيس الهلالي العامري، تحقيق: محمد باقر الأنصاري الزنجاني، بدون مكان الطبع وتاريخه.
- 668- كشف الأسرار لروح الله الخميني، ترجمة: الدكتور محمد البنداري، وتقديم الدكتور محمد أحمد الخطيب، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان.
- 669- كشف الغطاء لجعفر كاشف الغطاء، ط حجرية، الناشر: انتشارات مهدوي، أصفهان- إيران.
- 670- كشف الغمة في معرفة الأئمة لعلي بن عيسى بن أبي الفتح الإريلي، ط الثانية: 1405هـ دار الأضواء، بيروت- لبنان.
- 671- كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد (التجريد لنصير الدين الطوسي، والشرح لابن المطهر الحلبي المعروف بالعلامة عند الرافضة)، ط الأولى: 1399هـ، منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت- لبنان.

672- كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين لجمال الدين يوسف بن مطهر الحلي، المعروف بالعلامة عند الرافضة، تحقيق: حسين الدراكهي، ط الأولى: 1411 هـ طهران- إيران.

673- الكشكول ليوسف البحراني، الناشر: مكتبة نينوى الحديثة- تهران.

674- كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي ابن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تعليق وتصحيح: علي أكبر غفاري، ط: 1405 هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

675- كنز الفوائد لأبي الفتح محمد بن علي الكراجكي، ط الثانية: 1410 هـ، الناشر: مكتبة المصطفوي، قم- إيران.

676- الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي، تحقيق وتقديم: محمد هادي الأميني، ط الأولى، منشورات مكتبة الصدر، طهران.

{ل}

677- لؤلؤة البحرين ليوسف بن أحمد البحراني، تحقيق وتعليق: محمد صادق بحر العلوم، الناشر: مطابع النعمان، النجف- العراق.

678- لأكون مع الصادقين للدكتور محمد التيجاني السماوي، الناشر: مؤسسة أنصاريان- إيران.

679- اللمعة الدمشقية لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مكي العاملي الجزيني، المعروف بالشهيد الأول عند الرافضة، تحقيق: علي الكوراني، ط الأولى: 1411 هـ، الناشر: دار الفكر، قم- إيران.

{م}

680- مؤتمر علماء بغداد في الإمامة والخلافة لمقاتل بن عطية، تحقيق: مرتضى العلوي، ط الأولى، دار الكتاب الإسلامي، تهران.

- 681- مائة منقبة من مناقب أمير المؤمنين وولده لأبي الحسن محمد بن أحمد ابن علي ابن شاذان القمي، ط الأولى: 1407هـ، تحقيق ونشر: مدرسة الإمام المهدي، بقم- إيران.
- 682- المجالس الفاخرة في أذكار العترة الطاهرة لحسين بنخش جارا، ط حجرية باكستانية، بواسطة الوثيقة التاريخية لضياء الرحمن فاروقي.
- 683- مجمع البحرين ومطلع النيرين في غريب القرآن والحديث لفخر الدين الطريحي النجفي، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط الثانية: 1408هـ، الناشر: مكتبة نشر الثقافة الإسلامية.
- 684- مجمع البيان في تفسير القرآن لأبي علي الفضل بن الحسن الطبرسي، ط الأولى: 1415هـ مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان.
- 685- مجمع النورين وملتقى البحرين لأبي الحسن المرندي، باعتناء: محمد علي الخوانساري وجماعة، قم- إيران.
- 686- المحاسن لأحمد بن محمد خالد البرقي، تحقيق: جلال الدين الحسيني، الناشر: دار الكتب الإسلامية، تهران.
- 687- مختصر بصائر الدرجات لأبي محمد الحسن بن سليمان الحلي، ط الأولى: 1370هـ، الناشر: المطبعة الحيدرية بالنجف.
- 681- مدينة معاجز الأئمة الاثني عشر ودلائل الحجج على البشر، لهاشم ابن سليمان البحراني: تحقيق: عزة الله المولائي الهمداني، ط الأولى: 1413هـ، الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم- إيران.
- 688- مذهب الشيعة حق، لمظهر حسين [بالأردية] ط: ملتان- باكستان.
- 689- المراجعات لعبد الحسين شرف الدين الموسوي العاملي، ط الرابعة: 1425هـ، الناشر: دار الأسرة للطباعة والنشر- طهران.

684- مروج الذهب ومعادن الجهور المعروف بتاريخ يعقوبي، لأحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن واضح يعقوبي، دار صادر، بيروت- لبنان.
690- المسائل الأربعة عشر لعبد الكريم مشتاق [بالأدرية]، ط كراتشي- باكستان.

691- المسائل السرورية لأبي عبد الله محمد بن النعمان العكبري البغدادي الملقب بالشيخ المفيد عند الشيعة، الناشر: المؤتمر العالمي لألفية المفيد، بيروت- لبنان.
692- مستدرك سفينة البحار لعل النمازي الشاهرودي، تحقيق: حسن علي النمازي، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم- إيران.
693- المسلك في أصول الدين لنجم الدين أبي القاسم جعفر بن الحسن ابن سعيد، تحقيق: رضا الأستاذي، ط الأولى: 1414هـ، طبع ونشر: مؤسسة الطبع والنشر في الآستانه الرضوية- النجف.

694- مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين لابن رجب البرسي، تحقيق: السيد علي عاشور، ط الأولى: 1419هـ، الناشر: مؤسسة الأعلي، بيروت.

695- مشارق أنوار اليقين في أسرار أمير المؤمنين لرجب البرسي، تحقيق: السيد علي عاشور، ط الأولى: 1419هـ الناشر: مؤسسة الأعلي، بيروت- لبنان.

696- المصباح للفكعمي (جُنة الإيمان الواقية وجُنة الإيمان الباقية) لإبراهيم ابن علي ابن الحسن بن محمد العاملي الكفعمي، ط الثانية: 1405هـ، مطبعة أمير، قم- إيران.

697- معالم العلماء لابن شهر آشوب الملقب بشيخ الطائفة الثاني، مع مقدمة محمد صادق آل بحر العلوم على الكتاب، الناشر: مطبعة قم- إيران.

- 698- معجم أحاديث المهدي لعلي الكوراني، ط الأولى: 1411هـ،
الناشر: مؤسسة المعارف الإسلامية، قم- إيران.
- 699- معجم رجال الحديث وتفصيل طبقات الرواة لأبي القاسم
الموسوي الخوئي، تحقيق: لجنة التحقيق بالنجف، ط الخامسة: 1411هـ.
- 700- مفاتيح الجنان لعباس القمي، ط قم- إيران، ومكتبة الماحوزي-
البحرين.
- 701- مفهوم التقية في الفكر الإسلامي لهاشم الموسوي، الناشر: مركز
الغدير للدراسات الإسلامية، بيروت- لبنان.
- 702- مقاتل الطالبين لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق: كاظم المظفر، ط
الثانية، الناشر: مؤسسة دار الكتب، قم- إيران.
- 703- مقدمة تفسير أنوار النجف في أسرار المصحف لحسين بنخش، مدير
الجامعة الجعفرية بجوجرانواله، الناشر: مكتبة أنوار النجف، ميانوالي،
باكستان.
- 704- المقنعة في الغيبة لأبي القاسم علي بن الحسين الموسوي المعروف
بالشريف المرتضى، تحقيق: محمد علي الحكيم، ط الأولى: 1406هـ، الناشر:
مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم- إيران.
- 705- المقنعة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب
بالمفيد، تحقيق: جماعة المدرسين بقم، ط الثانية: 1410هـ، مؤسسة النشر
الإسلامي، قم- إيران.
- 706- مكاتيب الرسول لعلي بن الحسين الأحمد الميانجي، ط الأولى:
1419هـ الناشر: دار الحديث الثقافية- طهران.

- 707- مكيال المكارم في فوائد الدعاء للحجة القائم ميرزا محمد تقي الأصفهاني، تحقيق: السيد علي عاشور، ط الأولى: 1421هـ، مؤسسة الأعلمي، بيروت- لبنان.
- 708- من لا يحضره الفقيه للشيخ الأقدم أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن بابويه القمي المعروف عند الرافضة بالصدوق، تحقيق: علي أكبر غفاري، ط الثانية: 1404هـ، الناشر: جماعة المدرسين بقم- إيران.
- 709- منار الهدى في النص على الأئمة الاثني عشر، لعلي بن عبد الله البحراني، تحقيق: عبد الزهراء الخطيب، ط الأولى: 1405هـ، الناشر: دار المنتظر، بيروت- لبنان.
- 710- مناقب آل أبي طالب لابن شهر آشوب المازندراني، تحقيق: لجنة من أساتذة النجف، ط: 1376هـ الناشر: مطبعة الحيدرية في النجف.
- 711- منتهى الآمال لمحمد باقر المجلسي بواسطة بطلان عقائد الشيعة لمحمد عبد الستار التونسوي.
- 712- منهاج الكرامة في معرفة الإمامة لجمال الدين يوسف بن مطهر الحلي، المعروف بالعلامة عند الرافضة، تحقيق: الأستاذ عبد الرحيم مبارك، ط الأولى، الناشر: مؤسسة مطالعات عاشوراء، قم- إيران.
- 713- منهاج الفقاهة للسيد محمد صادق الروحاني، ط الرابعة: 1418هـ الناشر: المكتبة العلمية- إيران.
- 714- المهذب في الفقه لعبد العزيز بن براج الطرابلسي، تحقيق: آية الله السبحاني، ط الأولى: 1406هـ، الناشر: جماعة المدرسين بقم- إيران.
- 715- مواقف الشيعة لعلي بن حسين علي الأحدي الميانجي، ط الأولى: 1416هـ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم- إيران.
- 716- مودة أهل البيت وفضائلهم في الكتاب والسنة، إصدار: مركز الرسالة بقم- إيران، ط الأولى: 1419هـ (سلسلة المعارف الإسلامية).

- 717- ميزان الحكمة لمحمد الري شهري، ط الأولى، طبع ونشر: دار الحديث، تهران.
- 718- الميزان في تفسير القرآن لمحمد حسين الطباطبائي، تحقيق ونشر: مؤسسة النشر الإسلامي لجماعة المدرسين بقم- إيران.
- {ن}

- 719- النجاة في القيامة في تحقيق أمر الإمامة لميثم ابن ميثم البحراني، ط الأولى: 1417هـ، الناشر: مجمع الفكر الإسلامي، قم- إيران.
- 720- النجوم الأربعة عشر (جوده ستارى) للسيد نجم الحسن رئيس شيعة باكستان [باللغة الأردية]، الناشر: إمامية كتب خانة، مغل حويلي، لاهور- باكستان.
- 721- النص والاجتهاد لشرف الدين عبد الحسين الموسوي، تحقيق: أبو مجتبى، ط الأولى: 1404هـ، طبع ونشر: مؤسسة سيد الشهداء، إيران.
- 722- نقباء البشر في القرن الرابع عشر لآغا بزرگ الطهراني، ط الثانية: 1404هـ، الناشر: دار المرتضى للنشر، مشهد- إيران.
- 723- نقد الرجال للسيد مصطفى بن الحسين التفرشي، تحقيق ونشر: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، ط الأولى: 1418هـ، قم- إيران.
- 724- النكت الاعتقادية لأبي عبد الله محمد بن محمد بن النعمان العكبري الملقب بالمفيد، ط الثانية: 1414هـ الناشر: دار المفيد، بيروت- لبنان.
- 725- نهج الإيمان لزين الدين علي بن يوسف بن جبر، تحقيق: السيد أحمد الحسيني، ط الأولى: 1418هـ، الناشر: مجمع الإمام الهادي، مشهد- إيران.
- 726- نهج البلاغة للشريف الرضي مع شرح الشيخ محمد عبده، الناشر: دار المعرفة، بيروت- لبنان.

727- نهج الحق وكشف الصدق لجمال الدين يوسف بن مطهر الحلي، المعروف بالعلامة عند الرافضة، تحقيق: عين الله الحسيني الأموي، تقديم السيد رضا الصدر، منشورات دار الهجرة، قم- إيران.

728- نور البراهين في أخبار السادة الطاهرين لنعمة الله الجزائري، تحقيق: السيد الرجائي، ط الأولى: 1417هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم- إيران.

{و}

729- وسيلة الأنبياء لطالب حسين كريالوي [بالأردية]، الناشر: جعفرية دار التبليغ إمام باركاه، لاهور- باكستان.

730- وصول الأخيار إلى أصول الأخبار لحسين بن عبد الصمد العاملي، تحقيق: عبد اللطيف الكوهكمري، الناشر: مجمع الذخائر الإسلامية، قم- إيران.

731- ينابيع المودة لذوي القربى لسليمان بن إبراهيم القندوزي، تحقيق: سيد علي جمال أشرف الحسيني، ط الأولى: 1416هـ دار الأسوة للطباعة والنشر- إيران.

ج- مصادر اليهود والنصارى

732- العهد القديم والعهد الجديد، مجمع الكنائس الشرقية، الناشر: بيروت - لبنان.

733- قاموس الكتاب المقدس، مجمع الكنائس الشرقية، ط السادسة: 1981م، هيئة التحرير: د/ بطرس عبد الملك، د/ جوند الكساندر طمس، د/ إبراهيم مطر، منشورات مكتب المشعل، بيروت - لبنان.

..... الافتتاحية:.....

..... 5

أهمية الموضوع وأسباب

اختياره:..... 7

التمهيد: التعريف بمفردات عنوان

الرسالة:..... 25

المبحث الأول: التعريف

بالموقف:..... 26

المبحث الثاني: المراد بعلماء الحنفية

..... 28

المبحث	الثالث:	التعريف
بالعقائد.....	31	
أولاً:	تعريف	العقائد
لغة:.....	31	
ثانياً:	تعريف	العقائد
اصطلاحاً:.....	31	
المبحث	الرابع:	التعريف
بالرافضة	33	
أولاً:	تعريف	الرافضة
لغة:.....	33	
ثانياً:	تعريف	الرافضة
اصطلاحاً:.....	33	
ثالثاً:	سبب	تسمية
الاسم:.....	35	الرافضة بهذا
رابعاً:	أصول	الرافضة
ونشأتها:.....	38	
المبحث الخامس:	التعريف	بالمسائل
المراد	دراستها	في
الرسالة.....	43	
المطلب	الأول:	التعريف
بالإمامة.....	43	
أولاً:	تعريف	الإمامة
لغة:.....	43	

الإمامة	تعريف	ثانياً:
43	اصطلاحاً:	
ش	المطلب الثاني: التعريف بالصحابة	
45		
لغة:	أولاً: تعريف الصحابة	
45		
الصحابة	تعريف	ثانياً:
45	اصطلاحاً:	
التعريف	المطلب الثالث: التعريف	
47	بالقرآن.....	
لغة:	أولاً: تعريف القرآن	
47		
القرآن	معنى	ثانياً:
50	اصطلاحاً:	
التعريف	المطلب الرابع: التعريف	
53	بالرجعة.....	
لغة:	أولاً: تعريف الرجعة	
53		
الرجعة	تعريف	ثانياً:
53	اصطلاحاً:	
التعريف	المطلب الخامس: التعريف	
56	بالبداء.....	

أولاً:	تعريف	البداء
لغة:	56	
المعنى	56	
المعنى	56	
الثاني:	57	
ثانياً:	تعريف	البداء
اصطلاحاً:	57	
المطلب	السادس:	التعريف
بالتقية:	59	
أولاً:	تعريف	التقية
لغة:	59	
ثانياً:	تعريف	التقية
اصطلاحاً:	59	



الباب الأول:	موقف علماء الحنفية من عقيد الرافضة في مفهوم الإمامة
وشروطها	ودعوى
انحصارها:	62
تمهيد:	مجل اعتقاد أهل السنة والجماعة في الإمامة.....

أولاً:	مفهوم
الإمامة:.....	66
ثانياً: منزلة الإمامة في الدين:.....	66
ثالثاً:	مقاصد
الإمامة:.....	67
رابعاً:	طرق
الإمامة:.....	69
	انعقاد

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مفهوم الإمامة وشروطها ودعوى انحصارها.....

71

المبحث الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.....

72

المطلب الأول: مفهوم الإمامة عند الرافضة.....

73

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم الإمامة عند الرافضة.....

80

المبحث الثاني: شروط الإمامة عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.....

90

المطلب الأول: شروط الإمامة عند الرافضة:.....

91

- الشرط الأول: أن يكون الإمام
معصوما: 92
- الشرط الثاني: أن يكون منصوباً عليه من
الشارع: 95
- الشرط الثالث: أن يكون الإمام أفضل أهل
عصره: 97
- الشرط الرابع: أن يكون الإمام أعلم
الناس: 99
- الشرط الخامس: أن يكون الإمام هاشمياً، ومن نسل الحسين
ط: 100
- المطلب الثاني: موقف العلماء الحنفية من شروط الإمامة عند
الرافضة: 101
- أولاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط العصمة للإمامة عند
الرافضة: 102
- ثانياً: موقف علماء الحنفية من اشتراط التنصيب على الإمام عند
الرافضة: 110
- ثالثاً: موقف علماء الحنفية من اشتراط الأفضلية للإمامة عند
الرافضة: 117
- رابعاً: موقف علماء الحنفية من شرط الأعلوية للإمامة عند
الرافضة: 121
- خامساً: موقف علماء الحنفية من شرط الهاشمية للإمامة عند
الرافضة: 124

المبحث الثالث: انحصار الإمامة عند الرافضة في أئمتهم، وموقف علماء الحنفية
منه..... 126

المطلب الأول: انحصار الإمامة عند الرافضة في
أئمتهم..... 127

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من انحصار الإمامة عند الرافضة في
أئمتهم... 138

المبحث الرابع: ولاية الفقيه عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية
منها..... 152

المطلب الأول: ولاية الفقيه عند
الرافضة..... 154

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من فكرة ولاية
الفقيه..... 161

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في إثباتهم الإمامة
لأئمتهم.... 166

توطئة:
167

المبحث الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة
لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية
منه..... 168

المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية في إثبات الإمامة
لأئمتهم..... 169

دليلهم

الأول:.....

169

دليلهم الثاني:.....

169

دليلهم الثالث:.....

170

دليلهم الرابع:.....

170

دليلهم الخامس:.....

171

دليلهم السادس:.....

171

دليلهم السابع:.....

171

دليلهم الثامن:

171

دليلهم التاسع:

172

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الآيات
القرآنية

الإمامة

إثباتهم

في

لأئمتهم..... 173

مناقشة الدليل الأول من ثلاثة وجوه رئيسية:
..... 173

مناقشة الدليل الثاني:
179

مناقشة الدليل الثالث من وجهين:
..... 182

مناقشة الدليل الرابع من وجوه:
184

مناقشة الدليل الخامس من ثلاثة وجوه:
..... 188

مناقشة الدليل السادس من أربعة وجوه:
..... 189

مناقشة الدليل السابع:
191

مناقشة الدليل الثامن من خمسة وجوه:
..... 192

مناقشة الدليل التاسع من ثلاثة وجوه رئيسية:
195

المبحث الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث النبوية، وموقف علماء الحنفية منها:
202

المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الصحيحة، وموقف الحنفية منها:
204

المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث

الصحيحة:..... 205

الحديث الأول (حديث الغدير):.....
205

الحديث الثاني (حديث الثقلين):.....
209

الحديث الثالث (حديث المنزلة):.....
211

الحديث الرابع (حديث الراية):.....
213

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بهذه
الأحاديث..... 214

مناقشة استدلالهم بالحديث الأول، وذلك من ستة
وجوه:..... 214

مناقشة استدلالهم بالحديث الثاني، وذلك من أربعة وجوه:
..... 217

مناقشة استدلالهم بالحديث الثالث، وذلك من ثمانية وجوه:
..... 221

مناقشة استدلالهم بالحديث الرابع، وذلك من ثلاثة وجوه:
..... 225

المطلب الثاني: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة،
وموقف علماء الحنفية منها.....

المسألة الأولى: استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة والموضوعة لإثبات

الإمامة..... 230

الحديث الأول:.....

230

الحديث الثاني:.....

230

الحديث الثالث:.....

231

الحديث الرابع:.....

231

الحديث الخامس:

..... 231

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة ببعض الأحاديث الضعيفة

والموضوعة ... 232

مناقشة الحديث الأول، وذلك من ثلاثة

وجوه:..... 232

مناقشة الحديث الثاني، وذلك من وجهين:

..... 235

مناقشة الحديث الثالث من

وجهين:..... 237

مناقشة الحديث الرابع، وذلك من أربعة وجوه:

..... 239

مناقشة الحديث

الخامس 241

المبحث الثالث: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات الإمامة،

وموقف علماء الحنفية منها.....

242

المطلب الأول: استدلال الرافضة بالوصية المزعومة لإثبات

الإمامة: 243

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالوصية المزعومة

لإثبات الإمامة والرد عليها من أربعة وجوه

رئيسية..... 248

الوجه الأول: بيان جذور مقالة الوصية وأنها ترجع إلى ابن سبأ

اليهودي..... 248

الوجه الثاني: بيان استحالة وجود الوصية المزعومة من وجوه عديدة:.....

251

الوجه الثالث: بيان أن واقع حياة أئمة أهل البيت يتنافى مع القول

بالوصية.... 254

الوجه الرابع: نقض الوصية المزعومة من خلال أقوال أئمة أهل

البيت..... 256

المبحث الرابع: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى الأئمة لإثبات

الإمامة،

وموقف علماء الحنفية منها.....

261

المطلب الأول: استدلال الرافضة بالآثار التي نسبوها إلى الأئمة لإثبات الإمامة.....

263

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة بالآثار المنسوبة إلى الأئمة لإثبات الإمامة، والرد عليها من ثلاثة وجوه رئيسية:

267

الوجه الأول: بيان أن رواة تلك الآثار والأكاذيب ليسوا ممن تقبل روايتهم في ميزان الجرح والتعديل باتفاق أهل السنة والرافضة..... 267

الوجه الثاني: بيان أن تلك الروايات المنسوبة إلى الأئمة مخالفة لصحيح المنقول وصرح المعقول.....

272

الوجه الثالث: صدور أقوال وأعمال صريحة عن الأئمة تكذب تلك الروايات الملفقة عليهم..... 274

الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في أئمتهم.....

276

مدخل:.....

277

المبحث الأول: غلو الرافضة في أئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه..... 280

المطلب الأول: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون، وموقف علماء الحنفية منه.....

281

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون..... 282

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يتصرفون في الكون، والرد عليهم من ثلاثة وجوه رئيسية:..... 285

الوجه الأول: الرد على هذه العقيدة بآيات من الذكر الحكيم..... 286

الوجه الثاني: الرد على هذه العقيدة بأحاديث صحيحة صريحة..... 287

الوجه الثالث: الرد عليهم بردود متنوعة..... 289

المطلب الثاني: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب، وموقف علماء الحنفية منه..... 292

مدخل: 293

المسألة الأولى: اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب 295

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من اعتقاد الرافضة أن أئمتهم يعلمون الغيب والرد عليهم من ثلاثة وجوه:..... 298

الوجه الأول: إبطال دعوى الرافضة بآيات من القرآن الكريم..... 299

الوجه الثاني: إبطال دعواهم بأحاديث صحيحة صريحة.....

300

الوجه الثالث: ردود متنوعة في إبطال هذه العقيدة.....

302

فائدة: ذكر نماذج من أقوال أئمة أهل البيت في أهم مصادر الرافضة تنكر بكل صراحة نسبة علم الغيب إليهم، وترد على الرافضة دعواهم.....

305

المطلب الثالث: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه

306

مدخل.....

307

المسألة الأولى: إعطاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم:.....

308

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة حق التشريع لأئمتهم.....

310

المطلب الرابع: ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منها... ..

313

توطئة:.....

314

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم.....

316

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة العصمة لأئمتهم، والرد

عليهم من ثلاثة وجوه رئيسية.....

318

الوجه الأول: بيان اختصاص العصمة بأنبياء الله ورسله من البشر.....

318

الوجه الثاني: استحالة ثبوت عصمة الأئمة من وجوه عديدة.....

319

الوجه الثالث: أقوال مروية عن الأئمة في أهم مصادر الرافضة تنفي القول بعصمتهم....

322

المطلب الخامس: ادعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم، وموقف علماء الحنفية منه.....

323

مدخل:

324

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم.....

317

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة الأفضلية المطلقة لأئمتهم

والرد عليهم من ثلاثة وجوه رئيسية.....

329

الوجه الأول: بيان الترتيب الصحيح للمفاضلة بين بني آدم.....

329

الوجه الثاني: بطلان دعوى الأفضلية المطلقة للأئمة من وجوه عديدة.....

331

الوجه الثالث: أقوال مروية عن أئمة أهل البيت ترفض القول بأفضليتهم المطلقة.....

331

المطلب السادس: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة
كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين، وموقف علماء الحنفية منه.

334

المسألة الأولى: ادعاء الرافضة أن من أنكر إمامة واحد من الأئمة،
كمن أنكر نبوة الأنبياء والمرسلين.....

335

المسألة الثانية: ردّ علماء الحنفية على هذا الغلو.....

337

خاتمة المبحث: ذكر نصوص واردة عن أئمة أهل البيت في أهم مصادر
الرافضة

وهي قواصم لظهورهم في جميع ما ارتكبه من الغلو في
حقهم..... 337

المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم، وموقف علماء الحنفية منها....

340

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في المهدي المنتظر الموهوم.....

342

توطئة بين يدي هذا المطلب لها صلة مباشرة بالمسألة.....

342

أولاً: اسم المهدي المزعوم عند الرافضة ونسبه:.....

347

.....ثانياً: أم المهدي المزعوم.....

347

.....ثالثاً: تاريخ ولادته المتضارب، وقصة الولادة العجيبة الغريبة.....

348

.....رابعاً: غيبته (مكانها، مدتها، سببها).....

351

.....خامساً: ماذا سيفعل مهديهم بعد خروجه؟!.....

354

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في المهدي الموهوم،
والرد عليهم من ستة وجوه.....

358

الوجه الأول: بيان خرافة شخصية مهديهم الموهوم وسبب قولهم بذلك.....

359

الوجه الثاني: بيان أن قول الرافضة بوجود المهدي المزعوم مخالف لأصلهم
في إيجابهم اللطف على الله تعالى.....

361

الوجه الثالث: بيان أن وجود المهدي بهذه الصورة منافٍ لمقاصد الإمامة وأهدافها.....

362

الوجه الرابع: إبطال قولهم باختفاء المهدي، واستحالته من وجوه كثيرة.....

362

الوجه الخامس: إبطال عقيدتهم في المهدي من خلال المقارنة بين مهديهم
والمهدي الذي أخبر به النبي >.....

364

الوجه السادس: الرد عليهم في بعض المسائل المتعلقة بعقيدتهم في المهدي الموهوم....

369

الباب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الصحابة وآل البيت.....

372

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في الصحابة.....

373

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في الصحابة.....

374

المبحث الأول: طعن الرافضة في عدالة الصحابة، وموقف علماء الحنفية منه.....

379

المطلب الأول: طعن الرافضة في عدالة الصحابة.....

380

تنبيه: لكلمة الصحبة في كتب الرافضة ثلاثة اطلاقات.....

380

شبهاتهم في إنكار عدالة الصحابة.....

384

أولاً: شبهاتهم العامة في إنكار عدالة جميع الصحابة.....

384

الشبهة الأولى:.....

384

الشبهة الثانية:

385

..... الشبهة الثالثة:
386

..... الشبهة الرابعة:
387

..... ثانياً: شبهاتهم الخاصة في إنكار عدالة الخلفاء الثلاثة.....
387

..... أ/ من شبهاتهم في إنكار عدالة أبي بكر الصديق.....
387

..... ب/ من شبهاتهم في إنكار عدالة عمر الفاروق.....
389

..... ج/ من شبهاتهم في إنكار عدالة عثمان ذي النورين.....
390

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من طعن الرافضة في عدالة الصحابة،
وردهم على الرافضة من خمسة وجوه:.....
392

الوجه الأول: استدلالهم على عدالة الصحابة ﷺ بالآيات القرآنية
المحكمة...393

الوجه الثاني: استدلالهم على عدالتهم بالأحاديث النبوية الصحيحة الصريحة.....
397

الوجه الثالث: استدلالهم على عدالتهم بأقوال أئمة أهل البيت.....
400

الوجه الرابع: أقوالهم في تقرير عدالة الصحابة والتحذير عن الطعن فيهم...
402

- الوجه الخامس: ردّهم المفصل على مطاعن الرافضة وشبهاتهم
 في عدالة الصحابة عموماً والخلفاء الثلاثة خصوصاً.....
 406
- أولاً: ردّهم على شبهات الرافضة في إنكار عدالة جميع الصحابة.....
 406
- الجواب على الشبهة الأولى:..... 407
- الجواب على الشبهة الثانية:..... 407
- الجواب على الشبهة الثالثة:..... 409
- الجواب على الشبهة الرابعة:..... 413
- ملخص وقعتي الجمل وصفين والرد على بعض مزاعم الرافضة فيهما.....
 414
- ثانياً: ردّهم على شبهات الرافضة في إنكار عدالة الخلفاء الثلاثة.....
 417
- أ/ جوابهم على أقوى شبهات الرافضة في إنكار عدالة الصديق.....
 417
- * ردّ قولهم إنه تخلف عن جيش أسامة، وذلك من خمسة وجوه.....
 417
- * ردّ قولهم إنه حرم فاطمة نصيبها في الميراث من أبيها، من ثلاثة وجوه.....
 419
- * ردّ قولهم بأنه لم يعط فاطمة أرض الفدك، من أربعة وجوه.....
 421
- ب/ الجواب عن أشهر شبهاتهم في إنكار عدالة الفاروق.....
 415

* إبطال زعمهم أنه عارض النبي ﷺ في مرض وفاته، من ثلاثة وجوه.....

424

* تفنيد زعمهم أنه أحرق بيت سيدة النساء فاطمة.....

427

ج/ الجواب عن أبرز شبهاتهم في إنكار عدالة ذي النورين.....

428

* الجواب عن قولهم إنه ردّ الحكم بن أبي العاص طريد رسول الله.....

428

* الجواب عن قولهم بأنه لم يقتص من قاتل هرمزان وجفينة النصراني.....

428

المبحث الثاني: زعم الرافض ارتداد الصحابة - ما عدا القليل منهم -،

وموقف علماء الحنفية منه.....

431

المطلب الأول: زعم الرافض ارتداد الصحابة - ما عدا القليل منهم -.....

432

أقوى شبهات الرافضة في المسألة:

الشبهة الأولى:..... 438

الشبهة الثانية:..... 438

الشبهة الثالثة:..... 438

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة ارتداد الصحابة

ما عدا القليل منهم، وردهم على الرافضة في خمسة وجوه.....

439

الوجه الأول: استدلالهم ببعض الآيات القرآنية على إبطال عقيدة الرافضة.....

440

الوجه الثاني: استدلالهم ببعض الأحاديث النبوية على تفنيد هذه الفرية...

441

الوجه الثالث: استدلالهم ببعض أقوال العترة على دحر هذه الخرافة.....

442

الوجه الرابع: أقوالهم في رد هذه المقالة، مع تكفيرهم للرافضة لأجلها....

443

الوجه الخامس: ردهم على أقوى شبهات الرافضة في المسألة.....

447

الجواب عن الشبهة الأولى.....

447

الجواب عن الشبهة الثانية..... 449

الجواب عن الشبهة الثالثة..... 450

المبحث الثالث: تدوين الرافضة بسبب الصحابة، وموقف علماء الحنفية منه.....

453

المطلب الأول: تدوين الرافضة بسبب الصحابة.....

454

* صور بشعة وحقّة من سبهم ولعنهم في حق الصحابة.....

455

* من أخطر الأدعية عندهم دعاء صمني قريش وهو في لعن الشيخين

وابنتيهما عائشة وحفصة أمهات المؤمنين.....

457

- *تعظيمهم المفرط لأبي لؤلؤة المجوسي وتلقيبهم إياه ببابا شجاع الدين
وفرحتهم وعيدهم بمقتل عمر الفاروق..... 459
- * نماذج من سبهم ولعنهم ولزهم وهمزهم في حق الخلفاء الثلاثة.....
459
- * قف على بعض ما جرى أيام الدولة الصفوية من قتل وتعذيب لأهل السنة بسبب
إمساكهم عن سب الصحابة.....
460
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تدنّ الرافضة بسب الصحابة.....
464
- والرد عليهم من أربعة وجوه رئيسية:
- الوجه الأول: الاستدلال بالآيات القرآنية على إبطال تدنّ الرافضة بسب الصحابة....
464
- الوجه الثاني: استدلالهم على ذلك ببعض الأحاديث النبوية الصحيحة...
466
- الوجه الثالث: احتجاجهم على الرافضة بأقوال العترة في إبطال عقيدتهم.....
469
- الوجه الرابع: أقوالهم في رد تلك العقيدة، مع تكفيرهم للرافضة بسببها..... 470
- الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في آل بيت النبي <.....
476
- تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في آل البيت ش..... 477
- أولاً: التعريف بآل البيت:..... 478
- * التعريف المختار لمصطلح آل البيت..... 479

- ثانياً: منزلة آل البيت عند أهل السنة والجماعة: 484
- ثالثاً: نماذج من فضائلهم في الكتاب والسنة وأقوال السلف 585
- رابعاً: حقوق آل البيت إجمالاً 488
- المبحث الأول: عقيدة الرافضة في النبي ﷺ ، وموقف علماء الحنفية منها 493
- مدخل: 494
- المطلب الأول: عقيدة الرافضة في النبي ﷺ 496
- * نماذج من مطاعنهم في النبي ﷺ 496
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في النبي ﷺ 501
- المبحث الثاني: مفهوم آل البيت عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منه 507
- المطلب الأول: مفهوم آل البيت عند الرافضة: 510
- * عمدة أدلتهم على هذا المفهوم 514
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مفهوم آل البيت عند الرافضة 515
- * الجواب عن أقوى أدلة الرافضة في مفهومهم لآل البيت 518
- المبحث الثالث: دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ، وموقف علماء الحنفية منها 521
- مدخل بين يدي هذا المبحث 522
- المطلب الأول: دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ 524
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من دعوى الرافضة محبة آل البيت ﷺ: 528

* نماذج تدل على كذب دعوى الرافضة محبة آل البيت.....

530

المبحث الرابع: عقيدة الرافضة في أهل البيت بين الغلو والجفاء،

وموقف علماء الحنفية منها..... 532

مدخل..... 533

المطلب الأول: غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ ، وموقف علماء الحنفية منه..

534

المسألة الأولى: غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ 535

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من غلو الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ:....

539

* الرد على نماذج من غلوهم في حق بعض آل البيت.....

539

المطلب الثاني: جفاء الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ ، وموقف علماء الحنفية منه..

546

المسألة الأولى: جفاء الرافضة في حق بعض آل البيت ﷺ:.....

547

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من جفاء الرافضة في حق آل البيت ﷺ:.... 552

الباب الثالث: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في القرآن الكريم..... 557

تمهيد: مجمل اعتقاد أهل السنة في القرآن الكريم..... 558

أولاً: معنى القرآن لغة واصطلاحاً:..... 559

ثانياً: مكانة القرآن الكريم الجليلة ومنزلته العظيمة.....

559

ثالثاً: إبراز نماذج من جهود المسلمين في خدمة هذا الكتاب العزيز.....

563

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في نصوص القرآن الكريم.....

568

المبحث الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم،

وموقف علماء الحنفية منه..... 569

مدخل..... 570

المطلب الأول: إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن الكريم..... 571

تقرير موجز عن كتاب فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب للطبرسي....

583

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من إجماع الرافضة على القول

بتحريف القرآن الكريم، والرد عليهم من عدة وجوه.....

587

الوجه الأول: إثبات إجماع الرافضة على القول بتحريف القرآن،

وإبانة حقيقة من تظاهر منهم بإنكار هذه العقيدة.....

588

الوجه الثاني: بيان الأسباب التي جعلت الرافضة تقول بتحريف القرآن الكريم.....

594

السبب الأول:..... 594

- السبب الثاني:..... 595
- السبب الثالث: 596
- الوجه الثالث: بيان الأمور التي تترتب على هذه العقيدة الخطيرة..... 597
- الوجه الرابع: تفنيد أبرز شبهات الرافضة لإثبات عقيدة التحريف..... 599
- الوجه الخامس: نقض هذه العقيدة الخبيثة بآيات من كتاب الله العزيز.... 601
- الوجه السادس: نقض هذه العقيدة بإجماع المسلمين..... 603
- الوجه السابع: إبراز بعض جهود الصحابة ش تجاه القرآن الكريم والتي يستحيل معها وقوع التحريف فيه بتاتاً..... 604
- الوجه الثامن: تكفير الرافضة بسبب هذه العقيدة المشينة..... 607
- المبحث الثاني: أنواع التحريف المزعوم عند الرافضة في القرآن الكريم، وموقف علماء الحنفية منها..... 609
- المطلب الأول: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف، وموقف علماء الحنفية منها.. 610
- المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف:..... 611

فائدة: قف على سورتي الولاية والنورين المزعومتين في كتب الرافضة.....

611

* ذكر نماذج من الآيات والكلمات والحروف التي زعمت الرافضة حذفها من القرآن..

612

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالنقص والحذف.....

616

المطلب الثاني: زعم الرافضة التحريف بالزيادة، وموقف علماء الحنفية منه.....

619

المسألة الأولى: زعم الرافضة التحريف بالزيادة في القرآن الكريم.....

620

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة التحريف بالزيادة.....

622

المطلب الثالث: زعم الرافضة وقوع التحريف في ترتيب السور والآيات والكلمات،

وموقف علماء الحنفية منه.....

624

تمهيد:

625

المسألة الأولى: زعم الرافضة وقوع التحريف في ترتيب السور والآيات والكلمات.....

627

المسألة الثانية: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة وقوع التحريف

بين ترتيب السور والآيات والكلمات.....

631

المبحث الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في معاني القرآن الكريم.....

633

مدخل.....

634

المبحث الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم،
وموقف علماء الحنفية منه.....

635

المطلب الأول: زعم الرافضة أن القرآن الكريم لا يفسره إلا المعصوم.....

636

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من زعم الرافضة أن القرآن الكريم
لا يفسره إلا المعصوم.....

639

المبحث الثاني: زعم الرافضة ادعاء النسخ في أخبار القرآن الكريم
قياساً على أحكامه، وموقف علماء الحنفية منه.....

642

المطلب الأول: زعم الرافضة ادعاء النسخ في أخبار القرآن الكريم قياساً على أحكامه....

643

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من هذا الزعم الفاسد.....

645

المبحث الثالث: تأويلاتهم الفاسدة للآيات القرآنية، وموقف علماء الحنفية منها.....

649

المطلب الأول: تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية.....

650

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من تأويلات الرافضة الفاسدة للآيات القرآنية....

654

الفصل الثالث: مصحف فاطمة عند الرافضة واعتقادهم فيه،

وموقف علماء الحنفية منه..... 665

مدخل:..... 666

المبحث الأول: ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك، وموقف علماء الحنفية منه...

669

المطلب الأول: ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك:.....

670

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من ادعاء الرافضة وجود مصحف فاطمة ك.....

674

المبحث الثاني: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة، وموقف علماء الحنفية منها.....

677

المطلب الأول: عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة ك:.....

678

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرافضة في مصحف فاطمة ك.....

681

الباب الرابع: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة، والبداء، والتقية، عند الرافضة...

683

الفصل الأول: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة عند الرافضة.....

684

مدخل:..... 685

المبحث الأول: أصل عقيدة الرجعة.....

686

المبحث الثاني: عقيدة الرجعة عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.....

691

المطلب الأول: عقيدة الرجعة عند الرافضة.....

692

* المقصود بعقيدة الرجعة عند الرافضة.....

692

* أنواع الرجعة عند الرافضة.....

693

* أصناف الراجعين عند الرافضة.....

693

* أهداف الرجعة ومقاصدها عند الرافضة.....

695

* منزلة هذه العقيدة في مذهبهم..... 697

* أدلتهم ورواياتهم لتقرير هذه العقيدة الفاسدة.....

699

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة الرجعة عند الرافضة.....

701

ويتلخص موقفهم في الوجوه التالية:

الوجه الأول: بيان أن هذه العقيدة من محدثات ابن سبأ اليهودي.....

701

الوجه الثاني: إبطال هذه العقيدة بآيات من كتاب الله تعالى.....

703

الوجه الثالث: إبطال تلك العقيدة بأدلة عقلية إلزامية..... 705

الوجه الرابع: الجواب على أدلة الرافضة وشبهاتهم حول هذه العقيدة..... 707

مناقشة دليلهم الأول: 708

مناقشة دليلهم الثاني:..... 709

مناقشة دليلهم الثالث: 710

مناقشة دليلهم الرابع: 701

جواب إجمالي عن رواياتهم حول هذه العقيدة.....

702

الفصل الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة البداء عند الرافضة....

713

تمهيد:..... 714

المبحث الأول: أصل عقيدة البداء..... 716

المبحث الثاني: عقيدة البداء عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها..... 720

المطلب الأول: عقيدة البداء عند الرافضة..... 721

* منزلة عقيدة البداء عند الرافضة..... 721

* محاولات فاشلة لبعض الروافض في تأويل عقيدة البداء.....

723

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من عقيدة البداء عند الرافضة....

726

ويتلخص موقفهم في أربعة وجوه:

- الوجه الأول: بيان جذور مقالة البداء 726
- * مقارنة موجزة بين اليهود والرافضة في عقيدة البداء 727
- الوجه الثاني: بيان السبب الذي أدى بالرافضة إلى قبول هذه المقالة وترويجها 728
- الوجه الثالث: ردهم لهذه العقيدة بآيات من القرآن الكريم
- مع بيانهم للمفاسد المترتبة عليها 728
- الوجه الرابع: جوابهم عن شبهات الرافضة وتأويلاتهم حول هذه العقيدة 731
- الفصل الثالث: موقف علماء الحنفية من فكرة التقية عند الرافضة 736
- تمهيد: قول أهل السنة في التقية 737
- أولاً: مفهوم التقية في الشرع 738
- ثانياً: حكم التقية في الإسلام، مع بيان بعض أحكامها: 738
- ثالثاً: بعض الضوابط الشرعية في العمل بالتقية: 741
- الضابط الأول 741
- الضابط الثاني 742
- الضابط الثالث 742

- الضابط الرابع
742
- الضابط الخامس
743
- المبحث الأول: المقصود بالتقية عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية
منه..... 744
- المطلب الأول: المقصود بالتقية عند الرافضة:.....
746
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من مقصود التقية عند
الرافضة:.....748
- * فائدة: أقسام التقية بالنظر إلى حال العدو وحال العامل بها.....
750
- المبحث الثاني: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية والأحاديث النبوية
لإثبات التقية، وموقف علماء الحنفية
منه..... 753
- المطلب الأول: استدلال الرافضة ببعض الآيات القرآنية
والأحاديث.....754
- أولاً: استدلالهم ببعض الآيات القرآنية:
الآية الأولى:..... 754
- الآية الثانية.....
755
- الآية الثالثة.....
755

ثانياً: استدلالهم ببعض الأحاديث النبوية:

الحديث الأول:..... 755

..... الحديث الثاني:

755

..... الحديث الثالث:

756

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من استدلال الرافضة

ببعض الآيات القرآنية والأحاديث

النبوية..... 757

أولاً: مناقشتهم في الآيات التي استدلو بها لإثبات التقية:.....

757

..... مناقشة استدلالهم بالآية الأولى:

757

..... مناقشة استدلالهم بالآية الثانية:

758

..... مناقشة استدلالهم بالآية الثالثة:

761

ثانياً: مناقشتهم في الأحاديث التي استدلو بها لإثبات التقية:.....

762

..... مناقشة استدلالهم بالحديث الأول:

762

..... مناقشة استدلالهم بالحديث الثاني:

765

..... مناقشة استدلالهم بالحديث الثالث:.....

765

المبحث الثالث: منزلة التقية عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية

منها..... 767

المطلب الأول: منزلة التقية عند الرافضة:.....

769

المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من منزلة التقية عند

الرافضة:..... 772

ويتلخص الرد في ثلاثة وجوه:

الوجه الأول: بيان منزلة التقية في الدين.....

772

الوجه الثاني: تكذيب الروايات المنسوبة إلى الأئمة في

المسألة..... 773

الوجه الثالث: بيان للأسباب التي ألجأت الرافضة

إلى إحداث هذه الفكرة..... 773

السبب الأول:..... 774

السبب الثاني:..... 776

السبب الثالث:..... 778

المبحث الرابع: العمل بالتقية عند الرافضة، وموقف علماء الحنفية منها.....

780

مدخل:..... 781

المطلب الأول: العمل بالتقية عند الرافضة.....

782

- * هل العمل بالتقية عند الرافضة مقصور على وجود الضرورة
 أم هو سلوك مستمر وفي كل حين 782
- * وهل العمل بالتقية عندهم لدى بعض الأفراد أم هو سلوك جماعي
 784
- * وما هي الفئة التي تتعامل الرافضة معها بسلوك التقية؟
 785
- المطلب الثاني: موقف علماء الحنفية من العمل بالتقية عند الرافضة
 788
- ويتلخص موقفهم في ثلاثة وجوه:
- الوجه الأول: الردّ على هذه العقيدة بالآيات القرآنية 788
- الوجه الثاني: الردّ عليها بالروايات المروية عن الأئمة 790
- الوجه الثالث: الردّ عليها بأدلة عقلية 794
- الخلاصة 798
- الفهارس العلمية:
- فهرس الآيات القرآنية 805
- فهرس الأحاديث النبوية 826
- فهرس الآثار 830
- فهرس الأعلام المترجم لهم
 834
- فهرس الفرق والأديان 847
- فهرس الكلمات الغريبة والمصطلحات العلمية 848

فهرس البلدان والقبائل والأماكن.....

851

فهرس المصادر والمراجع:

أ/ فهرس مصادر أهل السنة..... 853

ب/ فهرس مصادر الرافضة.....

900

ج/ فهرس مصادر اليهود والنصارى..... 921

فهرس الموضوعات..... 922